AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00858 3266

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

مُذكّرات
في السّياسة المصرية

للمؤلف

ـــ الفاروق عمر . . . . . الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥

ـــ الصديق أبو بكر . . . . . « « « ١٩٤٢

ـــ فى منزل الوحى . . . . . « « « ١٩٣٧

ـــ حياة محمد . . . . . « « « ١٩٣٥

ثورة الأدب . . . . . « « « ١٩٣٣

ولدى . . . . . « « « ١٩٣١

تراجم . . . . . « « « ١٩٢٩

عشرة أيام فى السودان . . . . . « « « ١٩٢٧

فى أوقات الفراغ . . . . . « « « ١٩٢٥

چان چاك روسو . . . . . « « « ١٩٢١ ١٩٢٣

ـــ زينب . . . . . « « « ١٩١٤

دين مصر العام (بالفرنسية) . . . . . « « « ١٩١٢

DT
107
H2
1951
V.1
c.2

مُذكّرات في السّياسة المصرية

الجزء الأول

من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧

بقلم

محمد حسين هيكل

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها: حسن ويوسف محمد واخوتهما
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة
١٩٥١

الإهداء

إلى شباب اليوم : رجال الغد ، وأمل المستقبل

أهدى صورة من جهاد الوطن ، مدى ربع قرن ،

فى سبيل الحرية والكرامة والمجد « موعظة وعبرة »

القاهرة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥١

محمد حسين هيكل

تقـــديم

القصد من هذه المذكرات ـ تاريخ وادى النيل حافل بالأحداث الجسام ـ نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث ـ ليس للحزبية أثر فى هـذه المذكرات ـ اتجاه السياسة الانجليزية فى أمر مصر منذ القرن الثامن عشر ـ المذكرات تتناول التطور السياسى فى مصر ـ نشاط مصر الاقتصـادى ، وتطورها الاجتماعى ـ تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية والغربية ـ أثر التطور فى حياتنا التشريعية ـ مجهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها ـ الرجاء فى أن تحقق المذكرات الغرض من تدوينها .

هذه مذكرات فى السياسة المصرية استمليتها من الذاكرة ، الا قليلا رجعت فيـه الى الصحف لمزيد من الدقة فى التـأريخ للحوادث ، أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعلنى لا أطمئن كل الاطمئنان الى مابقى فى الذاكرة من صورته .

وهذا الجزء الأول من المذكرات يتناول ما حـدث فى ربع قرن ، بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٧ : أى من يوم عودتى الى مصر بعد اتمام الدراسات العليا فى الحقوق بجامعـة باريس ، الى يوم تركى ميدان الصحافة ، بعد أن توليت رياسة تحرير جريدة « السياسة » وادارة سياستها مدى خمسة عشر عاما ، اشتغلت من قبلها بالمحاماة عشر سنين .

وفى ربع القرن ، الذى تنشر هـذه المذكرات حوادثه ، شاركت بنصيب فى أطوار السياسة المصرية ، وفق سنى وعملى والمكان الذى كنت أشغله بين أهل وطنى .

وقد كانت هذه الفترة فى حياة مصر من الفترات التاريخية ، اذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولهذا يجدر بكل من شارك فى العمل العام أثناءها ، أن يكتب عنها ما يكون من بعد

مادة للمؤرخ ، تعينه على أن يرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن .

ولا تقف الفائدة من مثل هذه المذكرات عند هذه المعاونة ، بل ان لها لفوائد جليلة أخرى تشجع على تدوين الحوادث ودقة تصويرها . فنحن لا نزال فى طور النهضة التى توثبت منذ بدء هذا القرن العشرين ، ثم لا تزال حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يطبعها التقليد والارتجال فى كثير من نواحيها . وهذا طابع لا دوام له ، بل لابد من أن ينقضى عهده ، وأن تحل محله سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى نكسبها من عهد التقليد والارتجال نفسه . ولا يفيد أبنـاء الجيل الناشىء من هذه التجـارب الا اذا رسمت أمامهم الحوادث التى لم يشهدوها على نحو يسمح لهم بالافادة من الخطأ لاتقائه ، ومن الصواب للاستزادة منه ، وليطوع لهم مجموع ما يطلعون عليه أن يتخذوا منه مادة يصورون على هداها سياسة للمستقبل تلائم طبيعة وطنهم وطبائع أهله . فأما اذا انقضت الحوادث وتعاقب الجيل بعد الجيل ، ولم يتناول التدوين ما حدث من شئون الوطن فى جوانب حياته المختلفة تدوينا ينظمه ويبوبه، بل بقى ذلك مبعثرا فى بطون الصحف التىعرضت هذه الحوادث ابان وقوعها — فقد يتعذر على شباب اليوم وأبناء الغد تصوير سياسة ثابتة ، وقد يبقى التقليد ويبقى الارتجال يطبعان اتجاهات الأجيال التى تأتى من بعدنا . ولا شىء أضر من التقليد ومن الارتجال ، حين تبلغ الأمة مرحلة يجب معها وضع السياسة المستقرة الطويلة الأجل ، الملائمة لطبيعة الوطن وطبائع أهله .

ومثل هذه المذكرات تتعدى فائدتها حدود مصر . فقد قامت فى البلاد العربية المختلفة ، منذ بضع عشرات من السنين ، نهضـة تشابه نهضة مصر ؛ وهى لهذا ستفيد من تطور الأحوال عندنا ، ومن وقوفها على الصورة الدقيقة لهذا التطور . وهى بعد ترقب ما يجرى فى مصر ،

وتحتذى فى كثير من الأحيان مثاله • فمن الخير أن تكون أمامها كذلك صورة ما حدث فى مصر لهذا القرن العشرين ، لعلها تفيد من الوقوف عليها ما ينفعها وينفع مصر فى وقت واحد •

بل ان الأمر ليتخطى حدود البلاد العربية الى ما وراءها من البلاد الاسلامية ومن البلاد الشرقية • فهذه كتلة ضخمة تتفاعل الحوادث التى تقع فى كل واحدة منها مع ما يقع فى سائرها ، وتؤثر فى سياسة العالم كله •

* * *

ذكرت أن الفترة التى تدون هذه المذكرات حوادثها من الفترات التاريخية فى حياة مصر ، اذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها • ولست أقصد من ذلك الى أن مصر كانت قبل هذا الطور دائمة الطمأنينة الى حظها بين أمم العالم ، أو انها كانت ساكنة الى كل لون من الحياة يفرض عليها • فتاريخ وادى النيل حافل من أقدم الحقب بالاحداث الجسام • واذا صح القول بأن الأمة السعيدة لا تاريخ لها ، فمصر لم تكن أمة سعيدة بهذا المعنى فى يوم من الأيام ، بل كانت حياتها جهادا متصلا على السنين ، ظفر فيه أبناؤها بأهدافهم القومية أحيانا ، وتغلب عليهم غيرهم أحيانا أخرى ، ولم يعرف اليأس الى نفوسهم سبيلا أبدا •

والتاريخ القريب منا ، الذى شهده آباؤنا وأجدادنا الأقربون ، يعج بجهادهم لدفع الضيم عن وطنهم •

وكثيرا ما نسى المؤرخون نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث التى مرت به ، واكتفوا بذكر الوقائع الحربية التى شهدتها موانىء مصر وأراضيها • ولو انهم ذكروا مواقف الشعب من هذه الحوادث ، لحكموا بأنه كان صاحب الأثر الحاسم فى النتائج التى انتهت اليها • فدخول الفرنسيين مصر بامرة بوناپرت ، وجلاؤهم عنها ، ومحاولة الانجليز دخول مصر ، وقيام محمد على الكبير وتبوؤه عرش مصر — كل ذلك

كان للمصريين فى توجيهه وفى نهايته الأثر الحاسم . لكنا لانجد فى المؤلفات القديمة ، خلا يوميات ابن اياس ويوميات الجبرتى ، ما نستشف من خلاله هذا الأثر . ولهذا يظن بعضهم أن الشعب المصرى عاش بعيدا عما كان يجرى حوله من الأحداث ، مسلما أمره للغالب ، مكتفيا بفلاحة الأرض لينال الغالب من ثمرات كده ما يشاء ، وليدع منها لهذا الشعب المستسلم الكفاف .

ونسيان ما كان للشعب المصرى من أثر فى توجيه الحوادث ، هو الذى أدى فى تاريخ مصر الحديث الى مآس دونت صور بعضها فى هذه المذكرات . على أننى لا أزعم أننى فصلت كل ما حدث خلال الحقبة التى تناولتها . فمن الحوادث ما وقعت عنده لماما اذ لم أشارك العاملين فيه بنصيب يذكر ، ومنها ما أغفلته اذ لم يكن لى فيه أثر ولم أقف على الجلية من أمره .

* * *

وأود أن أبدد شبهة قد تقوم بخاطر بعض من يحكمون على الأشياء قبل دراستها . فهذه المذكرات تتناول حياة مصر السياسية أكثر مما تتناول غير هذا الجانب من حياتها العامة . وأخشى لهذا أن تتهم بأنهـا دفاع عن السياسة التى ناصرتها فى مختلف أطوار حياتى ، وبخاصة لأننى ، فى أكثر هذه الأطوار ، كنت فى غير الجانب الذى عليه الجمهور . كان الحزب الوطنى وعلى رأسه مصطفى كامل يضم جمهرة الشباب ، ويضم السواد ، ويضم الكثيرين من المثقفين ، وكنت أنا أميل فى الرأى الى حزب الأمة الذى تألف من بعد ؛ وذلك لأسباب يقف عليها القارىء فى الفصل الأول من فصول هذا الكتاب . وكان الوفد المصرى ، وعلى رأسه سعد زغلول ، يضم صفوف الأمة كلها زمنا ، ثم اختلف سعد مع زملائه وتألف حزب الأحرار الدستوريين ، فكنت معهم وكنت محررهم . لكن هذا وذاك لم يمنعانى ، وأنا أكتب هذه المذكرات ، من أن أقف موقف المؤرخ ما استطعت ، غير متعصب لرأى بذاته ، محللا المواقف المختلفة ،

مبينا وجهة النظر التى لكل فريق • ذلك لأننى كنت ولا أزال أعتقد أن الرأى قد ينطوى على جانب من الصحة وجانب من الخطأ ، وعلى جانب من القوة وجانب من الضعف ؛ وأن تبين الحق فى حاجة الى جهد عسير • وقد كان دأبى أن أبحث عن الحق فأتبعه ، أيا كانت النتائج التى تترتب عليه • ولست أزعم أننى اهتديت دائما الى ما أردت من هذا الحق • ولكننى أستطيع أن أؤكد ، مطمئن الضمير ، أننى كنت مخلصا دائما للرأى الذى اقتنعت به ، وان جر هذا الاخلاص من المضرة ما يحرص الكثيرون على اتقائه •

وهذا الموقف كفيل بأن يبدد ما قد يدور بخاطر المتظنن من شبهة • فهذه المذكرات لا تنصر رأيا على رأى ، ولا فريقا على فريق • انما هى تصوير للحوادث كما وقعت فى الفترة التى تناولها الحديث ، وتصوير كذلك لاتجاهات الرأى المختلفة • وقصدى من هذا التصوير أن يقف أبناء اليوم وأبناء الغد ، على ما كان قائما بنفوس آبائهم والذين سبقوهم ممن كان لهم فى الميدان السياسى وفى الحياة العامة نشاط قل أو كثر ، وما كان لى أنا من نشاط فى هذا الميدان بالتأييد أو بالمعارضة • وقد تحريت جهد استطاعتى أن يكون هذا التصوير بالغا غاية الدقة ، ليؤدى الغرض الذى قصدت اليه من وضع هذه المذكرات على خير وجه مستطاع •

وقد أعاننى على أن أقف موقف المؤرخ ، وأن أكتفى بتصوير الحوادث كأدق ما أستطيع ، أننى بدأت كتابة هذه المذكرات بعد انقضاء سنوات طويلة على وقوع الحوادث التى دونت فيها • فقد بدأت أكتبها فى سنة ١٩٤٨ ، حين كان أول فصل منها يتحدث عما وقع فى سنة ١٩١٢ وما تبعها ، أى بعد انقضاء ست وثلاثين سنة أو يزيد على وقوعه • وقد فرغت من كتابتها سنة ١٩٥٠ ، وكان آخر ما تناولته من الحوادث ما وقع فى سنة ١٩٣٧ ، فكان قد مضى عليه ثلاثة عشر عاما سويا • ونحن اذ تفصل السنون بيننا وبين الحوادث بهذا المقدار ، نراها فى ضوء

يختلف عما أحاط بها حين حدوثها • ذلك بأنها يوم تحدث تثير من عواطفنا ، وقد تتأثر بها منافعنا العاجلة ، فلا يكون العقل وحده هو الذى يحكم عليها • صحيح أنها ، حين تباعد السنون بيننا وبينها ، تتلون بظلال مما خلفته هذه السنون ؛ لكن الزمن الذى مر بنا فى هذه الأثناء ، والتجارب التى أفدناها خلال هذا الزمن ، وانفراد العقل بتحليل الحوادث ووزنها — كل ذلك يجعل من اليسير علينا أن نقف منها موقف القضاة العدول الذين لا منفعة لهم من وراء ما يحكمون فيه ، فضمائرهم وحدها هى صاحبة السلطان عليهم فى هذا الحكم •

وصحيح أن وجود طائفة من الأشخاص الذين لعبوا دورا فى هذه الحوادث بيننا ، وصلتنا بهؤلاء الأشخاص، لهما علينا من الأثر ما لا سبيل الى زواله الا اذا اعتزمنا ألا تنشر مذكراتنا قبل انتهاء حياتنا ، ولم يكن ذلك قصدى حين بدأت أكتب هذا الجزء الأول من مذكراتى • لكننى أؤكد اننى لم أحاب هؤلاء الأشخاص ، أللهم الا أن أكون قد أغفلت بعض الحوادث التى رأيت واجبا اغفالها ، أما ما دونته ولم أغفله فصحيح فى عمومه ، دقيق فى جملته وتفصيله •

وأعترف بأننى لست راضيا عن اغفال ما أغفلت ، ولهذا تحايلت جهد ما واتانى فن الكاتب ، فعوضت القارىء عما أغفلته من الحوادث بذكر الآثار التى ترتبت عليها •

* * *

لم تتناول هذه المذكرات الا ما شهدته أو شاركت فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية • فهى لم تتناول ما حدث قبل عهدى بالحياة السياسية ، ولم تتناول ما كان بعيدا عن النشاط المصرى وان عمق أثره فى شئوننا العامة ، وان كان هو الذى أدى الى ما تتناوله هذه المذكرات من حوادث • أذكر من ذلك مركز مصر فى الحلبة الدولية مما كان نشاطنا السياسى ولا يزال يضطرب حوله • فقد كانت مصر الى سنة ١٨٨٢ ولاية

عثمانية لها استقلالها الداخلى ، ولأسرة محمد على امارتها وعرشها • فلما برم المصريون بسلطان الأتراك والجراكسة ، وقامت الثورة العرابية للقضاء على هذا السلطان ، رأت انجلترا فرصة دخول مصر سانحة فانتهزتها ، تنفيذا لسياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد •

وكانت هذه السياسة تنفذ قبل ذلك بدقة ومن غير هوادة • وتنفيذا لهذه السياسة منعت انجلترا نابليون والفرنسيين من الاستقرار بمصر ، حين جاءوا اليها فى أواخر القرن الثامن عشر ؛ وعارضت شق قناة السويس بكل قوتها اشفاقا على امبراطوريتها فى الهند من أن يكون الفرنسيون فى طريقهم اليها • فلما شبت الثورة العرابية انتهزت الفرصة، ودخلت مصر بدعوى حماية الخديو من الثوار ، ولم تعر صيحة فرنسا ، بأن انجلترا اعتدت على حقوق الدولة العثمانية وعلى حيدة قناة السويس، أى اعتبار • واستقرت القوات البريطانية على ضفاف النيل محتلة مصر، زاعمة أنها ستجلو عنها متى استقرت الأمور فيها • فلما استقرت الأمور تفاوضت مع الدولة العثمانية على الجلاء وشروطه ، فلم تؤد هذه المفاوضات الى نتيجة • وكذلك جاء جيلنا ، واحتلال انجلترا مصر أمر واقع •

لم يكن ما قامت به انجلترا وليد المصادفة اذن ، بل كان تنفيذاً لسياسة مرسومة • فمنذ بدت مصر فى ثوب من القوة الحربية ، أيام محمد على الكبير ، قدرت انجلترا أن مصر القوية ستصبح يوما ما خطرا على سياستها الامبراطورية ، فأثبتت فى سجل سياستها أن نفوذها يجب أن يمتد الى مصر بصورة أو بأخرى ، وأن تحول بين أية دولة غيرها والتسلط على مصر • وهذه السياسة هى التى أدت الى ما كان بينها وبين فرنسا من منافسة منذ حملة نابليون ، والى معارضتها شق قناة السويس ، والى شرائها أسهم مصر فى القناة حين اضطر الخديو اسماعيل لبيعها ، ليكون لها عن طريق هذه الأسهم حظ من الاشراف على القناة

يعوضها عن فشلها فى منع شقها ، وهذه السياسة هى التى انتهت الى احتلالها مصر .

ومن يوم استقرت قواتها على ضفاف النيل ، عملت على أن تستأثر بالنفوذ فى مصر . ولهذا حرصت على تسوية ديون مصر وتوحيدها ، وتثبيت مواردها لضمان سدادها ، حتى لا تتدخل دولة باسم رعاياها الدائنين . ولهذا ألغت الامتيازات الأجنبية فى السودان ، بعد أن أعيد فتحه فى سنة ١٨٩٩ ، محتجة بأن اشتراكها مع مصر فى ادارة السودان يكفل للأجانب فيه من الطمأنينة ما تكفله لهم الامتيازات التى تحول دون تقدم مصر والسودان . ولهذا عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما أسموه الاتفاق الودى الذى أطلقت انجلترا بمقتضاه يد فرنسا فى مراكش ، وأطلقت فرنسا يد انجلترا فى مصر . ولهذا أعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى سنة ١٩١٤ ، تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية فيها كما ألغيت من قبل فى السودان .

لم تتناول هذه المذكرات بالتفصيل من تلك الحوادث سوى اعلان الحماية . أما ما سبقه فحدث قبل أن يكون لى عهد بالحياة كلها ، أو بالحياة السياسية ، وطبيعى ألا تتعرض المذكرات لغير ما شاركت فيه ، أو شهدته وكان لى فيه رأى . وليس من غرضى فى هذا التقديم أن أفصل تلك الحوادث التى لم تتناولها المذكرات ، فتفصيلها مدون فى كتب التاريخ . وانما أشرت اليها هنا ليرى أبناء اليوم أن ما وقع فى عهدنا يتصل بما سبقه اتصال النتيجة بالسبب أو المقدمة ، وليذكروا أن الحياة الدولية متشابكة كالحياة القومية ؛ فليست العزلة فيها مستطاعة دائما ، وان كانت ضرورية أو مستحبة فى كثير من الأحيان .

* * *

ولم تتناول هذه المذكرات خلا الجانب السياسى من حياة مصر الا لماما ، لأن هذا الجانب هو الذى استأثر بنشاطى وتفكيرى فى الحقبة

التى يتحدث هذا الجزء من المذكرات عنها . أما الجانب الاقتصادى فلم يكن لى فيه حظ يذكر فى هذه الفترة ، رغم نهوض البلاد ونشاطها العظيم فى ميدانه . فمنذ سنة ١٩٢٠ قام طلعت حرب فأنشأ بنك مصر ، ثم قام بعد ذلك بانشاء الصناعات المختلفة التى ساهم البنك فى تأسيس شركاتها . وكم وددت لو أن نشاطى تناول من حياتنا الاقتصادية ما أسجله فى هذه المذكرات ، ليرى أبناء الغد أن نهضة وطنهم فى هذا الميدان لا تقل جلالا عن نهضته السياسية ، وقد تزيد عليها ! فقد كانت مصر الى سنة ١٩١٩ بلدا زراعيا ينتج الخامات فقط ، وكانت زراعة القطن العصب الرئيسى فى حياتنا المادية ، وكان محصول هذا القطن يباع فى الأسواق العالمية للدول التى تصنعه ، وفى مقدمتها انجلترا . فلما امتدت الحرب العالمية الأولى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ ، وأغلقت دون مصر أبواب الواردات — شعر الجميع بأن الاقتصاد الزراعى وحده لا يمكن أن يقيم أمة من الأمم ، وبدأ النشاط الصناعى من بعد تلك الحرب ينشأ ثم يقوى ؛ حتى أصبحت صناعة الغزل والنسج وصباغة المنسوجات كافية أو تكاد لسد حاجات البلاد ، وحتى نشأت صناعات كثيرة أخرى أغنتنا عن استيراد منتجات مثلها عند غيرنا من الأمم .

وكان فى مقدورى أن أسجل ما شهدته من مظاهر هذا النشاط . لكن الغرض الذى قصدت اليه من هذه المذكرات لا يتفق وتسجيل هذه المظاهر . انما أردت أن يقف قارئها على التطور الذى حدث فيما تصفه من الجانب السياسى للحياة المصرية . والتطور عملية طبيعية متصلة على الزمن يؤدى فيها كل طور الى ما بعده ؛ كتطور الجنين فى بطن أمه من النطفة الى المضغة الى العلقة الى العظام ، يكسوها بارئها لحما لتخرج الى الوجود خلقا سويا ؛ أو كتطور الطفل الى الصبا فالى الشباب فالى الرجولة . وتصوير التطور يقتضى مراقبة دقيقة متصلة للحالة التى يريد الانسان أن يصف أطوارها ، فلا تكفى فيه مظاهر تقع عليها العين يوما أو بعض يوم ، ثم ينقطع الانسان عنها ليراها بعد ذلك مرة أو مرات فى

سنوات . أما وذلك هو القصد من هذه المذكرات ، فلم يكن فى مقدورى أن أكرس منها للحياة الاقتصادية فى مصر جانبا يذكر .

وهذا نقص آسف له . فجوانب الحياة القومية متصل بعضها ببعض أوثق الاتصال ، وان بدت للنظرة العجلى مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال . وانما يخفف من أسفى أننا لا نزال فى مصر بعيدين عن أن يوجه نشاطنا السياسى اقتصادنا القومى توجيها يجعله جزءا من هذا النشاط السياسى ، وأن النظرية الفردية لا تزال واضحة الأثر فى مصر أكثر منها فى البلاد التى استعارت مصر هذه النظرية منها ، وأن التطور الصناعى لا يزال عندنا فى بدايته ، وان بدأت آثاره تظهر فى تطور البلاد السياسى والاجتماعى .

* * *

وكم وددت كذلك لو أن الحياة الاجتماعية كان لتطورها حظ فى هذه المذكرات يفصل وصفه ويصله بالتطور الاقتصادى والسياسى . والتطور الاجتماعى الذى حدث فى مصر خلال الفترة التى تناولتها هذه المذكرات لا يقل جسامة عن التطور السياسى والتطور الاقتصادى ، وهو بعد متصل بهما أوثق اتصال .

فقد كان أبناء الريف المصرى يعيشون الى أوائل هذا القرن العشرين عيش قبائل البادية أو عيشا يشبهه . كان لكل أسرة فى الريف زعيم أو شيخ يرجع الأمر اليه فيما جل ودق من أمور هذه الأسرة ، وكانت كل قرية تدين لزعيم أكبر أسرة فيها بالطاعة ، فهو للجميع أب يرجع الكل اليه ، ويذعن الكل لرأيه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عطفا على الجميع ومعونة للجميع . وكان لأبناء هذا الريف من الصفات ما ألف المؤرخون نسبته الى البدو : المروءة والشهامة والكرم والحرص على الثأر ، ثم كانت كراهية الحاكم البعيد عنهم أصيلة فى نفوسهم ، لأن هذا الحاكم كان أجنبيا عن البلاد .

وكانت الحال فى المدن وعواصم الريف قريبة من هذا الطراز ، لأنها كانت متأثرة الى حد كبير بنعرة عربية جعلت ما دونته الكتب عن خلال العرب وعاداتهم بعض ما يتشبث المصريون به .

على أن هذه الحال فى المدن والريف تطورت كما تطور غيرها من جوانب الحياة المصرية . وقد بدأ هذا التطور فى المدن بطبيعة الحال ، ثم انتقل منها الى الريف . وكان من عوامل هذا التطور ازدياد عدد الأجانب الأوربيين فى مصر لاطمئنانهم الى المقام بها بعد انشاء المحاكم المختلطة فيها . وكان عهد الخديو اسماعيل من عوامل هذا التطور كذلك . فقد حرص هذا العاهل الحاكم بأمره على أن ينقل لمصر ، من مظاهر الحياة الأوربية ، ما لفت أنظار المصريين الى هذه الحضارة الحديثة وما جعلهم يأخذون بنصيب منها . ولهذا قال اسماعيل كلمته المشهورة : « لم تبق بلادى قطعة من أفريقيا ، بل صارت قطعة من أوربا » . فلما استقر الانجليز بمصر بعد الثورة العرابية قوى الاتجاه الى الحضارة الغربية ، وأسرع التطور نحوها . لكن تطور الريف الى هذه الناحية كان بطيئا ككل تطور فى البيئة الزراعية ، ولأن الحكومات المتعاقبة لم تعن بنقل مظاهر هذه الحضارة الى الريف كما عنيت بنقلها الى المدن. ولهذا لا تزال آثار من الحياة البدوية باقية فى هذا الريف المصرى . وهـذه الآثار أكثر ظهورا فى الجهـات النائية عن العاصـمة وعن المدن الكبرى .

* * *

والواقع أن ما انتقل الى مصر من مظاهر الحياة الغربية قد أدى الى تطور فى التفكير ، تستطيع أن تجعله أساس ما سواه من صور التطور جميعا . فقد كان التفكير المصرى الى عهد الحملة الفرنسية ، فى أواخر القرن الثامن عشر والى عهد محمد على ، مستمدا من الثقافة العربية وحدها ؛ وكان يطبعه لذلك طابع بدوى متأثر بالعاطفة والعقيدة أكثر من تأثره بما سـواهما . فلما بعث محمد على الكبير ثم بعث

اسماعيل البعوث العلمية المصرية الى أوربا ، ولما انتقلت مظاهر الحضارة الغربية مع الأوربيين الذين جاءوا زرافات الى مصر ابان شـق قناة السويس وما بعد شقها ، ولما ازدهرت من بعد ذلك معاهد التعليم المصرية القائمة على أساس من الثقافة المدنية — تنافس فى توجيه البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى تياران من تيارات التفكير ، لا يزال لهما الأثر الواضح فى حياة البلاد .

فمصر تتأرجح حتى اليوم بين العقليتين العربية والغربية ، تتغلب احداهما حينا ، وتتغلب الثانية حينا آخر : تتغلب العقلية الغربية حينا ، فينهض الفكر الحر ، وتنتشر النظريات العلمية ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الدينية نفسها ؛ وتتغلب العقلية العربية حينا ، فتتحكم العاطفة ، ويسترد الماضى سلطانه ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الجامعية المدنية نفسها . وهذا التأرجح يحدث حينا بعد حين ، ويثير مناقشات حادة ، لها حتى اليوم أثرها الواضح فى اتجاهاتنا العامة . ويرجو كثيرون أن يوفقوا الى صيغة تؤدى الى اندماج العقليتين ، ولكنهم لم يصلوا بعد الى ما يريدون .

لا شبهة عندى فى أن الوقوف لدراسة الأطوار المتعاقبة لهذا التأرجح جم الفائدة . ولعل هذه الدراسة هى الوسيلة لا وسيلة غيرها للاهتداء الى الصيغة التى ينشدها من يبتغون مزج العقليتين . لكن هذا الوقوف يقتضى من يقصد اليه ملاحظة وتحليلا وتفصيلا لم أقصد اليها من هذه المذكرات . وآثار هذه الدراسة لا يكفى فيها مجلد أضخم من مجموع هذه المذكرات .

* * *

أدى هذا التطور فى حياتنا السياسية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية الى نتيجته المحتومة فى حياتنا التشريعية . فمنذ سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٣٧ والى وقتنا الحاضر صدرت مجموعة ضخمة من القوانين

قضت بها حاجات هذا التطور . ولو أن هذه القوانين جمعت ، وكانت موضع دراسة تاريخية ، لرسمت لهذا التطور العام صورته الرسمية ؛ وان بدا فى الكثير منها من التقليد والارتجال ما يطبع هذا العهد الذى تسير مصر فيه حثيثة الخطى ، تحاول أن تدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . لكن هذه الدراسة التشريعية لم تكن بعض مقصدى من مذكراتى . وليت المشتغلين بالقانون وأساتذته فى جامعاتنا يعنون بهذه الدراسة تصويرا للتطور العام فى حياة الوطن من الناحية التى استرعت أنظار الساسة الذين تولوا الحكم فى البلاد . ولو أنهم فعلوا لكان جهدهم جم الفائدة ، ولفتح أمام المفكرين والساسة آفاقا جديدة من الخير أن تفتح .

* * *

كم وددت لو تناولت هذه المذكرات ما حدث من تطور فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية ، لولا ما قدمت من أسباب حالت دون ذلك . على أن ما تناولته من جوانب الميدان السياسى قد أرضى ما بذلته من مجهود فى تدوينها . فهذا الميدان متشعب أشد التشعب ، اذ يصور نهضة مصر فى هذا القرن العشرين لتحقيق استقلالها وسيادتها . وقد صورت هذه النهضة ، بكل ما استطعت من دقة وتفصيل ، منذ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ الى أن عقدت معاهدة التحالف بين مصر وانجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة الغاء الامتيازات الأجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، والى أن تولى جلالة ملك مصر فاروق الأول سلطاته الدستورية .

فقد حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد أن قررت شروط هدنتها حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، أن قامت مصر تطالب بهذا الحق ، وأن رأت السياسة البريطانية أن تنهج مع المصريين نهجا غير الذى ألفوه من قبل ؛ ذلك نهج العنف والبطش . ولعل ما أدى بها الى التماس هذا

النهج أن قامت فى أرجاء الامبراطورية المختلفة حركات استقبالية ، كانت الحركة الهندية أوسعها مدى وأعمقها أثرا • فقد تزعم المهاتما غاندى حركة العصيان المدنى فى بلاده طالبا استقلالها • ولم يكن يسيرا أن تنزل انجلترا عن امبراطوريتها الاسيوية الكبيرة ، فاتجهت سياستها الى الشدة والعنف بالشعوب الواقعة فى دائرة نفوذها ، حتى اذا فرغت منها تولت بعد ذلك معالجة المشكلة الهندية •

لم تنجح سياسة العنف والبطش مع المصريين وصفوفهم متراصة وقلوبهم متحدة ، ففتقت الحيلة للساسة البريطانيين ، وفى مقدمتهم لورد ملنر ، فاعترفت انجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها فى صورة مطلقة بالحالة الراهنة فى الشئون التى تعنيها • ويوم أبلغت الدول هذا الاعتراف ، أبلغتها فى الوقت نفسه أنها تعتبر تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر عملا غير ودى بالنسبة لها • وحمل المصريون من يومئذ عبء سياستهم الداخلية ، وأعادوا مظاهر سيادتهم الخارجية • ثم انهم وضعوا دستورهم وأجروا انتخاباتهم ، واجتمع برلمانهم وتناحرت أحزابهم ، ووقفت انجلترا منهم موقف المتفرج • ولعلها ذكرت ، وهى فى موقفها هذا ، كلمة السيد جمال الدين الأفغانى: « اتفق المصريون على ألا يتفقوا » •

* * *

وأكرر رجائى أن تحقق هذه المذكرات ما قصدت اليه منها ، فتكون عونا للمؤرخ الذى يريد أن يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر ، عونا لأبنائنا ، وللجيل الذى يلى الأمر فى البلاد اليوم وغدا ، على تخطى طور التقليد والارتجال فى سياستنا ، وعلى رسم سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى مرت بنا • كما أرجو أن تكون كذلك عونا للبلاد العربية وللبلاد الشرقية على أن تعتبر بما أصابنا من خير وشر أثناء جهادنا • ولو أنها أدت هذه الغاية أو بعضها ، لكان ذلك خير جزاء لى عن تدوينها •

* * *

وقد ذكرت فى صـــدر هـــذا التقديم أننى استمليت هذه المذكرات من الذاكرة الا قليلا رجعت فيه الى الصحف ، وربما أغرى ذلك بالظن أن تكون الذاكرة قد خاتتنى فى بعض ما صورت ! وأسارع الى دفع هذا الظن بأن هذه المذكرات تناولت من الشئون ما كنت أكتب عنه كل يوم طيلة خمسة عشر عاما تباعا ، وأنا رئيس تحرير « الســياسة » • والذين يزاولون الكتابة يعلمون أن التحرير المتصل فى موضوع بذاته ينقش فى أذهاننا ما نكتبه فلا ننساه أبدا • على أننى أكون سعيدا لو أن أحدا من الذين عاصروا العهد الذى دونت هذه المذكرات أنباءه ، تفضل بتصحيح أية واقعة مما حوته • وفى اعتقادى أن أحدا لن يجد ما يصححه، وان وجد ما يعلق عليه أو يبدى رأيه فيه •

ولشد ما أغتبط اذا أثارت هذه المذكرات تعليقات عليها أو آراء فيما حوته • فأنا واثق من أن كل تعليق وكل رأى انما يقصد به خير الوطن • وكلنا نبتغى هذا الخير ونعمل له جهد ما نستطيع •

وفقنا الله وسدد خطانا ، انه سميع مجيب ! •

محمد حسين هيكل

الفصل الأول

نشأتى السياسية

قبل الحرب العالمية الأولى ـ السياسة البريطانية فى مصر ـ مركز مصر الدولى ـ حكم الأتراك وحكم الانجليز ـ لورد كرومر والخديوى عباس ـ جمال الدين الأفغانى ـ الشيخ على يوسف ـ مصطفى كامل ـ قاسم أمين وتحرير المرأة ـ بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية ـ حادث طابة ـ حادث دنشواى ـ محمد عبده والتفكير الدينى ـ محاولتى الصحفية الأولى ـ مقالاتى فى الجريدة ـ لطفى السيد والدستور والديمقراطية ـ الخديوى ولطفى السيد ـ وفاة مصطفى كامل ـ وزارات ذلك العهد ـ سعد زغلول وزير المعارف ـ الخلاف والائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية ـ فى باريس : الجمعية المصرية والجمعية الاسلامية ـ مقتل بطرس غالى ـ مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل ـ الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية ـ مد امتياز قناة السويس ورأى الجمعية المصرية بباريس ـ أجازة دراسية بمصر ـ الحرب التركية الايطالية وموقف لطفى السيد منها ـ بدء صحفى ـ دراساتى لرسالة الدكتوراه ـ العود الى الوطن والاشتغال بالمحاماة ـ أمسية مع هلباوى بك ـ الجمعية التشريعية : مسألة الوكيلين ، عبد العزيز فهمى ـ زيارة الخديوى الدقهلية ـ سفره الأخير من مصر ـ الحرب العالمية الأولى .

كان ذلك فى اليومين الأخيرين من شهر يوليو واليومين الأولين من شهر أغسطس لسنة ١٩١٢ . وكنت عائدا بحرا على باخرة انجليزية من فرنسا الى مصر ، بعد أن أتممت دراستى وحصلت على اجازة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة باريس . وكان رجال الباخرة يقيمون فى بهوها الكبير مسابقات يشترك الركاب فيها ، وتكون للفائز جائزة ينالها . وكان معى على الباخرة انجليزيان اشتركا فى هذه المسابقات ، وشجعانى على الاشتراك فيها . وصادفنى الحظ فنلت الجائزة ، فكان ذلك مدعاة لازدياد الصلة بينى وبينهما . وفى اليوم السابق لوصول الباخرة الى أرض مصر ، سألنى أحدهما عن أحوال مصر السياسية ، ثم قال صاحبه :

— لا أرى الا أن مصر ستضم الى الامبراطورية جزءا منها . فهذه سياسة كتشنر ، ورأيه سيتبع آخر الأمر لا محالة .

وكان لورد كتشنر هو ممثل انجلترا فى مصر اذ ذاك ، وقد حل محل سير اِلدُون جورسْت الذى ظل فى هذا المنصب الى أن توفى. ومن قبلهما كان لورد كرومر قنصلا چنرالا لانجلترا فى مصر زمنا زاد على عشر سنوات كان خلاله حاكم مصر الفعلى المطلق . وقد أقصته حكومته عن هـذا المنصب ارضاء للمصريين ، بعد أن ثار ثائرهم بسبب حادث دنشواى .

«ستضم مصر الى الامبراطورية البريطانية لامحالة» . كان لهذه الكلمات فى نفسى وقع أليم . فأنا شاب لمّا أبلغ الرابعة والعشرين . وأنا أومن بوطنى وبحقه فى الاستقلال . وأنا أعلم أن انجلترا صاحبة الأيد والقوة هى المصرفة لسياسة العالم فى ذلك العهد ، وأن تركيـا صاحبة السيادة الاسمية على مصر يومئذ لم تستطع منع انجلترا من دخول مصر واحتلالها لقمع الثورة العرابية ، وأنها لن تقوى على مقاومة انجلترا يوم تهيىء لنفسها فرصة تضم فيها مصر الى ممتلكاتها . فاذا حدث ذلك فقد صرنا كالهند وغير الهند من المستعمرات البريطانية ، وقد آن لنا معشر الشباب أن نتوقع حياة مقصوصة الأطراف ، وبخاصة نحن الذين تعلمنا فى أوربا وعرفنا مبلغ ما يتمتع به أهلها من حرية .

وأدى ذلك بى الى استعراض الماضى السياسى القريب الذى أعرفه . وهو ماض قصير جدا . وماذا عسى أن يكون الماضى السياسى فى حياة شاب مثلى ، نال اجازة الحقوق من مصر منذ ثلاث سنوات ، ثم قضى هـذه السنوات الثلاث بباريس فحصل على اجازة الدكتوراه ؟ على أن هذا الماضى كان مع ذلك حافلا بالعبر التى تقف النظر وتدعو الى التفكير .

والواقع أن الناشئة فى شـبابنا الأول لم تكن تأخـذ بحظ عملى فى التوجيه السياسى ، بل كانت عاكفة عكوفا تاما على الدرس ؛ فلم يكن يدور بخلد أحـد فى المدارس الثـانوية ، تلاميذ وأساتذة ، أن يدعو

الى اضراب لغرض سياسى. ومن ذا يدعو وكثرة الأساتذة فى هذه المدارس الثانوية كانت من الانجليز ! فقد كانت العلوم كلها ، خلا اللغة العربية طبعا ، تدرس بالانجليزية . كانت الرياضة ، حسابا وهندسة وجبرا ، وكانت الطبيعة والكيمياء ، بل كانت الجغرافيا وكان التاريخ ، ومنه تاريخ مصر وجغرافيا مصر — تدرس كلها فى المدارس الثانوية باللغة الانجليزية ، بل كان بعض هذه العلوم يدرس باللغة الانجليزية فى المدارس الابتدائية . لم يكن طبيعيا ، وهذه هى الحال ، أن يدعو أستاذ الى اضراب ، ولم يكن طبيعيا تبعا لذلك أن تتكون من التلاميذ هيئات علنية أو سرية تدعو الى نشاط سياسى يكون الاضراب مظهره .

هذا ، ولم تكن تيارات الرأى السياسية فى مصر لتلتقى عند أمر يجمع الكل عليه ، فيكون صيحة للشباب وللجماهير ، اللهم الا البَرَم بسلطان الانجليز المطلق فى حكم البلاد . لكن الوسيلة للتخلص من هذا السلطان كانت موضع خلاف شديد . كانت مصر يومئذ تابعة للسيادة العثمانية ، مستقلة استقلالا داخليا عن تركيا ، محرومة هذا الاستقلال الداخلى بسلطان الانجليز ، للأجانب المقيمين بها على اختلاف أجناسهم امتيازات تجعلهم أعلى من أبناء مصر رأسا وأوفر كرامة . هذه المجموعة من العلل السياسية والاجتماعية كانت تجثم على صدر مصر ، وتضعف روحها المعنوية أيما ضعف . فأيها يجب البدء بالتخلص منه ، فالتخلص منها جميعا دفعة واحدة أمر غير ميسور ؟ هنا اختلف الرأى . وعلى أساس هذا الاختلاف قامت الأحزاب المصرية لذلك العهد .

لم يكن من المستطاع أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادىء مجردة ، تدعو اليها وتجعل من تحقيقها غاية جهادها . فانما تقوم الأحزاب على أساس من المبادىء المجردة فى الأمم الحرة المستقلة ، المتمتعة بالحكم النيابى على وجه صحيح ، يجعل هذا الحكم بالفعل رهنا بارادة الشعب ممثلا فى هيئة نيابية منتخبة انتخابا حرا . ولم تكن مصر يومئذ مستقلة ولم تكن حرة ، ولم تكن متمتعة بحكم نيابى كلمة الشعب فيه هى العليا .

فقد كانت ، كما سبق القول ، خاضعة لسيادة تركيا ، محتلة بالانجليز يتولون السلطان فيها ، وللامتيازات الأجنبية أثر أبلغ الأثر فى توجيه اقتصادياتها واجتماعياتها . فكان من الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذه الحال ، وأن تخضع لمقتضياتها .

لم يكن للسيادة التركية على مصر أثر ظاهر أو مباشر الا فى تعيينها الخديو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد بمقتضى الاتفاقات الدولية . ولم تكن لهذا التعيين الشرعى صورة عملية أمامى ؛ فقد عين خديوى مصر عباس حلمى الثانى وأنا أخطو بين الثالثة والرابعة من عمرى . فلما بلغت السن التى تتبين فيها الأشياء للانسان واضحة ، كان الخديوى عباس هو خديوى مصر بالفعل ، والممثل لسلطان تركيا منذ سنوات عدة . وقد بقيت فى أذهاننا ، نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ، ومن حكم الخديوين أنفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى الى ثورة عرابى . فكثيرا ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا ، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب . وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى : « آخر خدمة الغز علقة» . والغز هم الغزاة الأتراك والچراكسة ومن اليهم . أما والخديو هو ممثل هذا الماضى الذى زال بتولى الانجليز السلطان والغائهم السخرة والكرباج ، فقد كان الناس من أهل الريف ، وكان أبناؤهم من أمثالنا ، يفزعون اذا قيل لهم ان السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية ، وان الغز سيتولون الأمر من جديد .

على أن صورة هذا الماضى المظلم لم تكن بالنسبة لجيلنا أكثر من صورة ، يرسمها الحديث حكاية عن الماضى بعد أن لم يبق فى الواقع منها شىء . أما الواقع فكان السلطان المطلق فيه للانجليز . وكان الانجليز من جانبهم كذلك يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ،

وان لم يكونوا يضربونهم بالسياط . كان مفتش الداخلية الانجليزى ، وان صغر مركزه ، يعدّ نفسه أكبر من كل موظف مصرى ، بل أكبر من الوزير المصرى ؛ لأنه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى . وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شىء فى وزارة الأشغال . فاذا جاء مفتش الداخلية أو مفتش الرى الى مديرية من المديريات أو مركز من المراكز ، ارتجت المديرية وارتج المركز ، واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم ، فزعا من ملاحظة يبديها هذا المفتش الانجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كله . فاذا آن لهذا المفتش أن يغادر المركز أو المديرية ، بعد أن يمسك مأمور المركز بركاب الجواد الذى يمتطيه حتى يعلو جناب المفتش ظهره ، تنفس الكل الصعداء وحمدوا الله على السلامة .

ولم يكن هؤلاء المفتشون من طراز ممتاز فى العلم أو فى الكفاية . وحسب الواحد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحا لكل شىء ، قديرا على كل شىء . كان مستر سويفت يدرس لنا الجغرافية بالمدرسة الخديوية الثانوية . وانتهت السنة الدراسية ، وذهبنا نحن أبناء الريف كل الى قريته لقضاء عطلتنا الدراسية فيها . واننى لجالس ذات صباح (بالسلاملك) بمضيفة جدى ، وقد علت شمس النهار ، اذ رأيت أجنبيا ممتطيا جوادا وعلى رأسه قبعة شمس كبيرة . ووقف الرجل قبالتى وسألنى بلغة عربية كلها العجمة : (فين العمدة ؟) . ولشد ما كان عجبى اذ حدقت فى معالم وجهه فاذا به مستر سويفت . فقمت له اجلالا كما كنا نفعل ساعة دخوله الينا للدرس بالمدرسة ، وذهبت اليه وسلمت عليه ودعوته لتناول القهوة على عادتنا فى الريف . وعرفنى وعلمت منه أنه ندب مفتشا للزراعة ؛ لأنه لم يسافر فى الاجازة الى انجلترا ، وأنه جاء يتعرف حالة الزراعة فى القرية . ولكنه ، وقد عرفنى وعرف منى أن حال الزراعة طيبة ، اكتفى بهذا واعتذر عن القهوة ، ولم يلح فى مقابلة العمدة . ولاشك فى أن كل انجليزى لم يكن يسافر فى اجازة الى انجلترا كان يندب فى مصر لعمل لا علم

ولا عهد له به ، لينقد عليه أجرا مضاعفا . وحسبه أنه بريطانى ليكون عليما بكل شىء ، قديرا على كل شىء ! .

* * *

كان لورد كرومر ممثل انجلترا فى مصر لذلك العهد . وكانت سياسته أن يحرم الخديو عباس كل سلطة ، بحجة أن سلطة الخديو معناها عود الحكم التركى البغيض الى نفس المصريين . ولم يكن الخديو عباس يطمع فى أن يجد من جانب تركيا أى عون لرد شىء من سلطانه اليه . لكنه كان مع ذلك شديد الاتصال بالباب العالى العثمانى ، فكان يذهب الى الآستانة (استانبول) كل صيف . ولم يكن ذلك حبا منه للأتراك ، بل كراهة للانجليز الذين غصبوا سلطانه . لذا رأى أن يوقظ فى نفوس المصريين كراهة انجلترا ، الدولة الغاصبة المحتلة ، ثقة منه بأن جلاء الانجليز يعيد اليه السلطان الذى حرمه اياه كرومر . وكان الاحتلال بطبعه بغيضا الى نفس كل مهذب ؛ فلم يكن من العسير على مصطفى كامل باشا الزعيم الشاب ، الذى بعث به الخديو الى أوربا وشجعه ، أن يقيم الدنيا ويقعدها على هذا الاحتلال . ووجد مصطفى فى فرنسا أعوانا ومشجعين ؛ لأن الفرنسويين كانوا ينقمون من انجلترا أنها خدعتهم ، وانفردت بدخول مصر وتفردت بالسلطان فيها ، بعد أن كان بين الدولتين اتفاق (جنتلمان)[1] على أن تكون سياستهما فى مصر سياسة اشتراك وتعاون . وعاد مصطفى كامل الى مصر حول سنة ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو على اصدار جريدة اللواء ، وتأليف الحزب الوطنى ، لمقاومة سلطان الانجليز ولمطالبتهم بالجلاء عن مصر .

لقيت دعوة مصطفى كامل الى الجلاء آذانا صاغية من شباب مصر المتعلم ، فآمنوا به زعيما وانضموا الى حزبه . على أن الانجليز كانوا يقدرون أن مثل هذه الحركة آتية لا محالة ، فشجعوا على انشاء جريدة (المقطم) عقب الاحتلال مباشرة للدفاع عن سياستهم . وقد

(١) اتفاق (جنتلمان) اصطلاح دولى للاتفاق غير التعاقدى الذى يرتبط به شرف كل من الدولتين المتفقتين .

لخصوا هذه السياسة فى أنهم انما جاءوا الى مصر لانقاذها من الخراب المالى الذى جره الخديو اسماعيل عليها ، ولانقاذها من استبداد الخديو ومن حوله من الأتراك والچراكسة ، ولاقامة العدل بين أبنائها ، ولالغاء الرقيق والسخرة والكرباج ، ولتوزيع الضرائب توزيعا عادلا . وكان من اليسير أن تلقى هذه الدعوة سميعا بين الذين عاصروا حكم اسماعيل وبطشه ، ورأوا السنوات الأولى من حكم توفيق وضعفه ، وأيدوا ثورة عرابى للتخلص من الأتراك والچراكسة ، ثم رأوا فى حكم الانجليز مساواة بين الجميع لا فرق بين چركسى وتركى ومصرى . والمساواة فى الظلم عدل على قولهم .

ترى : هل ينظر سلطان تركيا ، خليفة المسلمين وخاقان البرين والبحرين ، الى هذا الذى يجرى فى مصر نظرة المتفرج ؟ أم ترى : تنتهز تركيا فرصة الخلاف بين انجلترا وفرنسا ، فتناوىء انجلترا لتستعيد هيبتها أو شيئا من هذه الهيبة فى المحيط الدولى ؟ لقد كانت تعلم أن ذلك ليس يسيرا . لذلك استعانت بالثائر المسلم السيد جمال الدين الأفغانى الذى جاء الى مصر وجعل يلقى تعاليمه فيها . وقد التف حوله تلاميذ أخذوا عنه مبادىء الحرية ، ورددوا معه الصيحة عالية بأن العالم الاسلامى فى خطر بسبب الاستعمار الأوربى ، وأنه لا ينقذ هذا العالم الاسلامى الا أن يكون كتلة واحدة تقاوم هذا الاستعمار . أما وسلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، فيجب أن تتجه اليه الأنظار ، وأن يتطلع اليه الجميع ، وأن يتحدوا كلهم تحت لوائه للتخلص من هذا الهوان الذى نزل بهم ، ومن هذه الذلة التى ضربها عليهم الاستعمار ومرغ بها وجوههم فى التراب .

وكان الشيخ على يوسف يصدر جريدة المؤيد ، ويؤيد هذه الحركة . ولما لم يكن فى مقدور تركيا أن تمد لتأييده يدا ، كان من الطبيعى أن تنعقد بينه وبين أنصار الخديوى مودة لا تبلغ بالمؤيد أن يقف من عداوة الانجليز موقف اللواء ومصطفى كامل . وكان من الطبيعى كذلك أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الاسلامية تحت لواء السلطان ، لأنه يعتمد ، فى مطالبته

بالجلاء وتتمتع مصر باستقلالها الذاتى ، على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . فصاحب اللواء يؤيد هذه الحقوق بكل قوته ، لتكون حجة على انجلترا عند فرنسا وغيرها من الدول التى لم تسترح لانفراد انجلترا بالسلطان فى وادى النيل . وهو من ثم يعطف على حركة الشيخ على يوسف ، وان كان لا يستريح لاعتداله ازاء الانجليز ، اعتدالا مرجعه الى أن الشيخ على كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم .

كانت هذه هى التيارات السائدة فى مصر ، حين حصلت أنا على الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٠١ ، وحين انتقلت الى المدرسة الخديوية الثانوية . ولم أكن يومئذ قديرا على تتبع اتجاهاتها ، أو ادراك مراميها . على أن حادثا وقع لا صلة له بها ، لفت أنظار الناس جميعا ، وأثار ضجة لم تفتنا نحن الصغار يومئذ . ذلك أن قاسم بك أمين المستشار بمحكمة الاستئناف نشر كتابا عنوانه : « تحرير المرأة » ، طلب فيه تعليم المرأة ورفع الحجاب عنها . وكان تعليم المرأة يومئذ أمرا ادًا ، لا يقدم عليه رجل حريص على احترام الجمهور المصرى له . أما رفع الحجاب وخروج المرأة سافرة الى المجتمعات ، فكان القول به أدنى الأشياء الى تحليل ما حرم الله ، ان لم يكن الى الشرك بالله . فقد كانت المرأة يومئذ محكوما عليها ألا تتعلم ، وأن لا تخرج من بيتها ، الا لضرورة ملحة ، والا محجوبة الوجه . والمرأة المصرية التى كان يجرى عليها هذا الحكم لم تكن المرأة الفلاحة المضطرة بحكم الحياة الى مشاركة زوجها فى عمله ، بل المرأة التى يستطيع زوجها أو أهلها أن يعفوها من مشقة الخروج من البيت .

كان ظهور هـذا الكتاب حادثا ، بل حادثا خطـيرا ، اضطربت له آراء الهيئات الدينية ، واضطرب له كثير من المتعلمين أنفسهم ، وأبدى الخديو عباس سخطه على الكتاب وعلى مؤلفه ، حتى لقد أمر بأن لا يدخل قاسم أمين قصر عابدين مع ما كان له من رفعة المركز فى القضاء ، ومع ما كان يتمتع به بين زملائه من كرامة واحترام . وقد نشر هذا الكتاب تباعا ، أول ما نشر ، فى جريدة المؤيد ، فكان لنشره دوىّ اضطرب له

صاحب المؤيد ، واضطر معه أن يفسح أعمدة جريدته للطاعنين على الكتاب وصاحبه أشد المطاعن . على أن الآراء التى حواها الكتاب أثارت من تطلع الشباب ما جعلهم يفكرون فى الأمر جديا ؛ يرى أكثرهم فيه مروقا من الدين وتمهيدا للالحاد ، ويرى بعضهم أنه حق ، وأنه الوسيلة الوحيدة لخلق شعب حر يدرك الحياة ادراكا صحيحا ؛ كما أنه العدل كل العدل ألا تحرم المرأة من نور الحياة ، ومن نور العلم الذى يزيدها للحياة ادراكا وتقديرا صحيحا .

أتممت دراستى الثانوية ، وليس لى فى أمور السياسة ولا فى أمور الاجتماع رأى مكون . على أننى كنت شديد الميل لدراسة الأدب العربى والاطلاع على قديمه وحديثه ، بقدر ما يسمح ادراكى . قلما انتقلت الى مدرسة الحقوق ، وبدأت وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أتصل بهذه البيئة الجديدة ، ألفيتنى مضطرا الى الاحاطة بهذه التيارات أكثر من قبل؛ لأن كثيرين من زملائى كانوا يبدون لمصطفى كامل ولحزبه تشيعا لم تطاوعنى نفسى على مشاركتهم فيه قبل أن أتبين الحقيقة من أمره . وزادنى حرصا على هذه الاحاطة ما رأيته من انتقالى مع الدراسات العالية ، قبل انشاء الجامعة فى مصر ، الى جو جديد لم آلفه من قبل . فقد أضربت مدرسة الحقوق ، وأنا فى السنة الأولى منها ، لأسباب أعلنها أبناء الفرق المتقدمة ، أهمها الاحتجاج على ما كانت تحويه لائحة المدرسة من فصل كل طالب يرسب فى أية سنة من سنى الدراسة وعدم السماح له بالاعادة . وكان هذا أول اضراب عرفته المدارس المصرية ، ثم كان أول مظهر رأته لحركة اجماعية يقوم بها طلبة مدرسة من سنتها الأولى الى سنتها النهائية . وقد طلب الىّ والدى ، بعد أيام عدة من بدء الاضراب ، أن أعود الى المدرسة ، فأبيت قائلا : ان ذلك يعرض كرامتى بين اخوانى لمهانة لا أرضاها ، فاما أن نفصل من المدرسة جميعا ، أو نعود اليها جميعا . وانتهى الاضراب بعد ذلك بيوم أو يومين ، وعدنا جميعا على أن ينظر فى طلباتنا ويجاب العادل منها .

عكفت على مطالعة المؤيد واللواء ، لأتابع عن كثب هذه التيارات السياسية التى انضم اليها كثيرون من اخوانى ، وبقيت أنا أحاول أن أتبين وجه الحق فيها . وانى لكذلك اذ وقع حادث (طابة) ، وأدى الى أزمة سياسية دولية بين تركيا وانجلترا . وطابة قرية صغيرة على خليج العقبة ، وعلى مقربة من قرية العقبة نفسها . قالت تركيا : ان طابة فى أرضها ، وقال الانجليز : انها فى أرض مصر ، وان مركزهم فى مصر يجعلهم يدافعون عن حقوقها ، حتى قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها . أما المؤيد وأما اللواء ، فانضما الى تركيا ، وقررا أن مصر لا تمانع فى أن تكون طابة تركية . وقيل يومئذ ان الحرب واقعة لا محالة بسبب هذه الأزمة بين السلطان والامبراطورية البريطانية . وذهبت بالفعل قوات تركية الى منطقة طابة ، فأرسلت انجلترا بارجة الى خليج العقبة . وأخذ الناس فى مصر يتطلعون الى ما يسفر عنه الخلاف بين دولتين على قرية تابعة لمصر ، ليست لتركيا ولا لانجلترا ! .

تتبعت أنا هذا الحادث بعناية ، وتتبعه غيرى بمثل هذه العناية . وكانت أكبر عنايتى متجهة الى ما تكتبه الصحف ، وجريدة اللواء بنوع خاص ، عن قوة الباب العالى الحربية ، وقدرته على أن يكبح جماح انجلترا فى هذه الناحية من الأرض . فلو أن ذلك صح لغيّر فى اتجاه السياسة العالمية ايما تغيير . وصدّقت ، كما يصدق من كان فى مثل سنى ، ما رددته اللواء عن قوة الدولة العثمانية ، وعن أنها لن تتراجع عن موقف حق . ولشد ما كانت دهشتى عندما رأيت هذه الظاهرة الصحفية الكبرى تنتهى بتراجع تركيا عن موقفها ، وبانسحاب القوات التى كانت بعثتها مهددة باحتلال طابة . وزاد فى دهشتى شدة تراجع اللواء والمؤيد ، وغيرهما من الصحف ، عن الموقف الذى وقفوه ، ووصفهم تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، وبأنه دليل القوة لا دليل الضعف ! ! حينذاك أيقنت أن المنطق كما أفهمه ليس منطق هذه الصحف وأصحابها ، ولم أر فى هذا المنطق ما يدفعنى الى متابعتها فى الحديث عن سياسة مصر ، واعتقدت أن

ما تقوله ليس الا من سبيل المظاهرة ، شأنه شأن ما كانت تقوله عن موقف تركيا فى مسألة طابة ؛ ووقفت لذلك موقف الباحث عن الاتجاه الصحيح الذى يجب الأخذ به عن اقتناع وبيّنة .

اقترنت هذه الحيرة السياسية بحيرة أخرى اجتماعية . فقد اطلعت على كتاب « تحرير المرأة » ، وعلى ما كتب طعنا عليه ، ثم اطلعت على تفنيد قاسم أمين حجج خصومه فى كتابه : « المرأة الجديدة » . وأعدت قراءة كتابَىْ قاسم ، واقتنعت بأن الرجل على حق ، وبأن ما يقوله من البديهيات . وعجبت لموقف الذين ناوءوه ووقفوا فى وجهه ، ولموقف جريدة اللواء التى اتهمته بمخالفة الدين تأييدا منها لموقف الخديو الذى حرم على قاسم أمين دخول عابدين . ولم تكن هذه الحيرة الاجتماعية أقل تأثيرا فى نفسى من الحيرة السياسية . فقد بدأت أشعر بأن متابعة الجماهير هى الطريق السهل ، ولكنها تؤدى أكثر الأمر الى الخطأ ؛ ولهذا شعرت بعزلة جعلت موقفى من زملائى الطلبة فى هذه المسائل موقف صمت ليس فيه معارضة لهم ، وليس فيه كذلك انخراط فى صفوفهم ، ومتابعة لزعمائهم .

هذا ، وقد نشأت فى التفكير الدينى حركة كان لها أثرها فى مصر كلها . تلك حركة الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغانى فى الدعوة الى التفكير الحر ، وفتح باب الاجتهاد فى المسائل الدينية . فقد كان الناس لذلك العهد يرون أن باب الاجتهاد قد أغلق ، وأن كل فتوى على غير المذهب بدعة ، وأن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . فاذا اجترأ مجترىء على القول بغير ما جاء فى المذهب ، أى مذهب أبى حنيفة ، بوصفه المذهب الرسمى للدولة ، اتهم بالالحاد والمروق واعتبر ضالا خارجا على الدين . وكان الشيخ محمد عبده قد بلغ مركز الافتاء للديار المصرية ، وكان مع ذلك رجلا حر الرأى كاتبا أديبا ، يتذوق جمال اللغة خير تذوق ، ويدرك قواعد المنطق أحسن ادراك . لذلك رأى فى هذا الجمود ما لا يلائم سليقته ومواهبه ، فنادى بأن التقليد ليس من الدين فى شىء ، وبأن للسلف من المعتزلة وغيرهم آراء يمكن

الأخذ بها وتأييدها وان خالفت المذهب • وذهب فى غير تردد الى أن هذا الجمود هو الذى قضى على الأمم الاسلامية بالتأخر ، وجعلها طعمة للاستعمار الأجنبى ؛ لأنه قيّد العقل فى هذه الأمم الاسلامية بقيود منعته من الانبعاث فى تفكيره الى غاية ما يستطاع بلوغه لادراك الحق والجمال والجلال فى خلق الله جل شأنه ، وللسمو بذلك الى مرتبة الايمان بالله ايمانا حقا مستنيرا ، يسمو بصاحبه فوق كل عبودية لغير الله ذى الجلال •

ولقى الشيخ محمد عبده ولقيت دعوته هذه مقاومة أى مقاومة ، وعرف الناس جميعا ، وعرفنا نحن معشر الشباب ، بل عرف العامة من غير المتعلمين ، أن الخديو عباس غير راض عنه ، وأنه لو استطاع أن ينزعه من منصب الافتاء لفعل ، كما أنه لو استطاع أن ينزع قاسم أمين من منصب المستشار فى الاستئناف لفعل • لكنه لم يكن يستطيع ؛ لأن قاسم أمين كان غير قابل للعزل بحكم منصبه ، ولأن لورد كرومر كان يسرع الى التنديد بالخديو على أنه عدو للفكر الحر حتى فى الدين الاسلامى لو أنه عزل الشيخ محمد عبده • وعداوة الفكر الحر ، والدعوة للتعصب الدينى ، كانتا من التهم التى يلصقها الانجليز بالخديو عباس ، ويروجونها ضده فى انجلترا وأوربّا • فلم يكن من مصلحته ، بل لم يكن فى مقدوره ، أن يفكر فى عزل الشيخ عبده ، ما لم يكن قد اعتزم المخاطرة بسمعته ، وقبل أن يجاهر بتعصبه الدينى وبعداوته لحرية الرأى •

كان الشيخ محمد عبده وكانت دعوته موضع اعجابى • وقد دعانى ذلك لقراءة كتابه : (الاسلام والنصرانية) ، وكتاب أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى فى الرد على الدهريين • فلما توفى الشيخ محمد عبده وبدأ السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وتلميذ الأستاذ الامام ينشر حياته ، وبدأ ينشر الجزء الثانى المحتوى على مقالات الشيخ ، أسرعت الى اقتنائه وطالعته بعناية فائقة • وأذكر أنه قد كان لكثير من مقالاته فى جريدة (العروة الوثقى) ، التى كان يصدرها مع أستاذه جمال الدين

أثناء نفيه نفسه فى باريس ، أثر أبلغ الأثر فى نفسى . وقد كان للخصومة التى ثارت بين الشيخ محمد عبده والخديو توفيق أثناء الثورة العرابية ، وما كان بينه وبين الخديو عباس بعد ذلك ، أثره فيما كتبه عن محمد على الكبير مؤسس الأسرة الخديوية . فقد نشر عنه مقالا ذهب فيه الى أن محمد على حكم مصر حكما استبداديا قاسيا ، « فلم يترك رأسا مصريا فيه كلمة أنا الا قضى عليه » .

كنت فى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمرى اذ ذاك . وكانت نفسى قد هوت الكتابة فى الصحف ، اعتزازا من شبابى بالقدرة على ذلك . وكنت متأثرا بطريقة الشيخ محمد عبده وبأسلوبه . فبدأت أكتب مقالات ثم أراجعها ، لكن نفسى لم تكن تطاوعنى على أن أرسلها الى الصحف مخافة ألا تقدرها قدرها الحق ولا تنشرها . فلما اطمأننت الى احدى هذه المقالات ، وخلتها تضاهى مقالات الشيخ عبده ، نضوت عنى ترددى وأرسلت بالمقال الى جريدة المؤيد . ولم أفكر فى الذهاب بنفسى الى الجريدة أو مقابلة الشيخ على يوسف صاحبها ورئيس تحريرها . ولشد ما كان عجبى حين رأيت هذا المقال لا ينشر ، فى حين كان ينشر غيره مما أراه دونه بمراحل . عند ذلك عولت على الاكتفاء بالكتابة لنفسى ، وعلى ألا أبعث الى الصحف شيئا .

وانه ليخيل الىّ أنى لو كنت ذهبت بنفسى ودفعت المقال الى صاحب المؤيد أو أحد محرريه ، لوجدت منهم تشجيعا أو توجيها . لكننى كبر على نفسى أن أقف هذا الموقف ، أو أن أجعل لأحد حكما على ما أكتب قد لا يعجبنى . وهذا أثر من آثار ما جبلت عليه منذ نشأتى من أنفة وحياء : أنفة عن أن يكون لغيرى حكم علىّ ، وحياء من أن أطلب الى غيرى شيئا كائنا ما كان .

فى هذه الأثناء وقع حادث (دنشواى) ، حين مر بهذه القرية من قرى المنوفية عدد من الضباط الانجليز فى طريقهم الى الاسكندرية ، وأرادوا صيد الحمام فى أجرانها ، فتجمهر الأهالى واصطدموا بالعساكر والضباط ، فقتل الكابتن بول ، فهاج هائج لورد كرومر ، وتشكلت المحكمة المخصوصة

برياسة بطرس غالى باشا ، وحكمت على أربعة من أهل دنشواى بالاعدام شنقا ، وعلى سبعة بالجلد ، وعلى ثمانية أو أكثر بالسجن مددا مختلفة . وكان المدعى العام فى هذه القضية أمام المحكمة المخصوصة ابراهيم الهلباوى بك المحامى ، وكان المحامون عن المتهمين كثيرين ، منهم لطفى باشا السيد (لطفى بك اذ ذاك) .

وعلى شدة هذا الحكم كان تنفيذه أشد قسوة . فقد نصبت المشنقة فى دنشواى أمام أهالى المشنوقين ، وكان الواحد منهم يبقى معلقا بها الى أن يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد . وكان الجلد علنا كذلك على طريقة وحشية . وقد أثار الحكم وتنفيذه شعور المصريين . واستغل ذلك مصطفى كامل باشا خير استغلال فى أوربا وفى انجلترا نفسها ، حتى اضطر الانجليز الى الموافقة على أن يصدر الخديو عفوا عن المحكوم عليهم بالسجن . وكان هذا الحادث مما ألهب حرارة الوطنية فى نفوس المصريين ، ورفع مكانة مصطفى كامل ايما ارتفاع .

فى سنة ١٩٠٧ تألف حزب الأمة ، وجعل « الجريدة » لسان حاله . وكان مدير الجريدة لطفى بك السيد ، وكان مقرها بسراى البارودى بشارع غيط العدة . وكانت مدرسة الحقوق بشارع حسن الأكبر فى الامتداد لشارع غيط العدة الى شارع عابدين . وكنت أمر بسراى البارودى كل يوم ، حين ذهابى الى مدرسة الحقوق وحين عودتى منها . وقد يسرت لى صلة النسب التى تربط بين أسرتنا وأسرة لطفى باشا السيد أن أزوره فى الجريدة . وكان مديرها اذ ذاك أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ، ودعانى الى مكتبه وشجعنى على الكتابة فى الجريدة . وما كان أعظم سرورى يوم ظهر لى أول مقال فيها ! لم يكن مقالا سياسيا ، ولكنه كان عن حرية المرأة . وقد أبدى لطفى باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى ، فزاد ذلك فى تشجيعى ، وجعلنى أنشر فى الجريدة ما أكتبه . وكنت أتلقى من بعض زملائى واخوانى من عبارات التشجيع ما زادنى اقبالا على الكتابة

والنشر • على أن زملائى ، الذين كانوا يتعصبون للقديم ، رأوا فى ميلى لحرية المرأة ولتعليمها ولرفع حجابها ما جعلهم ينظرون الى آرائى نظرة انكار ، كما أنكروا علىّ أن أكتب فى الجريدة ولا أكتب فى غيرها من الصحف • ولعلهم لم يعرفوا اننى حاولت قبل ظهور الجريدة أن أكتب فى المؤيد ، فلم ينشر المؤيد مقالى الذى بعثته اليه ! •

وكان مصدر انكارهم على الجريدة وعلى حزب الأمة اتهامهم اياهما بممالأة الانجليز • ولم يكن من السهل عندى أن أتابعهم فى هذا الاتهام• فقد كانت الجريدة تنادى بسلطة الأمة وتطالب بالدستور وبالحرية الفردية ، وكانت لذلك ذات نزعة لاشىء فيها من تأييد سلطة الخديو ، ولا من تأييد سلطة الانجليز • زد على ذلك أنها لم تكن تؤيد تبعية مصر لتركيا • وكان مشربها هذا غريبا عند الجمهور ، لكنه لم يكن فيه شىء من الغرابة عند الصفوة المتعلمة تعليما عاليا ، والتى تريد لمصر استقلالا وحرية وحياة نيابية •

كان من الطبيعى أن ينظر الخديو للجريدة بعين المقت ، وأن يعمل جهده لقتلها • وكان من الطبيعى أن يخاصمها اللواء والمؤيد على السواء • وكان من الطبيعى أن ينظر الخديو وأنصار اللواء والمؤيد الى لطفى السيد نظرة كراهية ، وأن يتهموه بما يسيىء الى سمعته الوطنية • بل لقد أرادوا محاكمته يوما حتى اضطر للتراجع • ذلك انه كتب مقالا يطلب فيه لمصر الاستقلال التام • ورد عليه اللواء أو المؤيد غداة هذا المقال بأنه خروج على الوضع الشرعى لمصر ، لأنه دعوة لانفصالها عن تركيا • وخشى بعض رجال القانون من أصدقاء لطفى أن تجد النيابة ، وأن يجد القضاء فى قانون العقوبات ، ما يتناول هذا المقال • وأشاروا على لطفى بالتراجع ، فكتب يقول انه لم يقصد فصل مصر عن تركيا ، ولو أنه قصد ذلك لطلب الاستقلال الكامل لا الاستقلال التام• فالاستقلال التام يحتمل المزيد بدليل قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا » • فالدين يوم كمل لم يكن ممكنا أن يزاد عليه • أما النعمة التى تمت فمن الممكن زيادتها •

وبهذا التراجع رضيت السلطات ، ولم يطلب لطفى للنيابة كى تحقق معه .

على الرغم من هذه الحركة العنيفة ضد الجريدة ومديرها أثمرت دعوته للدستور ، واضطرت الصحف الأخرى الى مجاراته فيها . وكم من مرة كنا ، طلاب الحقوق ، نعلو سطح مدرستنا المجاورة لقصر عابدين نهتف : « الدستور يا أفندينا ! » ، أو نقف على افريز الشارع عند قدومه من قصر القبة الى قصر عابدين لتحيته وللهتاف للدستور فى مواجهته . وكان أنصار الخديو يومئذ ينسبون عدم اصداره دستورا ، كالدستور الذى أصدره والده توفيق باشا قبيل دخول الانجليز مصر ، الى تدخل الانجليز ، ومقاومتهم اجابة هذا الطلب الرئيسى من مطالب الأمة .

لم تقف صلتى بلطفى بك عند الكتابة فى الجريدة ، بل كنت أتردد عليه فى سراى البارودى ، فأجد منه خير أستاذ يشرح ، فى حديث عذب ومنطق دقيق ، مبادىء الحرية على ما فهمها أهل القرن التاسع عشر فى أوربا . وكنت أشعر بعطف من جانبه علىّ ، لعل مرجعه الى ما كان بينه وبين والدى من صداقة ، جعلت والدى يقف فى صفه منذ اللحظة التى أظهر فيها الجريدة . ولذلك كان يقدمنى لأصدقائه قائلا : « محمد ، ابن أخى » . وأشهد لقد أفدت من أحاديثه الكثيرة معى ، ومن متابعة منطقه الدقيق ، فائدة لم أنسها قط ، ولن أنساها أبدا . وكان من أثر هذه الأحاديث أننى عدلت عما كنت ماضيا فيه من الاكتفاء بقراءة الأدب العربى ، الى قراءة كتب انجليزية فى الموضوعات التى كان يحدثنى فيها . كنت منصرفا الى قراءة أمالى القالى ، وأغانى الأصفهانى ، وأمثال الميدانى ، والبيان والتبيين للجاحظ ، وقراءة المؤلفات العصرية الحديثة جميعا ؛ فانتقلت من ذلك الى قراءة « الحرية » لجون ستيوارت ميل ، و« العدل » لهربرت سبنسر ، و « الأبطال » لكارليل ، و « الثورة الفرنسية » لكارليل كذلك . هذا الى كتب فى

الأدب الانجليزى أفسحت أمامى آفاقا لم يكن لى من قبل بها عهد .

على أن اكبارى لأستاذى لطفى بك لم يحل بينى وبين الوقوف من أحد تصرفاته موقف العجب ؛ لأننى لم أكن أتوقع يومئذ منه مثله ، وهو الذى لا يفتأ يدعونى الى المثل الأعلى والى الصراحة فى الحق . كان ذلك حين توفى مصطفى كامل . لقد حزنت مصر كلها لفقده أعمق الحزن ، خصوصا بعد الذى كان من نجاحه فى استصدار العفو عن المحكوم عليهم فى قضية دنشواى . وزاد فى حزنها أنه كان شابا لم يتخط الرابعة والثلاثين من عمره ؛ فكان رجاؤها فى خدمته اياها ممتدا عظيما ، وكان لها فيه أمل طويل عريض . لكن ما كان بينه وبين لطفى من خصومة سياسية جعلنى أعتقد أن لطفى لن يزيد على أداء الواجب الانسانى فى رثائه ، وفى مجاملة أسرته ومجاملة مصر فى فقده . ومع اعتقادى هذا حرصت على أن أقف منه على حقيقة رأيه فى هذه الفاجعة القومية ، فذهبت غداة مشهد الزعيم الشاب الى سراى البارودى ، وصعدت السلم أريد أن أستأذن على لطفى بك كعادتى . وكان عجبى شديدا حين رأيت باب حجرته مفتوحا على مصراعيه ، ورأيت حاجبه سليمان لا يصد أحدا عن الدخول ، ودخلت الحجرة فرأيت بها عددا كبيرا غير مألوف من الزوار الذين أحاطوا بالمنضدة الطويلة الممتدة أمام مقعد لطفى . وكان عجبى أشد من ذلك حين رأيت أستاذى وقد ارتدى السواد ، واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف وكأنه مفجوع فى أعز الناس عليه وأقربهم اليه . ولقد وقفت مبهوتا أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن آلف من قبل مثله ؛ لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث مأتم تجرى فيه العواطف أدمعا أو ما يشبه الأدمع ! فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر ذلك اليوم ، رأيت لطفى أول داع لاقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطنى . ولم يسعفنى منطقى الشاب بما يرضاه عقلى تفسيرا لما رأيت وما سمعت ،

ولم أستطع أن أقنع نفسى بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما فى نفسى حتى أفضيت به الى لطفى بعد أيام ، فابتسم قائلا اننى لا أزال شابا لا أقدر مثل هذه المواقف . ولم يقنعنى قوله ؛ لأننى لا أستطيع أن أغير شبابى ، أو أقنع نفسى بمنطق غير منطقها . وبدا ذلك علىّ فلم يعترضه أستاذى . ولقد ظللت كذلك معه من بعد . لا أومن الا بما أقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة الا بما أومن به .

لم يغير ما كان من عدم اقتناعى بمسلك لطفى بك فى هذا الموقف ما يكنه قلبى له من تقدير واكبار ، بل قلت فى نفسى : لعل له عذرا وأنت تلوم ! هـذا الى أن ما كنت أشعر به ، كلما استمعت اليه يتحدث فى السياسة أو فى الاجتماع أو فى الفلسفة ، من لذة عقلية كان يزيدنى تعلقا به . ثم انه لم يكتف بأن ينصب نفسه أستاذا ومعلما لناشئة الجيل من أمثالى الذين كانوا يترددون عليه ، بل أتاح لنا فرصة الاستماع لكبار الأساتذة اذ كان يدعوهم ليحاضرونا فى دار الجريدة فى موضوعات مختلفة . كان أحمد بك عبد اللطيف ، وحسن بك صبرى ، ومحمود بك أبو النصر ، وغيرهم من كبار المحامين ، يحضرون الى الجريدة يلقون محاضرات ما كان أجلها فائدة فى توسيع آفاقنا الفكرية نحن معشر الشباب . وكان لطفى يقدمنى لهؤلاء جميعا ، ويذكر لهم شيئا مما أكتبه فى الجريدة ، مقرونا بتقدير كنت أغتبط به أشد الاغتباط . وكان هؤلاء الأساتذة الكبار لا يألون علينا أن يرشدونا الى كتب نقرؤها ما كان أعظمها أثرا فى ثقافتنا .

* * *

أوردت فيما سبق شيئا عن التيارات التى كانت تتجاذب السياسة المصرية فى ذلك العهد ، حين كنت لا أزال تلميذا بالمدارس الثانوية وطالبا للحقوق . لكننى لم أذكر شيئا عن الوزارات المصرية فى ذلك الوقت . والواقع أن هذه الوزارات لم تكن جديرة بالذكر . فقد كان المستشار الانجليزى فى كل وزارة هو كل شىء ، ولم يكن للوزير سلطان .

وقد كانوا يروون حكاية تصور مكانة الوزير خير تصوير • كان ابراهيم باشا فؤاد ، فيما أذكر ، وزيرا للحقانية (العدل) • وكان يوما فى مكتبه بالوزارة جالسا على (كنبة) وثيرة ، ومن حوله جماعة من أصدقائه يتحدثون اليه • ودخل عليه سكرتيره يريد أن يوقع منه أوراقا فيها قرارات وزارية • فسأل الوزير : هل وقعها المستشار ؟ وأجاب الشاب السكرتير : نعم ! فكان تعقيب ابراهيم باشا فؤاد أن أشار الى ختمه الموضوع على المكتب ، وقال : الوزير عندك على المكتب ، وقع به الأوراق ! وسواء أصحت هذه الحكاية أم لم تصح ، فهى تصور سلطة الوزير فى ذلك الحين ، وأنه لم يكن يستطيع أن يوقع الا ما أقره المستشار الانجليزى •

كان ذلك شأن وزارة مصطفى باشا فهمى التى سلخت فى الحكم ثلاثة عشر عاما حسوما • على أن تنبه الشعور القومى شيئا فشيئا جعل لورد كرومر يفكر فى اختيار وزراء أقوياء ، يقدرون على الأقل أن يدافعوا عن القرارات التى يتفق عليها المستشار مع الوزير أمام الرأى العام • وسبب ذلك أن الطبقة المستنيرة بدأت تمل هذه الحالة من الركود ، وجعلت تدعو الى اصلاحات جوهرية رأت القيام بها ضروريا للارتفاع بالمستوى القومى الى حيث تكاتف البلاد غيرها من الأمم المتحضرة • كان قاسم أمين قد دعا الى انشاء جامعة مصرية أهلية ، ايمانا منه بأن التعليم العالى الصحيح هو الوسيلة الأولى والأخيرة لرقى الأمة • وكان على يوسف قد دعا الى أن يكون التعليم فى مراحله المختلفة باللغة العربية ، وكان تعبيره الذى تناقله الناس أن تعليم العلم بلغة أجنبية عن الأمة ينقل العلم الى طائفة من أبناء الأمة ، وأن تعليم العلم بلغة الأمة ينقل الأمة كلها الى العلم وينقل العلم الى الأمة كلها • وكانت هذه الدعوات وأمثالها تلقى من شباب الأمة ورجالها آذانا صاغية • ولم يكن فى مقدور لورد كرومر أن يقف بنفسه فى وجه هذه الدعايات ، فلا بد من ايجاد وسيلة لتحويل تيارها بصورة من الصور • فاذا وجد من

المصريين من يكون العامل على هذا التحويل ، وان فى مقابل التسليم بشىء مما يريده المصريون ، كان فى ذلك من تهدئة الرأى العام ما يحرص لورد كرومر وما تحرص السياسة الانجليزية على أن يسود مصر .

وكان أول وزير رحب المصريون بدخوله الوزارة سعد زغلول باشا . كان مستشارا فى الاستئناف ، وكان صديقا حميما لقاسم بك أمين ، وكان قاسم قد اختاره رئيسا للهيئة التى تألفت لانشاء الجامعة المصرية الأهلية . وكان لورد كرومر يرى فى انشاء هذه الجامعة ما لا يتفق مع سياسته فى أن يكون الغرض من التعليم فى مصر تخريج موظفين للحكومة ، قديرين على القيام بالأعمال التى يطلب منهم القيام بها فى طاعة ونظام . لكنه لم يكن يستطيع التصريح بهذه المعارضة من غير أن يجد مسوغا لتحويل التيار الى ناحية قومية أخرى . لذا بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولى بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من انشاء الجامعة . وأخذت الحكومة تشجع انشاء الكتاتيب وتعينها بالمال . فلما عين سعد باشا زغلول وزيرا للمعارف ، قيل ان الغرض من تعيينه أن يترك رياسة مجلس الجامعة اضعافا لهذا المجلس ، وصرفا للناس عن الاقبال على الدعوة التى نشطت لانشاء الجامعة . ومع أن انصراف سعد باشا الى أعمال وزارة المعارف ، أدى الى اصلاح بعض شؤونها ، والى أن شعر الناس بأن السلطة أصبحت قسمة بين الوزير المصرى والمستشار البريطانى ، وأن الوزير المصرى صارت له مكانة غير ما عهده الناس من قبل — مع ذلك كله ، ومع أن قاسم أمين وأصحابه شمروا فى دعوتهم لانشاء الجامعة ، ونجحوا فى هذه الدعوة وتحقق آخر الأمر غرضهم ، لم يرد خصوم سعد اعفاءه من تهمة أنه تولى الوزارة برأى الانجليز لما فى تنحيه عن رياسة مجلس الجامعة من اضعاف لهذا المجلس .

أما الدعوة للتعليم باللغة العربية فقد كان لسعد باشا موقف منها نقده من أجله كثيرون . ذلك أنه دافع عن التعليم باللغة الأجنبية — وهى هنا اللغة الانجليزية — بأن كتب العلم ومستكشفاته كانت كلها من

عمل الأجانب ، وكانت مصطلحاته لذلك أجنبية • فاذا أريد نقل العلم الى البلاد ، فقد وجب أولا ايفاد البعوث من شباب مصر الى أوربا لتلقى العلوم فيها ، ولنقل هذه العلوم الى اللغة العربية • والى أن يتم ذلك يتعذر التعليم باللغة العربية • وهذه من غير شك حجة لها وجاهتها وقيمتها • لكنها انصحت بالقياس الى العلوم العليا ، فهى لا تصح بالقياس الى الجغرافيا والتاريخ والحساب فى المدارس الابتدائية أو فى المدارس الثانوية • ولذا وجه سعد عنايته الى نقل التعليم الابتدائى والثانوى الى اللغة العربية جهد الطاقة ، كما بعث البعوث الى أوربا ليتموا دراستهم العليا بمعاهدها فى حدود مقدرة الميزانية • وهو فى هذين الأمرين قد بدأ بدءاً آتى ثمراته بعد ذلك على نحو صالح ، ولكن بعد أن نسى الناس صاحب الفضل فيه • وكذلك كانت أول بعثة حكومية أرسلت بعد انقطاع عشرات السنين بعثة الحقوق فى سنة ١٩٠٨ • أما البعثة التى أوفدتها الجامعة الأهلية لدرس الأدب والفلسفة فسافر طلابها فى سنة ١٩٠٧

* * *

أشرت الى أن حادث دنشواى نبه الشعور القومى المصرى تنبيها عنيفا ضد الانجليز • وكان من أثر ذلك أن أقيل لورد كرومر من منصب معتمد الدولة الانجليزية فى مصر ، وعين مكانه السير الدون جورست • وكانت سياسة لورد كرومر ترمى الى اضعاف سلطة الخديو عباس ، بل الى القضاء عليها ، والى تشويه سمعة الرجل ما أمكن تشويهها • ولذلك كان عباس نصيرا للحركة القومية المتطرفة بكل قوته • فلما تولى سير الدون جورست منصبه عدل عدولا تاما عن سياسة سلفه ، وعمل لايجاد جو من التفاهم والاتفاق بينه وبين قصر عابدين • وكان لطفى السيد فى الجريدة يصف هاتين السياستين بأنهما سياسة الخلاف وسياسة الائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية • وقد كان من أثر السياسة التى جرى عليها سير الدون جورست أن انفسح المجال أمام الخديو ، فأصبح يحقق من أغراضه مالم يكن يستطيع تحقيقه فى عهد لورد كرومر •

وترتب على ذلك أن فترت العلاقات بين الخديو والحزب الوطنى ، وأن قويت العلاقات بين الخديو والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، وأن ألف الشيخ على يوسف حزبا سماه حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية • ولم يكن من هذا الفتور مع الحزب الوطنى مفر • فقد كان رئيسه يومئذ محمد بك فريد • وكان رجل عقيدة لا يعرف فى الوطنية مهادنة أو مساومة • وقد ظن أن السياسة الانجليزية أرادت بهذا التقارب بينها وبين الخديو اضعاف الحزب الوطنى ، سواء بتسكينه عن المطالبة بالجلاء ، أو بافساد ما بينه وبين الخديو ، فآثر أن يغضب الخديو على أن يتوهم الناس أن هذا الحزب يعمل لحساب عباس لا لحساب مصر ، وأنه لذلك سكت عن الالحاح فى أمر الجلاء • عند ذلك لم يكن للخديو غير الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ؛ لأن فساد الصلة بينه وبين لطفى السيد والجريدة وحزب الأمة ، من يوم نشأة هذا الحزب وظهور الجريدة ، كانت تحول دون التقريب السريع بينهما • ويبدو لى فضلا عن ذلك أن رجال الجريدة الذين اتهموا منذ ظهورها بممالأة الانجليز ، حرصوا على أن يظلوا عند المطالبة بالدستور ليكون لهم من ثقة الناس بهم ما يزيدهم قوة • ولم يكن الخديو ولا كان الانجليز ليطمئنوا الى هذا الالحاح فى المطالبة بالدستور ، الحاحا جعل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، حين أنشأه الشيخ على يوسف، يبدو أمام الناس فى صورة من يريد التلويح بالفكرة الدستورية التى يطالب بها لطفى السيد باخلاص واضح •

لم يطل العهد بسياسة الائتلاف بين الخديو وممثل انجلترا فى مصر • فقد توفى السير الدون جورست بعد سنتين أو ثلاث سنوات من تعيينه ، وحل محله لورد كتشنر الذى جاء الى مصر ينفذ سياسة كرومر بروح عسكرية صرفة • وقد أذاع أنصار السياسة البريطانية أن السبب فى هذا العدول هو مسلك الخديو نفسه • وذكروا أن عباسا انتهز فرصة الاتفاق بينه وبين جورست ، ليرضى مطامعه فى زيادة ثروته الضخمة من

ناحية ، وأنه لم يرع النزاهة فى الحكم من ناحية أخرى • كان يبيع الرتب والنياشين التى تبيح له الفرمانات منحها للمصريين ، وكان أنصاره يشيعون فى الدواوين المحسوبية ، وكان يريد أن يجعل للسراى السلطان النافذ فى شؤون الحكم • وقد يكون الكثير مما قيل من ذلك صحيحا • لكنى لا أعتقد اليوم أنه كان السبب الصحيح فى انقلاب السياسة البريطانية • انما يرجع السبب الى الموقف الدولى ؛ فقد كانت انجلترا قد اطمأنت الى استقرارها الفعلى فى مصر ، بعد أن عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما سمى الاتفاق الودى الذى أطلقت فرنسا بموجبه يد انجلترا فى مصر ، مقابل اطلاق انجلترا يد فرنسا فى مراكش • واستمر الحال على ذلك الى سنة ١٩٠٨ أو نحوها • فلما بدأت ألمانيا تبسط نفوذها على مناطق الامبراطورية العثمانية ، وفكرت فى مد سكة حديدية من برلين الى بغداد والى البصرة ، ومدت بصرها الى شمال أفريقيا ، بدأت مخاوف انجلترا من هذا الموقف الدولى تدفعها الى أن تشدّ قبضتها على المواقع الاستراتيجية فى البحر الأبيض المتوسط • واذ كانت قناة السويس تعد فى نظر انجلترا يومئذ مفتاح الهند ، فقد حرصت على تقوية سلطانها فى مصر ، بل على الاستئثار بها • وقد بعثت لورد كتشنر بعد وفاة السير الدون جورست معتمدا لها فى القاهرة ، فجعل سياسته اعداد العدة لما يحتمل من حرب مقبلة ؛ ولم يكن فى مقدوره أن يفعل ذلك الا اذا جمع السلطة فى يده ، وجعل سلطة الخديو صفراً على الشمال •

* * *

كانت هذه صورة ما يجرى فى مصر فى السنوات التى كنت أدرس فيها الحقوق بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة • فلما حصلت على الليسانس سنة ١٩٠٩ ، بعثنى والدى الى باريس ، لأتم فى كلية الحقوق هناك دراسة الدكتوراه • ومن المصادفات أن لطفى بك السيد ذهب يصطاف بفرنسا ذلك العام • فلما وصلت أنا باريس ذهبت اليه بفندق بدفورد الذى كان نازلا به على مقربة من كنيسة المادلين ومن ميدان الكونكورد •

وكان وصولنا باريس يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٠٩ ، عشية عيد الحرية . وكانت بشائر العيد تنتظم مدينة النور ، وتضفى عليها حلة من ساطع البهاء والرواء . فلما كان المساء خرجت مع عبد الحميد بك سعيد ، فطفت أنحاء المدينة وقد أضيئت أرجاؤها بألوان من نور الكهرباء محت آية الليل . فلما كان الغد — ١٤ من يوليو — انقلبت الشوارع مراقص عامة ، وجعل الناس يقبل بعضهم بعضا رجالا ونساء ، ابتهاجا بيوم الحرية وسقوط الاستبداد فى سنة ١٧٨٩ ، أى قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ؛ فكان لهذا المنظر أثر أبلغ الأثر فى نفسى ؛ لأننى رأيت حرية الأفراد وحرية الوطن مجسمتين أمام عينىَّ على نحو لم آلفه فى وطنى قط ..

ومرت الأيام بعد ذلك وأنا أرى فى مدينة النور ألوانا من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير ، وتزيد الانسان ايمانا بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم ، وأن أول واجب على الانسان أن يديم البحث عن الحقيقة ، وألا يكتفى بما يظن أنه وصل اليه منها ، بل يجعل دأبه تقليب هذا الذى وصل اليه ، فينفى عنه ما يعلق به من زيف ، ويرى من خلاله آفاقا جديدة لهذه الحقيقة العظمى تتراءى لنا من وراء الحجب . فاذا هتكنا بعض هذه الحجب اليها ، بهرنا ضياؤها ، وجعلنا نقف أمام جلالها خاشعة أبصارنا من فرط هذا النور الذى تواجهنا به . واذا رجعنا الى أنفسنا ، وحاولنا تصوير ما رأينا ، عجزنا عن هذا التصوير كاملا ، واكتفينا منه بما كان أشد لفتا لنظرنا من هذه الحقيقة العظيمة ذات البهاء والجلال .

كان لأخواننا المصريين فى باريس جمعية هى الجمعية المصرية . وكان للمسلمين من أقطار الأرض المختلفة جمعية أخرى هى الجمعية الاسلامية . وكنت عضوا بالجمعيتين . وكان من مواد النظام الأساسى لكل منهما عدم اشتغال أيتهما بالشؤون السياسية أو الخلافات المذهبية. وكنا لذلك نجتمع نتبادل الرأى فى مختلف الشؤون ، فاذا حدث

فى مصر أو فى العالم الاسلامى حادث امتنعنا بحكم النظام الأساسى عن اتخاذ قرار بشأنه ، من غير أن يمنعنا ذلك من تبادل الحديث فى أمره ، وابداء كل منا رأيه الفردى الذى لا يربط الجمعية فى قليل ولا فى كثير .

وكان لتبادل الآراء على هذا النحو أثره فى تكوين آرائنا السياسية وفى انضاجها . والواقع أن اهتمامنا بما كان يجرى فى مصر وتعلقنا بشؤونها السياسية والاجتماعية ، قد كان شديدا بحكم البيئة التى نعيش فيها ، وبسبب بعدنا عن الوطن ، وكأنما كان من شأن هذا البعد أن يزيدنا حرصا على الوقوف على ما يجرى فى بلادنا وتعرف التيارات المختلفة فيها .

كنت يوما أتناول طعام الغداء فى (البانسيون) الذى كنت مقيما به خلال السنة الدراسية ١٩٠٩ — ١٩١٠ . وكان ساكنو هذا (البانسيون) لا يزيدون أغلب الوقت على صاحبته وعلى مدرس بالمدارس الثانوية وعلى طالب فرنسى فى الحقوق وعلىّ أنا . وبينا نحن نتجاذب أطراف الحديث قال مدرس الثانوى : ألم يبلغك ما حدث فى مصر ؟ ثم أخبرنى أن التعصب دفع شابا مصريا مسلما الى اطلاق الرصاص على بطرس باشا غالى وقتله ، وان هذا الشاب اسمه الوردانى . ولما كان اتهام المسلمين بالتعصب الدينى بعض مايَصِمُهم به الأوربيون ويعيبونهم من أجله ، فقد أسرعت ونفيت أن القتل دفع اليه التعصب ، وذكرت أن الدافع اليه لعله اعتقاد سياسى قام بنفس القاتل ؛ لأن بطرس باشا هو الذى وقع اتفاقية السودان فى سنة ١٨٩٩ ، وهو الذى رأس المحكمة الخصوصية التى حاكمت المصريين فى دنشواى وأصدرت عليهم أحكاما قاسية ، زاد من قسوتها تنفيذها بطريقة وحشية لم تعرف فى القرون الوسطى . وكان جواب المدرس : « صحيح أن الشاب قال ما تقول . ولكنى أحسب أن نصرانية الوزير كان لها أثر فى تحريك هذا الشاب الى ارتكاب جريمته » .

أثار مقتل بطرس باشا اهتمام أخواننا المصريين فى باريس جميعا .

وكانوا كلهم على اتفاق فى نفى تهمة التعصب الدينى ، كلما تحدث الى أحدهم فرنسى أو أجنبى مقيم بباريس • وقد أنكر بعضهم الحادث لاستنكاره الجريمة السياسية بوجه عام ، واعتذر بعضهم عن الوردانى بأنه انما دفعته الى فعلته تصرفات هذا الوزير المصرى ، بعد أن اقتنع بأنه جنى على بلاده جناية نكراء فى اتفاقية السودان وفى رياسة المحكمة المخصوصة • ولما كان المحلفون فى فرنسا كثيرا ما يبرئون الجريمة السياسية ، فقد اتخذ هؤلاء الشبان من ذلك حجتهم عند كل أجنبى بل عند كل مصرى حاول أن يعيب عمل الوردانى أو يطعن عليه • ودعانى ذلك الى مراجعة دراساتى السابقة بمدرسة الحقوق المصرية عن الجريمة السياسية فى كتب هاڤلك اليس ولمبروزو ، كما دعانى لمراجعة ما لم أطلع عليه من قبل فى الكتب الفرنسية ، فاذا الآراء تنشعب انشعابا يجعل الحكم القاطع فى مثل هذه المسائل عسيرا •

لم أكن كثير الكتابة فى الجريدة منذ حضورى الى باريس • واقتصرت كتابتى اليها على بعض ملاحظات عما كنت أرى بمدينة النور • ويرجع ذلك الى أننى كنت أكتب مذكراتى اليومية عما أشاهد من مناظر هذه الحياة الجديدة بالقياس الىّ والى كل مصرى • فلما تقدم العام الدراسى الى غايته ، كان الحزب الوطنى برياسة فريد بك يهيىء لاقامة مؤتمر سياسى مصرى بباريس ، تلقى فيه خطب تنير الرأى العام الأوربى عن الحالة فى مصر • ومن عجب أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، التى تؤمن بالحرية وتقدسها ، منعت عقد هذا المؤتمر فى العاصمة الفرنسية مجاملة منها لانجلترا ، فرأى فريد بك عقده فى بروكسل عاصمة البلجيك • وطُلِب الىّ أن أسافر الى هناك ، وأن أمثل (الجريدة) وأوافيها بما يحدث • وسررت أنا لهذه المهمة التى جاءت فى العطلة الدراسية ؛ لأنها أتاحت لى السفر الى بروكسل ، باريس الصغيرة كما كانوا يسمونها •

شهدت بهذه العاصمة منظرا لا يزال له حتى اليوم أثره العميق فى

نفسى ، رغم مضى ما يزيد على خمس وثلاثين سنة من مشاهدتى اياه • ذلك أن أول يوم من أيام المؤتمر صادف عيد الاستقلال البلجيكى • وكان طريقنا الى مكان المؤتمر يمر بميدان الاستقلال ، حيث احتشد الناس يشهدون العرض العسكرى ، وحيث صفت فى شرفات الميدان مئات بل ألوف من أبناء بلجيكا وبناتها ينشدون النشيد الوطنى • وكان معنا يومئذ عثمان بك غالب ، ذلك العالم الفاضل الذى كان أستاذا بمدرسة الطب سنوات عدة ، ثم استقال وأقام بباريس شيخا أحالت السنون سواد شعره بياضا مهيبا ، وتركت على محياه غضونا تحدث عن ماضيه الجليل • وجاء موقفى بميدان الاستقلال الى جانب عثمان بك • فلما بلغ الشبان والفتيات من نشيد الاستقلال عباراته الحماسية ، رأيت الرجل المصرى الشيخ تنهل من عينيه عبرات تنحدر بين غضون وجهه • فلما فرغ أبناء البلجيك من نشيدهم سألته : ما باله ؟ فكان جوابه : « اننى أبكى لأننى لا أرجو أن أعيش حتى أرى مصر تحتفل مثل هذا الاحتفال بحريتها واستقلالها ! » • وقد ترك هذا المنظر كله ، وهذه العبارة من فم ذلك الشيخ الجليل ، أثرا فى نفسى لا تمحوه الأيام •

بدأت السنة الدراسية ١٩١٠—١٩١١ ، واكتمل جمعنا معشر المصريين فى باريس • وكثيرا ما تناول حديثنا مؤتمر بروكسل وما دار فيه • ولشدّ ما شكرنى اخوانى من المنتسبين للحزب الوطنى على ما نشرته الجريدة بقلمى عن المؤتمر • فقد كانوا يظنون أن ما أخالفهم فيه من رأى سيظهر أثره فيما أكتب • فلما قرءوه ورأونى أسمو بالشؤون الوطنية العامة عن المنازعات الحزبية ، وأرى المصريين خارج بلادهم لا أحزاب بينهم ، قدروا هذا الموقف الذى رأيته أنا طبيعياً ، ورآه كثيرون سموا بالخصومة عن مواقف لا تحتمل الخصومة • والواقع أننى من ذلك العهد ، عهد الشباب الأول ، كنت أرى أن الخلاف فى الرأى ليس معناه الخصومة ، وأن خدمة الوطن ينفسح فيها المجال لكل رأى ولكل عمل ، وأننا اذا استطعنا أن ينهض كل منا بما يعتقد أنه

الخير لوطنه كان فى ذلك أجل الخدمة لهذا الوطن ، وأن اتقان الانسان عمله الخاص الذى لا يتصل بالتفكير السياسى فى قليل ولا فى كثير يخدم الوطن كذلك ؛ لأن الوطن ليس أرضا وماء وسماء وكفى ، بل هو أولا وقبل كل شىء مؤلف من أبنائه على تعاقب أجيالهم ، ومن أعمال كل واحد من هؤلاء الأبناء طيلة حياته .

وقد ثبّت هذا اليقين فى نفسى ما درسته فى باريس للدكتوراه ، وما قرأته فى الكتب الكثيرة التى أتيح لى أن أقرأها يومئذ . ومن هذه الكتب كتاب لليون بورجوا عنوانه (التضامن Solidarité) . فمبدأ التضامن القومى يستند الى أن الوطن يتألف من أجياله المتعاقبة ، وأن ساكنى القبور لهم فى تراثه الوطنى العظيم حظ أكبر من حظ ساكنى الدور . أما وذلك حق ، فالكاتب والطبيب والقاضى والفيلسوف والصانع وكل عامل وكل مفكر يخدمون جميعا وطنهم ، ما أحسن كل منهم العمل الذى يقوم به . وسياسة الوطن ليست حديث الصحف وخطب الأحزاب وكفى ، ولكنها تتناول أيضا كل شىء من أمر الوطن وعيش بنيه .

وكان لحادث شهدته فى انجلترا ، حين ذهبت اليها فى العطلة الدراسية لذلك العام ، ما أحل هذا اليقين من نفسى محل الايمان . كانت مطالبة النساء الانجليزيات بحق الانتخاب اذ ذاك فى بدء عنفوانها ، وكانت المطالبات بحق الانتخاب ينتهزن الفرص لاقامة مظاهرات سلمية يلبس الألوف منهن فيها رداء خاصا أشبه برداء الجنود الاسكتلنديين ثم يسرن صفوفا نظامية يخترقن شوارع لندن ، وقد حملن أعلاما كتبت عليها مطالبهن . وكانت هذه الحركة تلقى مقاومة أعنف المقاومة من جانب كثيرين رجالا ونساء . كان هؤلاء المعارضون يقولون : ان مملكة المرأة هى المنزل ، ومهمتها الأولى هى تربية الجيل الناشىء . وكانت المطالبات بحق الانتخاب يقلن : ان الاصلاح الاجتماعى ونبذ الحرب لا يتم شىء منهما الا اذا تحقق للنساء التمثيل النيابى فى البرلمان . وكانت المعركة

حامية الوطيس • مع ذلك رأيت رجالا ونساء فى لندن يختلفون رأيا فى هذا الأمر الحيوى يومئذ ، ثم لايجنى الخلاف على ما بينهم من مودة ، ولا يجعل أحدهم يسفه رأى الآخر فى الشؤون القومية العامة أمام الأجانب عن بلادهم •

وزاد ايمانى بهذا الرأى قوة أن لى أصدقاء من غير دينى تربطنى بهم أوثق أواصر المودة • فما لى لايكون لى أصدقاء من غير رأيى السياسى تربطنى بهم أواصر المودة ! واذا كنا نعيب التعصب الدينى ، ألا يكون التعصب الأعمى للرأى السياسى أجدر باللوم بل بالتجريح ؟ !

بعد شهور من بدء هذه السنة الدراسية ١٩١٠—١٩١١ ، بدأت الأنباء ترد من مصر بأن الحكومة المصرية تزمع مد الامتياز لشركة قناة السويس • ولما كانت الصحف المصرية قد عارضت هذه الفكرة ، فقد أعلنت الحكومة أنها ستعرض الأمر على الجمعية العمومية المصرية ، وأن قرار الجمعية المذكورة سيكون قطعيا فى هذا الأمر ، وان كانت قراراتها استشارية بحكم قانونها النظامى فيما خلا فرض الضرائب •

اهتمت مصر ، واهتم الشبان المصريون المقيمون بباريس ، بهذا الأمر أشد الاهتمام • فقد كان حفر قناة السويس ، على أنه عمل انسانى وهندسى جليل ، مجلبة المتاعب لمصر منذ اليوم الأول • ولم يكن يغيب عن أحد منا يومئذ أن وجود القناة هو الذى أتاح للانجليز التدخل فى شؤون مصر ، وهو الذى عاونهم على دخول مصر من القناة واحتلالهم اياها ؛ وأن مصر لا تفيد من القناة شيئا ؛ وأن ما يقال من أن مدّ الامتياز يجعل لمصر حصة فى أرباح الشركة — كل ذلك لا يوازى استمرار المتاعب التى رأتها مصر ، وظلت خاضعة لآثارها عشرات السنين •

وأعتقد اليوم أن السياسة الانجليزية لم يكن يعنيها أن يمد امتياز القناة ، بدليل اقرارها الحكومة المصرية على أن يكون رأى الجمعية العمومية فى هذا الأمر حاسما ، مع ما فى ذلك من تقوية للحركة المطالبة بالنظام الدستورى • ولعل انجلترا كانت أكثر ميلا الى ألا يمد امتياز

القناة ، اقتناعا منها بأن مصر ستظل فى دائرة نفوذها دائما ، فاذا انتهى امتياز القناة وعاد الى مصر أصبح فى يد انجلترا . لكنها لم تكن لتظهر شيئا من ذلك وهى ترى فرنسا حريصة على مد الامتياز ، والاتفاق الودى بينها وبين فرنسا يقتضيها أن تجامل هذه الدولة الصديقة . فليكن الأمر فى القبول أو فى الرفض متروكا لنواب الأمة فى الجمعية العمومية ، ولتكن الحكومة المصرية الخاضعة مباشرة للنفوذ الانجليزى مدافعة عن مد الامتياز ، ولتغذ الصحف الرأى العام بمعارضة هذا المد . فاذا رفضته الجمعية العمومية لم يكن على الحكومة المصرية ولا على انجلترا لوم أو تثريب أمام فرنسا .

مهما يكن من شىء ، فقد أثار هذا الأمر اهتمامنا معشر الطلبة فى باريس ، وقد رأينا أن يكون لنا رأى جماعى فيه . ولا سبيل الى ابلاغ هذا الرأى الى الرأى العام المصرى الا بقرار من الجمعية المصرية . لكن قانون الجمعية المصرية يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . واخواننا مبعوثو الجامعة المصرية ، ومن بينهم توفيق الساوى وسيد كامل ومحمود عزمى ومنصور فهمى ، أعضاء فى الجمعية المصرية ، وقد تعهدوا لمجلس الجامعة قبل ايفادهم ألا يشتغلوا بالسياسة ، فهم يدفعون بعدم جواز بحثها لهذا الموضوع لأنه سياسى ، ولأن نظامها يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . فماذا عسى نصنع ؟ وهل نقف أمام هذا الوضع مكتوفى الأيدى ؟ !

تحدث الىّ فى هذا الأمر أصدقاء يتزعمهم عبد الحميد بك سعيد ، وطلبوا الىّ ، وكنت سكرتير الجمعية ، أن أجد لهذا المشكل حلا . قلت لا مشكل هناك ، والأمر محلول من نفسه . فالاشتغال بالسياسة المحرم على الجمعية هو الاشتغال بالسياسة الحزبية ، حتى لايجر الخلاف الى خصومات تجنى على غرض الجمعية الرئيسى ، أو أن تصبح الجمعية فى المسائل القومية أداة لوضع الخطط والعمل لتنفيذها . أما مجرد ابداء الرأى فى أمر انعقد عليه الاجماع ، كمد امتياز أجل القناة ،

فلا يعد اشتغالا بالسياسة . وهل ترى اذا جاءت فرصة اقتضت المصريين أن يقولوا انهم حريصون على حرية بلادهم ، أفيكون مجرد هذا القول اشتغالا بالسياسة ؟

واطمأن الذين تحدثوا الىّ لما قلت ، وطلبوا الىّ أن أدافع عنه متى انعقدت الجمعية . ولم أتردد فى الدفاع حين قام اخواننا مبعوثو الجامعة يدفعون بعدم جواز البحث فى الموضوع . وأقنعت حجتى سائر الأعضاء ، فانسحب مبعوثو الجامعة من الاجتماع ، وقررنا بالاجماع ابلاغ رئيس الجمعية العمومية وابلاغ الصحف المصرية قرارنا برفض مد امتياز القناة .

انتهت السنة الدراسية ، وآن لى أن أختار موضوع رسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادى من دراساتنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمل والعمال فى مصر . وحسبت أننى اذا عدت الى القاهرة وجدت فى هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، وأقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال فى مصر . وعدت الى أرض الوطن ، ممتلئا أملا أن أجد فى بحث هذا الموضوع ما يتيح لى أن ألقى ضوءا جديدا على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعنا المصرى أجزل الفائدة . وما كان أشد عجبى ، حين تحدثت الى رجال القانون من محامين وأساتذة فى الحقوق ، اذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر فى ذلك العهد لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال فى محالج القطن ! أما فيما وراء ذلك فالمادة فقيرة لا تصلح موضوع رسالة للدكتورا بحال من الأحوال . ولم أجد بدا من العدول عن هذا الموضوع ، وان كان هذا الفقر فى التشريع للعمل والعمال قد فتح عينى على ما نحن بحاجة اليه فى حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

أتيح لى أثناء مقامى بمصر ، فى هذه الأجازة الدراسية ، أن أشهد

من حياة ريفنا المصرى أكثر مما شهدت من قبل . كان لطفى بك السيد عضوا بمجلس مديرية الدقهلية ، وقد فكر فى زيارة مدن المديرية وقراها ليرى حالة التعليم الأولىّ بها ، ويقترح ما يراه لاصلاحه . وللقيام بهذه المهمة ترك القاهرة وأقام ببرقين . وكنت مقيما اذ ذاك بكفر غنام . فطلب الى أن أصحبه فى جولاته بهذه القرى ؛ فكنا نلتقى كل صباح بأقرب القرى على الطريق الذى نسير منه الى ما يريد لطفى بك أن يراه من كتاتيب القرى الأخرى . وكان كل واحد منا يمتطى جواده فنسير من بكرة الصباح ولا نعود الا فى المساء ، بل فى منتصف الليل فى بعض الأحيان . ولبثنا كذلك قرابة أسبوعين . وأشهد لقد حز فى نفسى ما رأيت من حال ريفنا . فكم من بيت عمدة دخلناه ، ونحن نعلم أن صاحبه على جانب من اليسار ، فاذا البيت أدنى الى منازل أشد الطبقات فقرا ، لولا مظهر بسيط يحرص العمدة عليه فى غرفة من الغرف يستقبل فيها الحكام على تعبيرهم ! أما الأولاد فى الكتاتيب فكان ملبسهم وكانت هيأتهم يؤذيان العين . والطرق فيما بين القرى لا تتسع لأضيق العربات تسير فيها ، وكلها التراب يثير غبارا كلما سار فيه حيوان . وليس هذا كله نتيجة الفقر ، بل هو نتيجة الجهل ، ونتيجة الخوف من الظلم خوفا يجسمه الجهل فيجعل الانسان ينكر نفسه ، ويأبى أن يظهرها فى خير مظاهرها .

آلمنى ما شهدت من ذلك كله . وزاد فى ايلامى أننى كنت قبل ذلك بأشهر قد ذهبت مع صديقى شهدى بطرس الى وسط فرنسا نزور منطقة اللوار . وهناك جعلنا نتنقل على الدراجات من بلد الى بلد ، ومن قرية الى قرية ؛ فاذا وقعت أعيننا على ما يؤذى العين لمنافاته مقتضيات النظافة أو الذوق عددنا هذا استثناء ، ووجهنا اللوم من أجله الى القائمين بأمر هذا البلد أو هذه القرية . أما والاستثناء فى فرنسا هو القاعدة فى مصر ، فما كان أشد حزنى وألمى ! وزادنى حزنا أن طبيعة فرنسا ليست أجمل من طبيعة مصر ، وأن أرض فرنسا ليست أكثر

من أرض مصر خصبا ، وأن من اليسير أن تصبح الحياة فى مصر جميلة عزيزة اذا رعاها العلم السليم والخلق الكريم بعين ساهرة . ولكن من لمصر بهذه العين وهذا الخلق وأمرها ليس لأبنائها ، وأولو الرأى فيها يحسبون السياسة التى تتحدث عنها الصحف كل شىء ، فاذا نادى المنادى فيهم بانشاء جامعة أو باقامة مستشفى ، انكمشت الأيدى وغاض معين الكرم ، ولم تسخ نفس غنىّ بالبذل من ماله لهذه الأغراض النبيلة السامية ! .

فى هذا الصيف ، صيف سنة ١٩١١ ، وقع حادث دولىّ كان له فى مصر دوىّ عظيم ، وفى السياسة المصرية أثر بالغ . فقد أعلنت ايطاليا الحرب على تركيا فى برقة وفى طرابلس الغرب ، وكانتا يومئذ ولايتين تركيتين تحكمهما السلطة العثمانية حكما مباشرا . ما عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ انها داخلة فى نطاق السيادة التركية مع تمتعها بالاستقلال الداخلى . أفتسير قواتها المسلحة الى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الامبراطورية العثمانية ؟ أم تقف على الحياد أن ليس لها من وراء هذه الحرب مغنم ؟ واذا وقفت على الحياد وأرادت الجيوش العثمانية أن تمر بأراضيها ، فماذا يكون موقفها ؟ أتمنع هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لاتتعرض لعمل عدائى من جانب ايطاليا ، أم تقتضيها تبعيتها الاسمية للسلطان العثمانى أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن تخرج عن هذا الحياد ؟ وانجلترا ما موقفها ، وهى محتلة مصر ؟ هل تسهل للجنود التركية المرور ، أم تقف فى طريقها تصدها ان هى حاولت هذا المرور ؟ .

كان موقف الحكومة المصرية فى هذا الظرف الدقيق سلبيا صرفا . تركت الأمر لانجلترا ولممثلها فى مصر ، لورد كتشنر ، تتصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء . أما السياسة البريطانية فى مصر ، فكان موقفها يومئذ عجبا غاية العجب . أبدى لورد كتشنر فى وضوح وصراحة أن ايطاليا معتدية على تركيا من غير حق . وقامت فى مصر حركة لجمع التبرعات لتركيا ، اعانة لها على نفقات الحرب ، فشجع لورد كتشنر

هذه الحركة وشارك بالتبرع . وكان أمراء البيت العلوى على رأس الوفود التى تتنقل فى الأقاليم لجمع التبرعات ، فكان ذلك دافعا للناس على البذل بسخاء ؛ لأنهم رأوا الحكومة لا تعارض ، وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون ، والمعتمد البريطانى نفسه يشجع ويشترك . ولقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة يومئذ آذانا صاغية من الجميع . أذكر أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القائمة بجمع التبرعات الى المنصورة، فجمع فى أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهبا . وحدث مثل ذلك فى غير الدقهلية من مديريات مصر . والناس ينظرون الى موقف انجلترا من هذه الحركة دهشين كيف تشجع دولة اسلامية على دولة مسيحية ! على أن السياسة البريطانية لم تذهب الى أبعد من ذلك ، ولم تسمح باشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب ، ولم تسمح بمرور الجيوش التركية من الأراضى المصرية ، محتجة فى هذا وفى ذاك بأن مصر مستقلة داخليا عن تركيا ، فاذا اشتركت الحكومة المصرية فى الحرب لم يقف هذا الاشتراك عند الجناية على استقلال مصر ، بل أدى بانجلترا ، ولها فى مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، الى أن تتهم بالخروج عن الحياد ، وبالاشتراك فى حرب ضد ايطاليا ليس له من مسوغ .

بينما كان الناس فى الطفرة الأولى من هذا الاندفاع القوى لمعاونة دولة الخلافة ، اذا لطفى بك السيد يطالعهم فى الجريدة بثلاث مقالات فى ثلاثة أيام متعاقبة عنوانها جميعا : « سياسة المنافع لا سياسة العواطف »، يدعو فيها المصريين الى التزام الحياد المطلق فى هذه الحرب الايطالية التركية ، والى الضن بأموالهم أن تبعثر فى سبيل قلّ ما تفيد بلادهم منه ، ويذكرهم بأن من الخير أن يبذلوا هذه الأموال لخير مصر ولانشاء المرافق المصرية النافعة لأبناء الوطن ؛ فلشد ما يحتاج أبناء مصر الى انشاء هذه المرافق ، ولشد ما تفتقر مصر الى الاصلاح ! .

أثارت هذه المقالات الثلاث على لطفى بك عاصفة هوجاء ، لا أقول من نقد مر ، بل من طعن جارح . اتهمه بعضهم بمناوأة دولة الخلافة

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO
LIBRARY

الاسلامية ، واتهمه آخرون بالالحاد ، وحملت عليه الصحف على اختلاف ألوانها حملة شعواء • ومع ايمان لطفى بهذا الرأى الذى أبداه ايمانا لا يتطرق اليه شك ، ومع ما عرف عنه من قوة الحجة وشدة العارضة — لم يستطع اقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة بمناصرته فى موقفه ، بل اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام ؛ أو قل إن شئت ان الحزب خشى مواجهة الرأى العام ، فنكص فلم يتابع لطفى ولم يؤازره • واضطر لطفى الى الانسحاب من الميدان ، والى السفر الى برقين ، وترك الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها •

وكان عمى صالح بك سالم هيكل محررا حينئذ بالجريدة ، وكنت أشتغل أنا بالمحاماة مع الأستاذ أحمد بك مصطفى • وانى لفى منزلى يوما اذ جاءنى عمى صالح بك ، وأخبرنى أنه وزملاءه المحررين وبعض أعضاء الحزب يرجوننى أن أتولى كتابة المقالات السياسية فى الجريدة أثناء انقطاع لطفى بك عنها ، مع مراعاة ميول الرأى العام وموقف الحزب • وما كان لى أن أتنحى عن موقف رأيت فيه تكريما لى من ناحية ، وقضاء لبعض ما لأستاذى لطفى بك علىّ من حق من ناحية أخرى • لذلك جعلت أتردد على الجريدة أكتب مقالاتها الافتتاحية ، تاركا الكلام عن وقوف مصر موقف الحياد ، ساخرا من ايطاليا التى اعتبرت غزو برقة وطرابلس نزهة بحرية ، فلما نزلت الى الأرض لقيت من المقاومة ومن الهزائم ما جعل هذه النزهة وبالا عليها • وما كان أشد اغتباط رجال الجريدة ورجال حزب الأمة بهذا الموقف الذى وقفته ، والذى أنجاهم وأنجى الجريدة من سخط الرأى العام ، من غير أن نخالف ما دعا اليه لطفى بك فى كثير ولا فى قليل •

ذهبت يوما الى مكان المطبعة ألقى نظرة أخيرة على مقال كتبته • ولقيت الشيخ على الهوارى رئيس المصححين بالجريدة فهنأنى بما أكتب ، وأشار من طرف خفىّ اشارة فيها نقد للطفى بك • وأثارتنى هذه الاشارة فقلت : « أوتحسب لطفى بك فى حاجة الى راتبه الذى يتقاضاه

من الجريدة ليعيش ، فيضطر لذلك الى القول بغير رأيه ؟ ! » فأجابنى الشيخ المسن اجابة أعجبتنى مع مخالفتها رأيى، قال: « ان الرزق بيد الله. ان النمل ودود الأرض يجد طعامه . ولطفى بك غنى عن الجريدة ، لكن مجابهة الجماعة ليست من الحكمة ! » . أعجبنى قوله : « ان النمل ودود الأرض يجد رزقه » ، فقلت له : « أما والرزق بيد الله ، وهو ميسر لكل خلق الله ، فليس من كرامة انسان نصب نفسه مرشدا للناس أن يخفى رأيه عن الناس . وكثيرا ما ذكرنا لطفى بك بالحديث : (الساكت عن الحق شيطان أخرس) . والمؤمن برأى يقول به خير من المصانع الذى يقول ما يعجب الناس وان كان هو لا يعتقده » .

قمت بهذه التجربة الصحفية ، مطمئنا لها مغتبطا بها ، الى أن قرب موعد عودتى الى باريس لأكتب رسالة الدكتوراه . واذا رأيت موضوع التشريع المصرى للعمل والعمال مجدبا لا يصلح موضوعا لرسالة ، فقد اخترت موضوعا لرسالتى : « دين مصر العام » ، وعرضت الأمر على أستاذى فى الاقتصاد ، الأستاذ « لارنود » ، فوافق على الموضوع الجديد وشجعنى عليه . ومن يومئذ جعلت أقرأ كل ما كتب عن مصر الحديثة من عهد محمد على رأس الأسرة العلوية ، وأعيد النظر فيما سبقت لى قراءته . قرأت ما كتب بالانجليزية وبالفرنسية ، وقرأت الوثائق الرسمية فى الكتاب الأصفر الفرنسى ، والكتاب الأزرق الانجليزى . وراجعت بعض الكتب العربية كتاريخ الجبرتى وتاريخ ابن اياس . وراجعت الوثائق الرسمية التركية والمصرية فى قاموس الادارة وبعض سجلاته . ولم أترك كتابا استطعت الاستفادة منه لموضوع رسالتى الا قرأته . وكنت أقرأ هذه الكتب والوثائق جميعا بشوق وشغف ، وأقتطف منها ما يفيدنى بدقة وعناية . وكنت لذلك أشتغل منذ السابعة صباحا بغرفتى ، فاذا كانت التاسعة ذهبت الى مكتبة كلية الحقوق أو المكتبة الأهلية فى باريس . وكنت أتناول وجبة الغداء على مقربة من أىّ هاتين المكتبتين ، ثم أعود لأتم ما أطالع وما أقتطف

حتى المساء . وبعد أن أتناول طعام العشاء وأقضى سويعة فى مقهى ، أتناول قهوة وأسمع الى الموسيقى ، أعود الى مسكنى فأراجع ما اقتطفته وأنقده ، وأؤلف بين المؤتلف منه وأظهر اختلاف المختلف . فقد كانت الحوادث والوثائق تؤوّل عند كل مؤلف حسب هواه السياسى فى الموقف الذى كتب فيه ، وكان تاريخ مصر لذلك مضطربا أشد الاضطراب ؛ يكتبه الفرنسى على نحو ، والانجليزى على نحو ، والمصرى على نحو . أما وقد درسنا نحن هذا التاريخ على الصورة التى أرادت السياسة البريطانية أن تضعها ، فكان لزاما علىّ أن أتقصى الحقيقة ما استطعت ، وأن أرسم أمام ذهنى صورة لهذا الوطن فى القرن الذى ولدت فيه أستطيع من خلالها أن أتبين الحق من أمره ، وان أترسم الطريق الذى سار فيه حكامه الأجانب عنه ، وأبناؤه الخاضعون لاستبداد هؤلاء الحكام ، وما اقترفه هؤلاء وأولئك من خير وشر . وقد أعاننى على ذلك حب عميق لهذا الوطن ، وحرص على الحقيقة العلمية المجردة من الاهواء والشهوات ، يضاف الى ذلك زهو شاب يريد أن يجيد كل الاجادة وأن يتقن غاية الاتقان .

كان لهذه المطالعات أثر كبير فى اتجاه تفكيرى فى سياسة بلادى . لقد ازددت احاطة بالعوامل التى أدت بها الى الوضع الذى هى فيه ، وتقديرا لما يجب على أبنائها عمله لخيرها ، كما قدرت أن للسياسة الدولية أثرها الكبير فى حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وزادنى علما بهذا الأمر اطلاعى على كتب لجَبْرِيل هانوتو ولغيره من الساسة الفرنسيين عن اتجاه السياسة فى أوربا ، سواء أكان هذا الاتجاه استعماريا أم كان فى علاقة دول أوربا بعضها ببعض . على أن ذلك كله كان يصطبغ فى تفكيرى بمنطق سنى يومئذ ، وكان منطقا أثر العقل فيه أكبر من أثر العاطفة ، ولكنه كان على كل حال تفكير شاب لما يمارس الحياة ولما يقف على تصاريفها الا من خلال ما قرأ . فأما ما رأى من حوادث الحياة ، فقليل بالقياس الى هذا الخضم الضخم الذى

تضطرب فيه السياسة العالمية ، وتتأثر به الدول كبيرها وصغيرها على السـواء .

* * *

أتممت رسالتى ، وحصلت على أجازة الدكتوراه وعدت الى مصر ، ولقيت على الباخرة التى أقلتنى اليها هذين الانجليزيين اللذين قال أحدهما : ان مصير مصر أن تضمّ الى الامبراطورية البريطانية مستعمرة من مستعمراتها . ونزلت مصر فى أوائل أغسطس سنة ١٩١٢ . وفى أول ديسمبر من تلك السنة بدأ عملى فى المحاماة بالمنصورة . ولم يثننى عمل المحاماة عن ادامة المطالعة فى الفلسفة والتاريخ والسياسة . بل لعلى كنت أكثر اطلاعا على ما كتب فى هـذه الفنون منى على ما لا يتصل بالقضايا التى أترافع فيها من بحوث قانونية . وكانت صلتى بالمحامين الذين عرفتهم عن طريق لطفى بك السيد متصـلة لم تنقطع . وكان الأستاذ الكبير ابراهيم بك الهلباوى من أحب الناس الىّ وأشدهم مودة لى وعطفا علىّ ، فكان اذا قدم المنصورة فى قضية له أرسل الىّ قبل حضوره يخبر بالموعد الذى يصل فيه فأقابله ، وأقضى السهرة معه الى ساعة متأخرة من الليل . وكان حديث الهلباوى ممتعا أيما امتاع . فقد حضر الرجل الثورة العرابية وعرف رجالها ، وكان لذلك سجلا للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس .

ولم تكن للهلباوى هنة يؤاخذه بها مصرى غير وقوفه موقف المدعى العام فى قضية دنشواى . أما فيما وراء ذلك فكانت وطنيته وكانت خدمته بلاده محل التقدير الرفيع . وأشد الناس خصومة له هم الذين قالوا انه أراد أن يكفر عن موقفه فى دنشواى ، فدافع عن الوردانى فى مقتل بطرس غالى ، ودافع عن الذين اتهموا بعد ذلك بالتآمر على حياة الخديوى وحياة كتشنر فى قضية عرف من بعد بأن فِليپيدس يد الانجليز فى حكمدارية القاهرة كانت له اليد الطولى فى تلفيق أدلتها .

سقت هذا الحديث عن هلباوى بك تمهيدا لقصة حدثت تدل روايتها

على سعة صدر الرجل وحسن تقديره لوفاء ذوى الوفاء • ففى سنة ١٩١٣ صدر قانون نظامى جديد أحل الجمعية التشريعية محل مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وعُدّ خطوة فى سبيل النظام النيابى المصرى • وجاء هلباوى بك يوما الى المنصورة ، وقضيت معه سهرة اشترك فيها عبد الرحمن بك الرافعى والأستاذ حسن حسنى المحاميان • وفى أثناء الحديث قال هلباوى بك انه يريد أن يرشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية ، وانه يرى هذه أنسب فرصة ليدافع عن موقفه فى قضية دنشواى • ودار الحديث بينه وبين الصديقين اللذين شاركاه الحديث فى هذا الأمر ، واللذين انتهيا الى موافقته على رأيه • فهو فى قضية دنشواى لم يكن الا محاميا طلب اليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها ، شأنه فى ذلك كشأنه فى أية قضية يقف فيها الى جانب المدعى بالحق المدنى • وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه ، وليس من حقه لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه • وهو فى دفاعه فى القضية قد قسا على المتهمين لأن موقفه كان يقتضيه هذه القسوة • لكنه فعل ذلك لينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها الا الله • وقد كان هلباوى لبقا غاية اللباقة فى شرح موقفه من دنشواى وفى الدفاع عنه •

وافق صديقاى على ما قاله هلباوى بك ، وعلى أن من الخير أن يرشح نفسه للجمعية التشريعية • وبقيت أنا صامتا لا أتكلم ، ولا أبدى رأيا بالموافقة أو بعدم الموافقة • عند ذلك اتجه لى الرجل وقال : وما رأيك أنت ياهيكل ؟ ! قلت : أرجو أن أعفى من ابداء الرأى ! قال : ولماذا ؟ قلت : لأننى لا أريد أن أقول شيئا لا أعتقده ، ولا أن أقول شيئا يغضبك • قال : بل قل ما تعتقد ، ولن أغضب • قلت : ان قضية دنشواى لم تكن قضية عادية يدافع هلباوى بك عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامى ، بل كانت قضية بين مصر وانجلترا • وقد وقفت سعادتك فيها فى صف انجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان • وما قمت به فى خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها خير ما يعاون على تكشيف هذا الستار •

لم يجب الرجل على ما قلت ، ولم يقل أحد من صديقيّ كلمة ، بل سادت فترة صمت انتقلنا بعدها الى حديث آخر . وتبسط هلباوى بك فى هذا الحديث الآخر كعادته ، وكأنا لم نقل شيئا فى موضوع يمسه بالذات . على أنه لم يرشح نفسه للجمعية التشريعية ، ولم يغضب منى . وبقيت صلتنا قبل هذا اليوم كصلتنا من بعده : صلة أبوة من جانبه فيها محبة ووفاء ، وصلة بنوة من جانبى فيها اجلال وتقدير . وكذلك بقينا الى أن اختاره الله الى جواره بعد ثلاثين سنة من هذا الحديث .

تمت الانتخابات للجمعية التشريعية ، وانعقدت فى أواخر سنة ١٩١٣ أو أوائل سنة ١٩١٤ ، وبدأت المناقشات فيها فى جلساتها العلنية ، فأحدثت جوا جديدا لم يكن لمصر به عهد . وقد أحدثت بعض مناقشاتها ضجة كبيرة لايزال أبناء ذلك العهد يذكرونها . من ذلك ما حدث من المناقشات حول ما أسموه مسألة الوكيلين . فقد كان للجمعية رئيس ووكيلان ، وكان رئيس الجمعية وأحد الوكيلين يعينان بدكريتو ، وكان الوكيل الثانى تنتخبه الجمعية . وكان الوكيل المعين هو عدلى يكن باشا ، والوكيل المنتخب هو سعد زغلول باشا . والطبيعى أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس عند غيابه . وقد ثار الجدل فيمن له الأولوية فى الحلول محل الرئيس ، أهو الوكيل المعين ، أم الوكيل المنتخب . وهذه مسألة داخلية تحل عادة خارج الجلسة العلنية فى البرلمانات المختلفة ، وتحل على أن يتبادل الوكيلان هذا الحلول واحدا تلو الآخر . لكنها أثيرت فى الجمعية التشريعية على أساس من المبادىء النيابية . قال قوم : أما ورئيس الجمعية معين ، فالأولوية فى الحلول محله للوكيل المعين . وقال آخرون : أما والوكيل المنتخب أكثر تمثيلا للأمة من الوكيل المعين ، فهو صاحب الأولوية . وكان لسعد باشا شخصيا جولات خطابية فى هذا الموضوع استرعت الأنظار ، ولم يفكر أحد فى أن يقول انه كان يعمل لحسابه الشخصى بعد أن انتقلت المسألة الى حديث المبدأ .

وكان أكثر أعضاء الجمعية التشريعية نشاطا فى العمل وأكثرهم بروزا فى المناقشة عبد العزيز بك فهمى (باشا) • ولم يكن ذلك عجبا وقد كان لعبد العزيز بك مركز ممتاز فى المحاماة ، وكان له من سعة الاطلاع وبسطة العلم ما جعله موضع الاحترام والاكبار والتقدير من الجميع • وهو الى ذلك رجل جم التواضع ، رضى الخلق ، كريم النفس • أذكر له موقفا فى غير الجمعية التشريعية بدا فيه سامى التقدير لمعنى الوفاء الى حد غير مألوف فى مصر • كان ذلك حين صدر قانون نقابة المحامين ، وآن انتخاب مجلس النقابة وانتخاب النقيب فى أواخر سنة ١٩١٣ • أجمع المحامون على اختياره النقيب الأول لنقابتهم ، تقديرا منهم لنزاهته وعلمه وفضله • وأظهر هلباوى بك أنه يطمع فى هذا المركز لنفسه ؛ لأنه أقدم المحامين ، ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها • وعرفت ذلك من هلباوى بك شخصيا ، فأفضيت به الى عبد العزيز بك • ولشد ما أدهشنى عبد العزيز بك حين قال : نعم ! ان هذا حق لهلباوى بك ! انه أستاذنا جميعا ، وان له على المحاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلا أى فضل ! وانقلب هو داعيا لهلباوى بك، وانتخابه النقيب الأول للمحامين • ولم يكن لنا معشر محبيه وأنصاره والمقدرين لفضله وفضل هلباوى بك الا أن نحترم ارادتهما ، وانتخب هلباوى بالاجماع أول نقيب للمحاماة فى مصر •

كان عبد العزيز بطل الجمعية التشريعية • وكان الى جانبه فيها أعضاء أقوياء العارضة • وكانوا جميعا يتناولون موضوعات مختلفة تثير اهتمام الرأى العام المصرى الى أبعد حـد • وحسبك لتعلم الى أى مدى بلغ تغلغلهم فى المسائل التشريعية ، أن أذكر أن موضوع عقوبة الاعدام وبقائها أو الغائها كان موضوع بحث فقهى ذى صبغة جدية استدعت مناقشات طويلة • ولم يكن أحد يشك فى أن هذه الجمعية التشريعية هى النواة الأولى للنظام البرلمانى المصرى ، وأن اهتمام أعضائها بما يعرض عليهم سيجعل الاسراع الى اقامة هذا النظام أمرا محتوما • أما ولطفى بك السيد كان أقوى الدعاة للحياة الدستورية الصحيحة ، فكان طبيعيا أن

تكون الجريدة أشد الصحف اهتماما بما يجرى فى الجمعية التشريعية ونقلا لمناقشات أعضائها الى الجمهور .

كانت دورة الجمعية التشريعية فى ختامها ، حين أعلنت الصحف أن الخديو عباس حلمى الثانى سيقوم برحلة يطوف بها أنحاء الوجه البحرى قبل سفره الى مصيفه بالآستانة . وبعد أيام عرفنا الموعد الذى سيكون فيه بالمنصورة . ولم يدر بخلدى قط أن يكون فى الزيارة ما يشغلنى بصورة أو بأخرى . فأنا لم أعرف الخديو ، ولم يكن أحد من حاشيته ينظر الىّ على أنى موضع رجاء فى التقرب منهم أو التزلف اليهم . وقد جاء الخديو الى باريس حين كنت طالبا بها ، وجاء معه حافظ بك عوض وأحمد شوقى بك وغيرهما ، وحاولا تقريب بعض الطلبة من الخديو وتقديمهم اليه ، لكنهم رأوا أن أية محاولة من هذا القبيل بالنسبة لى ضرب من العبث . فقد كان فيما أكتبه فى الجريدة من فورة الشباب بل من ثورته ما يجعل التفكير فى اقناعى بالعدول عن رأى أراه اضاعة للوقت فى غير جدوى .

على أن ما ظننته من أن زيارة الخديو للدقهلية لن تشغلنى فى شىء لم يتحقق . فقد كان سعيد لطفى (باشا) أخو لطفى بك السيد على غير رأيه فى مخاصمة الخديو . وكان والده سيد بك أبو على (باشا) يحب سعيداً أشد الحب ، ويحرص من ناحية أخرى على أن يكون موضع حظوة عند الخديو . لذلك سره أن يشرفه الخديو بزيارته . وكنت أنا أجل هذا الرجل ؛ لا لأنه والد لطفى بك وكفى ، ولكن لأنه كذلك كان عصاميا يحترم نفسه أشد الاحترام ، ويقدر مجهوده المثمر فى الحياة حق قدره . ويبدو لى أن لطفى بك عمل لتحقيق هذه الرغبة الأبوية فى تشريف الخديو اياهم بزيارته . لذلك أعان عليها وحرص مع أخيه سعيد على تنفيذها . وجاءنى هذا الرجل الوقور السيد بك ، وطلب الى أن أعاونه فيما يريد من اقامة سرادقات وطبع دعوات . ولم أستطع ، وبيننا ما بيننا من آصرة النسب ، وهو الى ذلك موضع تقديرى واحترامى ، الا أن أجيبه الى

رغبته وأكلف من رجال مكتبى من يضع نفسه تحت تصرفه فى كل ما يريد .

وكان أحمد بك صديق (باشا) مفتشا للداخلية بالدقهلية . وصديق بك خال أبناء لطفى بك السيد . فلما آن موعد وصول الخديو للمنصورة ، جاء صديق بك الى مكتبى لقربه من المحطة ، ثم ذهب منه لاستقبال صاحب السلطة الشرعية فى البلاد . وحشد أعيان المديرية فى بناء المديرية حيث تشرفوا بالمثول بين يدى الخديو فى المساء .

واننى لأمر أمام المديرية ذاهبا الى منزل صديق لى ، اذ لقيت لطفى بك السيد واقفا مع زمرة من الأعيان هناك . وكان أخوه سعيد قد حاول اقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد الى هذا الاقتناع سبيلا . وسلمت على لطفى بك فقال لى :

— ألا تود أن أقدمك الى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمرآك !

وأجبته :

— لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة ما لا يسمح لى باجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

— ان الخديو هو الذى تغير . أما نحن فلم نتغير !

ولم يلح فى دعوتى ، بل تركنى أذهب فى طريقى الى حيث كنت أريد . وأتم الخديو عباس حلمى الثانى رحلته ، مؤمنا بأنه لقى من ولاء المصريين له واخلاصهم لعرشه ما لا مزيد بعده لمستزيد . ولم يدر بخلده أنه يوم يغادر مصر الى مصيفه بالآستانة يجد من أبناء هذا الشعب الذى احتفى به كل هذا الاحتفاء من يحاول الاعتداء على حياته ، فيطلق عليه رصاص مسدسه فيصيبه اصابة شديدة وان لم تكن مميتة ! لكن هذا هو الذى حدث ونقلته الأنباء الى العالم . وعلى أثر ذلك سافر عشرات من المصريين الى الآستانة يرفعون فروض الولاء الى صاحب عرش مصر ، ويؤكدون له مرة أخرى أن العناصر الرشيدة فى الشعب المصرى تضمر له كل ولاء وكل اخلاص .

وما أحسبه دار بخلده كذلك يوم غادر مصر أنه يغادرها للمرة الأخيرة ، فلا يعود لها بعد ذلك ، بل يفقد عرشه ، ويظل متنقلا فى ربوع أوربا محظوراً عليه أن يعود الى مصر ، فيقضى زمنا يعدل ضعف الزمن الذى قضاه جده اسماعيل فى المنفى ، ثم يتوفى فى سويسرا ، ويبقى جثمانه دفينا بها حتى يؤذن له فيحمل الى مثواه الأخير بأرض مصر .

سافر عباس الى مصيفه بالآستانة ، وهو لا يعلم ما يخبئه له القدر . ولم يكن أحد غيره من المصريين يعرف ما طواه الغيب فى صحائفه ؛ لأنه لم يكن أحد يقدر أن العالم ، الذى كان ينعم يومئذ فى بحبوحة الرخاء ، يغلى تحته بركان سينفجر عما قريب ، ويزج بالدول كبيرها وصغيرها فى حرب عالمية ضروس .

وكيف يدور بخلد أحد أن يدفع الساسة العالم الى الخراب ! لقد نقلت الصحف فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو أن مجرما اعتدى على حياة ولى عهد النمسا اذ كان (بسيراچيفو) عاصمة الصرب فأودى بها . ووجهت حكومة النمسا انذارا الى حكومة الصرب تطلب فيه مطالب قاسية ، ان لم تجبها صربيا احتفظت حكومة النمسا بحرية التصرف . وتلا الناس جميعا فى أرجاء العالم كله هذا النبأ ، فلم يدر بخلد أحد منهم الا أن الصرب ، هذه الدولة الصغيرة التى لا تستطيع مقاومة النمسا ، ستذعن للانذار وتجيب دولة النمسا والمجر ، أو امبراطورية النمسا والمجر ، الى مطالبها . لكن الصرب تلكأت . وتدخلت الدوائر السياسية فى باريس ولندن وبرلين تريد أن نجد من هذا المأزق السياسى مخرجا . والأنباء كلها ترد مؤيدة أن حكمة الساسة ستتغلب على حادث مؤلم أدى اليه نزق شاب طائش ، وأن الحرب لا يمكن أن تقع .

كنت قد قضيت قرابة سنتين أشتغل بالمحاماة ، ففكرت فى فترة راحة أستعد بها لعمل العام الجديد . واتفقت مع صديقى عبد الرحمن بك الرافعى أن نسافر الى ربوع لبنان ، نقضى بها أربعة أسابيع ، ثم نعود حين يكون موسم العمل فى المحاماة قد بدأ . وأخذنا أهبتنا وتذاكر سفرنا

على باخرة تقلنا من بور سعيد بعد الظهر من يوم أول أغسطس سنة ١٩١٤ ، وذهبنا نستقل القطار الذى يغادر المنصورة الساعة التاسعة صباحا الى ميناء سفرنا • وتناولنا الصحف ساعة ركوبنا القطار ، فاذا بها تذيع النبأ الخطير أن ألمانيا أعلنت الحرب على فرنسا •

وأخذنا أماكننا فى القطار ، فقال الرافعى :

— لا يدرى أحد ما يمكن أن تتطور اليه الحال بعد اعلان الحرب بين فرنسا وألمانيا • فقد تدخل تركيا الحرب ، وقد تدخلها انجلترا • ألا تفضل أن نقضى أيام راحتنا فى بور سعيد ، حتى لا نفاجأ فى لبنان بما قد يحول بيننا وبين العودة الى بلادنا ؟

فقلت مبتسما :

— دع الأمر لله ! ولنذهب الى حيث قررنا • وعلام نخاف ومم نخشى ؟ اننا نستطيع عند الضرورة أن نعود الى مصر على ظهر جمل !

ولما كان عبد الرحمن مؤمنا حسن الايمان ، فقد رأى أن يدع الأمر لله ، وأن نذهب الى لبنان ؛ ولعله قدر كذلك أن له أقارب بالشام تهفو نفسه الى رؤيتهم • وأخذنا فى الحديث عن الحرب ، والقطار منطلق الى غايته • وانتقلنا فى الزقازيق الى قطار الاكسبريس • ولما بلغ بور سعيد انتقلنا منه الى الباخرة التى أقلتنا الى بيروت •

الفصل الثانى

بين الحماية والاستقلال

الحرب العالمية الأولى وتشيع الكثيرين فى مصر لألمانيا ـ تمسكى بحياد مصر ـ الجريدة تناصر الحلفاء ـ بينى وبين لطفى السيد ـ محادثات رشدى وعدلى مع ممثلى انجلترا فى مصر ـ انجلترا لا تصرح بما يطلبانه من استقلال مصر اذا كسبت الحرب ـ مقالاتى : الحرب الحاضرة وأثارها ـ دخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ـ اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى ـ التمهيد لأعلان الحماية وعزل الخديو ـ أهل مصر والتغيير المنتظر ـ حركات النفى والاعتقال ـ اعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ـ البرنس حسين كامل سلطان مصر ـ استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال باسم المتطوعين ـ انتصار ألمانيا فى الميادين المختلفة واثره فى مصر ـ الصحف والجريدة تعطل بارادة أصحابها ـ جريدة السفور : مقالات الحرب والحضارة ـ شروط ولسن وحق تقرير المصير ـ تأليف الوفد المصرى ـ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ـ وفد الحزب الوطنى ـ الحزب الديمقراطى ـ حركة التوكيل للوفد ـ سياسة الوفد ـ مصر والسودان ـ منع الوفد من السفر الى مؤتمر الصلح ـ نفى الباشوات الأربعة الى مالطة ـ الثورة فى كل مكان من الأسكندرية الى أسوان ـ الانجليز يقاومون الثورة بكل شدة ـ الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية ـ حكومة لندن تعين لورد اللنبى مندوبا ساميا بمصر ـ اللنبى يسلك سياسة المهادنة ـ سفر الوفد والمنفيين بمالطة الى باريس ـ اعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ـ وقع ذلك على رجال الوفد وعلينا فى مصر ـ الاعتراف بحماية انجلترا فى معاهدة ڤرساى ـ الكونجرس الأمريكى يخذل ولسن فى معاهدة ڤرساى ـ سفر محمد محمود باشا الى أمريكا ودعايته فيها ـ لجنة ملنر ومقاطعتها ـ اللجنة تستمر رغم ذلك فى عملها ـ رشدى باشا يقترح أن تحادث اللجنة الوفد المقيم بباريس ـ وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر ـ مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه ـ أول ثغرة فى صفوف الوفد ـ برقية « نبتت فكرة » .. ـ تقرير لجنة ملنر ـ الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وانجلترا وتدعو عظمة السلطان لايفاد هيئة لمفاوضتها ـ عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة ـ عود سعد باشا الى مصر ـ سعد والحزب الديمقراطى ـ فشل محاولات التوفيق بين سعد والوزارة ـ الاضطرابات فى مصر ـ مفاوضات عدلى ، كيرزون بلندن وعدم نجاحها ـ عود عدلى الى مصر واستقالته ـ الانجليز يعتقلون سعدا وجماعة معه تمهيدا لنفيهم الى سيشل ـ مصر تبقى بغير وزارة ـ عود الاضطراب ـ التمهيد لاعتراف انجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ـ سفر اللنبى الى لندن ـ عوده واعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ـ ثروت باشا يؤلف الوزارة ـ الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ـ الوفد يرى تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى ـ التمهيد لوضع الدستور .

انتقلت أنا وصديقى عبد الرحمن الرافعى الى الباخرة التى تقلنا الى بيروت • والرافعى متحمس ، مذ كان طالبا بمدرسة الحقوق ، لمبادىء الحزب الوطنى ، متطرف فى نصرتها ، شديد الايمان بخلافة آل عثمان • وقد كانت الحرب التى أعلنت بين فرنسا وألمانيا مدار حديثنا بطبيعة الحال • واذ كان الامبراطور غليوم الثانى ، امبراطور ألمانيا ، قد أظهر فى الأعوام الأخيرة ميله الشديد للدولة العثمانية وصداقته للسلطان الخليفة ، حتى لقد زار الأرض المقدسة بفلسطين ، وكان من سياسته مد السكة الحديدية من برلين الى بغداد والى البصرة — فقد أبدى عبد الرحمن تشيعه فى الحرب لألمانيا ، وعظيم رجائه فى انتصارها ، بل عظيم ثقته بهذا الانتصار • وسألنى رأيى فى هذا الأمر والى أى الدولتين: فرنسا أو ألمانيا ، يتجه ميلى ؟ فقلت :

— أنا لا أستطيع أن أتشيع ضد فرنسا وقد درست بها ثلاثة أعوام أفدت فى أثنائها أجل الفائدة ، وأشعر لهذا بأن لفرنسا على ّدينا لا أستطيع نسيانه الا أن أنكر الجميل • وليس فى طبعى انكار الجميل •

والتمس لى عبدالرحمن من هذه الحجة عذراء لكنه سرعان ما سألنى :

— هب انجلترا دخلت الحرب منضمة الى فرنسا ، وانجلترا هى المحتلة لبلادنا ، الغاصبة لحريتنا ، فماذا يكون الحال ؟

ولم أتردد أن قلت :

— يجب فى رأيى أن يكون موقفنا فى هذه الحرب موقف الحياد ، سواء اشتركت فيها انجلترا أم لم تشترك ، وسواء اشتركت فيها تركيا أم لم تشترك • وأنا استند فى هذا الرأى الى موقف مصر فى الحرب الايطالية التركية ، فقد كان موقفا أيدت به مصر ما حصلت عليه من حظ فى الاستقلال يبيح لها ألا تشترك فى حرب الا بارادتها •

قال عبد الرحمن :

— أوتظن لطفى بك السيد يؤيد هذا الرأى فى الجريدة ؟

قلت :

— سواء أيده أم لم يؤيده فهو رأيى لن أحيد عنه . واذا رأيت الجريدة ذهبت غير هذا المذهب ، فسأكتب فيها مؤيدا رأيى أنا بكل قوتى .

ومع اقتناعى التام بهذا الرأى كنت أود ألا أختلف فيه مع لطفى ، وكنت أود أن تصلنا الجريدة بلبنان مؤيدة له .

وبلغنا بيروت ، وانتقلنا فى القطار الى عاليه . فلم يكن بلبنان فى ذلك العهد أسباب للمواصلات غير القطار السائر بين بيروت وعاليه وصوفر ورباق ودمشق . وفى عاليه قابلنا مدير البوليس ، وكان يجيد العربية رغم مظهره التركى . فأبدى لنا بعد أن عرفنا مودة وتجملا شكرناه عليهما ، وحفظنا لتركيا من أجلهما ما أنسانى فى تلك اللحظة حفيظة الفلاح المصرى على الحكام الأتراك .

تنقلنا فى ربوع لبنان والشام بين بيروت وعاليه وصوفر ودمشق ، ونحن نسمع كل يوم من الشائعات عن الحرب ما لا يدخل فى حسبان أحد ، بل تمليه عاطفة شرقية كل أملها أن يتغلب الألمان على خصومهم . ذلك أن الانجليز انضموا فى الحرب الى فرنسا بعد ثلاثة أيام من اعلانها ، فكان عبد الرحمن ومن رأينا من المصريين يتناقلون ما يشاع من أن الألمان غزوا البحر الأبيض واحتلوا جزره بشوق وشغف زائدين . وكانت صحف بيروت تغذى هذه الشائعات ولا تنفى شيئا منها . ولم يكن يرد الينا من صحف مصر ما يدلنا على اتجاه الرأى فيها ، فلم أطلع على الجريدة لأعرف رأى لطفى السيد ، وان استطاع عبد الرحمن أن يؤكد أن صحف الحزب الوطنى تشاطره رأيه فى التشيع للألمان ، وتدعو الرأى العام المصرى لتأييدهم بكل قوة .

وبعد ثلاثة أسابيع من مقامنا بالشام ، قيل لنا ان باخرة تبحر من بيروت ، هى آخر باخرة تقوم الى مصر ، لأن سير البواخر فى البحر الأبيض أضحى غير مأمون . كما قيل لنا ان المصريين المقيمين بلبنان مدعوون جميعا للسفر عليها كى تعود بهم الى وطنهم .

عرفت داود بركات رئيس تحرير الأهرام لأول مرة وأنا مسافر على هذه الباخرة التى جمعت أضعاف ما تتسع له غرفها . وقد عرفت منه أن لطفى بك يكتب فى الجريدة مؤيدا الحلفاء ، انجلترا وفرنسا ، وأنه يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا واعتداءهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد . ولم أرد أن أناقش ما قيل لى عن ذلك حتى أطلع بنفسى . فلم يبق بيننا وبين نزول مصر غير أربع وعشرين ساعة . فاذا وقفت على ما كتب كونت رأيى ، واتخذت الموقف الذى يمليه المنطق ويقضى به وجدانى .

على أننى رغم ذلك دهشت مما قيل لى . فلم يدر بخلدى أن يدعو لطفى لمؤازرة انجلترا ، وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس . واذا وجب ، احتراما لاستقلال مصر ، التزام الحياد فى الحرب التركية الايطالية ، فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى .

كان ذلك رأيى ، وكنت متحمسا له بكل ما فىّ من قوة الشباب ، ومن ايمانه بما يمليه عقله ووجدانه . ولذلك صممت أن أذهب الى القاهرة ، وأن أقابل لطفى بك فى أول فرصة يسمح عملى فى المحاماة بالمنصورة أن أنتهزها . وفى الفترة التى تنقضى بين نزولى بالمنصورة وسفرى الى القاهرة ، أكون قد اطلعت على الجريدة ، وتتبعت ما كتبه لطفى منذ بدأت الحرب .

وذلك ما فعلت . فلم تنقض أيام على نزولى المنصورة حتى ذهبت الى القاهرة وقابلت لطفى بك ، وتحدثت اليه ، وأبديت له رأيى واقتناعى به وتصميمى على الدفاع عنه . وذهبت فى الحديث الى حد القول بأنه اذا لم تنشر لى الجريدة هذا الرأى نشرته فى الجرائد الأخرى .

وأجابنى الرجل ، فى هدوء ورزانة ، بأننى على حق من حيث المنطق ؛ ولكنه طلب الىّ أن أتريث فى ابداء هذا الرأى أو فى الكتابة عنه ، حرصا على ما يريده وأريده : من تحقيق استقلال مصر ، استقلالا صحيحا تاما .

ذلك أن محادثات تجرى الآن بين رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من ناحية وبين الانجليز من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت انجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام . فاذا نجحت هذه المحادثات وأعلنت انجلترا هذا التصريح فهذا ما نريد ، والا فلى أن أنشر فى الجريدة ما أشاء . وأضاف الرجل الى ذلك أنه اذا لم تنجح هذه المحادثات ، فانه سيؤيد رأيى بكل قوته ، وبخاصة أنه لم يزد فيما كتب على أن أعترض على خرق ألمانيا معاهدة حياد بلچيكا .

لم تقنعنى هذه الحجج . فتصريح انجلترا ، الذى يطلبه رشدى باشا وزملاؤه ، معلق على انتصار انجلترا فى الحرب . وهى لن تصدر هذا التصريح ما لم تدخل الحكومة التركية الحرب فى صف ألمانيا ؛ لأن انجلترا تعهدت لتركيا غير مرة باحترام سلامة الامبراطورية العثمانية . ومهما يبلغ من استقلال مصر الداخلى ، ومهما يكن الموقف الذى تقفه فى معاونة انجلترا — فان بقاء حكومة الآستانة على الحياد يجعل لانجلترا دائما الحجة القائمة بأنها لا تستطيع أن تنقض تعهداتها للدولة العلية ، ما لزمت هذه الدولة الحياد ولم تنضم صراحة لجانب الألمان .

أفضيت بهذه الحجج للطفى بك فأقرها جميعا . لكنه مع اقراره استمهلنى كى لا أكتب ، فاذا لم تعلن انجلترا تصريحا يرضى مطالب مصر ، كما يفهمه هو وأفهمه أنا ، كانت لى الحرية فى أن أكتب ما أشاء .

لم أجد بدا من قبول ما طلبه لطفى بك ، بعد أن وعدنى بأن الأمر لن يطول أكثر من أسبوعين ، وبعد أن ذكر لى أن أسبوعين ليسا كثيرين فى معالجة مشكلة خطيرة كهذه المشكلة . لكنه رأى تشبثى برأيى ، وأيقن أنى لن أعدل عنه اذا انقضى هذان الأسبوعان . وتركته وعدت بعد يوم أو يومين الى المنصورة ،وأنا أنتظر انقضاء هذين الأسبوعين بفارغ الصبر .

وانقضى الأسبوعان وعدت الى القاهرة ، مصمما أن أعلن رأيى وأن أدافع عنه . وزادنى تصميما أنى رأيت صحيفة المقطم تروج لفكرة رأيتها غاية فى الخطورة : تلك أنه اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول

فانها تختار انجلترا • ورأيت (الجريدة) تكتب ، وان كانت كتابة مخففة ، فى هذا المعنى ؛ فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فاذا لم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لا بد لها من أن تحكمها أمة أخرى، فانجلترا خير أمة ترضاها مصر • صحيح أن هذا الكلام لم يكن يكتبه لطفى ، ولكنه كان ينشر فى (الجريدة) ، وهو مسئول عنه • ولم ألبث حين نزلت القاهرة أن ذهبت اليه وسألته ، وقد انقضى الأسبوعان : الام انتهت المحادثات التى ذكرها لى ؟ فلما علمت أنها لم تنته الى شىء ورأيت أنه يستمهلنى ، ذكرت له هذا الذى يروج له المقطم ، ولا تدفعه الجريدة، بل لعلها تجاريه فيه • ذكرت ذلك وقد ملكتنى ثورة الشباب ، حتى لقد قلت : « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ! ان الأمة المستعبدة يحكمها القوىّ • فان هى تابعته وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد أو شأن البغى • وأنا أربأ بمصر أن تكون عبدا أو بغيا ! » •

لم يسترح لطفى بك لهذه اللهجة بطبيعة الحال • أما أنا فأصررت على كل لفظ قلته • على أنه لم يرفض الفكرة قدر ما رفض طريقة التعبير عنها • والظاهر أن أمله فى حمل انجلترا على ما كان هو وأصدقاؤه يطمعون فيه كان قد ضعف عنده • ولذلك خاطبنى ، بلهجة فيها كثير من العطف الذى ألفته من جانبه ، محاولا اقناعى بأنه ، مع ما يقدره من الصعاب والعقبات القائمة فى طريق ما يرجوه ، يرى أن السياسى يجب ألا يبرم بالوقت ، وأنا معشر الشباب يجب أن نروض أنفسنا على شىء من الصبر فى المسائل الخطيرة ؛ فكثيرا ما حل الوقت مشاكل كان الانسان يحسب أنها لا تحل •

أصغيت الى هذه الكلمات اصغاء من يقدرها قدرها ، ثم لا يقتنع الاقتناع الصحيح بها • والواقع أننى كنت محنقا على هذه الدعاية التى تنشر لحمل المصريين على القول بأنه اذا لم يكن استقلال وطنهم مستطاعا ، فانهم يفضلون أن تحكمهم انجلترا • لذلك خرجت من عند لطفى بك ، وكتبت رأيى فى عبارة وجيزة أسفّه هذه الدعاية • لكن ألفاظ عبارتى

كانت قاسية لأنها كانت صورة لما خاطبت به لطفى بك ولم يرض عنه . وكان طبيعيا أن يرفض نشره . وكان طبيعيا أن أخرج من عنده مغضبا .

وعدت الى المنصورة . وجعلت أفكر ما عسى أن أصنع . ولم تطاوعنى نفسى أن أكتب فى غير الجريدة ؛ فصلتى بها وبلطفى بك ، ومحبة الرجل ، جعلتانى أدير الأمر فى نفسى طويلا . وانتهى بى التفكير فبدأت أكتب سلسلة مقالات عنوانها : « الحرب الحاضرة وآثارها » ، وبدأت الجريدة تنشرها . وكان أساس الفكرة فى هذه المقالات يكاد يكون ردا على انجلترا . فقد كانت دعواها أنها دخلت الحرب لأن ألمانيا أخلت بالمعاهدات الدولية التى قال عنها مستشارها الأول بِتمان هَلْفيج انها قصاصات ورق ، ولذلك خرقت حياد بلجيكا مع أنها كانت من الدول التى وقعت معاهدة هذا الحياد . وقد ألقى سير « ادوارد جراى » خطابا يسوغ دخول انجلترا الحرب ، دفاعا عن حرمة المعاهدات ، غاية فى البلاغة ودقة المنطق . أما أنا فذهبت فى مقالاتى غير هذا المذهب ، وقلت ان السبب الحقيقى فى الحرب اقتصادى بحت ؛ فقد استأثرت انجلترا وفرنسا أو كادتا تستأثران باستعمار أفريقيا وآسيا . وقد أقامتا خطتهما ازاء ألمانيا على أساس التطويق ، فعقدتا معاهدات مع روسيا ومع بعض الدول الأخرى حتى لا تخرج ألمانيا من دائرة البلطيق . وقد حملتا ايطاليا على أن تقف فى صفهما ، بأن أعلنتا أن لها بحق الفتح أن تستولى على برقة وطرابلس فى أفريقيا . وبرقة وطرابلس واقعتان بين مصر التى تحتلها انجلترا وتونس الواقعة تحت نفوذ فرنسا وحكمها . وقد ذهبت ألمانيا الى تقوية نفسها حربيا ، ثم بدأت فكرة الاشتراكية تندس اليها وتهدد النظام القائم فيها ؛ فلم يكن للامبراطور غليوم الألمانى الا أن يثير هذه الحرب ليصرف الألمان عن هذه الاشتراكية التى يخشى خطرها ، وليجد فى الحرب وسيلة لتوسع خارجى يمكّن له ولأسرته . هذه الأسباب الاقتصادية هى التى أثارت الحرب . وسيكون من نتيجة هذه الحرب أن تزعزع أركان المدنية الأوربية المتحكمة فى العالم ، وأن تنقل الحضارة من حوض البحر الأبيض المتوسط الى حوض

الأطلنطى أو الباسفيكى ؛ وبذلك تتيح لأمم الشرق فرصة التحرر من العبودية التى فرضت عليها .

كتبت سلسلة هذه المقالات ، وكانت ستا ، ودعمت فكرتى فيها بكل ما استطعت من قوة . ونشرها لطفى بك . فلما ذهبت اليه بعد نشرها ذكر لى أن الرقابة التى فرضتها انجلترا على الصحف خاطبته تسأله : متى تنتهى هذه المقالات ، فدلنى ذلك على برم الانجليز بها ، وعدم اطمئنانهم للأفكار التى وردت فيها .

كانت الرقابة الصحفية الى يومئذ هينة لا مبالغة فيها . فلم تكن تركيا دخلت الحرب فى جانب الألمان بعد . ولم تدخل ايطاليا الحرب مع حليفتها ألمانيا . وكانت الحرب قد أعلنت بين روسيا القيصرية وألمانيا . فكانت مصر لذلك بعيدة كل البعد عن ميادين القتال . هذا وكانت المفاوضات دائرة بين انجلترا وتركيا ، حتى تظل هذه على الحياد مقابل ضمان سلامتها . فلم يكن ثمة ما يقتضى انجلترا أن تلجأ الى سياسة الشدة مع مصر . لكن الأحوال سارت مسرعة بعد ذلك فى اتجاه آخر ، بدأت المقطم التمهيد له . فلم يغب عن بال السياسة البريطانية أن تركيا قد تدخل الحرب فى صف ألمانيا . وكان هذا الاحتمال متوقعا ؛ لأن العلاقات بين تركيا وألمانيا قبل الحرب كانت تجعله أدنى الى التصور . وكان كثير من المصريين يتوقون شغفا الى ذلك اليوم ، حبا من بعضهم لدولة الخلافة ، وكراهية من البعض للاحتلال البريطانى ، واعتقادا بأن انتصار تركيا يقرب يوم الخلاص من هذا الاحتلال . وكان مما دار بخلد الساسة البريطانيين ، على ما صرح به لورد جراى من بعد ، أن تضم انجلترا مصر فتصبح من مستعمراتها . لكن انجلترا أرادت أن تظهر فى مظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعا اقليميا ، وبخاصة أن مركزها فى مصر قد كان مركز المستعمر بالفعل ، وان لم يكن بالقانون . لهذا قرر ساستها فى حالة دخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، أن تلغى انجلترا ما لتركيا من حقوق فى مصر ، وأن تأخذ بيدها هذه

الحقوق ، وأن تعلن حمايتها على مصر ، وأن تذكر فى الوقت نفسه أنها أخذت هذه الحقوق بيدها وديعة للشعب المصرى .

وتقدمت الحرب واكتسحت ألمانيا البلچيك ، رغم مقاومة هذا الشعب الباسل ذلك الغزو العنيف ؛ وثبتت ألمانيا كذلك لروسيا على نحو أظهرها أمام العالم فى مظهر الظافر الذى لا يغلب . وبدأت أمارات تدل على أن تركيا ستدخل الحرب لا محالة فى صف الألمان . فلما دخلت تركيا الحرب بالفعل ، أسرع المقطم فكتب مقالا أو أكثر بعنوان : « أهل مصر والتغيير المنتظر » ، يمهد للسياسة التى قررتها انجلترا . ولم أطق صبرا على هذا المقال ، فكتبت مقالا بالعنوان نفسه ، وبعثت به الى الجريدة .

كانت الرقابة على الصحف قد اشتدت بسبب هذا التطور . وكان لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصد اليه صديقاه السياسيان ، رشدى باشا وعدلى باشا . وهو رجل يؤمن بأن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئا ذا قيمة . لذلك آثر الانسحاب من الميدانين السياسى والصحفى ، وذهب الى برقين ، قريته ومسقط رأسه ، وترك الجريدة يتولى شؤونها الأستاذ عبد الحميد حمدى أحد المحررين فيها .

وكان مقالى : « أهل مصر والتغيير المنتظر » قد سلم الى عبد الحميد ، وكنت يومئذ بالقاهرة ، فطلب الىّ أن أعود اليه قبيل الظهر لأصحح المقال قبل دخول الجريدة المطبعة . فلما عدت اليه أخبرنى أن الرقابة حذفت المقال كله ، وأنه لذلك سينشر العنوان والامضاء ويترك مكان المقال (على بياض) . وكذلك فعل . وأيقنت أنا كذلك أن الكتابة السياسية فى جو الرقابة أمر غير ممكن . وزادنى اقتناعا بهذا الرأى ما علمته غداة ذلك اليوم من أن عبد الحميد أوخذ على نشر العنوان والامضاء ، وصدرت اليه تعليمات من الرقابة بألا يعود الى مثلها ، وأن ما يحذف يجب أن يحل محله شىء يستر عمل الرقابة قدر المستطاع .

لم يكن مضىّ الأيام والأسابيع ليزيد الرقابة على الصحف وحدها شدة ، بل لقد اشتدت الأحكام العرفية التى أعلنها ممثل انجلترا فى مصر ، وشعر الناس جميعا ، وأهل المدن بنوع خاص ، أنهم مقبلون على عهد عصيب .

فى يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر، وأنها أخذت بيدها ، وديعة للشعب المصرى ، ما كان لتركيا من حقوق على مصر . وفى اليوم نفسه أعلن ممثل انجلترا عزل الخديو عباس عن أريكة الخديوية المصرية ، لأنه انضم الى أعداء انجلترا ، وتنصيب عظمة السلطان حسين كامل سلطانا على مصر . وتلا ذلك بطبيعة الحال أن رفعت وزارة رشدى باشا استقالتها الى السلطان . فقد كانت الوزارة بوصفها سلطة تنفيذية ، تستمد وكالتها من الخديو . فلما عزل عزلت معه . والأمر كان كذلك بنوع أخص لأن رشدى باشا كان قد عينه عباس قائما مقام خديو ، فلما عزل الخديو لم يبق للقائم مقامه موضع . على أن السلطان حسين لم يلبث ، حين قدمت الاستقالة ، أن عهد الى رشدى باشا بتأليف الوزارة . فألفها كما كانت . ودل ذلك كله على أن الأمر كان مرتبا فى جملته وتفاصيله .

تحدث الناس فى مجالسهم عن تصرف رشدى باشا ، وهل كان يجوز له وهو قائم مقام الخديو ألا يحتج على خلعه ، بله أن يقبل وزارة ممن حل محله ؟ لكن هذا الحديث لم يتعد المجالس ؛ لأن الصحف لم تكن ، وهى خاضعة للرقابة الشديدة ، لتستطيع أن تكتب فى هذا الموضوع حرفا .

فى شهر فبراير سنة ١٩١٥ وصلت قوات تركية الى ضفة قناة السويس الشرقية ، وترامت بذلك أنباء تناقلها الناس ولم تشر اليها الصحف . وكان المتشيعون للألمان ولدولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عرم لن يستطيع الانجليز صده . وكان أكبر رجاء هؤلاء المتشيعين للألمان أن تثور مصر بالانجليز ، فيهون ذلك على الجيش التركى أن يتخطى

القناة ، فينضم اليه المصريون ، فتحل الكارثة بالانجليز • ولكنه تبين أن ما وصل الى القناة من الجيش التركى لم يكن الا عددا قليلا يصاحبه بعض المصريين الذين كانوا فى الآستانة ، وأن هذا العـدد لم يثبت للانجليز ولم يستطع أن يتخطى قناة السويس ، بل اضطر أن يرتد بعد قليل على أعقابه • والظاهر أن هـذه القوة الصغيرة كانت تطمع من جانبها أن يبدأ المصريون الثورة ، فيسهل عليهم تخطى القناة لاشتغال الانجليز بقمع هذه الثورة ، كما كان المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ليبدأوا حركتهم • وعلى ذلك كان اتكال كل من الفريقين على الآخر من أسباب تقهقر القوة التركية ، وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية الى الموقف • لكنها مع ذلك كانت يقظة ساهرة ، معتمدة على الأحكام العرفية لقمع كل حركة قد تبدو من جانب من يريدون أن يحركوا الثورة أو يلهبوا نارها •

فتَ تقهقر القوات التركية فى أعضاد أنصار الأتراك وأنصار الألمان وأنصار الخديو • وبدأت السلطات العسكرية البريطانية بعد قليل حركة (تطهير) ان شئت أن تسميها ، فنفت عددا غير قليل من المصريين المشتبه فى ميولهم الى الخديو أو ضد انجلترا الى مالطة ، ونفت شوقى بك شاعر الخديو الى الأندلس ، واعتقلت كثيرين من بينهم صديقى عبد الرحمن الرافعى • على أن برم أهل الريف المصرى بهذه التصرفات من جانب السلطة العسكرية البريطانية لم يكن له أى مظهر • وانما بدأت مظاهر البرم والقلق بعد زمن من بدء الحرب ، وبعد أن هاجمت القوات التركية قناة السويس وردت عنها ؛ اذ أخـذت السلطة العسكرية البريطانية تجند فرق العمـال المصريين بالبطش وتسميهم المتطوعين ، وتأخذ من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسـباب معيشتهم قسرا بأبخس الأثمان •

لم يكن ذلك وحده هو الذى حمل الشعور المصرى على كراهية التصرفات الجائرة التى لجأت اليها السلطة العسكرية البريطانية ، وكلفت

المديرين المصريين ومأمورى المراكز والعمد بتنفيذها • بل زاد هـذه التصرفات مقتا أن الانجليز كانوا مغلوبين فى ميدان الحرب ، وأن النصر كان حليف الألمان ، وان شعورا باطنيا كان يخالج الكثيرين بأن انتصار الألمان والأتراك معناه الخلاص من الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى والسلطة العسكرية البريطانية وأحكامها العرفية • فقد انتصر الألمان على الروس انتصـارا حاسما فى البحيرات المازورية بقيادة المارشال هندنبرج • وقد دخل الألمان فرنسا وأصبحوا على مقربة من باريس لولا أن صدتهم قوات الحلفاء فى معركة المارن بقيادة المارشال الفرنسى چوفر •

مع ذلك لم يستطع الحلفاء رد الألمان الى بلجيكا أو اخراجهم من أرض فرنسا • بل كان الألمان يجاهدون للاستيلاء على ما بقى مع الحلفاء من أرض بلجيكا ، فيحالفهم النصر أحيانا وترد الأنباء بانتصارهم • لا عجب لذلك أن ينظر الناس الى المستقبل بعين الرجاء فى أن يحقق لهم ما يشاءون ، فيخرج الانجليز من أرضهم وترد اليهم حريتهم •

* * *

كانت بعض الطوائف ترى فى اعتلاء السلطان حسين عرش مصر اعتداء على حق ابن أخيه الخديو عباس ، وتبدى لذلك سخطا على ما تراه عدوانا ظالما • وقد عملت هذه الطوائف ، حين رأى عظمته أن يزور بعض بلاد مصر ، لمقاطعة هـذه الزيارات ، وكان عظمته لذلك لا يجد من يستقبله فى بعض العواصم غير الموظفين والأشخاص الرسميين • لكن الرجل كان طيب القلب والمقاصد الى حد جعل هذا السخط عليه يخف شيئا فشيئا ، ثم ينقلب من بعد الى عطف ، بل الى محبة • وكثيرا ما كان يروى عنه أنه يقول : انما قبلت هـذا العرش لأحتفظ به لابن أخى ، ولو أننى لم أقبله لجاء الانجليز بأجنبى يحكم البلاد • وصدق الأكثرون هذه الرواية • وأعتقد أنها كانت صادقة ؛ لأن الانجليز دعوا بالفعل سمو الأمير أغا خان الهندى قبيل ارتقاء السلطان حسين العرش ،

وتناقل الناس أنهم يريدون أن يجعلوا أغا خان سلطانا على مصر . هذا الى ما كان معروفا من حب السلطان حسين ، وهو لا يزال أميرا ، للفلاحين ، وحرصه على رفاهيتهم ، حتى لقد لقب : « أبا الفلاح » . ثم انه لم يلبث حين اعتلى العرش أن جعل يدعو الأعيان والكبراء الى موائده فى القاهرة وفى غير القاهرة ، ويحدثهم حديث أب أو أخ أكبر ، ويذكر لهم نياته متى انتهت الحرب ، وحرصه على أن تبلغ مصر حريتها واستقلالها . لهذا كله انقلب السخط عطفا على هذا الرجل الشيخ الذى لم يلبث على عرش مصر غير سنتين وتسعة أشهر . فقد مرض بعد ذلك وركب النهر مستشفيا ومعه أطباؤه . لكن العلاج لم يسعفه ولم يرد عنه يد القدر ، فتوفى فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩١٧

وأراد الانجليز أن يسندوا سلطنة مصر الى ولده الأمير كمال الدين حسين ، فاعتذر ولم يقبل ؛ فوقع الاختيار على الأمير أحمد فؤاد ، ابن اسماعيل وأخى السلطان حسين ، فاعتلى عرش السلطنة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

* * *

كانت ظروف الانجليز وحلفائهم الفرنسيين لا تزال بالغة فى تطور الحرب غاية الدقة ؛ فقد هزم الألمان الروس وألجأوهم الى صلح منفرد هو صلح « برست ليتوفسك » فى هذه السنة عينها ، سنة ١٩١٧ . ونكثت ايطاليا عهدها مع حلفائها الألمان ، وانضمت الى جانب الانجليز والفرنسيين ، فلم يغن انضمامها شيئا ، بل زاد الموقف دقة وحرجا . لذلك اشتد تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى الى مناهضة الانجليز ، واشتدت السلطات العسكرية البريطانية فى مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف ، وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ، وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل .

رأى الرئيس وودروولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ،

أن الانجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات للألمان اذا لم تسعفهم أمريكا ولم تشترك معهم فى الحرب • لكنه لم يستطع اقناع الشعب الأمريكى بأن انتصار ألمانيا يعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر الا حين ضربت الغواصات الألمانية البواخر الأمريكية فى عرض الأطلنطى• عند ذلك أعلن الحرب على ألمانيا • وعند ذلك بدت للانجليز فرجة من أمل فى النصر ، وبخاصة بعد أن قاومت (ڤردان) ، الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا ، مقاومة مجيدة بقيادة الجنرال بيتان • على أن هذا الأمل لم يخفف شيئا من ضغطهم بالأحكام العرفية البريطانية على مصر •

لم أكن أنا وأصدقائى الكتاب الشبان قادرين على أن نكتب شيئا عن سياسة مصر • فالرقابة على الصحف كانت تحول دون ذلك • بل لقد بلغ من شدة هذه الرقابة أن عطل الكتاب السياسيون صحفهم ، وأن عطل لطفى بك السيد وحزب الأمة الجريدة منذ سنة ١٩١٥ • لكنى لم أستطع أنا وأصدقائى أن نحطم أقلامنا فلا نكتب • لذلك اتفقنا : الشيخ مصطفى عبد الرازق والأستاذ طه حسين والدكتور منصور فهمى وعبد الحميد حمدى وأنا ، على أن نشترك مع عبد الحميد حمدى فى تحرير جريدته السفور ، ووضعنا عقدا لهذه الشركة كان أهم ما فيه أن عبد الحميد هو المسئول عن ادارة السفور وله أرباحه وعليه خسارته ، وان أربعتنا الباقين يجب أن يكتب كل منهم مقالا فى كل عدد ، فان لم يكتب دفع مبلغا معينا لقاء عدم كتابته • وصدرت السفور أسبوعية أدبية اجتماعية لاشأن لها بالسياسة • ولم تلبث السفور بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات ، وأن صارت موضع تقدير الكثيرين من القراء •

كتبت كثيرا فى السفور • وانما أذكر هنا أن صديقى طه حسين كتب ، بعد أشهر من صدوره ، وبتوقيع (تاسيت) مقالا قيما عنوانه : « الحرب والحضارة » ، أيّد فيه النظرية القائلة بأن الحروب هى التى دفعت الانسانية الى الأمام ، وهى التى قدمت العلم ، وهى التى أنشأت

الحضارات المختلفة أو أقرتها بين بنى الانسان • وتلوت المقال كما كنت أتلو كل ما يكتب فى السفور • ولما ذهبت الى القاهرة قال لى طه : « انما كتبت هذا المقال لترد أنت عليه ، ولتؤيد النظرية المضادة التى تذهب الى أن الحروب طالما دمرت وخربت ، وان حماقة الانسانية هى التى تدفعها للحروب» • وراقتنا الفكرة جميعا لأنها تدعو شبابنا للتفكير، وتدعو قراءنا لمتابعة ما نكتب • فالناس لا يحبون شيئا حبهم الخلاف والجدل ، وان بلغا من العنف مبلغ النضال والحرب • وكتبت ورد علىّ طه ، واستغرق حوارنا ستة أسابيع • على أن اختلافنا المتفق عليه فى تأييد وجهتى النظر ، انتهى بنا الى شىء من العنف وان لم يغير من صداقتنا قليلا ولا كثيرا • ويكفى تصويرا لهذه الشدة وهذا العنف أنى ذكرت فى مقالى الأخير أن الكاتب هو طه ، وأنه مسافر لاتمام دراسته فى فرنسا ، وطلبت اليه أن يرى ما جرت الحرب على فرنسا من ألم ودمع وثكل ويتم ، وما دمرت فى فرنسا من مظاهر لهذه الحضارة العزيزة علىّ وعليه ، وما توشك أن تجنى على هذه الحضارة التى نحبها لأنها قائمة على أساس من حرية الرأى • وأجابنى طه بمثل هذه الشدة • ولما كان مسافرا بعد أيام انتهى الجدل بيننا عند هذا الحد ، وقد اقتنعنا كلانا بأن الاتفاق على الاختلاف يجر الى الاختلاف بالفعل ، وقد يؤدى الى أكثر من الاختلاف •

لم يقف نشاطى فى التحرير عندما كنت أكتبه لينشر فى السفور . فقد كتبت عدة فصول فلسفية عن « القدرية والجبرية » ، نشرتها مجلة المقتطف تباعا من أول سنة ١٩١٧ فى خمسة أعداد أو ستة . ومن بعد ذلك انصرفت الى ترجمة البحث الذى لخص فيه الفيلسوف الفرنسى (هِپُوليت تين) كتاب عالم ألمانى عن البوذية ، واستغرق نحو مائة صفحة من كتب تين فى النقد والتاريخ • واندفعت أكتب الجزء الأول من كتابى: (چان جاك روسو : حياته ، وكتبه) ، عدا موضوعات شتى كتبتها ولم أنشرها . واننى اذ أرجع اليوم الى ذلك العهد ، عهد الحرب الأولى ،

وعهد الشباب الباكر حين لم أكن بلغت الثامنة والعشرين — ترتسم على ثغرى ابتسامة الرضا عن ذلك الزمن ، والأسف أن لم يكن لى مثل ما كان لى فيه من نشاط متصل وانتاج وفير .

* * *

كان اشتراك أمريكا فى الحرب عاملا جوهريا من العوامل التى غيّرت كفة الميزان . وكانت كفة الحلفاء تزداد رجحانا كلما ازداد الانتاج الأمريكى لمعدات الحرب ، وكلما ازدادت أمريكا سلطانا على البحر يمكنها من ارسال انتاجها وبنيها الى ميادين القتال . فلما كنا فى أوائل الصيف من سنة ١٩١٨ ، نشر الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة شروطا أربعة عشر ، اعتبرها أساسا لهدنة الحرب اذا قبلتها ألمانيا ؛ وكان من بين هذه الشروط حق الأمم فى تقرير مصيرها .

مساء اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، قابلنى صديقى عبد الرحمن الرافعى مغتبطا متهللا ، وقال : « انتهينا يا سيدى ! لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر ويتم الجلاء » . وأجبته : « وهل تصدق يا صديقى أقوال الساسة ؟ ! ألست تتحدث ، أنت وزملاؤك رجال الحزب الوطنى ، عن وعود انجلترا الرسمية بالجلاء وعوداً لم يتحقق منها الى اليوم قليل ولا كثير ؟ فما بالك ترى اليوم أن شروط الدكتور ولسن يجب أن تتحقق ؟ أولا يقتضينا الحذر أن تنظر اليها كأنها بعض وعود انجلترا بالجلاء ؟ » وكان رد عبد الرحمن أن قال فى حماسة : « كلا ! فالولايات المتحدة هى التى انتصرت فى الحرب . وهى ليست دولة استعمارية . وهى تريد صادقة ألا تقوم حرب ثانية . وهى لذلك ستفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء » .

وعبثا حاولت أن أقنعه بأن يخفف من غلوائه ومن حماسته . وعبثا حاولت أن أؤكد له أن الساسة البريطانيين بما عرف عنهم من دهاء سيجدون لهذه الشروط الأربعة عشر شتى التأويلات والتفسيرات . وقد كانت آخر كلمة له : لقد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة . وكان آخر ردّ لى على كلمته هذه أن قلت : انك حين

تترافع فى قضية أمام قاض تجد الصيغة التنفيذية التى تلزم البوليس والجند ورجال الضبطية القضائية أن ينفذوا الحكم . ولست أصدق أن الولايات المتحدة تحارب انجلترا لتحملها على الجلاء عن مصر .

كان الألمان لا يزالون محتفظين بمراكزهم فى فرنسا وبلجيكا ، على الخط الذى سموه خط هندنبرج ، حين نشر الرئيس ولسن شروطه الأربعة عشر ، حتى لقد ظن بعضهم أن نشر هذه الشروط مناورة للفت فى عضد الألمان وحملهم على قبول الهدنة ، وبخاصة أن هذه الشروط تنص على عدم تقسيم ألمانيا . لكن الوقائع أثبتت من بعد أن الحالة الداخلية فى ألمانيا كانت قد بلغت حدا دانيا من اليأس ، كما أن اختراع الدبابات والغازات السامة زاد هذا اليأس فى نفوسهم . فلما كان يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وردت الأنباء بتوقيع الهدنة وانتهاء الحرب .

وفى يوم ١٣ نوفمبر تناقلت الأنباء أن وفدا مصريا تألف برياسة سعد باشا زغلول للسعى الى الاستقلال حيثما وجد للسعى سبيلا ؛ وأنه تألف من سعد زغلول وعلى شعراوى وحمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وكانوا جميعا خلا لطفى السيد من أعضاء الجمعية التشريعية . وعرفنا أن ثلاثة من أعضاء هذا الوفد ، هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، قابلوا السير ريچنالد ونجت ممثل انجلترا فى مصر ، وأبلغوه أنهم بوصفهم نواب الأمة يطلبون الى انجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصر مستعدة متى اعترفت انجلترا بهذا الاستقلال أن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندّين متساويين ، وتتعاونان بحكمها فى مواجهة الظروف الدولية اذا اقتضت الظروف الدولية هذا التعاون .

أذيعت أنباء هؤلاء الرجال الثلاثة الذين قابلوا مندوب انجلترا السامى بالنيابة عن زملائهم أعضاء الوفد ، وانتشرت فى البلاد بسرعة البرق ، فبعثت فى نفوس المصريين أملا فى مستقبل خير مما هم فيه . ذلك لأن الناس ضجوا طيلة سنوات الحرب ، لبطش الأحكام العرفية بالحريات ، ولأن

الملاك والمزارعين والفلاحين اشتد برمهم باستيلاء السلطة العسكرية البريطانية على أرزاقهم وأقواتهم ، وبتجنيدها عائليهم قسرا فى فرق العمال باسم المتطوعين، ثم لم يكن لهم متنفس يفرجون به عن كربتهم. فلعل هذا الوفد الذى تألف ، ثم اجترأ ثلاثة من أعضائه على مواجهة ممثل انجلترا والمطالبة باستقلال مصر غداة خروج انجلترا من الحرب منتصرة ، يجعل لهؤلاء الذين ضاقت صدورهم فرجا من ضيقهم ومخرجا مما نزل بهم . على أن جماعة من رجال الحزب الوطنى رأوا كثرة الرجال الذين تألف منهم هذا الوفد ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، من المعتدلين الذين لم يشهد ماضيهم بالتطرف فى الوطنية . أليس لطفى السيد هو مدير الجريدة لسان حزب الأمة ، الحزب المعتدل الذى ناوأ الحزب الوطنى وناوأه الحزب الوطنى ؟ أليس عبد العزيز فهمى صديقا للطفى السيد صداقة شخصية ، وصداقة سياسية ؟ صحيح أن محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى كانا أكثر ميلا الى الحزب الوطنى، أو كانا من أعضائه . لكنهما انضما لهؤلاء المعتدلين، ويخشى أن يتأثرا بنزعتهم . فحق للحزب الوطنى أن يؤلف كذلك وفدا ، وأن يختار لرياسة هذا الوفد رجلا لا يستطيع سعد باشا أن ينازعه فى رياسته ، وأن يطلب اليه والى هذا الوفد الذى تألف أن تنضم الهيئتان لتوحيد جهد الأمة فى سبيل استقلالها . ووضع أصحاب هذا التفكير مشروعا بالوفد الذى رأوا تأليفه ، وجعلوا الأمير عمر طوسون على رأسه ، واتصلوا بسعد باشا وبأصحابه ، وطلبوا اليهم أن تتوحد الهيئة برياسة الأمير عمر. لكن هذه المساعى لم تنجح ، واعتبر تأليف الوفد الجديد ، بعد الخطوة التى خطاها من قابلوا المندوب السامى البريطانى وطلبوا اليه أن تعترف حكومته باستقلال مصر ، منافسة لا مسوغ لها . بذلك أخفق مشروع الوفد الجديد ، وأخفقت المساعى التى بذلت لتعديل الوفد الأول ، وبقى هذا الوفد محط أنظار الأمة . على أن الأمة كانت يومئذ ، رغم برمها بما حدث فى أثناء الحرب ، فى حيرة من الأمر : لا تدرى ما عسى أن يطلب اليها ، ثم كان أكبر رجائها أن يوفق الله هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم السعى لاستقلالها ، عن طريق مبدأ تقرير المصير على النحو الذى كان يراه

صديقى عبد الرحمن الرافعى ، أى أن المسألة قضية يترافع المترافعون فيها ، ويصدر مؤتمر الصلح حكمه وفقا لمبادىء الهدنة التى وضعها الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

* * *

شعرت حين ترامت الىّ هذه الأنباء بأن علينا معشر الشباب واجبا يتحتم أداؤه للوطن . ولم يكن مقامى بالمنصورة ليعاوننى على أداء هذا الواجب كما أحب . فلما ذهبت فى أخريات الأسبوع الى القاهرة ، وذهبت الى (بيت عبد الرازق) بعابدين ، وقابلت هناك أصدقائى : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، زملائى فى طلب العلم بباريس ، وقابلت معهم الأستاذ عزيز ميرهم الذى كان زميلا لبعضهم فى طلب العلم بليون — وجدتهم يفكرون كما أفكر ، يريدون أن يؤدوا واجبهم لوطنهم فى هذا الظرف الدقيق من ظروف حياة العالم . وتداولنا الرأى ، واستقر الأمر عندنا على تأليف حزب أسميناه : « الحزب الديمقراطى » ، وجعلنا الأستاذ عزيز ميرهم سكرتيره ، وجعلنا مسألة الرياسة دورية حتى لا تكون سببا لخلاف . فلما تحدثنا عن برنامج الحزب لم نجد ، حين أردنا تصوير جانبه السياسى ، أية مشقة . فمبادىء الحرية والحق والعدل المجرد من الهوى ومبدأ تقرير الأمم مصيرها ، كانت محل اتفاقنا جميعا ، وكلنا نريد لمصر الاستقلال والسيادة والكرامة والعزة . واذا أصبحت مصر مستقلة ذات سيادة فلا ضرر من محالفة أمة قوية منتصرة فى الحرب كانجلترا . كان تصوير الجانب السياسى من البرنامج اذن سهلا . لكن تصوير الجانب الاقتصادى لم يكن بمثل هذه السهولة . فقد كان عزيز ميرهم أدنى الى التطرف فى الاشتراكية ، وكنت أنا على العكس أدنى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدة الشباب وقوة ايمانه بما يعتقد ، أيا كان ما يعتقد . ورأى زملاؤنا أن عليهم واجبا أن يوفقوا بيننا . وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة . فقد سألنى : أفأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشا انسانيا ؟ وأجبت بطبيعة الحال : أن لا . وسأل عزيز : وهل أنت تريد الغاء الملكية الخاصة فى مصر حالا ؟ فأجاب عزيز :

أنلا. قال مصطفى: أمامكما اذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين. فاذا جاء اليوم الذى لا مفر فيه من اختلافكما، ولا أحسبه يجىء قبل سنوات طويلة — نظرنا جميعا فى الأمر وفصلنا فيه بما يقضى به الحال يومئذ. وعلى ذلك وجدنا الصيغة التى تبقى معها الملكية الفردية، ويتمتع معها الفرد الانسانى بحقوقه الاقتصادية الأساسية بوصف كونه انسانا.

استرحت أنا الى هذا الوضع، ولم يغير من رضاى به ما كان يبديه عزيز من نشاط فى معاونة طوائف العمال والوقوف الى جانبهم ضد أرباب الأعمال. ذلك بأن أرباب الأعمال كانوا من القوة بحيث لم أر فى مجهود عزيز ما يخشى منه على الحرية الفردية. ثم ان عزيزاً كان، فى هذه المعاونة، يعمل باسمه الخاص لا باسم الحزب الديمقراطى الذى أنشأناه. وكنت مقتنعا بأن علينا واجبا لا يصرفنا عنه مثل هذا الخلاف. ذلك هو واجب التضامن فى العمل لاستقلال البلاد، وتخليصها من الحكم الأجنبى ومن الاحتلال الأجنبى ومن كل سلطان أجنبى يقيم هذا الحكم ويبقى عليه.

فكر بعض اخواننا من أعضاء هذا الحزب الناشىء، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهمى، أن يكون لنا معشر الشباب ممثل فى الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد باشا زغلول. وقد علمت، حين عدت يوما من المنصورة الى القاهرة، أنهم سعوا لتنفيذ هذه الفكرة، فقابلوا بعض أعضاء الوفد، فلم يوفقوا فيما سعوا اليه، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحدا منهم فى عضويته.

لم أعر هذا الأمر كبير التفات. فقد حضرت بعض اجتماعات الوفد، وبخاصة اجتماعا عقد بمنزل حمد باشا الباسل يومئذ، وكان يقع فى شارع الداخلية على مقربة من شارع سعد باشا زغلول، فرأيت سعد باشا يخطب ويرد على اعتراض للحزب الوطنى خاص بموقف مصر من السودان ومطلبها بشأنه. وكان جواب سعد باشا على هذا الاعتراض هو الجواب الطبيعى. فقد كرر الكلمة المأثورة عن شريف باشا:

« ان السودان ألزم لمصر من الاسكندرية » • ومع اقتناعى بقوة هذا القول وعدالته ، فقد أدى بى سوء الظن بدول الحلفاء ، واقتناعى بأنها انما أرادت بموافقتها على مبادىء ولسن الأربعة عشر كسب الحرب من غير أن تنفذ هذه المبادىء — الى الاعتقاد بأن تحقّق ما قاله سعد باشا باسم الوفد يحتاج الى جهد يتصل على الزمن ، وأدى بى أكثر من ذلك الى التفكير فيما يعتزمه الوفد ، وهل رسم خطة العمل اذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟

واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ؛ فانتهزت الفرصة وذهبت يوما الى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك ، وصارحته بما يدور بخلدى ، وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من حظ فى النجاح • وكان الرجل صريحا فى اجابتى . قال لى : ان خطتنا أن نسافر الى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان . فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد . فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ؛ اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان •

كان لهذه الاجابة أثرها فى تفكيرى • فالوفد اذن يريد أن يذهب الى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم . وهو مع ذلك ليس مؤمنا كل الايمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه المبادىء . فاذا تبين أنهم يريدون تطبيقها تشبث بها ودافع عن قضية البلاد على أساسها . أما اذا خذله الحلفاء فانه لا يحسب أن الثورة أو النضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين . وهو لذلك يدع لرشدى ولعدلى أن يحملا عبء التحدث الى

الدولة التى أعلنت الحماية على مصر لتنظيم علاقتها بمصر فى حدود الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى ، يهيىء لها التمتع فى شؤونها الداخلية بالنظام الدستورى .

لم أطالع أحدا بما سمعت من ذلك . فلو أنه عرف لهوجم الوفد وأعضاؤه على أساسه ، ولأدى ذلك الى فرقة فى البلاد وشقاق . ومن الخير أن تبقى وحدة البلاد سليمة فى هذا الظرف الدولى الدقيق الذى تمر به . وقد بقيت هذه الخطة سرا مكتوما عن الناس فى مصر بالفعل سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئا ، حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ، ويطلبون الى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك ، وبعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوبة باشا ما كان مقررا من هذه الخطة . فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجبا ، ولم يكن من العجب فيه شىء .

وقد أعان على بقاء خطة الوفد هذه مكتومة تطور الحوادث بما يخالفها ، واضطرار رجال الوفد أنفسهم الى اتخاذ مواقف لا تتصل فى كثير أو قليل بها . ذلك أن سفر رجال الوفد الى باريس لعرض قضية مصر كان رهنا بارادة انجلترا ؛ لأنها هى التى فرضت الحكم العرفى البريطانى على البلاد ، فلم يكن أحد يخرج من مصر أو يدخل اليها الا باذن السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية . وقد منعت هذه السلطة أعضاء الوفد من السفر الى حيث اجتمع ساسة الحلفاء فى مؤتمر الصلح بباريس . وكفى هذا المنع ليغير الخطة من أساسها ، وليجعل من الوفد والانجليز خصمين لا سبيل بينهما الى التفاهم . وقد جر هذا التصرف من جانب السياسة البريطانية الى نتائج لا يزال أثرها فى علاقات مصر وانجلترا باقيا الى اليوم .

ولقد سألت نفسى غير مرة عن الحكمة السياسية التى أدت بانجلترا الى انتهاج خطة الخصومة والعنف هذه ، وعما كان يؤول اليه الحال لو أنها لم تسلك هذا السبيل وتركت الوفد يسافر الى باريس ، كما فعلت من بعد ،

تحت ضغط الحوادث ؟ وأستطيع اليوم أن أقول ان تصرف انجلترا يومئذ لم تمله الحكمة السياسية على الاطلاق ، بل أملاه كبرياء الامبراطورية البريطانية الظافرة فى الحرب ، والتى كانت الى يومئذ صاحبة القدح المعلى فى الدبلوماسية الدولية . فقد كبر عليها أن يقدم شعب أعزل كمصر ، وهو بعد شعب شرقى اسلامى لا تزال بينه وبين مدارج الحضارة الغربية مراحل ، فيزعم أنه يقف فى مؤتمر الصلح موقف من يقتضى من انجلترا حقا له ، ناسيا أو متناسيا أن انجلترا هى التى حمته فى الحرب ، وأنه لولاها لدخل الأتراك مصر ولأعادوا فى مصر حكم السخرة والكرباج وما اليهما .

كان هذا على الأقل هو شعور الساسة الانجليز المحليين المقيمين بالقاهرة . وقد أقر ساسة لندن خطتهم فى المنع ، وان كنت لا أستطيع القطع : أتابعوهم عليها للأسباب التى قدمت ، أم لأن ساسة لندن كانوا فى شغل بتنظيم الحياة الدولية بعد الحرب عن التفكير فى مصر أو غير مصر من الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى ؟

ترى، لو أن السياسة البريطانية سلكت غير مسلك المنع والخصومة ، وأباحت لهذا الوفد المؤلف برياسة سعد زغلول أن يسافر منذ اللحظة الأولى الى باريس ، وأن يحاول عرض مطلب مصر فى الاستقلال والسيادة على مؤتمر الصلح — أكانت الأمور تجرى من بعد ذلك فى بلادنا فى الطريق الذى جرت فيه ؟ من العسير أن يتكهن انسان بشىء . لكن المؤتمر ، على كل حال، لم يكن مستعدا أن يسمع من مصر أو من غير مصر مثل هذه المطالب القومية . فهو قد اجتمع ليصور مصير أوربا ومصير الدول المعتدية فى الحرب ، والبلاد الخاضعة لهذه الدول . وانجلترا قد فصلت مصر عن الامبراطورية العثمانية منذ أعلنت عليها حمايتها . فاذا اتجه المؤتمر الى السماع لمطالب مصر ، فقد وجب عليه أن يسمع مطالب سائر الشعوب الداخلة فى نفوذ الامبراطورية البريطانية ، والشعوب الخاضعة لفرنسا ، والشعوب الخاضعة لايطاليا . وهذا ما لم يكن يدور

يخلد دولة من هذه الدول المنتصرة الممثلة فى المؤتمر . فاذا هو رفض أن يصغى الى مطالب مصر ، استنادا الى أنها ليست مما يدخل فى دائرة أعماله ، فما عسى أن يكون موقف الوفد المصرى الذى سافر الى باريس ؟ وهل يصبح ميسورا أن يسافر عدلى ورشدى الى انجلترا لتنظيم علاقات مصر وانجلترا فى دائرة الحماية البريطانية ؟ .

لا غناء فى الوقوف موقف التكهن . ولعل ما حدث من بعد يفسر ما كان يحدث من رد الفعل أو ييسر على الأقل تفسيره . فلنترك دائرة الحدس ، ولنعد الى رواية الحوادث وما ترتب عليها من تطور كان له أثره فى اتجاهنا السياسى وفى حياتنا السياسية من بعد .

منع الانجليز الوفد من السفر الى باريس حيث مؤتمر الصلح ، ووقفوا منه موقف الخصومة ، فلم يكن بد من أن يقف الوفد منهم موقف الخصومة كذلك . وليس يرجع موقفه هذا الى رد الفعل الذى تمليه الكرامة وكفى ، بل يرجع كذلك ،وأكثر من ذلك ، الى موقف رشدى باشا وعدلى باشا من الانجليز فى أول الحرب ، وقبل اعلان الحماية ، وبعد اعلانها . فرشدى باشا وعدلى باشا هما اللذان تحدثا الى الوكالة البريطانية ، منذ بدأت الحرب ، عما يكون عليه موقف مصر بعد الحرب اذا سلكت سياسة مودة مع انجلترا ومعاونة لها . ورشدى باشا هو الذى كان قائما مقام الخديو ، وهو الذى قبل مع ذلك أن يتعاون مع الانجليز فيؤلف الوزارة بعد اعلان الحماية ، ويتعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين . ووزارة رشدى باشا هى التى أغضت عن تصرفات السلطة العسكرية البريطانية وسهلت مهمتها طيلة سنى الحرب . وكثيرون من الأعضاء الذين تألف منهم الوفد كانوا أصدقاء شخصيين لرشدى وعدلى وثروت وكثيرين من الوزراء ، وكانوا مؤيدين لسياسة الوزارة كلها . لذلك كان طبيعيا أن تمد الوزارة الوفد بتأييدها التام منذ تأليفه . وهذا ما حدث ، وما كان له أثره البالغ فى الحركة القومية التى نهضت غداة وضعت الحرب أوزارها .

فقد أنكر بعض انجليز مصر على الوفد أنه يمثل رغبات البلاد ، وزعموا أن المصريين لا يبرمون بالحكم البريطانى • فأصدر الوفد نصا بتوكيل المصريين اياه فى السعى للاستقلال أينما وجد الى السعى سبيلا ، وبعث بصور هـذا التوكيل الى مختلف الهيئات لتوقيعها • بعث بهـا الى المحامين والى الأطباء والى المهندسين ، والى غيرهم من أرباب المهن الراقية المختلفة • ولم يكن عسيرا أن يوقع هؤلاء تلك التوكيلات ؛ فثقافتهم وتقديرهم معنى الاستقلال كانا كافيين لاقبالهم على هذا التوقيع • لكن صور هذا التوكيل أرسلت كذلك الى الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، ثم أرسلت الى العمد والأعيان ، فاذا عشرات الألوف ومئات الألوف من التوقيعات تنهال من كل جانب ؛ لأن وزارة رشدى باشا شجعت المديرين والمأمورين وجعلتهم يشجعون الناس ، ممن يخشون بأس الحاكم ، على توقيع التوكيلات • ودهش الانجليز المحليون لهذه الحركة التى لم يكونوا يتوقعونها ، وأيقنوا أن هيبتهم وحدها صارت غير كافية لدعوة الناس الى التماس رضاهم ، وأنهم أصبحوا فى حاجة الى معونة الحكومة المصرية والوزراء المصريين لتبقى لهم هذه الهيبة مصونة محترمة •

مع هذا أخذت الانجليز المحليين العزة بالاثم ، وأرادوا أن يذهبوا فى سياستهم الى غاية مداها • وكانت سياستهم قائمة على أن يحلوا محل الأجانب فى امتيازاتهم ، بأن يجعلوا القضاء الوطنى خاضعا لاشراف قضاة من الانجليز ، وأن يتخذوا من هذا الاشراف وسيلة لالغـاء الامتيازات على نحو ما فعلوا فى السودان ؛ وأن يروجوا لهذه الخطوة الأولى بين المصريين بما سبق لممثليهم أن قالوه عشرات المرات ، من أن الامتيازات الأجنبية غل فى عنق مصر وعائق فى طريق تقدمها السياسى والاقتصادى •وقد نسى الانجليز المحليون الذين فكروا فى متابعة هذه السياسة وتنفيذها أن ذلك كان ممكنا لو أن الحرب لم تقـع ، ولو أن الأحكام العرفية البريطانية لم تعلن ، ولو أن المصريين لم تؤخذ أقواتهم

ودوابهم ، ولم يعتقل المئات بل الالوف منهم ، ولو أن ما كان يوصف به العدل الانجليزى قبل الحرب من أنه أسمى صور العدل الانسانى ، كان ما يزال له بعض الأثر فى النفوس • أما وقد وقعت الحرب ، وأعلنت الأحكام العرفية البريطانية ، وحدث فى أثناء ذلك كله ما ترك فى نفوس المصريين جميعا أشد المرارة — فقد كانت الفرصة غير مواتية للمضى فى سياسة تغيرت من حولها كل الأسباب التى كانت تسوغها • ولذا واجهت هذه السياسة البريطانية فى تلك المناسبة أشد المقاومة ، لا من جانب المصريين وحدهم ، بل من جانب الأجانب أصحاب الامتيازات كذلك • لقيت هذه السياسة مقاومة من جانب المصريين حين أعلن مستر برونيات ؛ المستشار القضائى لوزارة الحقانية ، مشروع النظام القضائى الجديد الذى ترتكز هذه السياسة عليه • فقد فند عبد العزيز فهمى بك هذا النظام فى مذكرة دقيقة وضعها كشفت عن عيوبه ومراميه ، وكانت علما التف حوله المحامون ورجال القانون من المصريين يقاومون مشروع برونيات بكل قوتهم • ولقيت هذه السياسة مقاومة من جانب الأجانب ، حين أعلن المصريون أنهم يؤثرون نظام الامتيازات الأجنبية على نظام الحماية البريطانية ، وأنهم يشهدون الأجانب فى مصر على أهليتهم للاستقلال • ازاء هذا الاتجاه المصرى أظهر الأجانب جميعا عدا الانجليز عطفهم على الحركة الاستقلالية المصرية ، ورأوا فى تأييد هذه الحركة ضمانا لمصالحهم ولأمنهم فى مصر أكبر من حماية انجلترا لهم ولمصالحهم • لذلك شعر الانجليز المحليون بأن سياستهم فى مصر تصطدم بصخرة ليس من اليسير تحطيمها ولا تخطيها •

* * *

كنت لذلك العهد من الذين يمثلون نقابة المحامين بالمنصورة • وكان اتصالى القديم بعبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد يجعلنى أشاركهما الرأى فيما يدعوان اليه ، وأبذل الجهد فى الدعوة له والاقناع به • وكنت كثير التردد على القاهرة ؛ لأننى كنت ألقى محاضرات أسبوعية بالجامعة المصرية ، وكنت أسافر يوم الأربعاء من كل أسبوع الى العاصمة لأعود

منها يوم الجمعة . وكان ذلك يسهل لى الاتصال بالحركة السياسية التى يقوم بها الوفد ، بقدر ما ييسر لى الاتصال باخوانى أعضاء الحزب الديمقراطى ، والوقوف منهم على الاتجاهات السياسية الجارية فى مختلف البيئات المشتغلة بالسياسة .

وكنت يومئذ قلقا بعض الشىء على مصير مصر ؛ لأن نشاط الوفد ونشاط بعض الهيئات السياسية لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر . ولعل رجال الوفد أنفسهم كان يساورهم مثل هذا القلق . فقد رأوا أن المذكرات التى كتبوها عن الاستقلال وعن السودان وعن بعض أعمال الانجليز ، رغم ما كان من ذيوعها فى مختلف الأوساط ، لم تنتج من الأثر أكثر من تنبيه الأذهان الى أن المبادىء الجديدة تجعل حق مصر فى الاستقلال ثابتا لا شبهة فيه . لكن بين الحق مبدأ مسلما به ، والحق واقعا واضح الأثر فى الحياة ، بونا غير قليل . لابد اذن من قارعة تنبه الانجليز الى أن الموقف أخطر مما يظنون ، وتدعوهم الى اتخاذ اجراء سياسى أو اجراء عرفى عنيف . فسيكون لأى الاجراءين أثره فى القضاء على ما كان يبدو من ركود فى هذه الحركة القومية التى تتطور شيئا فشيئا ، والتى أخذ أعضاء الوفد على عواتقهم أن ينهضوا بها وكلاء عن الملايين الذين وقعوا على التوكيلات التى أذاعها الوفد فى الناس فأقبلوا على توقيعها متحمسين .

كانت وزارة رشدى باشا ، التى تضامنت مع الوفد حين تأليفه وأعانته على تحقيق أهدافه ، قد اضطرها الانجليز الى الاستقالة جزاء ما صنعت من ذلك . وقد تعذر تأليف وزارة أخرى ؛ لأن الوفد انتهز هذه الفرصة فرفع خطابا الى عظمة السلطان ، مستندا الى وكالته عن الأمة ، طالبا اليه أن يعهد من جديد برياسة الوزارة لرشدى باشا . ولما انقضت أيام ، ولم يتيسر تأليف وزارة ، أصدر الحاكم العسكرى البريطانى بوصفه ممثل السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ، أمرا عهد فيه الى وكلاء الوزارات بالقيام فى وزاراتهم بتصريف شؤونها الادارية . على أن الانجليز رأوا

فى عمل الوفد ، وتحديه عظمة السلطان ، وفرضه شخصا بالذات لتأليف الوزارة ، وادعائه لنفسه الحق فى هذا الاجراء بوصفه وكيلا عن الأمة — تصرفا مخالفا للنظام ، بل خروجا عليه ، بل ثورة على صاحب العرش نفسه . أما وهم لا يرون أن يكون لغيرهم الى جانب صاحب العرش رأى ، فلا يمكن أن يمر هذا التصرف الثورى دون اجراء ، بل لا يمكن أن يمر دون جزاء رادع . وكان هذا الجزاء أن قبض على أربعة من أعضاء الوفد هم : سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وأن نفوا الى مالطة .

كان ذلك ليلة اليوم الثامن من شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وكنت ذلك اليوم مسافرا الى القاهرة لألقى محاضرات بالجامعة المصرية صبيحة ١٩ من مارس . وكان النبأ بالقبض على الباشوات الأربعة واعتقالهم ، قد سرى فى أنحاء العاصمة ، وانتقل منها بسرعة البرق الى أنحاء الأقاليم . وكان الجميع ، انجليزاً ومصريين وأجانب ، ينتظرون ما عسى أن يكون رد الفعل لهذا القرار الذى اتخذته انجلترا ازاء من ينادون باستقلال مصر . فلما أصبحت يوم ٩ من مارس ذهبت فى الساعة التاسعة الى الجامعة ، وكان مقرها يومئذ بميدان الأزهار (الفلكى الآن) ، فاذا هى خلاء ليس فيها طالب واحد . وصعدت الى الطابق الأول ، فألفيت محمد بك وجيه سكرتير الجامعة بغرفته المطلة على الميدان . وكانت سراى البستان ، حيث يقيم السلطان فؤاد ، تجاور الجامعة وتطل عليها نوافذ مكتب وجيه بك ؛ فلما دخلت عليه حيانى وعلى ثغره ابتسامة وقال : ان طلبة الجامعة وطلبة جميع المدارس العليا والثانوية مضربون احتجاجا على اعتقال رئيس الوفد وأعضائه .

جلست اليه أتحدث معه ، وأشرب القهوة عنده . واننا لنتحدث اذ رأينا من نافذة الغرفة منظرا يأخذ بالأبصار ؛ فقد امتلأ ميدان الأزهار كله بالمتظاهرين من جميع الطبقات ، طلابا وعمالا وأفندية ، وفى أيدى كثيرين منهم فروع أشجار ضخمة اقتلعوها من الشوارع التى مروا بها ،

واذا هم يميلون على عربات الترام التى تمر بالميدان يحطمونها ويقلبونها . هنالك قلت: لقد أطلق الحيوان الناطق من جميع قيوده ! ولم تمض لحظات بعد ذلك حتى رأينا قوة من الجنود الانجليز تحاصر قصر البستان مخافة أن يدخل المتظاهرون أفنيته . ولبث المتظاهرون بميدان الأزهار : (ميدان الفلكى حالا) ، ثم اندفعوا الى ناحية شارع قصر العينى . فلما خلا الميدان تركت الجامعة ، وذهبت أتصل باخوانى فى الحزب الديمقراطى وأصدقائى من غيرهم ، لأقف على ما أستطيع الوقوف عليه من أنباء الموقف . ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى جاءت الأنباء بأن الاضطراب ساد البلاد المصرية كلها ، من الاسكندرية الى أسوان ، وأن ثورة عجبا انتشرت فى كل مكان ، وأن خطوط السكة الحديدية أتلفت وكثيراً من خطوط التلغراف قطعت ، وأن الانتقال من العاصمة واليها أصبح مستحيلا ، وأن الأوامر العسكرية صدرت بحظر الانتقال الا بترخيص خاص ، وأننى ، وقد قطعت السكة الحديدية ، لا أستطيع العودة الى المنصورة حيث تركت زوجى وحيدة مع خدمها ، لا تعرف شيئا من أخبارى ولا أعرف شيئا من أخبارها ؛ لأن المواصلات التليفونية بين مصر والمنصورة قد قطعت كذلك .

شغلت وحدة زوجى بالمنصورة بال أبويها ، وكنت نازلا عندهما . وشغلت كذلك بالى . فلم يكن فى مقدور أى منا أن يتصل بها بالتليفون أو بالتلغراف أو بأية وسيلة أخرى ، فما ترى يكون شأنها هناك فى جو لا ندرى مدى اضطرابه بأسباب الثورة ؟ لكن اشتغال بالى لم يستأثر بشىء قل أو كثر من تفكيرى ولا من مجهودى ، فى هذا الوقت العصيب الذى كانت الأنباء ترد فيه بين ساعة وأخرى بوقوع الاشتباك بين الجنود الانجليز والمتظاهرين المصريين بالقاهرة ، اشتباكا تجسم الأنباء نتائجه من القتلى والجرحى . بل لقد قيل ان الجيش المصرى والجيش البريطانى اشتبكا ، ثم تبين أنها شائعة لا تستند الى الواقع . وكانت أنباء الأقاليم تثير أشد الاهتمام والدهشة ، وكان اهتمامنا بها ودهشتنا لها يزيدان كل يوم عن اليوم الذى قبله . تمردت بعض

قرى الجيزة القريبة من القاهرة ، فعاقبها الجنود الانجليز باستباحتها واحراقها • وانتشر الخبر بذلك ، وترتب على انتشاره أن أحاط الأهالى المصريون بجماعة من الجنـود البريطانيين وقف بهم القطار بمحطـة ديروط ، فقتلوهم ومثلوا بهم أشنع تمثيل وشربوا من دمائهم • وأعلنت بعض الجهات النائية بعض الشىء عن القاهرة اسـتقلالها ، واحتـل شبان من المحامين دواوين الحكومة ، وتولوا بأنفسهم أمور الحكم والمحافظة على الأمن والنظام • وأضربنا نحن المحامين فى أنحاء القطر جميعا احتجاجا على تصرفات السلطة البريطانية • وكنا نذهب كل صباح الى منزل سعد زغلول باشا حيث يجتمع أعضاء الوفد ، تتلقى من هناك أنباء ما حدث بالأمس ، ونرتب عليه نتائجه فى تصرفاتنا • وكذلك اندلع لهيب الثورة وامتد فى كل مكان ، ولم يقتصر على المتعلمين ولا على الشباب ، بل اهتزت به جميع القلوب ، وتحرقت استجابة له الجوانح والأفئدة ، حتى السـيدات ، اللواتى كن يومئذ محجبات مقصورات فى خدورهن ، أبى عليهن شعورهن الوطنى أن يبقين غير مشتركات فى هذه الثورة القومية القوية ، فخرجن مؤتزرات حبراتهن ، متظاهرات سيرا على أقدامهن الى منزل سعد باشا الذى أصبح حقا ، وفى هذا الظرف ، بيت الأمة • وكذلك تحطمت الفوارق فى التفكير والشـعور والعمل بين الطبقات ، وحرك ملايين المصريين شعور واحد هو الشعور بالكرامة القومية المهانة ، والثورة الصارخة لهذه الكرامة ، والحرص الخالص على التخلص من حكم الانجليز •

لم يكن طبيعيا أن يقف الانجليز من هذه الحوادث العنيفة موقف المتفرج • فهم ان استطاعوا اطفاء اللهب فأثبتوا أن النار كانت نار قش ، خلصت لهم مصر ، وكان لهم أن يصنعوا بها ما يشاءون • لذلك واجهوا الحركة بالعنف أشد العنف • لم تكن مظاهرة تقوم الا أسرعوا بمواجهتها واطلاق النار على المتظاهرين فيها • كان ذلك شأنهم فى العاصمة وفى غير العاصمة • ثم انهم هددوا بقية أعضاء الوفد ممن لم ينفوا الى مالطة

بأنهم يحملونهم تبعة هذا الاضطراب . وأصدر أعضاء الوفد بيانا فيه دعوة الى الهدوء . لكن الأمر كان قد خرج من يد الوفد وأعضائه ، وأصبح كل يتحرك بدافع وجدانه . وهذه الحركة الوجدانية هى التى دفعت لجنة الموظفين فدعت الى اضراب الموظفين فأضربوا فتعطل العمل الحكومى كله . وكذلك ظلت الحركة تزداد انتشارا يوما بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، ويؤيدها من كان الانجليز يظنون أنهم أكثر الناس اعتدالا ، وأبعدهم عن الاشتراك فى مثل هذا الخروج فى نظرهم على القانون والنظام . أيدها مستشارو الاستئناف ، وأعضاء البيت المالك ببيانات أعلنوا فيها صراحة أنهم يؤازرون الشعب فى طلب الاستقلال ولا يبغون عنه بديلا . بل أيدها قوم اشتهر عنهم من قبل أنهم أصدقاء الانجليز وأولياؤهم فى مصر ، وكان هؤلاء أشد اندفاعا من غيرهم . وكذلك نزلت الأمة كلها الى الميدان بكل طبقاتها وطوائفها : شيوخا وشبانا ، رجالا ونساء ، حتى كنت تسمع الفلاحات فى الحقل وتسمع نساء المدينة العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيا مصر ، ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما الى ذلك من نداءات كانت تصدر عن القلب والشعور ، فى حماسة وقوة أخاذتين بالألباب .

* * *

كانت الحركة الوطنية تزداد على الأيام قوة وعنفا . وقد أدركت السلطة البريطانية ، بعد استقالة وزارة رشدى باشا وبقاء البلاد زمنا بغير وزارة ، أن تأليف وزارة سياسية ليس أمرا ميسورا . عند ذلك رأى عظمة السلطان فؤاد أن يعهد بتصريف شؤون البلاد الى وزارة ادارية ، لا يكون لها لون سياسى تحابى به النهضة الوطنية فنزيدها قوة ، أو تحارب به هذه النهضة فتدفع البلاد الى المقاومة ، والى ما تؤدى اليه المقاومة من ثورة أشد عنفا مما كان حادثا الى يومئذ . وتألفت هذه الوزارات الادارية تباعا برياسة محمد سعيد باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، ويوسف وهبة باشا ، فكانت تلقى من مقاومة الشعب ما يقصر أجلها وما يكرهها على الاستقالة بعد أشهر أو أسابيع من تأليفها .

ولم ينج أحد من رؤساء هذه الوزارات الادارية من الاعتداء عليه اعتداء مقصودا به الى التخلص من حياته . ذلك أن جماعة من الشباب تألفت ورأت فى هؤلاء الذين يقبلون منصب الوزارة خصوما لنهضة وطنهم ، فأوجبت على نفسها التخلص منهم . صحيح أن المحاولات التى حدثت لهذا الغرض لم تذهب بحياة وزير أو رئيس وزارة فى هذه الوزارات المتعاقبة ، لكنها جميعا كانت تنم عن روح العنف التى بدأت تحل من نفوس بعض الشبان محل الايمان . وكانت كثرة هؤلاء الشبان من طلبة المدارس العليا ، فكانت تقدر نتائج عملها من الناحية السياسية . لذلك قدرت حين فكرت فى الاعتداء على حياة يوسف وهبة باشا ما يثيره هذا الاعتداء من معنى التعصب اذا اعتدى عليه شاب مسلم ، وما قد يدفعه هذا المعنى الى نفوس المصريين الأقباط من ناحيـة ، وما يفيد الانجليز منه فى الدعاية ضد مصر من ناحية أخرى — فعهدت الى أحد أعضائها الشاب القبطى عريان يوسف سعد الطالب بمدرسة الطب فألقى على يوسف وهبة باشا قنبلتين لم تصيبا هدفهما .

كان من أثر هذه الاعتداءات أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة . وما لهم يقبلونها وفى قبولها هذا الخطر ، وليس من وراء قبولها مغنم ! ترى ، لو أنهم وجدوا فى القبول عوضا ماديا ، ألا يدفع ذلك كثيرين الى اقناع أنفسهم بأن الأجل بيد الله لا بيد هؤلاء الشبان الطائشين ! وصدر القانون الذى يقرر هذا العوض ، فجعل للوزير لقب صاحب المعالى ، من يوم تعيينه بالوزارة ويبقى له بعد ذلك ما عاش ، وفى هذا عوض معنوى يغرى من يحب بريق الألقاب ؛ وجعل للوزير من ساعة قبوله الوزارة معاشا ألفا وخمسمائة جنيه يستمتع بها حياته ، ويستمتع بها أبناؤه وورثته من بعده حسب قانون المعاشات ، وفى هذا عوض مادى لمن يغريهم المال . وكذلك أمكن التغلب على أزمة تأليف الوزارة ، وان بقى قبول الوزارة منظورا اليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء . لكن هذا التغلب لم يسكن من شدة الثورة القائمة ومن اندفاعها ، بل لقد زادها شدة واندفاعا .

استمرت الاضطرابات زمنا ذهب أثناءه كثيرون ضحايا المصادمات بين المتظاهرين والجنود البريطانيين الذين كانوا يطلقون الرصاص فى غير ضرورة فى كثير من الأحيان • ومع أن السلطات الادارية استطاعت تحت ضغط الانجليز اعادة المواصلات ، بقيت الحركة مضطربة لا تهدأ ، وان خفت بعض مظاهر العنف والقسوة منها • وشعر الأجانب بأن هذا الشعور ، الذى حرك مصر ، شعور صادق صادر من أعماق نفس الأمة ، فأيقنوا أن لهذه الأيام ما بعدها ، وأنهم لا مفر لهم اذا أرادوا دوام الاقامة فى مصر أن يزيدوا صلاتهم بأهلها مودة • لذلك ضاعفوا اظهارهم العطف على مطالب مصر ومشاركتهم المصريين فيها ، وأعلنوا على الملأ أن المصريين لا يطلبون الا حقا • ورأى الانجليز أن الأمر جد خطير ، وأنه لذلك يحتاج الى عمق التفكير وحسن التدبير ، والى انتهاج سياسة أخرى غير سياسة العنف والبطش •

وللحكومة البريطانية خطة ما أيسرها حين تريد أن تعدل سياستها ؛ فهى تغير ممثلها فى البلد الذى تريد أن تغير هذه السياسة فيه ، فيجىء الممثل الجديد بسياسة جديدة • وكذلك فعلت • نقلت سير ريجنالد ونجت ، وعينت مكانه لورد اللنبى قائد قواتها فى الشرق الأوسط فى أثناء الحرب ، وفاتح بيت المقدس ، والمتمتع بثقة الشعب البريطانى بسبب انتصاراته ثقة لا حد لها •

جاء هذا البطل الفاتح الى مصر ، وأعلن أن انجلترا لا تريد لمصر الا الخير ، وأنها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى ، حريصة على استدامة العلاقات الحسنة بين مصر وانجلترا ؛ وأنه لذلك أمر باطلاق الباشوات الأربعة المعتقلين بمالطة ، وأجاز لهم وللوفد السفر الى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح •

يالروعة الانتصار على الامبراطورية البريطانية ، يعلنه البطل البريطانى المنتصر على أعدائه فى الشرق الأوسط جميعه !! لم يكد هذا الاعلان يذاع فى العاصمة وفى الأقاليم حتى شعرنا ، معشر الشباب يومئذ ، أن السياسة البريطانية أذعنت لما نريد ، فكنا يقابل بعضنا بعضا مهنئين

بهذا الانتصار العظيم . وذهبت من فورى الى مكتب التلغراف ، وبعثت الى زوجى بالتهنئة الخالصة لانتصارنا الحاسم . وأيقنا يومئذ أن لم يبق على اقرار حقنا فى تقرير مصيرنا الا أن يذهب الباشوات الأربعة وبقية أعضاء الوفد الى باريس ، وأن يطلبوا الى مؤتمر الصلح المنعقد هناك ما يريدون ليقر المؤتمر مطلبهم فتجلو انجلترا عن مصر ويرد الينا حقنا كاملا فى الاستقلال وفى السيادة .

تقضت أيام كنا ننتظر خلالها سفر أعضاء الوفد بصبر نافد . وفى هذه الأيام أجمعنا رأينا على أن نجمع للوفد أقصى ما نستطيع جمعه من المال ، لمعاونته على الدعاية للقضية فى باريس وفى أوربا ، وفى كل مكان يحتاج الأمر فيه الى الدعاية . وأخذ كثيرون ، كنت من بينهم ، فى التنقل بين البلاد المختلفة ينشرون الدعوة لهذا البذل فى سبيل الاستقلال والحرية .

كانت السياسة البريطانية الجديدة تحاسن المصريين جهد طاقتها . ولقد ذهبت فى مجاملتهم الى اصدار الأمر للباخرة التى تقرر أن تقل أعضاء الوفد الى فرنسا ، بأن تلقى مراسيها بمالطة ، ليستقلها الأربعة الذين كانوا منفيين بها . وكذلك ابتسم أمامنا كل شىء ، وبلغ منا الجذل أعظم مبلغ .

لكن هذه السياسة البريطانية ، التى كانت تحاسن الشعب المصرى فى مصر ، كانت تبذل جهدا آخر فى باريس سرعان ما ظهر أثره ، فأزال عن أبصارنا غشاوة الانتصار التى بهرتنا أياما غير قليلة ، وردنا الى الاقتناع بأن طريق الجهاد أمامنا طويل . فقد استقل أعضاء الوفد الباخرة ورست بهم فى مالطة ، واستقلها معهم رئيس الوفد وزملاؤه الثلاثة الذين كانوا معه فى جزيرة المنفى ، وسارت بهم السفينة الى مرسيليا . وفى الساعة التى بلغوا فيها هذا الميناء الفرنسى كان الدكتور وودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومعلن حق تقرير المصير لكل الشعوب على سواء ، قد أذاع اعلانا رسميا باعتراف حكومة الولايات

المتحدة بالحماية البريطانية على مصر . وكان طبيعيا أن يقع هذا الاعلان على أعضاء الوفد بمرسيليا ، وعلينا نحن الملايين من أهل مصر ، وقع الصاعقة. فها هو ذا الرجل صاحب المبادىء الأربعة عشر ، ومنها حق تقرير المصير ، ينكر على الشعب المصرى حقه فى تقرير مصيره ، ويعترف بالحماية البريطانية على مصر ، ويذيع ذلك كله قبل أن يصل الوفد المفوض من الشعب المصرى للدفاع عن قضيته الى باريس ، وقبل أن يسمع الرئيس ولسن منه كلمة ! أليس هذا هو الغدر أبشع الغدر ، وهو التنكر للمبادىء أشد التنكر ؟ ! ألا تبا للسياسة البريطانية الماكرة الخادعة التى تربت بيد على عواطف الشعب ، وهى ممسكة بالأخرى سكينا تطعن الشعب بها فى صميم قلبه ، فتدمى فؤاده ، وتذيب حشاشة نفسه !

وانى لأذكر الآن هذا الاعتراف بالحماية يعلنه الدكتور ولسن ، فأظن ظنا يكاد يبلغ اليقين أن الأمر دبر من قبل أن يعين لورد اللنبى ممثلا لانجلترا فى مصر ، وان الخطة وضعت للفت فى عزيمة الشعب المصرى الثائر بأن تتظاهر السياسة البريطانية باحترام عواطفه ، فى حين تدخل بعد ذلك فى روعه أن ثورته لن تجديه نفعا ؛ لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم . فاذا يئس الشعب المصرى ازاء ذلك بلغت السياسة البريطانية غرضها ، وعرضت على هذا الشعب عروضا تجعله يتوهم أن ثورته لن تذهب سدى ، وأنه قد آن له أن يطمئن وأن يقبل الأمر الواقع . أما اذا لم ييأس الشعب، وهذا ما لم تكن انجلترا تتصوره ، فلديها من الأحابيل ومن ألوان الدهاء ما تتعب به هذا الشعب ، حتى يسكن راضيا أوكارها الى المصير الذى تريده له .

فوجىء أعضاء الوفد حين وصولهم مرسيليا باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، ففلّ ذلك من عزمهم وفت فى عضدهم . لكنهم ألفوا أنفسهم بين شعب ثائر فى مصر ، ومؤتمر ظالم للصلح فى باريس ينظر الى الشرق نظرة الغربيين القديمة ، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليسا من شأن هذا الشرق ؛ فماذا عسى

أن يصنعوا ؟ لم يكن لهم بد من أن يتابعوا سفرهم الى باريس ، ليستقروا بها على مقربة من مؤتمر الصلح ، يعالجون الأمر ما استطاعوا ، وهم بعد فى ريب من أن يكون هذا المؤتمر موضع رجاء . لذلك انصرف تفكيرهم الى الدعاية لمصر وقضيتها حيثما وجدوا لهذه الدعاية سبيلا .

وحين نزلوا باريس ازدادوا اقتناعا بأن الدعاية هى غاية ما يستطيعونه . ذلك بأنهم وجدوا وفودا مثلهم من بلاد محكومة بالأجنبى ، شأنها شأن مصر ، قد ظنت كما ظن المصريون أن حق تقرير المصير أمر جد ، وضع فى شروط هدنة الحرب للجميع فى أرجاء العالم كله ؛ فسبقتهم الى باريس وأقامت على مقربة من المؤتمر ، وبعثت اليه بمذكرات وتقارير عن وطنها وحقه فى الاستقلال — لكنها لم تصل الى شىء ولم يستمع اليها أحد . وقد صنع رجال الوفد المصرى ما صنع هؤلاء ، فبعثوا الى المؤتمر بمذكرات وتقارير عن مسألة السودان ، ثم علموا أن مذكراتهم وتقاريرهم لا تتعدى سكرتيرية المؤتمر المكلفة بفرز الأوراق والوثائق التى ترسل اليه ، فلا ترفع اليه منها الا ما كان وثيق الصلة بأعمال المؤتمر فى وضع معاهدة الصلح مع ألمانيا .

ظل مؤتمر الصلح منعقدا ستة أشهر ، قضى وفد مصر قرابة نصفها بجواره من غير أن يتمكن من الاتصال به . وحاول رجال الوفد الاتصال بأعضائه خارج المؤتمر فلم يجدهم هذا الاتصال نفعا . ووضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع ألمانيا وفيه اعتراف دولى بالحماية البريطانية على مصر . ووقعت ألمانيا هذا الاعتراف ، كما وقعته الدول المنتصرة ، فكان توقيعه لطمة عنيفة أخرى تلقاها الوفد وتلقتها مصر . أما الوفد فتلقاها على أنها أمارة يأس من نجاحه لدى المؤتمر فى تحقيق ما وكل فيه . وأما مصر فتلقتها على أنها النذير بمداومة الجهاد ضد انجلترا وبقائها فى مصر ، أو بالاذعان للأمر الواقع .

على أن الوفد لم يكن يستطيع أن يعلن هذا اليأس ما لم يعلن معه أنه عائد الى مصر ليتولى قيادة الثورة . وهذا الاعلان الأخير ليس بالأمر

الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة فى معاهـدة عالميـة ، لا مجرد ضرورة لجـأت اليهـا انجلترا تحت ضغط الحرب وصروفها . ولم يكن الوفد يستطيع من الناحية الأخرى أن يظل مقيما بباريس لا يصنع شيئا ، فيتعرض لقالة مواطنيه جميعا : ان الأموال التى جمعت من عرق جبين المصريين ، كى تنفق فى سبيل استقلال الوطن ، يبعثرها الوفد متاعا لأعضائه • لابد اذن من نشاط سياسى جديد يقوم به الوفد ليحيى فى نفوس المصريين أملا يتعثر ، ويسوغ فى نفس الوقت بقاءه بباريس •

وسنحت فرصة انتهزها الوفد بمهارة وذكاء • فقد ترامت الأنباء بأن (الكونجرس الأمريكى) لا يؤيد الرئيس ولسن ، فيما انتهى اليه من معاهدة أنشأت عصبة الأمم ونظمت الصلح مع ألمانيا . والرئيس ولسن هو أول من اعترف بالحماية على مصر • فاذا رفض (الكونجرس) المعاهدة ، فكأنما محا هذا الاعتراف بالحماية ، وفتح الباب من جديد للأمل فى مقاومتها • لذا أوفد الوفد محمد محمود باشا من باريس الى أمريكا ليدعو الى قضية مصر فيهـا ، وليتصل بالنواب والشيوخ من أعضاء (الكونجرس) ، فيقنعهم بضرورة مقاومة هذه المعاهدة الغاشمة الظالمة .

سافر محمد باشا محمود الى أمريكا ، واتصل فيها بمستر فولك ، وقام بدعاية واسـعة النطاق للمسألة المصرية ، وجعـل بعض أعضـاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها فى الاستقلال . وكذلك كسب الوفد موقعة جانبية سوغت بقاءه فى باريس ينتظر ما يسفر عنه الغد •

ولقد اقتنعنا نحن فى مصر بهذا التصوير للدافع الذى سوغ سفر محمد محمود باشا الى أمريكا ، وكنا ننتظر بفارغ الصبر ما تنقله الأنباء من كلمة قالها شيخ أو نائب أمريكى نحسبها مؤيدة لقضية بلادنا • وكانت الصحف تنشر هذه الأنباء وتعلق عليها بما يجدد فى النفوس الأمل، أو بما يذهب على الأقل عنها اليأس • والحق أن الصحف الوطنية قامت فى هذا

السبيل بعمل جليل يستحق التقدير ، وان كنت أرى اليوم أن هذه الحركة التى قام بها الوفد ، والتى تولاها محمد محمود باشا بمقدرة وكفاية ولباقة ، انما كانت (حقنة) أمل حين غاض معين الأمل ؛ لأن الشعب الأمريكى ، و (الكونجرس) الأمريكى ، لم يكن يعنيهما يومئذ من شأن مصر أكثر مما كان يعنينا نحن من شأن بلاد الكونغو مثلا ، ولأن معارضة المعارضين لمعاهدة الصلح مع ألمانيا كانت ترجع لأسباب مردها الى سياسة أمريكا نفسها : أتبقى فى عزلتها أم تحمل أعباء السياسة العالمية على عاتقها ؟ وقد انتهى الأمر هناك بانتصار سياسة العزلة ؛ فلم تشترك أمريكا فى عصبة الأمم لأنها لم توافق على ميثاق العصبة ، ولم توافق تبعا لذلك على معاهدة يعدّ ميثاق العصبة فى السياسة العالمية أهم أجزائها .

* * *

لم يكن لانجلترا أن تكتفى بالاعتراف بحمايتها مصر فى معاهدة ڤرساى . فالحماية لتكون شرعية دوليا يجب أن يقبلها الشعب المحمى . هذا ، ثم ان معاهدة الصلح مع تركيا لم تكن أبرمت ، وقد تحتج تركيا بأن مصر لم تقبل الحماية فلا يمكن أن تعترف هى بها ، ولا يمكن تبعا لذلك أن تنزل عن حقوق سيادتها الاسمية لدولة غير مصر ، اذا لم يكن بد من أن تنزل عنها . لهذا ألفت انجلترا لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، وقررت ايفادها الى مصر لتحقيق أسباب الحوادث التى وقعت فيها ، ولتقترح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقات بين انجلترا ومصر .

أذيع هذا النبأ فى القاهرة ، فاضطرب له الناس أيّما اضطراب . فماذا يكون موقف الساسة المصريين من هذه اللجنة ؟ وما هو رأى الوفد ، ورأى لجنة الوفد المركزية التى تألفت فى مصر منذ سفر الوفد ، وتولى رياستها محمود باشا سليمان ، والد محمد محمود باشا ؟ أما الوفد فلم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها . وأما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة . وكنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى فى مثل هذه الحيرة . وان الناس لكذلك ، اذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها

سيد أفندى على يومئذ اقتراحا موقعا من رجل مجهول يدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملنر. وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عدّه الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة الى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق أهدافنا الوطنية .

مع هذا بقى الوفد وبقيت لجنة الوفد بالقاهرة صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأيا . أما نحن فى الحزب الديمقراطى ، فقد تبنينا هذه الدعوة وأذعناها فى كل مكان ، وأوحينا الى الشباب المتصل بنا والى طلبة الجامعة المصرية الأهلية والمدارس العليا أن يعملوا لتنفيذها ، وألا يدعوا رجلا مسئولا يتصل بلورد ملنر أو بأحد من أعضاء لجنته . وكانت حجتنا فى ذلك أن هذه اللجنة جاءت تنظم الحماية على مصر ، وأن مصر ترفض الحماية ، أيا كان التنظيم الذى يشرع لها ، وأن الاتصال باللجنة معناه معاونتها على اتمام هذا التنظيم وحمل المصريين على قبوله .

آمن الشباب بهذه الحجة المنطقية الواضحة ، ونظموا أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، فكانوا يقابلون الساسة ، والرجال المشتغلين بالشؤون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، يسألونهم رأيهم فى المقاطعة ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة عليها . أما الشيوخ فظلوا مترددين فى حكمة هذه الخطة ، وان اعترفوا بسلامة المنطق فيها . ذلك بأنهم ، وقد رأوا الدول تنكرت لحق تقرير المصير ، خافوا مغبة المقاطعة ، وأن تجر على مصر من الشر أكثر مما تجر من الخير . وأخيرا وجدت صيغة للتوفيق ، لعل حسين رشدى باشا كان أول من قال بها . ومؤدى هذه الصيغة أن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث الى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم بباريس ، وأن أى حديث مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له .

حدث ذلك كله قبل أن تحضر اللجنة الى مصر . فلما حضرت وجدت

من حولها جو مقاطعة يشوبه شيء غير قليل من العداء لانجلترا . ولم يصد هذا الجو اللجنة عن تنظيم عملها . فقد اتخذت فندق سميراميس على ضفة النيل مقرا لها وبدأت هناك أعمالها . وقد استطاع لورد ملنر ، فى الأسابيع الأولى من مقامه بمصر ، أن يتصل سرا وتحت جنح الليل بعدد محدود جدا من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع انجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، حين قابلوا سير ونجت ممثل انجلترا فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . فاذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس ، فالسبيل له مفاوضة الوفد المصرى المقيم بباريس .

أصدرت اللجنة بعد هذه الأسابيع الأولى بيانا قالت فيه : « انها مستعدة للتحدث مع من يشاء من المصريين حديثا حرا لا يرتبط به أحد ، وان هذا الحديث لن يكون معناه قبول الحماية البريطانية على مصر ، وانها لا ترى مانعا مطلقا من أن يكون أساس الحديث استقلال مصر » . وظنت اللجنة أن هذا البيان قد يخفف من حدة المقاطعة ان لم يقض عليها . لكن الصحف المصرية ، والشباب المصرى ، رأوا فى هذا البيان خدعة بريطانية قصد بها الى أن تخفق خطة المقاطعة بعد أن ثبت نجاحها . ولذلك ضاعف الشبان جهدهم فى الاتصال بالساسة والمسئولين كى لا يغير أحد موقفه ، وكى لا يتصل أحد باللجنة ، حتى يشعر الانجليز جميعا بأن مصر جادة الجد كله فى بلوغ حقها فى الاستقلال كاملا غير منقوص .

لم ييأس لورد ملنر ولم ييأس أعضاء لجنته لمقاطعة المصريين اياهم ، ولم يجمعوا أوراقهم ويعودوا أدراجهم من حيث أتوا ، بل أقاموا بمصر أسابيع وأسابيع جمعوا فيها بمختلف الطرق ما استطاعوا جمعه من معلومات عن عوامل القلق وأسباب علاجه . ولم يكن ذلك عسيرا عليهم . فعلى مقربة منهم دار المندوب السامى البريطانى والقائم باجراء الأحكام العرفية البريطانية فى مصر ، ولدى هذه الدار من المعلومات الشىء الكثير ،

ان لم يكن لديها المعلومات كلها . فلدار المندوب السامى يومئذ ، وللسفارة البريطانية اليوم ، ولممثل انجلترا حيث وجد ، قلم مخابرات مؤلف من أشخاص من جنسيات مختلفة ، بينهم عدد من أبناء البلد الذى يقيمون فيه . وقلم المخابرات هذا يتصل أعضاؤه غير المعروفين بالمصريين من كل الطبقات ، ويتحدثون اليهم فى مختلف الشؤون .

كانت بمصر يومئذ سيدة لبنانية الأصل أو سوريته تصدر مجلة عربية أدبية نسوية ، وكان لها معارف كثيرون من المصريين ومن غير المصريين . ذكر لى أحد أصدقائى يوما أن لهذه السيدة علما بنيات الانجليز ، وأن من الخير أن نراها ، وضرب لمقابلتها بعد ذلك موعداً قابلناها فيه . ولقد كانت سيدة مثقفة تتقن الفرنسية والانجليزية فضلا عن العربية لغتها الأصلية . وكانت جذابة الحديث ؛ لم تلبث حين صعدنا الى الطابق الذى تقيم فيه بشارع سليمان باشا أن أخذت تحدثنا عن الحركة الوطنية وقوتها ، واخفاق السياسة البريطانية الى يومئذ فى القضاء عليها . لكنها ذهبت بعد ذلك فى الحديث مذاهب لم يبق عندى معها ظل ريب فى اتصالها المباشر بالانجليز . تحدثنا عن اضراب الطلبة فى المدارس وفى المعاهد الدينية ، فقالت :

— أولا تظنون أنه اذا بعثرت أموال فى الأزهر أفاد منها طلابه عدلوا عن الاضراب ، وعادوا الى الدروس ؟

قلت : اذا كنت تحسبين هذه الوسيلة ناجعة ، فلماذا لا يلجأ الانجليز اليها مع الطلبة فى الجامعة والمدارس العليا كذلك ؟ !

وكان جوابها : كلا ! ان أبناء المدارس العليا من أبناء الأغنياء ، أو على الأقل يستطيع آباؤهم الانفاق عليهم ، فاغراؤهم بالمال غير يسير . أما طلبة الأزهر ففقراء يمكن التأثير فيهم من هذه الناحية .

وكفانى أن سمعت منها هذا القول لأمسك عن كل كلام ، ولأظل فى موقف المستمع . فما كان لى أن أشترك فى حديث يراد بنتائجه محاربة غرض أنا من الساعين اليه ، والواجب الوطنى يقتضى محاربة من يحاربه .

ونزلت بعد ذلك أنا وصاحبى ، وأبديت له اقتناعى بأن هذه السيدة تعمل لحساب الانجليز ، وأننى لا أريد أن أراها أو أرى أمثالها من بعد ذلك أبدا .

لم تكن هذه السيدة التى رأيناها الا واحدة من مجموعة غير قليلة يفيد منها قلم المخابرات البريطانى فى مصر . وهؤلاء كانت معلوماتهم جميعا تحت نظر لجنة ملنر ، وكذلك كانت ملفات دار المندوب السامى . ولعل كثيرين من غير المصريين تبرعوا كذلك ، من غير أن يكونوا فى قلم المخابرات ، بأن يذكروا للجنة ما لديهم من معلومات . فقد أوى كثيرون من الأجانب ، حين اشتدت الثورة فى سنة ١٩١٩ ، الى دور المصريين فى المدن وفى الأرياف ، يستجيرون بهم من عنت الجماهير ، ولقوا فى جوار هؤلاء المصريين الكرام خير ملجأ وآمنه . ولعل أكثرهم حفظ للمصريين هذا الجميل ، وان كنت أعلم أن بعضهم تنكر من بعد ذلك لهم . وهؤلاء المتنكرون لابد أنهم أفضوا بما لديهم من معلومات الى أعضاء اللجنة ، أو الى من يبلغون هذه المعلومات الى اللجنة ؛ وبذلك اجتمع لها من أسباب البحث فى حوادث سنة ١٩١٩ ما قضت الأسابيع والأسابيع فى فحصه وتمحيصه ، واستقصاء مقدماته ونتائجه .

لاشك عندى فى أن اللجنة قدرت ما قيل لها من ضرورة الاتصال بالوفد المصرى المقيم بباريس قدره الحق ، وأنها رأت محادثة الأشخاص الذين يتألف منهم هذا الوفد بعض ما يدخل فى مهمتها . لكنهـا أبدت ما يشعر بالنقيض من ذلك تماما . وقد أشيع يومئذ أن لورد ملنر وأصحابه لا يرون أى داع للاتصال بهؤلاء المقيمين بباريس ؛ لأنهم ليست لهم أية صفة رسمية ، ولأن ما اجتمع لدى اللجنة من معلومات يكفيها لتضع تقريرها . والحكومة البريطانية حرة بعد ذلك فى تقرير ما تراه .

أتمت اللجنة عملها وعادت الى لندن ، ولا يعلم أحد ما فى جعبتها . وترامت الى الوفد فى باريس أنباء من أمر اللجنة ، ومن أنها لا تفكر فى الحديث اليه ، مع ما قيل لها من أنه وحده هو الذى يستطيع الحديث

باسم مصر ، فأقلق ذلك بال سعد باشا وأصحابه • وقد رأوا مؤتمرات الصلح مع النمسا ومع غيرها من البلاد المغلوبة تحوى كلها نصاً بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، ورأوا لذلك أن مصير مصر أصبح مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا ، فلا سبيل الى حلها الا بالمفاوضة أو أن تفرض انجلترا حلاً لا يحقق لمصر شيئا من أغراضها • هذا الى أن أعضاء الوفد كانوا قد أقاموا سنة كاملة فى باريس ، وكان محمد محمود باشا قد ذهب الى أمريكا ، واستقلال مصر لا يتقدم خطوة ، ومركز انجلترا فى مصر يزداد استقرارا • ولم ينس القوم أن ثورة الشعب المصرى لا يمكن أن تدوم الى غير حد • فاذا فاتت الوفد فرصة التحدث الى لجنة ملنر ، على القاعدة التى جرى الحديث عليها يوم ١٣ نوفمبر مع سير ريچنالد ونجت ، فقد يضطر الوفد الى العودة لمصر من غير نتيجة ، أو أن يبقى بباريس كأنه منفى بمدينة النور • ومهما تكن باريس جذابة فان رجالا لهم مقامهم فى وطنهم ، وقد أخذوا على عواتقهم تبعة السعى لاستقلال هذا الوطن ، لا يطيب لهم أن يبقوا فى حكم المنفيين طوعا اذا تيسر السبيل الى مصير خير من هذا المصير •

* * *

كان هذا شعور رجال الوفد المقيمين بباريس • وكنا نحن فى مصر نشعر كذلك بالقلق من خشية أن يطول بالأمة وبوكلائها ركود لا يدرى أحد ما يكون بعده • لهذا فكر جماعة فى أن يصلوا حركة مصر القومية بحركة جاراتها العربية ، وبحركة البلاد الشرقية التى تخضع من سلطان الأجنبى لما تخضع له مصر • فقد كانت البلاد العربية ، التى انفصلت عن الدولة العثمانية ، تفكر فى الاستقلال الذى كفلته لها انجلترا فى مكاتبات رسمية ، تمت فى أثناء الحرب بين الجنرال مكماهون مندوب انجلترا السامى بمصر والشريف حسين حاكم الحجاز من قبل تركيا ؛ وكانت تستعجل تحقيق هذا الاستقلال • وكانت انجلترا وفرنسا قد جعلتا من تلك البلاد العربية ، فيما خلا الحجاز واليمن ، مناطق يجب أن تخضع للانتداب • وكان يراد تنظيم هذا الانتداب لانجلترا ولفرنسا ، كل واحدة منهما

فى منطقة بذاتها • وقد أدى ذلك الى قيام حركات قتال عسكرية بين القوات العربية التى كان يرأسها فيصل بن الحسين ، بعد أن أقام نفسه ملكا على سوريا ، وبين القوات الفرنسية ، حين كانت المحادثات دائرة بين الفرنسيين والانجليز لتنظيم الانتداب فى هذه الأقطار ، حتى تختص انجلترا بطائفة منها ، وتختص فرنسا بالطائفة الأخرى • ثم ان حركات استقلالية كانت قد بدأت فى الهند ، يقودها الزعيم غاندى ، وجعلت المقاومة السلبية شعارها • وكانت بلاد أخرى قد نهضت تطلب استقلالها بعد أن ظلت عشرات السنين خاضعة للاستعمار • أفلا يمكن تنظيم هـذه النهضات القومية كلها تنظيما يؤدى الى نجاح مشترك ؟

لهذا فكر جماعة من المصريين ، ومن الشرقيين المقيمين بمصر ، فى أن يصلوا حركة مصر القومية بهذه الحركات الاستقلالية فى بلاد الشرق المختلفة • ولقد تحدث الىّ صديقى الدكتور منصور فهمى ، على أثر خروجنا من أحد اجتماعات الحزب الديمقراطى ، وشرح لى غرض هـذه الجماعة التى اتخذت لنفسها اسم (الرابطة الشرقية) وطلب منى الانضمام اليها • وقد اعتذرت له يومئذ عن عدم اجابة طلبه بأننى أرى من التفاوت بين مصر وبين هـذه البلاد الشرقية ، فى ثقافتها وفى لغاتها وفى مقوماتها القومية ، ما قد يصرفنا نحن المصريين عن تركيز جهودنا فى قضية وطننا ، وما يدعونا لحمل عبء لا طاقة لنا به ، وبذلك يضيع جهد ما أحوج مصر اليه • ولم يمنع اعتذارى اخواننا الذين فكروا فى تأليف هذه الرابطة الشرقية من المضى فيما اعتزموا من تأليف هذه الهيئة ، فكان بين رجالها السيد عبد الحميد البكرى ، وأحمد شفيق باشا ، والدكتور منصور فهمى ، والسيد مهدى رفيع مشكى الايرانى وآخرون من ذوى القدر والمكانة •

* * *

على أننا فى مصر لم يطل بنا القلق مخافة الركود وما يجر اليه ؛ فقد جاءت الأنباء الى مصر بأن الوفد طلب الى عدلى باشا يكن أن يسافر الى باريس فى مهمة وطنية • وسافر عدلى باشا بعد شىء من التردد • ولما وصـل طلب اليه أعضاء الوفد أن يتوسط بينهم وبين لجنة ملنر

للقيام بمحادثات علها تؤدى الى تنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا . وقبل عدلى باشا هذه الوساطة ، وسافر الى انجلترا ، ونجح فى المهمة التى عهد بها اليه ، وعاد الى باريس يطلب الى الوفد أن يعد العدة لبدء المحادثات .

لم تكن الصلة بين أعضاء الوفد وعدلى باشا لتزيد على صلة المعرفة العادية ؛ فلم تكن بينه وبين أحد منهم ، خلا سعد باشا ، صداقة كالتى كانت تربط سعد باشا بعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ولطفى السيد ، أو كالتى كانت تربط بين حافظ عفيفى ومصطفى النحاس . ذلك بأن عدلى باشا كان من أبناء الذوات ومن الأسرة اليكنية المرتبطة مع أسرة محمد على الكبير برابطة المصاهرة . وكانت بين أبناء الذوات وبين المصريين الصميمين فجوة ترجع الى ما وقر فى نفوس المصريين منذ حكم الأتراك من برم بهذا الحكم ، وبالذوات وأبناء الذوات الذين يتولونه . وكان عدلى باشا بطبعه رجلا هادئا ، مطمئن النفس ، لا يحب العنف فى أى مظاهره . وقد كان يشعر بما يشعر به رشدى باشا من أن عليه تبعة ، منذ قبل الوزارة بعد اعلان الانجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يبذل غاية جهده لتخليص مصر من نير هذه الحماية . لذلك شارك رشدى باشا فى تشجيع الوفد حين تأليفه ، وفى استصدار التوكيلات للوفد من الأمة ، وفى كل ما أيد الوفد فى القيام بحركته لاستقلال مصر . ولذلك كان متفقا مع الوفد على أنه اذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر السلام فى الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الانجليز عنها ، أن يذهب مع رشدى باشا الى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا .

وشعور عدلى باشا بهذه التبعة هو الذى أدى به لتلبية نداء الوفد ، والسفر الى باريس والتوسط بين الوفد ولورد ملنر لاجراء محادثات ابتغاء تنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا . فلما نجح فى مهمته بقى مع أعضاء الوفد الذين سافروا أفواجا الى لندن ، وان لم يتول بنفسه شيئا من المحادثات بين ملنر وسعد زغلول الا حين كانت هذه المحادثات تتعثر ، وتحتاج الى من يجد مخرجا من موقف دقيق .

وكان طبيعيا أن تتعثر المحادثات بسبب البون الشاسع بين الغرض الذى يريده الانجليز ، والغـرض الذى يريده المصريون ، وحرص الفريقين مع ذلك على الانتهاء الى نتيجة تسوغ للوفد المصرى أن يقول انه نجح فى مهمته ، وتسوغ للورد ملنر أن يقول كذلك انه نجح فى مهمته .

كان البون بين الغرضين المصرى والانجليزى شاسعا حقا ؛ فقد كان لورد ملنر يحسب أن المصريين يمقتون اسم الحماية ، ولكنهم لا يأبون مؤداها . وكان مبعث هذا الظن عنده أن الرجال الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامى البريطانى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والذين طنبوا أن تعترف انجلترا باستقلال مصر ، أبدوا استعدادهم ، باسم مصر ، لعقد محالفة بين الدولتين تتعهد كل بمقتضاها أن تعاون فى الدفاع عن الأخرى اذا وقعت الحرب . وكل معاهدة من هذا القبيل تعقد بين دولة قوية قوة الامبراطورية البريطانية يومئذ ، ودولة ضعيفة ضعف مصر يومئـذ كذلك — هى فى الواقع معاهدة حمـاية . فالدولة الضعيفة لا تستطيع الدفاع عن الدولة القوية ، فى حين تستطيع الدولة القوية أن تدافع عن حليفتها الضعيفة وتحميها .

قد لا يخلو هذا التصوير من مبالغة ؛ فان انجلترا حين تتعهد بالدفاع عن مصر انما تدافع عن امبراطوريتها ؛ سواء كان هذا لأن مصر حليفتها ، أو لأن موقع مصر الجغرافى يقتضى الدفاع عنها دفاعا عن الامبراطورية . فقبول المصريين عقد هذه المحالفة لا يزيد فى نظرى على أنه نزول على حكم الواقع ، فى حين هو يعد فى نظر لورد ملنر ، قبولا لأن تحميهم انجلترا من كل اعتداء عليهم .

كانت السياسة البريطانية تريد ، فضلا عن ذلك ، أن تجعل الدفاع عن مصالح الأجانب فى مصر لها هى لا لدولهم ، حتى تمنع تدخل أية دولة غيرها فى شؤون مصر . وكانت النتيجة التى يرتبها لورد ملنر على ذلك كله ضرورة احتفاظ انجلترا بقوات مسلحـة لها فى مصر ، فى أرجائها المختلفة أو على ضفة القناة الغربية . أما عن السودان فكان

اتجاه السياسة البريطانية الى الاستئثار به بالفعل ، وانتظار الوقت الذى يصبح فيه هذا الاستئثار الفعلى شرعيا من الوجهة الدولية .

كانت هذه وجهة نظر لورد ملنر ، أى وجهة النظر البريطانية . وكانت الحكومة البريطانية مصرة على بلوغ الغاية من غرضها ، ان لم يكن عاجلا فآجلا . وكانت مطمئنة الى أن الوقت فى صفها ، والى أن المصريين سيتعبون اذا طال بهم المدى . فاذا لم يقبلوا اليوم ما يعرض عليهم ، فسيقبلون مثله أو ما هو فى حكمه غدا . لذلك كان لورد ملنر متشبثا بوجهة نظره ، وان لم يأب فى بعض الأحيان ، على عادة السياسة البريطانية ، أن يلتمس صيغا تخفف من شدة الوقع الظاهر لصيغ أخرى .

أما وجهة نظر الوفد المصرى ، فكانت تضطرب بشىء من الحيرة . لقد رسم سياسته غداة تأليفه على أساس الدفاع عن استقلال مصر أمام مؤتمر الصلح ، فان رفض المؤتمر دفاعه ، وأقر الحماية البريطانية على مصر ، ذهب رشدى وعدلى الى لندن لتنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا . وكان أعضاؤه ينظرون الى هذه السياسة نظرهم الى قضية ترفع أمام محكمة من المحاكم ، اذا فصلت فيها لم يكن على المحامين ذنب ، وكان الطبيعى أن يلجأوا هم ، أو أن يلجأ محامون غيرهم ، الى جهة أخرى يكون الأمل فى الربح الكامل أو النسبى أمامها أدنى الى الظن . ولم يدر بخواطرهم ، يوم رسموا هذه السياسة ، أن يضعوا فى كفة الميزان حساب الشعب المصرى . فقد كانوا يظنون ، كما كان يظن الانجليز ، أن الشعب سيقف من هذه الأحداث موقف المتفرج ، وسيقبل نتائجها لأنه لا يستطيع مقاومتها . فلما ثار الشعب المصرى اثر اعتقال الباشوات الأربعة ، ولما أبدى هذا الشعب تصميمه الأكيد على أن يحقق استقلال وطنه ، كان لزاما أن يدخل هذا العامل الجديد فى تقدير الوفد ، وأن يكون له الوزن أكبر الوزن أول ما بدأت المحادثات مع لورد ملنر . فلم يبق توكيل الشعب الوفد أمرا صوريا لمحاجة انجلترا ، بل أصبح هذا التوكيل حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل فى حدود معينة لا يجوز له أن يتراجع وراءها أو أن ينزل عن شىء منها .

بدأت المباحثات اذن بين الوفد ولجنة ملنر فى هذا الجو ، وبين أغراض الفريقين هذا البون الشاسع . مع ذلك كان الفريقان جميعا حريصين على الوصول الى اتفاق ، وكانت مصر حريصة على أن يحقق هذا الاتفاق أغراضها . ومع أن أصواتا معدودة من جانب رجال الحزب الوطنى ارتفعت احتجاجا على مفاوضة انجلترا مع احتلال القوات البريطانية أرض مصر ، ونادت بأنه لا مفاوضة قبل الجلاء — مع ذلك اتجه المصريون بكل شعورهم نحو لندن ، وجعلوا يتتبعون الأنباء الواردة منها عن سير المحادثات بين الوفد واللجنة البريطانية ، ولم يعر أحد بالا لنظرية : (لا مفاوضة قبل الجلاء) .

كان الوفد المصرى يقدر أن جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر جلاء تاما متعذر ، ولا يمكن الانجليز يومئذ قبوله . لذلك عرض سعد باشا أن تؤجر مصر شبه جزيرة سينا لانجلترا الى أجل طويل ، فلم يرض لورد ملنر هذا العرض ؛ لأن سينا صحراء لا ماء فيها ولا طاقة للقوات البريطانية بالمقام بها . وقد انتهى الوفد المصرى الى قبول بقاء القوات البريطانية على الضفة الغربية لقناة السويس . وحرص الوفد على أن تقوم المحالفة على أساس التبادل فى المعاونة العسكرية حين الحرب ، حتى لا يحمل قبول مصر دفاع انجلترا عنها على أنه قبول للحماية . وقبل لورد ملنر هذا الوضع ، وان قيد الوفد المصرى معاونة مصر انجلترا بأن تكون داخل حدود مصر . واتفق على ارجاء مسألة السودان . ووضعت قواعد عامة لانهاء نظام الامتيازات الأجنبية . تم ذلك كله بعد أن قدم مشروع من الوفد المصرى الى لورد ملنر لم يقبله ، وبعد أخذ ورد طويلين تدخل فى أثنائهما عدلى باشا يكن حين كانت المحادثات وشيكة غير مرة أن تقطع . أفكان هذا المشروع للاتفاق استقلالا ، أم كان حماية ؟ تستطيع أن تلتمس له فى القانون الدولى الوصف الذى تريده ، لكنه على كل حال لم يكن ما يريده الشعب المصرى ؛ من الاستقلال التام أو الاستقلال المطلق غير المقيد بقيد . أفيقبله الوفد المصرى مع هذا ، وان تعرض لنقد

الناقدين وطعن الطاعنين فى مصر ، ويقبله على أساس أن ليس فى الامكان أبدع مما كان ، وأن اتفاقا يعقد اليوم يمكن أن يعاد النظر فيه غدا ؟ أفيرفض الوفد هذا المشروع ، لأنه لا يتفق مع توكيل الشعب له ، وليس من حقه أن يتخطى حدود هذا التوكيل ؟ الظاهر أن الوفد كان ميالا لقبول المشروع فى جملته ؛ لكن بعض أعضائه خافوا نتائج هذا القبول أمام الشعب المصرى ، فأبدوا أنهم لا يستطيعون قبول شىء دون توكيلهم . عند ذلك أشار بعضهم فى رواية ، وأشار عليهم لورد ملنر فى رواية أخرى ، بأن يعرضوا هذا المشروع على الشعب ، وهو الأصيل ، وبذلك يخرجون من كل تبعة ، ولا يستطيع أحد أن يوجه اليهم نقدا أو تهمة .

وأرسل مشروع الاتفاق الى مصر ونشر فيها . وعاد الى مصر أربعة من أعضاء الوفد وتولوا عرض المشروع على الأمة . وانبرى كل كاتب وكل قدير من رجال القانون يكتب عن المشروع فى الصحف . واجتمعنا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، وفحصنا المشروع وأبدينا رأينا فيه . وبدا من هذه الحركة التى تناولت طوائف الأمة جميعها أن كثرة الشعب المصرى لا تطمئن للمشروع كل الطمأنينة ، بل لكنها لا ترفضه ، وتبدى عليه تحفظات حرص أعضاء الوفد على أن يسموها رغبات تريد الأمة تحقيقها . وقد كشفت هذه الحركة الواسعة النطاق ، والتى تناولت عناصر الشعب المصرى كله ، حقيقتين جديرتين بالتسجيل : أولاهما : أن الوعى السياسى للشعب المصرى يسير مسرعا الى النضج ودقة الادراك للحياة السياسية العامة ؛ والثانية أن مصر تريد الاتفاق مع انجلترا على معاهدة ومحالفة ، وتؤثر هذا الاتفاق على ما سواه ، وان أدى ذلك بها الى أن لا تتخذ فى سياستها الخارجية خطة غير خطة السياسة البريطانية .

عاد أعضاء الوفد الأربعة الى أوربا ، والتقوا هم وزملاؤهم هناك ، وأبلغوا لجنة ملنر نتيجة استفتاء الشعب المصرى فى مشروع الاتفاق . ولم تكن هذه النتيجة لتغيب جملتها ولا تفاصيلها عن لورد ملنر ، وقد كانت ترسل له التقارير عن الاستفتاء فى مصر تباعا . وأبلغ لورد ملنر الوفد

أن مهمتـــه ومهمة لجنته ليست المفاوضة ، بل وضـــع تقرير للحكومة البريطانية عن مسألة معينة عهدت بها تلك الحكومة الى اللجنة • ولعل الحكومة البريطانية رأت يومئذ أن نتيجة الاستفتاء لم تسهل الوصول الى اتفاق سريع ، فرأت أن تكسب الوقت ، وأن تعلن أنها فى انتظار تقرير لجنة ملنر ، حتى تضع الخطة التى تسير عليها ازاء مصر .

بعد أسابيع قدمت لجنـــة ملنر تقريرها الى الحكومة البريطانية ، ثم نشرت الترجمة العربية لهذا التقرير فى مصر . والواقع أن هذا التقرير وثيقة سياسية بارعة ، ترسم الأسباب التى أدت الى الحركة المصرية ، فى سنة ١٩١٩ ، بصراحة ودقة ؛ ثم ترسم السياسة التى يجب على الحكومة البريطانية أن تتبعها فى الشرق الأوسط عامة ، وفى مصر خاصـــة • على أن ما للتقرير من هـــذه المزايا من الناحيـــة البريطانية قد أثار الهواجس فى مصر ، وأدى الى نشاط سياسى لا يقل عن النشاط الذى كان حين عرض مشروع ملنر • أخذ الكتاب المصريون ورجال القانون يحللون هذا التقرير ويقفون عند كل لفظ من ألفاظه • ووضعنا نحن رجال الحزب الديمقراطى عن هذا التقرير بحثا كشفنا فيه عما اعتقدناه نيات السياسة البريطانية ازاء مصر •

كان لتتابع الأحداث ، التى مرت بمصر منذ هدنة الحرب ، ما زادها اعتدادا بنفسها واعتمادا عليها ، وما جعلها فى الوقت نفسه تنظر الى الأمور فى ضوء الواقع ، لا تغالى ولا تنخدع ولا تيأس • ولم يكن هذا عجبا وقد شهد العالم وشهدت مصر فى هاتين السنتين ما لم يشهدا مثله من قبل: مبادىء جديدة تعلن ، ومؤتمرات متوالية تعقد ، وانقـــلابا فى النظام الاجتماعى والسياسى يقع فى روسيا ، وفورة مصرية تخرج من قلب الشعب ومن كل طبقاته ، ولجنة بريطانية تحاول أن تقف على المدى الذى يمكن أن يكفل قيام العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس مقبول من الجانبين . كان هذا كله غذاء دسما ودروسا متلاحقة لشعب قيل ، قبل الحرب ، ان مصيره أن يصبح مستعمرة بريطانية . واستفاد الشعب من هـــذه

الدروس ، وكانت فائدته منها تكون أعظم لو أن حوادث أخرى لم تقع فتعطل سير الحركة القومية المصرية سيرا سريعا الى غايتها .

* * *

كان بعض أعضاء الوفد المصرى بباريس ينظرون الى عدلى باشا يكن ، يوم جاء اليهم من القاهرة ليسعى الى خلق صلة بينهم وبين لجنة ملنر ، نظرتهم الى أجنبى عنهم يقتضى أمره اليقظة والحذر . وكان ذلك كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو أكثرهم كانوا أصدقاء قدامى لسعد زغلول باشا . هذا الى أنهم كانوا يرون فى عدلى باشا الصورة التامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين أمثالهم ، والذى أثار معركة مع سعد زغلول باشا ، وهما وكيلا الجمعية التشريعية ، لمن منهما تكون الرياسة اذا غاب رئيس الجمعية : لعدلى باشا الوكيل المعين ، أم لسعد باشا الوكيل المنتخب ؟ وكانت كثرة أعضاء الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية . وقد انحازوا كلهم الى جانب سعد باشا فى هذه المعركة . فلا عجب ، وذلك شأنهم من الرجلين ، أن ينظروا الى عدلى باشا منذ حضر الى باريس بعين الحذر ؛ ولا عجب أن ينظر بعضهم الى وجوده بينهم نظرة يشوبها ما هو أكثر من الحذر . لكنهم لم يلبثوا ، حين اتصلوا به وتحدثوا اليه وتناقشوا معه ، أن رأوه رجلا يختلف تمام الاختلاف عن الرجل الذى ارتسمت صورته فى أنفسهم . فهو على شدة احتفاظه بكرامته يحترم غيره احتراما تاما ، ويقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ، ويرى فى أعضاء الوفد ، هؤلاء الذين وقفوا أنفسهم لخدمة وطنهم والعمل لاستقلاله ، رجالا جديرين بكل اجلال واكبار ؛ لأنه هو أيضا يحرص على أن يخدم هذا الوطن العزيز عليه ، ويرجو أن يتعاون مع رجال الوفد على تحقيق استقلاله . لذلك اتصلت بين عدلى ورجال من الوفد مودة وثقة . وزاد فى تقدير بعض رجال الوفد لعدلى أنهم كانوا يرونه حريصا على مناقشة كل مسألة فى هدوء من غير أن يحاول فرض رأيه ، بل كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له اذا اقتنع بصحته . ولم تكن هذه الخلة الأخيرة بنوع خاص من خلال سعد باشا البارزة ؛ فقد قضى حياته محاميا كبيرا ، وكان رجلا قوى العارضة قوى الحجة عنيفا فى المناقشة ، وكان لذلك ميالا بطبعه

لفرض رأيه على غيره والزامه به ، فاذا رأى غيره أهدى منه رأيا لم يبد اقتناعا ، بل انتظر الى جلسة أخرى ليجعل رأى الغير الذى اقتنع هو به رأيا له يسجل باسمه وينقل عنه .

رأى سعد باشا هذا التغير فى نظر بعض أعضاء الوفد الى عدلى باشا ، فرابه الأمر ، ولعله خشى أن يختلف مع عدلى باشا على الرياسة السياسية كما اختلفا من قبل فى مسألة الوكيلين على رياسة الجمعية التشريعية ، وأن يؤيد هؤلاء الأعضاء عدلى باشا فى الخلاف الجديد . لكنه لم يكن ليصنع شيئا وعدلى باشا زميله وصديقه ، وهو يعرف فيه النبل والكرامة وحب الوطن . على أن ما تولى سعداً ازاء بعض أعضاء الوفد من ريبة انتقل الى أعضاء آخرين فى الوفد كانوا أقل معرفة بعدلى . وقد ترتب على ذلك أن فوجىء أمين بك الرافعى ، صاحب جريدة الأخبار اذ ذاك ، ببرقية من مراسلها بباريس يقول فيها : ان وجود عدلى باشا بباريس على مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية . وتردد أمين الرافعى فى نشر الخبر لما يترتب عليه من تبلبل فى الأفكار ومن جناية على الوحدة القومية المقدسة . لكنه نشره بعد أن اتصل تلغرافيا بأصدقاء له بباريس وثيقى الاتصال بالوفد ، وعلى علم بالتيارات المختلفة فيه .

كان لنشر هذه البرقية دوى مزعج فى مصر . فقوة مصر فى وحدتها ، وفى قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة . فاذا أصاب آصرة الوفد وهن ، تسرب هذا الوهن من الوفد الى الأمة ، وكان له أثر يغتبط له خصوم مصر ، ويضر مصر ضررا بالغا . ومن قبل بعثت (التيمس) ، وغيرها من الصحف الانجليزية ، مراسلين لها ، حاولوا أن يصوروا الحركة القومية المصرية بأنها حركة طائفية : يريد الأفندية من ورائها الوظائف لأنفسهم . وكان رجاء هؤلاء المراسلين أن يحدث هذا التصوير انقساما فى صفوف الأمة ، فلم يتحقق لهم رجاء ، وازدادت الحركة بما عُدّ دسا عليها قوة على قوة . وكان ذلك طبيعيا وتصوير الفرقة والاختلاف والمطامع الطائفية آت من الانجليز الذين لم يفلحوا قبل ذلك فى التفريق بين عنصرى الأمة فى الدين : المسلمين والأقباط . أما أن يجىء تصوير التفريق من مصريين ، متصلين بالوفد ، وأن يكون الاختلاف بين أعضاء الوفد أنفسهم ، أو بين سعد باشا وعدلى باشا ، فذلك ما يخشى ضرره أبلغ الخشية .

لهذا انزعجت البلاد ، وأرسلت برقيات من مصر الى باريس ، وجاءت برقيات من باريس الى مصر ، تنفى النبأ المزعج ، وتؤكد وحدة الوفد ، وتصف العلاقة بين عدلى وسعد وأعضاء الوفد جميعا بأنها أشد ما تكون قوة . لكن الحجر كان قد ألقى فى الماء ، وأثار فيه من التموجات ما أثار ! ومع هذه التكذيبات المتواترة بقى فى الأذهان أن شيئا حدث ، وأن هذا الشىء مما لا يغتبط به مصرى .

وانقضت فترة سكنت فيها النفوس ، وعاد فى أثنائها عدلى باشا الى مصر ، وأقام المصريون جميعا ينتظرون ما الله فاعل بهم وبوطنهم بعد تقرير لجنة ملنر . وكانت الأنباء ترد بأن الحكومة البريطانية تدرس هذا التقرير ، وأنها سترتب عليه النتائج التى تراها تنظيما لعلاقتها مع مصر . ترى : أتكون هذه العلاقة هى الحماية بذاتها ، بعد أن اعترفت الدول بها فى معاهدات الصلح المختلفة ؟ أم ترى تكون شيئا آخر ؟ وما عسى يكون هذا الشىء الآخر ؟ .

وفى فترة الانتظار هذه بدأ أعضاء من الوفد يعودون من باريس الى مصر ، أذكر من بينهم عبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد ومحمد باشا محمود . وانهم لفى طريقهم الى وطنهم يعبرون البحر ، اذ وردت برقية من سعد باشا عرفت من بعد ذلك بالكلمتين الأوليين منها : « نبتت فكرة » ، ومن خلالها يتبين أن بين رئيس الوفد وعدد غير قليل من أعضائه ، لعلهم كثرته ، خلافا فى الرأى على مشروع ملنر ، وهل يصلح أو لا يصلح أساسا لتنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا ؟ وقد تحدث قوم يومئذ بأن الذين جاءوا الى مصر ، وعرضوا مشروع ملنر للاستفتاء العام ، قد حملوا كثيرين بتفسيراتهم على التسليم بصلاحه ، على خلاف رأى سعد باشا الذى بعث يومئذ ببرقية يقول فيها ان الوفد رأى عرض المشروع على الأمة ، لأنه لا يتفق مع توكيلها ، ولأن الظروف الدولية تغيرت ، والأنصار الذين كانت مصر تعتمد بين الدول عليهم قد تغيروا وأقروا الحماية .

كان للبرقية : (نبتت فكرة) أثر فى مصر أعاد الى الأذهان البرقية الأولى

التى ذكر فيها أن وجود عدلى باشا الى جانب الوفد يعدّ كارثة على القضية الوطنية ، وأدخل فى روع ذوى الرأى أن وحدة الرأى بين أعضاء الوفد لم تكن سليمة ، وأن الأمر يحتاج الى علاج سريع حاسم لتبقى صفوف الأمة ، كما كانت ، متراصة لا يعرف الوهن اليها مدخلا ولا سبيلا .

وان الناس لفى شغلهم بهذه المسألة الحيوية لجهادهم ، اذ ورد فى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ تبليغ من وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، الى عظمة سلطان مصر يقول : « ان الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وان الحكومة البريطانية مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ، ابتغاء اقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أوجب للرضا » .

كان هذا التبليغ هو الوثيقة الهامة الأولى التى أعلنتها انجلترا الى مصر بعد اعلانها الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وهذا التبليغ وثيقة جليلة الخطر لا ريب ؛ فهو اعتراف صريح من جانب انجلترا بأن الحماية التى فرضت بحكم ظروف الحرب ، وفرضت من جانبها هى من غير قبول مصر ، لا تصلح أداة لعلاقات الدولتين . أما وانجلترا هى التى فرضت الحماية ، فهذا التبليغ قد أزالها . لكن هذا التبليغ له ، الى جانب هذه الصورة القانونية البحتة ، صورة عملية . فهو يطلب الى مصر أن تعد العدة لاقامة علاقاتها مع انجلترا على أساس جديد ، وهو يطلب الى صاحب العرش فى مصر أن يعين من يتولى المفاوضة لتصوير هذا الأساس الجديد وتفصيله . ولن يتولى ذلك الا وزارة تكون موضع ثقة الأمة التى أظهرت ، فى غير لبس ولا ابهام ، أنها لن ترضى عن استقلالها بديلا . فما عسى أن تكون هذه الوزارة ؟ ومن ذا يؤلفها ؟ وما عسى أن يكون برنامجها ؟

كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر : أيتولى الوفد الوزارة ، ويتولى المفاوضة ؟ أتتألف وزارة ادارية تؤلف وفد

المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيظل الوفد بعيدا عن المفاوضات مشرفا مع ذلك عليها ، مؤيدا للقائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى نتيجة المفاوضات ؟

كثر الحديث يومئذ فى أوساط مصر السياسية فى هذا الأمر . ولعل الحديث تناول كذلك هذا الأمر : أمن الخير استدعاء سعد باشا للحضور من باريس كى يشترك فى المشورة برأى ، أم ايفاد بعض رجال الوفد له. وانتهى الرأى الى حل المسألة فى مصر بالتشاور بين أعضاء الوفد الذين جاءوا اليها والساسة المقيمين بها ، كما انتهى الى عدم اشتراك الوفد فى الوزارة ؛ لأن توكيل الوفد لا يسمح له بالمساومة ، فلتكن المساومة من جانب غير الوفد ؛ أو لأن الخلاف الذى بدت بوادره بين أعضاء الوفد يجعل اشتراكهم فى مفاوضة أمرا غير يسير .

واتجه الرأى وقتا ما الى تأليف وزارة برياسة أحمد مظلوم باشا ، وكان رئيس الجمعية التشريعية ، لا لتتولى المفاوضة ، بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى الذى يتولاها . لكن مظلوم باشا لم يكن قد شارك فى الحركة الوطنية ، منذ انتهت الحرب ، بأية صورة من صور المشاركة ، ولذلك لم تثر فكرة توليه الوزارة حماسة ما فى أى وسط من الأوساط الرسمية أو الشعبية ، المثقفة أو غير المثقفة . بل لقد حوربت هذه الفكرة فى مهدها ، فلم يظهر لها فى الوجود الواقعى أثر .

وأحسب أن أعضاء الوفد الذين جاءوا الى مصر كانوا ممن حاربوها ، وان لم يظهروا فى الميدان ولم يبد لهم فى هذه الحرب أثر . وقد كان اتجاههم الى أن يؤلف عدلى باشا يكن الوزارة ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات ، وأن تتم بذلك الخطة الأولى التى رسمت أول ما تألف الوفد . لكنهم لم يريدوا أن يظهروا ، حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى ، حدة وشدة . لذلك اتفق جماعة من الشبان دعيت معهم ، فذهبنا الى منزل عدلى باشا وقابلناه ، وتحدث

أحدنا معه فى ضرورة توليه الوزارة . ولم أكن أنا متحمسا لأى من الحلول المعروضة ، ولا لتولى عدلى باشا الوزارة ، فوقفت فى المقابلة موقف المشاهد . وقد كانت حجة اخواننا الذين حاولوا حمل عدلى باشا على قبول الوزارة وتأليفها أن الأمة سئمت الوزارات الادارية ، بعد أن رأت وزارة محمد سعيد ووزارة يوسف وهبة ووزارة توفيق نسيم ، ورأت أن هؤلاء الرؤساء جميعا كانوا موضع اعتداء عليهم ، وأن تأليف مظلوم باشا وزارة جديدة من هذا الطراز لن يكون الا استمرارا لهذا النوع من وزارات لا تحب الأمة قيامها فى الحكم ، وأن توليه هو الوزارة يكفل له تأييد الشباب المثقف وتأييد الأمة كلها ، وأن وزارته ستكون موضع الثقة من الجميع .

كان عدلى باشا يستمع ولا يكاد يتكلم . لكن العبارات القليلة التى صدرت عنه كانت تنم عن أنه فوتح فى تأليف وزارة ، وأنه متردد فى قبول هـذا التأليف ، وأنه محتاج لمن يدفع هـذا التردد ، وأنه لذلك شاكر لهؤلاء الشبان المثقفين هذه الزيارة . وخرجنا من عنده ونحن أميل الى الاقتناع بأنه سيؤلف الوزارة بالفعل ، وأكثرنا يقول انه يرجو من وراء ذلك خيرا للوطن عظيما .

وألف عدلى باشا الوزارة ، وسميت وزارة الثقة . وقابلت الأمة تأليفها بترحيب أى ترحيب . وظن الناس زمنا أن أعضاء الوفد سيعودون الى باريس ، يلتقون مع سعد باشا ويقيمون معه كما كانوا ، وأن عدلى باشا والوفد الرسمى الذى سيتألف سيذهب لمفاوضة وزير الخارجية البريطانية باشراف من الوفد وكيل الأمة . ولم يدر بخلد أحد يومئذ أن الخلاف بين أعضاء الوفد ، أو بين سعد وعدلى ، قد تأصل وكانت له جذور ذاهبة بعيدا فى غور العلاقات التى بينهم ، وأن هذا الخلاف قد يستفحل ويؤدى الى نتائج لا يحمد أحد عقباها .

اجتمعنا نحن أعضاء الحزب الديموقراطى نتناقش لنتخذ فى ذلك الوضع قرارا . وانتهت مناقشاتنا الى قرار بأن يتولى رئيس الوزارة ومن

يختارهم مفاوضة الانجليز ، على ألا يكون أعضاء الوفد من بين المفاوضين ، وأن يعود أعضاء الوفد الى باريس ينضمون الى سعد باشا فيتولون معه الاشراف على هذه المفاوضات ، ليكون لهم الرأى الأخير فى نتيجتها يدلون به الى الأمة ، فهم وكلاؤها • وقد طلبنا من الأستاذ عزيز ميرهم سكرتير الحزب أن يبلغ هذا القرار الى عدلى باشا ، وأن يرسله بالتلغراف الى سعد باشا بباريس ، وأن ينشره فى الصحف • وكذلك فعل •

وانتظرنا وانتظرت الأمة ما سيكون من تطور الحوادث ، والناس أشد ما يكونون تفاؤلا واقتناعا بأن الأمور ستسير على الوتيرة التى تتحقق بها أغراضهم الوطنية • لكن هذا الانتظار لم يطل ؛ فقد جاءت الأنباء من باريس بأن سعد باشا قرر العودة الى مصر • عند ذلك تساءل المتسائلون : ما باله لم يبق هناك حتى يذهب اليه أعضاء الوفد ، وحتى يلتقى هو وعدلى باشا ومن معه من المفاوضين ليتشاوروا قبل بدء المفاوضة ؟ لا ريب أن فى الأمر سرا ستظهره الأيام عما قريب •

وكان الاتجاه العام أنه : سواء صح أن فى الأمر سرا أو لم يصح ، فلابد من بذل كل جهد للمحافظة على وحدة الأمة وعلى التئام صفوفها ، وان بلغ الثمن الذى يبذل لتحقيق هذه الغاية ما بلغ • أما الذين كانوا على شىء من العلم ببواطن الأمور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم فى امكان الاحتفاظ بهذه الوحدة • فلو أن سعدا كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة الى مصر • بل لقد بعث اليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون اليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد اليه فلم يقبل • وكان غير واحد من أعضاء الوفد الذين جاءوا الى مصر يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون اليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل اليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأيه وزنا ، ولا يحسب لأحد غيره حسابا ، وأنه اعتزم العودة الى مصر ليحارب الوزارة وليكون هو كل شىء فى البلاد •

لكن هذه المحادثات الفردية كانت محصورة فى أضيق الدوائر • فلم يكن أحد يريد أن يتهم بأنه سبب انقسام الأمة أو مثير لخلاف بين أبنائها • بل لقد بلغ الحذر من هذا الوضع أن قرر عدلى باشا وزملاؤه الوزراء ، وقرر أعضاء الوفد المقيمون بمصر أن يذهبوا الى محطة القاهرة لاستقبال سعد يوم وصوله فى ٥ أبريل سنة ١٩٢١ ، وأن يكلوا لأعوانه وأنصاره تنظيم الاحتفال لهذا الاستقبال على نحو لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر • ولما كنت واقفا على شىء من بواطن الأمور ، آثرت فى ذلك اليوم أن أترك القاهرة ، فذهبت الى حلوان وتناولت طعام الغداء مع صديقى على بك المنزلاوى فى منزله بها •

وكان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير ، فما أحسب فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده • خفت القاهرة كلها ، شبابها وشبانها ، رجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن ، الى الطرقات التى سيمر بها يحيونه ، ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء • وجاء الى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة • ورأى سعد ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة الى داره يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها • والى جوار دار سعد أقيم سرادق فسيح ، نزل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعا محل الاعظام والاجلال• ترى: أقدر للاسكندر الأكبر أو لتيمور لنك أو لخالد ابن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهدا أجل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد ، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة اليه ، وأفئدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة باكباره واعظامه ؟ ! وعم يتمخض هذا اليوم العظيم فى حياة سعد ، بل فى حياة مصر ؟ وماذا خبأ القدر لهذا اليوم فى لوحه من نتائج ؟ !

لم يقف استقبال سعد عند هـذه المظاهرة المنقطعة النظير ، والتى شهدتها القاهرة يوم عودته اليها ، بل استمر السرادق المقام الى جوار داره عدة أيام ، واستمرت وفود الهيئات بالعاصمة والأقاليم تفد اليه تحييه بسلامة العودة ، وتمتع النظر باجتلاء محيا ذلك الرجل الذى غاب عن بلاده سنتين كاملتين ، مقيما بباريس يجاهد فى سبيل قضية استقلالها وسيادتها .

ورأينا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، واجبا علينا كذلك أن نقوم بواجب تحيته ، فندب الحزب خمسة من أعضائه هم الشيخ مصطفى عبد الرازق والدكتور منصور فهمى والأستاذ دسوقى أباظة والأستاذ عزيز ميرهم وأنا للقيام بهذا الواجب . وذهبنا الى السرادق فى اليوم الثالث من عودة سعد ، فألفينا الناس لا يزالون مكتظين من حوله ، حتى ليتعذر الدخول اليه ، لكننا لم نجد مشقة فى بلوغ غايتنا . فقد كان دسوقى أباظه عضوا بلجنة استقبال سعد ، وكان له من ثم طريق الدخول الى السرادق والخروج منه . لهذا تيسر له أن يفسح لنا طريقا ، وأن يصل بنا الى حيث وقف سعد . فسلمنا عليه ثم تكلم الشيخ مصطفى عبد الرازق قائلا: لقد جئنا باسم الحزب الديمقراطى نحيى معاليكم ، ونشكر لكم سعيكم لتحقيق آمال البلاد ، ونرجو أن يكون لكم من الفضل فى النهاية ما كان من الفضل فى البداية .

سمع سعد هذه الألفاظ مغتبطا فقال : نعم . الحزب الديمقراطى . أنا أعرف رأيكم . انكم تريدون أن أتولى المفاوضة .

سكت اخوانى ، وكأنما لم يرد أحد منهم أن يعترض هذا الرجل العظيم الذى تحييه الأمة بأسرها ، فرأيت من واجبى أن أضع الأمر فى نصابه ، فقلت : « كلا ، يا معالى الرئيس ! اننا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد عليها ، ايمانا منا بأن ذلك أدنى الى ضمان النجاح » .

عند ذلك بدت على الرجل بوادر الغضب ، فقال : أتعنى أنكم تريدون

أن أجلس أنا فى غرفة الانتظار ، فى حين يجلس عدلى واخوانه على المائدة الخضراء يتحدثون الى وزير الخارجية البريطانية ؟ لم أفهم هذا منكم . لقد جاءنى تلغراف بتوقيع عزيز ميرهم عن الحزب الديمقراطى ، يقول بأن أتولى أنا المفاوضة . أين عزيز ميرهم ؟

وأدرنا نظرنا فيما حولنا فلم نجد لعزيز أثرا . وكنا بعد ذلك نتهكم به ونضحك منه ، ونقول له عبارة العامة : انه حين سأل سعد عنه « كان فص ملح ذاب » . أما أنا فأكدت لمعاليه أن التلغراف الذى أرسل منا كان بالمعنى الذى ذكرته من قبل ، ثم حيينا مرة أخرى وانصرفنا .

انصرفنا ، وان بعضنا ليسائل ، فى شىء من الغضب ، عما يقصده الرجل من عبارته وما يريد أن يرتبه عليها من نتائج . أما أنا فكنت بما لدىّ من علم ببواطن الأمر ، أعتقد أن ما يراد بذله لرتق الفتق واعادة الوحدة الى صفوف الوفد قلّ أن يرجى له النجاح ، وان كنت أميل ، فى الوقت نفسه ، الى أن يكذب الواقع ظنى ، وأن يصل الساسة والزعماء الى صيغة يتفاهمون عليها وتجمع كلمتنا .

تناقلت الأندية بعد ذلك أن الوفد يعقد اجتماعات بمنزل سعد باشا ، وأنهم يريدون التوفيق لبقاء كلمة الأمة مجتمعة وصفوفها متراصة . لكن الأنباء كانت تتسرب بأن الرجاء فى الاتفاق يقوى حينا ويضعف أحيانا . وكان أعضاء الوفد الأولون الذين وكلتهم الأمة كما وكلت سعداً يشعرون بأن رئيس الوفد يريد أن يستأثر بالأمر من دونهم ، فلا تطيب نفوسهم بذلك ولا يرضون عنه . أما الشبان الذين انضموا للوفد من بعد ، أمثال مصطفى بك النحاس والدكتور حافظ بك عفيفى ، فكانوا مترددين بين الفريقين ، يحاولون الاصلاح ولا يقدرون عليه . وبدأ حديث الخلاف يتسرب من الأندية الخاصة الى الأماكن العامة والى المقاهى ، وبدأ الناس يختلفون : يرى بعضهم الحق فى جانب سعد ، ويرى الآخرون الحق فى جانب عدلى . فلما كان يوم ٢٨ أبريل ألقى سعد باشا خطابا بشبرا أعلن فيه الخلاف ، ووصف عدلى واخوانه بأنهم «برادع الانجليز» .

عند ذلك انكشف الأمر ، وأصبح كل توفيق مستحيلا . وهنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد ، وطوائف من المثقفين والأعيان لعدلى رئيس الوزارة ، ووقف فريق مترددين ينتظرون .

وسرعان ما اندلع لهب الخلاف ، وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة سعد . ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن الى نصابه وأن تقمع الفوضى ، فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس و « بولك الخفر » وبين المتظاهرين كثيرا ما كان ينجلى عن جرحى من الفريقين ؛ وقتل فى أثنائه بعض الأفراد . وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علنا ، ويتخذها عنوانا صادقا على تأييد الأمة له ونبذها من لا يسلمون بزعامته . بل لقد ذهب فى التشجيع مرة الى أن ذهب الى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم . وامتدت الفوضى من القاهرة الى الأقاليم ، وذهبت ضحيتها فى الأسكندرية مصالح للأجانب ، جعلت الانجليز يفكرون فى التدخل لاعادة النظام بوصفهم المسئولين عن مصالح الأجانب وأرواحهم . ترى : أتترك هذه المآسى تسير فى طريقها الى نهايته ؟ أم يجب أن يعالج الأمر علاجا سياسيا يخفف من حدة الأحوال ، ويعيد الطمأنينة الى النفوس ؟

تحدثت فى هذا الأمر الى بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى . وكان لصديقى محمود عزمى صلة خاصة بعدلى باشا . فلما قلبت معه وجوه الرأى اتجهنا الى أن استقالة الوزارة ، وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة ، قد يعالج الموقف . وعاد الىّ عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا ، بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا ، فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى ، وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج .

هذا رأى له من غير شك قيمته . وقيمته حاسمة فى ظروف الحياة العادية . لكننى ترددت مع ذلك فى قبوله . فحكومة عدلى باشا انما تألفت لتتولى المفاوضة ، ولتتولى هذه المفاوضة مع دولة قوية أقرتها الدول الكبرى على الحماية التى فرضتها على مصر . وانما اعترفت انجلترا بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين، حين وقفت مصر كلها صفا واحدا ، تصدر فى رأيها عن كلمة واحدة هى أنها لا تريد الحماية ولا تريد بالاستقلال بديلا . فاذا شغلت البلاد عن مطلبها هذا بالخلافات الداخلية ، ثم ترتب على هذه الخلافات انتشار الفوضى واخلال الغوغاء بالنظام ، كان ذلك حجة لانجلترا تجعلها تبالغ فيما تطلبه من مصر مقابل اعترافها لمصر باستقلالها وسيادتها . فاذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد الى البلاد كلمتها موحدة ، فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ، ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد .

لكن الحجة المقابلة كانت لها كذلك قيمتها وقوتها . فاستقالة عدلى باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم كثرة غير معروفة اذ لم تكن فى البلاد هيئة نيابية نظامية ، بل النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة الا اذا غلبت على أمرها . هذا الى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحدا يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلها ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . فلا مفر أولا من قمع عناصر الفوضى ، ثم النظر بعد ذلك فيما يكون . أما التسليم لهذه العناصر ففيه القضاء الأخير على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على سواء . من ثم كان واجبا ، أولا وقبل كل شىء ، أن يرد القانون الى نصابه ، وأن ينظر من بعد كيف يكون تصوير الأمر على النحو الذى يكفل النجاح فى المهمة الوطنية التى يريد الجميع تحقيقها .

لم أقف بتفكيرى طويلا عند هذه الحجة ، فقد كنت مقتنعا بالتصوير الذى وضعه الحزب الديمقراطى للسير فى المسألة المصرية ومفاوضة الحكومة البريطانية بشأنها تمام الاقتناع . كنت مقتنعا بأن النجاح لا يتأتى الا ببقاء الأمة صفا واحدا ، وبتفاهم الوزارة التى تتولى المفاوضة مع الوفد ، واشراف الوفد على هذه المفاوضة بأن تكون له الكلمة الأخيرة فيها بوصفه ممثلا للأمة . أما وقد دب دبيب الخلاف بين الوزارة والوفد فلا فائدة ترجى من تلمس الحجج القانونية أو النظامية أو العقلية ، ما قصرت هذه الحجج عن اعادة الوحدة الى البلاد . أما وذلك هو الشأن فكل فتنة تضر بالمسألة الوطنية أبلغ الضرر .

ظل الخلاف بين الوزارة وسعد باشا عنيفا أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة فى أثنائهما الى سعديين (أنصار سعد) وعدليين (أنصار الوزارة) . ومع أننى لم أكن متحمسا فى تأييد الوزارة ، فقد كنت بعيدا كل البعد عن تأييد حركة الاضطراب التى يديرها الوفد وتنظمها لجنته المركزية ، بل لقد كتبت يومئذ مرات فى جريدة « الأهرام » أؤيد نظرية الحزب الديمقراطى ، وأذكر بنى وطنى بأن البلاد محتاجة الى جهد عدلى حاجتها الى جهد سعد ، وأن لكل زمن ولكل مناسبة رجلها . وقد كان سعد رجل الثورة ، قادها بقوة وحكمة ، كما كان عدلى فى أثناء محادثات ملنر ، وبشهادة أعضاء الوفد أنفسهم ، مثال الحكمة والاناة والدقة فى المفاوضة . وفى هذه المقالات كررت أن التراشق بتهم الخيانة الوطنية يضر بسمعة البلاد أبلغ الضرر ، وأننى لا أتصور رجلا بلغ مكانا من قومه كالمكان الذى بلغه سعد ومن حوله ، أو عدلى ومن حوله ، يمكن أن تلصق به تهمة التقصير فى حق وطنه بله خيانته . لكن عواطف الجماهير كانت حادة فى ذلك الوقت حتى لم يكن ينفع معها منطق ولا تتسق واياها حجة عقلية . لهذا ذهبت كل دعوة الى التعقل أدراج الرياح . وكيف ترجو أن تتعقل الجماهير ، اذا تحكمت الأهواء فى القادة ، فكانت شهواتهم الذاتية هى القائد لتفكيرهم والمحرك لتصرفاتهم ؟! .

فى أوائل الصيف من تلك السنة ، سنة ١٩٢١ ، ألف عدلى باشا الوفد الذى يتفاوض مع انجلترا . وسافر هذا الوفد وفاوض لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية . سافر بعد اذ نالت منه صحف الوفد أشد النيل ، فقالت ان الانجليز لا يشرفونه بتسميته وفـدا ، بل يسمونه بعثـة : (Mission) تحقيرا له ، وان هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها أى خير . سافر هذا الوفد وفيه من أعضاء الوزارة عدلى ورشـدى واسماعيل صدقى ، وتولى عبد الخالق ثروت باشا رياسة الوزارة بالنيابة ، كما تولى وزارة الداخلية للمحافظة على الأمن والنظام فى البـلاد . وقد أوفدت جريدة « الأهرام » صديقى الأستاذ محمود عزمى مراسلا لها الى لندن ليوافيها بأخبار المفاوضات . وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية من خارج البلاد .

استمرت المفاوضات طيلة الصيف ومعظم الخريف . وفى أثنائها كانت حدة الجدل بين السعديين والعدليين فى مصر على أشدها . وفى هذه الأثناء بدأ الحزب الديمقراطى ينقسم على نفسه انقساما خفيا بادىء الأمر ، متحفزا للظهور من بعد ذلك . وكان من أثر هذا الانقسام الخفى أن حاول كل فريق أن يضم الى الحزب أعضاء جدداً يناصرونه ؛ وكان المثقفون الذين انضموا اليه من أنصار عدلى باشا . لكن سكرتيره العام ، الأستاذ عزيز ميرهم ، كان أشد ميلا لناحية الوفد . وقد انضم له فى ذلك عدد من الأعضاء جعل التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين أعضاء الحزب الواحد أمرا متعذرا .

استغرقت مفاوضات عدلى — كيرزون أشهر الصيف ومعظم الخريف . وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف المفاوضين المصريين ، وموقف عدلى باشا خاصة ، كان موقفا وطنيا مشرفا بعيدا عن كل ضعف وعن كل طيش ، تسمه الحكمة ودقة المنطق وبراعة الحجة . لكن أسرار المفاوضات كانت يومئذ طىّ كتمان شـديد . وكانت صحف المعارضة تصف المفاوضين تارة بالضعف والترامى على

ما يلقيه الانجليز اليهم من فتات ، وتارة بالمهانة التى لا يرضى الانجليز معها بأن يصلوا معهم الى غاية ما يمكنهم الوصول اليه • فلما كان شهر نوفمبر ، قطع عدلى باشا المفاوضات واعتزم العودة الى مصر • واعتزم أنصاره الاحتفال به يوم عودته ، لأنه رفض «أن يسلم البضاعة» على تعبير الانجليز ، ولأنه أبى أن ينزل عن حق لمصر على تعبير أصدقائه المصريين • وقد حاول الوفد أن يفسد هذا الاحتفال بكل ما وسعه من قوة • بل لقد ذهب بعض المجرمين الى تدبير لو أنه تم لذهب أعضاء الوفد المفاوض ومستقبلوهم ضحيته • فقد نزعوا عند محطة دمنهور بعض مسامير سكة الحديد التى يمر عليها القطار الخاص المقل لهؤلاء العائدين من أوربا ومستقبليهم ليخرج القطار عن الخط فتكون الكارثة • لكن رجال السكة الحديدية تنبهوا للأمر وعاد القوم الى القاهرة سالمين •

وبلغوا محطة العاصمة ، فاذا مظاهرة تستقبلهم وتلقى عليهم من ألوان القاذورات ما يعاف القلم ذكره • وكانت قد أعدت حفلة بفندق الكونتننتال تكريما لعدلى باشا وأصحابه ، فجعلت المظاهرات الوفدية تمر بها هاتفة هتافا عدائيا • وقيل يومئذ ان سعد باشا خرج بنفسه فى سيارته يتفقد هذه الأحوال ، وانه عاد راضيا عن التدبير الذى تم •

على أن أمرا حدث يجدر بى ذكره اذ رأيته بنفسى وكنت فى شرفة الكونتننتال • كان حكمدار القاهرة ، رسل باشا الانجليزى ، موجودا يومئذ هناك ، وكان يرى المظاهرات التى تمر هاتفة ضد الحكومة ، دون أن يحرك ساكنا • فلما طلب اليه أن يتخذ اجراءا يحفظ النظام ، وأذكر أن ثروت باشا ممن نبهوه الى هذا ، كان جوابه : هذه مسألة بين المصريين بعضهم وبعض ، ولا دخل لحكمدارية العاصمة بها ! •

أسرع عدلى باشا بعد عودته ، فقدم استقالته الى عظمة السلطان فؤاد ، ذاكرا أنه نهض بالمهمة التى كلف بها فلم يحالفه التوفيق ، فهو يخلى لغيره الطريق • وبقيت هذه الاستقالة معلقة زمنا بدأت فى أثنائه صفوف الأمة تعود الى شىء من التماسك • وعلام يختلف الناس ، والحماية

لا تزال مفروضة على وطنهم والانجليز لا يأبهون لأحد منهم ، ولا يريدون أن يسلموا بحقهم ؟ ! .

لكن الانجليز لم ينتظروا طويلا ، بل قبضوا على سعد زغلول باشا وفتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك والأستاذ مكرم عبيد وسينوت حنا بك وبعثوا بهم الى عدن ؛ وعرف الجميع أنهم قرروا نفيهم . عند ذلك ألح عدلى باشا ، فى كتاب بعث به الى عظمة السلطان ، مستعجلا قبول استقالته ، حتى لا يرمى بأن له فى تصرف الانجليز ، بالقبض على سعد ومن معه ، يدا أو رأيا . وقبلت الاستقالة ، وبقيت البلاد بغير وزارة .

أدى القبض على سعد الى مزيد من تضام الصفوف فى البلاد ، والى حركة مقاطعة التجارة البريطانية . وأيقن لورد اللنبى ، المندوب السامى البريطانى فى مصر يوم ذاك ، أن سياسة القوة والبطش لن يكون لها من أثر الا أن تزيد الموقف بين مصر وانجلترا حرجا ودقة ؛ فقد أضرب طلبة المدارس العليا وطلبة المدارس الثانوية ، وانتشرت فى البلاد حركة فوضى خشى البريطانيون منها على مصالحهم وعلى مصالح الأجانب . وشارك المستشارون البريطانيون فى مختلف الوزارات لورد اللنبى فى رأيه ذلك ، وبعثوا بمشورتهم الى وزارة الخارجية البريطانية . ترى : أى حل يمكن أن تخرج به انجلترا من هذا الموقف ؟ وهل تستطيع مصر أن تفيد لنفسها من هذه الحركة خطوة تقدمها الى ناحية مطالبها ؟ كان هذا تفكير الساسة من الفريقين . وكانت التلغرافات المتبادلة بشأنه بين وزارة الخارجية البريطانية ودار المندوب السامى البريطانى تذهب وتجىء متوالية ، ولا يعلم بها من المصريين ومن الانجليز الا نفر قليل .

وكان أساس هذا المخرج فكرة ألقاها عدلى باشا يكن على لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، حين تبين أن هذه المفاوضات لن تؤدى الى نتيجة ايجابية ، ولن تنتهى الى عقد معاهدة بين مصر وانجلترا . وخلاصة الفكرة أن انجلترا أعلنت رسميا أن الحماية علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وأن انجلترا مستعدة للتسليم بجانب من

مطالب مصر ، وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ولا يصلح أساسا لمعاهدة • فلماذا لا تقوم انجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق التى أبدى لورد كيرزون استعداد دولته للتسليم بها ، ثم تعلق ما بقى الخلاف بين الدولتين قائما عليه الى مفاوضات مقبلة ؟ فلعل عملا كهذا ، تقوم به انجلترا وتدلل به على حسن نيتها نحو مصر ، يصفى الجو ولو بعض الشىء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد الطريق لتفاهم أوسع نطاقا ! •

ألقى عدلى باشا بهذه الفكرة الى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات، فلم يتلق من وزير الخارجية البريطانية مايفيد قبولها • فلما عاد الى مصر أبلغها الى عظمة السلطان والى زميله ثروت باشا • وكان اسماعيل صدقى باشا على علم بها ؛ لأنه كان فى وفد عدلى باشا ، وكان من أبرز رجاله • وتحدث ثروت باشا الى لورد اللنبى وأقنعه بهذه الفكرة ، وبأنها وحدها صخرة النجاة لمصر ولانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج اذا لم يعالج بالحكمة السياسية ، وبالتسامح من جانب بريطانيا • واقتنع لورد اللنبى ، واقتنع المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية ، وأبلغوا وزارة الخارجية رأيهم واقتناعهم • وانتهى الأمر بوزارة الخارجية الى الخروج من جمودها مع بقائها فى موقف التردد ، فطالبت لورد اللنبى ومن معه بأن يضعوا الصيغة التى تعلن بها بريطانيا تصريحا من جانبها ، يحتفظ لها بكل مصالحها الجوهرية ، ويتيح لحكومة مصرية أن تقوم بعد أن يتحقق لمصر شىء من مطالبها ، ثم يبقى الباب مفتوحا للتفاهم على بقية هذه المطالب •

كان ثروت باشا وصدقى باشا على اتصال باللورد اللنبى ومن معه ، وكانا يعاونانهم على وضع الصيغة التى تخرج بمصر وبانجلترا من مأزق لم يكن له غير هذا المخرج الا أن تلجأ انجلترا للقوة المسلحة ، وتعود من جديد لتجربة الوزارات الادارية التى أخفقت من قبل اخفاقا ذريعا • وقيل فى ذلك الوقت ان جماعة من المصريين خافوا أن تنجح هذه المساعى،

وأنهم دبروا مؤامرة لاغتيال ثروت باشا • على أن الحكومة البريطانية بقيت فى موقف التردد بعد أن اتفق اللورد اللنبى والمستشارون البريطانيون من ناحية ، وثروت باشا وأصدقاؤه السياسيون من الناحية الأخرى ، على صيغة التصريح الذى تعلنه بريطانيا • عند ذلك سافر لورد اللنبى الى لندن وقال لمودعيه عند سفره : اذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها ، فلن أعود الى مصر • وبقى الرجل أياما فى العاصمة البريطانية استطاع فى أثنائها أن يقنع وزارة الخارجية البريطانية ، وأن يعود فيبلغ عظمة السلطان فؤاد تصريحا من جانب انجلترا وحدها تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتحتفظ مع ذلك ، وبصورة مطلقة ، بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة ، تبقى الحال فى شأنها كما كانت من قبل • هذه المسائل الأربع هى : الدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب ، وحماية الأقليات ، والسودان •

أعلن هذا التصريح فى مصر وفى لندن يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ • وعلى أثر اعلانه تألفت وزارة برياسة عبد الخالق ثروت باشا ، أعيدت فيها وزارة الخارجية التى كانت قد ألغيت حين اعلان الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وتولاها رئيس الوزارة • وكان طبيعيا على أثر ذلك أن يعود انقسام الأمة الى معسكرين : سعديين ، وعدليين • وقد كان سعد باشا يومئذ فى عدن مع أصحابه الذين قبضت عليهم السلطة العسكرية البريطانية ، وأبعدتهم عن مصر تمهيدا لنفيهم • ولم يكن معقولا أن يرضى أنصاره عن تأليف وزارة يرأسها ثروت باشا • ولم يلبث هذا الانقسام أن زاد حدة حين جاءت الأنباء برأى سعد باشا فى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد عدّه نكبة وطنية كبرى • ونفخت الصحف يومئذ فى بوق هذا الخلاف • ولم تكن الرقابة البريطانية المفروضة على الصحف لتعمل على تهدئة هذه الحدة ، بل تركت الهوة تتسع بين الفريقين الى غير حد ، وتركتها تنتقل من الخلاف فى الرأى الى الخصومة الذاتية حين نفت سعدا وأصحابه الى جزيرة سيشل على مقربة من جزيرة مدغشقر • لذلك انتفى كل رجاء

فى المهادنة بين الحزبين القائمين ، وارتفعت حرارة الخصومة الى أعلى درجاتها .

على أن ذلك لم يمنع الوزارة من المضى فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه رئيسها ورفعه الى عظمة السلطان لاستصدار المرسوم بتأليفها . وكان أول ما تم من ذلك أن أصدر عظمة السلطان أمرا ملكيا يعلن فيه ، من جانبه وباسم مصر ، أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعلن نفسه ملكا عليها ، ويتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة . تم ذلك فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ . وبعد أيام من ذلك ألفت الوزارة لجنة تضع مشروعا لدستور مصرى على أحدث المبادىء العصرية .

كان رأى الوفد أن تصريح انجلترا نكبة وطنية كبرى ، وأن اعلان الاستقلال اعلان مزيف ، وأنه لا حاجة الى برلمان والوفد وكيل الأمة ، فاذا لم يكن بد من وضع دستور وجب أن تتولى وضعه جمعية تأسيسية . ولم يكن من أثر هذه الآراء الا أن بلبلت الرأى العام ، لكنها لم تؤد الى نتائج ايجابية مقلقة . وتابعت الوزارة عملها ، فألفت الى جانب لجنة الدستور هيئة من رجال القانون والفقه ، كنت أحدهم ، تقوم بأعمال أمانتها العامة .

كان حسين رشدى باشا رئيس اللجنة . وقد دعاها أن تجتمع لأول مرة فى النصف الأخير من أبريل . فلما اجتمعت اختير منها ثمانية عشر عضوا ليضعوا المبادىء العامة للدستور ، وأعفى من بقى من أعضاء اللجنة الثلاثين من هذه المرحلة الأولى من مراحل العمل . وأطلقت الصحف على لجنة المبادىء العامة اسم لجنة الثمانية عشر ، تشبها بما كان يحدث فى مؤتمر الصلح الذى عقد بفرساى اذ كانت تدعى لجانه بعدد أعضائها .

وعملت لجنة الدستور ستة أشهر عملا متصلا ، فأتمت وضع مشروع الدستور ، وأتمت بذلك ما رأته تنظيما للحكم على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها .

الفصل الثالث

لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين

لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة ـ رشدى باشا رئيس اللجنة وكيف تعارفنا ـ الانتخاب المباشر فى الجلسة الأولى للجنة ـ لجنة المبادىء العامة ـ تياران رئيسيان : ديمقراطى مطلق وديمقراطى مقيد ـ موقف رشدى باشا من التيارين ـ المعارضة ولجنة الدستور ـ امتيازات العربان وتمثيل الأقليات ـ بدء الخلاف بين القصر والوزارة ـ لجنة التحرير ولجنة قانون الانتخاب ـ تقديم مشروع الدستور لثروت باشا ـ حزب الأحرار الدستوريين ورياستى تحرير «السياسة» ـ خطاب عدلى باشا لتأليف الحزب ـ مهاجمة الوفد الحزب قبل تأليفه ـ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ : قيام الحزب وظهور «السياسة» ـ اعتدال ثم هجوم ـ مقتل حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك ـ أثر الحادث فى حياة الحزب والجريدة ـ الانجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور ـ استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا ـ موقف الحزب و « السياسة » من نسيم باشا ـ الدفاع عن الدستور أساس الحملة على وزارته ـ استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد ـ الدستوريون وتمثيل الأقليات ـ فشل الدعوة للاتحاد ـ قيام وزارة يحيى ابراهيم باشا ـ صدور الدستور وقانون التضمينات والغاء الأحكام العرفية ـ المواد التى عدلت من مشروع لجنة الدستور ـ أذيال الحكم العرفى البريطانى ـ التمهيد للانتخابات ـ عودة المنفيين ـ محمد محمود باشا يبدأ الحملة الانتخابية ـ محمد على علوبة باشا يقول : انى أتهم سعد زغلول باشا .. ـ عشية نتائج الانتخابات ـ أغلبية الوفد الساحقة ـ مصير الأحرار فى كفة الميزان ـ انتخابات الشيوخ ـ رأينا فى تعيينات الشيوخ ـ سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى .

حرصت وزارة ثروت باشا على أن تمثل لجنة الدستور طوائف الأمة المختلفة ؛ كما حرصت على أن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية ، بوصفها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلا رسميا فى ذلك الحين . وهذا الحرص هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة

القبطية . وكان فيها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين . وكان فيها صالح باشا لملوم ممثلا للعرب ، عرب البادية ، الذين كانت لهم الى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها غير هؤلاء ، من أعضاء الجمعية التشريعية غير المشتغلين بالقانون ، جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . على أن اللجنة جمعت الى جانب هؤلاء صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية التشريعية . وكان فى مقدمة رجال القانون عبد العزيز بك فهمى، وابراهيم بك الهلباوى، ومحمود بك أبو النصر ، ومحمد بك على علوبة ، وعبد اللطيف بك المكباتى . وجمعت كذلك من شباب الموظفين الممتازين أمثال عبد الحميد بك مصطفى ، وعبد الحميد بك بدوى . وكان توفيق بك دوس والياس بك عوض من رجالها الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية ، التى يسرت لهما مع البطرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة تمثيلا تاما .

وكان حسين باشا رشدى رئيس اللجنة من أكثر المصريين تضلعا فى القانون والفقه الدستورى . أما نائب الرئيس ، أحمد باشا حشمت ، فقد تولى مناصب القضاء ومنصب الوزارة من قبل ، وكان له من طيبة القلب ومن الاتصال بالأعضاء ما جعل توجيه المناقشة بعد سفر رشدى باشا أكثر يسرا ، وان لم يمنع يسرها من احتدامها فى بعض الأحيان احتداما عنيفا .

ليس من غرضى أن أذكر أسماء أعضاء اللجنة جميعا ، كما أنى لن أعرض فى هذا الفصل لتفصيل عملها . فمحاضر أعمال لجنة المبادىء العامة ومحاضر أعمال لجنة الثلاثين مطبوعة ، يستطيع من شاء أن يرجع اليها . وانما أريد أن أبين التيارات المختلفة التى كانت توجه أعمال اللجنة ، ثم كانت ذات أثر من بعد فى الأطوار التى تلت وضع مشروع الدستور وسبقت صدوره .

لم يكن بينى وبين رشدى باشا معرفة من قبل أن تبدأ اللجنة عملها ، فلما

رآنى فى أول جلسة عقدت بقاعة الجمعية التشريعية[1] سأل عنى أحمد بك أمين رئيس الأمانة العامة . فلما عرف من أنا جاء الىّ وصافحنى قائلا : هو أنت الدكتور هيكل ! وأجبته أن نعم . ولعل السبب فى سؤاله أنه رآنى شابا لم أبلغ الرابعة والثلاثين ، وأنه ، كالكثيرين غيره ، كان يحسب هذا الدكتور هيكل الذى يكتب فى الصحف ويُدَرّس القانون فى الجامعة ، والذى ظهر مؤلفه من قبل عن « چان چاك روسو — حياته وكتبه » ، كهلا جاوز الخامسة والأربعين أو قارب الخمسين . فلما رآنى شابا نحيفا لا يبدو عليه أنه جاوز الثلاثين الا قليلا تولته الدهشة . ثم اتصلت بينى وبين الرجل بعد ذلك مودة ، فيها توقير من جانبى وعطف من جانبه ، جعلتنى أقدره حق قدره .

ولعل سؤاله يرجع كذلك الى أننى ، على اعتدال ما كنت أكتب فى شؤوننا السياسية فى ذلك الوقت وبُعدِه عن كل مظهر من مظاهر العنف ، قد كنت أؤيد الفكرة التى سبق أن أشرت اليها ، وهى أن يتفاوض عدلى باشا ومن معه من رجال الوزارة ، وأن يشرف الوفد على هذه المفاوضة . وكنت فى هذه المقالات أؤدى لكل رجل حقه من التقدير . وكان رشدى باشا ممن قدرتهم ، لما عرفت من تأييده للوفد أول تأليفه حين كان رئيسا للوزارة ، ومن توجيهه لورد ملنر ولجنته الى محادثة الوفد ، وقوله للورد ملنر عبارة اشتهرت عنه فى ذلك الحين : « اذا لم تفاوضوا الوفد فى باريس ، فلن يتابعكم فى هذا البلد ثلاث قطط » . فلما سافر وفد عدلى باشا الى لندن لمفاوضة لورد كيرزون ، كان لرشدى باشا ، مع أنه كان مريضا مرضا هدد حياته ، مواقف بارعة جريئة جديرة بعلمه وفضله . قدرت أنا هذا كله على غير معرفة منى بالرجل ، فلما رآنى شابا فى الثالثة والثلاثين ذكر ما قرأه لى وسر لوجودى معه .

عقدت لجنة الدستور اذن جلستها الأولى بقاعة الجمعية التشريعية فى الثلث الأخير من شهر أبريل سنة ١٩٢٢ . وكان فى مقدمة ما تعرضت له

(١) هى اليوم قاعة مجلس الشيوخ المصرى .

حق الانتخاب ولمن يكون . وانقسمت اللجنة فى هذا الموضوع ، فأيد المكباتى بك وعبد العزيز فهمى بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصرى يبلغ الحادية والعشرين . وعارض فى ذلك اسماعيل أباظة باشا قائلا انه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو أو أن يتساوى عبد العزيز بك فهمى أو المكباتى بك مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب ، والذى لا يعرف من الحياة الا أن يفلح الأرض ! وطالت المناقشة فى هذا الأمر ، فأيد الذين يرون الاقتراع العام حقا لكل مصرى نظريتهم بأن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية . وما دام هذا الذى يفلح الأرض يحمل من حق الجندية ما يحمل غيره ، أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه فى الانتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع . وأيد المعارضون رأيهم بأن الإنتخاب عملية من عمليات الحكم ؛ اذ يترتب عليه اختيار النواب الذين تعتمد الوزارة فى بقائها على ثقتهم بها . فلا مفر من أن يكون صاحب الحق فى الانتخاب على علم وان قلّ ، بشىء من أمور الحكم ، ولابد أن تكون له فى الحكم مصلحة تجعله يتابع أعمال الحاكمين ليرتب عليها رأيه عندما يجىء وقت الانتخاب .

طالت هذه المناقشة ، فذكرت ، وأنا أتتبعها ، ما كتبه الفيلسوف الفرنسى « هيوليت تين » عن « الاقتراع العام وطريقة الانتخاب » ، وكيف أنه ، وهو الفيلسوف الفرنسى المشبع بمبادىء الحرية ، يؤيد نظرية كالتى يؤيدها اسماعيل باشا أباظة . وقلت عند ذلك فى نفسى : يظهر أن المنطق التجريدى وحده يصطدم فى الحياة العملية بمنطق آخر يجب أن يقام له كذلك وزن وحساب . وعلى ذلك لا يجوز أن يكون العدد وحده مقياس الكفاية للحكم ، بل يجب أن تكون المقدرة على الحكم ذات أثر كذلك فى هذا المقياس . لكننى عدت فذكرت أن مقياس المقدرة أمر تحكمى ، فاذا نحن أغفلنا المنطق التجريدى انفسح أمامنا باب المقاييس . ولم أقطع برأى فيما تدور المناقشة حوله ، بل اكتفيت بالانصات لها ، والتمتع بمقدرة القائمين بها .

على أن رشدى باشا رأى ، حين طال الجدل ، أن العمل فى وضع

الدستور يحتاج الى التنظيم ، وأنه لا يكون مرضيا وسريعا اذا طرحت كل مسألة على اللجنة كاملة لمناقشتها • فبين أعضاء اللجنة ، فى ثقافتهم وفى تقديرهم للمبادىء والآراء ، من التفاوت البيّن ما يتعذر معه أن يجتمع رأيهم على مجموعة متسقة من المبادىء • وبهذا تخلص بمهارة من المناقشة وأجل الجلسة مقترحا أن تكون الجلسة التى تليها جلسة تنظيم للعمل أكثر منها جلسة مناقشة فى المبادىء الأساسية للدستور المصرى •

فلما كانت الجلسة التالية اقترح تأليف لجنة تسمى لجنة المبادىء العامة ، تكون مهمتها وضع مجموعة متسقة من المبادىء الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة • ولم يسلم هذا الاقتراح من أن تتناوله المناقشة ، وأن يطول فيه الجدل بعض الشىء • لكن رشدى باشا كان قد أعد للأمر عدته • ولست أدرى : أكان قد اتصل ببعض أعضاء اللجنة قبل هذه الجلسة ، فأقنعهم برأيه ؟ لكن أقوى هؤلاء الأعضاء حجة لم يلبثوا ، حين بدأت المناقشة تطول ، أن انضموا الى رشدى باشا ، فتكونت كثرة مالت الى رأيه • ولم يحتج الأمر الى احصاء أصوات ، بل بدأ الرجل يرشح لهذه اللجنة ويدعو من يريد أن يرشح نفسه • وتألفت لجنة المبادىء العامة من ثمانية عشر عضوا أكثرهم من رجال القانون • وقد درجت الصحف بعد ذلك على تسمية هذه اللجنة لجنة الثمانية عشر ، مؤتسية فى هذه التسمية بما كان يجرى فى مؤتمر فرساى للصلح ؛ اذ كانت تسمى اللجان بعدد أعضائها ، فيقال لجنة الأربعة ، ولجنة العشرة ، وهلم جرا •

بدأت هذه اللجنة عملها بعد تأليفها مباشرة ، وكان رشدى باشا هو المحرك الحقيقى لنشاطها • فقد كان يدرس الموضوعات التى يريد عرضها للمناقشة ، ثم يتناولها هؤلاء الأعضاء الضليعون فى القانون بالبحث • وكثيرا ما كان بحث مسألة بذاتها يستغرق أكثر من جلسة ، وكثيرا ما كان الأعضاء يعودون الى مناقشة مسألة سبقت لهم مناقشتها ، وكثيرا ما كانوا يختلفون فيما بينهم ، أو يختلفون مع رشدى باشا • وفى هذه الحالة الأخيرة كان الرجل يبذل من الجهد لاقناع الأعضاء برأيه ما يستحق

كل تقدير ، سواء أبلغ من اقناعهم ما يريد ، أم اضطر الى الاذعان لرأى يخالف رأيه .

والواقع أن لجنة المبادىء العامة هذه كانت فيها تيارات مختلفة جديرة بالاشارة اليها . ويرجع اختلاف التيارات الى أن أعضاء اللجنة ، مع اقتناعهم جميعا بأن مهمتهم الرسمية والوطنية هى أن يضعوا دستورا لمصر على أحدث المبادىء العصرية ، قد كانوا ينقسمون فى الاتجاه حين يصور كل منهم هذا الدستور تصويرا يتفق وحاجات مصر . فمنهم من كان يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال . ومنهم من كان على العكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقا لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث فى انجلترا — هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، اذا وقعت أخطاء ؛ أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده . وبين هذين التيارين كانت تقوم تيارات أخرى فرعية ، لا تصدر كلها عن الرغبة فى التوفيق بينهما ، بل يرعى بعضها اعتبارات جزئية وقتية . أضرب لهذه التيارات الفرعية مثلا ما حدث حين أريد تقرير المبدأ الدستورى الذى أصبح مقررا فى الأمم المتحضرة جميعا ، أقصد أن التعليم العام اجبارى مجانى للجميع ذكورا واناثا . فيوم عرض هذا المبدأ ، وقف حافظ حسن بك (باشا) يعترض بأن ميزانية الدولة لا تسمح ببناء دور هذا التعليم جميعا ، ولذلك لا يصح تقرير المبدأ على اطلاقه . ورد عليه عبد العزيز فهمى بك بأن التعليم الأولى فى غير حاجة الى انشاء دور مؤثثة ، وأنه يكفى فيه الأخذ بنظرية التعليم فى الهواء الطلق تحت شجرة من الأشجار ، وأن (الفقهاء) الذين تولوا تعليم الجيل الماضى صالحون للقيام بهذا التعليم الأولى . وتقرر المبدأ

بطبيعة الحال ، ثم وقفت بعد صدور الدستور عوائق فى سبيل تنفيذه السريع ، بعضها ما أشار اليه حافظ باشا حسن ، والبعض يتصل بآراء الفنيين فى رجال التعليم الأولى واعدادهم • ولقد انقضى ربع قرن من يوم نفاذ الدستور الى الوقت الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، ومع ذلك لم يطبق مبدأ تعميم التعليم تطبيقا كاملا ، بل لا يزال أكثر من ثلثى البنين والبنات ممن هم فى سن الالزام فى حكم المعفين من هذا الالزام •

لم تكن هذه التيارات الفرعية ذات أثر جوهرى فى مناقشات اللجنة • أما التياران الرئيسيان فكان لهما من الأثر أنهما كانا يبرزان الحين بعد الحين كلما اتصل بهما مبدأ من المبادىء العامة • وكان رشدى باشا ، مع اقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعا حارا ، يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله اذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده • وقد عجب غير واحد لهذا الموقف من رجل درس فى فرنسا ، وعرف عنه من الشجاعة ومن الميل للحرية مالم يعرف عن غيره • ويخيل الىّ أن الرجل لم يكن يدافع فى هذه المواقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التى تؤدى الى تحقيق الحظ الأوفر من الغرض الذى تسعى اليه اللجنة • وهذه السياسة هى أن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لامكان تنفيذه • فاذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه • أما اذا روعيت بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات • ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت ، لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة انجلترا فى حل المسائل التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يخيل الىّ أن هذا الدافع هو الذى وجه رشدى باشا ، ووجه أكثر الأعضاء اتصالا بثروت باشا وبالوزارة ، الى موقفهم فى الدفاع عن بعض أمور كانوا يعتقدون أن صاحب العرش يتمسك بها • ولعل رشدى باشا رأى كذلك ، بعد الذى حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعدليين ، أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته • ويدعونى الى هذا الظن موقفه من تقرير تفسيرى للمبادىء العامة تحدث عن حق الملك فى حل مجلس النواب • فقد ذكر هذا التقرير أن الملك اذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه فله أن يعود الى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم للأمة كثرة وقلة • واعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير، وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ ، فوقف رشدى باشا ضد أى تعديل فى التقرير ، وأيد بكل قوته ما جاء فيه ، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد الحق ، وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف •

على أن هـذا الاتجاه من جانب رشـدى باشا لم يتجاوز مسائل محدودة ، أحسبه ظنهـا الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديمقراطى الصحيح ، والملكية القائمة فى بلد لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى ، تمتعا يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين لهم تعاونا يحقق المنفعة العامة • أما فيما وراء ذلك ، فكان الرجل أميل لمبادىء الحرية كما عرفها الناس فى القرن التاسع عشر : الحرية القائمة على أساس من حرمة المِلك ، وحرمة المنزل ، وحرمة الرأى ، وحرمة الحرية الفردية • لهذا لَم يكن ثمت تعارض عنيف بين الاتجاهين اللذين أشرت اليهما ، بل انتهت لجنة الثمانية عشر الى وضع المبادىء العامة على أساس مقبول •

على أن ذلك لم ينجهـا من مطاعن المعارضة فى الصحف الوفدية ، بل فى بعض الصحف المستقلة • وأشهد أنه كان لهذه المعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة فى عملها • فقد كانت حجة بعض الأعضاء فى التمسك برأيه أن المعارضة تناصره • لكن هذه المعارضة كثيرا ما جنحت الى المغالاة

والى الاستناد على أمور غير صحيحة لتنال من اللجنة فى عملها • ولم تزعج هذه المعارضة ذات الهوى أحدا من أعضاء اللجنة الذين آلوا على أنفسهم أن يتابعوا عملهم فى غير هوادة ، ليبلغوا به غايته فى أسرع وقت ومن غير مهل أو ابطاء •

أقبل الصيف ، وآن لرشدى باشا أن يسافر الى أوربا للاستشفاء محافظة على صحته • وقد تركنا يوم ودعناه ، فترك وراءه أصدقاء يعزونه ويقدرون علمه وفضله وحبه لوطنه وايثاره الخير العام على كل شىء • ولقد كنا جميعا نتساءل عما سيؤول اليه أمر اللجنة بعد سفره •

وتولى أحمد حشمت باشا ، نائب الرئيس ، دعوة اللجنة بهيئتها الكاملة للاجتماع بالأسكندرية فى مقر المجلس البلدى • واجتمعت اللجنة وناقشت المبادىء العامة • وقد ثارت فى أثناء اجتماع لجنة الثلاثين مسائل لم تثر فى اجتماع لجنة الثمانية عشر • ثارت مسألة تمثيل الأقليات ، أثارها توفيق بك دوس (باشا) ، كما أثار صالح لملوم باشا مسألة امتيازات العربان المقيمين فى مصر • ولم يقف الرأى العام ولا وقفت اللجنة طويلا عند امتيازات العربان : هذه الامتيازات التى كانوا قد منحوها فى عصور سابقة حين كانوا يقيمون فى مضاربهم ، وحين عهد اليهم ولاة مصر فى تلك العصور بالدفاع عن الحدود ؛ ولذلك أعفوهم من الجندية • فقد رفض النص على هذه الامتيازات فى مشروع الدستور رفضا باتا لاعتبارات لم تجد من يدفعها أو يدافع عن بقاء تلك الامتيازات • ومن أهم ما قيل يومئذ أن هؤلاء العربان اندمجوا فى أهل مصر ، وأقاموا بينهم فى المدن والقرى ، ولم يبق مقيما فى مضارب البدو غير عدد قليل جدا لا يقام له حكم ؛ وأن هؤلاء العربان الذين اندمجوا فى أهل مصر قد ساووهم فى الوطنية وفى الحرص على الدفاع عن بلادهم ، فالنص على اعفائهم من الجندية فيه من التجريح لوطنيتهم ما يأبونه هم قبل كل مصرى آخر • هذا الى أن التجنيد سيكون اجباريا يتساوى فيه الجميع ، ويتساوون بذلك فى الدفاع عن كل شبر من أرض الوطن ؛ فلا محل لتمييز طائفة ، وبخاصة فى أحوال العالم التى أصبح فيها الدفاع وأصبحت

فيها الحرب ميكانيكية قوامها الدبابات والخنادق وما اليها مما لا ينجع معه دفاع مقيم على الحدود ، ولا مفر معه من تجنيد كل قوى الأمة لهذا الدفاع .

أما نظرية تمثيل الأقليات فوجدت فى توفيق دوس محاميا بارعا عنها . قال : انه لا يقصد بهذا التمثيل والنص عليه فى الدستور خلق امتيازات للأقباط أو لغيرهم من الأقليات الدينية أو العنصرية فى مصر ؛ فهو بطبعه يمقت التمييز ويقدس المساواة . لكنه يقصد الى اسقاط حجة الانجليز الذين احتفظوا فى تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات ، كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . فاذا نص على تمثيلهم سقطت هذه الحجة ؛ لأنهم سيجدون من ممثليهم فى البرلمان من يدافع عنهم . ثم انه لا خطر من تمثيل هذه الأقليات وعددها فى مصر ضئيل لا يبلغ عشر عدد السكان ، فاذا مثلوا فى البرلمان بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ولم يجن عليه . هذا وتمثيل الأقليات يكفل عدم تذمرها ، كما يكفل حسن علاقتها بالكثرة على مر الأيام .

كان لهذه الحجج ولمثلها ، مما تقدم به المحامى البارع ، بعض الصدى . لكنها لم تجد فى اللجنة مؤيدا ، بل كانت الفكرة السائدة أن دستورا ينص على حرية الاعتقاد وحرية الرأى ، وعلى المساواة بين المصريين جميعا ، يهدم مبادئه الأساسية أى نص على تمثيل الأقليات ، كما يجعل هذه الأقليات منظورا اليها على أنها غير مندمجة فى الأمة الاندماج التام ، الذى يجعل من هذه الأمة وحدة متماسكة الكيان ، يتمتع كل فرد من أفرادها وكل جماعة فيها بحقوق متساوية مساواة التكاليف التى تقع أعباؤها على عواتقهم جميعا . أما اسقاط حجة الانجليز فليس السبيل اليها هذا النص على تمثيل الأقليات ، بل هو ما بدا ، منذ قامت الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، من تضامن عناصر الأمة جميعا بغير تمييز بين الأديان أو الأجناس . هذا الى أنه لم ينص دستور من الدساتير المدونة فى الأمم المتحضرة على تمثيل الأقليات ليتخذ حجة

لأصحاب هذا الرأى • لهـذا رأت لجنة الثلاثين رفضـه ولم تقف طويلا عنده •

على أن عبد العزيز فهمى بك خشى أن يكون للفكرة التى أوردها توفيق بك دوس أثر فى المستقبل ، وحرص على أن يحتاط لهذا الأمر • وعبد العزيز محام عرف بشدة الحرص والاحتياط • لهذا رجع الى المعاهدات الأخيرة التى عقدت مع بعض البلاد التى توجد بها أقليات دينية أو جنسية ، وخاصة المعـاهدة التى عقدت مع بولونيـا ، فجاء بالنصوص التى وردت فى هـذه المعاهدة خاصة بتساوى الأقليـات الدينية والجنسية مع كثرة أهل البلاد ، وطلب ادماجها فى المبادىء العامة لكى توضع فى أحكام الدستور • وكان لهذا الاحتياط من غير شك قيمته ، وأقرته لجنة الثلاثين باجماع الآراء •

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بجد لا يعرف الكلال ، ظهر فى جريدة الأهرام مقال افتتاحى بقلم رئيس التحرير ، داود بركات ، عنوانه : « نريد سعدا » • وقد أثار هذا المقال دهشة الناس جميعا • فجريدة الأهرام كانت مستقلة ، لكنها كانت معتدلة ، وكان اتصالها بالوزارة القائمة يومئذ مما دعا غير المتعصبين لسعد باشا ، أن يكتبوا فيها المقالات السياسية والأدبية وغيرها • لهذا كان مقال « نريد سعدا » ، عجبا يثير أشد الدهشة • ترى ما الذى دعا اليه ؟ قال الذين يأخذون الأمور بأيسر ظواهرها : لعل الوزارة أغضبت رئيس التحرير فأراد أن ينبهها • لكن ما حدث بعد ذلك بقليل دعا هؤلاء الذين يأخذون بالظواهر الى شىء غير قليل من التساؤل • فقد عادت لأهرام بعد هذا المقال الى اعتدالها ، ثم لم تمض أسابيع قليلة حتى عطلت ثلاثة أيام ، وحتى تناولت الأحاديث التعطيل وسببه ، وخاض الناس فى خلاف زعموه بين القصر والوزارة ، بل جسمت بعض الأقاويل هـذا الخلاف تجسيما ذهب أصحابه الى أن مركز الوزارة محل أخذ ورد •

وشعرنا نحن فى لجنة الدستور بهذا الخلاف ، حين رأينا أقطاب اللجنة المتصلين بالوزارة يتعجلون الفراغ من مشروع الدستور لرفعه

الى الحكومة • وفعلا أسرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين : احداهما لجنة التحرير التى عهد اليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيدا لعرضها على لجنة الثلاثين ، والأخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثا ذا قيمة • وعاونت أنا لجنة التحرير ، وتولى على بك ماهر (باشا) رياسة لجنة قانون الانتخاب •

تعود الناس بعد صدور الدستور أن يسموا عبد العزيز فهمى باشا (أبا الدستور) • وهم فى هذا على حق • فعبد العزيز أبو الدستور فعلا • كان فى لجنة المبادىء العامة من أكثر الأعضاء درسا وتمحيصا ومناقشة ، حرصا على أن يبلغ العمل غاية ما يستطاع من التمام • فلما انتقل الأمر من لجنة الثمانية عشر الى لجنة الثلاثين لم تفتر همته ، بل ازداد حماسة للعمل لتفرغ اللجنة من مهمتها فى أقصر وقت • ولما تولت لجنة التحرير الصياغة ، رأيناه كل صباح يجىء الى مقر الوزارة ببولكلى ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة • ولم يكن ذلك عجبا • فعبد العزيز ، الى جانب ثقافته الفقهية العظيمة ، من أعرف المصريين ، ان لم يكن أعرفهم جميعا ، باللغة العربية وفقهها وأسرارها •

وكانت لجنة التحرير تراجع ما ترى مراجعة عبد العزيز بك فيه من بعض المواد ، اما لتجعلها متفقة كل الاتفاق مع المبادىء العامة التى أقرتها اللجنة ، أو لمزيد من الدقة فى الصياغة يزيل من المادة كل كلمة أو حرف لا يقتضيه المعنى المطلوب • فالأسلوب التشريعى بطبعه أسلوب دقيق غاية الدقة ، لما يتعلق به من حقوق الناس وواجباتهم ومنافعهم وروابط بعضهم ببعض • وكان الرجل يستمع الى كل ملاحظة تبدى ، ولا يرى التعصب لعبارة أو لفظ كتبه ، بل يرى وجوب الكمال فى صياغة دستور مفروض أنه يبقى عشرات السنين ان لم يبق أكثر من ذلك • وكثيرا ما كنا نرجع ، حرصا على مزيد من الدقة ، الى نص فى الدستور الفرنسى أو فى الدستور البلجيكى يقابل المبدأ العام الذى أقرته اللجنة ، حتى لا يفوت علينا قصور العبارة أو عدم دقة اللفظ غرضا

يقصد المبدأ اليه ضمنه الفرنسيون أو البلچيكيون مادتهم • وكان العمل فى ذلك يقتضينا الاجتماع طيلة الصباح ببولكلى ، ويقتضى كل واحد منا التفكير بعد الظهر فيما لم نهتد فيه الى اللفظ المطلوب ، ويقتضى عبد العزيز فهمى أن يقضى شطرا من الليل فى اعداد طائفة جديدة من المواد ليشملها هذا البحث الدقيق الذى يقتضيه الأسلوب التشريعى •

وفرغنا فى نحو أسبوعين من عملنا ، وفرغت لجنة قانون الانتخاب كذلك من عملها ، واجتمعت لجنة الثلاثين وراجعت ما تم وأقرت الصيغة التى تتقدم بها اللجنة الى الحكومة • وفى موعد ضربه ثروت باشا ذهبنا اليه بمكتبه ببولكلى ، وقدمنا له مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، فشكر للجنة مجهودها ، وصرح بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة •

كان لتصريحه هذا معنى خاص يتفق وما تداولته الألسن من خلاف بين القصر والوزارة ، وما قيل عن دقة مركز الوزارة • على أن ما كان يعتقده بعضهم من حرص الانجليز على مفاوضة حكومة مصرية دستورية ، جعلهم يعتقدون بأن ما يقال عن مركز الوزارة مبالغ فيه ، وأنها ستصدر الدستور على كل حال • لكن ما حدث بعد ذلك جعل تفاؤل هؤلاء المتفائلين أدنى الى سوء التقدير ، والى عدم تتبع أطوار السياسة تتبعا دقيقا •

* * *

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بالاسكندرية ، انتهزت أنا فرصة آخر الأسبوع ، وذهبت الى بلدنا كفر غنام يوم الخميس لأسافر منها يوم السبت الى القاهرة وأقضى بها يوم الأحد ، وأعود فى المساء لأحضر اجتماع اللجنة بالاسكندرية صبح الاثنين • وذهبت ظهر السبت الى محطة أبى الشقوق وركبت القطار المسافر الى القاهرة فاذا به لطفى بك السيد عائدا من برقين قاصدا الى القاهرة • وكان لطفى بك يترجم اذ ذاك فلسفة أرسطو • فلما حدثته عنها قال لى ان جزءا منها أوشك على التمام ، وأضاف : وسأطبعه عندك • ودهشت

فقلت : عندى أنا ! قال : نعم ، فستتولى رياسة التحرير لجريدة الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى باشا واخوانه • فلما ذكرت له ما أعرفه من أن عدلى باشا لايريد أن يؤلف حزبا ، قال: لقد أقنعناه لمصلحة مصر•وانتقل الحديث بنا بعد ذلك الى شؤون أخرى عكف لطفى بعدها على قراءة كتاب كان فى يده ، وأخرجت أنا كذلك كتابا من حقيبتى أقرؤه •

وعلمت ، حين بلغت الاسكندرية ، أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل الى حيز التنفيذ ، وأن أعضاء لجنة الدستور جميعا سيكونون أعضاء فى هذا الحزب ، وأن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه ، وأن خطاب الافتتاح الذى يعلن به عدلى باشا تأليف الحزب يعد • ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشاتهم ، وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الاسكندرية • وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب ، وانتهينا الى تسميته : حزب الأحرار الدستوريين ؛ وعن اسم الجريدة التى تنطق بلسان الحزب ، وانتهينا الى أن يكون اسمها : « السياسة » ؛ وعن الأشخاص الذين ينضمون الى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب ، واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسن باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقى بك أباظة ، وأحمد بك عبد الغفار ، وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ؛ وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى، أو فى جمعية مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كرزن ، وكانت تؤيده فى موقفه من هذه المفاوضات •

لم أهتم كثيرا بالأشخاص الذين ينضمون للحزب ؛ فقد كانت معرفتى بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة • وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ومناقشاتها أن من لهم وزن حقيقى من حيث المبادىء والآراء ، ومن لهم اطلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة فى أوربا ، قليلون ؛ وأن الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبحرهم فى

المعرفة . على أن أمرا وقفت عنده . ذلك أن لطفى بك السيد ، مع أنه لم يكن من أعضاء الحزب ، لأنه كان قد عاد الى وظيفته مديرا لدار الكتب ، كان وثيق الصلة بعدلى باشا وبمن يؤلفون الحزب ، وكان هو الذى يحرر خطاب الافتتاح الذى يلقيه عدلى باشا ؛ وكان من رأيه أن ينضم الى عضوية الحزب كل من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة واسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛ لأنهما كانا يد عدلى باشا اليمنى خلال المفاوضات ، اذ كان أولهما نائب رئيس الوزارة بمصر فى أثناء غياب عدلى باشا ورشدى باشا ، وكان الآخر عضوا بارزا فى هيئة المفاوضة . وكانت نظرية لطفى بك السيد فى ذلك أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب . فاذا استقالت استفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص . لكن محمد محمود باشا عارض هذا الاقتراح بكل قوته . وهو لم يعارضه فى الاجتماعات التى كانت تعقد بمنزل عدلى باشا ، ويحضرها لفيف من أعضاء الحزب من لجنة الدستور وغير لجنة الدستور ؛ بل سمعته يعارضه بغرفة لطفى بك بفندق سان استفانو ، ويبنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى باشا بنوع خاص . ولم يكن لى أن أشترك فى مناقشة أمر ذلك مبلغ دقته ؛ لأننى لم أكن أعرف من دخائل هؤلاء الرجال جميعا ما يعرفه بعضهم عن بعض ، ولأن صلتى بمحمد محمود باشا كانت لا تزال فى بداءتها ؛ فلم يكن من حسن الرأى أن أتحدث فى الأمر من حيث المبدأ الذى يؤيده لطفى بك مع اقتناعى يومئذ بسلامة هذا المبدأ لذاته .

وانما اتجه اهتمامى واتجهت عنايتى الى خطاب الافتتاح . فهذا الخطاب هو الذى تبنى عليه سياسة الحزب ، وهى السياسة التى سأدافع عنها يوم يؤلف الحزب وتظهر جريدته . ولما كان لطفى بك قد أتم كتابة الخطاب ، فقد اعطانيه عدلى باشا وطلب منى بعد تلاوته أن أتحدث اليه فيما قد يعن لى من ملاحظات عليه . وتحدثنا بعد أيام ، واتفقنا على بعض نقط حررتها ودفعت بها الى لطفى بك ، فأعاد تحريرها ليظل الخطاب منسجما . بهذا تحددت سياسة الحزب وتحددت مبادئه .

والواقع أن الخطاب كان قطعة بارعة من الأدب السياسى فى اعتداله ، وفى تصويره المبادىء التى يزمع الحزب تحقيقها ، وفى مقدمتها استكمال استقلال مصر بعد الخطوة التى خطوناها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور الذى وضعت اللجنة مشروعه ، فأتمت بذلك عملا عظيما لخير البلاد ، اذ قررت سلطة الأمة وحقوق العرش • أما المبادىء الاقتصادية والاجتماعية التى تناولها الخطاب ، فكان أساسها النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح • على أن الفكرة الفردية الواضحة فى الخطاب قد خضعت فيه كذلك للاتجاه العام الذى أعقب الحرب العالمية ، والذى جعل هذه النظرية الفردية تتشح بظاهر من الاشتراكية لا يجنى على الحرية الفردية ، ولكنه يخفف من غلواء المذهب الفردى ؛ اذ يجعل للأفراد حقوقا على الجماعة من يوم مولدهم يتسلحون بها للكفاح فى الحياة ، على أساس يدنيهم من معانى العدالة الاجتماعية ، وان لم يذهب فى ذلك الى حد تحكم الدولة فى مصايرهم تحكما تقره اشتراكية الدولة وما اليها من المذاهب •

وقد سادت هذا الخطاب نغمة الدعوة الى الوحدة القومية ، وتحذير أبناء مصر من مغبة الخلاف بينهم ، لما يجره هذا الخلاف من تعطيل لحقوق وطنهم ، واضرار بمصالحه الحيوية • وكانت هذه الدعوة صادقة خالصة ، قوامها أن ما حصل عليه الوطن من اعتراف باستقلاله انما يرجع الفضل فيه الى ما بدا من وحدة الأمة وتماسكها منذ قومتها الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، وأن هذه الوحدة جديرة أن تؤتى كل ثمارها ، اذا ظلت منزهة عن الشوائب ، وأن أبناء الوطن ، الذين عرفوا بالحكمة وانكار الذات والتجرد للوطن ، قادرون بوحدتهم على أن يحققوا لوطنهم كمال استقلاله •

اغتبطت بهذا الخطاب ، ورأيت فيه سياسة تتفق فى جملتها وفى تفصيلها مع آرائى • فهو يقدس الحرية الفردية وأنا أقدسها • وهو يكبر حرية الرأى ، وهذه الحرية تحل من نفسى محل الايمان الذى لايتزعزع •

وهو على نزعته الفردية يدعو الى العدالة الاجتماعية كما صورتها فى مقدمة كتابى عن « چان چاك روسو » الذى صدر قبل ذلك بعام وأشهر • وهو يحبذ الوحدة القومية ، وقد كنت من دعاتها يوم كان الخلاف بين سعد وعدلى على أشده • وهو يؤيد حرية التجارة ما لم تحتج صناعة ناشئة الى الحماية حتى تقف على قدميها ، وأنا من هذا الرأى • لى اذن أكبر الرجاء ، يوم تظهر «السياسة» ، أن أبشر بهذه المبادىء فى ايمان وقوة يحملان كل متردد على اعتناقها والاقتناع بها •

وانى لمشتغل بالتفكير فى هذه الأمور فى الأيام الأخيرة من عمل لجنة الدستور ، اذ لقينى جبرائيل بك تقلا (باشا) صاحب جريدة الأهرام ذات مساء عند مدخل فندق سان استفانو ، وعرض علىّ أن أكون رئيسا لتحرير الأهرام بمثل الشروط التى يعرضها على رجال الحزب الجديد أو بخير منها • ولم يطل بيننا الحديث ، فقد قلت له : أنت صديقى يا جبرائيل بك • ولقد طالما نشرت لى الأهرام بحوثا فى الأدب والسياسة والاجتماع • وكنت أود لو استطعت أن أجيبك الى ما تطلب • لكنى قد ارتبطت مع هؤلاء القوم وأعطيتهم كلمتى • ولا أحسبك تخالفنى فى التحلل من هذا الارتباط غير لائق بى • قال : « فلتكن الأهرام لسان الحزب الجديد • وأنت تعلم أن الأهرام أيدت عدلى باشا من بدء الحركة » • قلت : « ذلك أمر آخر لك أن تخاطب فيه عدلى باشا » • قال : سأفكر • وانتهى الحديث عند هذا ، ولم نعد اليه •

وظللت أفكر فى هذه الحياة الجديدة التى سأنتقل اليها • فقد كان اتفاقى مع رجال الحزب الجديد أن أترك عملى فى المحاماة نهائيا ، وأن أنقطع لرياسة تحرير السياسة • وقد رأيت الصحف تهاجم هذا الحزب الجديد قبل أن يعلن تأليفه وتتهمه بأنه ، فى حرصه على الاتفاق مع الانجليز ، سيفرط فى حقوق الوطن • أليس هو قد قام على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، هذا التصريح الذى بعث سعد باشا من عدن ، حيث كان فى الطريق الى منفاه بسيشل ، يقول انه « نكبة وطنية كبرى » ؟ ! أليست وزارة ثروت باشا استمرارا لوزارة عدلى باشا التى فاوضت

الانجليز فأخفقت فى مفاوضتهم ، ووزارة ثروت باشا تؤيد هذا الحزب وتؤازره ؟ ! وأعضاء هذا الحزب من رجال لجنة الدستور ، أليسوا هم الذين غصبوا حق الأمة فى اقامة دستورها عن طريق جمعية تأسيسية ؟ ! كان هذا الكلام ومثله ينشر على الناس وتسمح به الرقابة على الصحف ، رقابة قائمة فى ظل الأحكام العرفية البريطانية المفروضة على مصر رغم ارادة المصريين • ولم يدر بخلد أحد أن يقول ان سماح هذه الرقابة بنشر هذه التهم دليل على أن اتهام الحزب الجديد بممالأة الانجليز اتهام باطل • لم يدر بخلدنا هذا ولم نفكر فيه ؛ لأننا كنا نؤمن بحرية الصحافة ايمانا صادقا ، وكنا نطلب الغاء الأحكام العرفية ، وما تفرع عن الأحكام العرفية من رقابة على الصحف •

أترى هذه التهم زعزعت من عزيمتى ، أو غيرت من اتجاهى أن أجعل الدعوة للوحدة القومية أول ما أبشر به وأؤيده فى حزم واعتدال ؟ كلا ! فلم يكن تأليف الحزب مصدر هذه الحملات ولا سببها • فقد بدأت هذه الحملات منذ اختلف سعد وعدلى ، وكان اتهام أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد • وانما تألف الحزب الجديد لدفع هذه التهم الباطلة ، ولمقاومة أثرها فى أذهان الشعب • واذا كانت الصحف قد اتخذت من تأليف الحزب مادة جديد للاتهام فان ذلك لم يغير شيئا من اقتناعى بضرورة القضاء على هذا الجو المسموم ، فلا مصلحة فى بقائه لأحد ، بل هو ضار بالوطن أبلغ الضرر • واذا كانت هذه الصحف قد اندفعت الى المبالغة فى كيل التهم الزائفة ، فليس من شأن ذلك أن يثنى أحدا منا عما اعتزم ، بل هو ، على العكس ، حافز لنا على المضى فيما نؤمن بأن خير الوطن رهن به : من الدعوة للوحدة ، ومن اشاعة المبادىء السليمة التى وضعناها للحزب الجديد •

كان ذلك اقتناعى ، وكان اقتناع شاب مؤمن بأنه على حق ، وأن من واجبه أن يدافع عن هذا الحق بكل قوته • أما وقد آتاه الله موهبة القلم ، ومهد له سبيل الدفاع بهذا القلم عن الحق الذى يؤمن به بتوليه رياسة تحرير «السياسة» ، فعليه أن يؤدى هذا الواجب كاملا ، دفاعا عن عقيدته ، ودفاعا عن الحرية ، ودفاعا عن وطنه •

أعددنا العدة لاصدار جريدة السياسة ، فاتفقنا مع معاونينا فى تحريرها ، واتخذنا دارا لها وللحزب بشارع المبتديان ، واستصدرنا ترخيص اصدارها باسم الدكتور حافظ عفيفى عضو الحزب ، وطلبنا مطبعة « روتاتيف » لها من ألمانيا ، واتفقنا مع أمين بك الرافعى صاحب جريدة الأخبار أن يطبعها لنا ريثما تصل مطبعتنا ، وحدد عدلى باشا موعدا لالقاء خطابه واعلان تأليف الحزب واختيار مجلس ادارته وصدور العدد الأول من « السياسة » يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، ولبثنا ننتظر هذا اليوم القريب بصبر نافد .

وفى عشية ذلك اليوم هيأنا لاصدار العدد الأول فى الساعة العاشرة صباحا ، اذ يبدأ عدلى باشا بالقاء خطاب الافتتاح ، لتتلى بعده مبادىء الحزب . وقد سهرت يومئذ الليل كله ، فلم أطمئن حتى كان هذا العدد الأول بين يدى فى بكرة الصباح . وفى الساعة العاشرة ذهبت الى فندق شبرد حيث اجتمع عدد عظيم من المثقفين والأعيان ليسمعوا الخطاب . فلما فرغ عدلى باشا من القائه ، وفرغ محمد على علوبه بك من تلاوة مبادىء الحزب ، انتخب أعضاء مجلس ادارته .

وزع العدد الأول من «السياسة» مصدرا بخطاب عدلى باشا . ولشدما فرحت حين رأيته بأيدى باعة الصحف ، ورأيت الخارجين من فندق شبرد بعد سماع الخطاب يقبلون على شرائه ! ولشدما ابتهجت بانتهاء حفلة الافتتاح بسلام ! وآن لى بعد ذلك أن أعود الى منزلى أستجم ، وأنال من نومى قسطا أعتاض به عن سهر الليلة الماضية بطولها . فلما استيقظت ، وآن لى أن أذهب للعمل بالسياسة ، شعرت بالعبء الجديد الذى ألقى على كاهلى ، وبما يجب علىّ من بذل غاية الجهد لنجاح الجريدة ، مقدرا فى الوقت نفسه ما سيعترضنا من عقبات وصعاب .

وبدأت أنا وزملائى نحرر فى لهجة معتدلة كلها دعوة الى الوحدة حول مبادىء الحزب ، ودعوة الى زملائنا الصحفيين الذين ما انفكوا يهاجمون هذا الحزب وجريدته بالتزام الحكمة ، وتقدير ما يجب للوطن من اعتصام بهذه الوحدة ليبلغ الغاية من أغراضه الوطنية . وفسر زملاؤنا

اعتدالنا بأنه الضعف ، فازدادوا فى مهاجمة الحزب وجريدته ، بل عنفوا فى ذلك عنفا جعل الكثيرين من أصدقائنا الشبان يضيقون ذرعا بهـذا الاعتدال ، ويشاركون خصومنا السياسيين القول بأنه مظهر للضعف غير لائق بنا • وقابلت عدلى باشا بعد أسبوع من صدور الجريدة ، وكان بفندق شبرد ، فهنأنى • فلما أفضيت اليه بامتعاض بعض اخواننا فى مصر وفى الأقاليم ، قال : لا يخرجك امتعاضهم عن خطتك • ان « السياسة » تسير على نهج « الطان » الفرنسية : نهج التعقل والاعتدال ، وذلك أجمل بنا وأحرى •

أفكان ذلك تشجيعا لمجرد التشجيع ؟ أحسب أنه على العكس كان الخطة التى ارتضاها عدلى باشا • لكن هذه الخطة كانت داعية تشجيع لخصومنا فى الطعن علينا وفى النيل منا ، وفى الطعن على عدلى باشا بالذات والنيل منه • ولم يكن يمر يوم حتى أسمع من جوانب شتى ما فى هذه الخطة من اضعاف لنا أمام الرأى العام • ولم يكن يمر يوم حتى يحضر الينا الدكتور حافظ عفيفى ، بعد أن يلقى عدلى باشا وزملاءه من أعضاء الحزب فى (كلوب محمد على) ، لنتداول الرأى فى الموقف وتطوراته وما يجب أن تنشره الجريدة لمواجهـة هـذه التطورات • ويبدو لى أن الدكتور حافظ ورجال الحزب الذين يجتمعون فى (كلوب محمد على) بدأوا هم كذلك يضيقون ذرعا باعتدالنا ، وما يجره هذا الاعتدال من مضاعفة العنف فى الحملة علينا ، واتهامنا بأن عدلى باشا وأصحابه مالئوا الانجليز فى القبض على سعد باشا وأصحابه ونفيهم الى جزيرة سيشل • وانى لجالس الى مكتبى يوما اذ جاءنى محمد صالح باشا المستشار السابق فى محكمة الاستئناف وعضو مجلس ادارة الحزب ، ووجه الى خطـة الاعتدال التى نسلكها لوما أشـد من لوم الشبان أصدقائى • وجاء الدكتور حافـظ عفيفى وهو يحدثنى ، فسمع طرفا من حديثـه ومن تأييدى له ، فقال : الأمر لكم • وما دامت خطة الاعتدال لم تنجح فى حمل هؤلاء القوم على التزام الحكمة ، فالحزب يحلكم من التزام هذه الخطة ، ويدع لكم أن تدفعوا بما ترونه •

لا أحسبنى اغتبطت يوما بأمر كاغتباطى بهـذا القرار من جانب الحزب. وذهبت الى منزلى وجلست فيه الى مكتبى وحررت مقالا عنوانه: « اذن فاسمعوا — من ذا أضر مصر ، ومن استبقى سعدا وأصحابه فى المنفى؟» . ولقد حملت فى هذا المقال على صحف الوفد ، وعلى القائمين بتوجيه سياسته حملة عنيفة غاية العنف ، من غير نبو فى اللفظ أو مقابلة للاتهام باتهام من نوعه . وظهر هذا المقال صبح الغد ، فاذا المحادثات التليفونية تقبل تترى من الأقاليم تعلن الرضا والارتياح لهذا الاتجاه الجديد ، واذا ادارة الجريدة تمتلىء فى المساء بمن جاءوا يهنئوننى بهذا المقال ويقولون : «أهو كده ! لا ينفع القوم الا هذا !» . ولم أتردد ، وقد أعلنت النضال ، فى خوض المعركة الى النهاية . ولشد ما سرنى أن وجدت من زملائى فى التحرير جميعا ، وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين والأستاذ محمد توفيق دياب ، اخوان صدق فى متابعة هذه المعركة عن ايمان بأن الحق معنا وانا منتصرون لا محالة أخر الأمر .

فى هذه الأيام بدأت الأحاديث تتواتر بأن الخلاف بين القصر والوزارة يزداد حدة . قال قوم : ان ذلك كان سببه حرص ثروت باشا على السرعة فى اصدار الدستور ، ورغبة القصر فى مراجعة مشروعه لادخال ما يقضى به توازن السلطات من تعديل فيه . وكان حسن نشأت بك قد عين وكيلا للديوان الملكى ، وقيل : انه كان له فى هذا الأمر رأى . وقال غير هؤلاء : ان جلالة الملك فؤاد لم يسترح لما رواه بعضهم من أن رجال الادارة أعانوا على اكتتاب الأعيان للحزب ولجريدة السياسة ، وأنه صارح بعض مديرى الأقاليم بعدم رضاه عما كان من ذلك . وقال غير هؤلاء : ان سبب الخلاف يرجع الى اعتبارات كثيرة أصبح بقاء الوزارة فى مناصبها متعذرا معها . وتداول الناس الحديث فى هذا الأمر ، وفيما يقال عن الوسيلة لدفع الوزارة الى تقديم استقالتها . وقد شجعت هذه الأقاويل خصوم الأحرار الدستوريين ظنا منهم أن الحزب قائم بتأييد الوزارة له ، وأنه لو فقد هذا التأييد لما قامت له قائمة .

بينما ذلك يجرى وقع حادث كان له فى حياة الحزب وفى حياة (السياسة) وفى اتجاهنا نحن أبلغ الأثر وأعمقه • فقد دعى مجلس ادارة الحزب للاجتماع بدار الحزب برياسة عدلى باشا فى الساعة السادسة من مساء ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، أى بعد تأليف الحزب وصدور جريدة السياسة بتسعة عشر يوما ، من غير أن يبلغ الأعضاء جدول الأعمال الذى سيعرض عليهم • وجلسنا نحن محررى السياسة الى مكاتبنا نباشر عملنا ، يكتب كل محرر مقاله ، ويراجع المخبرون أنباءهم ، ويتولى المترجمون عملهم • واننا لكذلك وقد أرخى الظلام سدوله بين الساعة السابعة والساعة الثامنة ، اذ سمعنا فرقعة تخيلناها أول الأمر ناشئة عن عجلة أتوموبيل انفجرت ، ثم سرعان ما عرفنا أنها طلقات رصاص صوبت الى أول رجلين خرجا من باب الحزب، وكانا حسن باشا عبدالرازق واسماعيل بك زهدى • يا للجريمة النكراء ! هرولنا جميعا الى ناحية باب الدار فقيل لنا : ان حسن باشا عبد الرازق أصيب بعد أن كان قد جلس فى السيارة ، على حين ألفينا اسماعيل بك زهدى معتمدا على ذراع صديق يصعد به درج الدار الى غرفتى • وسألنا عن سيارة حسن باشا فعلمنا أنه أمر سائقها أن يذهب به توا الى مستشفى الدكتور على بك ابراهيم بشارع الصنافيرى • وعدنا نحيط باسماعيل بك زهدى ، فمدده الدكتور حافظ بك عفيفى على بساط غرفتى ، وفتح له أزرار صدره ، وبصر فاذا الدم يخرج من موضع الاصابة بالرصاص من بطنه فيلون قميصه ؛ واسماعيل بك يقول : علم الله ما آذيت أحدا ، ولا أردت الا خير الوطن ! ويتولى الله أطفالى ! ونحن فى هذه الأثناء وقوف حوله قد تولانا الوجوم ، فما يجد أحد منا كلمة تنفرج عنها شفتاه، اللهم الا الدكتور حافظ عفيفى الذى جعل يطمئن المصاب بقوله : لا تخف يا اسماعيل بك، ليس هناك خطر على حياتك • انك لم تصب فى مقتل • وبعد قليل نقل زهدى كذلك الى مستشفى على بك ابراهيم ، حيث رقد فى غرفة الى جانب غرفة زميله الكريم حسن باشا عبد الرازق •

كان لهذا الحادث الشنيع وهذه الجريمة المنكرة أثر بلغ من نفوسنا أعماقها ، وكان أول مظهر لهذا الأثر فى نفسى أن تمثلت بقول القائل :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وكان زميلى الأستاذ محمد توفيق دياب قد بدأ يكتب مقاله اليومى قبيل وقوع الحادث . ولم يكن قد مضى فيه الا قليلا حين سمع دوى الرصاص ورأى زهدى وهو يصعد سلم « السياسة » الى غرفتى ، وجاء يعاوننا ويشهد معنا هذا المنظر المحزن : منظر رجل فى فتوة الشباب وعنفوان الصحة يطلق عليه الرصاص لغير ذنب جناه ، وكان له بعد فى العمر فسحة ، ولكفايته واخلاصه لوطنه متسع فى خدمة هذا الوطن .. فلما نقل زهدى الى المستشفى عاد الأستاذ دياب يتم مقاله ، فجعل عنوانه : « أنتم قتلة الوطن » ، وحمل فيه حملة أعنف الحملة على هؤلاء الكتاب وهؤلاء الساسة الذين يصفون بنى وطنهم كذبا بالخيانة ، ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم ، ويحرمون الوطن رجالا هم عماد الوطن ومصدر قوته .

وجاء البوليس ، وجاء النائب العام ، وجاء المحققون الى « السياسة » ، ولكن بعد فوات الوقت ؛ فقد فر المجرمون ولم يقف لهم أحد على أثر . وقد خلنا نحن أن هؤلاء المحققين يؤدون فى هذا الموقف واجبا رسميا ، ويؤدونه أداء آليا لا يدل مظهره على حرص يحركه الضمير لاستبطان الحقيقة . ولست أدرى : أكان لما شاع من خلاف بين القصر والوزارة أثر فيما ظنناه من تراخ وعدم اهتمام ؟ فقد تعودنا فى مثل هذه المواقف أن يكيف الموظفون كبارا وصغارا مواقفهم حسب ما يتصورونه المستقبل ولمن يكون .

وفرغنا من عملنا ، ومن اجابة المحققين الى ما طلبوا من معلومات ، ثم ذهبنا الى المستشفى نسأل عن حال المصابين ، فعلمت أن الدكتور على ابراهيم أجرى لهما عملية استخراج الرصاص من البطن وأنه يرجو أن يلطف الله بهما . لكن القدر كان قد كتب فى لوحة أن أجلهما قد جاء .

فبعد يومين استشهد حسن عبد الرازق وشيعت جنازته • وفى صبح اليوم التالى استشهد زهدى وشيعت كذلك جنازته • وسرنا جميعا فى الجنازتين يتقدمنا عدلى باشا ، وسار فى كل واحدة منهما عدد عظيم جدا من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد ، فكان ذلك شاهدا على استنكار المثقفين وغيرهم لهذا النوع الوضيع الجبان من الاعتداء •

سألنى الدكتور حافظ عفيفى غداة الحادث عن الأثر الذى تركه فى نفس محررى (السياسة) وعمالها،وخشى أن يكون قد ولّدفى نفوسهم من الرعب والفزع ما يجنى على مجهودنا الناشىء • وأجبته مطمئنا اياه وطالبا اليه أن يطمئن رجال الحزب جميعا على الحال المعنوية لرجال (السياسة) وعمالها • فقد كان من أثر هذه الجريمة ، التى أصابت رجلين من أكرم رجال مصر ، أن زادتهم جميعا تعلقا بالسياسة ومقتا لخصومهم • وكان ما قلته من ذلك حقا • صحيح أن بعض الأصاغر منهم تولاهم فى اللحظة الأولى شىء من الرعب ، بل لقد فر خادم غرفتى فلم أره بعد ذلك قط ، وعلمت ممن رأوه أنه أقسم لا يعود ! لكن انقضاء الفترة الأولى بعد الحادث جعل الجميع يشعرون بأننا ننصر حقا يخشى خصومنا منه على باطلهم ، ولذلك ازدادوا تعلقا بمشاركتنا فى نصرة هذا الحق • والحياة والموت بيد الله ، ولا يأخذ الروح الا خالقها !

وزاد فى سمو هذه الروح المعنوية أن أصدر الوفد ، غداة تشييع الشهيدين الكريمين ، بيانا عن الحادث خاليا من كل مجاملة • فهو لم يزد على أن قال : انه يستنكر الجريمة أيا كان الجانى والمجنى عليه وسبب الجناية • ترى ألم يكن بين أعضاء الوفد أصدقاء لحسن باشا عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق ؟ ألم يكن بين المحامين أعضاء الوفد أصدقاء لاسماعيل بك زهدى ؟ أو يبلغ من أثر الخلاف السياسى أن ينسى الناس عاطفة الصداقة والمودة والزمالة ؟ ان هذا البيان الذى صدر انما يدل على أن الحادث لم يمس ممن أصدروه عاطفة أو شعورا ، وهو لذلك قد كتب وكأنما هو موجه الى قوم غير قومهم : الى أناس فى أواسط

أفريقيا أو فى أمريكا الاستوائية . وهذا هو ما جعل رجال « السياسة » يشعرون بجلال الواجب الملقى عليهم ، وبأنهم مطالبون بأن يقاوموا روح العدوان هذه بكل ما يملكون من قوة .

على أن الأيام كانت تجرى سراعا فتزيد من حدة الخلاف بين القصر والوزارة . وظن قوم أن وقوع هذا الحادث الأليم قد يؤجل نتيجة هذا الخلاف ، فتبين أن ظنهم هو الوهم بعينه . فلم يمض أسبوع على الحادث حتى تناقل الناس أن رجال الأزهر سينتهزون فرصة أداء جلالة الملك صلاة الجمعة بالجامع الأزهر ، وفى صحبته ثروت باشا وبعض الوزراء ، لينادوا بسقوط ثروت وبسقوط الوزارة . أفيواجه ثروت باشا هذا الموقف ؟ قيل : ان بدر الدين باشا مدير الأمن العام أكد لثروت باشا أنه قدير على أن يتغلب على هذه المظاهرة ان وقعت . لكن ثروت باشا شعر بأن الأمر أفلت من يده ، وأن ما بينه وبين القصر صار غير ممكن اصلاحه ، وأنه فضلا عن ذلك قد اختلف مع الانجليز على الصيغة التى وردت فى مشروع الدستور عن السودان ، ولذلك صمم على الاستقالة .

وكان الخلاف ، الذى نشير اليه بين ثروت باشا والانجليز ، يتناول نصين من نصوص المشروع الذى وضعته لجنة الدستور : أحدهما أن يكون لقب جلالة الملك : « ملك مصر والسودان » ، والآخر ما جاء فى المشروع من أن الدستور تجرى أحكامه فى مصر ؛ أما السودان فمع أنه جزء من مصر فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمسألة السودان ، وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار الى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وانجلترا . ورأى ثروت باشا أن يلتمس مخرجا من هذا الموقف فاستشار أصدقاءه السياسيين ، فاذا هم يرون ضرورة بقاء النص الذى وضعته اللجنة فى مشروعها من غير تعديل .

وأصدقاء ثروت باشا السياسيون الذين استشارهم ، وأشير اليهم

أنا هنا ، هم الأحرار الدستوريون : عدلى باشا وأصحابه • وقد جمع عدلى باشا مجلس ادارة الحزب ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا الى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وبلغوا قرارهم هذا الى ثروت باشا • عند ذلك رأى أنه وقد اختلف مع القصر ومع الانجليز ، ولم يجد من يشير عليه بمخرج من هـذا الخلاف على نص السودان ، فان بقاءه فى الحكم أصبح غير مستطاع ، فصمم على تقديم استقالته •

وقدمت هذه الاستقالة بعد الظهر من يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ • ولم تمض ساعة على رفعها الى جلالة الملك حتى عاد حسن نشأت يحمل الى ثروت باشا كتاب قبولها ، متضمنا شكر الوزارة « على ما استطاعت أن تؤديه من خدمات » ، كما أعلن فى الوقت نفسه تأليف توفيق نسيم باشا للوزارة الجديدة ، وذهابه فى الغد يؤدى فريضة الجمعة بالأزهر مع جلالة الملك •

* * *

كيف يستقبل الأحرار الدستوريون وتستقبل « السياسة » هـذه الوزارة الجديدة ؟ هى لا ريب ليست صديقـة للأحرار الدستوريين ، كما كانت وزارة ثروت باشا صديقة لهم • لكنها لم تتول بعد عملا من الأعمال ، فمن حقها أن تتاح لها الفرصة ، وأن يرسم لها الطريق الذى تنال بسلوكه تأييد الأحرار الدستوريين • ولهذا استقبلتها السياسة مؤملة أن تؤدى للبلاد من صادق الخدمات ما يرجوه كل مخلص لوطنه ، طامعة فى أن توفق فيما لم توفق فيه وزارة ثروت باشا من الاسراع الى اصدار الدستور متضمنا كل النصوص التى وضعتها لجنة الدستور فى مشروعها ، وفى مقدمتها نصوص السودان •

أما صحف الوفد فاستقبلت وزارة نسيم باشـا بالتهليل والتكبير ، لا حبا فى نسيم ، ولكن كراهية فى ثروت • هذا مع ما تناقلته أوساط مختلفة من أن وزارة نسيم هى وزارة القصر ، وأن مهمتها الأولى تنقيح مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور تنقيحـا يخرج به عن الأساس الذى بنى عليه ، وهو أن الأمة مصـدر السلطات • وقد كان

للوفد ولصحفه لاريب عذرهم عن التهليل والتكبير اللذين قابلوا بهما نسيم باشا • فالرجل ليس خصما لسعد ولا للوفد ، ولم تقع بينه وبينهم من قبل مشادة أو عـداوة • صحيح أنه عرف ابان القومة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، وحين كانت صفوف الأمة متراصة ، ببرائته من هذه الحركة الوطنية والاستخفاف بشأنها ، مما جعله مرموقا اليه بعين غير عين الاعتبار من الناحية الوطنية • لكنه اختفى عن المسرح السياسى بعد أن ظهر الخلاف بين سـعد وعدلى فى أواخر ابريل سنة ١٩٢١ • فاذا عاد الى هذا المسرح بعد عشرين شهرا ، وعاد بعد استقالة ثروت باشا ووزارته التى ناوأت الوفديين وناوأها الوفديون ، فمن حق هؤلاء أن يغتبطوا لوزارته ، وأن يهللوا له ويكبروا ، وأن يعملوا لأن ينسى الناس ماضيه القريب ، وما كان الكثـيرون يتندرون به من أحاديثـه فى الزراية بكل معنى وطنى •

لم تمض أيام حتى بدأت الوزارة الجديدة تنقض الكثير من تصرفات وزارة ثروت باشا • ولم تمض أيام كذلك حتى عهد وزير الحقانية ، أحمد ذو الفقار باشا ، الى اللجنة التشريعية الاستشارية بالنظر فى المشروع الذى قدمته لجنة الدستور الى ثروت باشا • وتحدث الناس فى بعض الأندية عما تقصد الوزارة اليه من تضييق سلطة الأمة • عند ذلك وقفنا نحن فى « السياسة » موقفا كنا نؤمن به عن اقتناع ويقين • وقفنا موقف المدافع عن الدستور المصرى ، وعن النظام البرلمانى كما تعرفه الأمم المتمدنة • ألم تتألف وزارة ثروت باشا وفى مقدمة أغراضها وضـع دستور لمصر (على أحدث المبادىء العصرية) ؟ ألم تعمل لجنة الدستور شهورا متوالية لتضع مشروع هذا الدستور ؟ ألم يتهم الوفديون لجنة الدستور باطلا بأن المشروع الذى وضعته رجعى لا يحقق للأمة سلطتها كاملة ؟أليس أعضاء لجنة الدستور كلهم أحرارا دستوريين أدوا واجبهم فى وضع الدستور على خير وجه ، فكل اعتداء على النصوص والمبادىء التى قررها مشروعهم اعتداء على حقوق مصر والمصريين ؟ واذا كان هذا

الدستور قد اتهم مشروعه بالرجعية من جانب الوفد ، ألا يكون الوفد مناقضا نفسه ، وتكون صحفه خادعة للجمهور ، اذا هى أيدت وزارة تعمل لتضييق سلطة الأمة أو الحد من حقوق المصريين ؟ !

كانت هذه عقيدتنا ، معشر محررى السياسة ، عن يقين وايمان • وكانت تبلغنا أنباء عما يراد بالدستور من تحوير وتشويه ، فيثير ذلك نفوسنا أيما اثارة • لذلك حملنا على وزارة نسيم باشا حملة عنيفة غاية العنف ، فلم يكن يوم من الأيام يخلو من مقال تحرره السياسة عن الدستور مدافعة فيه عن مشروع اللجنة ، منددة بكل ما يترامى اليها عما يراد من تعديله • ولم تكن الصحف الموالية للوزارة ترد علينا بنفى هذا الذى يقال ، بل بالطعن على الأحرار الدستوريين ، وباتهامهم فى وطنيتهم ، وبالتجنى عليهم • ومع ما كنا نشعر به من تأييد الطوائف المستنيرة فى مصر لموقفنا ، لقد كان ما تسمم به الرأى العام من مطاعن باطلة وجهت الينا مما جعل مهمتنا شاقة عسيرة • فالطوائف المستنيرة لم تكن يومئذ تؤلف الا قلة محدودة بجانب السواد الأعظم الذى تستثار عواطفه بالأباطيل • هذا الى أن كل دعوة الى الاعتدال كانت تتهم بأنها تفريط فى حقوق البلاد • والأحرار الدستوريون كانوا يقدرون أن صدور الدستور ، وتمتع الأمة بحقوقها الدستورية ، هو المقدمة الجوهرية لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، وأن سياسة الاثارة والتهديد قد آتت ثمراتها منذ صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلابد من انتهاج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الاثارة، وان أمكن أن يُتَّخذ غضب الشعب وحرصه على استكمال حقوقه وسيلة من وسائل هذه الدبلوماسية اذا تمكن الساسة من الاتفاق فيما بينهم على ذلك حكومة ومعارضين • لكن موقف وزارة نسيم باشا يومئذ لم يكن مما يسهل هذه الخطة ، كما أن مقام سعد باشا زغلول وأصحابه بسيشل ، أو بقاء سعد باشا بجبل طارق بعد أن نقل اليها ، لم يكن من شأنه أن يعاون على انتهاج هذه الخطة ان كان انتهاجها ممكنا • على أننا كنا

فى ريب تام من امكانها ، والخصومة بين الوفد والأحرار الدستوريين قد بلغت من العنف مبلغا انتقل بها من ميدان السياسة الى ميدان العلاقات الشخصية ، حتى لم يكن بين الوفديين والدستوريين من المجاملات الاجتماعية العادية ما تقضى به الآداب المتعارفة ، وذلك على نحو ما ظهر حين مقتل حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك .

* * *

استمرت وزارة نسيم باشا فى الحكم شهرى ديسمبر سنة ١٩٢٢ ويناير سنة ١٩٢٣ . واننى لفى شرفة دار « السياسة » عصر آخر يوم من يناير ، اذ أقبل عدلى باشا يكن وصعد الى الشرفة ووقف معى ، ثم قال لى : ان وزارة نسيم باشا قدمت استقالتها ، ولا أريد أن يظهر فيما تكتبه السياسة ما ينم عن الشماتة بها أو المبالغة فى الغبطة باستقالتها . فلما علم أن هذا رأيى تركنى وترك السياسة وانصرف . تركنى وأنا أفكر فيما قصد اليه من الاعتدال ، وهل يكون ما دفعه اليه أنه سيؤلف الوزارة المقبلة لتصدر الدستور وتتولى اجراء الانتخابات للبرلمان الأول ؟

لم تكن استقالة نسيم باشا أمرا عجبا أو مفاجئا ؛ فقد كانت وزارة ضعيفة لم يقو تأييد صحف الوفد من ضعفها ، ولم ينفخ فيها روحا تسمو بروح رئيسها ليواجه موقفا دقيقا . وقد كانت حملات جريدة السياسة عليها بالغة من قوة الحجة مبلغها من العنف . كانت صحف الوفد تحاجنا بأننا قوم مفرطون ، فاذا سألناهم : ألا يرون الدستور ، وما كفل لأفراد المصريين من حرية ولمصر من سيادة ، مطلبا أساسيا من مطالب مصر ؟ قالوا : بل هو كذلك ، ولكن يجب أن تضعه جمعية تأسيسية . واذا سألناهم : أيرى نسيم باشا أن يدعو الى جمعية تأسيسية ؟ لم يحيروا على ذلك جوابا ، وانطلقوا فى اتهامات زائفة لا علاقة لها بما نسألهم عنه . ثم ان وزارة نسيم باشا كانت تزداد كل يوم ضعفا ؛ لأنها كانت وزارة رجعية بطبيعة تأليفها ، وكان الوفد الذى يؤيدها متهما بالتطرف . والرجعية والتطرف لا يتفقان ولا يجتمعان . وكل محاولة للتوفيق بينهما تضعفهما معا .

بذلك قويت حجتنا وازداد عدد المستمعين لنا . ولم تبق ثمة حجة علينا الا أن سعد باشا لا يزال باقيا بالمنفى ، وكأننا نحن الذين نفوه ، وكأن عدلى باشا لم يستعجل قبول استقالته فى أخريات سنة ١٩٢١ ، حتى لا يقال : انه راض عن تصرف السلطة العسكرية البريطانية بالقبض على سعد وأصحابه ونفيهم !

* * *

استقالت وزارة نسيم باشا اذن ، وخوطب عدلى باشا بصفة شبيهة بالرسمية فى أن يؤلف الوزارة . ولم يكن عدلى باشا قد نسى سنة ١٩٢١ وما حدث فيها فى أثناء وزارته الأولى من اضطرابات ومظاهرات سالت فيها دماء ، وأزهقت أرواح ، واستبيحت الأموال نهبا للدهماء . لذلك رأى ، قبل أن يقبل تأليف الوزارة ، أن يوجه الأحرار الدستوريون دعوة الى الاتحاد يقصد بها أن تعود الأمة فتتراص صفوفها ، وتتفق كلمتها على الدستور وعلى الحياة النيابية التى تقوم على أساسه . ونشرت السياسة دعوة الحزب الى هذا الاتحاد بحروف بارزة ، وكررت نشر هذه الدعوة أسبوعين متواليين . وحرص الحزب على القول بأن الاتحاد الذى ندعو اليه ليس معناه انتصار حزب على حزب أو مفاضلة بين حزب وحزب ، انما هى دعوة خالصة لوجه الله والوطن ، غايتها أن تعود الأمة الى مثل ما كانت عليه ، وحدة مقصد ، ووحدة خطة ، لتبلغ غاياتها الوطنية السامية .

لقيت هذه الدعوة صدى فى أوساط كثيرة ، لكنها قوبلت بادىء الأمر بالوجوم فى أوساط أخرى ، ثم بدأت تتهم ثم تحارب ؛ ونحن نواجه ذلك فى «السياسة» بالدفاع عنها ، وبيان ما تنطوى عليه من اخلاص صادق . وفى هذه الأثناء ، أثناء الدعوة الى الوحدة المقدسة ، جاءنى شاب قبطى وأخبرنى أنه اذا قبل عدلى باشا النص فى الدستور على تمثيل الأقليات ، وهى النظرية التى رفضت فى لجنة الدستور ، فانه يؤلف الوزارة ويصدر الدستور ويجرى الانتخابات ويكسب معركتها ويقضى على الوفد . وقد أكد لى خلال حديثه أن دار المندوب السامى

البريطانى تقر وجهة نظره هذه وتؤيدها تمام التأييد . قلت له : وهل تظن أن عدد الذين ينجحون فى الانتخابات من الأقلية لا يوازى نسبتهم للسكان ، وهم ذوو النفوذ القوى فى الوفد ؟ قال : سينالون أكثر من نسبتهم فى الفترة الأولى ، لكن ذلك لن يطول ، وسيعود الناخبون الى مثل ما كانوا عليه فى الجمعية التشريعية حين لم ينتخبوا قبطيا واحدا . ثم أضاف : وأصارحك أننا لا نقبل التمثيل بنسبتنا العددية ، بل بضعفها على الأقل ؛ ليكون لنا أثر فى موازنة الأحزاب فى البرلمان . فاذا قبلتم ذلك هدمنا الوفد لمصلحتكم . فابتسمت وقلت : وكيف تهدمون الوفد ؟ قال : ألم تقرأ التاريخ ؟ ألم تر فيه أن الأقباط أحرقوا كنائسهم فى عهد من العهود ، واتهموا المسلمين باحراقها تحقيقا لمأرب طائفى ! وأشهد أنه اقشعر بدنى حين ذكرنى بهذا الحادث ، وقلت : لن يقبل الأحرار الدستوريون الوصول الى الكثرة والى الحكم عن مثل هذا الطريق . قال : أنا لا أقصد أننا سنلجأ الى هذا العمل ؛ فالتصرف الواحد اذا نجح مرة لا ينجح مرة أخرى . وأيا ما يكون رأيك فانى أطلب اليك أن تسأل عدلى باشا نفسه وتؤكد له أن الانجليز يرحبون بهذه الفكرة ويؤيدونها . ثم انه ذكر أنه سيمر بى بعد ثمان وأربعين ساعة . فلما حدثت عدلى باشا وأخصاءه من رجال الحزب بهذا الحديث تولاهم ما تولانى من رهبة ، وأبى عدلى باشا اباء تاما أن أشجع الشاب على محاولة الكلام فى هذا الأمر ، وطلب الىّ أن أذكر له أنا لا نقبل ما يقوله بأى ثمن ، سواء أيده الانكليز أم لم يؤيدوه .

واستمررنا ندافع عن دعوتنا الى الوحدة القومية والى توحيد الكلمة وضم الصفوف ، وندحض كل حجة تقال للتهوين من أمر هذه الدعوة أو لاتهامها . وانا لكذلك بعد الأسبوعين الأولين من استقالة نسيم باشا ، اذ وقعت حادثتا اغتيال قتل فيهما بريطانيان ، وكان بين أولاهما والأخرى مالا يزيد على ثلاثة أيام . وكان من الطبيعى أن تفسد الحادثتان الرجاء فى التفاهم مع الانجليز ليصدر الدستور وفيه النصوص التى وضعتها لجنة

الدستور عن السودان . عند ذلك رأى عدلى باشا أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيأ ، وأن وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والارهاب ستضطر الى سياسة القمع ، وقد يحدث فى عهدها ما حدث فى سنة ١٩٢١ . لذلك اعتذر فلم يقبل تأليف الوزارة ، وبقى الناس يتساءلون : من ذا يؤلفها ، وما عسى يكون لونها وتكون سياستها ؟ ..

وانقضى أسبوعان آخران، وانقضى شهر فبراير ، ولم تؤلف الوزارة. وفى الثلث الأول من شهر مارس تألفت وزارة برئاسة يحيى باشا ابراهيم . ولم يكن ليحيى باشا لون سياسى ، ولم يكن له ماض أو ضلع فى النهضة القومية . لذلك تساءل الناس عن سياسته ، وتحدثت بعض الأوساط عن أن الوزارة وزارة (القصر) على نحو ما كانت وزارة نسيم باشا . واستقبلت (السياسة) الوزارة كما استقبلت وزارة نسيم باشا متمنية لها النجاح ، مطالبة اياها باصدار الدستور .

لم يكن ليحيى باشا ابراهيم ماض سياسى . فقد قضى شطرا كبيرا من حياته رئيسا لمحكمة الاستئناف ، حين كان مستر بوند الانجليزى وكيلها وصاحب الكلمة النافذة فيها . وكانت كثرة زملائه فى الوزارة من رجال القانون والقضاء الذين لم يشتغلوا بالسياسة ، والذين تجاوزوا سن المعاش أو قاربوها .

ولعل تجرد يحيى باشا وزملائه من كل لون سياسى معروف فى هذا الوقت قد أنجاهم من الحملة عليهم حملة عنيفة . فلم يكن الوفد ولم تكن صحفه لتهاجمهم وهم لا يمتون الى الأحرار الدستوريين بصلة . ولم نكن نحن لنعنف فى الحملة عليهم فيما وراء مطالبتهم باصدار الدستور ، لأننا كنا نعتقد أنهم لا يصدرون فى تصرفاتهم عن سياسة ذاتية . على أننا فيما يتعلق بالدستور واصداره لم نذرهم يوما دون تذكيرهم بواجبهم ، وتحذيرهم من التعرض لمشروع الدستور الذى وضعته اللجنة بمسخ أو تشويه . ذلك بأن الأنباء كانت تصلنا بأن

الخطة التى جرت عليها وزارة نسيم باشا فى هذا الأمر ظلت متبعة ، وأن نصوصا أساسية فى مشروع الدستور كانت معرضة لأن يصيبها المسخ • ولم يطل الأمر بيننا وبين الوزارة أكثر من شهر الا قليلا • ففى هذه الأثناء كانت الوزارة قد نزلت على حكم الانجليز فى النصوص الخاصة بالسودان من مشروع اللجنة ، وكانت فى نفس الوقت قد حورت ما رؤى تحويره لأغراض بذاتها ؛ وكانت تحت ضغط الحوادث مضطرة لأن تنتهى الى اصدار الدستور •

* * *

وفى المساء من يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وبعد أن هيأنا مواد « السياسة » كلها تقريبا ، أقبل الدكتور حافظ عفيفى وقال لى ان الدستور قد صدر ، وانه سيوزع بعد قليل • واتفقنا على أن نبرز ما بين نصوصه وبين مشروع لجنة الدستور من فروق أساسية ، وأن ننشر كلمة نقول فيها ان لنا رأيا فى هذه الفروق سنعرض له من بعد • وبعد الساعة التاسعة مساء وزعت الحكومة نصوص الدستور كما صدر ، فأعددناها للنشر ، وعلقنا عليها بالقدر الذى سمح به الوقت ، وأرجأنا الكلام عن الفروق بين هذا الدستور ومشروع اللجنة الى الغد وما بعده•

وكان أمامنا لا ريب متسع من الوقت لابداء رأينا فى هذه الفروق • فقد نص فى الدستور على أن يبدأ نفاذه يوم ينعقد البرلمان • وكان طبيعيا أن تسبق الانتخابات انعقاد البرلمان ، وأن يسبق الغاء الأحكام العرفية البريطانية اجراء الانتخابات • وهذا وذاك يقتضيان من الوقت ما يتسع لابداء الرأى فى كل مادة من مواد الدستور ، لا فيما اختلف فيه الدستور مع مشروع اللجنة وكفى •

على أن الفترة التى انقضت بين تقديم اللجنة مشروعها وبين صدور الدستور ، والتى أتاحت لنا أن ندافع عن هذا المشروع بكل قوتنا وكل ما فينا من حماسة الاقتناع والعقيدة — قد أتاحت للوفديين أن يتهموا مشروع اللجنة بأنه رجعى ، وأن يصف سعد باشا أعضاء لجنة الدستور بأنهم « الأشقياء » ، وبأن لجنتهم هى لجنة الأشقياء • فلما صدر

الدستور ، وأصبح أمرا واقعا ، وبدأ الناس وبدأت الأحزاب تفكر فى الانتخابات — نسى الوفديون أن الدستور رجعى ، وأن واضعيه هم لجنة الأشقياء ، وانصرفوا الى ما تقتضيه الحياة العملية من اعداد أنفسهم لما يفرضه هذا الدستور من حياة جديدة فى نظام البلاد وحكمها .

بدأت صبح ٢٠ أبريل ، غداة صدور الدستور ، أقارن بين نصوصه ونصوص المشروع الذى وضعته اللجنة . وبعد الظهر من ذلك اليوم صدرت جريدة « الأخبار » ، وفيها مقال بقلم صاحبها أمين بك الرافعى ، يظهر فيه هذه الفروق ويتناولها بالتعليق ، ويذكر أنه أريد بها التضيق من سلطة الأمة ، واستبقاء نظم قديمة لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة التى تجعل مسئولية الوزارة كاملة أمام نواب الأمة ، وتحقق المبدأ الأساسى الذى قام عليه الدستور ، وهو أن (جميع السلطات مصدرها الأمة) .

دعانى هذا المقال للتفكير فى الطريقة التى أتناول بها التعليق على ما عدلت به بعض مواد الدستور . أأبين أنها سلبت سلطة الأمة ؟ أم أفسرها تفسيرا يجعلها ، رغم تعديلها ، تخضع للنظام البرلمانى السديد ؟ من ذلك أن مشروع الدستور ، كما وضعته اللجنة ، كان يجعل تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، تحمل مسئوليته كما تحمل مسئولية كل تصرف آخر ، فعدل النص بأن تعيين السفراء يكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك . قال أمين بك الرافعى ان هذا التعديل يخرج هؤلاء السفراء والوزراء الذين يعينون بمرسوم من دائرة المسئولية الوزارية العامة التى يتحملها مجلس الوزراء ، ويجعل الشأن فيها والمسئولية عنها لوزير الخارجية وحده ، وأن هذا يخالف المبدأ الذى يجعل الوزارة كلها مسئولة عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم . ولا شبهة فى أن هذا الذى قاله أمين بك هو الذى قصد اليه من التعديل . لكننى رأيت أن التسليم بهذا الرأى يؤدى فى نهاية الأمر الى ما يكاد يكون فصلا بين وزير الخارجية وزملائه الوزراء ، من حيث التضامن فى المسئولية

الوزارية • فقلت فيما نشرته ان وزير الخارجية مطالب رغم هذا النص بأن يعرض على زملائه الوزراء كل تعيين من هذا القبيل يريد اقتراحه ، وذلك بحكم التضامن الوزارى ، والا كان تصرفه شاذا ، وكان من حق مجلس الوزراء أن يخالفه فى رأيه بعد صدور المرسوم بالتعيين ، فاذا حدث ذلك وجب عليه أن يستقيل • وبهذا تترتب عليه مسئولية أخرى غير المسئولية المنصوص عليها فى الدستور ، مسئوليته أمام مجلس الوزراء • ومن شأن ذلك أن يعرض الاستقرار الوزارى لاضطراب يأباه النظام البرلمانى ، ويأباه نص الدستور على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعا فى سياستها الداخلية وفى سياستها الخارجية •

ومن ذلك أنه أضيفت الى الدستور مادة تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها ، كما كانت عليه قبل صدور الدستور ، الى أن يصدر قانون ينظمها • قال أمين بك الرافعى : ان هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، وأن الملك يصدر فى شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر وبما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية • أما والدستور يعفى الملك من المسئولية ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فان وجود هذا النص يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعا ، ويلقى على الملك مسئولية لا قبل لأحد بالقائها عليه • أما أنا فذهبت الى أن النص على بقاء الحال ، الى أن يصدر قانون ينظم شئون المعاهد الدينية ، يقتضى الحكومة ويقتضى البرلمان الاسراع فى اصدار هذا القانون الذى يكمل الدستور ، ويزيل من التعارض ما يخشاه أمين بك ، ويرفع عن الملك مسئولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه • واذ كانت وزارة المعارف فى فرنسا تسمى وزارة المعارف والأديان ، ففى الامكان اتباع المعاهد الدينية فى مصر لوزير المعارف أو لغيره من الوزراء ، ليتيسر اجراء حكم الدستور فى المسئولية الوزارية على ما يقع فى هذه المعاهد •

ومن ذلك أيضا نص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات الحربية والبحرية وما سواها ، وأنه هو الذى يمنح الرتب العسكرية . فقد فسر أمين بك هذا النص على النحو الذى فسر به النص الخاص بالمعاهد الدينية ، وخالفته أنا فى ذلك ، وذهبت الى أن الدساتير فى الدول الملكية كلها تنص على أن الملك هو القائد الأعلى ، ومع ذلك يخضع الجيش ، وتخضع القوات المسلحة كلها ، لأحكام الدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية . وقلت ان الأمر فى هذا يتعلق بوزير الحربية وبمجلس الوزراء ، وبالبرلمان الذى يحاسب هذه الهيئات فى حدود الدستور . فالنص وحده لا يسلب الوزير سلطته ، ولا يخليه من مسئوليته ، ولا يسمح له بأن يتوارى وراء الملك فيعرضه لمسئولية يعفيه الدستور منها . فأما اذا فرط الوزير أو فرط مجلس الوزراء أو فرط البرلمان فيما فرضه الدستور لهم من حق ، فلن يكون ذلك ذنب الدستور بل يكون ذنبهم هم . والدساتير نصوص قيمتها فى حسن تطبيقها ، شأنها فى ذلك شأن القوانين قيمتها فى حسن تطبيق القاضى نصوصها . فان أساء القاضى هذا التطبيق لم يكن القانون مسئولا ، بل كان القاضى هو المسئول .

اختلفت مع أمين بك الرافعى فى التعليق على هذه التعديلات الثلاثة اختلافا صورته فيما تقدم . وكان اختلافنا هذا مثار حديث بينى وبينه غير مرة . وكنت فى كل مرة أتمسك برأيى كما شرحته هنا . أما هو فكان يقول : اذا كان الأمر من اليسر كما تتصور ، فما الذى دعا الى تعديل مشروع اللجنة على النحو الذى تم ؟ ان هذا التعديل لذاته ينطوى على نوايا لعل الانجليز ليسوا بعيدين عنها . فهم يريدون أن تكون السياسة الخارجية ، وأن يكون الجيش ، وأن تكون المعاهد الدينية ، بمنآة عن سلطة الأمة المباشرة لأغراض فى نفوسهم . وهم يريدون أن يلصقوا هذه الأغراض بالملك ليقع الخلاف بين المصريين وصاحب العرش ، فيستفيدوا هم من هذا الخلاف . وهم قادرون على اثارته حين يرون حاجة لهذه الاثارة . ولئن عشنا طويلا لترين أننى غير مبالغ فيما أقول لك .

لم يقنعنى رأى صديقى فى هذه المسائل الثلاث • على أن مسألة رابعة اتفق رأينا فيها تمام الاتفاق • تلك هى الخاصة بالتعديل الذى أدخل على النص الخاص بحرية الصحافة • وقد كان شأن هذا التعديل غير الشأن فى المسائل الثلاث السابقة • كانت لجنة الدستور قد نصت فى مشروعها على أن الصحافة حرة فى حدود القانون ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وانذارها أو تعطيلها بالطريق الادارى محظور كذلك ، فأضيف الى هذا الحظر فقرة نصها : « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » • وقيل فى المذكرة التفسيرية ، التى عللت أسباب التعديل ، ان القصد بهذه الاضافة حماية البلاد من الشيوعية • وكان اعتراضنا على هذا التعديل أن تعطيل الصحف ليس هو الأداة الناجعة لحماية البلاد من الشيوعية ، وأن هذه الاضافة تغرى بسوء استعمال الحق وبالالتجاء لتعطيل الصحف فى غير ما وضع النص له •

كانت هذه التعديلات الأربعة هى أهم التعديلات التى لفتت النظر على أثر صدور الدستور • وثمت تعديلات أخرى لم نقف عندها فى « السياسة » طويلا لا اقراراً منا لها ، ولكن لأننا رأينا هذا الوقوف غير مجد نفعا بعد أن صدر الدستور ، فلم تكن مناقشة مواده لتغير منه أو لتمنع تنفيذه • لهذا بدأنا نفكر فى الحملة الانتخابية وفيما يجب لها ، ايمانا منا بأنا نستطيع ، اذا تهيأت لنا الفرصة فى البرلمان ، أن نتلافى خطر هذه التعديلات بالتشريع ، على حين لا ترجى فى هذا الباب فائدة من الكتابة عنها ، اللهم الا اذا قصد بهذه الكتابة الى تهيئة الأذهان لما يجب القيام به فى المستقبل • وذلك ميسور بعد تمام الانتخابات وانعقاد البرلمان ونفاذ الدستور بكل نصوصه •

* * *

على أن الأحكام العرفية البريطانية كانت لا تزال يومئذ قائمة ، ولم نكن نتصور أن تجرى انتخابات فى ظلها • صحيح أن لورد اللنبى ذكر ، فى الكتاب الذى أرفق به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أنه مستعد لرفع الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ، اذا لم يتيسر الغاء هذه الأحكام

قبل اجراء الانتخابات . لكنا لم نكن نجد مسوغا لبقاء هذه الأحكام بعد أن انقضت أربع سنوات على هدنة الحرب ، وبعد أن تمت معاهدات الصلح . لذلك وجهنا همنا الى المطالبة بالغاء الأحكام العرفية .

ولم تكن لدى الانجليز حجة يسوغون بها بقاء هذه الأحكام . وكل ما قيل يومئذ أنها سترفع متى أصدرت الحكومة المصرية قانون تضمينات يصحح الاجراءات التى وقعت فى ظل هذه الأحكام ، ويعفى السلطة القائمة بها من كل مسئولية عنها . ولم يبطىء صدور قانون التضمينات . فقد صدر بعد شهرين أو نحوهما من صدور الدستور . وعلى أثر صدوره ألغيت الأحكام العرفية .

على أن الغاء هذه الأحكام العرفية استبقى المحكمة العسكرية البريطانية التى كانت قائمة تحاكم من اقترفوا جرائم معينة ضد القوات البريطانية . وكانت آخر هذه القضايا المنظورة قضية اتهم فيها سيد افندى محمد صاحب بعض المدارس الأهلية ومديرها . وقد نشرت « السياسة » مقالا وجهت فيه النقد لوزارة المعارف المصرية ، لأنها لا تشرف الاشراف الكافى على التعليم الحر ، واستشهدت بهذا الرجل المتهم ، وكيف أباحت له الوزارة أن يدير مدارسه ويربى فيها ناشئة البلاد . ولم يكن أحد منا يظن أن يترتب على نشر هذا المقال أى أثر . لكننى طلبت على أثر نشره أمام المحكمة العسكرية وسئلت عنه . فلما قلت انى أحمل مسئوليته ، ولا أرى فيه شيئا لأنه لا يمس الوقائع المنسوبة الى المتهم من قرب أو بعد — وجه الى رئيس المحكمة هذا السؤال : أولا ترى من غير اللائق أن تهاجم رجلا لا يملك الدفاع عن نفسه لأنه معتقل ، ولأننا نحاكمه ؟ قلت فى غير تردد : من هذه الناحية أرى المحكمة على حق . وانتهت المسألة عند هـذا الحد . وانتهى قيام المحكمة بانتهائها من نظر هذه القضية .

لم يكن الغاء الأحكام العرفية واصـدار قانون التضمينات ليعفينا ويعفى الصحف من الكلام فى مسألة أخرى . فكيف وقد ألغيت الأحكام

العرفية ، وقد بدأت الحكومة تنظم الاجراءات تمهيدا للانتخابات — كيف يبقى سعد زغلول باشا ومن معه فى المنفى بعيدين عن مصر ؟ لقد قبض عليهم ونفوا بسلطة الأحكام العرفيـة التى زالت ، ولهم حق الانتخاب كغيرهم من سائر المصريين ، فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقا لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر ، وليكون لهم أن يشتركوا فى المعركة الانتخابية المقبلة .

* * *

وتم هذا ، وعاد سعد من جبـل طارق ، وعاد المنفيون من سيشل ، واستقبلت الجماهـير سـعدا استقبالا حافلا جعلنـا ، نحن الأحرار الدستوريين ، نفكر طويلا فى أثر ذلك على مجرى الانتخاب . لقد كنا الى ذلك اليوم نقدر أننا سنحصل على أغلبية فى مجلس النواب الأول . لكن استقبال سعد كان حارا الى حد جعلنا نفكر فى الأمر من جديد . ولم يقف تفكيرنا عند هذا الاستقبال . فقد أحيط سعد بعد عودته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع ، وارتفعت باسم سعد الى مستوى الأساطير . كانت صحف الوفد تروى أمورا هى الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير . قالوا انهم رأوا قرون الفول نابتة فى احدى مديريات الصعيد ، وقد كتبت الطبيعة على بعضها عبارة : « يحيا سعد » ! وقالوا ان طبيبا استمع الى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، فاذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » ، وان الطبيب دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين : « يحيا سعد » ! بذلك انتقل الأمر من النظر الى سعد على أنه زعيم سياسى ، له رأيه الذى يناقش ، الى أنه نبى الوطنية المرسل من قبل السماء ، والذى يجب أن تعنو الجباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائنا لوطنه وكفى ، بل هو كافر يجب أن تطلق عليه امرأته ، ويجب أن يحرم من حماية القانون ! وأما وذلك هو الشأن ، فقد أصبحت كلمة سعد وحيا ، وقد وجب تنفيذ أمره أيا كان . وهذا هو ما أدى بالشيخ القاياتى الى أن يقول يوما فى خطاب ألقاه : « اذا رشح الوفد حجرا وجب انتخابه » ! .

ترى : هل فت ذلك فى عضدنا معشر الأحرار الدستوريين؟ ! هل دعانا لأن نلقى سلاحنا ، وأن نذعن لما أذعنت له الجماهير ، ولما أذعنت له جماعات غير قليلة من المثقفين الذين التمسوا السلامة بالانضمام الى الوفد والانضواء الى لواء سعد ؟ ! كلا ! فقد كنا مقبلين على هذه المعركة الانتخابية وقلوبنا ممتلئة ايمانا بأنا على حق ، وبأننا معشر الأحرار الدستوريين نحن الذين نستطيع أن نحقق للوطن أغراضه ومقاصده فى الاستقلال والحرية . وزادنا ايمانا بأنا على حق اقتناعنا الصادق بضرورة القضاء على ما يرويه خصومنا عن سعد ، وما يذكرونه من تلك « المعجزات » ، واقناع الجميع بأن هذا تضليل يجب انقاذ الأمة منه ، وأنه استخفاف بحكم العقل ، والعقل وحده فى نظرنا هو كل شىء ، وهو صاحب الاملاء بالحق . فاذا لم نقاوم نحن هذا الضلال وقعت الأمة فى براثن الطغيان ، وهيهات يومئذ أن تبرأ منه أو تبلغ من أغراضها فى الحرية أى مبلغ !

وكنا ، نحن محررى السياسة ، أشد الأحرار الدستوريين ايمانا بذلك كله . فقد تلقى أكثرنا علمه وثقافته فى أوربا ، وفى فرنسا خاصة . كنت أنا والدكتور طه حسين والدكتور سيد كامل قد درسنا فى جامعة باريس ، ونلنا درجاتنا العلمية منها . وكان الأستاذ توفيق دياب قد درس فى انجلترا ومر بفرنسا . وكنا جميعا مؤمنين بأن العلم هو الذى يصور مصير العالم ، وأن منطق العقل يجب أن تكون له السيادة ، وأن العبث بالعقول لا يمكن أن يتغلب على الحق أو يطفىء وهج ضيائه .

كنا نعلم أن مهمتنا ليست هينة ، فقد كان خصومنا يتهموننا بالخيانة وبالمروق من الوطنية . لكنا لم نكن نحفل بذلك أو نأبه له ، بل كنا نكيل لهم الصاع صاعين ، من غير أن ندفع تهمة بتهمة أو باطلا بباطل . كنا نصيح بهم : ان من اتهم مصريا بالخيانة فهو الخائن ، لأنه يزعزع عقيدة الأمة فى أكرم بنيها ، فيفشى فيها أسباب الضعف والهزيمة . وكنا نرى الشبان الذين نلقاهم بالمقاهى والأماكن العامة يحدجوننا بنظرات قاسية

فلا يغير ذلك من ايماننا بأننا نخدم وطننا ، لأنا نقاوم طغيان الفرد ، أيا كان الستار الذى يتشح به هذا الطغيان • وزاد يقيننا قوة ما كان خصومنا يروجونه من عبارات لا يستسغيها عقل عاقل • كانوا يقولون ويرددون : الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى ! ويفسرون ذلك بأن اخلاص سعد يجعله لا يقبل الا ما يمليه عليه وجدانه ، وان الاستقلال اذا جاء على يدنا نحن « غير المخلصين » شابته شوائب الشك والريبة ! وكنا نجيبهم بأنهم يتهمون أبناء وطنهم فى عقلهم وفى تقديرهم ، ويقيمون الحجة بذلك على أنهم لا يفرقون بين الاستقلال والحماية الا بمقدار تعلقهم أو عدم تعلقهم بشخص بذاته ، لا بحكمهم الذاتى • كل ذلك كنا نقوله ، وكنا نجد صداه يردده اخواننا الدستوريون فى القاهرة والأقاليم • فلم يكن يمر يوم حتى يجىء الينا فى«السياسة» عدد من هؤلاء الأصدقاء يشجعوننا ويؤيدوننا ، ولم يكن يمر يوم حتى تتلقى من أصدقائنا فى ريف مصر السفلى والعليا رسالات تليفونية كلها اعجاب وتقدير وتشجيع •

على أن التمهيد للحركة الانتخابية ماكاد يبدأ حتى بدأنا نسمع الشكوى تلى الشكوى ، يرددها أصدقاؤنا من تصرفات رجال الحكومة معهم • وأول ما كان من ذلك شكوى الكثيرين من تقسيم الدوائر • ولقد كان هؤلاء الشاكون يقصون علينا ، نحن محررى (السياسة) ، من شكواهم ما يثير عجبنا أكثر من اثارته اهتمامنا • فلم نكن نفهم يومئذ ما لتقسيم الدوائر من أثر فى نتيجة الانتخابات • وكنا الى ذلك بعيدين كل البعد عن دوائر الحكومة والاتصال بها ، اللهم الا أن ننقد تصرفات هذه الدوائر على صفحات جريدتنا نقدا كثيرا ما أنتج أثره • لكننا لم نكن نستطيع فى هذه المسألة بالذات أن نصنع شيئا ، كما أن زعماء الحزب ظنوا أنهم يستطيعون أن يحققوا الكثير مما يشاؤون بالاتصال برجال الحكم اتصالا مباشرا • ولست أعرف أصحت نظريتهم فى ذلك أم لم تصح ، لأننى لم أتتبع عملهم فى الميدان الحكومى • على أننى فهمت من مرشحين كثيرين كانوا أقوياء فى دوائرهم ان تصرفات الادارة أضرت مركزهم الانتخابى ضررا بالغا •

وآن لنا أن نبدأ الحملة الانتخابية،ففكرنا فى أن نفتتحها بخطاب يلقى فى سرادق كبير ، نقيمه فى بقعة فسيحة من الأرض الفضاء مجاورة لجريدة (السياسة) بشارع المبتديان • من ذا يبدأ الحملة فيلقى هذا الخطاب ؟ كنا نتوقع أن يلقيه رئيس الحزب عدلى باشا • لكننا علمنا قبيل الدعوة اليه أن محمد محمود باشا وكيل الحزب هو الذى سيلقيه • ترى : أكان ذلك لأن عدلى باشـــا لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ؟ أم لأنه لم يكن خطيبا مطبوعا كسعد ، فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن ؟ لعل شيئا من هذا كان السبب ، ولعل السبب كان كذلك أن عدلى باشا سئمت نفسه هذا النوع من النضال ، ايمانا منه بأن انقسام الأمة لا سبيل معه الى تحقيق أغراضها بعد الذى كان من عدم نجاح مفاوضاته مع لورد كرزون • ولعله رأى كذلك أن (السياسة) تستغرق من الحزب جهدا ونفقة لا يتكافآن مع ما كان ينتظره من اقتحامها الميدان على الجماهير ، فزاد ذلك فى سأمه ودعاه الى نوع من الاعتكاف أمسكه عن النزول الى الميدان • أيا كان الأمر ، فقد وزعت رقاع الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه محمد محمود باشا ، يفتتح به الحملة الانتخابية باسم الأحرار الدستوريين •

ألقى محمد محمود باشا هذا الخطاب الانتخابى الأول ، فكان كله الحزم والترفع عن مقابلة الاتهام بمثله • لكنه فند التهم التى كانت تكال جزافا للأحرار الدستوريين ، وجَرَّح السياسة التى يجرى عليها الوفد ، سياسة الهـــدم ومحاولة القضاء على الحرية • وكان مراســـل جريدة « التايمس » الانجليزية حاضرا الاجتماع الذى ألقى فيه هذا الخطاب • فلما خرجنا قال لى : لو أن زعيم المعارضة فى انجلترا ألقى مثل هـــذا الخطاب ، لكان أغلب الظن أن يتناول طعام العشاء مع خصومه الذين قال فيهم ما قاله محمد محمود فى الوفد وفى سعد ، حتى لا يظن الناس أن الاختلاف فى الرأى معناه الخصومة أو العداوة الشخصية • وكان جوابى : لعلنا نصل فى زمن غير طويل الى ما وصلتم اليه بعد تجاربكم عشرات السنين ! •

تكررت الخطب السياسية بمناسبة الحملة الانتخابية ، فكان الفضاء المجاور لجريدة السياسة ميدانا مقصودا ، لأن الخطباء كانوا يعنون بخطبهم كل العناية ، ولأن الصحف المستقلة كانت تنشرها كما كانت تنشر خطب سعد ورجال الوفد . ولست أقف عند ما قيل فى هذه الخطب ، اللهم الا خطابا ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد بباريس . فلما ألقى خطابه وجه الى سعد باشا شخصيا تهما اهتز الحاضرون لسماعها . وكانت عبارته : « انى أتهم سعد زغلول باشا علنا ... » ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره « نبى الوطنية » ! فقد اتهم سعدا فى عدة تهم ، منها أنه استولى بنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفا من الجنيهات ؛ ومنها أنه ، أثناء محادثات ملنر ، طلب عزل السلطان فؤاد بحجة أنه أثر من آثار الحماية . وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهامسون : ما عسى أن يواجه به سعد هذه التهم ! وسألنى الدكتور حافظ عفيفى اذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو فى جريدة السياسة التى تصدر صباح السبت ، فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة . وأجبته بكل بساطة اننى سأنشر الخطاب كما هو . فمحمد على علوبة محام كبير ، وكان عضوا فى الجمعية التشريعية ، وعضوا بالوفد ، وعضوا بلجنة الدستور . وهو بعد السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز أن لا ينشر خطابه كما هو . قال الدكتور حافظ : يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتتحدث اليه فى هذا الأمر . قلت : فليكن . وعلمت فى الصباح أن عدلى باشا ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب الى أن أتلو عليه فقرات الاتهام فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث ، فقلت : لعل الفقرة الوحيدة التى يصح حذفها هى المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان فؤاد ، وذلك

احتراما لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية . ولم ننتــه الى رأى فيما ينشر وما لا ينشر . ثم انه استصحبنى الى « كلوب محمد على » ، وسأل عن ثروت باشا وصدقى باشا ، وتقدمنى الى غرفــة خاصة . وجاء صدقى باشا وعدنا الى الحديث فى خطــاب محمد بك على ، فأبدى صدقى باشا تردده فى صواب النشر وفيما قد يترتب عليــه من مسئولية . أما ثروت باشا فقيــل انه ترك منزله ذاهبا الى « الكلوب » . وبينما أحاول اقناع صدقى باشا برأيى دخل ثروت باشا واشترك معنا فى الحــديث ، ثم تناول الخطاب وتلى فقرات الاتهــام فقرة بعد فقرة ، فكان اذا فرغ من احــداها قال : انه لا بأس مطلقا من نشرها . فلما وصل الى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالاشارة الى هذه الفقرة . أما ماسواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشره . واقتنع عدلى باشا وصــدقى باشا برأى ثروت باشا ، وخرجت وذهبت الى (السياسة) ودفعت الخطاب الى المطبعة بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها تأدبا ومجاملة .

كانت الحملة الانتخابية من جانبنا ، ومن جانب سعد وأصحابه ، تزداد شدة وعنفا كلما اقترب موعد الانتخاب . كنا نقول ان اكفاء البلاد جميعا فى جانبنا ، وان هؤلاء الأكفاء هم الذين يستطيعون أن يخدموا بلادهم باصلاح شئونها فى الداخل وتحقيق أغراضها السياسية ، فكان خصومنا يقولون : لكم أن تدعوا من الكفاءة ما شئتم ، فالوطن لا يخدم بالكفاءة بل بالاخلاص ، والاخلاص محصور فى سعد وفى الوفد ، ولذلك وجب أن ينتخب من يرشحه الوفد ولو كان حجرا . وكنا نتهكم بهذا القول ، فيفسر تهكمنا على أنه تهكم بالاخلاص ، وأن مرجع هذا التهكم الى أننا لسنا المخلصين ، وأن الأمة يجب أن تقاطعنــا ، أو أن تحاربنا ، وأن ترى فينا خوارج عليها وعلى عقيدتها ، وأن تعلم انا حين نتحدث عن الاصلاح الداخلى فانما ذلك لنصرفها عن التعلق باستقلالها . وكان

لسعد باشا نفسه فى هذا المقام عبارة مشهورة : اذا وجب علينا أن نشتغل بالشئون الداخلية قيراطا ، فقد وجب أن نشتغل بالقضية السياسية ثلاثة وعشرين قيراطا ، وأن نوجه اليها كل همنا وجهدنا ، وأن نثق بالمخلصين لها ، العاملين فى سبيلها .

أفكان بين أنصار سعد وبين الأحرار الدستوريين يومئذ من الخلاف فى المبادىء ما يقتضى هذه الحملات العنيفة من جانب ومن آخر ؟ لقد كانوا جميعا ، الى سنتين قبل هذا التاريخ ، يؤلفون هيئة واحدة تسعى لغرض واحد . وقد كانت وسائلهم فى السعى واحدة : الدعاية لاستقلال مصر ، والسعى لاتفاق يعقدونه بين انجلترا ومصر المستقلة . لكن التطورات التى حدثت ، وسبقت الى وصفها ، قد أدت الى هذه الحدة وهذا العنف مع بقاء الجوهر غير مختلف عليه . انما وقع الخلاف أول ما وقع على من يتولى المفاوضة . أيتولاها سعد على رأس وفد يختاره ، أم يتولاها عدلى على رأس وفد يختاره ؟ وتجسم الخلاف فأدى الى مزايدات أمام الجمهور المصرى ، وكأن هذا الجمهور هو الحكومة البريطانية . والواقع أن هذه المزايدات كانت بالغة الضرر بكل ناحية من نواحى الحياة فى مصر : بالناحية السياسية ، وبالناحية الخلقية ، وبالناحية الاجتماعية . فقد صرفت المصريين الى التناحر بعد أن كانوا كلمة واحدة ، فأضعفت موقفهم ازاء انجلترا . وقد جعلت كثيرين من ذوى الارادة الضعيفة يلتمسون السبيل لمن يعتقدون أن القوة بيده ، كى ينضموا له ليقووا بهذا الانضمام . وقد أشاعت فى علاقات الناس من ألوان الفوضى والاضطراب ما كان له أثره فيما يجب على الابن لأبيه، وعلى الأصغر للأكبر : من احترام من جانب ورحمة من الجانب الآخر . وبلغ من أمر ذلك أن لم يعد فى البلد من يصغى الى نصيحة خالصة أو رأى صادق .

مهما يكن من شىء ، فقد جاء موعد الانتخاب وفى اقتناعنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أنا اذا لم نفز بأغلبية فستكون لنا أقلية محترمة

نستطيع بها أن نعيد الأمور الى نصابها الحق • ولم نكن مخطئين فى تقديرنا أو مبالغين فيه • فلما تم الانتخاب وآن الموعد لاعلان نتيجته ، اكتظت غرفتى فى السياسة باخواننا وأصدقائنا الذين حرصوا على أن يعرفوا نتائج الانتخاب أول وصولها الى وزارة الداخلية ، أو قبل ذلك حين ظهورها فى دوائر الانتخاب •

وجلست الى مكتبى وبدأت التليفونات تدق • يا لها من ليلة ! ما كان أعجبها وما كان أقساها ! • لقد كنا على ثقة من نجاح أشخاص بذواتهم فى دوائرهم لما لهم فيها من عصبية ، ولم يكن يخالجنا أقل ريب فى هذا النجاح • لكن النتائج التى بدأت تصلنا لم تلبث أن زعزعت من ثقتنا الى غير حد • يدق التليفون ويذكر اسم واحد من هؤلاء الموثوق بنجاحهم ، فاذا به سقط أمام خصم نكرة غير معروف • كان اسماعيل صدقى باشا ، وزير المالية السابق وعضو وفد المفاوضة مع لورد كرزن والمشهود له بالكفاية والتفوق ، مرشحا ، وكان ينافسه الأستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامى بطنطا • ولم يكن ثمت ريب فى أن الأستاذ الغرابلى لن يفوز • فلما أعلنت النتيجة اذا به ينجح ، واذا صدقى باشا يسقط • هنالك علت ضجة الحاضرين بغرفتى دهشة وعجبا • وكذلك كان الأمر فى دائرة سمنود حيث رشح على بك المنزلاوى ومصطفى بك النحاس ، وكنا معتقدين أن المنزلاوى بك سيفوز بأغلبية كبرى ، فانتخب مصطفى بك النحاس ، ولم ينتخب على بك المنزلاوى • ومن جديد علت ضجة الحاضرين دهشة وعجبا • وتكرر ذلك ثم تكرر ، وتكرر حتى كاد يفسد علىّ عملى الصحفى ، فرجوت الحاضرين أن يسكتوا أو ينتقلوا الى غرفة أخرى ، وسأبلغهم النتائج لحظة وصولها الىّ • وسكنوا هنيهة ثم عادوا الى ضجيجهم • وبقينا كذلك الى ما بعد منتصف الليل اذ أسفرت النتيجة العامة عن انتخاب تسعة عشر من غير الوفديين ، وانتخاب مائة وخمسة وتسعين من الوفديين • فلما جمعنا عدد الأصوات التى فاز بها المعارضون من نجح منهم ومن لم ينجح ، وقارناها بالأصوات

التى فاز بها الوفديون زادت أصوات المعارضين على ربع مجموع الأصوات التى أعطيت • وشهدت بذلك على أنه كان يحق لهم أن يمثلهم خمسون نائبا لا تسعة عشر • ألست اذن محقا اذ أقول : يا لها من ليلة ما كان أعجبها ، وما كان أقساها ؟ ! أو لست محقا كذلك حين أقول : اننا لم نكن مخطئين خطأ بالغا فى تقديرنا الأول لقوتنا فى الانتخابات ؟ ! •

* * *

كيف يستقبل الوفديون هذه النتيجة ؟ وكيف يستقبلها الأحرار الدستوريون ؟ لم يظهر لذلك أثر فى صحف الصباح لأنها كانت فى شغل الى ساعة متأخرة من الليل بتلقى النتائج واعدادها للنشر • أما صحف بعد الظهر المنتمية للوفد فقد أسكرها النصر ، وظهرت فيها نشوته أشد ما يكون الظهور • أليست هذه النتيجة أفصح دليل على أن الأمة كلها تؤيد سعدا ، وأن ما كان خصومه يتقولونه لم يكن الا هراء من الهراء ، وأن ما وجهوه اليه فى دعايتهم الانتخابية لم يصدقه أحد ؟ ألا تشهد لدى الانجليز وغير الانجليز بأنهم أخطأوا أفحش الخطأ حين فاوضوا عدلى باشا وأصحابه ، فلم يستطيعوا أن يسلموهم البضاعة لأن الأمة لا تثق بهم ؟ وغدا سيتولى سعد الحكم ، وسترى الأمة كيف يحقق لها ما عاهدها عليه من استقلال صحيح وسيادة كاملة • وغدا سيذهب الأحرار الدستوريون الى غير رجعة ، بعد أن عرفوا رأى الأمة فيهم وازورارها عنهم وعدم ثقتها بهم •

ولم أكن أشك منذ ظهرت النتائج الأخيرة فى أن الأحرار الدستوريين وأنا المتكلم باسمهم ولسان حالهم ، قد صدمتهم هذه النتيجة صدمة قاسية • فلما ذهبت فى مساء الغد الى « السياسة » ، جاءنى الدكتور حافظ عفيفى ولفيف من أصدقائنا وهم واجمون • وتناولنا الحديث ، وما عسى أن نكتب • واتفقنا على ابراز الفرق بين عدد نواب المعارضة ، وعدد الأصوات التى نالوها فى الانتخاب ، وما يدل ذلك عليه من أن التمثيل فى البرلمان لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وأن الأمة

وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وأن المعارضة خارج البرلمان سيكون لها أثرها الفعال ، كما أن قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم عن تقويم المعوج • فبرلمان الامبراطورية الثانية فى فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط ، لكن هؤلاء الخمسة هم الذين أوصلوا فرنسا الى النظام الجمهورى • فلا يبالغ الوفديون فى الفرح بما وصلوا اليه ، فسترى الأمة من بعد أنهم غير جديرين بما نالوا من ثقة !

وردت صحف الوفد على أقوالنا بعبارات التهكم اللاذع • فمن العناوين التى وضعتها لمقالاتها : « قل موتوا بغيظكم » ، و « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » ! ولم يكن أحد منهم يشك فى أن حزب الأحرار الدستوريين قريب الزوال ، وأن جريدة « السياسة » لم يبق من أجلها الا أيام •

ولا ريب أن جماعة من أساطين الأحرار الدستوريين قد هزتهم هذه النتيجة هزا عنيفا • بل لقد سمعت همسا أن عدلى باشا يفكر فى الاستقالة من رياسة الحزب ، وأن مدحت يكن باشا رئيس شركة جريدة السياسة سيستقيل هو كذلك من الشركة • وتحدث الى الدكتور حافظ عفيفى فيما اذا لم يكن من الخير أن نقتصد فى نفقاتنا ، فننتقل الى مكان أكثر تواضعا فلا تبهظنا الخسائر التى ناء بها عدلى باشا وزملاؤه فى الحزب • أما أنا فكان رأيى أنه يجب أن لا نيأس ، بل يجب أن نقاوم ، وأن قيامنا بدور المعارضة سيكون له أثر فى تقويتنا ، وأن انتقال « السياسة » الى مكان أكثر تواضعا يضعضع من معنويات محرريها وأنصارها ورجال الحزب أنفسهم ، وانى أفضل فى هذه الحال تعطيلها • وقد كنت يومئذ مؤمنا أشد الايمان بأن الاستسلام للهزيمة معناه القضاء لا على الحزب وحده ، بل على كل أنصارنا ومؤيدينا فى المدن والأقاليم أشد القضاء •

وتكررت فى صحف الوفد عبارات التعبير بالهزيمة ، وتكرر العنوان: « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » • فبدأت ذات مساء أرد هذا القول بأن حزب الأحرار باق ، وأن جريدته باقية • وما كدت أنتهى من

كتابة المقال ، وينتهى صفافو الحروف من جمعه وتصحيحه — حتى تحدث الى الدكتور حافظ عفيفى يسألنى ماذا كتبت ؟ فلما أخبرته طلب الى أن أحضر المقال ، وأن أذهب الى دار محمد محمود باشا بشارع الفلكى • وهناك وجدت محمد باشا محمود وتوفيق بك دوس والدكتور حافظ عفيفى وعلى بك المنزلاوى ، وألفيتهم يتحدثون يريدون أن يجمعوا للجريدة بضعة آلاف من الجنيهات لتستمر كما هى • وطلبوا أن أتلو عليهم المقال الذى كتبته ، فأقروه الا ألفاظا اتفقنا على تعديلها ، وبقى ما فى المقال من تحد لهؤلاء الذين أبطرهم الظفر ، وتقرير كله الحزم بأن الحزب باق والجريدة باقية ، وأن الحزب والجريدة سينهضان برسالتهما ، وسيقنعان الأمة بصواب المبادىء التى يدعوان اليها ويؤمنان بها •

فى مساء اليوم الذى نشر هذا المقال فى صباحه ، اكتظت « السياسة » باخواننا وأصدقائنا ، وقد تولاهم الجذل وكأنما أصبحوا المنتصرين ! •

وتمت انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ،وبقى تعيين الخمسين الباقيين • وتناقل الناس أن وزارة يحيى باشا ابراهيم تريد أن تتولى هى هذا التعيين • ورأى حزب الأحرار الدستوريين معارضتها فى ذلك ، فكتبنا نقول ان الوزارة الدستورية ، وزارة الأغلبية ، وزارة سعد زغلول ، هى التى يجب أن تتولى هذا التعيين حتى تكون عناصر مجلس الشيوخ متجانسة ، ويكون المعينون مكملين للمنتخبين من حيث كفاياتهم ، متفقين مع الأغلبية فى الميل السياسى ، ليكون المجلس أكثر تناسقا • وقررنا أنه اذا كانت نصوص الدستور لا تقتضى ذلك ، فان الروح الدستورية تقتضيه ، وان قيام الوزارة الدستورية بعد ظهور الأغلبية أمر طبيعى • واذا كانت وزارة يحيى باشا قد بقيت الى ما بعد الفراغ من انتخاب الشيوخ ، فان مهمتها قد انتهت ، ويجب أن تتخلى عن مناصبها ولا تباشر عملا دستوريا جديدا •

راقت هذه الفكرة الوفديين لأنهم كانوا يريدون أن يسرع الحكم

البهم بعد انتصارهم الحاسم فى انتخاب النواب • ولم يدر بخلدهم ولا بخلدنا أن عملية التعيين فى الشيوخ ستثير عليهم قلوب كثيرين كانوا يطمعون فى هذه المناصب ثم لم ينالوها لأن عدد هؤلاء الشيوخ المعينين محدود ، فلا يمكن ارضاء كل طامع فيها •

واستقالت وزارة يحيى باشا ابراهيم ، وألف سعد باشا الوزارة • وفى اليوم الذى تألفت الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة • لقد ألف الناس منذ عشرات السنين ، وفى عهد الانجليز أنفسهم ، أن يكون فى الوزارة قبطى واحد • أما سعد فقد أخذ فى وزارته اثنين من الأقباط • وقد ألف الناس أن يقولوا ان سعدا نبى الوطنية ، وقد أخذ سعد فى وزارته توفيق نسيم باشا الذى كان يقول انه يحمد الله على أنه لم يصب بداء الوطنية ، ومحمد سعيد باشا الذى ألف وزارة من الوزارات الادارية التى لم تشترك فى الحركة الوطنية • وقد ألف الناس أن يكون الوزراء ممن لهم مكانة ملحوظة فى الحكومة أو خارج الحكومة ، فأشرك سعد فى وزارته رجالا لم يعرف لهم أحد ماضيا يقام له وزن ؟ أشرك نجيب الغرابلى المحامى بطنطا لغير شىء الا أنه « قاهر صدقى » فى الانتخابات ، وأشرك غيره فأدهش ذلك أهل مصر ، وكان مثارا لدهشة البلاد العربية الأخرى دهشة رددتها صحفهم وألحت فى ترديدها • أما « السياسة » فلم تعترض فى اليوم الأول على شىء من هذا ، بل قلنا ان اختيار وزيرين من الأقباط معناه أن التمثيل للأقلية لم يبق له ما يوجبه ، وأن الوزارة يمكن أن تكون كلها من الأقباط أو من المسلمين ، وأن رئيس الوزارة حر فى اختيار زملائه • ورجونا للوزارة الدستورية الأولى التوفيق فى المهام الجسيمة التى تنتظرها •

أثار اعتدال هذا المقال أنصارنا أشد ثورة • وكانت حجتهم أننا حاربنا الوفد أثناء الانتخابات ، فكيف نقابل وزارته هذه المقابلة ؟ ولقد حدثنى كثيرون من الأقاليم ومن العواصم يظهرون دهشتهم لهذه اللهجة التى لم يكونوا يتوقعونها • وعبثا حاولت أن أقنعهم بأنا يجب أن ننتظر

تصرفات الوزارة لنحاسبها عليها . فلما رأيت حدتهم كتبت فى اليوم التالى مقالا عنوانه : « يتساءلون » ، عرضت فيه لسياسة سعد باشا قبل الانتخابات ، وتساءلت عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذاً لهذه السياسة . لقد قال ان تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى ، فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أم أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقد قال ان الدستور من عمل الأشقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء على حاله أم يعدله ؟ وهل يعيده الى مثل ما كان عليه يوم وضعته لجنة الأشقياء ، أم يزيد فى تعديله ليجعله أكثر ديمقراطية وتحقيقا لمبدأ : جميع السلطات مصدرها الأمة ؟ وهل تراه يسارع الى مفاوضة الانجليز ، أم أنه يحاول كسب الوقت مخافة فشل المفاوضة ؟ وماذا سيكون موقفه بازاء السودان فى المفاوضة وفى الدستور ، وهو الذى كرر عبارة شريف باشا : ان السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ؟ وجرى المقال كله على هذا النحو من التساؤل فى غير عنف ومن غير ضعف ، مما دل أصدقاءنا وأنصارنا على أن اعتدالنا فى اليوم الأول لم يكن تسليما ولا استسلاما ، وانما هو تقليد جرينا عليه مع وزارة نسيم باشا ويحيى باشا : لا نعارض وزارة الا بأعمالها ، وندع لها الزمن الكافى لتنهض بعبء الحكم . وقد سر أنصارنا بهذا الموقف وهنأونا به ، وكأنما رأوا فيه استعدادا لاعادة الكرة فى مناضلة البطش اذا اقتضى الأمر مناضلته .

ولم يكونوا مخطئين فى تقديرهم أنا يجب أن نكون على استعداد لأيام أكثر عبوسا من كل ما مر بنا من قبل . ولست أريد أن أسبق الحوادث فحسبنا من هذا الفصل أن بلغ بنا تأليف سعد للوزارة الدستورية الأولى . أما سير الحوادث فى عهد هذه الوزارة ، وموقفنا منه ، فموضوعه الفصل التالى .

الفصل الرابع

نحن والوزارة الدستورية الأولى

اختيار سعد استدامة الخصومة ـ حكومة زغلولية لحما ودما ـ رفت المديرين غير الوفديين ـ عنفنا فى المعارضة ـ سعد يمنع « السياسة » من شهود حفلة افتتاح البرلمان ونفاذ الدستور ـ خطاب العرش مادة للمعارضة ـ الدستور العصرى والأمانى القومية ، بدل دستور الأشقياء والاستقلال التام أو الموت الزؤام ـ حزب الستمائة ـ الارهاب بالمظاهرات يزيد معارضتنا عنفا ـ هلموا يا انصار الحرية فادفعوا العدوان على الحرية ـ بدء تحول الرأى العام ـ المظاهرة الكبرى وعزمنا مقاومتها وعدم مرورها بنا ـ العلاقات المصرية الانجليزية والرجاء فى حلها ـ تعديل قانون الانتخاب ـ النيابة تحقق معنا ـ النيابة تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها ـ النيابة ترفع الدعوى علينا فيتتبعها الرأى العام ـ الحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه ـ عزمى السفر الى لبنان وارهاص سعد باشا بمنعى منه ونصيحة أصدقائى فى الموضوع ـ السفر الى لبنان وحفاوة أهلها وحديثى مع الموظف الفرنسى بعاليه ـ محادثات سعد ، مكدونالد ـ حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » ـ افتتاح الدورة البرلمانية واشتداد معارضتنا ـ استقالة نسيم باشا وسعيد باشا من الوزارة ، وتعيين الدكتور أحمد ماهر وعلى بك الشمسى مكانهما ـ مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ـ الانذار البريطانى ـ استقالة الوزارة الدستورية الأولى ـ زيور باشا يؤلف الوزارة ـ استقالة أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك منها ـ صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة ـ انقاذ ما أمكن انقاذه ـ سعد باشا يعتزل الناس ويقيم بميناهاوس .

ألف سعد الوزارة الدستورية الأولى على النحو الذى أسلفنا . وقد كان أمامه طريقان ، له أن يسلك أيهما شاء . فاما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات فيعلن ، باسم الأمة التى أولته ثقتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، وأنه لذلك ينسى كل خصومة ماضية ؛ واما أن يديم الخصومة ، ويرى فى توليه الحكم وسيلة للقضاء الحاسم على هؤلاء الخصوم السياسيين . وهو قد اختار

منذ اليوم الأول هذا الطريق الثانى . فقد ذكر ، فى الكتاب الذى رفعه الى جلالة الملك فؤاد الأول بتأليف الوزارة، أن وزارته ستبحث المسئوليات والمسئولين . وجلى أنه لم يقصد بالمسئوليات ولا المسئولين جماعة الانجليز الذين كانوا قائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ، بل قصد هؤلاء الخصوم من المصريين الذين كال لهم التهم أشكالا وألوانا منذ اختلف معهم فى سنة ١٩٢١ . لقد طلب اليه عبد الخالق ثروت باشا ، فى خطاب نشره فى الصحف ابان الانتخابات ، أن يحتكم واياه فى الخلاف السياسى الى الأمراء ؛ فكان جواب سعد أن رفض هذا الاحتكام ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » . وأين منه ثروت وغير ثروت فى تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف الى جانبه فى مقام خصومة ؟ !

ولم يتردد سعد فى اعلان عزمه الاستئثار بكل أمر، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحما ودما » . وهو قد أعلن هذا الرأى بهذه الصراحة والصرامة حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من منصبيهما . فقد عارضناه فى ذلك ، واعترضنا عليه فى رفق أولا ، ثم فى عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست فى شىء من الديمقراطية ، وأن الموظف يجب أن يطمئن الى مكانه فى الحكومة ، وأن لا يفصل الا اذا ارتكب ما يوجب فصله — فكان جواب سعد ان هؤلاء الذين فصلهم ضالعون مع خصومه السياسيين ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحما ودما » ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن اليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . وعبثا قلنا ان الاكتفاء بنقل الموظف من منصبه الى منصب آخر لا يتصل بسياسة الحكم اتصالا مباشرا — يكفل طمأنينة الموظف ، وطمأنينة الوزارة ؛ فقد أصر سعد على رأيه . ولم يكن معقولا أن يتزحزح عنه ، بعد اذ حاول أن يوجه الى رشوان محفوظ باشا تهمة بذاتها ، وأن تلقى النيابة القبض عليه ، فلم يجد القاضى الذى ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره الى القبض أو الى الاتهام رغم أنه كان وفدىّ الميول . طبيعى وكان ذلك يدور بنفس سعد أن يسلك الطريق الذى سلكه ، وأن يصبغ الحكومة كلها باللون الحزبى المتطرف .

دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت (السياسة) ، الى اتخاذ خطة عنيفة فى المعارضة • وزادنا عنفا أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا ، والذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات معنا ، والذين ناصروهم من العمد والأعيان ، كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم•وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممض للنفس • ومع ما أدى اليه ذلك الاضطهاد من شفاء لما فى نفوس الكثيرين من غل وحب للانتقام ، لقد أدى كذلك بالكثيرين ليروا فيه لونا من الحكم غير كريم • لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية الممثلة للأمة حكومة انصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء فى حدود النظام والقانون • أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ، فقد أسقط فى أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم • لكن أحدا منهم لم يكن يجرؤ على أن ينبس ببنت شفة ، مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين ، بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه ، وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم ! •

وشعر الأحرار الدستوريون ، وشعرنا نحن محررى السياسة خاصة ، بهذا التحول السريع فى اتجاه الكثيرين ، وان شعرنا فى نفس الوقت بأن الخصومة تزداد حدة فى نفوس غيرهم ، وتنقلب الى العداوة أو ما يشبه العداوة • كانت قراءة جريدة السياسة معتبرة اثما محرما على الوفديين ، وكان سعد يقول علنا انه يقرأ السياسة بالنيابة عن جميع المصريين ، وانه يجب ألا يقرأها منهم أحد • رغم ذلك كان طبع السياسة يزداد ، لأن كثيرين ممن حرموها من قبل على أنفسهم كانوا يتناولونها ويقرأونها خلسة كأنها بعض المحرمات • بهذا أصبحت السياسة ، وهى الجريدة الوحيدة العنيفة فى معارضة الحكومة ، موضع تقدير الكثيرين تقديرا كان يزيد سعدا مقتا لها وغضبا عليها • وبلغ من غضبه اذ ذاك أن الحكومة حددت يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لحفلة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف جلالة الملك اليمين الدستورية،ودعت لهذه الحفلة التاريخية جميع الصحف المصرية والأجنبية وجميع المراسلين

الأجانب ، وحرمت « السياسة » من حضور هذه الحفلة ، كأن «السياسة» ليست جريدة مصرية ، وكأن الأحرار الدستوريين الذين تنطق «السياسة» باسمهم ليسوا مصريين ، وليسوا ممثلين فى البرلمان ! .

حددت الوزارة يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ؛ لأن يوم ١٥ مارس هو اليوم الذى أعلن فيه جلالة الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولأن هذا اليوم اعتبر عيد الاستقلال ، فعطلت الحكومة مصالحها احتفاء به فى سنة ١٩٢٣ . أما وسعد باشا كان يرى قبل توليه الحكم أن اعلان الاستقلال كان نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان يعلن يومذاك أن هذا التصريح نكبة وطنية كبرى ، فقد أراد أن يتحاشى الاحتفال بهذا الاستقلال من غير أن ينكره ، ولهذا اختار يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، ليقول هو وأنصاره من بعد انهم يحتفلون بهذا اليوم لحساب الدستور لا لحساب الاستقلال .

حرم سعد على جريدة « السياسة » حفلة افتتاح البرلمان ؛ فلم يدعها أحمد زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ الأول ، الى حضورها . ورأيت أنا فى ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدى عليه الا أن يكون ظالما . وكنت أنا أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة يومئذ ، فاتصلت بزملائى من أعضاء المجلس ، واتصلت بغيرهم من الصحفيين المصريين والأجانب الذين يصدرون فى مصر صحفا بلغة عربية أو بلغة أجنبية ، وعرضت عليهم أمر هذا الحرمان وما فيه من تمييز مجحف . ووافقونى جميعا وندبوا منهم أقرب الناس الى قلب سعد ليحدثوه فى الأمر كى يرد الحق الى نصابه . لكنه أبى بحجة أننا نحن ظالموه بمعارضتنا العنيفة له ، وأن من حقه وهو يمثل الأمة أن يدخل فى حظيرة ممثلى الأمة من شاء وأن يحرم من شاء ! ! وعبثا حاول أنصاره الصحفيون اقناعه بأن هذا المنع لن يقدم ولن يؤخر ، وأنا سنقف على كل ما يجرى فى الحفلة وسننشره ، وأنا سنتخذ من هذا المنع حجة جديدة للمعارضة قد تجد سميعا ، وقد تظهرنا فى ثوب المظلوم الجدير بعطف الرأى العام . لقد أمر سعد ولن يتراجع . وكذلك عاد هؤلاء الصحفيون يبلغوننى أسفهم لأنهم لم ينجحوا فى مهمتهم . فلما طلبت اليهم أن يتضامنوا

فى الاحتجاج على ما حدث رأوا فيما قاموا به الكفاية • وشكرت أنا لهم مجهودهم ، وكسبت « السياسة » عند الناس أضعاف ما خسرت بحرمانها من شهود الحفلة التاريخية لافتتاح البرلمان ونفاذ الدستور الذى دافعت عنه أمجد دفاع حتى صدر •

على أن هذا الجهد لم يذهب عبثا • فبعد أن انتخب أحمد مظلوم باشا الذى كان رئيسا للجمعية التشريعية رئيسا لمجلس النواب الأول ، وبعد أن انتخب مكتب المجلس ، سوى بين السياسة وغيرها من الصحف ، فتسلمت بطاقتها الدائمة لحضور جلسات مجلسى الشيوخ والنواب • وقد اخترنا صديقنا الأستاذ محمود عزمى ليكون مراسلنا البرلمانى بمجلس النواب •

لم يغير ذلك من موقفنا ازاء الحكومة والبرلمان ، ولا من موقفهما ازاءنا • ولم يكن طبيعيا أن يتغير موقف أى الفريقين من الآخر ، وكانت وزارة سعد قد سلخت فى الحكم شهرا ونصف شهر نكلت أثناءها بالكثيرين من أنصارنا ، وعارضناها نحن فيما فعلت أشد المعارضة ، وسألناها غير مرة: أيغنيها هذا التنكيل عن تحقيق ما وعدت الأمة بتحقيقه من استقلال الوطن بمفاوضة الانجليز أو بغير مفاوضتهم ؟ فلما ألقى سعد باذن الملك خطاب العرش الأول ، وجدنا فيه مادة للمعارضة زادت الهوة بيننا وبين الحكومة • فقد وصف الخطاب الدستور ، الذى وضعته « لجنة الأشقياء » ، وهى اللجنة التى أسست حزب الأحرار الدستوريين ، بأنه وضع على أحدث المبادىء العصرية • عندئذ صحنا بسعد : ان خطاب العرش تضعه الحكومة على لسان الملك تصور به سياستها • فاذا كان الدستور على أحدث المبادىء العصرية فكيف طوع لنفسه أن يصف واضعيه بأنهم الأشقياء ؟ أم أصبح الدستور على أحدث المبادىء العصرية حين أدى به وبحزبه الى الظفر بمقاعد البرلمان ومناصب الوزارة ؟ ! ولم يتحدث خطاب العرش عن استقلال مصر ، بل عن الأمانى القومية ، فصحنا بسعد مرة أخرى : ألم تكن تعير خصومك حين يقولون الاستقلال الذى لا شك فيه ، فتقول انك تريد لمصر الاستقلال التام ، أو تلقى فى سبيل ذلك الموت الزؤام ! ؟

فما هذه الأمانى القومية التى وردت فى خطاب العرش ؟ ! وهكذا فتح الخطاب أمامنا أبوابا للمعارضة زادت الهوة اتساعا .

ولم يكن من سبيل لرتق هذا الفتق ، أو تضييق هذه الهوة . فقد رأى سعد فى المعارضين خوارج عليه وعلى الأمة يجب التخلص منهم ؛ ولذا تسامع الناس ، منذ بدء الدورة البرلمانية ونظر الطعون المقدمة فى انتخاب بعض النواب ، أن سعدا رأى الغاء انتخاب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد فاز فى الانتخاب عن دائرة (البربا) بمديرية أسيوط ؛ وأن النية مبيتة على هذا الالغاء منذ تسلم سعد مقاليد الحكم . أما وذلك كان موقف سعد منا ، فلم تكن مساواة السياسة بغيرها من الصحف فى حضور جلسات البرلمان لتسكن من عنف الخصومة بين الوفديين ومعارضيهم .

وكان أول قانون نظره مجلس النواب قانون المكافأة البرلمانية . وقد حدد البرلمان هذه المكافأة وجعلها ستمائة جنيه فى السنة تدفع مشاهرة خمسين جنيها ، وذلك بعد أن كانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية خمسة وعشرين جنيها فى الشهر . وكان هذا القانون الأول موضع حملة عنيفة أشد العنف من جانبنا ؛ فقد كتبنا لأول ما صدر هذا القانون مقالا عنوانه : « حزب الستمائة » ، ندندنا فيه بتصرف النواب ، وبأنهم فكروا فى أنفسهم وفى مكافأتهم أولا وقبل كل شىء ، ولأنهم جعلوا هذه المكافأة ستمائة جنيه فى العام ، وهو مبلغ كان يتقاضاه يومئذ كبار الموظفين دون سواهم . ولما كانت كثرة النواب من أهل الريف الذين لا يمتازون على غيرهم بشىء من المؤهلات العلمية أو المقدرة الممتازة ، فقد لقى هذا النقد العنيف صدى فى أوساط كثيرة ، ودعا الناس ليروا فى هؤلاء الذين ندبوا أنفسهم للتحدث عن مصالح الأمة ، رجالا تعنيهم مصلحتهم قبل كل شىء ، ويفكرون فى أشخاصهم قبل أن يفكر أحدهم فى الدولة أو فى المصلحة العامة .

ولم يجد سعد وأنصاره بدا ازاء هذا العنف فى المعارضة من الالتجاء الى نوع من الارهاب قد يخيفنا ويردنا الى الاعتدال . لهذا بدأت المظاهرات تسير فى أنحاء مختلفة من بلاد الدولة ، تهتف بسقوط أنصارنا

ثم تنقلب من الهتاف الى أعمال العدوان والتخريب • اتصل بنا أنهم قذفوا منازل كثيرين ممن رشحوا أنفسهم للانتخاب أحرارا دستوريين بالحجارة وأنهم اعتدوا عليهم ، وأن أنصارنا هؤلاء استعدوا البوليس على المتظاهرين ليقمع مظاهراتهم وليردهم عن العدوان الى احترام القانون ، فلم يجدوا من البوليس سميعا • وتكرر ذلك فى المنصورة ، وفى فارسكور وفى أسيوط وفى مديريات كثيرة أخرى ، فلم يرعنا الارهاب ولم يردنا عن العنف فى المعارضة ، بل زادنا عنفا وبأسا • وتطوع كثيرون ممن وقع عليهم اضطهاد الحكومة أو اعتداء المتظاهرين بالكتابة فى « السياسة » مدافعين عن أنفسهم ، معلنين للملأ مانزل بهم من حيف وما أصابهم من عدوان • كتب حلمى عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ، وغيرهما ممن فصلهم سعد من وظائفهم ، ورفعنا نحن علم الدفاع عن الحرية المهدرة ونددنا بسياسة الارهاب والتهديد ، وبلغنا من ذلك أن كتبنا نهيب بالناس أن يدافعوا عن أنفسهم ما دامت الحكومة لا تحترم القانون ولا تدافع عنهم • وأذكر ، وأنا أكتب الآن ما أكتب ، مقالا عنوانه : « هلموا يا أنصار الحرية ! فادفعوا العدوان عن الحرية ! » سردنا فيه نبأ هذه المظاهرات ، وما يقع فيها من اعتداء على حرية الناس وأموالهم ، وقعود حفظة النظام والأمن عن القيام بواجبهم ، وطلبنا الى كل مصرى يحترم الحرية ويناصرها أن يتقدم للدفاع عنها ، فالدفاع عن النفس أو الغير أو المال يبيحه القانون ، بل هذا الدفاع فرض واجب ما دامت الحكومة لا تقوم به ، وتترك البلاد بذلك وكأنها لا حكومة فيها ! •

شجع موقفنا هذا كثيرين كانوا يرون ما يحدث ثم يخشون الخوض فيه ، فبدأ الناس يتكلمون ، وبدأت « السياسة » تزداد انتشارا ، وتفتح فى أرجاء البلاد ميادين كانت مغلقة أمامها بسبب الدعاية التى كان يقوم بها الوفديون قبل ولايتهم للحكم • وزاد فى الاقبال عليها أنها كانت لا تقف عند شئون السياسة تتحدث فيها ، بل تتناول جميع الشئون التى تهم كل قارىء وكل قارئة ؛ سواء فى المسائل العلمية ، أو فى الأدب ، أو الاجتماع ، أو الصناعة ، أو الزراعة ، أو التجارة ، أو الشئون النسوية •

وكانت تعهد فى كل أمر من هذه الأمور الى ذوى الخبرة والكفاية فيه ، حتى لقد أصبحت مدرسة شعبية ، أو منبرا عاما ان شئت ، تتحدث فى كل أمر عن بينة وعلم . لهذا جذبت اليها من لهم هوى فى السياسة وفى غير السياسة ، وبذلك نشرت جوا من حرية الرأى والتعبير عنه فى كل ميدان من الميادين .

وجدير بى أن أقرر أن حرية الرأى لم تكن زينة ازدانت بها جريدة السياسة ، بل كانت مبدأ وعقيدة وأساسا من الأسس التى قام حزب الأحرار الدستوريين لتوطيد دعائمها فى البلاد . ألم يكن الخلاف الذى قام بين سعد وأصحابه فى الوفد مرجعه الى أنه كان يريد أن يفرض رأيه على الوفد كله ، سواء أكانت الأغلبية فى صفه أم لم تكن ؟ ونحن الذين تولينا تحرير السياسة كنا جميعا ممن آمنوا بما تعلموا فى فرنسا وفى غير فرنسا : من أن الشك أول مراتب اليقين ، وأن كل رأى وكل فكرة قابلان للنقد ، وأن الرأى الحر علامة الحياة والجمود علامة الموت ، وأن احترام الانسان رأيه ودفاعه عنه احترام للكرامة الانسانية ودفاع عنها .

وقد حاول خصومنا السياسيون أن يجدوا فى دفاعنا عن حرية الرأى مطعنا علينا ، فرمونا بالالحاد فى الدين كما رمونا من قبل فى السياسة بالمروق من الوطنية . ولم تعننا رميتهم هذه ، بل احتقرناها كما احتقرنا اتهامهم ايانا فى وطنيتنا ، لأننا كنا نؤمن بأن الجمود فى الدين هو الذى أدى الى تأخر الشعوب الاسلامية فى عصور تدهورها ، وأن الايمان الحق بالله لا يكون ايمانا صادقا الا اذا اقتنع به القلب والعقل عن بصيرة وبينة . ولقد كنا مطمئنين الى عقيدتنا فى الدفاع عن حرية الرأى طمأنينة لا تزعزعها الأعاصير وان عصفت . ولهذا لم ترهبنا تهم خصومنا،بل زادنا هذا الاتهام الباطل قوة فى معارضتنا لأولئك الذين لا يريدون أن تظل حرية ما محترمة ، حتى حرية الرأى وحرية اعلانه .

وكان أمين بك الرافعى يعارض الوزارة فى جريدة الأخبار ، كما كنا نعارضها ، لكن على طريقته هو . وكانت تعارضها كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . ولقد ضاقت الوزارة ذرعا بهذه المعارضة بعد أن رأت أن مظاهرات الأقاليم قد اتخذت مادة زادت

المعارضة عنفا . وكان سعد باشا قد عين الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيلا لمحافظة مصر ، فرأى أن ارهاب أهل الريف لا يجدى نفعا ، وأن هذه الصحف المعارضة هى التى تسمم الجو ، وانها يجب أن تتلقى درسا يردها فى نظره ونظر الحكومة الى صوابها ، ويلزمها الاعتدال فى معارضتها ان لم يلزمها العدول عنها .

كنت أقيم فى ذلك الوقت فى شارع العباسية . واننى لفى منزلى صباح يوم من شهر ابريل ، أو من أوائل مايو ، اذ طلب الدكتور حافظ عفيفى أن يحدثنى تليفونيا فى أمر هام . فلما اتصلت به أخبرنى أنه علم أن مظاهرات عنيفة غاية العنف ستقوم مارة بالجرائد المعارضة تحطمها وتعتدى على من فيها ، وأنه يترك لى تقدير ما اذا كنت أتقى هذه المظاهرات بأن لا أذهب أنا وزملائى الى «السياسة» ولو أدى ذلك الى عدم صدورها صباح اليوم التالى ، أو أرى فى الأمر رأيا آخر . وكان الأستاذ محمد حسن المرصفى مدير ادارة السياسة اذ ذاك ، فاتصلت به وطلبت اليه أن يتصل بالأستاذ محمود عزمى ، وأن نلتقى ثلاثتنا بجروپى تجاه البنك العقارى فى الساعة الخامسة من بعد الظهر لنتكلم فى هذا الموضوع : موضوع ظهور السياسة أو عدم ظهورها صبح الغد . والتقينا فعلمت منهما أن المظاهرة الكبرى مرت بالأخبار وبالكشكول فى الصباح واعتدت عليهما وأحرقت الكشكول ، وأنها ستمر بالسياسة حوالى الغروب . قلت لهما : ولكن اذا خفنا وضعفنا ولم تظهر السياسة غدا ، أصبحت تحت رحمة المتظاهرين يعطلون السياسة فى أى يوم يشاءون . ووافقانى على رأيى فركبنا نحن الثلاثة سيارة الى « السياسة » ، فألفينا فى فنائها ثلة من الجنود يرأسهم ضابط دهش حين رآنا وسألنا عما اعتزمنا . فلما علم أننا مصممون على العمل ، وعلى اصدار «السياسة» كعادتها كل صباح ، جعل يرجونى ويخوفنى العاقبة ، ويقول ان القوة التى تحت امرته لا تكفى لصد المظاهرة الكبرى المقبلة عما قريب . قلت له : فلنستقبل هذه المظاهرة ! لقد أصدرت أمرى الى عمال المطبعة أن يتسلح كل واحد منهم بقطعة من حديد المطبعة لندافع عن أنفسنا ، وليكن ما يكون ! وأشهد لقد كان عمال السياسة يومئذ على أعظم جانب من الشهامة . فانى ما لبثت حين

أصدرت اليهم هذا الأمر أن رأيتهم جميعا متحمسين مستعدين لملاقاة العدوان بالعدوان . واتصل الضابط أمامى بمحافظة العاصمة ثم حدثنى محاولا اقناعى ، فلما رآنى لا أقتنع طلب أن يتحدث وحده من التليفون العام بالجريدة . وذهب الى هذا التليفون العام ، وظل طويلا مقفلا عليه باب « الكابينة » ، ثم جاء عندى وقال انه سيبقى زمنا مع القوة التى يرأسها ، ولعل المظاهرة تمر بسلام حين تراه . ودخلنا جميعا مكاتبنا ، وبدأنا عملنا وانقضى الوقت وأرخى الظلام سدوله ، ولم تحضر مظاهرة صغيرة ولا كبيرة ، وانصرفت القوة من غير أن يشعر أحد بانصرافها .

وظهرت السياسة صبح الغد أشد عنفا منها فى أى يوم آخر . وما كان لنا أن نتراجع بعد أن تحدينا المظاهرة الكبرى ، بل تحدينا الحكومة ، ونجحنا فى تحدينا غاية النجاح . ثم ما كان لنا أن نتراجع والحكومة القائمة تكيل لنا الضربات فى كل ميدان تستطيع أن تواجهنا فيه . أشرت من قبل الى ما قيل من أن سعد باشا زغلول أصر على الغاء انتخاب محمد محمود باشا عن دائرته بأسيوط . وقبل أن ينظر الطعن فى انتخابه أمام مجلس النواب صادفت أحمد محمد خشبة بك الذى كان وكيلا وفديا لمجلس النواب ، وكان بحكم مركزه هذا رئيس لجنة النظر فى الطعون . صادفته فى مطعم سان چيمس ، وكان اذ ذاك بشارع فؤاد الأول ، فسلمت عليه فدعانى للجلوس معه ، وفتحت الحديث فى الطعن المقدم ضد محمد محمود باشا ، وقلت ان المجلس نظر فى طعون أسبابها هى الأسباب التى بنى عليها الطعن فى انتخاب محمد محمود ورفضها ، فحاول الرجل أن يقنعنى بأن ثمت خلافا بين هذا الطعن وغيره من الطعون . ولم تؤد المناقشة بطبيعة الحال الى نتيجة . ونظر الطعن أمام المجلس وقبل ، وألغى انتخاب الرجل وكلنا مقتنعون بأنه ألغى لاعتبار حزبى ، لا لاعتبار قانونى . طبيعى والحكومة تكيل لنا مثل هذه الضربات فى مختلف الميادين أن لا تخف معارضتنا لها أو تجديها ايانا .

ناخبئما كنا ، نحن الذين نحرر السياسة ، لنعبأ بهذه الضربات ، بل كنا بما فيها حجة لنا فى معارضتنا الحكومة واقامة الحجة على تنكبها طريق باشا اذا القانون ، جريا وراء الأهواء الحزبية والطغيان الصارخ . ولم نكن

نجد الى جانب ذلك عناء فى الوقوف على أسباب جدية أخرى للمعارضة . فلم يكن شيء أيسر من المقارنة بين أعمال الوزارة فى الحكم وأقوال رجالها قبل أن يتولوه . كان مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية القائمة فى الحكم اذ ذاك ، وكان صديقا لسعد باشا . وقد أثر عنه يوما أنه قال قبل أن يتولى الحكم : ان المسألة المصرية تحل فى الفترة التى يتناول فيها الانسان مع المصريين (فنجانا) من القهوة . ولما تولى سعد باشا الحكم استبشر بوجود مستر ماكدونالد على رأس الوزارة حتى لقد قال فى بعض تصريحاته : « ومن علامات اذن الله بنجاح قضيتنا أن تولت الحكم فى انجلترا وزارة صديقة مستعدة للتسليم بمطالبنا » ، أو ما يقرب من ذلك . على أن الحوادث لم تجر على النحو الذى تنبأ به مستر ماكدونالد ، وتنبأ به سعد باشا . فقد وجه الى مستر ماكدونالد سؤال فى مجلس العموم البريطانى ، فكان جوابه عليه أن سياسة انجلترا فى مصر هى السياسة التى رسمها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا التصريح هو الذى قال عنه سعد باشا انه نكبة وطنية كبرى . فلما ذكرناه بعبارته هذه ، وسألناه رأيه فى اجابة مستر ماكدونالد عن تصريح ٢٨ فبراير ، قال : لمستر ماكدونالد أن يقول ما يشاء ، ولى أن أقول ما أشاء . وسأله عبد الرحمن الرافعى بك عضو مجلس النواب من الحزب الوطنى عما يعتزم عمله للظفر باستقلال السودان ، فكان جواب سعد باشا : هل عندكم تجريدة ؟ ! وكذلك هبط به واقع السياسة العملية الى مثل هذه التصريحات التى كنا نتخذ منها حجة لمعارضته ، فكنا نجد فى جوانب كثيرة من الرأى العام سميعا .

وبلغ من أثر معارضتنا لما جاء فى خطبة العرش عن الأمانى الوطنية ، وأنها كلمة مبهمة لا تعبر عن الاستقلال التام بالقوة التى كان يعبر بها سعد قبل توليه الحكم ، أن طلب زكى باشا أبو السعود ، وكان شيخا وفديا ، أن ينص فى الرد على خطاب العرش على الاستقلال التام ، وأن تعدل خطبة العرش نفسها فتستبدل فيها كلمة الاستقلال التام بكلمة الأمنهم القومية . وقد امتعض سعد من ذلك وقال : اذا أنا قلت الأمانى العهد لقد فماذا تفهمون من عبارتى ؟ أليس هو الاستقلال التام ؟ ونزل البشت حين

أبو السعود على رأى سعد • لكن ذلك دل على أن معارضتنا قد تركت فى نفوس الكثيرين من الأثر ما جعلهم يعودون بأنظارهم وأسماعهم الى الماضى ، يريدون مقارنته بالحاضر ، فيرون أننا لم نكن مخطئين كما أوهمهم خطباؤهم ، وأن السياسة التى اتبعها سعد فى المسألة القومية بعد توليه الحكم لم تكن تسوغ له عدلا أن يطعن على سياستنا أو يتهمنا فى وطنيتنا •

كان تحول الرأى العام فى الحماسة لتأييد وزارة سعد ، وان تحولا جزئيا ، أمرا محسوسا • مع ذلك لم ير سعد أن يهادن الأحرار الدستوريين أو يلتمس الوسيلة للتفاهم معهم • بل ازداد تحديا لهم وحرصا على القضاء عليهم • لما ألغى مجلس النواب انتخاب محمد محمود باشا رشح الرجل نفسه ثانية فى دائرة البربا بأسيوط • وكان فى مقدور سعد أن يغضى عن اعادة انتخابه وأن يدع للناخبين من الحرية ما لعله يسكن من حدة محمد محمود ، وما يدعوه للتفكير فى هدنة مع الوزارة يقنع بها اخوانه الأحرار الدستوريين • لكن وزارة الداخلية نقلت الى أسيوط وكيلا للمديرية هو الأستاذ عبد القادر مختار ، ووكلت اليه أن يسقط محمد باشا فى دائرته • ولم يدع هذا الوكيل وسيلة من تهديد العمد والمندوبين الناخبين الا لجأ اليها • وضج الناس هناك بالشكوى مما يصيبهم من عسف الادارة ، فرأى محمد باشا من الخير أن يتنازل عن ترشيح نفسه ، محافظة على مصالح أهله وأنصاره ، وحتى لا يتعرضوا الى ما قد ينتهى اليه التهديد من نتائج • وانتخب فى الدائرة رجل لم يكن أهلها يكادون يعرفونه •

أدى شعور سعد باشا بهذا التحول فى الرأى العام الى تفكيره فيما يكفل له النجاح فى الانتخابات المقبلة اذا حل مجلس النواب ، أو اذا بقى مجلس النواب الى الأجل المحدد له فى الدستور وأجريت انتخابات جديدة • فالمندوبون الناخبون الذين يندب كل واحد منهم عن ثلاثين ناخبا ، هم بكثرتهم الكبرى من طراز الذين يقرأون الصحف ويتأثرون بما فيها • وهؤلاء يمكن أن يتحولوا مع الوقت عن الوفد وعن سعد باشا اذا استمر الحال على ما هو عليه • أما سواد الشعب وسواد

الناخبين فكثرتهم الكبرى لا تقرأ ولا تكتب • وكثرتهم الكبرى تؤمن بأن سعدا نبى الوطنية ، وبأن من خالفه أو خرج عليه خالف الدين وخرج عليه • أليسوا يؤمنون بأن الجنين فى بطن أمه نادى : يحيا سعد ، وبأن ورق بعض النبات ظهر مكتوبا عليه : يحيا سعد ؟ • سواد ذلك ايمانه لا يتحول فى سنة أو سنوات عن عقيدته • لابد اذن من أن يكون هذا السواد هو الذى ينتخب مباشرة ، فيكفل سعد بذلك نصرا لا يكفله مع نظام المندوبين • لهذا رأى تعديل قانون الانتخاب والغاء نظام المندوبين الناخبين ، وجعل الانتخاب مباشرا من درجة واحدة ، يتولاه هذا الشعب مباشرة • صحيح أن الدستور يشير الى المندوبين ، ويمكن لخصوم سعد باشا أن يتمسكوا بهذه الاشارة ، وأن يزعموا أن الانتخاب المباشر من درجة واحدة فيه مخالفة للدستور • لكن سعدا هو صاحب الأغلبية فى مجلسى البرلمان • فاذا أقر المجلسان هذا التعديل ، وأصدره الملك ، لم يزد أمر هؤلاء الخصوم على أن يرفعوا عقيرتهم صائحين بأن الدستور خولف ، وأن يكتبوا فى ذلك مقالا أو مقالات فى « السياسة » ، ثم لا يلبثون ، حين يرون صيحتهم تذهب أدراج الرياح ، أن يعودوا الى الصمت عن هذا الموضوع وأن يشغلوا بغيره •

وتحقيقا لهذه الغاية تقدم مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب بجعله مباشرا من درجة واحدة • وعارضنا نحن ، وعارض غيرنا ، بأن الدستور يذكر المندوبين الناخبين ، فالانتخاب المباشر من درجة واحدة مخالفة له • وأقر المجلسان التعديل ، وأصدره الملك • وانتهت صيحتنا ، وشغلنا بغير هذا الأمر ، واطمأن سعد باشا الى غده فى أمر الانتخابات •

* * *

بينما كانت المعركة على أشدها بيننا وبين سعد ، بلغنا أن عدلى باشا استقال من رياسة الحزب ، لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه • فلما تأكد أصدقاؤنا الخبر ، ثار ثائر بعضهم لأنهم رأوا فى تصرف عدلى ما لا يتفق مع التضحيات التى بذلوها فى سبيله ، ودافع عن تصرفه آخرون بأنه رأى بقاءه على رأس الحزب يزيد الخصومة ويضر

فى نظره بقضية البلاد • أما أنا فلم أعر هذا الأمر كبير التفات • لقد قام الحزب وتوطدت أركانه وقواعده • ولقد أريق على جوانبه الدم يوم قتل حسن عبد الرازق واسماعيل زهدى • وقد تخطينا صدمة الهزيمة فى الانتخابات يوم كانوا يقولون : كان هاهنا حزب وكانت هاهنا جريدة • وقد أصبحنا موضع احترام خصومنا ، وان لم نصبح موضع محبتهم • فلنسر فى طريقنا ندافع عن الحرية وعن العدل وعن القانون ! لهذا قام الحزب ، ولهذا يجب أن يبقى دون نظر الى الأشخاص الذين ينضمون اليه أو الذين يتركونه • لقد كنا يملأ الايمان قلوبنا بجلال مبادئنا وعظمة رسالتنا • وكنا يومئذ فى عنفوان القوة والشباب • فليبق معنا من شاء ، وليتركنا من شاء ، فلن يغير ذلك من الأمر شيئا •

تابعنا اذن معارضتنا العنيفة للوزارة ، لم يخفف منها هذا التحدى الذى واجهتنا به فى مختلف الميادين • ولعل سعد باشا ظن أن ارهابنا ، نحن محررى السياسة مباشرة ، يكون ذا جدوى فى تخفيف معارضتنا • فاننى لفى منزلى ذات مساء اذ دعيت من النيابة للتوجه اليها صباح الغد لسؤالى فى مقالات نشرت • وصادف أن أصابنى فى الليلة التى سبقت دعوتى هذه مغص كلوى ، كان يعاودنى الحين بعد الحين • فلما ذهبت فى الصباح ، وقابلت عثمان بك يوسف عارف رئيس نيابة مصر ، أخبرته بهذا المغص الكلوى ، ورجوته ان كان التحقيق سيطول ان يرجئه الى يوم آخر • لكنه أخبرنى أن الأمر لن يستغرق نصف ساعة • وبدأ التحقيق معى فى عدة مقالات كانت أولاها مقالة « حزب الستمائة » • واستمر التحقيق فى هذا المقال وفى مقالات أخرى ساعتين ، استعفيت رئيس النيابة بعدهما وطلبت منه تأجيل التحقيق ، لكنه قال انه على وشك الانتهاء ، واستمر يسأل فى مقالات أخرى • بذلك استغرق التحقيق من الساعة التاسعة صباحا الى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، أى أكثر من خمس ساعات • فلما عدت الى المنزل ، ثم ذهبت فى المساء الى « السياسة » ، عاودنى ألم الكلى ، فاضطررت للعودة من جديد الى المنزل • وهناك بقيت أياما ، ازداد المرض أثناءها ، حتى

اضطررت أن أستأذن الطبيب المعالج فى استدعاء الدكتور على ابراهيم بك جراح مصر الكبير ، والدكتور عبد العزيز اسماعيل بك الطبيب الباطنى الكبير . ولولا عناية الدكتور على ابراهيم ولطف الله ، لأودى هذا المرض بحياتى . فقد كانت الكلية اليسرى ممتلئة صديدا ، حتى لقد سأل المحلل أخى عما اذا كان صاحب التحليل الذى حمله اليه لا يزال على قيد الحياة !.

وانى لأذكر اليوم كم كنت فخورا بهذا التحقيق . فاننى لم أتراجع فيه عن كلمة كتبتها ، ولم أكن فى اجابتى على الأسئلة التى وجهت الىّ أقل عنفا مما كانت السياسة فى المقالات التى تنشرها . سألنى المحقق عن المقال الذى نشر بعنوان: « هلموا يا أنصار الحرية ، فادفعوا العدوان على الحرية ! » ، والذى أهبت فيه بكل مصرى يحترم الحرية أن يقف فى وجه المتظاهرين الذين يهاجمون الناس ويقذفون المنازل بالحجارة . وزعم فى سؤاله أن هذا المقال يدعو الى قلب نظام الحكم ، فكان جوابى أن الحكومة هى التى قلبت نظام الحكم ، فواجبها الأول أن تلزم الناس احترام القانون ، وهى تغضى عامدة عمن يجترئون على القانون ويخالفون أحكامه ، وبذلك تترك البلاد وكأنها لا حكومة فيها . فمن حق كل انسان أن يدافع عن نفسه وعن غيره وعن ماله وعن مال غيره ، ما دامت الحكومة لا تقوم بهذا الدفاع ؛ لأن الدفاع عن النفس والمال حق طبيعى يدعه الانسان للحكومة ما أحسنت توليه ، فان لم تفعل عاد الحق الى الأفراد ووجب عليهم أداؤه .

فى غداة ذلك اليوم استدعى الدكتور حافظ عفيفى بوصفه صاحب امتياز السياسة ، ولأن سعدا وأصحابه كانوا يعلمون أنه كان يمر بنا كل مساء ونتداول الحديث فيما نكتب ، فكان موقفه فى التحقيق قويا غاية القوة . تحدث عن الطغيان البرلمانى حين وجه اليه المحقق سؤالا عن حق الأغلبية دستوريا فى تولى الحكم ، ودافع عن خطة السياسة ومقالاتها ، ولم يحاول الفرار من المسئولية اعتماداً على أن هذه المسئولية أحملها أنا وحدى بوصفى رئيس التحرير المسئول .

لم يغير استدعاؤنا للنيابة ، وسؤالنا فيها وتوجيه الاتهام الينا ، من خطتنا فى معارضة الوزارة ومن عنفنا فى هذه المعارضة . وقد استدعيت بعد ذلك غير مرة لسؤالى، وبخاصة عما كتبته عن تدخل سعد زغلول باشا فى انتخاب محمد محمود باشا فى أسيوط حين رشح نفسه بعد الغاء انتخابه الأول . ودهش رئيس النيابة حين طلبت اليه سؤال سعد باشا شخصيا فى هذا الأمر ، وكأنما اعتبر رئيس الحكومة فوق القانون ، أو اعتبر سعد باشا بالذات فوق القانون . لكنه استدعانى بعد ذلك ، ثم أخبرنى أنه سأل سعد باشا ، وأن الرجل أنكر أنه تدخل ، فأصررت على أقوالى التى وردت فى مقال السياسة .

استمر هذا الصراع العنيف بيننا وبين الوزارة ، وبيننا وبين سعد باشا بتعبير أدق ، نريد نحن أن نقنع الناس بأننا كنا على حق يوم عارضنا الوفد ويوم ألفنا حزبنا ، وأن ما وجه الينا من التهم التى أدت الى انتصار الوفد الحاسم فى الانتخابات كان باطلا كله ، بدليل أن الوفد لما تولى الحكم وقام سعد على رأس الوزارة لم يستقر فى البلاد عدل ، ولم يحترم فى البلاد قانون، ولم يحقق سعد لمصر قليلا ولا كثيرا من هذا الاستقلال الذى طالما تغنى به . وأراد سعد أن يثبت أنه كان على حق حين اتهمنا بأن الأحرار الدستوريين خوارج على الأمة ، لأنهم خرجوا عليه وهو وكيل الأمة وممثلها وزعيمها ونبى الوطنية فيها ، وأنه بلغ منا الالحاح فى هذا الخروج على الأمة والعناد فيه أنا لم نذعن لارادة الأمة التى ظهرت فى الانتخابات ، كما أنا لم نذعن لهذه الارادة وقد كانت بادية قبل الانتخابات ، وأن الناس يجب لذلك أن يظلوا على رأيهم فينا ، وأن يقاطعونا ، وأن لا يتحدث مخلص لوطنه منهم الينا حتى لا يكون مارقا مثلنا فيحل عليه غضب سعد ، ومن حل عليه غضب سعد فقد حل عليه غضب الأمة وغضب الله ..!

بعد زمن من انتهاء التحقيق معنا أعلنتنى النيابة ، وأعلنت الدكتور حافظ عفيفى ، بالحضور أمام محكمة الجنايات لسماع الحكم علينا بأننا أهنا البرلمان فى مقالات حزب الستمائة وما يتصل بها . وقد رأيت فى هذا

الاعلان الأخير فرصة لنشر التحقيقات التى جرت معنا • فلما كنا قبيل يوم المحاكمة نشرت القسم الأول من هذا التحقيق ، حين سئلت للمرة الأولى فاستغرق التحقيق معى خمس ساعات • وكم كان عجبى حين علمت ساعة خرجت من منزلى أن الحكومة صادرت « السياسة » بأمر النيابة لنشرها هذا التحقيق • وطلبتنا النيابة الى المحكمة لسماع الحكم بصحة هذا الاجراء • وسمعت المحكمة المرافعة ورأت هذه المصادرة اجراء تحكميا لا مسوغ له فألغته ، واعتبرته مخالفا للقانون وللدستور ، فكان هذا نصرا لنا أى نصر • وأشدنا نحن بهذا الحكم ، وقلنا « ان فى مصر قضاة » ، وانه ما دام للقانون حماته فليطمئن الناس ، وليلجأوا الى ملاذ العدل كلما نزل بهم حيف أو حل بهم ظلم •

حل موعد محاكمتنا بتهمة اهانة البرلمان • وكان من المحامين عنا فى هذه الدعوى محمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك وابراهيم الهلباوى بك وغيرهم من كبار المحامين فى البلاد • وصادف أن توفى شقيق توفيق دوس قبل المحاكمة بيومين • فلما حضر المحامون طلبوا التأجيل للاستعداد فعارضت النيابة طلبهم ، وكان مما قالته أن توفيق دوس ، تقديرا منه لأهمية هذه القضية ، ترك مأتم أخيه بأسيوط وعاد الى مصر ليترافع فيها • فرد توفيق دوس على ذلك بعبارة ظلت تدوى فى آذان الناس جميعا طيلة المحاكمة ، هذه العبارة هى : تقول النيابة اننى تركت مأتم أخى ، نعم • تركت مأتم أخى ، وجئت أشهد مأتم الحرية ! •

واستغرقت مرافعة النيابة ومرافعة المدعين بالحق المدنى ، النائبين المحترمين محمد علام ومكرم عبيد ، ثم مرافعة الدفاع عنا عدة أيام متوالية كانت قاعة الجلسة أثناءها غاصة بالمحامين وبالجمهور ، حتى لم يكن فيها موضع لقدم • وكانت السياسة وغيرها من الصحف تنشر الدفاع وتنشر تعليقات على ما يجرى فى المحكمة ، وكان الجمهور فى العاصمة وفى الأقاليم يتتبع هذا الذى ينشر بعناية أكبر العناية ، عناية دل عليها ارتفاع « مقطوعية السياسة » ارتفاعا فاق كل ما تتوقع • والحق أنه كان موقفا

لم يعرف له فى تاريخ مصر من قبل نظير • فقد كانت هذه القضية صراعا بالغا غاية العنف بين السياسة ومن تنطق بلسانهم وهم الأحرار الدستوريون ، وبين الحكومة وعلى رأسها سعد زغلول باشا يؤازرها البرلمان وتؤازرها السلطات كلها • واذ كان القضاء ميدان هذا الصراع فقد كان الناس يتوقون لمعرفة النتيجة التى ينتهى اليها • فلما تمت المرافعات حكمت المحكمة ببراءة الدكتور حافظ عفيفى وبتغريمى ثلاثين جنيها • وفى اليوم الذى صدر فيه الحكم قررت فيه بالنقض حتى لا يظن أحد أن الأحرار الدستوريين قبلوه ، أو يحسب أحد أن الصراع بلغ نهايته •

كان الصيف قد أقبل ، وكنت أحس أننى مجهد محتاج الى الراحة • وكان الدكتور على ابراهيم قد أخبرنى أنه يرى الخير ، بعد أن أثبتت الأشعة أن فى كليتى اليسرى حصاة ، فى أن يجرى لى عملية جراحية لاستئصالها • فلما طلبت اليه اجراء هذه العملية أخبرنى أنه مسافر الى لبنان بعد ثلاثة أيام ، وأنه يفضل ارجاءها الى ما بعد عودته حتى يباشر العلاج كله بنفسه ، ونصح لى أن أسافر أنا كذلك الى لبنان أستريح فيها بضعة أسابيع • واعتزمت أن أصطحب معى زوجى وابنى • لكننى خشيت ، والخصومة بين الوزارة وبيننا ذلك مبلغها من العنف ، أن تدعنى الحكومة أسافر الى بور سعيد كى أستقل الباخرة ثم تعيدنى وزوجى وابنى بحجة أنها تريد التحقيق معى ، أو بأية حجة أخرى • لهذا طلبت الى صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، وكيل وزارة الخارجية اذ ذاك ، أن يتصل بالنائب العام محمد باشا ابراهيم يسأله ان كانت هناك تحقيقات مع السياسة لأقيم والا سافرت الى لبنان • وبعد أيام طلب الى عبد الرحمن باشا أن أقابله • فلما التقينا أخبرنى أنه تحدث الى النائب العام بما ذكرت ، فقال له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل ، انما يخاطب الوزير مباشرة فى هذا الشأن • وكان وزير الحقانية محمد سعيد باشا ، وكان صديقا لعبد الرحمن باشا رضا • فلما قابله وعرض عليه الأمر قال هو كذلك له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل والسياسة ، وانما يخاطب سعد باشا شخصيا فى هذا الشأن • وقابل عبد الرحمن باشا سعد باشا ، وأخبره بما ذكر له ،

فقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده ؟ وكان الطبيعى أن يقول له عبد الرحمن باشا ان فصل الأجازات القضائية بدأ فاذا رفعت هذه القضايا فسأكون قد عدت من سفرى . لكن الرجل أشفق مما قد يصيب زوج ابنته ، فقال لسعد : وما ضرورة هذا الانتقام ؟! . وأجاب سعد مغضبا : انتقام يا عبد الرحمن ! أنا ألجأ الى النيابة كما يلجأ اليها أضعف الناس رجالا ونساء وتسمى هذا انتقاما ! مع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعا ، اذا كذب هيكل اننى تدخلت فى انتخابات محمد محمود .

اغتبط عبد الرحمن باشا بهذه النتيجة ، وطلب الى أن أفعل ما أراد سعد . وكان جوابى : أنا لا أستطيع أن أكذب ما أنا مقتنع بصحته . وعجب الرجل لهذا الجواب وكأنه لم يكن ينتظره فقال : نعم يا سيدى ! كل البلد الآن تحت أقدام سعد ، وأنت وحدك الذى تريد أن تقف فى وجهه . ألم تره ذهب الى الملك بالأسكندرية يقدم استقالته ، فقامت المظاهرات فى كل مكان تنادى: سعد أو الثورة ، فلم ير الملك من الحكمة أن يقبل استقالته ، وعاد سعد يقول للناس : لقد استقلت من الاستقالة ؟ ! وجعل الرجل ينصح لى بأن الخير فى أن أعتذر عما كتبت وأن أكذبه . ورأيت كأن صهرى يرى فى موقفى عقوقا ، وأردت أن أتخلص من ورطة ورطته فيها ، فقلت له : أنا لا أكتب لحسابى ، بل لحساب حزبى ، ولا أملك أن أتصرف فى أمر كهذا الأمر بغير موافقة الحزب .

حدثت صديقى الدكتور حافظ عفيفى بما حدث ، فعاد الىّ الغداة يخبرنى بأنه حدث أصدقاءنا فى الأمر فرأوا ، ورأى معهم عدلى باشا ، أنهم لا يرون بأسا بأن أكتب كلمة ترضى كرامتى وكرامة الحزب اذا رأى سعد باشا فى نشرها ما يرضيه . وعرضت على رجال الحزب كلمة قلت فيها ان السياسة نشرت أن سعد باشا تدخل فى انتخابات محمد باشا محمود . وما دام دولته قد أنكر أنه تدخل شخصيا فى هذه الانتخابات ، فأنا أكتفى بهذا الانكار . ووافق رجال الحزب على هذه الكلمة فأخذها

عبد الرحمن باشا رضا وعرضها على سعد باشا . فلما قرأها قهقه ، وقال : هيكل يحسب أنه يضحك علىّ بهذه الكلمة ! هو يكتفى بانكارى، صدقا كان الانكار أو كذبا ، أننى تدخلت شخصيا ! . أما أن وزارة الداخلية تدخلت ، فلا ! اما تكذيب صريح ، واما أن ترفع القضايا ! .

عاد الىّ عبد الرحمن باشا يحمل رسالة سعد وهو وجل من نتائجها . ولقد حاول أن يحملنى على تغيير ما كتبت ، فاعتذرت له عن عدم استطاعتى ذلك ، وعما كلفته من شطط فى هذا الأمر . ثم اننى تركته ، وذهبت الى منزل أصدقائى أسرة عبد الرازق بشارع جامع عابدين وراء باب باريس من أبواب قصر عابدين . وهناك وجدت محمود باشا عبد الرازق فقصصت عليه القصة ، وسألته رأيه فى كل ما حدث . فقال : أتسألنى سؤال صديق صديقه ؟ قلت: نعم ! قال: اذن فالرأى عندى أنك ان أردت أن تعتذر ، أيا كانت صيغة الاعتذار ، فيجب ألا تقوم فى حياتك بأى عمل سياسى . وان أردت أن تشغل نفسك بالشئون السياسية فى التحرير أو فى غير التحرير ، فيجب ألا تعتذر قط . فالقضايا والارهاب والتحدى، وكل ما تراه من أعمال سعد أو غير سعد ، نتائج محتومة للعمل السياسى. فاما أن توطن نفسك على مواجهتها أيا كان ما يترتب عليها ، واما أن تترك ذلك كله بأن تختار فى حياتك طريقا يبعد عن الحياة السياسية ومشاكلها .

وشكرت للرجل خالص نصحه ، وعولت على متابعة خطتى فى معارضة الوزارة . واننى بعد ذلك بأيام أسير فى الطريق مع صديقى عبد الرءوف بك زكى اذ تطرق الحديث الى موضوع سفرى الى لبنان وموقف سعد من هذا السفر . فقال : أوتظن سعدا يستطيع منعك ؟ لا تصدق ما يقوله من ذلك ! انه تهديد من يريد أن يخيف خصمه وهو خائف منه . وما عليك الا أن تذهب غدا الى قلم الجوازات فتستخرج جوازا لسفرك أنت وزوجك وابنك . وأنا كفيل لك بأنهم سيمنحونك هذا الجواز بأسرع

مما تظن ، مخافة أن يتخذ منعهم الجواز عنك بغير حق حجة جديدة عليهم وعلى تعسفهم ، ومتى حصلت على الجواز سافرت بسلامة الله • ولعل سعد باشا يسر بسفرك ليستريح من قلمك مدة غيابك ! •

وصدق الرجل • فقد طلبت جواز سفر لى ولزوجى وابنى لأول ما أصبحت فى الغـداة ، فاذا ادارة الجوازات تعطينى اياه فى أقـل من ثمان وأربعين ساعة • عند ذلك أخذت أهبتى للسفر ، وسافرت وقضيت فى ربوع لبنان والشام بضعة أسابيع عدت بعدها مستريحا ،حتى لقد عدلت عن اجراء العملية الجراحية التى أراد الدكتور على ابراهيم اجراءها • وليتنى لم أعدل ! أو لعل الخيرة فيما اختاره الله ! •

قوبلت ببيروت أول مانزلتها بحفاوة بالغة • لم يسألنى رجال الجمرك عما بمتاعى ، وأعاننى كثيرون على تخطى الميناء مع أخى الذى كان ينتظرنى لنذهب معا الى (برمانا) حيث اختار لى منزلا صالحا • ولم أدرك بادىء الرأى أن للحفاوة التى قوبلت بها علاقة بجريدة « السياسة » وما تكتب • لكننى نزلت بيروت بعد ذلك غير مرة ، وقابلت جماعة من أرباب الأقلام ورجال الصحافة فيها ، فألفيتهم يبدون من الاعجاب بالسياسة وما تنشر ما كنت أغتبط به وأستحى منه • وكذلك كان الشأن حين ذهبت الى دمشق • بل لقد قابلنى شبان أدباء كانوا يحفظون عن ظهر قلب مقالات من السياسة ، وبخاصة ما كان موضع المحاكمة أمام محكمة الجنايات • وكانوا يشيدون بما ننشره من بحوث أدبية وعلمية ممتعة • عند ذلك أيقنت أن هذه الحفاوة الأولى كانت حفاوة ترحيب برئيس تحرير السياسة ، والرجل الذى قدم للمحاكمة لدفاعه عن الحرية • واذ ذاك عدت بذاكرتى الى مشورة محمود عبد الرازق باشا : من شاء أن يعمل فى الحياة السياسية فليوطن نفسه لحلوها ومرها ، لخيرها وشرها ، لمجدها وتضحياتها • فأما ان خاف المرارة وخشى الشر وروعته التضحيات ، فليترك هذا الميدان الى غيره من ميادين الحياة الكثيرة ! وأشهد لقد زادتنى هذه الزيارة للبنان وللشام حبا للصحافة ، وتقديرا للرسالة السامية التى يضطلع بها

من يؤمن بهذه الرسالة ، ويريد أداءها حق الأداء • وأشهد لقد صرت أشعر من يومئذ بأن القسم بالقلم ، فى قوله تعالى : « ن والقلم وما يسطرون » ، قسم عظيم • فالقلم الذى يجرى بالحق يخط بحروف من نور آى الهدى الى الصراط المستقيم •

صادفتنى ، أثناء مقامى بلبنان ، مسألة طريفة متصلة « بالسياسة » جديرة بأن أذكرها هنا • تناولت يوما رسالة بالفرنسية من أحد رجال الحكم الفرنسيين بلبنان، طلب الىّ فيها أن أمر به فى(عاليه) فى اليوم الذى أختاره• ودهشت ، ما شأن السلطات الفرنسية بمصطاف مصرى جاء يقضى أسابيع فى ربوع لبنان ثم يعود الى بلاده ؟ وفيما أنا مع أهلى يوما فى بعض جولاتنا ألفيتنى على مقربة من عاليه ، فطلبت الى سائق السيارة أن يذهب اليها وأن يمر بدار الحكم فيها • وبعثت بطاقتى الى صاحب الرسالة التى جاءتنى فى (برمانا) • فاستقبلنى ضابط فرنسى اعتذر بادىء الرأى عن ازعاجى ، ثم قال ان مراسل السياسة ببيروت بعث اليها برسالة وصف فيها منفيا بأنه من أبطال الوطنية ، وان السياسة نشرت رسالته ، وان هذه الرسالة قرأها اللبنانيون ، ومن شأنها أن تثير جوا غير صالح ، اذ تصور الأشقياء فى صورة الأبطال ، وتصف الحكم الفرنسى فى لبنان بأنه حكم استبدادى يطارد أبطال الوطنية ، وتشوه بذلك سمعة فرنسا • قلت : أو لو أرسل مراسل جريدة الطان أو الماتان فى القاهرة رسالة الى جريدته، ثم كان هذا المراسل موضع ثقتها ، أفلا تنشرها ؟ قال : بلى ! ولكن اختيار المراسلين يجب أن يكون موضع تحر وتدقيق • قلت : ونحن قد تحرينا أن يكون مراسلنا ببيروت من خيرة الصحفيين اللبنانيين • وهو كذلك بالفعل • فاذا اختلف رأيا مع الحكومة القائمة فى وصف رجل بأنه بطل وهو شقى ، فكل ما تطالب السياسة به هو أن تنشر ما تبعثه اليها حكومة لبنان من تصحيح • فاذا هى أبت نشره كان لمثل هذا العتاب الذى تواجهنى به موضع • أما ولم يصل السياسة تصحيح فلا محل له • فقال الرجل : أو ترانا نصحح كل خطأ يقع فى كل جريدة من جرائد العالم ؟ قلت : اذا كان هذا التصحيح لا يهمكم ، فمعنى ذلك أن ما نشر لا يخشى أثره ،

ولا محل معه لطلب رجل جاء يصطاف لمحاسبته على هذا النشر • وأحب أن أذكر أن محررى السياسة أكثرهم من الذين حصلوا على اجازة الدكتوراه من باريس ، فليس يحركهم شعور عداوة نحو فرنسا ، بل العكس هو الصحيح • فاذا شعروا مع ذلك بأنهم يحاسبون اذا اصطافوا بلبنان أو بفرنسا ، فلشد ما أخشى أن يغير ذلك من رأيهم فى سابق تقديرهم لعواطفهم ازاء بلد درسوا فيه وأحبوه ! قلت هذا الكلام الأخير فى حزم رأى الرجل معه أن الخير فى الانتقال بالحديث الى جو أكثر مودة • فقال : لا تحسب أنى أريد أن أفسد عليك اصطيافك • لكنى رأيت أن اُظهرك على حقيقة ، لعل اظهارك عليها ينفع من بعد • وانى على كل حال أعتذر مرة أخرى عن ازعاجك وأرجو لك مصيفا ممتعا ! وأكون سعيدا اذا استطعت أن أؤدى لك خدمة فى أى شىء تطلبه •

وكذلك تركته والجو بيننا أكثر صفاء • لكننى خرجت وما أزال يحركنى الغضب لافساد ساعة من ساعات ذلك اليوم الجميل علىّ • فلما عدت الى السيارة ، وانطلقت بنا بين السفوح والوديان والأشجار الجميلة والهواء المنعش ، نسيت ما كان ، وعدت الى متاعى براحة مطمئنة يجدها الانسان بلبنان فى هذا الفصل من السنة فى كل ساعة من ساعات الليل والنهار •

عدت الى مصر والى السياسة بعد هذه الأسابيع التى قضيتها مستريحا مطمئنا • وعدت اليها حين كان سعد باشا فى أوربا ، وبعد أن ذهب الى لندن فقابل مستر رمزى ماكدونالد ، وتحدث واياه لتنظيم علاقات مصر وانجلترا حديثا قصيرا ذوى على أثره الأمل فى نفس رئيس الوزارة المصرية أن يبلغ بوطنه الى مايريد • فقد بدأ ماكدونالد الحديث معه عن مسألة السودان • وقال سعد ان السودان مصرى وحق مصر فيه واضح • ولما كانت سياسة انجلترا لا تقر هذا التصوير ، فقد انقطع الحديث منذ المقابلة الأولى ، ولم يبق لمفاوضة بين الرجلين موضع ، ولم يبق صحيحا

ما قاله سعد فى بيان رسمى : ومن علامات اذن الله بنجاح قضيتنا أن قامت فى انجلترا حكومة العمال ! وعاد سعد بعد ذلك الى مصر لم يحقق شيئا مما أراد تحقيقه .

عاد سعد باشا من أوروبا الى مصر بعد عودتى أنا اليها من لبنان . وعاد كسير القلب ، اذ رأى أن سياسة وزارة الخارجية البريطانية ازاء مصر لم تتغير ؛ وأن ولاية حزب العمال الحكم ، وتولى صديقه مستر ماكدونالد رياسة الوزارة البريطانية ، لم يكونا من علامات اذن الله بنجاح قضيتنا ! .

كانت أمامه فى هذه المناسبة فرصة ذهبية للدعوة الى وحدة الأمة ، وتناسى الخصومات السابقة ، والوقوف صفا واحدا لاستكمال استقلال مصر . لكنه عاد وقضية السياسة ، التى حكم على فيها بغرامة ثلاثين جنيها ، قد حددت لها جلسة أمام محكمة النقض والابرام . وبتحديد هذه الجلسة تجددت الخصومة بيننا وبين الحكومة فى ميدان القضاء . ترى ، أيؤيد القضاء حكم محكمة الجنايات ويصبح هذا الحكم دستورا للصحافة ، أم ينقض الحكم ويقضى ببراءتنا فيكون ذلك تأييدا أى تأييد لوجهة نظرنا ، وتكون القضايا الخمس التى تحدث عنها سعد باشا الى عبد الرحمن رضا باشا ، والتى أمر دولته برفعها فعلا ، عرضة هى كذلك للحكم بالبراءة ؟

كان يومئذ لحكم القضاء بالبراءة فى مثل هذه القضايا أثر عظيم عبر عنه سعد باشا نفسه قبل أن يتولى الحكم أقوى تعبير وأفصحه . فقد رفعت فى وزارة عدلى باشا قضية على بعض الوفديين ، أذكر منهم سلامة بك ميخائيل ، ثم أصدر القضاء حكمه فيها بالبراءة ، فلم يلبث سعد باشا حين أبلغ هذا النبأ أن قال : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيا علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » . ترى ، لو أن محكمة النقض ، وعلى رأسها أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ، ألغت حكم محكمة الجنايات باداتتى وبرأتنى ، أفلا تقول السياسة لسعد ما قاله هو : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيا علىّ فى

الحال ولفارقت منصبى » ؟ أو يمكن فى مثل هذه الحال أن يمد سعد باشا يده الينا باسم الدعوة لوحدة الأمة ، حرصا على أن نعمل جميعا صفا واحدا لاستكمال استقلال البلاد ؟

أم يحسب سعد باشا أن مثل هذه الدعوة الى الوحدة والحال ما وصفنا يؤول على أنه شعور من جانبه بالضعف لا يرضاه هو ، ولا يرضاه أحد من أنصاره ؟

على أى حال لم يصنع سعد شيئا فى سبيل الوحدة ، وبقيت معارضتنا له وتحديه ايانا كما كانا من قبل . ونظرت محكمة النقض القضية وترافع فيها المحامون . وليس يسعنى ، وأنا أدون هذه المذكرات ، أن أغفل الاشارة الى مرافعة توفيق دوس بك . فقد كانت مرافعة قانونية محبوكة المنطق الى أبعد الحدود ، مع التزامها جانب الاعتدال المطلق فى العبارة . ذكر أن مواد القذف والسب فى قانون العقوبات تقتضى البراءة اذا وجه القذف الى موظف عام أو قائم بخدمة عامة ، وكانت وقائع القذف أو السب صحيحة ، وكان النقد المترتب عليها ، وان بلغ من العنف ما بلغ ، صادرا عن حسن نية . أما والمقال الذى أدانته محكمة الجنايات موجه الى رجال قائمين بخدمة عامة من أعضاء البرلمان الذين أصدروا قانون الستمائة ، والوقائع التى وردت فى هذا المقال صحيحة ، والنية فيه حسنة لأنها قصدت الى الاصلاح — فلا محل للادانة مطلقا . وأخذت محكمة النقض بهذه النظرية ، وأضافت اليها أن عنف اللهجة فى مقال السياسة لا يزيد عما تنشره الصحف الأخرى الموالية للحكومة والمعارضة لها ، وان هذا العنف يصبح اذن من مستلزمات الجدل السياسى ، فلا محل للادانة بسببه . ولهذا نقضت الحكم وقضت بالبراءة .

هللنا لهذا الحكم وكبرنا ، وكررنا فى أيام متوالية عبارة سعد : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة ، لخررت مغشيا علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » ! وقد أحدث هذا الحكم رجة فى دوائر الحكومة أى رجة ، وترك من الأثر

فى نفس سعد، ومن الحفيظة على طلعت باشا ، ما دعا سعد باشا بعد سنوات، حين كان رئيسا لمجلس النواب ، أن يترك منصة الرياسة ، وأن يخطب طالبا تخفيض مرتب طلعت باشا مائة جنيه سنويا ، كان قد منحها قبل ذلك بسنوات بصفة شخصية تقديرا لكفايته الممتازة فى القانون .

كبرنا نحن لهذا الحكم وهللنا ، واعتبرناه نصرا مؤزرا لنا ضد الحكومة . ولم يدر بخاطرنا ، بعد أن استمتعنا ما شئنا بنشوة الظفر ، أن نذكر من جانبنا ما لم يذكره سعد من جانبه ، وأن ندعو الى الوحدة القومية لمواجهة الحال التى نشأت عن استمساك رئيس الوزارة البريطانية بالسياسة الانجليزية فى السودان . لقد دعونا الى هذه الوحدة القومية من قبل مرات . فما بالنا لم ندع اليها فى هذا الموقف الدقيق ؟ أو كنا مخطئين فى ذلك ، وكان سعد مخطئا فيه ؟ أم أنا خشينا كما خشى سعد أن يحسب ذلك ضعفا منا ، ولم يكن أينا يرضى أن يتهم بالضعف ؟ أم كنا نحن على يقين من أن مثل هذه الدعوة لن تقبل اذا وجهناها ، فلم نرض أن نتعرض لرفضها ؟ أم أن الخصومة العنيفة بيننا وبين الحكومة كانت قد بلغت مبلغا جعل كلانا يعتبر هذه الخصومة أساسا فى حياتنا العامة ، فاذا فشل عدلى فى مفاوضاته مع كيرزون فرح سعد وعد ذلك نصرا له ، واذا فشل سعد فى محادثاته مع ماكدونالد فرحنا وعددنا ذلك نصرا لنا ؟ أيا ما كان الأمر لم يفكر أحد فى هذه الدعوة الى الوحدة ، ولم تفكر فيها الأحزاب الأخرى، وبقينا جميعا مندفعين فى تيار الخصومة الجارف ؛ تتحدانا الحكومة ما استطاعت التحدى ، ونعارضها نحن ما استطعنا المعارضة ، ويحرص كل منا على الفوز بتأييد الرأى العام جهد طاقته ، وندع كلنا أمر المستقبل كله لتصاريف القدر .

وحان موعد افتتاح الدورة البرلمانية ، والقاء خطاب العرش الثانى . وحضر جلالة الملك الافتتاح ، وتلا سعد خطاب العرش بأمر جلالته . واطلعنا نحن على الخطاب فابتهجنا أيما ابتهاج . ان فيه للمعارضة لمادة ما أغزرها ! فهو يتحدث عن محادثات سعد مع ماكدونالد فى سطور قليلة تنتهى الى أن الأمل فى تحقيق استقلال البلاد ما يزال عظيما ، رغم ما كان

من عدم نجاح هذه المحادثات ! وهو يتحدث بعد ذلك فى الشئون الداخلية حديثا طويلا لا يكاد ينتهى ، ويتناول من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للادارات الحكومية لأنه لا يتصل فى قليل ولا فى كثير بالسياسة العامة • أهكذا انقلب سعد زغلول ، فأصبح يرى فى تربية الماشية والدواجن ما يعادل استقلال مصر وسيادتها ؟ ! أهذا هو الرجل الذى كان يقول : اذا وجب علينا أن نشغل بسياستنا الداخلية قيراطا ، فقد وجب أن نشغل باستقلال بلادنا ثلاثة وعشرين قيراطا ؟ ! ألم يكن هذا الرجل يعيب علينا أن نتحدث عن هذه السياسة الداخلية ، ويعد هذا الحديث صرفا للأمة عن التفكير فى قضيتها الكبرى ، ويتهمنا من أجل ذلك بالخيانة ؟ أفكان كل غرضه من هذه الحركة الوطنية ، التى بدأت سنة ١٩١٩ ، أن يصل الى الحكم ، وأن يتربع فى دسته ، وأن يظل قابضا على زمامه ، لينكل بخصومه ، وليجعل الحكومة زغلولية لحما ودما ، خدمة لأنصاره ؟ أين هو من عدلى باشا ! هذا الرجل النبيل الكريم الذى ألف وزارته وذهب يفاوض لورد كيرزون ، فلما لم يحقق لوطنه مطمعه فى الاستقلال عاد فقدم استقالته فى اليوم التالى ، ولم يقبل البقاء فى الحكم حرصا منه على أن يفسح الطريق لمن يستطيع ما لم يستطعه هو ؟ جعلنا نسوق هذه الحجج وأمثالها اثر القاء خطاب العرش ، فكانت تلقى من الناس آذانا صاغية وقلوبا واعية ، وكنا بهذا مغتبطين أشد الاغتباط •

ورأى سعد باشا أن موقفه يزداد دقة ، وازداد يقينا بهذه الدقة حين رأى الرجال الذين اختارهم وزراء معه ، ليجعلوا لوزارته أول تأليفها هيبة أمام الناس، يتخلون عنه ، بعضهم معتذرا بصحته ، والبعض ملتمسا معاذير أخرى • كان توفيق نسيم باشا وزيرا للمالية ، وذكر أن صحته لم تعد تطيق حمل أعبائها • ولم يبلغ محمد سعيد باشا هذا المبلغ من التخلى عن سعد ، لكن حماسته للوزارة ضعفت • ترى من أين تهب الريح ؟ وترى هل يراد بهذه الحركات أن تعصف بالوزارة ؟ رأى سعد

واجبا أن يقاوم التيارات المختلفة • وسواء أكان أمثال نسيم باشا متأثرين باتجاه البريطانيين أو غير البريطانيين ، فمن الواجب مواجهة الحال • ولمواجهتها اختار سعد الدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، ثم اختار على بك الشمسى وزيرا للمالية ، وكان كلاهما شابا فى فتوّة شبابه لما يبلغ الأربعين من سنه • وكانت فكرة سعد فى هذا دفع الأمل الى نفوس الشبان المثقفين بأن المستقبل لهم ما أيدوه ونصروه • لكن هذه الحركة التى لا تخلو من براعة فوجئت بعد أيام قليلة بحادث مروع حاول سعد مواجهته ، ثم اضطر بعده لأن يستقيل •

فقد أطلق الرصاص فى رابعة النهـار على سردار الجيش وحاكم السودان العام ، السير لى ستاك باشا ، فأودى بحياته • وكان سردار الجيش المصرى ، أى قائده العام ، انجليزيا منذ احتلت انجلترا مصر ، وكان حاكما عاما للسودان منذ أعيد فتح السودان فى سنة ١٨٩٩ ، بعد أن أمر الانجليز باخلائه من القوات المصرية قبل ذلك بأعوام قلائل •

تولت الدهشة المصريين جميعا لهذا الحادث المروع الذى وقع فى قلب القاهرة ، ووقع بعد أسابيع معدودة من فشل المحادثات بين سعد وماكدونالد بسبب السودان • وكان لورد اللنبى لا يزال يومئذ هو المندوب السامى البريطانى فى مصر • وكان أول ما طلب اثر الحادث أن تقام لسير لى ستاك جنازة رسمية ، يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريين بملابسهم الرسمية • وفى اليوم التالى لتشييع الجنازة وجه لورد اللنبى الى سعد باشا انذارا من الحكومة البريطانية تطلب فيه الى مصر أن تحقق الحادث أيا كانت المسئوليات وأيا كان المسئولون فيه ، وأن تدفع غرامة نصف مليون من الجنيهات ، وأن تسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يباح لحكومة السودان أن تزيد المساحة المنزرعة قطنا بمنطقة الجزيرة فى السودان الى أى قدر تراه ، وأن لا تنقيد بالاتفاق الذى كان بينهـا وبين مصر أن لا تزيد زراعـة الأقطان فى هذه المنطقة عن ثمانين ألف فدان ، وأن يكون للسودان تبعا لذلك الحق فى أن يأخذ من مياه النيل أى قدر تحتاج اليه هذه الزيادة فى الزراعة • ولم ير المندوب السـامى أن يكتفى بارسال هـذا الانذار بالطريق

المألوف ، بل حمله بنفسه تحيط به شرذمة مسلحة من الجنود البريطانيين ، وذهب به الى رياسة مجلس الوزراء ، وتلاه على سعد باشا ثم سلمه له وانصرف • وقد روع سعد باشا لهذا الانذار وللطريقة التى حمل بها ، وكرر عبارة قالهـا حين علم بمقتل السردار : « ان الرصاصـة التى أودت بحياته لم توجه الى صدره بل وجهت الى صدرى أنا » •

واجتمع مجلس الوزراء ، وتناقش فى هذا الانذار الذى أبلغ الى الصحف المصرية كلها عقب تلاوته على رئيس الوزراء ، فقبل منه ما طلب من تحقيق الحادث ، ووقع على بك الشمسى وزير المالية شيكا بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ، وكان هذا أول عمل تولاه بعد اختياره وزيرا للمالية ، ولعله كان آخر عمل تولاه كذلك • لكن المجلس وعلى رأسه سعد باشا لم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان ، واحتج على ما جاء بالانذار من اباحة زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان واستيفائه مياه الرى قبل أن تستوفى مصر حاجاتها من هـذه المياه ؛ وطلب الى الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين ، بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادث الفظيع الذى ارتكب ، وأن فيهما مساسا بحقوق مصر • ورغم وجاهة هذه الحجة لم يتردد المندوب السامى البريطانى فى متابعة خطة مرسومة أريد بها الوصول الى غاية بذاتها • فقد أمرت القوات البريطانية فى مصر باحتـلال جمرك الاسكندرية ووضع يدها على ايراده • ولما رأى سعد باشا أن الأمر بينـه وبين الانجليز لم يبق أمر حجة تقـابل بالحجة ، قال انه يشعر أنه مقصود شخصيا بهذه الاجراءات العنيفة ، وانه يخشى ما يصيب البلاد بسببها من ضر ، وانه لذلك لا يستطيع البقاء فى الحكم • ولهذا رفع استقالة وزارته الى جلالة الملك •

لم يكن بد بعد أن قتل السردار ، وبعد أن حمل لورد اللنبى انذاره العنيف الى رئيس الوزارة المصرية ، من أن نقف حملة المعارضة التى كنا قائمين بها ضد الوزارة • فلما قدم سعد باشا استقالته وقبلها جلالة الملك ، كان رأينا أن تتألف وزارة وفدية تعتمد على ثقة البرلمان القائم لتعالج الحالة الناشئة عن الجريمة وعن الانذار • وكنا نحن محررى السياسة حريصين على أن يتم الأمر على هذا النحو أشد الحرص ، وكانت

تساورنا الخشية أن يتعجل أحد من أصدقائنا السياسيين اذ يدعى للحكم فيقبله ، فنواجه موقفا بالغا غاية الدقة ، وتتهم كذلك بأننا انما عارضنا وزارة سعد باشا لنصل نحن الى الحكم ولو على حساب الحياة البرلمانية .

ولقد تنفسنا الصعداء حين علمنا أن جلالة الملك عهد بتأليف الوزارة الى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ الذى عين بمشورة سعد باشا ، والذى كان فى نظر الناس وفديا ، كما كان محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا وفديين فى نظر جمهور الأمة . وزاد فى تنفسنا الصعداء أن اختار زيور باشا طائفة من الوفديين وزراء معه ، من بينهم أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال ، وكان معروفا بميوله الوفدية . وكذلك استقبلنا هذه الوزارة الوفدية الجديدة على أنها استمرار للوزارة الدستورية الأولى ، وتمنينا لها النجاح فى معالجة الانذار البريطانى ومعالجة الموقف الذى نشأ عن مقتل السردار ، وأن تكون أحسن حظا من وزارة سعد باشا فى توطيد علاقات مصر وانجلترا على أساس من استكمال استقلال مصر وسيادتها .

كان زيور باشا رجلا بدينا ضخم الجسم طولا وعرضا ، وكان ذكيا حاضر البديهة والنكتة ، وكان مثقفا ثقافة فرنسية عالية . تعلم فى مدارس الجيزويت الفرنسية ، ثم درس القانون ، وارتقى فى مناصب النيابة والقضاء حتى بلغ منصب المستشار بمحكمة الاستئناف ، أعلى محاكم مصر فى زمانه . وكان معروفا بالنزاهة وحسن التقدير . لكنه كان يؤمن بسياسة القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بارادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقوة مقضى عليها بالفشل لا محالة . ولم يكن له فى الحركة الوطنية نشاط معروف ، وان لم يعرف عنه أنه سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها كما فعل نسيم باشا مثلا . وكان بطبيعة ثقافته الجيزويتية أميل الى مصانعة الأقوياء ، كما كان فى طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف ، مع علمه بهذه الهوادة وبنقد الناس لها . لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الانذار البريطانى ، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وانجلترا ،

فى كلمات ثلاث : « انقاذ ما يمكن انقاذه » • هو اذن رجل ممكنات لارجل مثاليات• وهو يرى أنه ان قال غير هذا كان خادعا لنفسه وللناس•

أعلن سعد باشا أول ما تألفت وزارة زيور باشا أنه يؤيدها ويرجو لها التوفيق • وكان مفهوما أن الوفديين الذين اشتركوا فيها انما قبلوا هذا الاشتراك برضاه وبعد مشورته • لكن هذا التأييد لم يدم طويلا • فبعد خمسة أيام من تأليف الوزارة استقال منها أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك ، لأنهما رأيا فى سياسة زيور باشا تسليما بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به • وأيقن الناس أنهما لم يستقيلا بغير مشورة من سعد باشا •

والواقع أن الموقف كان بالغا غاية الدقة ، وكان لابد لتخطيه من ايجاد حل معقول ، لا يضر بحقوق مصر وترضاه انجلترا • فقد كان الجيش المصرى بالسودان فى حال من التمرد على ضباطه من الانجليز يخشى معه أن ينشب قتال بين الفريقين • بل لقد حدثت مناوشات بالفعل بين طائفة من الجيش المصرى وبين القوات البريطانية بالسودان • وترتب على ذلك أن تعرضت الخرطوم وأم درمان لاضطرابات ، تكاد تبلغ حد الثورة على الحكومة القائمة ، ان لم تكن قد بلغت هذا الحد بالفعل• لكن التسليم بانسحاب القوات المصرية من السودان فيه معنى من معانى التسليم بفصل السودان عن مصر فصلا تاما • أفيرضى سعد باشا ورجال حزبه الذين اشتركوا مع زيور باشا عن هذه النتائج ؟ • واذا هم رضوها ، فما بال سعد باشا قد انقطعت محادثاته مع مستر ماكدونالد ، لأنه تمسك بأن السودان جزء من مصر ؟ لكن زيور باشا لم يكن مرتبطا بسياسة سعد ارتباط التابع للمتبوع • وهو كان يرى أن بقاء الجيش المصرى بالسودان ، وبينه وبين الجيش البريطانى ما بينهما من مناوشات ، قد يتيح لانجلترا الفرصة لاعلان الاستئثار بالأمر فى السودان • فلابد له من أن يختار ما يراه هو أخف الضررين ، وذلك بأن ينزل على حكم الانذار البريطانى ويأمر الجيش المصرى بالعودة من السودان ، على أن تسحب انجلترا ما جاء بانذارها خاصا بزراعة القطن فى الجزيرة ومياه الرى من النيل ، وأن تسلم بأولوية مصر فيه • هو يعلم أن هذا الوضع

سيثير ثائرة المصريين ، وسيجعلهم يتهمونه بالضعف والتفريط ، لكن هذا هو غاية ما يستطيع تنفيذا لسياسته : انقاذ ما يمكن انقاذه .

استقال أحمد بك خشبة وعثمان محرم بك من الوزارة ، وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا ، وأيقنوا الى جانب ذلك أنها وزارة ضعيفة لا تستطيع مواجهة الأمور فى حزم وثبات ، كما أيقنوا أنها اذا تقدمت الى البرلمان خذلها . ماذا عسى أن يكون الأمر من بعد ؟ . أو يحل مجلس النواب ، ولما يمض على بدء الحياة البرلمانية فى مصر تسعة أشهر ؟ وهل تتولى هذه الوزارة الضعيفة حل البرلمان ومواجهة الأمة ؟ تحدث الناس بأن فى النية ضم اسماعيل صدقى باشا الى الوزارة وتوليته وزارة الداخلية . وصدقى باشا كان وزيرا مع عدلى باشا ومع ثروت باشا . وهو صديق للأحرار الدستوريين وان لم يكن عضوا فى الحزب . ماذا يكون موقفنا نحن اذن ؟ وهل آن لمخاوفنا الأولى عقب استقالة سعد باشا أن تتحقق ؟ ..

تحدثت الى الدكتور حافظ عفيفى بك فى الأمر ، وأفصحت له فى صراحة عن وجهة نظرى ، وأننى أرى اشتراك صدقى باشا فى الوزارة مقدمة لا تبشر بخير . وكان جوابه أن صدقى باشا ليس عضوا فى الحزب ولا سلطان لنا عليه ، وأنا على كل حال فى وضع دقيق يجب فيه أن نقف موقف الانتظار لنحكم على الحوادث بنتائجها وما تتمخض عنه .

واشترك صدقى باشا فى الحكم ، وتولى وزارة الداخلية ، وبقى زيور باشا رئيسا لوزارة أيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة . وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رياسة تحرير السياسة ، اضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق ، وهوت فيها أمام عينى أقدار الرجال . فأنا أحترم دائما رأى غيرى ما دام قائما على الحجة العقلية السليمة ، وان خالف هذا الرأى ما أراه أنا . اما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد الى معسكر محاربى الوفد ، واما أن ينتهز صدقى باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى بعد أن كان شريكا مع ثروت باشا فى تأييده ، وأما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر — فذلك ما لم أكن أتصوره بحال .

على أننى لم أجد كثيرين يشاركوننى فى هذا التصور • بل رأيت على النقيض من ذلك ابتهاجا فى صفوف الأحرار الدستوريين ، يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم • وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلما وعنتا أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا من العبث ، بل زاد على ذلك أن أسبغ على الطغيان ثوبا من رضى الأمة عنه وقبولها له • ولم تقم الحياة البرلمانية فى مصر ولا فى غير مصر لتؤيد الطغيان ، فان هى فعلت لم تكن جديرة بالبقاء • والحكومة التى تتولى أمور الناس يجب أن تعدل بينهم سواء كانوا من أنصارها أو من خصومها ، فان هى آثرت الظلم على العدل أسقطت بعملها سبب وجودها •

كان لهذه الحجج أثرها البالغ فى نفس اخوانى وأصدقائى من الأحرار الدستوريين الذين كانوا يزورونني بجريدة السياسة • وكانوا يكررونها أمامى ، فلا أزيد على أن أقول : لقد كان لمعارضتنا حكومة سعد باشا أثرها الواضح فى الرأى العام • ولو أن هذه المعارضة استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يريدون • فهى اما أن تعدل بسعد وحزبه عن هذا الطغيان الذى يشكو اخواننا منه ، وتستقيم الحياة البرلمانية على النحو الذى نريده ، وفى ذلك كسب للبلاد كبير ؛ واما أن يظل هذا الطغيان فاشيا فتكون الأمة ويكون الرأى العام المصرى هو الذى يتجه غير وجهته ، وهو الذى ينزل سعدا وأصحابه عن مقاعد الحكم ، وفى هذا أيضا كسب للبلاد ما أعظمه • أما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الانجليز ، وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب الى الحكم — فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه •

لم تغير هذه المناقشات من رأى اخوانى ، ولم تغير كذلك من رأيى • وكانت الحوادث تسير مسرعة جارفة • وكثيرا ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكثيرا ما خضع منطقنا لواقع الحياة على الرغم منا •

فى هذه الأثناء فكر الأحرار الدستوريون فى ضرورة اختيار رئيس للحزب يحل محل عدلى باشا يكن ، واتجه نظرهم الى عبد العزيز بك

فهمى ، وخوطب عبد العزيز بك فى ذلك ، فانتهى الى قبوله بعد اباء ثم تردد • وقد اغتبطنا بهذه الخطوة لما نعرفه جميعا فى عبد العزيز بك من قوة الحجة ومن الصلابة فى الحق ، ورجونا أن يكون اختياره لرئاسة الحزب فاتحة نضال جديد فى سبيل الدستور وفى سبيل الحق والحرية •

كانت الحوادث تسير مسرعة جارفة • فقد استدعت الوزارة الجيش من السودان بأمر جلالة الملك قائد الجيش الأعلى • وفى مقابل ذلك رد الانجليز على خطاب أبلغه زيور باشا اياهم يكرر فيه الأسف لمقتل السردار ، ويذكر أنه يحرص على أن تظل علاقة مصر وانجلترا على أساس من حسن التفاهم • فأشاروا فى ردهم الى حرصهم كذلك على أن تقوم علاقات الدولتين على أساس ودى ، وأنهم لذلك نزلوا عما جاء فى انذارهم الى سعد باشا خاصا بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، كما سحبوا قواتهم التى كانت قد احتلت جمرك الاسكندرية • بهذا رأى زيور باشا أنه أنقذ ما أمكن انقاذه ، وأنه فى حل من أن يترك لصدقى باشا ما بقى بعد ذلك مما يدخل فى اختصاص وزير الداخلية من معاونة النيابة فى تحقيق مقتل السردار ، وفى المشورة فى أمر البرلمان وحل مجلس النواب والرجوع الى الأمة لاستفتائها عن طريق الانتخاب •

بينما كان هذا يجرى فى دوائر الحكم ، كان سعد باشا قد ترك داره بمصر ، وذهب الى فندق مينا هوس بجوار الأهرام ، فاعتكف هناك وقل زائروه • بل لقد تحدث الناس أنه كان لا يريد أن يرى أحدا • ولئن صح هذا ان له لأبلغ العذر • لقد تنكر له كل شىء فى الحياة ، وتنكر له وجه الحياة نفسها ، وصار يتلفت يمنة ويسرة فلا يزداد الا حيرة لما يرى • وما أحسبه الا كان يكرر : ان الرصاصة التى قتلت السردار كانت مصوبة الى صدره هو ! ثم ما أحسبه الا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذى قتل السردار ؟ ولماذا قتله ؟ ومن يكون صاحب المصلحة فى هذه الفعلة النكراء ؟ ولعله ذكر فى ملجئه ذاك أياما مضت وهو فى الحكم ، وهذا الشعب المصرى يتطلع اليه ، ويرى فيه نبى الوطنية ، وينادى:

سعدا أو الثورة ! ثم لعله سأل نفسه : أين هذا الشعب اليوم ، وما مبلغ استعداده لهذه الثورة التى كان ينادى بها ؟ أتراه تولاه الذهول لمقتل السردار فانكمش ؟ والى متى يطول انكماشه ؟ أحسب هذا ومثله مَرّ بخاطر سعد بعد أن لجأ الى ميناهوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوها كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الانجليز الذين نفوه الى مالطة ، والى سيشل ، والى جبل طارق ، والذين وجهوا اليه أخيرا هذا الانذار ، ولا يدرى أحد ما يبيتون له من بعده .

ولم يكن سعد باشا فى ريب من أن تعيين اسماعيل صدقى باشا وزيرا للداخلية له مغزاه . وقد بدأ هذا المغزى يبدو بجلاء فى الأيام الأولى من تولى صدقى باشا منصبه . فقد استصدرت الوزارة مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . وليس بعد هذا الا أن يتحول أعضاء البرلمان عن خطتهم فى تأييد سعد ، أو تحل الوزارة مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، تشهد نتيجتها بأن الأمة تحولت عن السياسة التى اتبعها سعد واتبعها الوفد فى الحكم .

وكذلك كنا ، قبل انقضاء تسعة أشهر من نفاذ الدستور وانعقاد البرلمان ، على أبواب عهد جديد ، وكنا مقبلين على تجربة جديدة ، هى النقيض من التجربة الأولى التى أريد بها أن يتولى سعد باشا زغلول الحكم ، وأن تحل المسألة المصرية مع الانجليز حلا تدل كل المظاهر على أن الأمة المصرية قبلته فى ظل نظام دستورى صحيح ، وأقرته فى برلمانها بأغلبية تكاد تكون اجماعا ؛ أغلبية يرأسها سعد الذى رأس الوفد ، وقاد الثورة المصرية ضد انجلترا . فلننتقل الى هذا العهد الجديد وهذه التجربة الجديدة ، فقد كان فيها للأحرار الدستوريين مواقف تستحق التدوين ، وتستحق التقدير .

الفصل الخامس

خصـــومة فائتلاف

صدقى باشا وزيور باشا ـ قضايا السياسة جميعا يحكم فيها بالبراءة ـ التحقيق فى مقتـل السردار ـ العطف على الوفد وعود سـعد باشـا من ميناهوس ـ الوزارة تحل مجلس النواب وتجرى الانتخابات ـ تأليف حزب الاتحاد ـ موقفى من الانتخابات ومن الحزب الجـديد ـ حسن بك نشأت مؤلف الحزب يشرح سبب تأليفه ـ المعركة الانتخابية ـ تعـديل الوزارة واشتراك حزب الأحرار فيها ـ معركة الرياسة وفوز سعد باشا بهـا ـ حل مجلس النواب يوم انعقاده ـ موقفنا من هذا الحل ـ تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب ـ سلخ جغبوب من مصر وضمها الى برقة ـ حديث الخلافة ـ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ـ اخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء ـ دفاعنا عن حرية الرأى ـ عبد العزيز باشا فهمى وحكم هيئة كبار العلماء ـ اقالة عبد العزيز باشا فهمى ـ الاجتماع التاريخى لحزب الأحرار الدستوريين ـ استقالة علوبة باشا ودوس باشا من الوزارة ـ واستقالة اسماعيل صدقى باشا منها ـ استقالة دوس باشا من الحزب ـ المندوب السامى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث ـ بدء حديث الائتلاف ـ خطـاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ـ حنانيك يا نشأت ـ سير چورچ للويد المندوب السامى الجديد يحضر الى مصر ـ الوزارة تصدر قانون الهيئات السياسية فتمنع من نشره فى الوقائع المصرية ـ مقاومة الدكتاتورية ـ الاهتداء الى أساس لاتفاق الأحزاب ـ عبد العزيز فهمى يرفض مقابلة سعد زغلول ـ اجتماع البرلمان فى الكونتنتال ـ اعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا ـ الشعور العام بزوال الوزارة وزوال العهد كله ـ مناورات لافساد الائتلاف ـ التغلب على هذه المناورات ـ مقابلاتى لسعد باشا ـ اتفاقنـا واختلافنا ـ رأى سعد باشا فى « وزارة كبرى » وتفكيره فى تعديل الدستور ومقاومتى هذا التفكير ـ « السياسة الأسبوعيـة » لاتفوز منه بحديث ـ بيـانه عن الانتخابات ـ الانتخابات فى دائرة الجمالية ـ استقالة زيور باشـا وتأليف عـدلى باشا وزارة الائتلاف .

تولى صدقى باشا وزارة الداخلية ، فأيقن الناس جميعا أنه أصبح المحرك الأول لوزارة زيور باشـا ، وأن كلمتـه أصبحت المسموعة

فى الوزارات كلها • ولم يكن مرجع ذلك الى اختياره للوزارة فى ذلك الظرف ، وانما كان مرجعه الى أنه كان من طراز يختلف كل الاختلاف عن طراز زيور باشا • صحيح أن الرجلين تلقيا بدء حياتهما ثقافة واحدة فى مدارس الجزويت أو الفرير ، وأنهما معا كانا على جانب من الذكاء عظيم • لكن صدقى باشا لم يكن قد بلغ الخمسين ، وكان زيور باشا قد نيف على الستين • وكان فى طبع الرجلين ايمان بسياسة القوة • لكنهما كانا يختلفان فى تكييف مكانهما من مصدر هذه القوة • كان زيور باشا يعترف بأنها خارجة عنه ، وبأنه لا يحسن غير الاذعان لها • أما صدقى باشا فكان يستعير ثوبها ويخلعه على نفسه ، ويبدو للناس وكأنه هو القوى بذاته • وكان زيور باشا يشعر بأنه قد أدرك من الحياة كل ما يريد ، فلم يبق له مطمع فى منصب أسمى أو جاه أعرض • أما صدقى باشا فكان لا يزال شديد الطموح ؛ يريد رياسة الوزارة من ناحية ، ويريد أن يتغنى الناس بقوته وبذكائه وبمقدرته من الناحيـة الأخرى • لذلك اغتبط زيور باشا بأن وجد الى جانبه فى الوزارة هذا الرجل الشاب يحمل عنه عبء العمل ، ويضطلع واياه بالمسئولية ، ويعفيه من كثير ما كان أغناه عنه • واغتبط صدقى باشا بأن وجد أمامه المجال الحر الذى يبرز فيه أمام الناس بروزا يتيح له الفرصة التى يطمع فيها ، ويدنيه من أهوائه قدر ما يمكن •

وكانت طلائع هذا العهد ، كما قدمنا ، أن استدعى الجيش المصرى من السودان ، وأن نزل الانجليز عما جاء فى انذارهم خاصا بزراعة القطن فى السـودان وبمياه النيـل ، وأن سـحبوا قواتهم من الجمـارك المصرية • لكن ما تم من ذلك لم ينق الجو فى مصر ، ولم ينق الجو بين مصر وانجلترا ، بل بقيت فيه سحب داكنة لا يدرى أحد : أتظل جاثمة أم تنقشـع مع الأيام ؟ بقى مقتـل السردار ، وحرص الانجليز على البلوغ بالتحقيق الى معرفة المسـئولين عنه • وبقى مصـير البرلمان الذى أجل شـهرا • ثم نبتت من جانب صحف الوفد معارضة بدأت على استحياء ، وسرعان ما نشطت وقويت ، واتجهت الى اتهام الأحرار الدستوريين بأن لهم ضلعا فى توجيه هذه السياسة الأخيرة • ولم يكن بد من أن ندفع هذه التهمة • على أننا لم ندفعها بالتبرؤ منها ، بل بأن

الوفديين أنفسهم ، بسوء سياستهم وفساد تصرفات الوزارة الدستورية الأولى ، هم الذين جروا على البلاد هذه المحن ، وعرضوها للانذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين . وأدى بنا الاندفاع فى هذا التيار ، تيار مناهضة ما تكتبه صحف الوفد ، الى نتيجته المحتومة : الى تأييد هذه الوزارة التى اشترك فيها صدقى باشا ، بعد أن كنت أرى ، وبحق ، أن اشتراكه فى الوزارة ستكون له نتائج لا تبشر بخير ! .

أدت معارضة صحف الوفد واتهامها ايانا الى هذه النتيجة المحتومة ، وأدى اليها كذلك أننا تسلمنا اعلانات القضايا التى رفعتها النيابة علينا ، والتى تحدث عنها سعد باشا الى عبد الرحمن رضا باشا . صحيح أننا كنا مطمئنين الى أن البراءة محققة فى هـذه القضايا الخمس جميعا ، ومنها قضية تدخل سعد باشا فى انتخابات محمد محمود باشا . فما كان لمحكمة الجنايات ، بعد حكم النقض فى قضية السياسة الأولى ، أن تحكم بالادانة فى هذه القضايا الأخرى . لكن تقديمنا للمحاكمة أثار الخصومة من جديد أمام القضاء ، ولم يكن بد من أن ندافع عن أنفسنا باثبات صحة الوقائع التى نسبناها الى سعد باشا وحكمه . أما والوزارة القائمة تشاركنا الاقتناع بصحة هذه الوقائع ، فلم يكن لى أن أقف منها موقف المعارضة ، بل أدت الحوادث بنا الى تأييدها لأن الخصومة القـديمة بيننا وبين الوفد كانت لا تزال على أشدها .

وانتهى الشهر الذى تأجل له البرلمان ، فاستصدرت الوزارة أمرا بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة . وفى هذه الأثناء كانت التحريات والتحقيقات تجرى للوقوف على قتلة السردار ، وكان الرأى العام يتتبع هذه المسألة باتتباه بالغ . وقد بدا فى الجو أن الشبهات فى هذه الجريمة تلقى على الوفديين ، وأن التحقيقات تتجه نحو جماعة منهم . هنالك تساءل الناس : أهو اتجاه صحيح ذلك الذى تسير فيه التحقيقات ، أم هو اتجاه سياسى قصـد به الى غرض بذاته ؟ بل لقـد بدأ الهمس فى بعض الدوائر بأن الوفديين بوصفهم هيئة لايد لهم فى هذه الجريمة ، بل لعلها دبرت ضدهم ؛ وأنه اذا كان أحد منهم قد اشترك فيها فلعله دفع اليها

من غير الوفد ، أو ممن يريدون النكاية بالوفد • وانتشر هذا الهمس وأثار جوا من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدأوا يتحولون عنه بسبب سياسته فى الحكم • وشعر سعد زغلول باشا بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة بعد أن نصروه وعززوه ، فبدأ يعاود التفكير فى الخروج من العزلة التى كان قد فرضها على نفسه حين ذهب الى ميناهوس ، ولذا خرج منها ليخوض المعركة الانتخابية التى أعلنت الحكومة موعدها ، وليرى ما الله فاعل به وبرجاله فى مقتل السردار •

وكان طبيعيا أن يجد من الرأى العام تحولا فيه شىء من العطف على الوفد وعلى رئيسه ، لأن الشعور ضد تحكم الانجليز فى مصير البلاد كان قويا ، ولأن سعدا خرج من الحكم بسبب الانذار البريطانى • على أن هذا العطف لم يكن ليعدل بصدقى باشا وبزيور باشا عن خطتهما ، فهما ومن معهما ممن بيدهم مصائر الأمور كانوا يرون ما تنطوى عليه النوايا البريطانية نحو مصر بعد مقتل السردار • بل لقد ترامت اشاعات بأن فى النية الرجوع عن اعتراف انجلترا باستقلال مصر ، أو العدول عن تصريح ٢٨ فبراير جملة • وما كان لسياسى يزن الأمور وزنها الصحيح أن يجارى هذه الاشاعات • لكن الصحيح أن الانجليز أبدوا الرغبة فى أن يتولوا هم تحقيق مقتل السردار • ولما كان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية لا يزالون يحتلون مناصبهم فى النيابة العامة وفى الادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية المصرية ، فقد كان فى مقدورهم أن يطلبوا أن يتولى هؤلاء الموظفون المصريون بوظائفهم ، البريطانيون بجنسيتهم ، هذا التحقيق ، أو أن يتولاه مستشار انجليزى من مستشارى محكمة الاستئناف المصرية • لكن وزارة زيور باشا حرصت على أن لا يكون شىء من ذلك ، وعلى أن تتولى السلطات المصرية الصميمة التحقيق ، مطمئنة الى قدرتها على أن تجلو الحقيقة فيه على نحو تطمئن له العدالة كل الاطمئنان •

وكذلك كان • فلم يتول الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية أمر هذا التحقيق ، ولم يكن لأحد منهم فيه أثر ظاهر ؛ بل تولته النيابة العامة المصرية ، يعاونها البوليس المصرى •

أما فيما يتعلق بالانتخابات ، فقد كان صدقى باشا حريصا على أن تسفر نتيجتها عن أغلبية بمجلس النواب الجديد ضد الوفد . ذلك بأنه كان يقدر أنه اذا أعادت الانتخابات الوفد للحكم ، عاد الاشكال بين مصر وانجلترا كما كان يوم تقديم الانذار البريطانى لسعد باشا . وكان يقدر كذلك أن عودة الوفد للحكم ستعيد ما كنا نشكو منه من أساليب الحكم فى الشئون الداخلية.واذ كان يعلم أن القانون الذى سنته وزارة سعد باشا ، والذى يجعل الانتخاب العام مباشرا ، ليس من شأنه أن يطمئن أحدا على هذه النتيجة المرجوة — فقد رأى أن يتم الانتخاب عن طريق المندوبين الناخبين ، على نحو ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٢٣ . وقد احتج فى هذا الاجراء بأن الدفاتر والتذاكر الانتخابية التى تنظم عملية الانتخاب المباشر لم تتم ، ولا يمكن أن تتم فى الفترة التى حددها الدستور لاجراء الانتخاب . بل لقد أشاع الوفديون أن فى نية الحكومة أن تلجأ الى وسائل ادارية لضمان النتيجة التى تريدها فى الانتخابات ، وذكروا أن وسائل الحكومة فى ذلك كثيرة ؛ منها تعديل الدوائر تعديلا يفيد مرشحا بذاته ويضر مرشحا آخر ؛ ومنها حق وزير الداخلية فى تعيين الدوائر الفرعية واختيار أماكن بذاتها مقرا لهذه الدوائر ، حتى يكون وجود الناخبين أو المندوبين فيها ذا أثر عليهم لاعتبارات كثيرة ؛ ومنها تعيين العمد أو مشايخ البلاد الذين يؤيدون مرشحا بذاته ؛ وهلم جرا . على أن خصوم الوفد ردوا عليه بأن الوفديين انما يمهدون لهزيمتهم فى الانتخابات ، ويلتمسون المعاذير لهذه الهزيمة لتيقنهم بأنها واقعة لا محالة .

أذكر اليوم ، وقد مضى ربع قرن على الترشيح لهذه الانتخابات الثانية ، كيف اكتظ حزب الأحرار الدستوريين ، وكيف اكتظت أبهاء جريدة السياسة بالذين كانوا يريدون ترشيح أنفسهم ، حتى لم يكن فى الدار كلها موضع لقدم ، وحتى شق على محررى السياسة أن يصلوا الى غرفهم ، وأن يباشروا عملهم .

وقد رشحنى الحزب فى هذه المناسبة لأتقدم للانتخابات بدائرة « تمى الأمديد » من دوائر مركز السنبلاوين حيث (كفر غنام) مسقط رأسى .

وقد بدأت بالفعل أمهد لزيارة الدائرة وللاتصال بالمندوبين الناخبين فيها. على أننى اضطررت بعد أيام أن أتنازل عن هـذا الترشيح . ذلك أن أستاذى لطفى بك السيد زارنى بمنزلى ، وأخبرنى أن أخاه سالم بك السيد يريد أن يرشح نفسه فى هذه الدائرة . فلما رآنى مصرا على احترام قرار الحزب والمضى فى ترشيح نفسى ، ترك لعبد العزيز بك فهمى صديقه ورئيس الحزب أن يتولى اقناعى . فقابلت عبد العزيز بك بمنزله بمصر الجديدة ، وكان مريضا ، فذكر لى أن مصلحة البـلاد تتحقق لاشك بنجاحى أنا فى الانتخابات . لكن لطفى بك صديقه منـذ ثلاثين سـنة أو تزيد ، وأخوه سالم بك حريص أشد الحرص على أن يرشح نفسه. وللأخوة على لطفى بك حقوقها ، وللصـداقة على عبد العزيز بك حقوقها . وباسم هذه الحقوق ، وباسم مودتنا القديمة ، لا باسم رياسته للحزب ، يطلب منى أن أتنازل عن ترشيح نفسى . ولم أملك ازاء هذا كله الا أن أنسحب من الترشيح ، وأن أعلن انسحابى. لكننى شعرت يومئذ بغضاضة فى نفسى أشد الغضاضة . فاذا جاز أن يؤثر الانسان الأخوة أو الصـداقة على ما سواها ، أفليس من حقى أن أفكر فى موقفى من الأحرار الدستوريين ، وأن أدع رياسة تحرير (السياسة) يتولاها غيرى وأن أوثر أنا كذلك مصلحتى ؟ لقد كنت يومئذ شابا لما أبلغ السابعة والثلاثين ، فاذا وقفت عقبات من هذا القبيل فى طريقى ، أترانى مع ذلك أستسلم لها ؟ كلا ! لهذا قابلت ثروت باشا فى موعد حدده لى بمنزله ، وذكرت له ما كان ، وصارحته برغبتى فى ترك رياسة تحرير (السياسة) ، ورجوته أن يعاون على أن أترك هذه الرياسة فى يسر وحسن مودة كما توليتها فى يسر وحسن مودة . وكان ثروت باشا يعلم من خلقى التشبث بما أراه حقا . فقال لى : ألا ترى واجبا أن تنتظر حتى تنتهى الانتخابات ، كى لا يكون تخليك عن رياسة تحرير (السياسة) بعض ما يستغله الوفد فى حملته الانتخابية ؟ فاذا انتهت الانتخابات وجدنا الوسيلة لتحقيق ما يرضيك . ورأيت حجته قائمة . فليس يجوز للرجل ذى المروءة أن يتخلى عن صديقه فى موقف يضر التخلى فيه بهذا الصديق . وعلى ذلك بقيت أؤيد الحزب فى حملته الانتخابية بالقوة التى كنت أؤيده بها فى كل موقف من قبل .

فى هذه الأثناء نشأت حركة بدت أول أمرها غريبة مريبة • فقد قيل ان حزبا جديدا يتألف باسم حزب الاتحاد • وقيل انه يتألف صديقا لحزب الأحرار الدستوريين • بل قيل أكثر من ذلك ان من زعماء الأحرار الدستوريين من ينصحون لبعض رجالهم بالانضمام لهذا الحزب الجديد • وبدأ الناس يتحدثون بأن هذا الحزب يتألف بأمر القصر ، وأن حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى ، والقائم بأعمال رئاسة الديوان ، هو الذى يشرف على تأليفه ، وهو الذى يتصل بالمديرين وبغيرهم من رجال الادارة ليضموا اليه الأنصار من الأعيان ، كما كان يتصل برجال الجيش المتقاعدين وبرجال الدين للانضمام الى الحزب الجديد وتعزيزه • وسألت كبار الأحرار الدستوريين وكبار أصدقائهم فى ذلك ، وفى مصلحتنا ومصلحة البلاد من قيام هذا الحزب ، فلم أجد عند أحد منهم جوابا شافيا • ولما كان حسن بك نشأت قد تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية قبلى بقليل ، وكان أستاذا بالجامعة المصرية الأهلية حين كنت أستاذا بها ، فقد رأيت أن أتصل به لأقف على جلية الخبر فيما يحدث • واتفقت معه تليفونيا على موعد قابلته فيه بقصر عابدين •

ولعله كان يحسب ، وقد ذهبت اليه فى موعد طلبته ، أن مقصدى من زيارته يتصل بشأن خاص بى • فلما التقينا بادرته بالسؤال عن هذا الحزب الجديد وعن الغرض من تأليفه • وأذكر لقد كان الرجل صريحا معى كل الصراحة • قال : ان بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريون • وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل الى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتئذ أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما • لكنهم ما لبثوا ، حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة ، أن بدأوا يكسبون الرأى العام • ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر به الوفد ، ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من الأمر شىء • فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة • قلت :

ولكن النظام البرلمانى أو النيابى السليم هو الذى يقوم على حزبين كما هى الحال فى انجلترا وفى أمريكا . وقد أثبتت التجارب صلاح هذا النظام ، وفساد غيره من النظم التى تقوم على تعدد الأحزاب ؛ وان حقوق القصر الدستورية تقف عند ابداء الرأى والنصيحة . فاذا أيقن الملك أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة ، حل مجلس النواب ورجع الأمر للأمة . ودافعت عن هذه النظرية بكل ما أملك من قوة اليقين . فلما رآنى رئيس الديوان بالنيابة لا أحيد عنها ، لم ير موضعا لمتابعة الحديث ، فانتقلنا الى المجاملات المتعارفة ، ثم تركته وأنا غير مطمئن لما يحدث ، وهو مقتنع بأننى لم أكن أبتغى من مقابلته الا أن أقنعه برأيى . أما ولم يقتنع هو ، ولم أقتنع أنا ، فلم نلتق بعد ذلك وهو فى منصبه بالقصر .

وبدأت المعركة الانتخابية ، وخاض غمارها الوفد . وكان صدقى باشا يبذل الجهد غاية الجهد ليصل الى أغلبية فى مجلس النواب الجديد . وكان الوفد يحاوره بأساليب مختلفة . أذكر منها أنه أوحى الى جماعة من أنصاره أن يتصلوا بصدقى باشا ، وأن يقسموا له ما شاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد ، وأنهم مناصروه يوم يصلون الى مقاعدهم فى المجلس . وبذل رجال الادارة من جانبهم جهدا عظيما كان موضع التقدير الخاص من صدقى باشا .

وتمت الانتخابات ، وتحدد لاجتماع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . عند ذلك رؤى أن تعدل الوزارة ، وأن يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد الذى كان لايزال فى دور التكوين . وكان منظورا أن يتولى يحيى باشا ابراهيم رياسة حزب الاتحاد ، وأن يكون على باشا ماهر وكيل الحزب . وكان يحيى باشا وزيرا بالفعل مع زيور باشا . وتنفيذا للتفكير الجديد ، استقر الرأى على أن يشترك فى الوزارة من الأحرار الدستوريين عبد العزيز بك فهمى رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك ، وأن يشترك مع يحيى باشا ابراهيم من الاتحاديين على بك ماهر وحلمى باشا عيسى .

وصدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وأنعم برتبة الباشوية على الوزراء الذين لم يكن قد أنعم عليهم بها من قبل ، وعين

توفيق نسيم باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وافتتحت الهيئة البرلمانية الجديدة بخطاب للعرش ألقاه زيور باشا ، ودعى مجلس النواب لاختيار رئيس له .

كانت الانتخابات لرياسة مجلس النواب مقياس الأغلبية فى المجلس : أهى للوفد ، أى لسعد زغلول باشا ، أم لخصوم سعد ؟ وكان منظورا أن تكون معركة الرياسة هذه حاسمة . لهذا رشح سعد زغلول باشا نفسه لرياسة المجلس ، ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت باشا لهذه الرياسة . وفى العشية التى سبقت اجتماع المجلس بذل الفريقان للفوز بالرياسة جهدا جبارا ،واقتنع كل فريق بأن جهده سيكلل بالنجاح . وقد طلب سعد باشا أنصاره الذين أقسموا لصدقى باشا أن يؤيدوه ، وأفهمهم ضرورة انتخابه رئيسا للمجلس حتى يعود الوفد الى الحكم اذا ظفر هو بالرياسة ، ويعود هؤلاء الأعضاء الى جاههم الذى استمتعوا به فى عهد وزارته . وطلب صدقى باشا هؤلاء الأعضاء وذكرهم بأيمانهم ، وذكر لهم أن عودة الوفد الى الحكم أمر لا سبيل اليه . ووعد كثيرون من هؤلاء سعدا وصدقى جميعا ، مطمئنين الى أن الانتخاب سرى وأنهم ، وقد أقسموا للرجلين ، فى حل من يمينهم لأىّ منهما .

وانتظر الجميع ما تسفر عنه المعركة . فلما أعلنت النتيجة فاز سعد بالأغلبية وخرج منتصرا . ووجم أنصار الحكومة أيما وجوم ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ، ويسأل بعضهم بعضا : ترى ما عسى أن يتمخض عنه الموقف من بعد ؟ وهل يرفع زيور باشا استقالة الوزارة الى جلالة الملك ؟ وهل يؤلف سعد الوزارة من جديد ، فينتقم من خصومه وممن لم ينتخبوه للرياسة ؟ .

استمر هذا التساؤل منذ ظهرت النتيجة ظهر ذلك اليوم الى المساء ، والناس ينتظرون فى كل لحظة خبرا جديدا . واننى لفى مكتبى برياسة تحرير السياسة ، اذ دق التليفون وطلب صدقى باشا الىّ أن أقابله برياسة مجلس الوزراء ، وكانت اذ ذاك قبالة دار البرلمان . وعلمت قبل ذهابى اليه أن الوزارة قررت حل مجلس النواب الجديد . وعجبت لذلك . فالدستور صريح فى أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة

واحدة للسبب عينه • فكيف سوغت الوزارة لنفسها اذن أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده ، وللسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه ؟ ! •

قدرت أن صدقى باشا خشى أن يمنعنى هذا الاعتبار الدستورى من تأييد ما حدث، فأراد أن يقنعنى بأن هناك اعتباراً لا يقل عنه خطورة ، ذلك اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها العليا ، ولهذا طلب أن أقابله • ولم يخطىء ظنى ، فقد ذكر لى أول ما قابلته أن الوزارة اضطرت الى حل المجلس الجديد ، لأنه لم يقدر النتائج التى تترتب على ما صنع من انتخاب سعد رئيسا له ، وأن أيسر هذه النتائج أنها تضع الملك والأمة كل منهما فى واد ، وأبلغ من ذلك خطرا أن تؤدى الى تداخل الانجليز فى شئوننا الخاصة بحجة ما حدث من مقتل السردار ، خصوصا أنها وصفت الحكومة التى وقع هذا الحادث فى عهدها بأنها حكومة لا تستحق احترام العالم المتمدين •

استغرق حديث صدقى باشا معى وقتا غير قصير • فقد تمسكت بحكم الدستور ، وحرص هو على اقناعى باسم مصلحة الدولة وسلامتها • وخرجت من عنده وأنا فى حيرة من الأمر • فلما عدت الى جريدة (السياسة) ألفيت غرفها وأبهاءها امتلأت بالناس فليس فيها موضع لقدم ، وهم جميعا جذلون أشد الجذل ، مغتبطون أشد الاغتباط ، تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب ، وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة فى هذا الاجراء ، وانقاذها البلاد بهذه الجرأة من موقف أيسره ما كانوا جميعا يتعرضون له من اضطهاد وظلم اذا عاد الوفد الى الحكم •

وكنت أنظر الى ما حدث والى ما أرى ، فتضطرب نفسى بين عوامل متباينة • فهذا الدستور ، الذى وضعناه ودافعنا عنه حتى صدر ، والذى لم يمض على تنفيذه غير عام وعشرة أيام ، يتعرض لما تعرض له • وهذا الطغيان البرلمانى الذى ساد البلاد طيلة عهد الوزارة الدستورية الأولى ، والذى حاربناه أشد الحرب وأهولها ، قد انقضى عهده ، ولعله قد انقضى الى زمن غير قصير • وهذا الحزب الجديد الناشىء فى كنف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ما عسى أن يكون مغزى انشائه ،

وهل تتعرض البلاد فى ظل الفكرة التى أنشأته الى طغيان جديد ؟ وحزبنا نحن ، الذى رشحنى للنيابة ثم تخلى عنى ، ها هو ذا قد اشترك فى حل مجلس النواب الجديد ، فحل المشكلة التى تحدثت الى ثروت باشا بشأنها ، فلم يبق لى أن أفكر فى اعتزال (السياسة) ورياسة تحريرها • وهؤلاء الجذلون المغتبطون باقدام الوزارة على حل مجلس النواب يطالبوننى بما يطالبنى به صدقى باشا ، من الدفاع عن حل المجلس يوم انعقاده ، وبينهم أصدقاء تربطنى بهم أوثق الصلات ، وبينهم نواب نجحوا فى الانتخاب بعد مجهود عنيف وهم مع ذلك راضون كل الرضى عما حدث • وقضية مقتل السردار قد قبض فيها على النائب الوفدى السابق الأستاذ شفيق منصور ، وعلى جماعة من الشبان معه ، بتهمة أنهم هم الذين ارتكبوا الجريمة أو حرضوا على ارتكابها • وقضايا السياسة المنظورة من عهد سعد أمام محكمة الجنايات قد حكم فى بعضها بالبراءة ولا يزال البعض معلقا • والخصومة العنيفة بيننا وبين الوفد لا تزال قائمة ، وكنت أنا الى يومئذ حامل لوائها • وصحف الوفد لا تزال تطعن علينا مر الطعن ، وتتهمنا بمختلف التهم • ألا يقتضى هذا الجو المبهم أن تتابع الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد ، حتى تستبين الأمور ؟ نعم ! هذا ما انتهى اليه رأيى ، وما وافقت الحزب عليه ، رغم مضاعفة الذين أنشأوا حزب الاتحاد جهدهم ليجعلوا لهذا الحزب قواما أمام الناس • ولم يكن لهذا الجهد بعد الذى حدث مسوغ ظاهر ، بل زال ماصرح لى به حسن بك نشأت عن الغرض من انشاء الحزب ، فالوفد لم يزل الى يومئذ صاحب الأغلبية •

وأعلنت الصحف أن جريدة الاتحاد ستظهر لسانا لحزب الاتحاد ، وأن المسئولين عن هذه الحركة قد اختاروا صديقى وزميلى فى تحرير السياسة ، الدكتور طه حسين ، رئيس تحرير لجريدتهم ، كما عين يحيى باشا ابراهيم رئيسا للحزب ، وعلى ماهر باشا وكيلا له • وظهرت الجريدة الجديدة ، فهاجمها الوفديون وهاجموا الحزب الذى تنطق باسمه ، وردت الجريدة هجومهم ، وبدأ محرروها ينهضون بالعبء الملقى على كواهلهم •

ترى ، أية سياسة اعتزمت الوزارة اتباعها حين حلت مجلس النواب الجديد ؟ أتراها اعتزمت اجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، أى فى مدى ستين يوما ، آملة أن تحصل على الأغلبية التى لم تحصل عليها من قبل ؟ لكنها ان فعلت واجهتها اعتراضات كثيرة ، أيسرها أن عملها هذا عبث من العبث ، لأنها ستحل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه ، واذن فلن يقدم على ترشيح نفسه من يخشى هذه النتيجة ، وبعبارة أخرى: اذن سيقاطع الوفد الانتخابات. واذا هو لم يقاطعها فمن حق الوزارة أن تخشى ما تجر اليه انتخابات جديدة من اضطراب فى الأمن ما أغناها عن مواجهته . لهذا لم تلبث الوزارة بعد حين أن أعلنت أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وانها تضع للانتخاب قانونا جديدا يكفل هذا التمثيل الصحيح . ولم يدر يومئذ بخاطرى ، ولا بخاطر أحد من أنصار الوزارة أو من خصومها ، ما عسى أن يكون الأساس الذى يقوم عليه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ؟ أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشترع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون الجديد . وانتظر الناس يوما حسبوه قريبا يصدر فيه هذا القانون ، ثم تجرى الانتخابات على حكمه وتعود الحياة النيابية .

على أن أحدا لم يكن يتوقع أن يكفل صدور هذا القانون الجديد حدوث تغيير جوهرى فى نتيجة الانتخابات ، أيّا كان الأساس الذى يقوم عليه النظام الانتخابى ، اذا لم يمهد لذلك تمهيدا عمليا يؤدى الى اتجاه الرأى العام غير وجهته الأولى . وكان ظن القائمين بالأمر أن انشاء حزب الاتحاد وتقويته يؤديان الى النتيجة المرجوة . لذلك بذلت الجهود تلو الجهود لتقوية الحزب بكل وسيلة ممكنة . وقد بدا واضحا للأحرار الدستوريين، الذين استقبلوا هذا الحزب أول انشائه بغير امتعاض ، أن كثيرين ممن ينضمون اليه أحرار دستوريون ، وأن غير الأحرار الذين ينضمون اليه قوم ليست لهم فى مناطقهم قوة أو عصبية. هنالك بدأوا يوجسون خيفة ، وبدأ كثيرون منهم ممن كانوا يعاونون

على تقوية الحزب يقفون فى سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو اعلان له • أما الوفد فشغل من ناحيته بأمرين : أولهما هذا التحقيق الذى يجرى فى قضية مقتل السردار واتجاهه الى ناحية الوفد ، وثانيهما الحيلولة دون انضمام الوفديين فى الأقاليم الى الحزب الجديد •

وان الناس لمشتغلون بالحزب الجديد وبالتحقيقات فى مقتل السردار ، اذ جد فى الأفق السياسى ما استرعى الانتباه • ذلك أن ايطاليا فكرت فى ضم واحة جغبوب اليها • وجغبوب بلد صغير واقع على حدود مصر الغربية بينها وبين برقة • وجغبوب مقر السادة السنوسية المعترف لهم بالرياسة الدينية فى هذا الركن من العالم • وكان تفكير ايطاليا فى ضم جغبوب مستندا الى اتفاق تم بينها وبين انجلترا أثناء الحرب، حين أرادت انجلترا اخراجها من حيادها ، وخروجها على محالفتها مع ألمانيا ، وانضمامها الى الحلفاء : انجلترا وفرنسا • وكان هذا الاتفاق مشهورا باسم اللذين وقعاه : لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية والسنيور شالويا وزير خارجية ايطاليا ، وكان لذلك يعبر عنه باتفاق ملنر — شالويا • وكان طبيعيا أن تحترم انجلترا توقيعها على الاتفاق المذكور ، وأن تطلب الى الحكومة المصرية احترامه • وكان قيام وزارة زيور باشا مما شجع ايطاليا على المطالبة بتنفيذه ، وشجع انجلترا على الضغط على الحكومة المصرية لتحترم تعهدا عقد حين كانت الحماية البريطانية مفروضة على مصر ، وكانت انجلترا لذلك تتحدث فى الشئون الخارجية باسم مصر • وقد لقى هذا الطلب الايطالى تبرما من جانب الشعب المصرى • لكن ذلك لم يمنع من تأليف لجنة برياسة اسماعيل صدقى باشا تولت المفاوضة مع السلطات الايطالية ، وأذاعت أن الايطاليين قدموا الأسانيد الوثيقة على أن جغبوب تقع فى برقة لا فى مصر • لكنهم أرادوا مع ذلك أن يقنعوا الشعب المصرى بأنهم لم يذهبوا ليوقعوا اتفاقا مفروضا ، بل تفاوضوا وحصلوا على بدل عن جغبوب • وكان هذا البدل بئرا على

مقربة من السلوم ، وطريقا يصل هذه البئر بالبحر الأبيض • وقد كان هذا الاتفاق من أسباب عدم الرضى عن تصرفات وزارة زيور باشا • ولما كان ينطوى على تنازل عن جزء من أرض مصر ، فقد وجب عرضه على البرلمان لاقراره • وتم هذا العرض بعد أكثر من سنة من هـذا التاريخ ، وبعد أن استولت ايطاليا على جغبوب واستولت مصر على البئر والطريق • على أن البرلمان لم ينظر الاتفاق الى اليوم الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، أى الى ما بعد أربع وعشرين سنة من عقده وتوقيعه •

* * *

توالت الأيام والأسابيع والأشهر ، وأقبل الصيف ، وبدأ كثيرون يفكرون فى الاصطياف بأوروبا • وكان ممن ذهبوا اليها زيور باشا رئيس الوزارة ، فناب عنه فى رياستها يحيى باشا ابراهيم رئيس حزب الاتحاد • وكان منهم كذلك اسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ، وعدلى باشا يكن ، وثروت باشا ، ومحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، والدكتور حافظ بك عفيفى صاحب امتياز (السياسة) وممثل الحزب لدى محرريها • وفى هذه الأثناء كان لورد اللنبى مندوب انجلترا السامى فى مصر قد اعتزل منصبه وخلفه فيه سير چورچ للويد الذى كان حاكما من حكام الهنـد ، لكنه بقى بعيدا عن مصر طول الصيف ، فتولى منصبه بالنيابة عنه مستر نيڤل هندرسون الوزير المفوض بدار المندوب السامى البريطانى •

وفى هذه الأثناء كذلك أخذ حديث الناس يكثر فى أمر كانوا من قبل ذلك يتناولونه بالحديث أحيانا ، ثم يفتر حديثهم فيه أحيانا أخرى • ذلك أمر الخلافة الاسلامية • فقد أراد الحلفاء ، وأرادت انجلترا بنوع خاص ، بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، أن تقضى على السلطنة العثمانية التى قامت بأمر الخلافة الاسلامية قرونا عدة قضاء مبرما • وشجع ذلك اليونان على حرب تركيا فى سنة ١٩٢٢ ، حربا أرادوا من ورائها الاستيلاء على الآستانة والتوغل فى آسيا الصغرى • ولم يقو الخليفة السلطان العثمانى على ردهم ، فتصدى لهم مصطفى كمال القائد التركى ، وواجههم

فى الأناضول، وهزم الجيوش اليونانية فى (سقاريا) هزيمة منكرة ، وردهم على أعقابهم واسترد منهم ما كسبوه • بذلك انتهت السلطنة العثمانية ، وانتهت معها خلافة بنى عثمان على الدول الاسلامية ، وأعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقرة مقرا لها • وصرح بأن تركيا لم يبق لها بالخلافة حاجة ، ولم يتردد فى الجهر بأن هذه الخلافة جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها • عند ذلك قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الاسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة اسلامية ، قديرة على الدفاع عنها • وقيل يومئذ ان انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر، كما قيل ان فى بعض البلاد الاسلامية اتجاها الى أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها • على أنه قيل فى نفس الوقت ان أهل الحجاز ، وان السعوديين بنوع خاص ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود الذى دخل الحجاز فاتحا واستولى عليه ، لا يؤيدون هذا الاتجاه ولا يقرونه • ولهذا بدأت الأقاويل تتناثر فى هذا الأمر ، تظهر أحيانا وتختفى أحيانا أخرى ، ثم تزايدت فى أوائل هذا الصيف من سنة ١٩٢٥ •

وساعد على تزايدها أن ظهر ، فى أواخر الربيع وأوائل الصيف من هذا العام ، كتاب وضعه القاضى الشرعى الشيخ على عبد الرازق جعل عنوانه : (الاسلام وأصول الحكم) ، دلل فيه على أن الخلافة ليست أصلا من أصول الحكم فى الاسلام ، وأنها طرأت على الحكم الاسلامى فى عصور متأخرة عن العصر الأولى • والشيخ على عبد الرازق صديق قديم لى ، وهو من أسرة عبد الرازق ، وشقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الأحرار الدستوريين • وقد أهدانى الشيخ على الكتاب فقرأته ، وكتبت عنه فى السياسة مقرظا له مثنيا على طريقة البحث فيه • ولم يدر بخاطرى ، يوم أطريته هذا الاطراء ، أن سيكون لهذا الكتاب فى سياسة مصر أثر بالغ ، وأنه سيوجه أحزابها وجهة جديدة •

وكيف كان لى أو لغيرى أن يدور بخاطره مثل هذا الظن ، وقد كانت

المكتبة العربية لذلك الحين تظهر فيها الكتب مختلفة ألوان التفكير فيها ، وكان الناس يعتقدون أن ما قرره الدستور من حرية الرأى وحرية الاعراب عنه محترم ؟ ! بل ، ألم تكن الصحافة تكتب فى موضوع الخلافة وفى غير موضوع الخلافة دون أن تفكر الحكومة فى التعرض لها ؟ وهذا الكتاب لم يتجاوز التدليل على فكرة اقتنع بها صاحبها ، وأورد على صحتها مختلف الأسانيد . فلو أنه كان مخطئا لكان أكبر جزائه أن يتصدى له من يرد عليه ، ومن يفند حججه وأسانيده ، ومن يدلل على أن الخلافة أصل من أصول الحكم الاسلامى ، سواء أكان العالم الاسلامى دولة واحدة أم دولا متعددة .

ولم يكن عقلى أنا ليتصور الأمر على غير هذا الوجه . فأنا ، كما قدمت ، أومن بحرية الرأى عن عقيدة ويقين ، ولهذا أحترم كل رأى وان خالف رأيى ، كما أطالب غيرى بأن يحترم رأيى . وكما أننى أرى حقا مقدسا لى أن أعارض بشدة بل بعنف ما أراه ليس حقا ، أعترف لغيرى بحقه فى معارضة رأيى اذا هو لم يقتنع به واقتنع بنقيضه . هذه عقيدة نشأت عليها ، وآمنت ولا زلت أؤمن بها .

لكن الأمر جرى على غير ما تصورت . فقد توالت الأنباء بأن هذا الكتاب موضع بحث ، وأن محاكمة صاحبه محل تفكير جدى فى بعض الأوساط . وهو لن يحاكم أمام القضاء ؛ فليس فى كتابه ما يحرمه قانون العقوبات ، ولا غيره من القوانين التى تطبقها المحاكم . بل هو سيحاكم أمام هيئة كبار العلماء ؛ لأنه قاض شرعى حاصل على شهادة العالمية من الأزهر ، ولأن المادة ١٠١ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية تقتضى محاكمة الحاصلين على شهادة العالمية أمام هذه الهيئة اذا هم ارتكبوا أمرا يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية .

وعدت الى المادة ١٠١ هذه وتلوتها أكثر من مرة . وأشهد لقد قصر كل تفسير يمكن أن تفسر به عن اقناعى بمحاكمة كاتب حائز لشهادة العالمية ، لأنه رأى رأيا يخالفه غيره فيه . على أننى عدت بذاكرتى لهذه المناسبة

الى ما كان بينى وبين صديقى أمين بك الرافعى من خلاف ، يوم عدل الدستور وأدخلت فيه المادة الخاصة بالمعاهد الدينية ، اذ نص فى هذه المادة على استمرار العمل بالقوانين والقواعد المرعية فى المعاهد المذكورة الى أن يصدر البرلمان فى شأنها قوانين أخرى • لقد أريد اذن بادخال هذه المادة استبقاء السلطان المطلق للقصر على رجال الدين ، وان لم يخالفوا القوانين ! لكنى مع ذلك لم أر فى كتاب على عبد الرازق هذه المخالفة التى توجب محاكمته ، والتى يترتب عليها ، اذا رأت هيئة كبار العلماء ، اخراجه من زمرة العلماء ، ثم اخراجه تبعا لذلك من وظائف الحكومة التى تؤهله شهادة العالمية لها ، وبعبارة أخرى : فصله من منصبه فى القضاء الشرعى •

ولم أتردد فى اثبات رأيى فى (السياسة) ، وفى الدفاع عنه بكل قوة • فما كنت لأفهم محاكمة رجل من أجل رأيه ، وبخاصة اذا كان هذا الرأى موضع نقاش وأخذ ورد • وما كنت لأفهم كذلك أن دفاع رجل عن رأيه يتنافى مع كرامة العالمية • لكن ما كتبت لم يكن ليغير من مجرى الأمور شيئا ؛ فقد عقدت هيئة كبار العلماء جلسة لمحاكمة على عبد الرازق ، وقد حاكمته بالفعل لأنه نشر كتابه : (الاسلام وأصول الحكم) ، وقد رأت فى نشر هذا الكتاب أمرا يتنافى مع كرامة الهيئة التى ينتمى اليها ، هيئة العلماء ، ولذلك حكمت باخراجه من زمرة هذه الهيئة ، وآن للسلطة المدنية ، تنفيذا لحكمها ذاك ، أن تنظر فى فصله من منصبه فى القضاء الشرعى •

كان عبد العزيز باشا فهمى ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين اذ ذاك ، هو وزير الحقانية ، وهو لذلك الوزير المسئول عن على عبد الرازق • وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين ، فأقل حقوقها على رئيس الحزب أن يحميها فى حدود القانون • وهذا ما اتجه اليه الرجل بكل نزاهة وأمانة واحترام للقانون • ولهذا الغرض شكل لجنة لتنظر الموضوع ، ولتشير عليه فيه • فليس

يجوز فى نظام الدولة أن يفصل موظف من وظيفته الا بحكم من مجلس التأديب المخصوص أو بقرار من مجلس الوزراء • ولا يمكن أن يفصل مجلس الوزراء موظفا الا اذا طلب الوزير الذى يتبعه هذا الموظف فصله ، وبين أسباب ذلك للمجلس • فاذا استبان عبد العزيز باشا فهمى ، وزير الحقانية ، أن القانون لا يقتضى فصل القاضى الشرعى الذى حكم باخراجه من زمرة العلماء لم يكن للمجلس أن يفصله •

كان عبد العزيز باشا يبحث ، عن طريق اللجنة التى شكلها ، عن مخرج من هذا الموقف المتناقض مع حرية الرأى وما قرره الدستور من كفالتها • لكن يحيى باشا ابراهيم ، رئيس الوزراء بالنيابة ، كان يلح عليه كل يوم طالبا فصل على عبد الرازق ، وكان عبد العزيز يستأنى ويستمهل ، يريد أن ينقذ موقفا لا يدرى أحد ما عسى أن يؤول اليه أو يترتب عليه من النتائج •

أما نحن ، محررى السياسة ، فقد أخذنا على عاتقنا الدفاع عن حرية الرأى فى غير هوادة ، معتمدين على أن كل قانون يخالف الحقوق الأساسية التى قررها الدستور للمصريين قد أصبح لاغيا بنص الدستور نفسه • وقد ظن قوم يومئذ أننا كنا فى هـذا متأثرين بصداقتنا للشيخ على عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق كلها • وربما كان فى هذا القول جانب من الصدق • لكن هذا الجانب لم يكن هو الحافز الأقوى لنا ؛ بل كان اعتدادنا برأينا ، وحرصنا على احترام الدستور ، ومخافتنا أن يجر التهاون فى هذا الاحترام الى نتائج محزنة تعوق تقدم البلاد — هو الحافز الأقوى ، وهو الدافع لشدتنا فى حملتنا شدة كنا نرجو أن ترد الأمور الى نصابها الحق ، فتصون للمفكرين وأولى الرأى حريتهم وكرامتهم •

واننى لجالس الى مكتبى ، مساء السبت من أوائل شهر سبتمبر لتلك السنة ، اذ تحدث الىّ متحدث فى التليفون يقول ان عبد العزيز باشا فهمى أقيل من منصب وزير الحقانية ، وان على باشا ماهر عين مكانه فيه • وكذبت الخبر فور سماعه ، فلم تجر العادة فى بلد دستورى باقالة وزير من الوزارة ، بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها • قال محدثى : لكنى أذكر

لك هذا الخبر ، وفى يدى ملحق من جريدة الاتحاد ظهر الساعة يرويه . فأرسلت من جاء بملحق الاتحاد ، فاذا به يذكر الخبر كما رواه صاحبى من غير نقص ولا زيادة .

لم أطق حين أتممت قراءة الخبر صبرا . فماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة على هذا النحو المزرى بالحزب كله ؟ ولأعرف هذا اتصلت بكازينو سان استفانو بالأسكندرية تليفونيا ، وطلبت التحدث الى توفيق باشا دوس ، وكان بينى وبينه من المودة منذ مرافعته فى قضية السياسة أمام محكمة النقض ما يعرفه . وسألته عن الخبر الذى نشرته الاتحاد ، فتلجلج قائلا : لا أدرى ! قد يكون الخبر صحيحا ! قلت : أريد أن أعرف على سبيل القطع ؟ قال : نعم ، هو صحيح . قلت : فماذا فعلت أنت وعلوبة باشا ؟ قال : أرجوك يا دكتور هيكل أن تهدىء من ثائرتك ، فالأمر يحتاج الى روية . قلت : اذن سأدعو الحزب الى الاجتماع غدا (الأحد) . قال : كلا ! بل ، ليكن الاجتماع يوم الثلاثاء . قلت فى حدة : يوم الثلاثاء ! انا لن نستطيع أن نصبر على ما حدث الى يوم الثلاثاء . فألح وألح ، ورجانى أن أكون هادئا فيما أكتب . وانتهينا الى الاتفاق على يوم الثلاثاء ، وأعلنت نبأ اجتماع الحزب مساء ذلك اليوم فى السياسة التى ظهرت صبح الأحد .

لم يكن للناس حديث ، مساء السبت وصبح الأحد وما تلاهما الى يوم الثلاثاء ، الا التكهن بما عسى أن يكون قرار الأحرار الدستوريين فى اجتماعهم . وكنت مقيما اذ ذاك بفندق الكونتنتال ، لأن أسرتى كانت تصطاف بالأسكندرية . وكان أصدقائى يترددون علىّ ، يريدون الوقوف على رأيى فيما حدث . ولم أكن أتردد فى مصارحتهم بأنه لا مفر من أن يستقيل الوزيران الدستوريان ، غضبا لكرامة الحزب التى أهينت باقالة رئيسه من الوزارة . فلم تبق المسألة ، بعد اقالة عبد العزيز باشا ، مسألة على عبد الرازق ، ولا مسألة هيئة كبار العلماء ، بل انتقلت الى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوثق الاتصال .

والظاهر أن الأمر فى الأوساط الرسمية بالأسكندرية كان أكثر دقة • فمنذ عين سير چورچ للويد مندوبا ساميا لانجلترا بمصر، كانت مهمة مستر نيڤل هندرسون أن يصرف الأمر فى حدود بقاء الأوضاع كما هى من غير تعديل • فلما أقيل رئيس الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبدأت الصحف تتحدث عن اجتماع مجلس ادارة الحزب وما قد يتمخض هذا الاجتماع عنه — اتجه تفكير الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى الى ايجاد حل يكفل بقاء النظام القائم فى مصر ، أى بقاء الوزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين • فكيف السبيل الى ذلك بعد الذى حدث ؟ كثرت الاتصالات بين المستر نيڤل هندرسون وحسن نشأت وتوفيق دوس ابتغاء الوصول الى هذا الحل • أما نحن فى القاهرة فكنا قد سئمنا هذا التحكم البادى فى شئون الأحرار الدستوريين • وكان اتجاهنا الى تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة •

ولكى نصل الى تحقيق هذا الغرض تعددت اتصالاتنا بالقاهرة ، وكان أهمها بينى وبين محمود باشا عبد الرازق • وقد اتفقنا على أن يرأس اجتماع الحزب مساء الثلاثاء صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى نقيب الأشراف بمصر ، لتقضى هذه الرياسة على ما كان يقال من خروج الشيخ على عبد الرازق ، أو خروج جريدة السياسة فى مقالاتها تأييدا لحرية الرأى ، عن موجب حكم الاسلام • واتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة فى الجلسة حول كرامة الحزب التى أهينت ، وأن لا تتعرض لأى شىء آخر • ثم اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين الدستوريين من الوزارة غضبا لهذه الكرامة •

ولقد علمت أن اتصالات كثيرة كانت تجرى بين المسئولين بالأسكندرية وبين جماعة من أعضاء مجلس ادارة الحزب ، لحملهم على معارضة تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة ، لما يترتب على ذلك من تقوية الوفد تقوية قد تعود به الى الحكم والى الطغيان فيه • لكنا لم نكن نعبأ كثيرا بما يصلنا من أنباء هذه الاتصالات ، لأن الأحرار الدستوريين

جميعا كانوا قد ضاقوا ذرعا بهذا الحزب الجديد الذى لا يمثل أحدا ، والذى يتبدى مع ذلك وكأنه كل شىء فى البلاد : له السلطان ، وله الحكم ، وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها .

وعلمت مساء الاثنين أن توفيق باشا دوس وحلمى عيسى باشا سيحضران من الأسكندرية بالقطار الذى يصل القاهرة فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ، وانهما سيحاولان تجديد الاتصالات بالدستوريين لبقاء الحزب فى الوزارة . وانى لهابط بالمصعد من غرفتى فى الفندق صبح الثلاثاء ، اذ لقينى سيد باشا خشبة ساعة خروجى الى بهو الفندق . وقد ابتدرنى بعد التحية ، محتجا على مقالات السياسة تأييدا لكتاب على عبد الرازق ، ضارعا الىّ أن أدع شئون الدين لرجال الدين . قلت : ولكننا نؤيد حرية الرأى التى قررها الدستور ، فان شئتم أن لا يحترم الدستور ، فأنا مستعد أن أترك السياسة وتحريرها . قلت ذلك فى حدة دعت الرجل ليدعنى وشأنى . وعرفت أن حلمى باشا عيسى وتوفيق باشا دوس وجماعة معهما مجتمعون فى أحد أبهاء الفندق . فذهبت اليهم وجلست معهم ، فاذا أحد ممن معهم يحاول أن يقنعنى بضرورة التريث عسى أن يوجد للموقف حل يرد على الأحرار الدستوريين كرامتهم . قلت : الحل يسير ! فاما أن يعود عبد العزيز باشا فهمى الى الوزارة ، واما أن يقال يحيى باشا ابراهيم رئيس حزب الاتحاد منها ، فيتساوى الحزبان . ورأى الحاضرون اقتراحى عجبا ، فأراد توفيق باشا دوس أن يغير مجرى الحديث ، وأن ينقد مقالى الذى ظهر صبح ذلك اليوم ويبين أن فيه طعنا على يحيى باشا ابراهيم . قلت : هذا موضوع آخر نناقشه فى الحزب ، وأنا مستعد لتحمل نتائجه أيا ما تكون . لكن الأمر الذى اجتمعتم له هاهنا ، والذى نجتمع له هذا المساء فى مجلس ادارة الحزب ، لا صلة له بهذا المقال ولا بغيره مما تنشره السياسة . اننا مجتمعون لنقرر النتائج التى نرتبها على اقالة رئيس حزبنا ، وليس فى جدول أعمالنا شىء آخر ننظره .

كان عبد العزيز فهمى باشا لا يزال الى هذه الساعة بالأسكندرية • وكان قد أزمع المجىء الى القاهرة بالقطار الذى يصل اليها حول الساعة الرابعة بعد الظهر • لهذا رأيت واجبا أن أخف للقائه بمحطة السكة الحديد، وأن أطمئنه الى ما اتفقنا عليه ، والى أن رجاءنا كبير جدا فى تحقيقه • ووصل الرجل فاستقبلته ، فألفيته متجهما ، فلاطفته ما استطعت ، ثم ركبت معه سيارة الى منزله بمصر الجديدة ، ونزلت معه داره ، وقصصت عليه كل ما أردت أن أذكره له • وألفيت الرجل أشد ما يكون وجلا ، خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الادارة ، وخيفة أن لا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا لو أن قرارا صدر من الحزب باستقالتهما • قلت : ان علينا أن نؤدى الليلة واجبنا فى أن نصدر القرار الذى يرد عن الحزب الاهانة التى لحقته ، والذى يحفظ عليه كرامته ، وأن ننظر بعد ذلك فيما يكون تصرف الوزيرين •

واجتمع مجلس الادارة مساء فى دار الحزب • وكان اجتماعا تاريخيا حقا • بل لعلى لا أغلو اذا قلت انه كان أعظم اجتماع سياسى فى تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية • كان كذلك بما دار فيه ، وبالنتائج التى ترتبت عليه •

تولى سماحة السيد عبد الحميد البكرى رياسة هذا الاجتماع الذى دام ثلاث ساعات ونصف الساعة • وقد بدأ توفيق دوس باشا يعرض ما حدث ، ويذكر ما دار بينه وبين رجال القصر ، وما دار بخاصة بينه وبين مستر نيقل هندرسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة ، من أحاديث يراد بها تخطى هذا الموقف الدقيق • وقد استغرق عرضه لهذا كله ما يزيد على ساعة ونصف الساعة • وتكلم بعده علوبة باشا كلاما موجزا فى الاتجاه نفسه • فلما فرغ الوزيران من عرض ما كان بالاسكندرية ، تكلم الأستاذ محمد عبد الجليل أبو سمره ، فطلب الى الهيئة أن تتخذ القرارات التى كنا قد اتفقنا عليها • وتلا هذه القرارات وفى مقدمتها استقالة الوزيرين الدستوريين ، وتخلى الحزب عن الاشتراك

فى الوزارة • على أنه بعد أن تلاها أراد التعليق عليها قائلا انه يعجب كيف بقى الوزيران فى منصبهما بعد اقالة رئيس الحزب ، وبعد هذه اللطمة التى أصابت الحزب فى صميم كرامته • وقاطعه توفيق دوس باشا قائلا : اننا نعرف واجبنا ، ونحن لم نحضر الى هنا ليشتمنا عبد الجليل بك • فاذا أريد بالمناقشة أن تجرى على هذا المنوال ، فمن حقنا أن نتصرف بوحى تقديرنا لواجبنا ، أيا كان القرار الذى يصدره الحزب • هنا رأيت واجبا أن أتدخل ، وأن أوجه اللوم الى صديقى عبد الجليل بك على عبارته ، وأن أذكر أننا مجتمعون أسرة واحدة لنتشاور فى الواجب علينا لحزبنا ولبلادنا ، وأن الوزيرين الدستوريين أحسنا كل الاحسان بأن تركا التصرف للحزب ، ولم يعلنا من جانبهما أية خطة يتبعانها مستقلين برأيهما •

بهذا الكلام سكن الجو بعد أن أوشك أن يثور ، ودارت المناقشة فى جو عائلى • وكان مرماها المحافظة على كرامة الحزب وعلى مصلحة البلاد ، وعدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة أو تبذلها جهات أخرى • فقد تعودنا من هذه الوعود ما يحملنا على الشك كل الشك فى صدقها • وقد تناول الحديث فى الموضوع بعض أعضاء مجلس الادارة • واننى لأذكر اليوم أن أحدا لم يعترض على القرارات التى تلاها عبد الجليل ، ولم يتقدم بقرار يناقضها • فلما رأى توفيق باشا دوس قوة التيار الى ناحية استقالة الوزيرين الدستوريين وتخلى الحزب عن تبعات الموقف ، قال : لكننى وعدت مستر نيقل هندرسون أن لا ننشر قرارا فى الموضوع قبل ثلاثة أيام ؟ قلت : اذن يبقى القرار سرا ولا تنشره السياسة قبل هذا الموعد • وصدر القرار واتفقنا على ارجاء اذاعته هذه الأيام الثلاثة • لكن الاجتماع لم يلبث حين انتهى أن تدفق الى مكانه عديدون من أصدقائنا كانوا ينتظرون بفارغ الصبر نتيجته • فلما سألوا عنها لم يخفها بعض الأعضاء عليهم ، وذكروا أن القرار صدر بالاجماع • فاندفعوا الى ناحية الوزيرين

يوسعونهما تقبيلا وتهنئة واكبارا • عند ذلك قال لى توفيق باشا دوس : لم يبق محل لارجاء النشر • فستنشر كل الصحف هذه القرارات صبح غد • فلتنشرها السياسة ، وأنت فى حل من وعدك بارجائها •

بينما كانت جلسة الحزب معقودة بداره بشارع المبتديان ، كان عبد العزيز فهمى باشا قد جاء من مصر الجديدة الى فندق الكونتنتال ، وجلس فى شرفة الفندق منتظرا نتيجة الاجتماع • ولقد بعث من الجالسين معه من سأل غير مرة بالتليفون عما اذا كانت الجلسة قد انتهت ، فاذا عرف أنها لا تزال مستمرة أبدى عجبه لطولها • فلما انتهت الى القرارات التى كنت قد أخبرته بها ساعة مجيئه بعد الظهر من الاسكندرية ، اطمأن وعاد الى منزله مستريحا الى أن الحزب قد انتصف لكرامته •

طالعت صحف الصباح الجمهور المصرى بقرار الحزب ، وبأن الوزيرين الدستوريين عادا الى الاسكندرية لتقديم استقالتهما من الوزارة • وعلى رغم ما توهمه بعضهم من أنهما أو أحدهما سيجدان مخرجا من هذا القرار ، لم يمض يومان حتى كانت الصحف كلها قد نشرت استقالتهما • وبعد أيام جاءت الأنباء من أوروبا بأن اسماعيل صدقى باشا بعث باستقالته وهو بمصيفه ، وبأن استقالته قبلت فور وصولها • ولعل قبولها بهذه السرعة كان مظهرا من مظاهر الغضب لتضامن رجل مستقل ليس مرتبطا مع الأحرار الدستوريين برابطة الحزبية ، وتنفيذه قرار هؤلاء الأحرار الدستوريين الذين وجدوا ما يحتجون به لاستقالتهم ، ولتخليهم عن تبعات كان منتظرا أن يحملوها الى النهاية رغم كل اعتبار •

لم يكن تعديل الوزارة بالأمر العسير ، ولم يكن غياب زيور باشا رئيس الوزارة عن القاهرة ليقف عقبة فى سبيل التعديل ! فقد أبلغ نبأ هذا التعديل تلغرافيا وهو مقيم بفيشى فى فرنسا ، ووافق عليه تلغرافيا كذلك ، ولم يعنه من أمره كثير ولا قليل ، ولم يدعه ما حدث الى التفكير فى العودة الى مصر ! وما باله يعود وهو يعلم أن الأمور تجرى فى غيابه

وفى حضوره على حد سواء ؟ ! ثم ما باله يحضر وفى مقدوره أن يوافق بالتلغراف على كل ما يطلب منه أن يوافق عليه ؟ ! فلو أن تعديلا جديدا فى الوزارة أريد اجراؤه ، ولو أن أمرا أجل خطرا من تعديل الوزارة أريد أن يتم ، لما عدل به شيء من ذلك عن اتمام استجمامه فى بلاد المياه التى ألف أن يستجم فيها ، ولما دعاه لأن يسرع بالعودة الى منصب تصرف أموره نفسها من غير حاجة اليه !

أما مستر نيقل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ، فنظر الى الأمر غير نظرة زيور باشا . فهو مسئول عن بقاء الحال فى مصر لا تتغير حتى يحضر السير چورچ للويد ، ليتولى تصريفها فى حدود السياسة التى يشير بها على وزارة الخارجية البريطانية وتقره هذه الوزارة عليها . لهذا كانت مقابلات مستر نيقل هندرسون ودوس باشا قبل أن يجتمع الأحرار الدستوريون ليصدروا قرارهم . فلما صدر هذا القرار خشى أن تتبعه خطوات أخرى تزيد الموقف ارتباكا . ولقد ظن أن هذه الخطوات الجديدة قد تترتب على حملة صحفية بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . لهذا خاطب مستر جراند دلانى رئيس وكالة روتر بالقاهرة ، وطلب اليه أن يدعونى لنتحدث معا فى الموقف . وخاطبنى مستر دلانى عما اذا كنت أجد ما يمنعنى من مقابلة مستر نيقل هندرسون . وأجبته بأنى لا يمنعنى مانع من مقابلته اذا هو دعانى لذلك ، على أن تكون المقابلة يوم الجمعة لأنى لا أذهب الى الاسكندرية الا فى ذلك اليوم . ودعانى مستر نيقل هندرسون وخاطبنى فيما حدث ، وقال انه لم ير أن يتدخل قبل اقالة عبد العزيز باشا فهمى ؛ اذ قيل له ان الخلاف بين وزير الحقانية وزملائه واقع على مسألة دينية ، وانجلترا تأبى أن تتدخل فى المسائل الدينية . ثم رجانى ألا تستمر « السياسة » فى الحملة التى بدأتها على حزب الاتحاد ، فلعل سير چورچ للويد يجد عند حضوره حلا لهذه المشكلة السياسية . أما هو فلا يتعدى اختصاصه تصريف الأمور الدارجة . قلت : اذا كفت جريدة الاتحاد عن مهاجمة

الأحرار الدستوريين فكرت فى الأمر ، فان لم تفعل فواجبنا أن نرد كل هجوم علينا بما يزيد عليه أضعافا مضاعفة .

ووعدنى الرجل أن يبذل غاية جهده لتحقيق ما طلبت ، ورجانى أن أمر به بعد أسبوع لنتناول الأمر بالحديث كرة أخرى . وعدت بعد أسبوع فقابلت الرجل ، وحملتنا على حزب الاتحاد لم تنقطع لأن حملتهم علينا لم تنقطع ، ولم يكف أينا . ويئس الرجل ، وأبدى لى يأسه فى مقابلتنا الثالثة والأخيرة . وكذلك سارت الأمور فى مجراها الطبيعى .

فى هذه الأثناء أخبرنى عبد العزيز فهمى باشا أن توفيق دوس باشا بعث اليه يستقيل من الحزب ، ونشرت الصحف نبأ هذه الاستقالة . ولقد حز هذا النبأ فى نفسى ، فلم يكن قد مضت أشهر على مرافعة توفيق باشا أمام محكمة النقض فى قضية « السياسة » مرافعة أعجبت بها كل الاعجاب ، وصدر حكم ببراءتى على أثرها ، وحفظت لتوفيق دوس من أجل ذلك فى نفسى أعمق عواطف التقدير . وسارعت فتحدثت الى توفيق باشا بالتليفون ، ورجوته أن يتريث فى هذا الأمر حتى نلتقى آخر الأسبوع بالاسكندرية . ودعانى الى طعام الغداء بمنزله يوم الجمعة الذى تلا حديثنا ، فذهبت اليه وبقيت معه عدة ساعات التمست أثناءها كل وسائل الاقناع رجاء أن يعدل عن استقالته ، فاذا هو متمسك بها تمام التمسك . وهو لم يدل الىّ بحجة مقنعة تسوغ تمسكه هذا . فهو يعرف صدق مودتى له ، وهو يعلم أننا لم نتخذ القرار الذى انتهى اليه الحزب الا بعد تدقيق هدانا الى اجماع على رأى اشترك معنا فيه . وهو لم يكن يرى فى تصرف أحد منا خطأ يمسه ويدعوه للتشدد فى موقفه . لكنه مع ذلك لم يكن مستطيعا أن يعدل عن استقالته بعد أن عرفها الناس . قلت : فأرجوك اذن أن ترجىء أمر البت فيها ، حتى يعود اخواننا الغائبون الآن بأوروبا ! فلعل عدلى باشا وثروت باشا وصدقى باشا ومحمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى ، ومن اليهم ، يجدون الوسيلة لبقائك معنا ! فأنت من مؤسسى الحزب الأولين ، وممن ضحوا

فى سبيل بنائه وفى سبيل بقائه بالجهد والمال • والخير لنا ولك فى أن نبقى متعاونين معا فى المستقبل ، كما كنا متعاونين معا فى الماضى • وسكت الرجل ولكنه لم يعدنى بشىء •

والتقيت بعد عودتى الى القاهرة مع عبد العزيز فهمى باشا ، وقصصت عليه حديثى مع دوس باشا ، فقال : لقد أحسنت صنعا باطالة الحبل له • وأغلب ظنى أنه ارتبط مع غيرنا بعهود ، ولم يستطع تنفيذها فى جلسة الحزب ولا بعدها ، فرأى أن يستقيل من الحزب ليسوغ مركزه ، وليدلل على أنه كان صادقا فيما قطع من عهد وان لم يستطع من بعد تنفيذه •

لفتت هذه التطورات نظر الرأى العام فى مصر ، وجعلت الناس يتكهنون بما سيكون بعدها • وانى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتنتال ، اذ أقبل على حفنى بك محمود شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثا أثار بادىء الرأى عجبى • وكان حفنى فى ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه • وقد بدأ حديثه بالثناء علىّ وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه مبالغة جعلتنى أوثر الحذر • ثم انه أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد ، بعد أن انحسم ما بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين • قلت وقد تولتنى الدهشة : كيف وقد كنا الى أسابيع مضت فى خصومة أعنف الخصومة ، وكان بعضنا يتهم بعضا أشد التهم ؟! ثم كيف ولا يزال سعد وأنصاره يحسبون أنهم الأغلبية ، فاذا عادوا الى الحكم عادوا سيرتهم الأولى ؟ ! قال : أو تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التى مرت بهم ؟ فاذا صح أن عادوا الى الحكم ساروا غير سيرتهم السابقة • وقد أثبت الأحرار الدستوريون صلابة عودهم وشدة مراسهم ، وأنهم لا يخضعون لطغيان أيا كانت قوته • وأيا كان الأمر ، فطغيان سعد باسم الشعب أيسر من طغيان نشأت باسم القصر • وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وقد تمتد يد القانون الى من يحاول الوقوف فى طريقه • قلت : اننى أمقت الطغيان أيا كان لونه ، وأيا كان

مصدره • ونحن الآن ننتظر عودة اخواننا وأصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين سافروا الى أوروبا ، وهم عما قريب عائدون • ويومئذ يكيف الأحرار الدستوريون سياستهم على هدى مبادئهم • أما اليوم فحسبنا موقف حفظ على الحزب هيبته وكرامته ، وان غدا لناظره قريب •

كان الدكتور حافظ عفيفى أول من عاد من رجال الحزب من أوروبا • وقد لقيته على أثر عودته ، فهنأنى بموقف الحزب وبموقف السياسة فى الأزمة الأخيرة • ولما قصصت عليه تفصيل ما حدث ذكر أنه مطمئن الى أنه متى جاء اخواننا من أوروبا وضعنا سياسة ننقذ بها الدستور الذى دافعنا عنه ما دافعنا ، وضحينا فى سبيله ما ضحينا ، وننقذ الحياة النيابية المهددة فى وضعها الحاضر شر تهديد •

وعاد اخواننا وأصدقاؤنا جميعا من أوروبا • وكان اتجاه اسماعيل صدقى باشا الى اعادة المياه بيننا وبين القصر الى مجاريها • ولعله كان راغبا فى هذا لأنه رأى مستر نيقل هندرسون ميالا اليه ، ويود لو استطاع أن يتمه قبل حضور سير چورچ للويد الى مصر • وانما يحملنى على هذا الظن أننى كنت عائدا من الاسكندرية يوما ، فصادفت فى القطار صدقى باشا ، فدعانى الى الجلوس معه • وتحدثنا فرأيت منه هذا الميل ، ورأيته يعارض اتجاهى فى محاربة الاتحاديين ، ثم رأيت حجته فى ذلك أن الانجليز هم أصحاب القوة ، فمن حسن السياسة عدم الوقوف فى وجههم بأكثر مما حدث • ولم أقنع أنا بهذا المنطق • فقد كانت سياسة الانجليز ترمى أول الأمر الى قيام وزارة الوفد الأولى ، حتى تكون الوزارة الدستورية التى تستطيع أن تفاوضهم ، وأن (تسلمهم البضاعة) على تعبيرهم • فلما رأوها غير قادرة على مواجهة الرأى العام المصرى بالتسليم بالنظرية البريطانية فى السودان قلبوا لها ظهر المجن • وذلك كان شأنهم مع وزارة عدلى باشا حين فاوضهم ، ثم مع وزارة ثروت باشا يوم اختلفوا معها على نصى السودان فى الدستور • لكن صدقى باشا لم يسلم بحجتى هذه ، وتركنى ونزل فى طنطا ليذهب الى مزرعته القريبة منهـا •

وما كان لنا أن نعدل بأى حال عن السياسة التى أقرها الحزب يوم قرر اعتزال وزيريه بعد اقالة رئيسه ! لهذا كانت حملتنا على الوزارة القائمة وعلى حزب الاتحاد بالغة غاية الشدة ، وكان فيها من التهكم بهذا الحزب الجديد ما جعله منذ مولده هزيلا ضعيفا غاية الضعف .

وجاء حادث جعل عدولنا عن هذه السياسة مستحيلا . ذلك أننا تعودنا أن نقيم احتفالا سنويا بيوم تأليف الحزب وظهور السياسة . وكان موعد هذا الاحتفال ، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وأعددت أنا خطابا لهذه المناسبة ، وأعد عبد العزيز فهمى باشا خطابا سياسيا يلقيه فى هذا الحفل . وأقبل على السرادق الذى أقمناه ما يزيد على ألفين ونخبة من السيدات أعددنا لهن مكانا خاصا . فلما فرغت من خطابى ، وألقى عبد العزيز باشا خطابه ، لم يبق بين الحاضرين من لم يستخفه الطرب ، أو يعلوه الوجوم ، أو تختلط فى نفسه العواطف المتباينة لسماع خطاب رئيس الحزب . فقد سرد أسباب الأزمة التى انتهت بخروج الأحرار الدستوريين ، ثم تعرض ليحيى باشا ابراهيم ، رئيس حزب الاتحاد ورئيس الوزارة بالنيابة يوم اقالة عبد العزيز باشا ، تعرضا أقل ما يوصف به أنه السخرية اللاذعة والاستخفاف المقذع . فيحيى باشا لم يكن بالرجل ذى الشأن فى شىء مما حدث . انما كان يؤمر فى كل شىء فيأتمر . يؤمر بأن يكون رئيس حزب ، فيكون رئيس حزب . ويؤمر بأن يفعل ما شاء آمروه فاذا كل شىء يتم وهو لا يكاد يدرى . هو على تعبير عبد العزيز باشا أداة لا أكثر : (شالوه فانشال ، وحطوه فانحط !) ويخلص عبد العزيز من هذا الى أن حسن نشأت ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، هو الذى يحرك هذه الدمية اللينة الطيعة التى تنشال وتنحط ولا تدرى لم انشالت ولا لم انحطت . ثم يوجه عبد العزيز الخطاب الى حسن نشأت ، خطابا يبدو لينا فى أوله . فهو يرجو السامعين أن يقولوا له : حنانيك يا نشأت ! ورفقا بالبلاد ! وأن يبصروه بعواقب سياسته الوخيمة . فان ارعوى فبها ، والا وجهوا له القول العنيف أشد العنف ، وقالوا له : أيها الشاب المفتون ! غرك مركز حسبت نفسك فيه صاحب

الأمر والنهى ! ثم زادوا على العنف التأنيب ، ورفعوا الى مقام جلالة الملك رأيهم فى تصرفات هذا الشاب المعيبة .

كان عبد العزيز يلقى عباراته فى لهجة المؤمن بكل كلمة يقولها ، فكان الحاضرون يقابلون ما يقول بالتصفيق الحاد . فلما نشر هـذا الخطاب النارى فى السياسة صبح الغد ، تناوله الناس وجعلوا يتلونه فى الأندية والحلقات وكلهم الاعجاب به ، لأنه عبر عما فى نفوسهم جميعا مما لم يكن أحد منهم يجرؤ على قوله . وبلغ من اعجاب الناس به أن حفظ الكثيرون أجزاء عدة منه عن ظهر قلب ، ثم توالت علينا الرسائل يطلب أصحابها أن نعيد نشره . وأعدنا نشره فى (السياسة) بالفعل فكأنما هو خطاب جديد ، تناوله الناس كرة أخرى بالتـلاوة والتعليق ، ثم كانوا هذه المرة أكثر جرأة فى تلاوته وفى التعليق عليه .

بهذا تكون رأى عام قوى جعل من كل ما يقال عن حزب الاتحاد ، وعن الذين ينضمون اليه ، سخرية الساخر وعبث العابث . وبهذا انقطع كل رجاء فى أن تعود السياسة السابقة ، سياسة اجتماع حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاديين فى وزارة . وبهذا أطلقت (السياسة) لنفسها العنان فى التهوين من أمر حزب الاتحاد والقائمين عليه ، وفى التهوين من أمر وزارة زيور باشا وسياستها .

فى هذه الأثناء جاء سير چورچ للويد الى مصر ، وآن لمستر نيڤل هندرسون أن يتخفف من تبعاته ويدعها للمندوب السامى يصرفها كما يشاء . ثم أعلنت الصحف أن محمد باشا الشريعى وصالح باشا لملوم سيقيمان للسير چورچ للويد حفلة تكريم بفندق الكونتننتال . وأقيمت هذه الحفلة ، وكنت فيمن دعوا اليها . واننى لعلى المائدة أتناول الشاى اذ علمت أن زيور باشا ، وكان جالسا الى مائدة بعيدة عنى ، قد وجه القول الى حماى عبد الرحمن رضا باشا يقول له : ان ما أكتبه ، وتكتبه جريدة السياسة عن وزارته ، لا يمكن الصبر عليه ، وانه مستعد ليحبس (هيكل) ، اذا استمرت السياسة فى حملاتها عليه . ولم ألبث حين سمعت

هذه العبارة أن ثار الدم فى عروقى وقلت مغضبا : زيور هذا يحبسنى أنا ! اذن فأنا أتحداه أن يفعل . هذا الرجل الذى لا يقدر مواقع كلامه أكثر مما يقدر مسئولياته ، والذى آثر أن يبقى بأوروبا يلهو ويلعب وهو رئيس وزارة تعصف بها الرياح ، يظن فى مقدوره أن يحبسنى ! لعله لم ينس أن سعدا كان أكثر منه أيدا وأعظم قوة ، وأنه حاول ما يتوهم زيور باشا أنه قادر عليه فلم يقدر . ألا ان هذا الرجل البدين المستهتر ليهذي !! وحاول المحيطون بى تسكين حدتى اكراما لحفل دعيت اليه . فلما انتهى الحفل خرجت الى بهو الفندق ، ولا يزال الغضب آخذا منى . عند ذلك أحاط بى حلمى باشا عيسى وزير الداخلية ، ومحمود فهمى القيسى بك مدير الأمن العام ، وغيرهما ، وجعلوا يهدئون من حدتى محاولين اقناعى بأن زيور باشا رجل لا يزن ألفاظه ، فلا محل لأن أغضب مما يقول .

أوردت الحديث السابق أصور به أمرين . أحدهما تقدير رئيس الوزارة لما يجوز وما لا يجوز أن يقال ، والثانى ضعف الوزارة ضعفا جعل من أعضائها من يصف رئيسها بسوء التقدير ، ورئيس الوزارة فى العادة موضع التقدير من زملائه . وتستطيع ، وقد ارتسمت أمامك هذه الصورة ، أن تقدر مبلغ ما كان للوزارة من هيبة واحترام فى نفوس الناس . مع هذا كانت الوزارة تحسب أنها قادرة على أن تنهض بالعبء الملقى على عاتقها ، وأن تصدر قانون الانتخابات على النحو الذى تريده ، وأن تجرى الانتخابات تحقق بها لنفسها أغلبية برلمانية . بل لقد بلغ من تصورها الأمور أن حسبت أنها قادرة على أن تضع للهيئات السياسية نظاما تستطيع عن طريقه أن تحل هذه الهيئات أو تصل بها الى ما يشبه حلها . وقد وضعت لهذا الغرض قانونا أصدرته بالفعل ، فقمنا نحن الأحرار الدستوريين ، وقامت الأحزاب الأخرى كلها فى وجهه ، قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، وأن امتنع لذلك تنفيذه ، فكان هذا دليلا على ضعف الوزارة وعلى أنها مؤذنة بالزوال لا محالة .

كان طبيعيا ، وقد رأينا ورأت سائر الأحزاب ما يتعرض له الدستور

وتتعرض له الحياة النيابية نتيجة لهذه السياسة الجديدة — أن تتحد وجهة الأحزاب كلها لمقاومة هذه السياسة • ترى ، أيؤدى اتحاد الوجهة الى تفاهم صريح ، يزيل ما بين هذه الأحزاب من خلاف ، وينتهى بها الى الاتفاق على أغراض الحكم ومراميه فى شئون البلاد الداخلية والخارجية؟ كان التنبؤ بشىء ايجابى فى هذا الأمر عسيرا • لكن لهجة صحف الوفد فى حديثها عن الأحرار الدستوريين، ولهجة السياسة فى حديثها عن الوفد ، لم يبق فيهما شىء من المرارة والعنف اللذين ألفهما الناس منذ ظهرت جريدة السياسة ، بل اتجه التيار كله لمقاومة هذه النزعة الدكتاتورية التى كان حزب الاتحاد مظهرها ورمزها ، والتى أدت الى اقالة رئيس الأحرار الدستوريين • واستمر الأمر على ذلك زمنا ، ثم تحدث الناس فى وجوب التزاور بين زعماء هذه الأحزاب ، ايذانا بأن الخصومة القديمة انقضت • وعلمنا أن سعد باشا لايرى بهذا التزاور بأسا ، بل هو يرحب به • أما عبد العزيز فهمى باشا فأبى أن يزور سعدا أو أن يزوره سعد ، ذاكرا أنه يعتقد عن ايمان أن سعدا هو الذى جر على البلد ما تعانى ، وأن خلافه مع سعد لم يكن يتعلق بشخصه هو ، بل بما يؤمن أن مصلحة البلاد تقتضيه • قيل له : فليزر سعد دار الحزب ودار السياسة ، ففى ذلك من المعنى ما يقوى المعارضة ، ويضعف الحكومة ، ويعيد الحياة النيابية ، وكلنا نطمع فى اعادتها • وكان جواب عبد العزيز : ان دار الحزب دارى ، ودار السياسة دارى ، لا فرق بينهما وبين منزلى الذى أقيم به ، فليس مقبولا أن أرفض زيارة سعد منزلى ، وأن أقبل زيارته دار الحزب • وتشبث عبد العزيز بموقفه هذا ، تشبثا لم يكن بد من النزول على رأيه فيه •

وانتقل الحديث من تزاور الزعماء الى تفاهم الأحزاب والأساس الذى يبنى عليه هذا التفاهم ، درءا للخطر الذى تواجهه البلاد فى حياتها الدستورية • ولم يكن عبد العزيز يعترض على هذا التفاهم أو يعارضه ، بل كان على رأس اخوانه وزملائه جميعا فى ضرورته • وقلنا يومئذ

ان خير أساس لهذا التفاهم احترام الدستور نصا وروحا • ولما كان حل مجلس النواب بعد ساعات من انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ مخالفا للدستور ، لأن الدستور لا يجيز حل مجلس النواب مرتين فى دورة واحدة للسبب ذاته ، وقد حل هذا المجلس للسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه — فمن الواجب احترام الدستور والاتفاق على أن هذا الحل باطل وكأنه لم يكن ، وعلى أن هذا المجلس يجب أن يعود الى الاجتماع • ولما كانت للوفد أغلبية فى المجلس ، ظهرت حين انتخاب الرياسة ، لم يجد سعد باشا حجة يعترض بها على هذا الأساس فأقره • ولعله لو أراد لوجد الحجة للاعتراض • لكنه كان حريصا على أن يتم الاتفاق بين الأحزاب حتى تستطيع الأمة ، متفقة الكلمة متحدة الصفوف ، أن تبلغ ما تريد ، وأن يتحقق بذلك الأساس الذى يقوم عليه الدستور ، من أن مصدر السلطات كلها الأمة • بهذا توطد ركن الاتفاق ، واتفقت كلمة الأمة ممثلة فى جميع أحزابها ، خلا حزب الاتحاد ، على مقاومة السياسة التى يراد فرضها على البلاد ، والتى تقوض ركن الدستور والحياة النيابية من أساسه •

لم يتم الاتفاق على هذا الأساس فى أيام أو أسابيع ، بل استغرق البحث فيه واتمامه ثلاثة أشهر أو نحوها • وفى أثناء الشهور الثلاثة كانت أسباب التقارب بين الأحزاب تزداد كل يوم توثقا • اتفقت الأحزاب كلها على الاحتجاج على الاتفاقية التى عقدتها الوزارة مع ايطاليا خاصة بجغبوب ، ووضعت لذلك صيغة مشتركة وقعها كل حزب منفردا • ووقع كل حزب منفردا كذلك صيغة مشتركة احتجاجا على تصرفات معينة قامت بها الحكومة • بهذا وبمثله كانت الخطوات تطرد نحو التفاهم والاتفاق ، حتى بلغت الاتفاق على الأساس الذى ذكرته ، أقصد بقاء مجلس النواب الذى انتخب فى مارس لأن حله كان باطلا •

كان عبد العزيز باشا فهمى يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب ومن بينها الوفد على صيغتها • وكان لذلك يدفع كما قدمت الى التفاهم

بين هذه الأحزاب • ولقد سألته يوما : ألست مقتنعا بأن هذا الائتلاف الذى تسعى الأحزاب اليه ضرورة سياسية لا مفر منها لعلاج الموقف الحاضر ؟ وكان جوابه : لا شبهة عندى فى ذلك ، وأنا مقتنع به كل الاقتناع • قلت : ألا ترى أن التقاء عبد العزيز فهمى وسعد زغلول يعاون على هذا ؟ ان الرأى العام المصرى يتلقى أنباء تفاهم الأحزاب وائتلافها بشوق وغبطة ليس كمثلهما شوق ولا غبطة • ولا شك أن التقاءكما سيكون له أحسن الوقع فى نفوس الناس جميعا • ولم يمهلنى عبد العزيز باشا ، ولم يدعنى أسترسل فى القول ، بل أجاب على ما قدمت بقوله : أنت تعرف (النقا) الذى يديره أهل الريف فى (زير) الماء ليصفو من كدره • لقد عالجت نفسى على هذا النحو • فأنا أدير فيها من وجوه الرأى ما أحسبه ينقيها من ناحية هذا الرجل ، فتأبى أن تصفو • وليس فى مقدورى ما فى مقدور من عالجوا السياسة حياتهم ، اذ يلبسون لكل حالة لبوسها • فأنا مقتنع فى هذا الأمر اقتناعكم ، لكنى لا أستطيع أن أتغلب على ما فى نفسى رغم مغالبتى اياها أياما طوالا متتالية •

على الرغم من هذا كان عبد العزيز يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب المؤتلفة عليها ، وكان ينفذ خطط هؤلاء المؤتلفين بدقة واقدام • اتفق المؤتلفون على أن يجتمع البرلمان بمجلسيه — مجلس الشيوخ ومجلس نواب سنة ١٩٢٥ — فى السبت الثالث من نوفمبر سنة ١٩٢٥ • ولما كانت الوزارة تمنع هذا الاجتماع فى بناء البرلمان بالقوة فقد اتفقت الأحزاب على أن يذهب الأعضاء الى دار البرلمان ، فاذا منعوا عادوا فاجتمعوا بالكوتتنتال • وتم هذا وكان عبد العزيز فهمى فى مقدمة المجتمعين بالكوتتنتال • ولما التأم عقد الاجتماع ذهب سعد زغلول اليه • مع ذلك لم يلتق الرجلان ، ولم يتصافحا ، وأصر عبد العزيز على خطته من سعد باشا شخصيا الى النهاية •

كان هذا موقف عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين • أما محمد محمود باشا وكيل الحزب ، فكان داعية الائتلاف ومؤيده بكل

قوته • ولعل أخاه حفنى بك كان قد لقيه لأول ما عاد من أوروبا ، فأفضى اليه بمثل الحديث الذى أفضى به الى فى شرفة الكوتنتنتال ، وذكر له أن فى الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا الائتلاف • وتحدث محمد باشا فيه الى صديقيه : عدلى باشا يكن وعبد الخالق باشا ثروت ، حين كانوا يلتقون كل صباح وكل مساء فى كلوب محمد على ، فلقى منهما ومن الدكتور حافظ عفيفى مؤيدين للفكرة • ولعل اسماعيل صدقى باشا لم يتحمس بادىء الرأى لحديث هذا الائتلاف ، فلما رأى أن الانتخابات التى أجراها فى شهر مارس ستكون أساسه انضم الى الفكرة من غير أن يكون شديد الحماسة لها • بذلك بدأت الفكرة تقوى شيئا فشيئا ، وظل محمد محمود باشا يتعهدها ويغذيها بوسائله ؛ حتى اذا نضجت واتفق الكل عليها وتحدثت الصحف فى شأنها — لم يبق الا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة منها أمام الأمر الواقع •

وتم الاتفاق على اعلانها فى اجتماع عام • لكن الوزارة كانت تحول دون الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس • لهذا تقدم محمد محمود باشا ، وعرض أن يكون هذا الاجتماع فى فناء منزله الفسيح فى شارع الفلكى • وكانت الفكرة موفقة كل التوفيق • فلقد طالما شهد هذا الفناء ، أثناء شدة الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، اجتماعات كبيرة كان يرعاها محمود باشا سليمان ، والد محمد باشا محمود ورئيس لجنة الوفد المركزية فى ذلك الحين • وتحدد يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ للاجتماع فى سرادق يقام بهذا الفناء ، ووجهت الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه سعد باشا زغلول فى هذا الاجتماع يعلن فيه الائتلاف ، ويعلن التمسك بمجلس النواب الذى انتخب فى شهر مارس لأن حله وقع باطلا •

وفى انتظار ذلك اليوم بدأ الناس يتحدثون فى موقف الوزارة من هذا الاجتماع ، أتبيحه أم تمنعه ؟ ولكن كيف تمنعه وسيحضره عديد

من رؤساء الوزارة السابقين : رشدى باشا ، وعدلى باشا ، وثروت باشا ، وسعد زغلول باشا ، وسيكون فى المنصة سعد زغلول خطيب الاجتماع ، وعن جانبيه عدلى باشا وثروت باشا ؟ ! ولكن أيضا ، ما لها لا تمنعه واجتماع هؤلاء جميعا ، ومن حولهم نواب الأمة السابقون وشيوخها الحاليون وأصحاب الرأى والمكانة فى البلاد ، من شأنه أن يثير الناس بها ويعرض النظام والأمن للاضطراب ؟ ! جعل الناس يتحدثون فى هذا والوزارة فى حيرة من أمرها لا تدرى ما تصنع ، ولا تحدد لذلك موقفها من هذا الحديث الذى اهتزت له أركانها • فلما كان بعد الظهر من يوم ١٩ فبراير ، ذهبت الى منزل محمد محمود باشا فاذا الناس يتوافدون اليه لا يمنعهم أحد ، ولا يحول بينهم وبين مكان الاجتماع جندى من جنود البوليس ولا وزير من الوزراء • وربما دعا الوزارة الى عدم التدخل لمنع الاجتماع اقتناعها بأنها أفلحت فى الايقاع بين هؤلاء المؤتلفين حين نشرت قبل اجتماعهم بيوم أو يومين أنها ستجرى الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٤ ، ولن تسمح باجتماع مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ • وقد خيل الى أولياء الأمر أن الأحرار الدستوريين لن يقبلوا هذا الوضع بحال • فهم قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس سنة ١٩٢٥ • لكن الأحرار الدستوريين خيبوا ظن الوزارة وظن أولى الأمر جميعا ، فقبلوا متفقين مع سائر الأحزاب المؤتلفة أن يدخلوا الانتخابات التى أعلنت الوزارة أنها ستجريها ، ليتبين كل ذى شأن أن الوزارة القائمة لا تمثل أحدا ، وأنها لن تنال من ثقة الأمة كثيرا ولا قليلا • وأعلن سعد باشا هذا الاتفاق فى الخطاب الذى ألقاه بمنزل محمد محمود باشا ، كما أعلن فيه الائتلاف ، وتحدى الوزارة القائمة وسياستها باسم الوفد واسم جميع المؤتلفين •

أسقط فى يد الوزارة حين رأت أن ما قصدت اليه من تفريق بين المؤتلفين بهذا الاعلان قد فشل ، ورأى الناس لذلك أنها مشرفة على

الزوال • وزاد فى شعور الناس جميعا بأن العهد كله سيتغير أن بدأت الأحزاب المؤتلفة ترشح فى دوائر الانتخاب • على أن فكرة جديدة نبتت ظن أنها ستنجح حيث لم تنجح الفكرة الأولى • فقد أعلن أن الانجليز لن يرضوا أن يؤلف سعد الوزارة ، وهو هو الذى كان رئيسا للوزارة التى قتل السردار فى حكمها • وقيل يومئذ ان هؤلاء الانجليز لا يعارضون فى قيام وزارة ائتلافية يؤلفها رجل كعدلى باشا ، ويشترك فيها أنصار سعد باشا بأى عدد ترضاه الأحزاب • غير أن ما خيل الى أصحاب هذه الفكرة من أنهـا قد تؤدى الى فشـل الائتلاف لم يلبث أن تلاشى • فقد أعلنت الأحزاب من جانبها أن سعد باشا يرحب بعدلى باشا رئيسا للوزارة المؤتلفة ، كما أن عدد الوفديين وعدد غير الوفديين فى الوزارة لن يكون محل خلاف • وعلى هذا استمر المؤتلفون يرشحون فى الدوائر الانتخابية انتظارا لحكم الأمة يوم الانتخاب •

اغتبطت الأمة كلها بهذا المظهر البديع لتضامن الأحزاب وتضافرها فى سبيل انقاذ الحياة النيابية ، والتمهيد بذلك لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا • على أن هذا المظهر الصادق للائتلاف كان يخفى وراءه ما يشبه المناورات للتغلب على هـذه المصاعب التى تخلقها السلطات المؤيدة للوزارة القائمة • كانت الأنباء ترد الى سعد باشا من لندن بأن وزارة الخارجية البريطانية لا تعترض على رياسته للوزارة ، ولكن المندوب السامى البريطانى فى مصر هو صاحب الاعتراض • أفلا يمكن بوسيلة ما تغليب رأى وزارة الخارجية البريطانية ؟ ان أمكن هذا فهو حسن ، فان لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! وهل ترى يصل الأحرار الدستوريون فى الترشيحات الجارية ، لترشيح عدد منهم يوازى عددهم فى مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ ، ويكون هذا العدد مكفول النجاح ؟ ! ان أمكن هذا فحسن ، فان لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! كانت مثل هذه الهواجس تدور بنفس سعد والوفديين من ناحية ، وبنفس الأحرار الدستوريين من الناحية الأخرى • لكنهم جميعا

كانوا ، اذ يفكرون فيها ، يصطدمون بالحقيقة القاسية . فكل خلاف بينهم قد يؤدى الى فشلهم فى ادراك الغرض العظيم الذى يسعون له . فلا مفر لهم من التضحية بكل شىء فى سبيل هذا الغرض . وبقاء الائتلاف وقوته هما الأساس الوحيد المتين لتحقيق هذه الغاية الوطنية السامية .

فليكن سعد أو ليكن عدلى هو رئيس الوزارة المقبلة ، وليكن عدد النواب من الوفديين أو من الأحرار الدستوريين ما يكون ، يجب أن تعود الحياة النيابية ، وأن تستقر بذلك سلطة الأمة ، فهذا وحده هو الكفيل بقيام الحكم المستقر فى البلاد . وهو وحده الكفيل بتقريب اليوم الذى يستكمل فيه الوطن استقلاله ، وفى سبيل هذا الاستقلال تهون كل تضحية وان عظمت .

كنت فى هذه الأثناء أتردد الحين بعد الحين على سعد باشا ، أحدثه فى أمور خاصة بالائتلاف يكلفنى الأحرار الدستوريون بالتحدث اليه فيها . ولم تكن لى بالرجل قبل ذلك صلة شخصية . فلما التقينا فى المرات الأولى أعجبت بما عليه الرجل من مقدرة وذكاء . لقد تحدث الناس عنه خطيبا لا نظير له فى مصر . ولم يكن ذلك بذى بال عندى . فقد طالما ناقشت فى (السياسة) خطبه ونقدتها مر النقد . لكننى ألفيته محدثا بارعا غاية البراعة . كنت أذهب اليه فى أمور لا يستغرق الحديث فيها بضع دقائق ، فاذا خرجت من عنده أجدنى قضيت ساعة أو نحوها أستمتع بأحاديث لا علاقة لها بشئوننا الحزبية ، وهى أكثر الأمر أحاديث عن الماضى يسبغ عليها الرجل من طلاوة العبارة ما يجعلها فنا جميلا يسلك سبيله الى النفس فيملأها مسرة به واستزادة منه ! وكنت أشعر فى حديثه بعطف لا أدرى مصدره من نفسه . لكننى كنت أسمع الذين يلقونه ينقلون عنه تقديرا لى أغتبط به . فلما تكررت مقابلاتنا كنا نتناول بالحديث شئونا يختلف رأينا فيها ، ثم تنتهى الى اتفاق أو تمسك كل منا برأيه . تحدث الىّ يوما عن عدد الأعضاء فى مجلس النواب ، وكان يومئذ أربعة عشر ومائتين ، فذكر لى أنه عدد ضخم لا يسهل معه

اختيار العناصر الصالحة لتمثيل الأمة تمثيلا حسنا ، وذكر لى أنه سيعرض على البرلمان لأول ما يجتمع تعديلا للدستور يحدد عدد النواب بمائة وخمسين تحديدا لا يغير منه زيادة عدد السكان • وأجبته بأننى على رأيه فى ضخامة العدد ، ولكننى أرجوه أن لا يفتح باب تعديل الدستور ، فهو باب ان فتحه سعد زغلول لمصلحة الحياة النيابية فتحه غيره لغرض آخر • وللتدليل على رأيى أعدت على مسمعه ما حدث من تعديل فى مشروع لجنة الدستور حد من سلطة الأمة فى غير موضع ، وأردفت أن التعديل الذى يفكر دولته فيه سيجد معارضة فى البرلمان حتى من أنصاره ، لأن معناه خروج أربعة وستين من أعضائه ، هم لا ريب أحرص على مقاعدهم منهم على كل اعتبار آخر • واقتنع الرجل فلم يعد الى هذا الحديث ، ولم يفكر فى تنفيذ فكرته من بعد •

وكانت التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، قد أدت الى اتهام الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى بالاشتراك فى الجريمة • فلما قدمت القضية الى المحكمة وقدما مع باقى المتهمين ، كان على بك سالم المستشار بمحكمة الاستئناف عضوا بدائرة الجنايات التى أحيلت لها الدعوى • وقبل أن يحين موعد المحاكمة ، اعترض الانجليز على وجود على بك سالم ، وطلبوا أن يحل محله مستشار غيره ، بحجة أن له ميلا سياسيا خاصا يمنعه من النظر فى هذه القضية السياسية • وكتبت أنا مقال (السياسة) الرئيسى فى تلك المناسبة ، أعترض على هذا التصرف من جانب الانجليز بحجة أن الميل السياسى لا يمكن أن يغير من ذمة القاضى ، وأن وجود قاض انجليزى فى الدائرة ، هو مستر كرشو ، قد يجعله هو كذلك فى مثل المركز الذى جعل الانجليز يطلبون تنحى على بك سالم من أجله • وفاتحنى سعد باشا غداة ظهر المقال يعاتبنى على أن قلت ان لأحد المستشارين — أقصد على بك سالم — ميلا سياسيا خاصا • وأجبته بأننى وضعت هذه العبارة على سبيل الفرض ، لأقرن بها ما قلته عن مستر كرشو • لكنه لم يرض أن يقتنع بهذه الحجة

ولا بغيرها مما سقته فى هذا الموضوع • وبقى كل منا عند موقفه ، متشددا هو من جانبه ، محاولا أنا اقناعه من غير جدوى ، لأنه كان يرى أن فيما بين سطور المقال ما لا يطمئن رئيس الوفد له •

ولم يتغير الحكم فى الدعوى بتنحى على بك سالم عن نظرها ، فقد حكم فيها ببراءة الدكتور ماهر والأستاذ النقراشى ، على أثر استجوابات دقيقة ومرافعة بارعة ، كان بطلهما المجلى أحمد بك لطفى ، نقيب المحامين وزعيم الحزب الوطنى • فلما صدر هذا الحكم وبرىء الرجلان ، قدم المستشار كرشو استقالته مشيرا فيها الى أسرار المداولة فى القضية ، اشارة لا تتفق بحال وتقاليد القضاء فى مصر وفى غير مصر من البلاد المتحضرة • وقد نقدت تصرفه هذا فى (السياسة) ، ثم لم أتحدث أنا مع سعد باشا ولم يتحدث هو معى فى الموضوع من بعد •

وذهبت يوما الى داره حين كانت الأحاديث تتناول رياسة الوزارة وموقف الانجليز منها • فلما تبادلنا التحية وجه الىّ القول يسألنى :

— وما أخبارك يا بطل ؟ •

قلت بعد تردد : لا يزال الانجليز مصرين على أن تسند رياسة الوزارة لعدلى باشا • فأجاب وقد ارتسم على ثغره ما يشبه الابتسامة :

— رزقى ورزق رجالى على الله !

وبعد برهة صمت لا أدرى أى الخواطر جال بنفسه أثناءها قال :

— أوتحسب رياسة الوزارة أمرا يغتبط به أحد ، أو يحسد عليه انسان ؟ انه فى مصر شر مركز • فصاحبه مواجه بمطالب الانجليز ، وبمطالب القصر ، وبمطالب الأمة ، وبمطالب الموظفين • وتلك مطالب متناقضة يتعذر على أبرع الناس التوفيق بينها •

قلت معترضا : مطالب الموظفين ! لم أعرف قط أن الموظفين قوة كالانجليز أو القصر أو الأمة ، يحسب لها كبير حساب ! •

قال : بل هم شر الجميع • وستـرى ذلك يوما اذا قـدر لك أن تكون وزيرا •

ثم استطرد فى الحـديث قائلا : وهـل تظن تأليف وزارة كبيرة (Un Grand Ministere) ، كما يسميها الفرنسيون ، أمرا ميسـورا فى مصر ؟ انها لمهمة شاقة ينوء بها من يعهـد اليه بتأليف الوزارة كائنا من يكون ! •

ورأى الرجل على وجهى أمارة الدهشة لهذا القول ، فأردف :

— أولا أقول أنا اننا الأمة؟! وهلا تقولون،أنتم الأحرار الدستوريين، ان فيكم كل كفايات الأمة ؟ ! ألف لى اذن ، منا ومنكم ، هذه الوزارة انكبرى • وسترى أنك لن تقدر على أن تجمع عشرة وزراء يكونون فى مجموعهم الصورة المرتسمة فى ذهنك لمثل هذه الوزارة ! •

قلت وقد زاد بى التعجب :

— كيف هذا ؟ ! اننى لا أكاد أصدق ما أسمع ! •

وكان جوابه : اذن فلتذكر الأسماء ، تفضل ! •

قلت : دولتكم • قال : شكرا ، لأننى حاضر أمامك • قلت وعدلى باشا ، ورشدى باشا ، وثروت باشا ، قال : حسن ! أربعـة ! قلت : واسماعيل صدقى باشا • قال : نزلنا الى الدرجة الثانية • قلت فى دهشة : صدقى باشا من الدرجة الثانية ؟ ! كلا يادولة الباشا ! قال : لا بأس ! علشان خاطرك ! ثم من ؟ ! قلت : وماذا عساى أن أقول وقد وضعت صدقى باشا فى الدرجة الثانية ؟ ! ومع ذلك فدولتكم أعرف برجال البلد منى ، وتستطيع أن تكمل العدد • قال : أنت تعرفهم كما أعرفهم • وأنت تكتب عنهم كل يوم ، وتنقدهم ، وتزن أعمالهم • قلت : اذا لم يكن فى البلد عشرة رجال يكونون وزارة كبرى ففيم تطلب الاستقلال ؟ ! وكان جوابه : (أهو كلام !) •

دار هذا الحديث على النحو الذى رويته • ولقد خرجت بعده وأنا فى حيرة أى حيرة لما سمعت • ترى ، لو أننى ذكرت له اسمى صديقيه القديمين عبد العزيز باشا فهمى ولطفى بك السيد أفكان يقول عنهما

ما قاله عن صدقى باشا ؟ واذا كان هـذا رأيه فى أعلام البلاد ، فما هذه الخطب النارية الطنانة الرنانة التى يسمعها النـاس وأقرؤها فى الصحف ، يمجد فيها سعد شعب مصر أيما تمجيد ؟ ! على أننى سألت بعد ذلك نفسى : ترى ، لو أن الحديث لم يكن أساسه أنه لا يؤلف الوزارة ، وكان على العكس من ذلك هو الذى سيؤلفها ، أكنت أسمع منه ما سمعت ؟ أم أن هذا الحديث يصور نفسيته الصحيحة ، وأن ما كان يقوله فى خطبه انما كان دفاع المحامى البارع فى قضية وكل فيها ؟ ! .

مهما يكن من شىء ، فقد صدمنى هذا الحديث صدمة عنيفة ، وان لم يلبث أثر هـذه الصدمة أن تبخر بعد قليل . اننا فى معركة لابد من أن ننتصر فيها . والائتلاف الذى عقدته الأحزاب عدة هذا النصر لا ريب . فلنقو هذا الائتلاف ما استطعنا ، ولندع ما وراء ذلك من ألوان الجدل الذى لا يؤدى الى نتيجة عملية ! .

وجرى بينى وبينه يوما حديث آخر ، عجبت له عجبى لهذا الحديث الذى رويته . ذلك أننا أصدرنا السياسة الأسبوعية الى جانب السياسة اليومية ، فى شهر أبريل سنة ١٩٢٦ ، والائتلاف فى عنفوانه . وقد صدرت الأعداد الأولى منها ، وفى كل عدد حديث لزعيم من كبار الزعماء . نشر فى أحد الأعداد حديث لثروت باشا ، وفى عدد آخر حديث لصدقى باشا ، وفى ثالث حديث لغيرهما . وفكرت فى أن ننشر حديثا لسعد باشا . فقابلته وذكرت له أننى أرجو أن يحدث قراء (السياسة الأسبوعية) عن رأيه فى الخـلافة . وكان موضوع الخـلافة مثار أخـذ ورد فى البلاد يومئذ ، وكان كثيرون من الأحرار الدستوريين يرون الخلافة عبئا ثقيلا ناءت به تركيا ، ولا خير لمصر فى حمله لتنوء به بعد قليل . قال : ان رأيى فى الخلافة من رأيكم . فاكتب الحديث ، وأطلعنى عليه غدا ظهرا . فلما جئت فى الموعد وقابلته ، وأردت أن أطلعه على الحديث ، قال : لا تطلعنى على شىء ! لقد فكرت فى الأمر ولا أرى مصلحة فى الادلاء برأى فى الموضوع . قلت : ولماذا ؟ قال : اننـا على أبواب

الانتخابات ، وقد يتخذ خصومنا هذا الحديث حجة علينا يحاربوننا بها فى المعركة الانتخابية ! قلت : وسعد باشا هو الذى يخاف هذا ؟ ! ان الناس يؤمنون بك وسيصدقون ما تقوله ، ولن يسمعوا لرأى يخالفه ! قال : انك مبالغ ! فهذه مسألة حساسة عند الجمهور ، وسيحاول خصومنا أن يصبغوها بالصبغة الدينية ، وأن يطعنوا علينا من هذا الطريق . وما أغنانا عن ذلك ما استطعنا اتقاءه ! وتشبث الرجل برأيه هـذا ، ولم يرض أن ينزل عنه .

أدهشتنى هذه المبالغة فى الاحتياط من سعد نبى الوطنية ، من لو رشح للانتخاب حجرا وجب انتخابه ، ومن اذا قال برأى اليوم ثم عدل عنه غدا لم يَرْتب أحد من السواد فى أنه عدل لحكمة يعلمها هو ! ! .

ودفعنى الحرص على حديث منه ، تنشره (السياسة الأسبوعية) ، الى أن أطلب رأيه فى أى موضوع يراه ولا يرى فيه موضعا لاحتياط . فاعتذر قائلا انه لا يرى من الخير أن يدلى بحديث ما فى الوقت الحاضر . أتراه قصد هذا القول على اطلاقه ، أم تراه ضن على السياسة الأسبوعية بحديث منه ؟ لم أفكر فى الأمر ، ولم أعره كبير بال . فقد غزت (السياسة الأسبوعية) مصر والشرق العربى كله منذ ظهورها . وهذا كل ما أريده أنا ، فلا موجب لأن أفكر فيما وراءه .

تم الاتفاق فى هذه الأثناء على الترشيح فى الدوائر المختلفة ، ودنا موعد الانتخاب ، ورأى الأحرار الدستوريون أن يذيع سعد باشا بيانا على الناس يدعوهم فيه لانتخاب من رشحتهم الأحزاب المؤتلفة ، كل فى الدائرة التى رشح فيها . وطلب الىّ زعماء الحزب أن أقابل سعد باشا ، وأن أتحدث اليه فى هذا الأمر . وقابلته وتحدثنا ، فوافق على ما طلبه الأحرار الدستوريون ، واتفقت معه على النقط الرئيسية فى البيان الذى يراد نشره ، وطلب الى أن أكتب صيغة البيان وأن أطلعه عليها غداة ذلك اليوم . وحررت البيان وعرضته على الأحرار الدستوريين ، فوافقوا عليه ، ثم ذهبت الى سعد وتلوته عليه ، فقال انه يعبر تمام التعبير عما

تفاهمنا عليه . على أنه طلب الى أن أدع له هذا البيان « ليضعه فى الصيغة الزغلولية » على تعبيره . وتركت البيان عنده ، ثم اذا بى أرى بعد يومين أو ثلاثة أيام هذه « الصيغة الزغلولية » تظهر فى الصحف ، وكلها دعوة الى عدم انتخاب الاتحاديين ، وليس فيها ما أراد الأحرار الدستوريون النص عليه صراحة من انتخاب من اتفقت الأحزاب المؤتلفة على ترشيحهم .

شعر الأحرار الدستوريون ، حين اطلعوا على هذا البيان ، بشىء من الامتعاض . لكن الغرض الجليل الذى كنا نقصد جميعا اليه كان أعظم قدرا من أن يفسده امتعاض من بيان ، أو شعور بانحراف هنا أو هناك . لهذا سارت الأمور فى طريقها ، ايمانا منا جميعا بأن كل حزب يجب عليه أن يضحى ما وسعته التضحية لاعادة الحياة النيابية ، والتمكين من سلطة الأمة ، والتخلص من طغيان شر من الطغيان البرلمانى الذى حاربناه أشد الحرب فى عهد الوزارة الدستورية الأولى . كان هذا شعور كل حزب من الأحزاب المؤتلفة ، وكان هذا ، من باب أولى ، شعور كل عضو فى هذه الأحزاب المؤتلفة ، لم يرض عن تصرفات حزبه أو لم يرض عن تصرفات حزب آخر فيما يتعلق بشخصه .

كان ذلك شأن بعض الوفديين والأحرار الدستوريين ، وكان ذلك شأنى أنا . طلبت الى حزبى أن يرشحنى فى دائرة (تمى الأمديد) ، حيث توجد كفر غنام بلدى وبلد أسرتى ومسقط رأسى . وأقر الحزب ما طلبت ، لكنه رغب الىّ فى أن أتفاهم على هذا مع سعد باشا شخصيا . ودعوت بعض أهلى المنتمين للوفد وذهبت معهم اليه وحدثناه فى الأمر ، فكان الرجل معنا كله اللطف . قال : انه يقدر هـذا المعنى العائلى الكريم الذى جمعنا على رأى واحد ، لكنه يأسف لأن هذه الدائرة يرشح فيها الوفد ، ويفوز فيها مرشحه منذ الانتخابات الأولى . بل لقد فاز مرشحه فى انتخابات صدقى باشا سنة ١٩٢٥ ، فمن العسير عليه أن يطلب الى هذا المرشح أن يترك الدائرة . وشعرت من حديثه بأنه لا جدوى فى الالحاح ، فتركت الأمر له ، يختار لى الدائرة التى يشاؤها

فى القاهرة أو خارج القاهرة ، على أن يكون الرأى الذى يبديه رأيه هو ، فعليه تبعته • وابتسم الرجل ، وقال : أنا اذن أرشحك فى دائرة الجمالية من دوائر القاهرة • وكان مرشح هذه الدائرة فى الانتخابين الماضيين وفديا ، وكان قد نجح فى انتخابات صدقى مثل مرشح (تمى الأمديد) ، لكنه كان متهما بأنه تفاهم مع صدقى باشا ووعده أنه سيكون فى صفه • لهذا حسبت الترشيح جديا ، وأيقنت أن سعد باشا سيصدر أوامره الى الوفديين فى الدائرة بمعاوتتى • لكننى لم أر شيئا من هذا • فعدت أطلب اليه أن يصدر بيانا بتأييدى ، فاذا البيان غير صريح والتأييد غير قوى • على أنه قبيل الانتخاب أرسل على بك الشمسى الى حفلة أقامها السيد عبد الحميد البكرى لتأييدى ، وألقى الشمسى بك (باشا) كلمة لم تترك الأثر الذى طمع فيه أنصارى • وعلى ذلك فاز خصمى فى الانتخابات •

غضبت لما حدث ، ولم أقابل سعد باشا بعد ذلك قط • لكن هذا الأمر لم يغير من اقتناعى بضرورة الائتلاف ، ولا غير من تأييدى له فى (السياسة) بكل ما أوتيت من قوة •

وغداة تمام الانتخابات قدمت وزارة زيور باشا استقالتها ، وألف عدلى باشا الوزارة من الوفديين والأحرار الدستوريين ، تسعة من الأولين وثلاثة من الآخرين • وبهذا انطوت صفحة حزب الاتحاد ، وان بقيت صحيفته تؤيد سياسة محتضرة • وبدأت البلاد تنظر الى هذا العهد الجديد مملوءة رجاء وأملا ، وصارت (السياسة) وكأنها لسان حال هذا العهد الجديد ، تؤازره وتؤيده ، وتجد بذلك أنصارا وقراء فى كل مكان •

الفصل السادس

ائتلاف مخصومة

رجاء المصريين فى الائتلاف ـ سعد باشا يؤيده بكل قوة ـ الشعور بأن عهدا جديدا استفتح ـ الملك فؤاد ونهضة الاصلاح ـ التمثيل السياسى ، والجامعة ـ طلعت حرب وبنك مصر وشركاته ـ اصلاح الأداة الحكومية ولامركزية الحكم ـ تأليف لجنتين لبحثهما ـ العقبات فى سبيل اللجنتين ـ أزمة الجيش ـ حسن التفاهم لتحديد علاقات مصر وانجلترا ـ نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه ـ استقالة عدلى باشا وتضامن زملائه الوزراء معه ـ سعد باشا يعود من مسجد وصيف وينجح فى اقناع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة بعد موافقة عدلى باشا ـ ثروت باشا يضاعف الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ـ اعجاب سعد به وتأييده له ـ مرض سعد ووفاته ـ مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيسا للوفد ـ الشعور باضطراب الائتلاف ـ مقال : نريد ائتلافا خالصا ـ محمد محمود باشا يريد أن ينشر فى السياسة أن المقال لا يعبر عن رأى الحزب فلا أسمح بالنشر فينشر كلمته فى الأهرام ـ الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقيل ثروت باشا ـ النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية ـ الخلاف على قانون الاجتماعات ـ استقالة محمد محمود باشا وآخرين ـ اقالة النحاس باشا وتأليف محمد محمود باشا الوزارة الجديدة ـ الدكتور حافظ عفيفى يشترك فيها ـ أحمد خشبة باشا يترك الوفد ويشترك فى الوزارة الجديدة ـ اجتماع الأحرار الدستوريين بدار عبد الرازق ـ سفرى الى النمسا للاستشفاء .

اجتمع برلمان الائتلاف فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ، برياسة حسين رشدى باشا الذى عين رئيسا لمجلس الشيوخ فى ٢٣ مايو . وأذن جلالة الملك فؤاد ، فألقى عدلى باشا على المؤتمر خطاب العرش . وبعد انتهاء الحفلة انعقد مجلس النواب ، واختار سعد زغلول باشا رئيسا له . وكذلك عادت الحياة النيابية الى مصر ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ . فلا يمكن بطبيعة الحال

أن يحسب انعقاد البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وهو لم يدم أكثر من بضع ساعات صدر المرسوم بعدها بحله ، عودا لهذه الحياة النيابية .

وكان رجاء المصريين فى وزارة الائتلاف وفى برلمان الائتلاف عظيما . كانوا يأملون أن تطرد نهضة البلاد فى شئونها الداخلية ، وفى شئونها الخارجية ، بفضل ما عرف عن عدلى باشا من نزاهة ونبل وسمو قصد وسعة أفق ، وما عرف عن ثروت باشا وزير الخارجية من براعة سياسية شهد بها الجميع ، وبفضل هذا الائتلاف الذى جمع الأمة كلها فى صعيد واحد فوحد كلمتها وقوى عزمها ، وبفضل ما أبداه سعد باشا من تأييد صادق لهذا الائتلاف وحرص على تقويته وتوثيق عراه .

والواقع أن سعد باشا كان مؤمنا بهذا الائتلاف وضرورته ايمانا صادقا . لقد دلته التجارب فى السنوات الخمس الأخيرة ، من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٦ ، على أن قوى الشعب المصرى تواجه من العواصف والأعاصير ما لا سبيل لها الى التغلب عليه الا اذا كانت مجتمعة متآزرة فى صدق قصد واخلاص طوية . أما ان تفرقت هذه القوى فقد ظفر بها خصومها ، وظفروا لذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق الوطن ولحرية بنيه . ألم يذهب عدلى باشا فى سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز والخلاف قائم بينه وبين سعد باشا ، فاذا هذا الخلاف يتخذ حجة من جانب وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، ليتشدد فى مطالبه ، وليضطر عدلى باشا الى قطع المفاوضات والعودة الى مصر ليرفع استقالة وزارته الى صاحب العرش ؟ ! ألم يجد الانجليز فى هذا الخلاف ما يسر لهم القبض على سعد باشا وطائفة من أصحابه ، ونفيهم الى سيشل ، ثم نقل سعد الى جبل طارق ؟ ! ألم يتولّ سعد باشا الوزارة الدستورية الأولى ، والخلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين على أشده ، وهو مع ذلك معبود الشعب ، فلا يصد مقامه من الشعب صديقه المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية عن أن يرده ، حين ذهب يفاوضه ، صفر اليدين ؟ ! ألم يكن هذا الخلاف هو السبب فى تعطيل الحياة الدستورية بعد ثمانية

أشهر من انعقاد البرلمان الأول ؟ ! طبيعى اذن أن يجد سعد باشا فى هذا كله ما يحمله على تأييد الائتلاف الذى يجمع كلمة الأمة عن ايمان صادق .

ولقد بلغ من ايمانه بهذا الائتلاف أن وقف يشيد بوطنية عدلى باشا وزملائه السياسيين ، وأن دعا ليكون الائتلاف اندماجا تنسى معه الأحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة . صحيح أن بعضهم فسر الغرض من هذه الدعوة بالحرص من جانب سعد على أن يكون هو على رأس الأمة مجتمعة فى هذا الاندماج . لكن سعدا لم يكن يومئذ بحاجة الى هذه الرياسة ، ولم يكن وقد نيف على السابعة والستين ليطمع فى أن يبلغ أكثر مما بلغه من محبة الشعب اياه وتقدير خصومه المصريين وغير المصريين له . ولقد زاد هذا كله الناس رجاء فى الائتلاف ، وأملا فى أن يثمر من النتائج غاية ما يطمع كل مصرى فيه .

وكان طبيعيا أن يملأ هذا الشعور قلوب المصريين وجوانحهم . فمنذ أعلن الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ومنذ انسحب المستشارون الانجليز من الوزارات فلم تبق لأجنبى فيها كلمة ، بدأ النشاط يدب فى أرجاء البلاد ، وشعر كل انسان ، رغم بقاء القوات البريطانية فى مصر ، بأن عهدا جديداً استفتح ، وأن مصر يجب أن تسرع الخطى فى سبيل التقدم لتدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . كان ذلك شعور الشعب ، وكان ذلك شعور الصفوة المتعلمة منه ، وكان ذلك شعور الساسة المسئولين فيه ، وكان ذلك شعور الملك فؤاد الذى حرص أصدق الحرص على أن تنهض البلاد سراعا لتكون جديرة باحترام الأمم المتمدينة جميعا ، فيسمو بذلك مقام عرشه ، وتسمو بذلك كلمته .

وكان تمثيل مصر فى الدول الأخرى فى مقدمة ما فكر فيه الملك فؤاد . فلم تلبث وزارة الخارجية ، حين عادت الى الحياة بعد اعلان مصر دولة مستقلة ، أن بدأت تنظم وجودها ، وأن بدأت بعد ذلك تفكر فى تنظيم التمثيل الخارجى على أنه مظهر نشاطها ، ومظهر استقلال مصر فى الحلبة الدولية . وعنى الملك فؤاد بهذا الأمر عناية شخصية ، رغم علمه بأن مصر

قد حرمت التمثيل الخارجى أجيالا طويلة ، وأن الكفايات اللازمة لهذا التمثيل لا يمكن أن توجد بين عشية وضحاها . لكنه قدر أن وجود العضو يهيؤه للمران على أداء واجبه ، ولاتقان هذا الواجب مع الزمن ما وجدت فيه المؤهلات الصالحة لهذا الاتقان .

ثم ان الملك فؤاد لم ينس يوما أنه كان على رأس الجامعة المصرية الأهلية ، وأن قيام جامعات علمية فى مصر من أسس النهضة الصحيحة للبلاد . لهذا رحب فى سنة ١٩٢٥ بانشاء جامعة حكومية تضم كلية الآداب وكلية الحقوق الأهلية ، وتضم المدارس العليا للحقوق والطب والهندسة والزراعة والتجارة فتصبح من كلياتها ، وتنشأ فيها كلية للعلوم ؛ وكذلك تألفت الجامعة المصرية الحكومية من هذه الكليات السبع . وكان توجيه الملك فؤاد فى الناحية العلمية ساميا فوق كل اعتبار ، قائما على أساس من أن العلم لا وطن له . ولهذا اختارت مصر طائفة من كبار العلماء الأجانب ليكونوا عمداء أو أساتذة للكليات ؛ فكان عميد كلية الآداب بلچيكيا ، وكان عميد كلية الهندسة سويسريا ، وكان عميد كلية الحقوق فرنسيا . كذلك اتجهت عناية الملك فؤاد فأصبحت للجامعة وكلياتها مبان فخمة ، لا تزال حتى اليوم شاهدة بحسن توجيهه .

وقد شملت النهضة التى أعقبت اعلان استقلال مصر ، غير التمثيل السياسى والتعليم الجامعى ، نواحى الحياة فى مرافق الدولة جميعا . لكن هذه النهضة كانت فى بدايتها فلم يكن بد من أن تطرد ، وأن تساوى جهد البلاد فى سعيها لاستكمال استقلالها أو تزيد عليه . ولم تكن هذه النهضة حكومية فحسب ، بل كانت شعبية كذلك . فمنذ سنة ١٩٢٠ دعا محمد طلعت حرب بك لتأسيس شركة أنشأت بنك مصر ، أول مؤسسة مصرفية مصرية . أنشأته متواضعا برأس مال ثمانين ألفا من الجنيهات ؛ وأنشأته والناس فى ريب أى ريب من مقدرته على منافسة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة فى البلاد ، والتى كانت تتمتع بحماية

الدول التى تنتمى اليها ، وتتمتع كذلك بمزايا الامتيازات الأجنبية القائمة فى البلاد . لكن هذه المؤسسة المصرفية الأولى لم تلبث ، حين بدأت عملها ، أن وجدت من تأييد المصريين جميعا لها ومن اقبالهم عليها ما طمأن الذين اكتتبوا فى أسهمها ، والذين كانوا يظنون يوم اكتتبوا أنهم يتبرعون ولا رجاء لهم فى ربح للمال الذى يتبرعون به ، بل لا رجاء لهم فى استرداد هذا المال ذاته . اطمأن المكتتبون الى نجاح المؤسسة ، والى أنهم وظفوا أموالهم فى عملية رابحة . ولم تمض سنوات قلائل على قيام البنك حتى بدأ الرجاء فيه يقوى الى غير حد . وشجع ذلك طلعت حرب ، فلم يكتف بهذه المؤسسة المصرفية تقوم بالأعمال التى تقوم بها مثيلاتها ، بل بدأ بدراسة حاجات مصر الصناعية وبتأليف شركات صناعية مختلفة ، يساهم فيها البنك ، وتستغل موارد البلاد التى كانت مهملة أو كان استغلالها وقفا على الأجانب المقيمين بمصر ، وعلى رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى هذه الموارد ، والتى كانت تكسب من استغلالها أرباحا لا تدور بخلد انسان .

لم يكن مفر ، والنهضة عامة متوثبة على هذا النحو ، من أن تفكر وزارة الائتلاف فى مسايرتها ودفعها الى الأمام . على أنها رأت البرلمان بوجهها الى ناحيتين جوهريتين من نواحى الاصلاح : ناحية الأداة الحكومية والموظفين الذين يقومون بأمرها ، وناحية نظام الحكم والعمل على لا مركزيته .

والواقع أن هاتين المسألتين الجوهريتين كانتا اذ ذاك تشغلان بال الرأى العام المثقف . ذلك بأن الموظفين ازداد عددهم أثناء الحرب زيادة كبيرة اقتضتها موجبات الحرب ، كما ازدادت مرتباتهم بسبب تضخم العملة وغلاء المعيشة تبعا لهذا التضخم . ولم تكن مصر منفردة بما حدث من ذلك ، بل حدث مثله فى انجلترا وفرنسا وغيرهما من البلاد التى كانت تحمل عبء الحرب بطريقة مباشرة . وقد ألفت انجلترا لجنة (ارك جدس) لتصفية هذه الحال ، فصفتها على نحو أعاد الأمور الى ما كانت عليه

قبل الحرب أو تكاد ، كما عالجت فرنسا مشكلة الموظفين علاجا حاسما ذهب فيه (بوانكاريه) الى حد أن ألغى محاكم وادارات رأى الحاجة غير ماسة اليها ، ورأى لذلك فى بقائها تشجيعا على التواكل والاسراف • أليس يجدر بمصر أن تحذو حذو فرنسا وحذو انجلترا ؟ • لهذا تألفت لجنة برلمانية حكومية ، بالاتفاق بين برلمان الائتلاف وحكومته ، لمعالجة هذه المشكلة • وطمع الناس فى أن لا يستغرق عمل اللجنة زمنا أطول مما استغرقه عمل لجنة (جدس) ، وأن تنتهى الى اقتصاد محسوس فى عدد الموظفين وميزانيتهم •

وتألفت لجنة برلمانية كذلك لمعالجة مسألة اللامركزية • وقد كان نظام الحكم فى مصر مركزيا الى أبعد الحدود قبل صدور الدستور ، والى يوم تأليف هذه اللجنة • فلم يكن للهيئات النيابية المحلية ، مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية ، سلطان نافذ ، بل كان رأيها استشاريا بحتا ، رغم ضيق اختصاصها • وكانت هذه الهيئات خاضعة لرئيسها الموظف ، مدير الاقليم أو محافظ المدينة أو مأمور المركز ، خضوعا تاما لأنه هو المنفذ لما تعتمده الحكومة من قراراتها ، ولأنه هو الذى يرفع هذه القرارات الى الجهة المختصة مشفوعة برأيه فى اقرارها أو رفضها أو ارجائها • وكان هذا التركيز طبيعيا فى عهد لم يكن لمجلس الشورى ولا للجمعية العمومية ، ولم يكن للجمعية التشريعية التى حلت محلهما سنة ١٩١٣ — أى اختصاص نهائى الا فى مسائل محدودة • وكان هذا التركيز طبيعيا فى عهد لم تكن الكلمة فيه للأمة بل كانت للمستشار الانجليزى ، وللعميد الانجليزى صاحب الرأى النافذ فيما دق وجل من شئون البلاد • أما وقد صدر الدستور ، ونص فى الباب الخامس منه على أن الهيئات المحلية تمثل القرية أو المدينة أو الاقليم ، وانها تؤلف بطريق الانتخاب فيما عدا استثناءات محصورة — فقد وجب أن ينتهى عهد التركيز ، وأن تحل اللامركزية محله ، وأن يكون للهيئات المحلية اختصاص واسع ، وأن تكون قراراتها نافذة ما لم تتعارض مع الدستور أو مع القوانين أو مع مصلحة عامة ظاهرة •

كان الرأى العام يتوقع أن تتم كل من اللجنتين عملها بعد أسابيع من تأليفها ، وأن تتقدم بتقاريرها الى البرلمان ليقر مشروعات القوانين التى تنظم الهيئات المحلية ، ويوافق على تقرير لجنة الموظفين . لكن الدورة الأولى لبرلمان الائتلاف امتدت الى شهر سبتمبر ، ولم يقدم الى البرلمان تقرير من أى من اللجنتين ، بل بدأنا نسمع أنهما تلاقيان صعوبات لا يسهل التغلب عليها . من ذلك أن لجنة اللامركزية اقترحت أن لا يكون رئيس الهيئات المحلية موظفا ، فلا يكون رئيس مجلس المديرية هو مدير الاقليم ، ولا يكون رئيس المجلس المحلى هو مأمور المركز ، وهلم جرا . وسببت اقتراحها هذا بأن مدير الاقليم أو مأمور المركز هو الذى يتولى تنفيذ القرارات التى تصدرها الهيئة . فاذا كان هو رئيسها انقلبت الهيئة لجنة أشبه ما تكون بلجان الموظفين فى الوزارات ، يسارع أعضاؤها الى التماس رغبة رئيس اللجنة لتأييدها وتقديم الحجج التى تؤازرها . وهذا ما كان حادثا بالفعل فى الهيئات المحلية المصرية . فأما اذا كان الرئيس منتخبا من أعضاء الهيئة كما ينتخب رئيس مجلس النواب ، وكان المدير أو المأمور مطالبا بالتنفيذ الى أن تلغى السلطة التنفيذية القرار لمخالفته الدستور أو القوانين أو المصلحة العامة ، فان ذلك يكون مؤيدا للصفة النيابية المحلية لهذه الهيئات ، ومؤيدا لفكرة اللامركزية على وجه صحيح . لكن هذا الاقتراح لقى معارضة شديدة من جانب السلطةالتنفيذية . ولم يضعف من هذه المعارضة أن مجلس بلدى الاسكندرية المؤلف من مصريين وأجانب لم يكن يرأسه محافظ المدينة .

ولست حين أقول السلطة التنفيذية أقصد الوزارة ، بل أقصد الموظفين من وكلاء الوزارات ومن اليهم ممن تعودوا جمع السلطة فى أيديهم ، فليس يسيرا عليهم أن ينزلوا عنها ، ولذلك يسوقون الحجة تلو الحجة تدليلا على ضرورة الاحتفاظ بها . ولعل أقوى حججهم أن فى توسيع اختصاص الهيئات المحلية مع قلة كفاية أعضائها ما يضر العمل . وذلك حق يراد به باطل . فلا مفر من توسيع هذا الاختصاص ، والتعرض

للأخطاء التى تنشأ عنه مع محاولة الحد من ضررها ، اذا أريد لهذه الهيئات أن تكون يوما أداة صالحة فى الحياة العامة • ولا مفر من توسيع هذا الاختصاص اذا أريد احترام الدستور على وجه صحيح ، لأن الدستور ينص على هذا الاختصاص الواسع الذى يتناول مصالح الاقليم أو المدينة أو القرية ، ويضع العلاج لما قد يحدث من تخطى هذه الهيئات حدود اختصاصها أو تعرض قراراتها للمصلحة العامة بسوء • ولا شىء كاحترام الدستور ، احتراما صحيحا ناشئا عن الايمان به وتقديسه ، يكفل قيام الحكم على أساس مستقر صالح • لكن الموظفين ، الذين عاشوا عشرات السنين والسلطة مركزة فيهم ، لا يعنيهم احترام الدستور بقدر ما يعنيهم الاحتفاظ بهذه السلطة ما استطاعوا الى ذلك سبيلا •

أما لجنة الموظفين ، فقد طال عملها كذلك لأنها اعتمدت فيه على الرؤساء من الموظفين أنفسهم • وكان هؤلاء الرؤساء ولا يزالون يرون فى زيادة عدد مرؤوسيهم ، ولو لم يؤدوا عملا ذا بال ، ما يزيد فى سلطانهم وفى جاههم وما يرفع من مرتباتهم • ولم يكن أعضاء اللجنة يشعرون ، كما كان يشعر أعضاء لجنة (جدس) مثلا ، بأن دافعى الضرائب يجب أن يقتضوا من كل موظف مقابلا كاملا يعادل المرتب الذى يتقاضاه أو يزيد عليه • وقد كانت الضرائب محدودة بحكم الامتيازات الأجنبية ، وكان معظمها غير مباشر يجبى من الرسوم الجمركية ومن رسوم الانتاج فلا يشعر الرجل العادى بأنه هو الذى يدفعه للحكومة • وفى طبيعتنا معشر المصريين خشية (قطع العيش) ! فأين يذهب هؤلاء الموظفون الذين تستغنى عنهم الدولة ، وأكثرهم من ذوى الكفايات والمؤهلات المحدودة ؟ وأعضاء اللجنة لا يشعرون أكثر مما يشعر غيرهم من المصريين بحق دافع الضرائب • لهذا وقفوا أمام مطالب الرؤساء من الموظفين يحاولون التوفيق بينها وبين ما يريد البرلمان ، وطال وقوفهم أسابيع وشهورا من غير جدوى •

ذكرت لمناسبة موقف الموظفين من اللجنتين ذلك الحديث الذى

جرى بينى وبين سعد باشا زغلول ، حين قال : ان رئيس الوزارة يجد نفسه فى حيرة بين مطالب الأمة ، ومطالب الانجليز ، ومطالب القصر ، ومطالب الموظفين • وأيقنت أن للموظفين ، وكانوا يومئذ أكثر طوائف الأمة تعليما وثقافة ، ذلك السلطان الذى أشار اليه سعد باشا ، وأنهم يستطيعون فى بلد كمصر ، قليل فيها عدد المتعلمين مرتفعة فيها نسبة الأمية ، أن يعرقلوا كثيرا من الأعمال التى لا تروقهم ، أو التى تنقص من سلطانهم ومما يسمونه هيبتهم •

بينما يرقب الناس أعمال اللجنتين ، ويتتبعون ما يجرى فى برلمان الائتلاف وما تقوم به حكومة الائتلاف ، اذ نجم فى الجو حادث استرعى أنظارهم • هذا الحادث هو ما أسموه أزمة الجيش • ويرجع هذا الحادث الى أن وزير الحربية ، أحمد محمد خشبه باشا ، فكر فى ادخال اصلاحات لتقوية الجيش أشار عليه بها مفتش الجيش المصرى ، وكان انجليزيا • ولما كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ينص على احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، فقد رأى مندوب انجلترا السامى فى مصر ، لورد چورچ للويد ، أن الحكومة المصرية تتخطى حدودها المرسومة فى التصريح اذا أدخلت أى تغيير على نظام الجيش المصرى أو أسلحته ، وذلك على الرغم من أن الجيش المصرى اذ ذاك كان فى امرة ضباط ورؤساء من الانجليز • واشتد الخلاف بسبب هذا التفكير بين الحكومة المصرية وبين ممثل انجلترا فى مصر شدة بلغت الانذار ، وبلغت أن أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها الى قطع من الأسطول البريطانى المرابط بمالطة ، لتكون على أهبة السفر الى الاسكندرية حتى تحول دون ما تريده الحكومة المصرية •

رأى كثيرون من الانجليز المقيمين بمصر ، الحريصين على توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا ، مبالغة فى تصرف لورد للويد لا مسوغ لها • ولقد حدثنى مستر جرالد دلانى وكيل شركة رويتر بمصر ، وأزمة الجيش هذه على أشدها ، وطلب الى أن أكتب فى « السياسة » ساخرا من تصرف المندوب السامى ، ووعدنى بأنه سيتخذ من مقالى فى الموضوع أساسا

لبرقيات يرسل بها الى انجلترا ، ويسخر هو كذلك من هذا التصرف . وكتبت وبعث الرجل برقياته . مع هذا اضطرت الحكومة المصرية أن تنزل على حكم الانذار البريطانى ، لأن ثروت باشا كان يمهد لسياسة حسن التفاهم ، يبتغى من ورائها أن يصل الى عقد معاهدة بين مصر وانجلترا .

لم يكن عجيبا أن يتشبث المندوب السامى البريطانى بموقفه من هذه الأزمة ، وأن تظاهره حكومة لندن فى هذا التشبث ؛ فقد كان لورد للويد من غلاة المحافظين ، وكان يعتقد أن الشرق لا يذعن الا للقوة ولا يفهم غيرها . كان سير چورچ للويد حاكما لبعض أقاليم الهند ، قبل أن يعين مندوبا ساميا لانجلترا فى مصر . وقد اشتهر هناك بالشدة والبأس ، كما اشتهر بالميل للاصلاح ، فأنشأ قناطر فى اقليم الهند الذى كان يحكمه سميت باسمه : (قناطر للويد) . ولما عين مندوبا ساميا بمصر طلب من الحكومة البريطانية أن يمنح لقب لورد لا حبا منه فى اللقب ولا حرصا منه عليه ، ولكن لأن البلاد الشرقية تتأثر بالمظاهر وتجعل للألقاب مكانا عاليا . لا عجب وذلك شأن الرجل ، وتلك أخلاقه ، أن يشتد فى أزمة الجيش شدة لا مسوغ لها . ولا عجب فى أن تظاهره حكومة لندن ، وقد كانت حكومة محافظين تميل — وان فى اعتدال — الى الآراء التى يميل اليها لورد للويد فى تطرف ؛ وتلك مناصرة الرجل الذى يتولى الأمر فى دولة بذاتها ، وتحميله نتيجة الخطأ ان هو أخطأ . أما ولورد للويد هو عين حكومة المحافظين فى مصر وممثلها لدى الحكومة المصرية ، وهو المنوط بالسهر على تنفيذ السياسة البريطانية ، أما وقد طلب ما طلب فى شأن الجيش المصرى — فيجب أن تؤيده حكومة لندن كل التأييد .

فتحت أزمة الجيش عيون المصريين على حقيقة تكررت أمامهم صورها المختلفة . فممثل انجلترا يستطيع ، باسم التحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أن يتدخل فيما يشاء من شئون مصر الداخلية . ألا تتناول هذه التحفظات الدفاع عن مصر وحماية الأقليات والأجانب ، وكل ما يتصل بالقوات المسلحة يمس الدفاع عن

مصر ، وكل ما يتصل بالحياة اليومية العادية يمس الأقليات ويمس الأجانب ! وما دامت انجلترا تستطيع التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فالحكومة المصرية معرضة أبدا لمتاعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية البريطانية معرضة دائما للاضطراب والقلق .

على أن هذه الأزمة ما لبثت ، حين تقادمت عليها الأيام بعض الشىء ، أن نسيها الناس . أما الحكومة فلم تنسها ، ولم ينسها عدلى باشا بنوع أخص . فقد كان يدرك تمام الادراك أن النهوض بشئون البلاد الداخلية معرض للتعثر ، ما بقيت الأزمات السياسية بين مصر وانجلترا تقفه وتفسده . لهذا كان شديد الحرص على أن يبلغ ، بايجاد جو من حسن التفاهم بين الدولتين ، الى عقد اتفاق تتحدد به العلاقات بينهما ، ويصبح تدخل انجلترا معه بعيد الاحتمال ؛ ويومئذ تستطيع مصر أن تعالج شئونها الداخلية على النحو الذى تعالج به غيرها من الدول المستقلة هذه الشئون .

وجاءت الدورة البرلمانية الجديدة فى أواخر سنة ١٩٢٦ ، وسارت الحياة العامة سيرة عادية أنست نواب الأحزاب المؤتلفة أنفسهم ما تعرضت له الحياة النيابية وما تعرض له استقلال البلاد من قبل ، وجعلتهم ينسون واجبهم فى تأييد الحكومة ، ويشعرون بأن حريتهم الذاتية فى الخطابة والكلام الذى يستريح له الجمهور مقدمة على هذا التأييد . وكان عدلى باشا يشعر بهذا ، ويراه واضحا فى جانب النواب الوفديين أكثر منه فى غيرهم من النواب ، فيساوره القلق على هذا الائتلاف وما يطمع أن يحققه لمصر عن طريقه . ومع ما عرفه الناس من نزاهة الحكم فى هذا العهد نزاهة سمت فوق مستوى الشبهات ، حتى لقد كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه — لقد بدأ النواب المؤيدون يسألون ويستجوبون ، فيما لا يوجب سؤالا ولا استجوابا ، ارضاء لهوى شخصى أو غضبا لمصلحة لم تتحقق .

كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه . روى لى محمود بك حسن ، وكيل الداخلية فى وزارة الوفد حينذاك ، أن مجلساً من

مجالس المديريات قرر انشاء طريق زراعى يمر بنحو عشرين بلدا وعزبة ، ولما كانت مصادقة الداخلية على قرار مجلس المديرية واجبة لنفاذه ، عرض محمود بك حسن الأمر على عدلى باشا ، فأبى اقراره محتجا بأن هذا الطريق يمر بعزبة له • ولهذا طلب الى محمود بك حسن أن يرجىء التنفيذ الى عهد لا يكون هو فيه وزيرا ، ثم يعرض الأمر على وزير الداخلية الجديد فان أقره نفذ والا عطل • وأرجأت الوزارة التنفيذ ، ولكن كثيرين ممن يفيدهم تنفيذ هذا القرار جأروا بالشكوى من اهماله • وكلما جاءت شكوى طلب محمود بك حسن اعادة النظر فى الأمر ، فأصر عدلى باشا على رأيه • ولما كثرت الشكاوى قال محمود بك حسن لعدلى باشا : أتظن يا باشا أن تعطيلك مصلحة عشرين بلدا أو أكثر ، خشية مظنة الناس أن لك فى هذا الأمر مصلحة ، يتفق مع موجب العدل ، أم تراه ظلما لهذه البلاد العشرين لا موجب له ، ويكفى لرفعه أن أحمل أنا عنك التبعة ؟ ! اننى سآمر بالتنفيذ ، ولك بعدها أن تحاكمنى ان شئت !

رغم هذا كله ، كان عدلى باشا يزداد شعورا يوما بعد يوم بدقة موقفه فى رياسة الوزارة • ألم تكن أزمة الجيش ظاهرة تدل على عدم رضا الانجليز عن اطمئنان الأمور فى عهده ؟ ألم يكن نشاط النواب ، نشاطا هو بمعارضة الوزارة أشبه ، شاهدا بأن معنى الائتلاف شابته بعض الشوائب ؟ ولعله شعر من ناحية القصر بشىء كذلك • فقد ألقى نائب تلا أحمد بك عبد الغفار خطابا فى البرلمان ، بمناسبة نظر الميزانية ، نقد فيه ميزانية السراى الملكية نقدا لا يخلو من القسوة • ولم يكن لعدلى باشا ولا لوزير فى وزارته يد فى ذلك • لكنه أمر لا يدعو الى رضا الملك عن سير الأحوال فى برلمان الائتلاف • دعت هذه الأمور كلها عدلى باشا ، وهو من هو دقة حس وشدة أنفة ، أن يشعر بدقة موقفه فى رياسة الوزارة •

ودفع هذا الشعور بعض الناس الى الظن بأن ما كان يوجه الى الوزارة فى البرلمان انما كان مرجعه الى أن الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا • ولم يبق هذا الظن مكتوما فى نفوس أصحابه ، بل

تحدث الناس به همسا فى المجالس • ولست أدرى : آبلغ هذا الهمس مسامع عدلى باشا ؟ لكن ما حـدث من بعد يدعو الى كثير من الظن والتأويل • فقد اعتكف سعد باشا أثناء جلسات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ ، ولم يجلس فى رياسة مجلس النواب ، بل كان يتولى الرياسة وكيـل المجلس مصطفى باشا النحاس • وفى هذه الأثناء كانت تناقش الميزانية • وحدث فى جلسة ١٧ أبريل أن تكلم بعض الأعضاء فيما يقوم به بنك مصر من مجهود فى سبيل تعضيد الاقتصاد القومى عن طريق شركاته المختلفة ، وفى تعضيد الحكومة اياه ، وفى ضرورة مضاعفتها هذا التعضيد للمصلحة العامة • وانتهت المناقشة باقتراح تقدم لشكر الحكومة على تعضيدها بنك مصر ، وطلب المزيد من هذا التعضيد • وعارض النائب الوفدى الأستاذ عبد السلام فهمى جمعه المحامى فى اقتراح الشكر ، قائلا ان الحكومة لم تصنع أكثر من أن نفذت ما أراده المجلس ، فهى لا تستحق الشكر • ورفض مجلس النـواب الاقتراح ، فانسحبت الحكومة الى غرفة رئيس الوزارة ، ورأى عدلى باشا ، فى رفض قرار الشكر ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها فى مناصبها • وعلى ذلك قررت الوزارة باجماع الآراء الاستقالة ، وتفاهم الوزراء على ألا يعود أحد منهم الى منصبه • وسمع النحاس باشا بما يدور فرفع جلسة المجلس ، ثم أعادها وصارح المجلس بشعور الوزارة ازاء رفض الشكر ، فدهش المجلس لاعتبار عدلى باشا هذا الرفض بمثابة عدم ثقة ، وأعلن اجماعه على الثقة بالحكومة • وذهب بعضهم الى اعادة النظر فى اقتراح الشكر ، ودارت مناقشة حول هذا الموضوع انتهت الى غير نتيجة •

وكان عدلى باشا من جانبه قد انتهى الى ضرورة تقديم الاستقالة فورا فقدمها • وبلغ الأمر سعد باشا ، وكان ببلدة مسجد وصيف حيث توجد عزبته ، فسارع عائدا الى مصر ليعالج الأمر • ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن • لكن عدلى باشا كان قد اتفق مع أعضاء وزارته على أن لا يعود أحد منهم رئيسا أو عضوا

فى الوزارة التى تخلفه ، فما عسى أن يكون معنى هذا ؟ أليس معناه انهاء الائتلاف ؟ ! وسعد باشا يقدر أن لا حياة لهذا البرلمان ولا للحياة النيابية كلها الا ببقاء الائتلاف • وبقاء الائتلاف يقتضى فى نظره أن يحل ثروت باشا محل عدلى باشا فى رئاسة الوزارة • لكن ثروت باشا متضامن مع عدلى باشا كل التضامن • لهذا وجه سعد همه الأول الى اقناع كل من الرجلين ، عدلى وثروت ، بأن مصلحة البلاد تقتضى أن يؤلف ثروت باشا الوزارة • واقتنع عدلى بهذا الرأى ، وأحل ثروت من اتفاقه ، وأحل بذلك بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه فى الوزارة ، وألف ثروت باشا الوزارة الجديدة من زملائه فى وزارة عدلى باشا ، خلا مركزا واحدا هو مركز عدلى باشا ، فلم يكن بد من أن يختار له وزيرا جديدا ، كما أنه نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، لكيلا يكون بقاؤه فى الحربية مسوغا لسوء الظن من ممثل انجلترا فى مصر • وأدى نقل خشبة باشا من الحربية أن نقل محمد محمود باشا من المواصلات الى المالية •

وقد اقترح ثروت باشا اسم الدكتور حافظ عفيفى ليكون وزيرا معه ، فاعترض الملك فؤاد ، وعرف الناس هذا الاعتراض وتحدث بعضهم فى الموقف الذى يجب اتخاذه : أيصر ثروت باشا على ألا يؤلف الوزارة الا اذا اشترك فيها الدكتور حافظ ، ولو أدى ذلك الى فتور بينه وبين القصر ، أو أدى الى تخليه عن تأليف الوزارة ؟ لم ير ثروت باشا أن يقف هذا الموقف ، لأنه أراد أن يحسن علاقاته بالقصر ، كما أراد بنقل خشبه باشا الى المواصلات أن يحسن علاقاته بالانجليز • لهذا رشح جعفر باشا ولى فتولى وزارة الحربية •

ماذا كان موقف الأحرار الدستوريين ، وموقف جريدة (السياسة) من هذه الأحداث التى تتابعت سراعا وانتهت الى هذه النتيجة ؟ لم يكن لنا أن نصر على موقف بذاته ، والأمور التى حدثت لم تستغرق ثلاثة أيام كاملة • على أنا أعجبنا بموقف عدلى باشا واستقالته ، وتضامن زملائه الوزراء فى هذه الاستقالة • فقد رأينا فيها مظهر الاحتفاظ بالكرامة ازاء قرار

أصدره مجلس النواب يمس الكرامة ، ثم رأينا فى التمسك بالاستقاله ، رغم تفسير مجلس النواب لقراره بأنه لا يعنى عدم الثقة بالوزارة ، مزيدا من الحرص على الكرامة ، ودرسا فى الحياة البرلمانية لمن أراد أن يفهم معنى هذه الحياة على وجهها الدقيق . ولست أخفى أننا كنا ، مع ما أبديناه من الثناء على الاستقالة وما تنطوى عليه من معان ، نذهب فى دخيلة نفوسنا الى شىء من الظن بأن الأستاذ عبد السلام جمعة ربما كان مدفوعا ، فى اعتراضه على اقتراح الشكر ، بعامل ليس من شأنه أن يؤيد الائتلاف ، الذى عملنا غاية جهدنا لتوطيده وتقويته . فلما جاء سعد باشا من مسجد وصيف ، وأقنع عدلى باشا بحل الوزراء من قرارهم التضامن معه فى الاصرار على الاستقالة وعدم الاشتراك فى وزارة أخرى ، وأقنع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة — عادت الى نفوسنا الطمأنينة الى بقاء الائتلاف ، والى أن هذه العاصفة العابرة لم تترك من الآثار ما تخشى عواقبه . على أننا أسفنا ان لم يوافق جلالة الملك على اشتراك الدكتور حافظ عفيفى فى الوزارة ، مع ما نعرفه عنه من كفاية ومقدرة وحسن تقدير وبعد نظر . وكم تمنينا لو أن ثروت باشا تمسك بتعيينه ! ولكن الدكتور حافظ لم يرض أن نوجه الى ثروت باشا أى نقد لعدم تمسكه به ، ابقاء منه على الائتلاف ، واكتفاء بما فى ترشيح ثروت باشا له من معانى التقدير .

اتجه ثروت باشا عقب تأليفه الوزارة الى مضاعفة الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، ثقة منه بأن حل هذه المسائل يجنب مصر أسباب الاحتكاك التى تثير الأزمات بين الدولتين ، بين حين وحين ، ويترتب عليها من الضرر بمصر ما لا تخشى انجلترا منه شيئا يذكر . وأيد سعد باشا وجهة نظره هذه ، وشجعه عليها غاية التشجيع . وبدأ ثروت باشا يمهد بالفعل لمحادثات مع وزارة الخارجية البريطانية ، ابتغاء الوصول الى نتيجة تعرض على البرلمان . لكنه جعل تمهيده وجعل جهوده محاطين بسياج من الكتمان ، فلم يكن يطلع عليهما غير سعد باشا وعدلى باشا وخاصة من يعتبرهم ثروت باشا من محبيه المخلصين . ومبالغة فى

الاحتياط لهذا الكتمان ، جعل ثروت باشا نجله اسماعيل ثروت سكرتيره فى هذا الأمر • فلما أقبل الصيف سافر ثروت باشا ، وجعل يتبادل المذكرات فى الموضوع مع سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية، ويحيط سعد باشا بما يتم خطوة فخطوة • وأعجب سعد باشا ببراعة الرجل وحسن معالجته الأمور ، ولم يخف اعجابه هذا عن أحد • ورجونا ، ورجا الناس جميعا ، أن تنتهى هذه المحادثات الى اتفاق يقر علاقات الدولتين على أساس سليم ثابت • وكان رجاء الناس فى هذا عظيما ، مذ علموا أن سعد باشا يؤيد ثروت باشا تأييد صدق وصداقة •

وسافر سعد باشا فى شهر أغسطس الى مصيفه بالريف ، وصحبه على عادته عدد غير قليل من مريديه ومن يتمتعون بعطفه ، ويسره وجودهم معه • وان الناس لفى طمأنينتهم الى أن الأحوال تسير سيرها الطبيعى ، وأن ثروت باشا تجرى مفاوضاته موفقة مرجوة النجاح — اذ أذيع عليهم النبأ بأن سعد باشا أصيب بحمرة فى أذنه ، وأنه لزم الفراش ، وأن حرارته ارتفعت • وكان هذا النبأ مفاجئا • فقد كان الرجل على تقدم سنه الى السبعين قوى البنية صلب العود جم النشاط ، لهذا حسب كثيرون أن المرض طارىء لا يلبث أن يزول • لكن الأنباء تواترت سراعا باشتداد المرض ، وبأن حياة سعد فى خطر • ووجم الناس لما سمعوا وأبوا تصديقه • لكن الأجل اذا حم لم يؤخره أحد ، ولم ينجع فيه رجاء ولا دواء ! •

وانني لفى مكتبى بجريدة السياسة ، فى الساعة التاسعة من مساء الثالث والعشرين من شهر أغسطس ، اذ ترامى الىّ النبأ بأن سعدا اختار جوار الله • وبعد سويعة حضر عندى محمود باشا صدقى محافظ القاهرة ، وأخبرنى أن المطبعة الأميرية مغلقة الأبواب فى هذه الساعة ، وطلب أن نطبع نعيا يذاع على الناس • وأجبت الرجل الى ما طلب ، وكتبت أرثى للناس سعدا فى مقال السياسة الرئيسى •ثم رحت أفكر : ما عسى أن يكون أثر هذه الفاجعة فى حياة مصر السياسية ، وبخاصة فى الائتلاف وفى المحادثات الجارية بين ثروت وأوستن تشمبرلن ؟

ولم يكن التنبؤ بشيء فى ذلك الوقت يسيرا • فأشهر الصيف فى مصر أشهر ركود فى الحياة السياسية وفى الحياة العامة ، بل فى الحياة الحكومية نفسها • وكثيرون ممن اليهم مرجع الأمر فى مصر قد رحلوا عنها الى أوروبا للاصطياف والاستجمام ، ولا مفر من عودة هؤلاء وتبين اتجاهاتهم لتصوير المستقبل القريب • وأنا بعد على سبعة أيام من موعد سفرى كذلك الى أوروبا • ولم يكن قط فى نيتى أن أعدل عن هذا السفر أو أن أؤجله • فالبقاء بمصر ، لتبادل التكهنات عما يمكن أن يكون ، اضاعة للوقت فى غير طائل • ولن يعدو الأمر أن يرى كل فريق آماله أجدر من غيرها بالتحقيق • ألم يكن أمل بعضهم أن يحل ثروت باشا فى رياسة الوفد محل سعد ، ليتابع ما بدأه من مفاوضات مطمئنا ؟ ألم يكن لفتح الله باشا بركات مطمع فى تولى رياسة الوفد مكان خاله سعد زغلول ؟ ألم يذهب آخرون الى أن رياسة الوفد لن تكون وراثة ، ولن يتولاها غير وفدى صميم ؟ وهؤلاء وأولاء وغيرهم كانوا مجمعين على أن شيئا لن يتم قبل أربعين سعد وتأبينه ، ليتسنى للمصطافين فى أوروبا جميعا أن يعودوا الى وطنهم ، وأن تكون لهم فى الموقف كلمة مسموعة• فما غناء البقاء بمصر بعد أن أعددت عدتى للسفر ووضعت برنامجى له ؟ وهذا ما أجبت به من طلبوا الىّ العدول عن السفر ، لمواجهة ما قد يحدث مما لا يتوقع أحد حدوثه • ولم يجدوا ما يدفعون به حجتى ، فسافرت فى الثلاثين من أغسطس الى استانبول ومنها الى أقطار أوروبا المختلفة •

وبينما أنا فى طريقى الى أوروبا ، كان كثيرون ممن يعنيهم هذا الموقف، وكانوا قد سافروا للاصطياف ، يعودون الى مصر ينتظرون ما الله فاعل بها وبهم • فلما كان يوم الأربعين لوفاة سعد أقيمت حفلة تأبين كبرى ، خطب فيها ثروت باشا ، وخطب فيها غيره من كبار الساسة المصريين • وألقيت فيها قصائد رنانة من أمير الشعر شوقى بك ، ومن حافظ ابراهيم ومن غيرهما • وبعد أيام اجتمع الوفد ، وطلع على الناس قراره بتعيين مصطفى النحاس رئيسا للوفد مكان سعد زغلول •

تولى بعضهم العجب لهذا القرار • وقد كان نشاط فتح الله باشا

بركات فى هذا الوقت ملحوظا . وكان فتح الله يد سعد اليمنى أثنـاء حياته ، فضلا عن أن سعدا خاله . لكن الذين بيتوا لانتخاب مصطفى النحاس احتجوا بأن فتح الله باشا لا يعرف اللغات الأجنبية ، وأن رئيس الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية يمكن أن يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الأجنبية ، كما أنه هو الذى يتولى مفاوضة انجلترا اذا لم يصل ثروت باشا الى نتيجة ايجابية لمحادثاته .

وتناقل الناس فى ذلك الحين أن فخرى بك عبد النور والأستاذ مكرم عبيد كان لهما ، ولطائفة من أعضاء الوفد المقربين منهما ، أكبر الأثر فى اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد . ولما كان الوفد هيئة قائمة على التنظيم الدقيق ، فقد أذعن الكل لهذا القرار ، وان بقيت فى نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها من بعد .

وسافر ثروت باشا الى أوربا يتم محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن، ثم عاد الى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين . ولم يكن مفر من حضوره الى مصر فى هذا الموعد ليحضر افتتاح الدورة البرلمانية ويلقى خطاب العرش . فالبرلمان يجتمع من تلقاء نفسه بحكم الدستور فى السبت الثالث من نوفمبر اذا لم يدع قبل ذلك .

لم يكن استقبال ثروت عند وصوله الى الاسكندرية عائدا من لندن حماسيا ، على النحو الذى كان متوقعا لو أن سعدا لم يكن قد مات . أفكان ذلك لأن النـاس أحسوا بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه ؟ أم كان ذلك بتدبير من جانب بعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ فى مثل هذه الشئون ؟ ذلك ما لم يظهر بادىء الرأى ، ثم تكشف وكان له أثر يراه القارىء عما قليل .

أحس الناس بأن الائتلاف، الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه . وكنا نحن القائمين بأمر (السياسة) من أشد الناس احساسا بهذا الأمر . لكنا لم يكن لدينا عليه دليل ، فلم يكن فى مقدورنا الا أن نمضى فى تأييد الائتلاف وحكومة الائتلاف . وكل الذى استطعنا أن نظهره نتيجة لما نحس به أن ازددنا تأييدا لثروت باشا شخصيا ، لأنه

كان علم هذا الائتلاف ، ولأنه كان صديق الأحرار الدستوريين . لهذا وذاك كنا نتوقع أنه اذا هبت الريح ضد الائتلاف كان ثروت باشا هدفها . فاذا لم نبلغ فى تأييده غاية المدى ، واذا تركناه عرضة للأعاصير، عصفت هذه الأعاصير بالائتلاف ، وتعرض الأحرار الدستوريون لما يتعرض له ثروت باشا من نتائج فض الائتلاف .

لم يبلغنا شيء فى تلك الآونة عن شعور ثروت باشا ، ولا عن تقديره لما نكتب فى (السياسة) . ولعل مرجع ذلك الى أن الرجل كان منهمكا فى اتصاله بوزير الخارجية البريطانية ، يريد الانتهاء من سعيه الى نتيجة. وقد عرف الناس من بعد أن المخاطبات استمرت بين الرجلين بعد عودة ثروت باشا قرابة شهرين ، وأن مشروع الاتفاق الذى كان محل بحثهما كانت تناقش تفاصيله النهائية فى هذه الأثناء . أما أصدقاؤنا فى الحزب فكانوا يشعرون بمثل شعورنا ، ويرون أن سوسا ينخر فى الائتلاف ، وأن مظاهر ذلك تبدو الحين بعد الحين فى مناقشات البرلمان وفى أقوال صحف الوفد ، على نحو ان يكن مستترا فقد كان واضح الدلالة عند المتتبعين سير الأمور . وظلت الحال على ذلك زمنا ، وظللت أخاطب فيها صديقى الدكتور حافظ عفيفى ، أطلب اليه اقناع اخواننا فى الحزب بأن نكشف القناع عما يدور وراء الستار ، فأراه يشعر بما نشعر به ، ثم هو مع ذلك يستمهلنى ، راجيا أن تجيء الثغرة الأولى من غير ناحيتنا ، ذاكرا أن صحف الوفد لا تنطق رسميا بلسانه كما ننطق نحن بلسان الأحرار الدستوريين ، وأنه ليس أيسر على الوفد من أن ينكر ما تنشر صحيفة منتمية اليه وأن يقول انه لا يعبر عن رأيه .

وانى لفى مكتبى (بالسياسة) ، ظهر يوم من أيام الثلث الأخير من شهر ديسمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيفى ، وأخبرنى أنه اتفق مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ؛ وقص علىّ أن لديهم معلومات وثيقة بأن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ؛ وأن الائتلاف

يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان ، وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ؛ وأن استمرار هذه الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما افساد . واسترحت أنا لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتبت مقالا عنوانه : (نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة) ، ودفعته للمطبعة كيما يعد للطبع .

راجعت فى المساء (تجربة) المقال ، وجاء الدكتور حافظ كرة أخرى فراجعنا المقال معا ، وحرصنا على ألا يقف أحد من رجال الحزب على أمره مخافة تشعب الآراء فى صـــواب نشره . فلما أصبحت وظهرت (السياسة) ، واطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيته أنا كذلك ، قدرت أنه لابد محدث ضجة هو جدير باحداثها .

وصدق حدسى . ففى الساعة العاشرة أو نحوها من الصباح ، دق التليفون فى منزلى وخاطبنى محمد محمود باشا ، وكان وزيرا للمالية فى وزارة الائتـــلاف ، ورجانى أن أقابـــله بالوزارة . فلمـــا ذهبت اليه ، ألفيت عنده سيد باشا خشبه وآخرين . وجلست بعد أن سلمت ، فسألنى محمد باشا : هل اتفقت مع الدكتور حافظ على نشر المقال الذى نشرته السياسة اليوم ؟ وأجبته فى هدوء : نعم ! وكان تعقيبه : طيب ! خلاص ! ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضورى بين الذين جمعهم هذا المجلس ، فحييت وانصرفت ، وتركتهم يقلبون الأمر كما يشاءون .

فلما كان المساء وكانت الساعة التاسعة أو ما بعدها ، جاء الى مكتبى بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ، ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود ، طلب الى نشرها ، وفيها أن المقال الذى نشرته لا يعبر عن رأى الحزب . ورفضت نشر الكلمة ، وقلت له : أرجوك أن تذكر محمد باشا أننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فاذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب ، فليجتمع مجلس الادارة وليصدر قرارا بما يراه ، ومتى صدر هذا القرار تصرفت بما أرى ! .

وألح عبد الجليل بك علىّ فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب ، لكن الحاحه ذهب عبثا لأنى كنت مصمما كل التصميم على ألا أنشرها • فتركنى وعاد الى الباشا ، ثم رجع الىّ كرة أخرى يلح ، ويذكر أننى ان لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الأهرام • قلت : فليكن ، ولتنشر فى الأهـرام ، وان كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شيء محافظة على تضـامننا وعلى مكانة الباشـا منا ! ولمـا رأى عبد الجليل أن الحـاحه غير مجـد نفعا تركنى وانصرف • وبعد سـاعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليـل ، جاء عبد الجليل مرة ثالثة ، وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف الى جانب الباشا ولم يتكلم • أما محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة • قلت : أرجوك يا باشا أن تعيد النظر وألا تنشر فى السياسة ولا فى الأهرام شيئا ، وأن تجمع مجلس ادارة الحزب وتعرض عليه الأمر • فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الادارة ولم يعترض على مقال السياسة ، فماذا يكون الموقف ؟ اننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك أملا أن تقتنع برأيى • قال محمد باشا : الا تنشر كلمتى ، وأنا رئيس شركة السياسة ؟ وأحسست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتبا ، فقلت محتفظا بكل هدوئى : اذا كان رئيس شركة (السياسة) هو الذى يطلب النشر فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رياسة تحرير (السياسة) وأننى قطعت كل صلة لى بها • فأجاب: كلا ، ياسيدى ! لا تنشر كلمتى ولا تستقل ! سأنشرها فى الأهرام • ياللا يا عبد الجليل ! • فقلت : أرجوك مرة أخرى يا معالى الباشا ألا تنشر شيئا قبل أن تجمع الحـزب ! فخرج وعليه سـيما الغضب ، وخرج عبد الجليل وراءه وذهب بالنيابة عنه الى الأهرام ، فنشرت العبارة التى يقول فيها وزير الماليـة ان مقال (السياسة) لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين •

ظهرت الكلمة فى أهرام الجمعة ولم تكن (السياسة) تظهر يوم السبت، فخاطبت محمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى واجتمعنـا

ومعنا اسماعيل صدقى باشا صبح السبت تتدبر الموقف . واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب محمد باشا لى أن أنشر الكلمة فى (السياسة) ، ومن امتناعى عن نشرها ، وسبب هذا الامتناع ؛ وأن أعلق بما أشاء فى حدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد من مودة وان اختلفوا رأيا . وكتبت هذه الكلمة وأعددتها للطبع ، وأردت أن أطلع عليها الدكتور حافظ ، فأخبرنى بأنه يترك الأمر لى ولا يرى ضرورة للاطلاع عليها . وكذلك فعل محمود باشا عبد الرازق وكأنهما كانا على اتفاق فى ذلك . ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألنى أحد عنها ، ولم يثر أحد الموضوع من جديد .

وانما دعا الى ذلك شعور محمد باشا محمود من ناحية ، وشعور صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى من ناحية أخرى ، بأن اثارة الموضوع قد تؤدى الى انقسام فى الحزب لا يفيد أحد منه شيئا ، بل قد يضر الحزب ضررا بليغا .

لم تمض أسابيع على نشر هذا المقال حتى صدقت الحوادث رأينا . فقد انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة . فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى اليه ، بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه . وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدى عليه ملاحظات لازالة ما فيه من نقص . ولم يكن ثروت باشا يطمع فى قبول المشروع جملة بعد الذى تبينه من اتجاه الوفد . لكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص . فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى ، بل رفضوا المشروع جملة ، لأنه لا يحقق (مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطانى لمصر مشروعا) . ولم ير محمد باشا وزملاؤه الأحرار

المشتركون فى الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد . لهذا لم يجد ثروت باشا بدا من تقديم استقالة الوزارة .

وعهد جلالة الملك فؤاد الى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة . ترى ، أيشترك الأحرار الدستوريون أم لا يشتركون فيها ؟ ! هنا انقسم الرأى مثل انقسامه حول مقال : « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » . رأى محمد باشا محمود وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف . ورأيت مع صدقى باشا وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى أن تكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة يقتضى دستوريا أن تكون الوزارة كلها من حزبه . وكانت حجتنا أن اشتراكنا بثلاثة وزراء ، فى وزارة عددها اثنا عشر ، يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزارة من غير الأغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأى وأصرت الأغلبية الحزبية على رأيها استقالت الوزارة . أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزارة فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة ، فيتهموا أمام الأمة بأنهم هم الذين ناوأوا الائتلاف . ولما كان هذا الائتلاف مزعزعا فلن يكون اشتراكنا فى الوزارة برئاسة رئيس الأغلبية عملا نافعا . ومن الخير أن تترك الأغلبية تتحمل مسئولية الحكم ، فان وافقتنا أيدناها ، وان خالفتنا الرأى عارضناها ، ولها من أغلبيتها الكبيرة فى البرلمان ما يجعل معارضتنا معارضة تقويم وتوجيه لا معارضة مناوأة للمناوأة .

وكانت حجة محمد محمود باشا ، والذين يشاركونه رأيه من ضرورة اشتراك الحزب فى الوزارة التى دعى النحاس باشا لتأليفها ، أن العهد كله عهد ائتلاف ، وأن البرلمان برلمان ائتلاف ، وأن عدم اشتراكنا فى الوزارة ينتهى الى نتائج تجنى على هذا الائتلاف . واذا كان صحيحا أننا اذا اشتركنا فى الوزارة ثم تخلينا عنها تعرضنا لتهمة مناوأة الائتلاف ، فصحيح كذلك أننا اذا لم نشترك فى الوزارة بحجة أن رئيس الأغلبية هو الذى يؤلفها تعرضنا لهذه التهمة منذ اليوم . ومن الخير أن نشترك

فى الوزارة ، وأن نعمل على تقوية أواصر الائتلاف ، فاذا اضطررنا يوما للاستقالة كان لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة .

اصطدمت الحجتان فى المناقشة اصطداما عنيفا . وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضا فلم يحضر اجتماع مجلس الادارة الذى نوقشت فيه هذه المسألة . وطال الجدل ، وبلغ من عنف المناقشة وحدتها ان كانت تلقى الحين بعد الحين كلمة تكاد تكون جارحة . وكان للخلاف الذى سبق أثر ظاهر فى هذا الطول وفى هذه الحدة والعنف . وبعد ساعتين أو ما يقرب منهما ، انتهت المناقشة وانتقلنا الى التصويت ، فرجح جانب الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد . ومع ذلك خرجنا وقد أبدى الحزب رأيه ، ووجب على أعضاء الحزب جميعا احترام هذا الرأى ، ووجب على جريدة (السياسة) لسان الحزب تأييده ، ووجب علىّ أنا رئيس التحرير أن أقف بجانبه وألا أحيد عنه . بذلك يقضى النظام الحزبى . ويوم لك ويوم عليك ! وكذلك اشترك الحزب فى الوزارة ، وأيدت (السياسة) هذا الاشتراك .

ماذا عسى تصنع الوزارة الجديدة ؟ فهذه هى المرة الأولى التى يضطلع فيها مصطفى باشا النحاس بتبعات الحكم رئيسا للوزارة . ومصطفى باشا كان ، قبل انضمامه للوفد ثم عضويته فيه ، من رجال الحزب الوطنى القائلين بنظريات مصطفى كامل والمتحمسين له . ورغم أنه كان أثناء الحرب قاضيا بطنطا ، فانه لم يكن يخفى تشيعه للألمان ، شأنه فى ذلك شأن رجال الحزب الوطنى جميعا . وقد بلغ من تشيعه هذا أنه كان يحمل دائما خرائط لميادين الحرب ، فاذا جلس الى أصحابه فى المحكمة أو فى القطار أخرج هذه الخرائط من محفظته أو من جيبه ، وجعل يشرح لمن معه سير الوقائع ، وكأنه رئيس أركان الحرب فى الجيش الألمانى ! أما وذلك اتجاه تفكيره ، فقد كان ميالا للتطرف بطبعه ، لم يغير من تطرفه أنه كان وزيرا مسئولا مع سعد زغلول فى الوزارة الدستورية الأولى . ترى ، ماذا عساه يصنع ، وهذه سجيته ، اذا حدث بين مصر وانجلترا خلاف على أمر من الأمور ؟ أيعالجه بالهوادة والمرونة

السياسية ، اذا رأى فى معالجته على هذا النحو سبيل نجاحه ؟ أم يتشبث برأيه حتى لا تظن جمهرة الناس أنه ضعف أو لان أو تهاون حرصا على مركزه ، وتشبثا به أكثر من تشبثه بما عرف من تطرفه فى آرائه ؟

لم تمض أسابيع ، بعد رياسة النحاس باشا الوزارة ، حتى واجهته تجربة كانت امتحانا لسياسته • ذلك أن وزارة يحيى باشا ابراهيم ، التى أصدرت الدستور وقانون التضمينات ، كانت قد أصدرت قانونا ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ؛ تسمح بها ان شاءت ، وتمنعها باسم الأمن والنظام ان شاءت • وكان الانجليز يحرصون على بقاء هذا القانون ويرون فيه ضمانا لحماية الأجانب • وحماية الأجانب من تحفظاتهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ • وكان سعد باشا ، قبل توليه الوزارة الدستورية الأولى ، قد طعن على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حدا من حرية الشعب فى اظهار شعوره بطريقة سلمية ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلا على ميول رجعية تحكمت فى الوزارة التى أصدرته • وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان أول اجتماعه • وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون وجوب الغائه ، أو تعديله على الأقل تعديلا يكفل حرية الاجتماع على أوسع صورة • وتحدث النواب بهذا ، ابان رياسة سعد باشا للوزارة ، وأصدروا فيه قرارا • فلما حل المجلس الأول ، ثم حل المجلس الثانى يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور باشا — لم يفكر أحد فى الغاء القانون أو تعديله لأن الهيئة التشريعية لم تكن قائمة • فلما اجتمع برلمان الائتلاف ، وانتخب سعد باشا لرياسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد • ولمّا تولى النحاس باشا رياسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيدا لعرضه على المجلس • وكان التيار الجارف فيها ميالا لالغائه • هنالك تدخل الانجليز باسم حماية الأجانب ، واحتجوا على الغاء القانون ، وأصروا على أن يبقى أو أن يعدل تعديلا يكفل حماية الأجانب على وجه

يتمكنون معه من الاضطلاع بمسئولياتهم ، كما يقولون ، قبل الدول التى ينتمى هؤلاء الأجانب اليها ، ويجب دوليا أن يتمتعوا بحمايتها .

وأبلغ الانجليز رأيهم هذا الى النحاس باشا بلسان مستر كيون بويد مدير الادارة الأجنبية فى وزارة الداخلية المصرية . وكانت هذه الادارة قد أنشئت ، بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تحقيقا للتحفظ الخاص بحماية الأجانب . لكن النحاس باشا رأى أن يتجاهل تصريح ٢٨ فبراير ، وأن يتمسك بحق مصر الدستورى فى اصدار ما تريد من تشريعات فى حدود سيادتها المطلقة . وأخذ يناقش مستر كيون بويد على أساس هذا الرأى . أما محمد محمود باشا فكان رأيه ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع . وما دام سعد باشا قد آثر ، حين رياسته مجلس النواب ، ابقاء القانون معروضا على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه ، فلتصنع وزارة النحاس باشا ما صنع سعد ، ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ ، وبذلك تتفادى الأزمة . ولقد بدأ هذا الاختلاف فى وجهة النظر بين النحاس باشا ومحمد محمود باشا بعد أسابيع معدودة من تأليف الوزارة ، وأيقن كثيرون ، من المتتبعين مجرى الأمور عن كثب ، أن الاختلاف قد يؤدى الى نتائج بعيدة الأثر فى حياة البلاد السياسية .

ولما يئس محمد باشا من اقناع النحاس باشا بوجهة نظره لزم منزله ، وامتنع عن مزاولة أى عمل من أعمال الوزارة ، وتحدث الناس بأنه قدم استقالته أو أوشك أن يقدمها ، وبدأوا يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة ، لم يثنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت فى الحكم أربعة أشهر .

وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد الى اسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . فقد نشرت الصحف أن معاليه قد حجز تذاكره للسفر الى أوروبا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينئذ ملتزما دارى لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة

صدمتنى • فرغبت الى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقى باشا اذا استطاع أن يمر بى • وزارنى الرجل ، وتحدثنا فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة ، وفى الخطة التى اتبعها النحاس باشا وطريقة معالجتها تفاديا لأزمة أشد من أزمة الجيش عنفا •

وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ويصنعون صنيع محمد باشا محمود • وسرنى ما حدث من ذلك لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة ، وأن تضطلع الأغلبية البرلمانية بمسئولية الحكم ما دام رئيسها هو الذى يرأس الوزارة ؛ وحين أيدنا رأينا هذا فى اجتماع الحزب • وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة •

واتجهنا فى « السياسة » تؤيد موقف محمد محمود باشا والذين معه ، واثقين من أن النحاس باشا لن يتمكن من اكمال وزارته بوزراء وفديين يحلون محل هؤلاء الدستوريين المستقيلين • وزادنى يقينا أن استقال كذلك أحمد محمد خشبه باشا الوزير الوفدى متضامنا مع الأحرار الدستوريين • وقيل يومئذ أن وفديين آخرين ، منهم على باشا الشمسى ، سيتركون الوزارة • بذلك غام الجو السياسى بسحب كثيفة لم يكن بد من تبديدها •

ولعل استقالة النحاس باشا كانت خير وسيلة لهذا التبديد • لكنه لم يستقل • واننا لفى الصباح من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ، اذ علمنا أن جلالة الملك أقال الوزارة لأن « الائتلاف أصيب بصدع شديد » • وبعد الظهر من ذلك اليوم علمت وأنا فى فراشى أن الأحرار الدستوريين عقدوا اجتماعا بدار عبد الرازق ، وأن محمد محمود باشا أبلغهم أن جلالة الملك عهد اليه بتأليف الوزارة ، وأن صدقى باشا رحب بمحمد باشا وبتأليفه الوزارة ، وأن الدكتور حافظ عفيفى الذى كان موجودا بلندن فى ذلك الوقت ، دعى للاشتراك فى الوزارة ، فأجاب محمد باشا

بقبول هذا الاشتراك . ومع دهشتى لهذا التطور ولموقف صدقى باشا ، سرنى التضامن الذى جمع فريقى الحزب ، وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون برنامج الوزارة الجديدة التى تألفت من عناصر أكثرها من المستقلين عن الأحزاب ، واشترك فيها أحمد خشبة باشا وكان الى يومئذ وفديا ، كما جمعت رجالا ذوى مكانة فى مقدمتهم لطفى باشا السيد ، وقد تولى وزارة المعارف .

كيف تستقبل الأمة هذه الوزارة ؟ وماذا يكون موقفها من البرلمان وموقف البرلمان منها ؟ وماذا أعد الوفد لمناوأتها ؟ وكيف تراها تصور سياستها ؟ ذلك كله متروك للأيام القريبة تصوره وفقا لظروف هذا الوضع الدقيق .

أما أنا فقد أشار على طبيبى بضرورة السفر للاستشفاء من الصدمة التى أصابتنى ، ونصح لى أن أجعل استشفائى فى « باد جشتين » من أعمال النمسا . وكنت قد تهيأت للسفر وأعددت عدتى له ؛ لأننى كنت فى حاجة اليه أشد الحاجة .

الفصل السابع

الدستور فى كفة الميزان

تأجيل البرلمان شهرا ـ الوزراء يفكرون فى سياسة الوزارة ـ وفود الأقاليم عند رئيس الوزارة ـ تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ـ اختيار محمد محمود باشا رئيسا للأحرار الدستوريين ـ سفرى الى ألمانيا وزيارتى برلين ـ حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ـ خطب محمد محمود باشا فى طنطا وفى غيرها من العواصم ـ عدلى يكن باشا واحالة المستشارين الى المعاش ـ وفاة ثروت باشا ـ عودتى الى مصر وعدم تأييدى احالة المستشارين الى المعاش ـ الوزارة تنفذ سياسة الاصلاح الداخلى ـ ميثاق كلوج واتفاقية مياه النيل ـ معارضة الوفد وموقف الوزارة والقصر منها ـ الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من اكسفورد ـ محادثات محمد محمود ، هندرسون ـ محمد محمود يقابل الملك فؤاد بباريس ـ حديث الدستور وتعديله ـ الوزارة البريطانية تغير اتجاهها ـ جلسة مجلس العموم البريطانى ـ العودة الى مصر ـ خطاب محمد محمود باشا بفناء سان مارك ـ تجهم الجو حول الوزارة ـ مقال : « أما لهذا الليل من آخر » ـ استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات ـ الأحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات ـ الوفد لا يبدى رأيه فى مقترحات محمد محمود ، هندرسون ـ النحاس باشا يؤلف الوزارة فيفوضه مجلس النواب فى المفاوضة ـ مفاوضات النحاس ، هندرسون ـ الأمل فى نجاحها ثم قطعها فى اللحظة الأخيرة ـ اقالة النحاس باشا ـ صدقى باشا يؤلف الوزارة فيقرر الأحرار الدستوريون عدم الاشتراك فيها ـ تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب ـ التفكير فى تعديل الدستور ـ معارضتنا الفكرة ـ احالة القضاة الى المعاش بقرار من مجلس الوزراء ـ حديث أبى جرج ـ عودة محمد محمود باشا من أوروبا ـ مناقشتنا مع صدقى باشا فى الدستور الذى وضعه ـ انقطاع ما بيننا وبين الوزارة ـ اطمئنانى الى موقفنا فى المعارضة .

ألف محمد محمود باشا وزارته يوم أقيلت وزارة النحاس باشا • وكان محمد باشا ، والذين تضامنوا معه فى الوزارة ، يمثلون الأقلية فى برلمان الائتلاف • فماذا عسى أن تكون سياستهم ؟ لقد بدأت الوزارة بتأجيل البرلمان شهرا وفق نص الدستور ، لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل • وجعل الوزراء جميعا يجتمعون بمنزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، قبيل الغروب من كل يوم ، يقلبون وجوه الرأى المختلفة • أتراهم يحلون مجلس النواب ، ويجرون انتخابات جديدة ، كما فعل صدقى باشا فى سنة ١٩٢٥ ؟ لكن تجربة صدقى باشا لم يصادفها التوفيق • فبعد أن خيل اليه أنه حصل على كثرة فى مجلس النواب ، تبين فى انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة • هذا ولم يكن فى طبيعة محمد باشا محمود أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما اتخذه صدقى باشا • وجعلت أنا أرتقب ما ينتهى اليه تفكير الوزارة فى سياستها لأرى أيمكن الدفاع عنها • وكنت أشد حرصا على تبين هذه السياسة لأننى كنت مسافرا الى أوربا أستشفى ، بعد حادث السيارة التى صدمتنى وانشرخت بصدمتها عظمة ساقى اليسرى • فقد كان صديقى الأستاذ محمود عزمى يعمل معى فى السياسة ، وكنت أريد أن أطمئن الى دفاعه عن سياسة الوزارة اذا اطمأننت أنا اليها • وظللت على ذلك قرابة ثلاثة أسابيع ، تدرجت خلالها فى الخروج من بيتى أتوكأ على عصا ، وذهبت فى أثنائها فقابلت محمود باشا عبد الرازق ، وكان محمد باشا يلح عليه ليكون وزيرا للداخلية معه ، ورجوته ألا يشترك فى الوزارة ، ايمانا منى بأن مناصب الحكم تزعزع الثقة بمن يلونها ، وحرصا على أن يبقى من زعماء الأحرار الدستوريين من لا تجنى عليه أطوار الحكم •

وأجابنى محمود باشا الى ما طلبت ، لكنه طلب الى أن ألغى سفرى الى أوربا ، لأنه لا يعرف أحد ما نحن مقبلون عليه من سياسة قد تنتهى الى تعليق الحياة النيابية • واعتذرت من عدم استطاعتى قبول طلبه ؛

لأننى مجهود ، ولأن ما أصابنى من صدمة عصبية بسبب حادث السيارة يقتضينى ، برأى الطبيب ، راحة واستجماما واستشفاء . وذكرت له أننى مطمئن الى أن الأستاذ عزمى يستطيع ، متى أقنعته بالسياسة التى تنتهى اليها الوزارة ، أن يدافع عنها بالقوة التى أدافع أنا عنها .

فى هذه الأثناء كذلك ، وقبل أن تعلن الوزارة خطتها للمستقبل ، كانت وفود من مختلف الأقاليم تجىء مع المديرين الى القاهرة ، ثم تقابل رئيس الوزارة ، فتعلن الثقة به والاطمئنان لحكمه . وكان محمد محمود باشا يخطب كل وفد بأن وزارته وزارة استقرار ونظام ، وأنها لن تدع الفوضى تطل برأسها من جديد ، وأن القانون سيجرى حكمه فى الناس جميعا على سواء ، صغيرهم وكبيرهم ، قويهم وضعيفهم ؛ وأن الوزارة ستبذل غاية الجهد لخير البلاد وأبنائها جميعا بلا تفريق بينهم . وكانت هذه الوفود تعود من حيث أتت تتحدث بما سمعت ، وتذيع أقوال رئيس الوزارة فى أوساط الريف ، فى حين كانت الصحف تذيعها فى أوساط المدن والأقاليم ، يطلع عليها ويستمع اليها أهل البلاد من أقصاها الى أقصاها .

واقترب موعد سفرى ، فأطلعنى محمود باشا عبد الرازق على خطة الوزارة : أنها ستعلق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهى ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على الدجل السياسى ، وأن تقر فى البلاد الحكم النزيه يقوم عليه من بعد نظام برلمانى فى مثل نزاهته ، وأن تعمل فى سبيل الاصلاح الداخلى كل ما تستطيع . ورأيت فى هذه الخطة صراحة محمودة . فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات . وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل واصلاح .

أفضيت بهـذه المعلومات كلها الى زميلى الأستاذ محمود عزمى ، وسألته : أهو مستعد للدفاع عن هـذه السياسة عن عقيدة واقتناع ؟ وأخبرته أننى مستعد لالغاء سفرى اذا لم يكن هو مقتنعا بما ذكرته له ، ولم يكن مستعدا للدفاع عنه . وقد أكد لى أنه مؤمن بأن هذه الخطة التى اعتزمت الوزارة اتباعها هى الوحيدة الملائمة للموقف ، وأن استمرار الحال على ما كانت عليه ضار بمصر أبلغ الضرر ، وأنه سيكون قويا فى الدفاع عن تعليق الحياة النيابية غاية القوة . بهذا اطمأننت الى أننى سأدع من يحل محلى فى رياسة تحرير السياسة ، ومن يدافع عن سياسة وزارة محمد باشا محمود خير دفاع .

فى هذه الأثناء كذلك اتصل بى صديقنا الأستاذ أحمد نجيب المهدى الموظف بوزارة المالية ، وأخبرنى أن محمد باشا محمود يطمع فى أن يختار رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ، وأنه سيبذل ، متى تولى هذه الرياسة ، كل جهـده ، وسيجعل ماله دعامة للحـزب وسـندا . ولم أتردد لدى سماعى أقواله أن أجبته : ان رياسة محمد باشا للحزب أصبحت أمرا طبيعيا ، بعد أن تولى رياسة الوزارة برضا زملائه زعماء الحزب جميعا . لقد خطب له دولة صدقى باشـا بمنزل آل عبد الرازق باشا ، مهنئا اياه بالرياسة التى أسندت اليه عن جدارة . وقد اشترك معه الدكتور حافظ بك عفيفى وزيرا للخارجية . فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيسا لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا .

ولم أكن فيما قلته من ذلك مجاملا لمحمد باشا ، بل كنت أقرر ما يمليه المنطق كما أفهمه . لقد اختلفت مع محمد باشا فى الرأى غير مرة . وقد رفضت ، قبل أشهر معدودات من تأليفه الوزارة ، أن أنشر له فى السياسة ما أراد نشره . وقد كنت على غير رأيه فى أن يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة التى ألفها النحاس باشا . وكنت فى هذه المسائل كلها متفقا فى الرأى مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وكثيرين غيرهم فى الحزب . أما وقد رضى

الحزب رياسة محمد محمود للوزارة ، فقد رضى بذلك رياسته للحزب ؛ اذ كانت هذه الرياسة شاغرة منذ تخلى عنها عبد العزيز فهمى باشا .

حان موعد سفرى الى أوربا ، فانتقلت على الباخرة الألمانية « أوزورامو » من بور سعيد الى چنوا ، ثم انتقلت بالقطار عابرا الغابة السوداء الى كولونيا حيث أقيم معرض دولى للصحافة ، وحيث يقام مؤتمر دولى للصحافة كنت منتدبا لتمثيل مصر فيه . سافرت وأنا أشد ما أكون اطمئنانا الى أن الأمور ستجرى فى مصر رخاء ، لا يعكر صفوها بعض التعكير الا ما قد يقدم عليه الوفد ، الذى أقصى عن الحكم ، من نشاط تخشى عواقبه . وأقمت مع زوجى بكولونيا زمنا نعمت فيه بهدوء كنت فى أشد الحاجة اليه ، واستمتعت بمناظر (الرين) البارعة ، وأعجبت فى أثناء ذلك بمعرض الصحافة ومادل عليه من قوة (صاحبة الجلالة) فى أمم الأرض المختلفة . فلما انعقد مؤتمر الصحافة ، وألقيت فيه كلمتى باسم مصر ، رأيت بعد ختامه أن أزور برلين . فلم أكن شهدتها من قبل مع كثرة سياحتى فى أوربا ، سواء حين كنت أدرس للدكتوراه ، أو بعد عودتى اليها فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ولم يكن عجبا أن أرغب من قبل عن زيارة برلين وزيارة ألمانيا كلها ، وقد ألقى فى روعى ، بعد الذى قرأته من الأدب الفرنسى أيام كنت طالبا بباريس ، أن الألمان شعب متغطرس ، يمقت حرية الرأى ، ويسير فى حياته الخاصة والعامة سيرة عسكرية يعافها الطبع الحر . فلما رأيت فى رحلتى هذه بلاد الرين : ماينس ، وفرانكفورت ، وكولونيا ، واستمتعت حواسى بجمالها الفتان — رأيتنى أكثر تسامحا مع هؤلاء الذين يسميهم الفرنسيون البوش (Les Boches) ، وأوجبت على نفسى أن أزور العاصمة الألمانية ، وأن أرى عن كثب حياة هذه الأمة التى خرجت كسيرة من الحرب العالمية ، ثم لم تلبث أن نهضت على قدميها ولما تمض على نهاية الحرب عشر سنوات كاملة .

ليس هذا مقام الحديث عن برلين وما شهدته فيها . وانما أذكر حديثا جرى بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ، حين كنا نتناول

طعام الغداء معا . فقد سألنى عن علاقات مصر وانجلترا ، ثم قال : أستميحك العذر اذا قلت انكم لم تحسنوا صنعا بتعويق اتفاقكم مع انجلترا . انكم تظنون هذه الاتفاقات باقية مخلدة . لكن الواقع غير هذا . ولو أنكم عقدتم اتفاقا أتاح لكم النهوض بشئونكم الداخلية، ثم رأيتم بعد سنوات معدودات أن تعدلوا فيه ، لرأت انجلترا نفسها مضطرة الى اجابة مطلبكم ، والنزول لكم عن كثير مما تتمسك به ، ثم لتكرر ذلك من بعد حتى تبلغوا مأربكم . أما أن تقفوا حيث أنتم ، لأنكم لا تبلغون كل ما تطلبون ، فلن يكون من أثر ذلك الا أن يطول وقوفكم ، وأن تضيع عليكم فرص تستطيعون انتهازها .

أذكر هذا الحديث الآن ، وأذكر أنه ترك فى نفسى أثره . على أننى ، اذ أكتب هذه المذكرات فى سنة ١٩٤٩ ، أنظر الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وموقفنا الحاضر منها ، وأذكر ما كان من تمسك الانجليز بها فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ . ومن الأنصاف مع ذلك أن أذكر أن حجة مدير الصحافة الألمانى كانت ولا تزال قائمة . فقد تفاوضت انجلترا مع مصر فى سنة ١٩٤٦ ، وقبلت فى هذه المفاوضة أن تجلو قواتها عن مصر فى سنة ١٩٤٩ . ولولا مشكلة السودان ، لأمكن أن تصل الدولتان الى اتفاق فى حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كان فرج بك ميخائيل موسى هو القائم بأعمال المفوضية المصرية فى أثناء مقامى ببرلين . وقد وقفت منه ، ومن الصحف التى ترد الى المفوضية ، على مجرى الأحوال فى مصر منذ تركتها الى أن وصلت العاصمة الألمانية . واطلعت على نص الأمر الملكى ، الذى صدر بوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبتعطيل بعض مواد الدستور فى أثناء هذا الوقف ، وعلى المذكرة التى وضعها مجلس الوزراء تسويغا لهذا الاجراء . وعرفت أن محمد باشا محمود يبدى أضخم النشاط فى شئون الحكم ، وفى اطلاع الرأى العام مباشرة على ما تقصد وزارته الى القيام به من الأعمال . وتلوت تفصيلات ما حدث فى اجتماع عقد بمدينة

طنطا ، خطب فيه اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا • وفى هذا الاجتماع أيد صدقى باشا وزارة محمد باشا بكل قوته ، وشرح محمد باشا لسامعيه ، وكانوا ألوفا ، سبب تعطيله الحياة النيابية وما اعتزم أن يقوم به لخير المصريين جميعا ، وفى مقدمتهم الفلاحون والعمال ، من اصلاحات واسعة النطاق • فأما نشاط الوفد فى معارضة الوزارة فكان محدودا لا تخشى عواقبه •

وقد عرفت فضلا عما سبق أن الأستاذ محمود عزمى ترك جريدة السياسة وانضم للمعارضة • وقد دهش الذين كانوا معنا من المصريين حين ذكرت لهم أننى أعرف مجمل ما احتوى عليه الأمر الملكى بوقف الحياة النيابية ، وأننى ذكرته للأستاذ عزمى ، وأنه اتفق معى على الدفاع عنه فى أثناء غيابى ، بعد أن أخبرته أننى مستعد أن ألغى سفرى الى أوربا اذا لم يكن هو مستعدا لهذا الدفاع • ولم أجد جوابا على دهشتهم ودهشتى لهذا الأمر الا أن قلت : لعل له عذرا وأنت تلوم !

وتركت برلين الى ميونيخ ، ثم الى (باد جاشتين) أستشفى بمياهها كأمر الطبيب الذى عالج ساقى من الصدع الذى أصابها • واننى لفى باد جاشتين اذ جاءتنى برقية من فرج بك ميخائيل تنبئنى أن لى خطابا (بشباك البريد) • وذهبت الى مكتب البريد وتناولت الخطاب ، فاذا فيه برقية من الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية باستدعائى الى مصر • وكتبت من فورى خطابا الى الدكتور حافظ أذكر له فيه أننى سأعود الى مصر بعد أن أتم استشفائى ، وبعد أن أذهب الى باريس اتماما لبرنامج رحلتى • ولم أشك فى أنه قد اضطر بسبب استقالة الأستاذ عزمى الى ارسال هذه البرقية •

وأتممت استشفائى وسافرت الى باريس • وغداة وصولى اليها ، ذهبت الى المفوضية المصرية أؤدى واجب الزيارة لمن بها • وهناك علمت أن عدلى باشا يكن بالعاصمة الفرنسية ، وأنه يقيم بفندق ماچستيك على مقربة من المفوضية • فذهبت اليه فى موعد ضربه • وقد تناول

حديثنا ما يجرى فى مصر • ورأيت الرجل ملما بكل ما تنشره الصحف المصرية • ومما نشرته أن الوزارة ، وزارة محمد باشا ، اعتزمت اقالة ثلاثة عشر مستشارا بالاستئناف بنقص سن المعاش للمستشارين من خمس وستين سنة الى ستين فقط ، وأن سبب هذا الاجراء يرجع الى أن ثلاثة أو أربعة من المستشارين لا يصلحون صحيا أو لسبب آخر للبقاء فى مناصبهم ، وأن زملاءهم فى المحكمة جاملوهم فلم ينفذوا ما جعله القانون حقا لهم من تقرير احالة هؤلاء الثلاثة أو الأربعة الى المعاش • ووافقت عدلى باشا على أن هذا الاجراء العنيف مع رجال المحكمة العليا فى مصر غير جائز ، وأن القضاء يجب أن يظل له احترامه وألا تخدش سمعته ، وأن أخطاءه ومساوىء بعض رجاله يجب أن تستر حتى لا تتزعزع ثقة الناس به ، وأن من الخير العمل لوقف هذا الاجراء الشاذ ان أمكن •

وبعد الظهر من ذلك اليوم وجدت بطاقتين بالفندق ، احداهما من عدلى باشا ردا لزيارتى ، والثانية من ثروت باشا ، فكان واجبا أن أزور ثروت باشا فى مسكنه على مقربة من قوس النصر بباريس • وذهبت اليه عصر الغد على موعد • فقابلتنى سيدة أخبرتنى أن الباشا آسف أشد الأسف لعدم امكانه مقابلتى ، لأنه يشكو ألما حادا فى كتفه اليسرى ، وأنه يرجونى أن أعود فى اليوم التالى فى الموعد نفسه • وعدت اليه فى الغد ، فاذا القضاء حم فيه ، فانتقل الى رحمة الله بعد ساعات من ذهابى اليه فى المرة الأولى • وقد تولانى لهذا النبأ الفاجع ألم حز فى نفسى ، لأننى كنت أحب الرجل من أعماق قلبى •

وتركت باريس الى ڤيشى ثم الى مرسيليا حيث عدت على باخرة فرنسية الى الاسكندرية • وكان ابراهيم بك الهلباوى معى على ظهر الباخرة • وقد دارت بيننا أحاديث شتى كانت احالة مستشارى الاستئناف الى المعاش بعضها • وقد رأيت الرجل متفقا مع عدلى باشا ومعى تمام الاتفاق على استنكار هذا الاجراء ، وعلى ضرورة منعه ان أمكن • فلما نزلنا الاسكندرية ذهبت الى فندق سان استفانو ، وهناك قابلت من الوزراء

لطفى بك السيد ثم الدكتور حافظ عفيفى ، فلم ألبث بعد أن تهادينا التحية أن حدثتهم فى أمر المستشارين ، وان جعلت أدلل على رأيى بحجج أقواها أن المساس بقدس القضاء خطير النتائج ؛ وأن اشاعة القول فى الناس بأن هذا الاجراء يتخذ لأن من المستشارين الذين يحكمون فى رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، اضعاف لثقة الناس بالقضاء كله ؛ وأن اقناع جماعة المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير احالة من يرون احالته الى المعاش من زملائهم أكرم للقضاء ، وللوزارة ، ولجمهور المتقاضين وللشعب كله . وقد بلغت منى الحماسة فى الدفاع عن رأيى أن قال الدكتور حافظ : لعلك لو لم تسافر وتتركنا ، وأقنعتنا بهذه الحجج ، لم نلجأ الى هذا الاجراء . أما وقد سرنا فيه شوطا بعيدا ، واتفقنا مع جلالة الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم به أمر مقررا مرتقبا بين يوم وآخر — فان عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن . والوزارة على كل حال تحمل تبعته وتستطيع الدفاع عن تصرفها فيه .

سافرت الى مصر وذهبت الى مكتبى فى السياسة ، وقد اعتزمت ألا أدافع عن هذا الاجراء ، وألا أنشر دفاعا عنه أيا كان مصدره ، الا أن يكون بلاغا رسميا لا حيلة لى فى منعه . وبقيت عند عزمى ، فلم أكتب فى الموضوع كلمة ، ولم أنشر شيئا كتبه غيرى ، ولم أستجب لرجاء فى نشر شىء .

* * *

برت الوزارة بما وعدت به الشعب من اصلاح . فبدأت تنشىء المستشفيات المركزية والقروية ، وجعلت تردم البرك مصدر الأمراض ، وعملت للنهوض السريع بشئون العامل والفلاح ، وتوسعت فى نشر التعليم الأولى ، وأنشأت مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ، ورأى الناس نشاطا لم يكن لهم به عهد أيام الحياة البرلمانية الأولى ، ولا أيام برلمان الائتلاف . وسكن الناس فى الأقاليم الى هذا الحكم واطمأنوا له . ولم تكتف الوزارة بهذه الشئون الداخلية ، بل اشتركت فى الحياة الدولية اشتراكا لم يسبق لمصر بمثله عهد ، فانضمت

مصر الى ميثاق كِلوج لنبذ الحرب وصيانة السلام ، وهو الميثاق الذى وقع بباريس فى أغسطس سنة ١٩٢٨ • ثم انها عقدت اتفاقية مياه النيل مع انجلترا فى أوائل سنة ١٩٢٩ •

رأى الناس هذا كله ، ورأوا فيه من أسباب الحيوية ومن صور النشاط ما جعلهم يطمئنون الى الحكم والى نزاهة القائمين به • وزادهم اطمئنانا أن الوزارة لم تكتف بالعمل فى صمت ، بل كان رئيسها يعقد الاجتماعات فى عواصم المديريات المختلفة يحدث الناس بما عمل ، وبما يعتزم أن يعمل • وبذلك نشر فى البلاد جوا من الثقة به ، والاعتقاد بأن وزارته باقية زمنا طويلا ، حتى لكأنما نسى الناس أن السياسة المشرفة على أقدار مصر تأبى أن يقوم فى مصر شىء ثابت مستقر •

كانت معارضة الوفد للوزارة قائمة بطبيعة الحال على أن الوزارة سلبت الأمة سيادتها بتعطيل الحياة النيابية • ولم يكن لهذه المعارضة صدى فى الأقاليم ، ولم يكن صداها واضحا فى غير الصحف وفى مظاهرات محدودة فى العاصمة • وكانت الحكومة تأخذ هذه المعارضة بشدة تزيد أحيانا على ما يقتضيه الموقف • ومن المتعذر تحديد التبعة فيما كان يقع من ذلك • حدث أن قرر الوفد ذهاب جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية الى سراى عابدين للاحتجاج على وقف الحياة النيابية وعلى قيام وزارة محمد محمود باشا المسئولة عن هذا الاجراء ، فاعترض البوليس الذين ذهبوا الى القصر ومنعهم وأمرهم بالتفرق ، تنفيذا لقانون التجمهر ، فلم يذعنوا ، فضربهم وضرب النظارة الذين ذهبوا يمتعون أعينهم بهذا المشهد • وقيل يومئذ ان القصر غضب لهذه المعاملة ؛ لأن أبوابه مفتوحة للجميع • وكان الرد الطبيعى على ما قيل من ذلك أنه غير معقول ؛ فأبواب القصر مفتوحة للجميع فى حدود القوانين ، ومنها قانون التجمهر ؛ ومفتوحة للجميع اذا لم يكونوا ثائرين على القانون أو على أمر ملكى أصدره صاحب العرش • لكن ما حدث اتخذ مادة لكتابة الصحف ، ولتغذية المعارضة ، وللقول بأن

الملك فؤاد غير راض عن الوزارة ، وأنها لذلك لا تقوى على البقاء زمنا طويلا .

على أن ما قيل من ذلك لم يغير من ثبات محمد محمود باشا ومن عزمه وحزمه وشدة مراسه . انه اضطلع بالعبء وسار فيه ناجحا ، فلن يكون لمثل هذه الأفاعيل ولا لمثل هذه الأقاويل سلطان عليه . لقد وضع سياسة اصلاح داخلى شامل وأخذ نفسه بتنفيذها ، فهو ماض فى ذلك لا ترده عنه صعاب وان عظمت . ولست أدرى : أكان يشعر بأن هذه المعارضة كانت تغذى وكانت تقوى شيئا فشيئا ، وان كانت أعماله فى الاصلاح تجعل هذه القوة بطيئة الظهور الى حد كبير ؟ أما نحن فى « السياسة » فلم يكن يعنينا من أمر التيارات الخفية الا أن نقاوم آثارها الظاهرة بأقلامنا ، وأن نعمل جاهدين لاحباط الدعايات التى كانت تبثها صحف الوفد فى شتى الألوان والأساليب .

توالت الأيام والأسابيع والشهور ، ثم أعلنت جامعة اكسفورد ، التى تعلم محمد محمود باشا فى كلية باليول من كلياتها الكبرى ، أنها قررت منح رئيس الوزارة المصرية درجة الدكتوراه الفخرية . وقرر محمد باشا أن يسافر الى انجلترا ، لتلقى هذا اللقب الشرفى فى حفل يقام خلال شهر يونيو سنة ١٩٢٩ . ولما كان محمد باشا يعلم أننى معتزم السفر فى الصيف ، فقد بعث الىّ يذكر أنه يسره أن أسافر فى الوقت الذى يسافر فيه . ووافقت على ذلك رغم أعذار عائلية كانت تقتضينى التمهل . وسافرت وزوجى على الباخرة التى سافر عليها محمد باشا ، ونزلنا چنوا ، فأقلنا القطار منها الى لندن مباشرة . وكذلك بلغنا العاصمة البريطانية قبل أن تنقضى خمسة أيام على مغادرتنا القاهرة .

وانقضى الأسبوعان الأولان ، وحضرنا حفل توزيع الشهادات الفخرية فى جامعة اكسفورد . وزرت أنحاء شتى من هذه المدينة الجامعية الصغيرة الحجم ، الضخمة الاسم ، العظيمة الأثر فى حياة انجلترا وفى حياة الامبراطورية البريطانية بأسرها . وكان محمد باشا

فى أثناء مقامه بلندن نازلا (بيوت‌هاوس) مقر المفوضية المصرية ، وكنت أذهب اليه هنالك كل يوم • وكان الحكم قد انتقل فى انجلترا من يد المحافظين الى يد العمال فى الشهر الأول من هذه السنة ، سنة ١٩٢٩ • واننى لأتحدث الى الباشا يوما ، اذ قال لى ان لديه سرا يريد أن يفضى به الىّ لأشير عليه بالرأى فيه • ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه • وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذى أنقذها منه • واذ كانت مفاوضات ثروت — تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى اليه وضع الأمور بين مصر وانجلترا ، واذ كنت أشعر بأن حكومة العمال قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر — فقد ذكرت ذلك الحديث الذى دار بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية • وعلى ذلك أجبت محمد باشا : « ان هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال ، أيا كانت النتائج التى تترتب عليه • فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه • فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة • فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة • هذا الى أنك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينساه منصف • فان أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة ، كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ » •

شعرت أن الرجل ميال لرأيى ، وان رأيته طويل التفكير فى الأمر • ولم أقف يومئذ على مدعاة تفكيره : أهو خوفه من أن تؤدى المحادثات الى استقالة وزارته وهى ماضية من الاصلاحات الداخلية فيما هى ماضية فيه ، وهى قد أقرت فى مصر النظام والطمأنينة ؟ أم أن عوامل أخرى لم يطلعنى عليها هى التى دعته الى طول الأناة ؟ أم أنه كان قد استشار غيرى ، فأشار عليه بغير ما أشرت ؟

كان يتردد على محمد باشا فى هـذه الفترة رجـلان من معارفنا الانجليز فى مصر : هما مستر جيرالد دلانى مراسل روتر فى القاهرة ، والريت أونرابل سيسل كامبل • وكان الرجلان أيرلنديين • وكانا فيما فهمت يحاولان اقناع محمد باشا بأنه سيحصل من حكومة العمال على أمور لم يحصل ثروت باشا على شىء منها فى مفاوضاته مع سير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ •

وأخيرا ، بعد يومين أو ثلاثة أيام ، فهمت أن المحادثات بدأت فعلا بين محمد باشا ومستر هندرسـون وزير الخارجية البريطانية ، وأن دلانى وكامبل كانا يحاولان تذليل العقبات التى تقوم فى طريق هذه المحادثات • وكان المتفق عليه أن تبقى المحادثات سرا مكتوما لا يطلع عليه أحد الى أن تبلغ غايتها • فان نجحت فبها ، والا اعتبرها الطرفان كأنها لم تحدث •

وبعد أسبوع من بدء المحادثات أطلعنى محمد باشا على مشروع وضع فى وزارة الخارجية البريطانية يصور ما أسفرت عنه هذه المحادثات، وطلب الى رأيى فى محتوياته • وكان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع معقولا يومئذ فى رأى الأحزاب المصرية جميعا • فقد تحطمت مفاوضات عدلى — كرزن على صخرة الاحتلال ، وتمسك الانجليز بأن تبقى القوات البريطانية المحتلة مصر منتشرة فى المدن وغير المدن من بلاد الدولة • وكذلك كان الشأن فى مفاوضات ثروت — تشمبرلن • وكان المصريون ، منذ تألف الوفد فى سنة ١٩١٨ ممثلا اجماع الأمة ، يرون أن تجلو القوات البريطانية الى منطقة قنـاة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة لهم فى مصر • وكان هذا المشروع الذى دفعه الىّ محمد باشا قائما على أساس انسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة • مع ذلك وجدت فى المشروع مآخذ ، وأبديت عليه ملاحظات ، أيسرها أنه لم يرع عواطف المصريين حين نص على أن تكون التل الكبير هى الحـد الفاصل بين

منطقة القناة وما وراءها . فتذكير المصريين فى معاهدة باسم التل الكبير، وموقعة التل الكبير هى التى أدت الى احتلال الانجليز مصر ، فيه جرح للعزة المصرية لا موجب له . كذلك أبديت ملاحظات عن نظام الامتيازات ، وعن بعض مواد أخرى فى المشروع ، أحلها محمد باشا محل الاعتبار . وآية هذا أنه بعد أيام من ذلك دفع الىّ مشروعا جديدا لوحظ فى وضعه رفع ما اعترضت عليه ، وان كانت الصيغ التى وضعت قد أثارت منى ملاحظات جديدة كانت محل بحث جديد .

بينما كانت هذه المحادثات تجرى سرا بين رئيس الوزارة المصرية ومستر آرثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كان الملك فؤاد وفى معيته وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفى يزور عواصم أوربا ، وكان فى أثناء هذه المحادثات فى برلين . ثم ان جلالته انتقل الى باريس ليجىء بعد ذلك منها الى لندن . وفى أثناء هذه المحادثات كذلك استدعى محمد باشا عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة، وكانت المحادثات قد تقدمت فى مراحلها ، فأصبح شأن الصياغة النهائية هو الأساس ، وهو الذى تولاه بدوى باشا .

ودخلت يوما غرفة محمد باشا ، فوجدته ومعه الدكتور حافظ عفيفى ومستر كامبل ومستر دلانى ، وهم يتحدثون حديثا شعرت كأنهم لا يريدون أن أقف عليه . لكن محمد باشا أخبرنى بعد ذلك ، وفى اليوم نفسه ، أن الدكتور حافظ حين عرف أمر المحادثات رأى ضرورة اطلاع جلالة الملك عليها ، وان ذلك كان واجبا منذ بدايتها ، وان كامبل ودلانى كانا يريان كذلك ضرورة سفر محمد باشا الى باريس لمقابلة الملك واطلاعه على المراحل التى تمت . وتحفظت أنا فى الحديث ، وقلت ان دولتك أدرى بما يجب فى مثل هذا الموقف . واذا كان لى ميل فلعله يتفق مع ما يراه كامبل ودلانى ، وذلك لمصلحة المحادثات نفسها . وأنت لن تغيب فى باريس أكثر من يومين تعود بعدهما الى استئناف مجهودك .

وفى الغداة سافر الرجل الى باريس ، وعاد بعد يومين فاستأنف مجهوده .

بعد يومين أو ثلاثة أيام من عودة محمد باشا من باريس الى لندن ، وفيما كان يطلعنى على آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق الذى انتهت اليه محادثاته مع وزارة الخارجية البريطانية ، سألنى على غير انتظار منى: ما رأيك فى تعديل الدستور ؟ ودهشت لهذا السؤال المفاجىء ، ولم أتردد مع ذلك فى الاجابة عليه بقولى : أناشدك الله يا دولة الباشا ألا تفكر فى هذا الأمر ! ان كل تعديل للدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور . وأنت تذكر جهادنا ضد كل انتقاص من هذه الحقوق فى سنة ١٩٢٣ ، قبل أن يصدر الدستور ، بعد أن وضعت لجنة الدستور مشروعه . ومن غير المعقول أن نجاهد هنا فى لندن لنكسب لمصر حقوقا من الانجليز جديدة ، ثم ندع الناس فى مصر يقولون انك تريد أن تضيع على شعب مصر حقوقا كسبها بالدستور فعلا . واذا كنا ندافع عن تعليق الحياة النيابية ، وأقوى حجة لنا أن الدستور سيعود كاملا بعد أن تطمئن البلاد ، وبعد أن تستطيع الحكم على نوابها وعلى أحزابها حكما سليما ، فان التفكير فى تعديل الدستور سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيدا لهذا التعديل . ومن شأن هذا الظن أن يجنى على مشروع المعاهدة الذى انتهيت اليه ، والذى تعتقد أنت وأعتقد أنا أنه كسب لمصر عظيم . فليكن عملنا الآن مقصورا على بذل الجهد للدفاع عن مشروع المعاهدة ، ليقبله الرأى العام المصرى والبرلمان المصرى ، ولندع لمن شاء أن يحمل تبعة التفكير فى تعديل الدستور .

استمع الرجل الى أقوالى هذه ، وشعرت من حسن اصغائه أنه مستريح اليها . لكنه مع ذلك قال : واذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف مما يقوله الناس ؟

لم يكن هذا ديدن الأحرار الدستوريين فى يوم من الأيام • وأجبت على الفور : أشاركك فى الرأى بأن مجرد الخوف من الرأى العام لا يكفى ، ولا يجوز أن يصد سياسيا عن المضى فيما يؤمن بأنه يحقق المصلحة لبلاده • لكننى لا أرى : أين هذه المصلحة ؟ ان دستورنا ، كغيره من الدساتير ، لا يتناول الا مبادىء عامة قيمتها احسان تطبيقها • ولم أر قط ما تعاب به هذه المبادىء منذ صدر الدستور • انما كان العيب فى التنفيذ • فاذا صلح القائمون على تنفيذ الدستور ، وشعر الشعب بواجبه وتبعته ، كانت هذه المبادىء خير ما يؤدى الى تقدم البلاد ورقيها • وأود أن أعرف : أين العيب فى نصوص الدستور وفى مبادئه ، حتى يفكر الانسان فى تعديله ؟ أما ولست أرى شيئا من ذلك ، فاننى أعود فأناشدك الله ألا تفكر فى هذا الأمر ، وأن ترفضه اذا عرض عليك ، وان أدى رفضه الى استقالة الوزارة •

صمت الرجل هنيهة ثم قال : انك تتكلم بحرارة وحماسة لا سبيل معهما الى اقناعك بغير رأيك • أفلا تقابل الدكتور حافظ عفيفى وتحدثه فى الأمر ، ثم تذكر لى ما انتهى اليه حديثكما ؟ وأجبته الى ما طلب واتفقت مع الدكتور حافظ على موعد نلتقى فيه فى المفوضية • وتلاقينا ودار الحديث فى الموضوع نفسه • وأردت أن أحدد مدى هذا الحديث، فسألت الدكتور حافظ عن المواضع التى يراد تعديل الدستور فيها ، فضرب لى بعض أمثال منها قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة• وكان جوابى أن هذه المسائل وأمثالها تقتضى تفسير الدستور لا تعديله ، فلم يحدث أن أساء مجلس النواب استعمال حقه فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ، والمجلس لم يطرح هذه المسألة قط • وفى المرة الوحيدة التى استقالت فيها الوزارة ، وزارة عدلى باشا ، نتيجة لمناقشات حدثت فى المجلس ، أظهر المجلس بالاجماع أنه لا يقصد عدم الثقة بها • أما ولم يحدث شىء من ذلك ، فلا موجب للتعديل فى هذه الناحية • أما اقتراح

القوانين المالية فالأمر فيه متروك فى مصر فعلا للوزارة • ولم يقترح أحد قانونا ماليا فى الفترات التى انعقد فيها البرلمان فى مصر • فاذا حدث من بعد شىء أمكن تنظيم بعض الحقوق المنصوص عليها فى الدستور بقانون يكفل ألا يساء استعمالها •

ولم أتحول عن رأيى ، ولم يظهر الدكتور حافظ تشبثا برأى معين • ثم اننى أطلعت محمد باشا على مادار من هذا الحديث ، فأبدى لى اقتناعه التام بوجهة نظرى ، مع اقتناعه بأن الأمة فى حاجة الى زمن غير قصير قبل أن يهيمن الرأى العام على البرلمان هيمنة تكفل حسن تطبيق الدستور نصا وروحا • وكذلك اتفقنا على أن التعديل فى نصوص الدستور لا محل له ، لأن النصوص وحـدها لا تكفى اذا لم يراع النواب والشيوخ فى تنفيذها الروح الدستورية والبرلمانية السليمة ، واذا هم لم يدافعوا عنها ، دفاع المؤمن عن ايمانه ، اذا تعرضت لأى مساس •

تقضت أيام بعد ذلك تناول الحديث أثناءها مشروع المعاهدة • وكم كان عجبى حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى • فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه • وقد تساءلت عن السبب فى هذا التحول فلم أجد جوابا مقنعا •

وشعرت بعد أيام أن بقائى بلندن أصبح غير مرغوب فيه • فقد ألح علىّ بعضهم بالسؤال غير مرة : متى أسافر الى باريس ، وكنت قد أعلنت عزمى على السفر اليها • فلما كشف هذا الجو حولى ، آثرت أن أدع جو لندن الى ايستبرن على الشاطىء الانجليزى ، أستجم بها زمنا أسافر بعده الى باريس •

أود ، قبل المضى فى الحديث عن سفرى لفرنسا وعودتنا جميعا الى مصر ، أن أذكر جلسة بمجلس العموم البريطانى حضرتها أثناء مقامى

بلندن، واستمعت فيها للبلاغة البرلمانية الانجليزية ، أثناء مناقشة موضوع يمس مصر عن قرب • فقد عزلت حكومة العمال لورد چورچ للويد مندوب انجلترا السامى فى مصر • وكان لورد للويد من غلاة المحافظين، ومن أصدقاء مستر ونستون تشرشل • ولعلها عزلته لأنه من لون سياسى غير لونها ، ولأنها قدرت أنها لا تجد فيه العون الصادق على تنفيذ الخطة التى تريد انتهاجها فى مصر • ذلك ما تبادر لخاطرى على الأقل، وما بعثت به تلغرافيا من لندن الى « السياسة » أفسر به هذا التصرف • على أن المحافظين رأوا فى تصرف حكومة العمال مساسا بنظام الوظائف المدنية لا مسوغ له ، وطلبوا لذلك طرح الموضوع فى مجلس العموم لمناقشته• وتحددت جلسة خاصة حرصت على حضورها • وقد تكلم فى المجلس يومئذ زعماء الأحزاب الانجليزية جميعا • تكلم مستر بلدوين زعيم المحافظين ، ومستر تشرشل زعيم المحافظين المتطرفين ، وسير هربرت صمويل بالنيابة عن حزب الأحرار ، ورد عليهم مستر آرثر هندرسون وزير الخارجية ، وتكلم أخيرا مستر رمزى ما كدونالد رئيس وزارة العمال • ومع أن مستر بلدوين كان أكثر المتكلمين بعدا عن الحدة ، لقد أعجبت بمنطقه وبسلامة عبارته الانجليزية أيما اعجاب • وتكلم من بعد هؤلاء شاب نائب محافظ كانت نظريته أن الوزارة لا يجوز لها أن تؤاخذ موظفا على عمل قام به فى غير عهدها ، ما دام هذا العمل لا يتصل بنزاهته • أما وحكومة المحافظين قد أقرت لورد للويد فى تصرفاته ، فليس من حق حكومة العمال أن تعزله الا اذا عمل فى عهدها ما يوجب عزله • ورغم صواب هذه النظرية انصرف أكثر الحاضرين فى المجلس والخطيب يتكلم ، لأنهم رأوه يسهب فى شرحها ويكررها ويطيل فى ذلك اطالة أملتهم • أما ما قاله زعماء الأحزاب الذين سبقوه ، وما رد به وزير الخارجية ورئيس الوزارة على اعتراضات المعارضة ، فكان جدلا سياسيا يراد به تجريح الوزارة أكثر من أى شىء آخر • وكان مما رد به مستر آرثر هندرسون يومذاك ، للتدليل على أن تصرفه

فى عزل لورد للويد لا غبار عليه ، أن قال ان لورد للويد نفسه جاء اليه بعد عزله يشكره ويذكر له أنه تحت تصرفه دائما ، وأنه مستعد للقيام بأى عمل يعهد الوزير به اليه .

سافرت الى باريس ، ولحقنى بعد أيام اليها جماعة ممن كانوا بلندن، فذكروا لى أن الدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى أعلن أن المقترحات التى انتهت اليها محادثات محمد محمود — هندرسون لا تزيد على أنها أساس لمفاوضة فى معاهدة تعقد بين الدولتين ، وتتولاها حكومة دستورية ترتكز الى برلمان قائم . وكان من رأى هؤلاء الاخوان أن هذا التصريح معناه أن وزارة محمد باشا محمود قد آن لها أن تستقيل، لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم . ولم أناقشهم رأيهم لأوافقهم عليه أو لأخالفهم فيه ، بل آثرت أن أنتظر حتى أرى محمد باشا شخصيا وأتحدث اليه .

وكان موعد عودتنا جميعا الى مصر يقترب . وقد حجز محمد باشا ومن معه أماكن على الباخرة الايطالية (اسبيريا) نستقلها كلنا من نابولى. وكان الملك فؤاد قد سافر من باريس الى لندن . وكنا نحسبه سيطيل مقامه أسابيع بأوربا . لكنا سرعان ما عرفنا أنه أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على اسبيريا التى نسافر عليها . ولهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الانجليز محمد باشا محمود عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد فكان جوابه : كلا ! بل اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى مصر . فلما رأيت هذه العبارة ، وتناقلها اخواننا المصريون المقيمون بباريس ، أيقنت أننا ذاهبون الى مصر فى جو ملبد بالغيوم .

وسافرت من باريس الى روما فقضيت بها أسبوعا ، ثم سألت مدير فندق اكسلسيور ، وكنت أنزل به ، عن فندق فى ناپولى أنزل به ثلاثة أيام الى أن أستقل الباخرة ، فقال لى ان فندق اكسلسيور بناپولى يتبع فى ادارته فندق روما ، وأرسل برقية يحجز لى مكانا هناك . فلما بلغت ناپولى قال لى مدير الفندق ان الغرفة محجوزة ، ولكنها لم تعد بعد ،

وستكون معدة بعد ساعة تستطيع أثناءها أن تزيل عنك غبار السفر فى غرفة أخرى ، لكنه حين رأى جواز سفرى مصريا دخل به الى الفندق ثم عاد يقول : آسف لأن الغرفة المحجوزة لك قد شغلت ، وكذلك الغرفة الأخرى. وكان جلالة الملك فؤاد وحاشيته ينزلون بالفندق. ولعل الرجل أطلع بعض رجال الحاشية على جواز سفرى . فانتقلت بمتاعى الى فندق آخر على البحر أعجبنى ، وقضيت به الأيام الباقية على سفر اسبيريا .

على أنى قرنت ما حدث من ذلك بما كان من حديث أدى الى سفر محمد باشا الى باريس ليطلع جلالة الملك على محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية ، وبعبارة محمد باشا أن الملك هو الذى يسافر على الباخرة التى اختارها هو ، ووقر فى ذهنى أن فى الأمر شيئا ستظهره الأيام بعد عودتنا الى مصر .

وأقلتنا اسبيريا الى الاسكندرية . وغداة وصولنا ألقى محمد باشا خطابا بديعا بفناء كلية سان مارك ، ذكر فيه محادثاته ومشروع المعاهدة الذى انتهى اليه ، وشرح مزايا هذا المشروع خير شرح ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها هذا المشروع على الأمة . لكن تصريح الدكتور دالتون كان قد سبق الى مصر ، ونشر فيها جوا غير الجو الذى تركه محمد باشا يوم سفره الى لندن : جو الطمأنينة والثقة بوزارته وتأييدها . وانتقل محمد باشا الى القاهرة ونزل بالباخرة محاسن ، فكان يزوره فيها من أصدقائه المصريين والانجليز من كان يبادلهم الرأى فى الموقف الذى يقفه والخطة التى يتبعها . رأيت عنده سسل كامبل يوما وعلى وجهه سيما الحيرة ، وكأنه يريد أن يقول شيئا لا يجد الى التعبير عنه الوسيلة . وسألت محمد باشا بعد خروج كامبل عن موقف الوزارة فطمأننى الى أنه صاحب الرأى فى كل شىء . مع ذلك بقيت غير مطمئن الى الجو المحيط بنا .

وقامت صحف الوفد بحملة عنيفة على الوزارة ، وعلى مشروع

المعاهدة الذى انتهى اليه محمد باشا • ولم تكن حملتهم على المشروع طعنا عليه أو انتقاصا منه ، بل كان فيها تحفظ مداه أن المشروع لا يفى بمطالب البلاد كاملة ، وأن وزارة محمد باشا لم يبق لها حظ من البقاء• بل لقد نشرت جريدة البلاغ ، وكان يحررها يومئذ صاحبها الأستاذ عبدالقادر حمزه ، (ماتشِت) بحروف ضخمة جاء فيه : (استقالة ، فالا تكن فاقالة !) • ومحمد باشا صاحب اليد القوية لا يقوى على شىء أمام هذا الهجوم ، ولا نستطيع نحن فى«السياسة» الا أن نذكر العبارات التى تقال فى آخر عهد أية وزارة من الوزارات ؛ من أنها لم تكن فى يوم من الأيام أقوى منها فى ذلك اليوم ، وأن ما تذيعه صحف الوفد ليس الا أمانى كاذبة لا تلبث أن تتلاشى ويبدو للناس جميعا زيفها •

كانت الحوادث تدل كل يوم على حرج مركز الوزارة ازاء السياسة الانجليزية وازاء صاحب العرش • وبدأنا نحن الدستوريين نتبادل الرأى فى معركة الانتخابات وهـل نخوضها ، أم يكون امتناعنا عن خوضها أحسن وأكرم •

وانقضت أسابيع ثلاثة ومركز الوزارة يزداد كل يوم دقة • وكان الوزراء جميعا بالاسكندرية ، فلم يكن بمستطاع أن أرى أحدا منهم أناقشه فى الموقف حين بلغ من الدقة مبلغ الحرج • عند ذلك قابلت محمود باشا عبد الرازق وخاطبته ، فوجدته على مثل رأيى من أن كرامتنا جميعا أصبحت فى كفة الميزان ما لم تستقل الوزارة • عند ذلك كتبت مقالا جعلت عنوانه : (أما لهذا الليل من آخر !) ، طلبت فيه الى الوزارة أن تتخذ خطوة حاسمة تحدد موقفها من كل الظروف المحيطة بها • فلما ظهر هذا المقال فى الصباح خاطبنى بالتليفون زكى باشا أبو السعود ، وقد كان وزيرا للحقانية فى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، فأبدى اعجابه بالمقال ، ثم طلب الىّ أن أقابله فى بيته بشارع بركات بقصر الدوبارة • وكان زكى باشا وفديا • ولم يمنعنى ذلك بطبيعة الحال من مقابلته • فلما لقيته كرر اعجابه بالمقال ثم قال : ألا ترى من مصلحة

الوطن أن تحصل مصر على خير مما حصلت عليه فى مقترحات محمد محمود — هندرسون ؟ ! قلت : لو أن ذلك كان ممكنا لما ترددت فى الجواب بالايجاب • لكننى أعلم من الانجليز أنفسهم أنهم قالوا فى هذا المشروع كلمتهم الأخيرة • قال : لا تصدق ما يقوله الانجليز من ذلك • وأنا أؤكد لك أن الوفد اذا تفاوض سيحصل على حقوق جديدة لمصر ، وانى أقول ذلك عن علم وبينة • فلما سمعت ذلك شعرت كأنما أضاءت أمامى فكرة كانت مبهمة فى خاطرى ، قلت : أما والأمر كذلك فان اخواننا الذين يقولون بامتناع الدستوريين عن الدخول فى الانتخابات محقون فى رأيهم تماما • وأخذ الرجل لسماع هذا الكلام وقال : كيف؟! تمتنعون عن الانتخابات ؟! ولماذا ؟ وأجبت فى صراحة : لأننا اذا خضنا المعركة فسنخوضها على أساس أن هذا المشروع خير ما يمكن الوصول اليه فى الوقت الحاضر • فاذا قال الوفد انه يستطيع الوصول الى خير منه ، لم يكن معقولا أن ندفع حجته بأننا لا نريد مزيدا تظفر به مصر من حقوقها • ولهذا فسأشير على الحزب أن يبنى قراره ، بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أنه لا يريد أن يقيم أية عقبة فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين • فان تحقق ذلك كنا سعداء ، والا كانت لنا الحجة على أننا كنا صادقين، فلم نخدع الأمة يوم قلنا لها ان مشروع محمد محمود — هندرسون هو الكلمة الأخيرة لانجلترا فى الظرف الحاضر •

عبثا حاول الرجل صدى عن هذه الفكرة ، واقناعى بأن يدخل الدستوريون المعركة الانتخابية • فقد كانت الحجة التى سقتها أمامه منيرة واضحة قاطعة كل جدل • وتركت الرجل وانصرفت غير آسف لهذه المقابلة التى أنارت أمامى السبيل ، وجعلت منطق الامتناع عن الانتخابات بهذا الوضوح وبهذه القوة •

فى هذا اليوم أو فى غداته ، سافر محمود باشا عبد الرازق الى الاسكندرية يستعجل استقالة الوزارة ، بعد أن بلغ موقفنا نحن

الأحرار الدستوريين من الدقة حتى صرنا لا نستطيع أن نقابل أحدا • ولحقت به غداة سفره فاذا بى ألقاه فى بهو سان استفانو متهللا يقول لى: انتهينا ، وقدمت الوزارة استقالتها منذ ساعة • وشاركته تهلله أن رأيت الليل ولّى •

وقبل جلالة الملك الاستقالة ، وكلف عدلى باشا بتأليف الوزارة الجديدة • وظن بعضهم أن اختيار عدلى باشا ربما كان مقدمة لقيام وزارة مؤتلفة بعد الانتخابات تتولى المفاوضة على أساس مشروع محمد محمود — هندرسون • ويخيل الىّ أن اختيار عدلى باشا جاء فى اللحظة الأخيرة ، ولم يكن نتيجة تفكير سابق أو خطة متفق عليها • فقد جعل الرجل يدعو من يرى معاونتهم اياه فى وزارته ، ويقابلهم فى جناحه بفندق سان استفانو • ولم تمض أيام على تأليف الوزارة حتى تبين أنها وزارة انتخابات ، وأنها مقتنعة بأن مصير الأمر للوفد ، فجعلت تسايره فيما يرى • عند ذلك طرحت مسألة الانتخابات على الحزب وقرر عدم الاشتراك فيها ، وأيدت أنا هذا القرار فى السياسة بالحجج التى أبديتها لزكى باشا أبو السعود • وكذلك تمت الانتخابات من غير معركة ، وألف النحاس باشا وزارته المستندة الى اجماع مجلس النواب فى الأيام الأولى من سنة ١٩٣٠ •

وانتظرنا ما تقوله الوزارة الجديدة عن مقترحات المعاهدة • فقد كانت العبارة التى اختارها الوفد ، كلما طولب بابداء رأيه فيها ، أنه يبدى هذا الرأى (تحت قبة البرلمان) • أما وقد أصبح الوفد (تحت القبة) فقد اكتفى بطلب تفويض المجلس للمفاوضة من غير ارتباط بشىء • وسافر النحاس باشا ومن اختارهم معه لهذه المهمة ، وفى مقدمتهم الأستاذ مكرم عبيد زميله فى الوزارة وسكرتير الوفد ، ونزل القوم لندن وبدأت المفاوضات وبقينا فى مصر ننتظر نتيجتها ، وأكبر اعتقادنا أنها ستنتهى الى مثل ما انتهى اليه محمد باشا مع تغيير فى الصيغ يتخذه الوفد أساسا للدعاية ، والقول بأنه حصل لمصر على حقوق تزيد على ما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين •

وكانت التلغرافات الخاصة والعامة تنقل الينا ما يؤكد هذا الظن • فبينما كانت صحف الوفد تتحدث عن جديد كسبه المفاوض المصرى فى لندن ، كانت أنباء (السياسة) الخاصة تذكر ألا جديد الا فى الصياغة• مع هذا كنا نود لو تنتهى هذه المفاوضات الى نتيجة ايجابية ، حتى تنتهى المزايدات الوطنية على حساب الخلاف بين مصر وانجلترا ، وحتى تفتح صفحة جديدة فى تاريخ البلاد السياسى • ومهما تكن هذه النتيجة فهى خير من أن نبقى فى الحلقة المفرغة التى تدور فيها الدعايات الحزبية منذ سنة ١٩٢١ الى ذلك التاريخ ، أى الى سنة ١٩٣٠ •

وتواترت الأنباء ذات ليلة بأن المفاوضـــات انتهت ، وبأن توقيع المفاوضين المصريين والانجليز قد حدد موعده منتصف تلك الليلة • واننا لفى انتظار الأنباء البرقية التى تصف حفلة التوقيع ، ومجالس الأشخاص حول المائدة التى يتم التوقيع عليها ، والقلم التاريخى الذى تم التوقيع به — اذ جاءتنا الأنباء فى اللحظة الأخيرة بأن المفاوضات قطعت ، وان مسألة السودان كانت سبب قطعها • ولقد تولتنا لذلك دهشة ايما دهشة • ففى الأمر لا ريب سر خفى علينا ، وأكبر ظنى أن المفاوضين المصريين يعرفونه • أم أن الأنباء بنجاح المفاوضات وبالاستعداد لحفلة التوقيع كانت سابقة لأوانها ، وأن المفاوضات الخاصة بالسودان كانت لا تزال قائمة ؟ لم يعرف يومئذ أحـــد شيئا الا أن المفاوضات قطعت ، وأن المفاوضين المصريين أزمعوا الرحيل من لندن الى مصر •

لم أشك بعد قطع المفاوضات فى أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين الى مصر على أحداث جـــديدة أيسرها تغيير الوزارة • ولم يغير من اعتقادى هذا قول النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد ، بعد عودتهما الى القاهرة ، انهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الانجليز وان كان قد خسر المعاهدة • فقد عودتنا السياسة البريطانية فى ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ، ولا تنتهى فيها الى نتيجة ايجابية ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء •

من ذا ترى يخلف هـذه الوزارة ؟ وماذا عسى تكون السـياسة التى تقررت ؟ ! لم يمر شىء من ذلك بخاطرى ، ولم يخاطبنى فيه أحد • وانا لننتظر ما عساه يحدث اذ علمت فى مساء أحد الأيام أن محمد باشا محمود أصيب بنوبة قرر الدكتور على باشا ابراهيم أنها ناشئة عن الزائدة الدودية ، وقرر لذلك نقله فورا من منزله الى المستشفى واجراء عملية جراحية له فى الحال • وأجريت العملية صبح الغد وذهبت الى المستشفى الاسرائيلى ، وجلست مع عشرات العواد الذين ذهبوا يسألون عن صحة الزعيم النبيل • وسرنا ما علمناه من نجاح العملية ، ونسينا الى جانب هذا ما تتمخض عنه الأحداث السياسية وما يمكن بين يوم وليلة أن يقع • وبعد ثلاثة أيام أو أربعة ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين فى سرير مرضه ، صدر الأمر الملكى باقالة وزارة النحاس باشا ، ودعى اسماعيل صدقى باشا لتأليف الوزارة الجديدة •

ترى ، أكان محض المصادفة هو الذى أدى الى اجراء هذا التغيير فى وقت كان رئيس الأحرار الدستوريين فيه طريح فراشه بالمستشفى ؟ أم كان وجوده بالمستشفى مما عجل بهذا الأمر ؟ لا أستطيع أن أجزم بشىء ، لكن محمد باشا رأى اختيار هذا الوقت أمارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم ، ورأى وهو فى فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقى باشا الاشتراك معه فى الوزارة ، فمن اشترك منهم فيها كان متخليا عن عضويته فى الحزب • وما كان لى أن أخالفه عن هذا القرار وقد أيقنت أن اختيار صدقى باشا ، وهو من هو جرأة ومجازفة ، ينطوى على نيـة لم أتبينها ، وان اعتقدت أن الخطر من الجسامة بحيث يستوجب الحذر •

وأقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم فى وزارة صدقى باشا غير حافظ باشا عفيفى • أما توفيق دوس باشا فقد اشترك فى الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ سـنة ١٩٢٥ • وحاول صدقى باشا أن يقنع محمد على علوبة باشا بالاشتراك معه ، ولكن

علوبه باشا انتهى الى مشاركة الأحرار الدستوريين قرار عدم الاشتراك مع تأييد الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب .

حرصنا فى (السياسة) على أن نبرز هذا المعنى ، معنى تأييد الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، لأن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة تقوم على الفكرة التى كان يقول بها قائلهم : من لم يكن معنا فهو علينا . وكان مؤدى هذه الخطة أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحما ودما ، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها ، صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ، ومن العمدة الى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما وصدقى باشا مناوىء صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها . وما كان لنا أن نعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطتنا حتى مع الوزارات الوفدية . هذا ونحن لو عارضناها ، أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بالغا .

وكان صدقى باشا من ناحيته مكتفيا بهذا القدر من التأييد . فهو قد تولى الحكم وحده ، وأراد أن يقاوم تيار الوفد الذى كان جارفا فى ذلك الحين . فاذا هو لم يظفر بتأييد الأحرار الدستوريين ، ولم يظفر كذلك بسكوتهم عنه ، وتعرض لمعارضتهم العنيفة المعروفة بالشدة ، والتى كان يحسب حسابها — اذن لنجمت فى طريقه منذ اليوم الأول مصاعب تبلغ أضعاف ما نجم بسبب عدم اشتراكهم فى الوزارة . لابد له

اذن من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية ، ولم يكن بد للأحرار الدستوريين كذلك من فترة يسترد أنصارهم أثناءها ما ينصفهم ، ولا تخالف الوزارة أثناءها سياستهم • فاذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد ، وبلغت مخالفتها مبلغا يسوغ معارضتها ، وجدوا أنصارا يقفون فى صفهم ضدها •

لم يبطىء صدقى باشا أن يكشف ولو بعض الشىء عن سياسته • فهو قد جاء ليعدل الدستور • كيف ؟ والى أى مدى ؟ ذلك ما لم نكن نعرفه • لكنه أعاد الى ذاكرتى ما دار بينى وبين محمد باشا محمود ، وبينى وبين حافظ باشا عفيفى من حديث حول الدستور وتعديله ؛ وذلك أثناء محادثات محمد محمود — هندرسون بلندن • وتساءلت فيما بينى وبين نفسى : أكان حديث هذا التعديل عن علم من الانجليز ، أم أن مصدره كان مصريا بحتـا ؟ لكن هذا التساؤل لم يغير من الواقع شيئا • ولا بد لنا من أن نحدد موقفنا ازاء هذه السياسة التى يريد صدقى باشا تنفيذها • أنعارضه ؟ أنؤيده ؟ أنتخذ موقفا لا هو بالمعارضة ولا هو بالتأييد ، لتكون لنا حرية التصرف من بعد ؟ اختار محمد باشا محمود هذا الوضع الأخير ، فأدلى بتصريح قال فيه انه يتمسك بأسس الدستور ، ولم يزد على ذلك شيئا •

وقابلت صدقى باشا يوما ، فأخبرنى أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم • قلت: أولا ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات ، فاذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصا على تعديل الدستور عدلته بالطريقـة المنصوص عليها فيه ؟ فابتسم ، وقال : هذا أمر ننظر فيه من بعد !•

لم تبخل (السياسة) على صدقى باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل • لكنا مع ذلك كنا ننطوى دائما على الحذر ، رغم ما كان رئيس الوزارة يظهره من تلطف وحسن معاملة ومسارعة الى اجابة الأحرار الدستوريين الى ما يطلبون ، وذلك تقديرا منا لما تنطوى

عليه سياسته من نتائج . أحالت الوزارة قاضيين الى المعاش لأنهما أصدرا أحكاما فى قضايا سياسية اعتبرتها الوزارة مخالفة لسياستها ، فكتبت (حديث اليوم) فى (السياسة) أنقد هذا التصرف نقدا أساسه أن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن مثل هذه التصرفات الادارية . فالقضاء بحكم الدستور مستقل ، والقاضى لا يحكم الا بما يمليه عليه ضميره وما ينص عليه القانون ، فان أخطأ فثمت محكمة الاستئناف ومحكمة النقض وكل ما أنشأه المشرّع من وجوه اعادة النظر .

والواقع اننى كنت ، ولا أزال ، مقتنعا تمام الاقتناع بكل ما انطوى عليه هذا المقال من آراء . فاستقلال القضاء دعامة العدل . واذا أخطأ القاضى فعوقب بخطئه هدم ذلك استقلال القضاء من أساسه . فاذا صدر هذا الحكم ممن لا يملكه ، والهيئات القضائية العليا وحدها هى التى تملكه ، تعرض ركن العدل للانهيار ، وتعرض القضاء نفسه ليكون أداة فى يد الهيئة التنفيذية . أما والقضاء يحكم بين الشعب والهيئة التنفيذية فى كثير من الأمور المدنية والادارية وغيرها ، فاخضاع القضاة لسلطان الهيئة التنفيذية : تعزلهم كما تشاء وتثيبهم بما تريد ، يزعزع ركن القضاء ويقضى على ثقة الناس بأحكامه ، ويفضى الى اضطراب أشد الاضطراب ؛ الى اضطراب هو الفوضى بعينها ، وهو الفساد لأداة الحكم كلها .

أحدث هذا المقال رجة فى الأوساط المختلفة . فسره بعضهم بأنه نزعة ظاهرة من الأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة ؛ وفسره آخرون بأنه مجرد ارهاص بهذه المعارضة . وبعث الىّ على باشا ماهر وزير الحقانية (العدل) فى وزارة صدقى باشا ، فلقيته بمكتبه بالوزارة بالقاهرة ، فحاول أن يفسر لى تصرف الوزارة فى عزل القاضيين ، فلم أدعه يمضى فى الشرح ، ولم أدع توفيق باشا دوس زميله فى الوزارة يؤازره فى هذا الشرح ، بل قلت : لكم أن تقتنعوا فى شأن القاضى بما ترون . لكن مبدأ عدم قابلية العزل ، وان لم يتقرر بعد لقضاة المحاكم

الابتدائية ، قد روعى فى كل العهود ، من يوم أنشئت المحاكم ، تطمينا للناس على استقلال القضاء • فالعدول عنه لأى اعتبار غير مقبول بحال•

لم أفكر فى أن أجعل من هذا الموضوع أساس حملة صحفية بطبيعة الحال • بل اكتفيت بما دل عليه هذا المقال من استقلالنا فى الرأى ، ومن اقتصار تأييدنا على ما نحن متفقون مع الوزارة فيه من مبادىء وآراء • وما كان لى أن أجعل من الموضوع أساسا لحملة ، ولم يتخذ الحزب بعد قرارا ينقض رأيه الأول فى تأييد الوزارة • مع هذا وجدت من بعض أعضاء الحزب مؤيدين ، كما وجدت من أكثر أصدقائنا الأعيان من سألنى منزعجا عما قصدت اليه من كتابة ما كتبت •

وتحدث الىّ صدقى باشا بعد زمن من كتابة هذا المقال ، يسألنى عما سماه (حزبنا) ، وأبدى لى من الاستعداد لمؤازرة الحزب أكثر مما أبدى من قبل • وأردت أن أستأنس فى هذا الطور من المرحلة برأى رجل أطمئن لرأيه ، فذهبت الى محمود باشا عبد الرازق ببلدته (أبى جرج) بمديرية المنيا وأخبرته بما حدث ، وبأقوال صدقى باشا ، فقال لى : لا يخدعنك قول تسمعه ! انا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، ولكن الحكمة توجب التقدير لها • فلا بأس ، الفينة بعد الفينة ، من مقال كمقالك عن عزل القاضيين من غير أن تجعل من ذلك أساسا لحملة • لقد كان توفيقك فى هذا الموضوع جديرا بالاعجاب • فلا ترفض ما يبذله صدقى باشا من مجاملة مقابل التأييد الذى نبذله الآن له ، فهذه المجاملات عدتنا غدا اذا وقفنا منه موقف المعارضة •

وكنت متفقا تمام الاتفاق مع محمود باشا فى أننا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، وليس من الحكمة اظهارها حتى تقوم على أساس متين ، نكسب به من المكانة فى الرأى العام مقابل ما قد نخسره من أنصارنا الأعيان ، الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم ، اذا عارضنا الوزارة معارضة ظاهرة • وانما كان اقتناع

محمود باشا واقتناعى، بأننا مقبلون لا محالة على خصومة مع صدقى باشا، قائما على أساس من اختلافنا واياه فى الرأى والميل • فهو رجل يؤمن بالحكم وبأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما يرجو الانسان تحقيقه من خير لبلاده ، فلابد من الوصول للحكم بأية وسيلة ولو على حساب حرية الشعب وطمأنينته ، ولو استنادا الى قوة أية سلطة تملك أن ترفع الانسان الى منصة الحكم مقابل ما تطلب منه تنفيذه • أما نحن الأحرار الدستوريين ، الذين حاربنا فى سبيل الدستور بعد أن وضعنا مشروعه ، فكنا نؤمن بأن الحكم وسيلة لا غاية ، وأن المعارضة تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة ، وأن الوصول للحكم ان لم يكن أساسه الكرامة الذاتية التامة لمن يعهد اليه بتبعاته فخير منه البقاء فى المعارضة ؛ ولهذا كان محمود باشا واثقا ثقتى بأن ما يقوم به صدقى باشا من تعديل الدستور سيكون أساس معركة حامية بيننا وبينه • ولهذا اتفقنا على أننى كلما قابلت صدقى باشا أو قابلت أحد زملائه الوزراء تحدثت فى موضوع الدستور ومبلغ حرصنا على عدم المساس به ، حتى لاتتهم اذا عارضنا الوزارة على أساس تغييرها الدستور بأننا خدعناها أو لم نكن صريحين معها • وهذا ما فعلت قبل حديث (أبى جرج) وبعده •

كان محمد محمود باشا بعد مغادرته المستشفى ، وابلاله من عملية استئصال الزائدة ، قد سافر الى انجلترا طلبا للراحة والاستشفاء • وكان موعد عودته منها فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر • وقد سافرت وسافر محمود باشا عبد الرازق الى بور سعيد عشية وصول الباخرة التى تقل رئيس الأحرار الدستوريين الى أرض الوطن • وقد قابله الناس حين نزوله بور سعيد مقابلة حماسية ، حرصت على دقة تصويرها لقراء (السياسة) أشد الحرص ، ليعلم صدقى باشا وليعلم مؤيدوه أن من ورائنا فى البلاد رأيا عاما يؤازرنا بقوة تحمل من يستهين بخصومتنا على التفكير الطويل قبل الاقدام عليها • فلم أكن أشك فى أن صدقى باشا

يقدر كما كنت أقدر ، وكما كان محمود باشا عبد الرازق يقدر ، أن الاتفاق بين الوزارة وبين الأحرار الدستوريين مؤذن يوما ما بنهايته • فلم يكن بد من أن نصور له خطر الاقدام على هذه الخصومة ، لعله يتردد أو يجد الوسيلة للنزول على رأينا • لكن الرجل كان مسوقا الى ما يفعل • ولعله كان مطمئنا الى أن خصومتنا معه ستفض من حولنا أنصارنا الأعيان الدستوريين ، وتدفعهم الى ناحيته حرصا على جاههم ومنافعهم • ومناصرتهم اياه ، مضافة الى سلطان الحكم وهيبته ، تكفل فى نظره ما يريد من مغالبتنا والتغلب علينا •

فبعد أسبوعين من عودة محمد باشا الى مصر ، دعانا صدقى باشا الى تناول الغداء فى (كلوب محمد على) • وبعد الطعام اجتمعنا فى قاعة المكتبة بالنادى ، وحدثنا صدقى باشا فى الدستور وما هو صانع به • انه يريد الغاء دستور سنة ١٩٢٣ واحلال دستور جديد محله • وهو ، فيما قال لنا ، لم يصنع أكثر من أن تلافى ما أثبت العمل عدم صلاحه فى الدستور • ثم انه عرض لنا أمثلة من ذلك ، وأعطانا نسخة من مشروع الدستور الذى يريد اصداره • وأشرت أنا فى عرض الحديث الى أن لتنقيح الدستور طريقة مقررة فيه ، وأن من الخير اللجوء الى هذه الطريقة • لكن محمد باشا استوقفنى قائلا : « خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه • ونحن نكلفك يادكتور هيكل بهذه الدراسة • ومتى أتممناها عدنا الى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى بنا الى تفاهم واتفاق» •

وانصرفنا على هذا • وبعد أيام اجتمعنا ثانية وتحدثنا ، واختلفت وجهات النظر بيننا وبين صدقى باشا • وأشهد لقد كنت شديد التشبث بما أبديته من رأى تشبثا سماه بعض خصومنا من بعد (عنادا) • وفى المساء دعينا لمقابلة أخيرة مع صدقى باشا ، حضرتها مع محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومحمد على علوبه باشا ، فألفينا صدقى باشا يبلغنا انذارا نهائيا بأنه اتفق مع جلالة الملك على اصدار الدستور صبح

الغد ، وانه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير أو يبدل كلمة ولا حرفا مما أبلغنا اياه . وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة، وقد انتقلنا الى ميدان المعارضة .

دعونا مجلس ادارة الحزب للاجتماع وأبلغناه ما حدث ، فلم يعترض على ما قررناه أحد ، وان بدا على وجوه بعضهم أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة التى لا بد منها ، والتى يغتبط الوفديون لها ، والتى تضيع على كثيرين آمالا فى منافع يرجونها .

أما أنا فقد اطمأنت نفسى كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لا تألفه ، الى موقف معارضة صريحة قوية متينة الأساس ، قائمة على مبدأ سليم هو بعينه المبدأ الذى دافعت عنه يوم أنشأنا جريدة السياسة ، أقصد الدفاع عن الدستور وعن حقوق الأمة فيه . بذلك فك قلمى من عقاله ، وانطلق يعبر عن آراء ومبادىء وعواطف انطوت عليها نفسى منذ نشأت ، ومنذ عرفت شيئا اسمه الحرية وحقوق الشعب والأفراد فى التمتع الصحيح بها . والحق اننى اغتبطت بهذا الموقف الصريح أيما اغتباط . وزاد فى غبطتى أن كان أولو الرأى من رجال الحزب جميعا يبدون لى من الموافقة على ما أكتب كل يوم ما زادنى حماسة وقوة .

شعر صدقى باشا ازاء حملة (السياسة) ، الصادقة العنيفة الشديدة المراس والبأس ، بأنه لا بد له من أن يواجه هذه الحملة بكل قوته ، لا رئيسَ وزارة يعنيه منصب الحكم وجاهه وكفى ، بل رجلَ سياسة يريد حمل الشعب على الاعتقاد بأنه أصلح ما أفسده الزمان ، ونجى البلاد من فوضى تخبطت فيها أثناء السنوات السبع التى انقضت منذ صدر الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ . لذلك بدأت معركة عنيفة بيننا وبينه كانت أعنف ما عرفت ، لأن التكافؤ فيها لم يكن قائما على أساس من حرية الرأى واحترامه ، ولأن القانون فيها ، بل لأن قواعد الخلق نفسها ، أهدرت الى حد كبير .

وتصوير هذه المعركة هو موضوع الفصل الآتى .

الفصل الثامن

معركة بين دستورين

المذكرة التى أرفق بها دستور سنة ١٩٣٠ ـ لماذا لم تجد صدى فى النفوس ـ ازدياد بطش الوزارة بخصومها ـ سيف المعز وذهبه ـ ازديادنا شدة فى المعارضة ـ دستور الأمة ودستور الحكومة ـ انذار « السياسة » وتعطيلها ، وتعطيل كل جريدة تحل محلها ـ كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته ـ نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم ـ اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة ـ لجنة الاتصال ومحاولة السفر الى طنطا ـ السفر الى بنى سويف ومحاصرتنا فى محطتها ـ سفر محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما الى بنى سويف بالسيارات فى غفلة من الحكومة ـ المظاهرات فى المدينة واطلاق الرصاص بها واعادة الزعماء والتحقيق معهم ـ المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية ـ قبول الأحرار الدستوريين لها وانقسام الوفد فى أمرها ـ اصرار النحاس باشا ومكرم باشا على رفض الفكرة بتاتا ـ حديثى مع عدلى باشا بشأنها واعتذاره عن عدم تأليف الوزارة الى أن يجمع عليها الوفد والدستوريون ـ النحاس باشا يفصل انصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا ـ صدقى باشا يمهد للانتخابات ـ الدستوريون والوفد يقررون مقاطعتها ـ الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها ـ قضية الخطابات المزورة ومحاولة البوليس تلويث اسم محمود غالب باشا رئيس المحكمة ـ صدقى باشا يخلق حزب الشعب بقوة الحكومة ـ رسالات صدقى باشا الىّ ـ صدقى باشا يهدد والنيابة تكرر التحقيق مع « السياسة » ـ سمو الروح المعنوية عند محررى السياسة وعمالها جميعا ـ النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى الى المحاكمة ـ صدقى باشا يصاب بالشلل ثم يسافر الى أوربا للاستشفاء ـ عودته من أوربا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة ـ وزارة عبد الفتاح باشا يحى وانفضاض حزب الشعب من حول صدقى باشا ـ تحقيقات كورنيش الاسكندرية ـ عبد الفتاح يحى باشا يحاول عبثا أن يتفاهم مع الدستوريين ـ مشكلة بين عبد الفتاح باشا والمندوب السامى البريطانى ـ قضية نزاهة الحكم ـ حديث بينى وبين النائب العام ـ الحكم بالبراءة فى قضية نزاهة الحكم ـ الانجليز يفكرون فى تغيير الوزارة ـ ظهورهم على مسرح السياسة المصرية وطريقتهم فى ذلك .

منذ اعتزم صدقى باشا ابدال دستور سنة ١٩٢٣ بالدستور الذى أصدره فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، شعر بما ينطوى عليه هذا العزم من جلال الخطر ، وبأنه لابد له من اقناع الأمة ، أو طوائفها المتعلمة على الأقل ، بأنه لم يغصب الشعب حقا ، وانما نظم هذه الحقوق بخير مما نظمها دستور سنة ١٩٢٣ ، وكفل بذلك ازالة المساوىء التى نجمت عن تطبيق هذا الدستور • ولهذا الغرض أرفق الدستور الجديد بمذكرة ايضاحية للأسباب التى أدت الى تعديل الدستور • وأشهد لقد بذل واضعو هذه المذكرة من العناية فى حسن صياغتها ، وفى اقامة الأدلة التى يعتقدونها مسوغة عمل الحكومة ، ما هو جدير باعجاب قارئها وان اختلف مع واضعيها فى الرأى أشد الاختلاف •

على أن هذه المذكرة لم تظهر الا يومَ ظهر الدستور الجديد ، أى بعد أربعة أشهر من تولى صدقى باشا الحكم • وفى خلال هذه الأشهر الأربعة كانت الخطة التى سار عليها صدقى فى الحكم خطة بطش بخصومه ليس كمثله بطش • عطل صحف الوفد أو طائفة منها ، وقمع بالشدة المتناهية كل محاولة بذلها الوفد لمعارضته ؛ فلم تكن مذكرته ، وان بلغت من جمال الصياغة ودقة المنطق أعظم مبلغ ، لتقنع هؤلاء الخصوم بأنه على حق فيما صنع • ثم انه لم يجاملنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، مجاملة الصديق الذى يريد اقناع صاحبه بأنه صنع الخير ، ولم يفكر أثناء كان يضع دستوره الجديد فى أن يطالعنا بشىء من أمره ، فكان لذلك أثره فى نفوس كثيرين منا • هـذا الى أننا ، نحن محررى السياسة وأنا فى مقدمتهم ، كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقى لتعديل الدستور لم يكن فكرة اصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب للسلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان • لهذا كله نظرنا الى المذكرة نظرة ريبة وحذر • وزادنا ارتيابا أننا رأيناها تلتمس فى التدليل الأمثلة من دول أدنى فى نظمها الى الدكتاتورية منها الى الديمقراطية الصحيحة • لهذا كله لم تترك المذكرة التفسيرية أثرا يذكر فى نفس الجمهور المثقف ، ولا فى نفس جمهور المتعلمين كافة •

وزاد فى ذلك أنها يوم ظهرت لم تجد صدى فى الصحف • فلم يكن للحكومة يومئذ صحيفة واحدة تدافع عن سياستها عن عقيدة وايمان • ولذلك بذل صدقى باشا بنفسه من الجهد أعظمه • فما كان أكثر أحاديثه وردوده فى الصحف المحايدة كالأهرام والمقطم ! لكن الصحف المعارضة ، والسياسة بنوع خاص ، كانت تهاجمه كل يوم مهاجمة بالغة غاية العنف ، وكانت هذه المهاجمة تلقى سميعا ، لأن خطة العنف التى سار هو عليها كانت تعتبر مثالا لما ينطوى عليه الدستور الذى وضعه من مبادىء • لهذا كانت أحاديث صدقى باشا وصيحاته تذهب مع الريح ، ولا يبقى من أثرها الا أنها صادرة عن رئيس الوزارة القوى بسلطان الحكم ، والذى لم يجد من الرأى العام المصرى كله أى سند •

وكان صدقى باشا يزداد فى معاملة خصومه كل يوم شدة ، مما أدخل فى روع الناس جميعا أنه لا سند له فى الشعب ، وأنه انما يستند الى سلاح الحكم ، سلاح الجند ، سلاح رجل البوليس • ومن آيات بطشه وشدته أنه أمر النيابة بالتحقيق مع رجل كمحمد محفوظ باشا ، له بين أهله وأهل مديريته جميعا مكان ملحوظ ، وله فى الاعتبار العام مركزه وتقديره • وقد فعل مثل هذا مع كثيرين ، وأمر المديرين فى الأقاليم بأن يأخذوا الناس بكل عنف وشدة ، فمن خضع منهم لسلطان الحكم أغدق عليه صدقى باشا من ذهب المعز قدر ما أرهبه قبل ذلك بسيفه • كان زميلى فى الدراسة ، هارون سليم باشا ، هو مدير الدقهلية اذ ذاك • ولقد ذهبت يوما الى بلدتى كفر غنام ، فحدثنى والدى بأنهم بعثوا يسألون عن أمر هنالك لعلهم يجدون فيه مأخذا وموضعا للتحقيق• قال والدى يحدثنى : وقد طلبت اليهم فى البيت أن يعدوا لى ثياب الشتاء التى تصلح فى السجن ، مقدرا أنهم سيصنعون معى صنيعهم مع محفوظ باشا • وفى تلك الأثناء استصدر مدير الدقهلية من مجلس المديرية قرارا بهدم منزل لعبد الجليل بك أبو سمره بناحية بدواى على مقربة من المنصورة ، بحجة أنه مأوى للصوص ، لغير شىء الا أن

عبد الجليل بك كان من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم فى مقاومة صدقى باشا لأنه أبدل بالدستور دستورا آخر • واذ كانت الأزمة المالية العالمية قد امتد أثرها الى مصر ، فهبطت أسعار الأقطان وأسعار الأراضى ، فقد كان صدقى باشا يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد لبيعها جبرا ، فان أذعن الخصم عاونه صدقى باشا عند البنك وحفظ عليه أرضه ، والا كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه •

لم يرهبنا هذا البطش ، ولم يزعجنا هذا الطغيان ، بل حفز من عزائمنا وقوى من روحنا المعنوية فازدادت معارضنا عنفا ، حتى لقد كانت السياسة تصدر كل صباح وفيها أكثر من مقال بالغ فى المعارضة غاية الشدة • وفيها الى جانب ذلك صورة كاريكاتورية تعبر عن معنى من المعانى القائمة بنفس الشعب تصويرا لهذا البطش وهذا الطغيان • ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل كانت الاجتماعات تعقد فى نادى الأحرار الدستوريين ، يلقى فيها ابراهيم بك الهلباوى ومحمد على علوبه باشا وغيرهما من خطباء الحزب ، خطبا نارية تنديدا بهذا العبث بالدستور على نحو يخالف كل أحكام الدستور • فتعديل الدستور أو تنقيحه له قواعد منصوص عليها فيه • والجرأة على تعديله على النحو الذى حدث يجعله دون القوانين احتراما ، بل يجعله ، على تعبير علوبه باشا فى احدى خطبه اذ ذاك ، أقل احتراما من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح •

وما أشد فعل الألفاظ فى نفوس الجماهير فى مثل هذه المعارك ، وبخاصة اذا رسمت هذه الألفاظ صورة حقيقية للواقع ! ففى احدى المقالات التى كتبتها يومئذ أسميت دستور سنة ١٩٢٣ دستور الأمة ، وأسميت دستور صدقى باشا دستور الحكومة ، وعقدت المقارنة بين الدستورين ، فاذا جميع الصحف تتحدث بعد ذلك عن دستور الحكومة ودستور الأمة ، واذا صدقى باشا يجد هذه العبارة من الشدة فى تصوير

الواقع بحيث جعل يقاومها فى أحاديثه جهد الطاقة • ولم تكن صحف الوفد أقل تكرارا لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة (السياسة) • وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، لأن دستور سنة ١٩٢٣ هو الذى وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء ، فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادىء العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة ، تقاتل فى سبيله وتبذل الجهد غاية الجهد لاستعادته • على أن ابتسامتى هذه لم تضعف فى قليل ولا فى كثير من شدتى فى الدفاع عن دستور الأمة ، ومحاربتى صدقى باشا لما صنع به • حدثنى أخى الأصغر يوما وسألنى : علام أعتمد فى مقاومة صدقى باشا ، وتحت يده من جاه الحكم وسلطانه ما لا سبيل الى التغلب عليه ؟ ! وكان جوابى : ان كل عدد من جريدة (السياسة) يساوى عشرات من الجند الذين يعتمد عليهم صدقى باشا ، وأنا لذلك مطمئن الى أننى منتصر فى المعركة آخر الأمر لا محالة ، وان كنت موقنا بأنها ستطول، وستقتضينى وتقتضى حزب الأحرار الدستوريين جهدا شاقا وتضحية جسيمة قد لا يستطيع كثيرون الصبر على احتمالهما •

لم يطق صدقى باشا صبرا على احتمال معارضة (السياسة) • ولما كان الأمر الملكى الذى صدر به الدستور قد نص على أن أحكام هذا الدستور لا تنفذ الا يوم ينعقد البرلمان ، ولما كان هـذا الأمر يتيح لصدقى باشا أن يعطل الصحف بعد أن ينذرها — فقد أنذرنا ، فلم يزدنا انذاره الا قوة فى المقاومة وشدّة فى المعارضة • فكررت الحكومة انذارنا بعد أيام من انذارها الأول ، ثم عطلت جريدة السياسة بعد أن أيقنت اننى وزملائى فى تحريرها لا يرهبنا الانذار ، ولا يخيفنا ما قد يترتب على تعطيل (السياسة) من ضيق أرزاقنا •

والحق أننا لم نكن نخشى من ذلك شيئا ، لأننا كنا متضامنين مع الحزب فى عملنا كل التضامن ، وكانت شدة الحكومة تزيد تضامننا قوة• ولم تمض أيام على تعطيل السياسـة حتى اتفقنا مع صاحب جريدة

(الفلاح المصرى) ، الأستاذ جاد بطرس جاد ، فأصدرنا جريدته عن مطبعة السياسة وبقلم تحريرها ، وجعلنا نمضى المقالات بأسمائنا ، فكان صدورها حافزا للناس على قراءتها كما كانوا يقرأون السياسة ، بل أكثر مما كانوا يقرأون السياسة . وضاق صدقى باشا ذرعا بما صنعنا من ذلك فأصدر أمره بتعطيل (الفلاح المصرى) وتعطيل كل جريدة تحل محل جريدة السياسة ، واطمأن بذلك الى أنه استراح من أقلامنا ومن عنف معارضتنا ومن شدة وطأتنا عليه .

على أن تعطيل جرائدنا لم يرعنا ، ولم يدخل اليأس الى نفوسنا ، ولم يحملنا على أن نقف مكتوفى الأيدى . فقد فكرت فى أن نضع كتابا نطبعه عن هذا الانقلاب الدستورى ، وأشار على محمود باشا عبد الرازق بأن نجعل كلمة (السياسة) فى عنوانه . وتعاونت مع زميلىّ فى تحرير السياسة ، الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى والأستاذ محمد عبد الله عنان ، ووضعنا الكتاب بعد أن اتفقنا على فصوله ، واختار كل منا الفصول التى يكتبها ، واخترنا له عنوانا (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى) . وفى شهر أو نحوه تم تحرير الكتاب وطبعه واعداده للصدور . وبينما نحن على أهبة دفعه الى باعة الصحف ليصل الى أيدى القراء ، اذ جاء البوليس فصادر نسخه العشرة الآلاف التى طبعناها . ولم يكن فى القانون ما يبيح مثل هذه المصادرة . فجعلت أتردد على النائب العام بعد أن قدمت له شكواى مما حدث ، وسألته أن يحقق هذه الشكوى ، وأن يحقق ما فى الكتاب ان كان فيه ما يعاقب القانون عليه ، فاذا النائب العام لا يحقق ، واذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقرأ الكتاب ليرى ما اذا كان فيه ما يخالف القانون . ولم يصدر أمره بالافراج عن الكتاب الا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرته ، وبعد أن خيل الى الحكومة أن هذا الزمن لا يجعل له من الأثر فى الرأى العام ما كان مقدرا له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه .

* * *

وانا لفى هذا الطور من أطوار المعركة اذ حدث حادث اهتزت له البلاد ، وكان له فى موقفنا وفى موقف الحكومة أثر عميق • ذلك أن نشاط المبشرين بالمسيحية ظهر فجأة فى ثوب مخوف ، وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأميركية بالقاهرة هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات • وكان غريبا حقا هذا النشاط الذى أبداه المبشرون ، والذى لم يسمع بمثله من عشرات السنين • فقد امتد هذا النشاط من القاهرة الى بور سعيد والى غيرها من المدن والأقاليم ، وقد تحدثت الصحف عن وسائل الاغراء التى يلجأ اليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء • وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع ، وجعلوا ينظرون الى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا • وتألفت جمعية لمقاومة هذا التبشير كانت تجتمع فى دار الشبان المسلمين ، وكنت من أعضائها ، وكان من أعضائها كذلك الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى كان شيخا للأزهر فى سنة ١٩٢٨ ، فلما لم يستطع أن ينفذ آراءه فى اصلاح الأزهر استقال من مشيخته • وكان انضمامه الى هذه الجمعية التى تقاوم التبشير مما زادها قوة فى نظر الرأى العام ، ومما دعا صدقى باشا ليحسب لهذا الجو الجديد كل حساب •

كانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديدا ، وكنا نتوجه الى الحكومة نطالبها بحماية السذج والأطفال من هذه الدعاية الخطرة • ولقد كنت من أشد الأعضاء تحمسا لمقاومة هذا التبشير ، لا من حيث ان هذه المقاومة تغذى حركة المعارضة لصدقى باشا ووزارته ، ولكن اقتناعا منى بأن هذه الحركة يقصد بها الى اضعاف ما فى النفوس من ثقة بدين الدولة ، ولما تنطوى عليه من قصد سياسى هو اضعاف معنويات الشعب باضعاف عقيدته ، وان لم يبلغ هذا الاضعاف حد ارتداده عن دينه الى دين آخر • هذا الى أننى رأيت فى هذه الحركة مقاومة لما أومن به من حرية الرأى • فاغراء الناس بالوسائل

المادية ، لحملهم على تغيير مذهبهم أو عقيدتهم أو رأيهم ، هو محاربة دنيئة لهذه الحرية ، وهو استغلال للضعف الانسانى كاستغلال المرابى حاجة مدينه ليقرضه بالربا الفاحش • والتبشير فضلا عن هذا مناف لقواعد الخلق ، مادام يتم فى الظلام ، ولا يصارح القائم به الناس برأيه ليناقشوه هذا الرأى ، وليبينوا ما فيه من زيف أو فساد •

كان من أثر هذه الحركة التبشيرية وموقفى منها أن دفعنى للتفكير فى مقاومتها بالطريقة المثلى التى يجب أن تقاوم بها • ورأيت أن هذه الطريقة المثلى توجب علىّ أن أبحث حياة صاحب الرسالة الاسلامية ومبادئه بحثا علميا ، وأن أعرضه على الناس عرضا يشترك فى تقديره المسلم وغير المسلم • وانى لأذكر فى هذه المناسبة يوما دعانى فيه صديقنا الحر الدستورى العريق عبد الحليم بك العلايلى لتناول طعام الغداء فى داره ، وكان محمد باشا محمود ضيف الشرف فى هذا الغداء ، وكان الشاعر الكبير حافظ بك ابراهيم من حضوره • ولقد تناولنا فى أثناء الطعام وبعده حديث الحملة التبشيرية ، وسألت أنا الحاضرين عما يعرفونه من كتب أوربية كتبت عن حياة صاحب الرسالة ، فذكر أحدهم كتاب الكاتب الفرنسى اميل درمنجم عن (حياة محمد) • ولم ألبث حين خرجت أن اقتنيته وعكفت على مطالعته حتى فرغت منه ، ثم بدأت أنشر عنه بحثا فى (السياسة الأسبوعية) ، وكانت تظهر ابان تعطيل (السياسة اليومية) • فلما ظهر العدد الذى نشر فيه أول مقال من هذا البحث تخاطفه الناس تخاطفا ، حتى لقد طلب الباعة ضعف العدد الذى طبعناه ، فشجعنى ذلك على المضى فى بحثى وعلى الاستزادة منه ، وعلى مراجعة المراجع العربية القديمة التى وضعت فى حياة الرسول ، وفى مقدمتها (سيرة ابن هشام) • وكذلك كان هذا الحادث الذى روعت له مصر ، حادث النشاط التبشيرى ، سبب متابعتى خلال أربع سنوات تمحيص حياة النبى العربى وتعاليمه ، لتصدر بعد ذلك فى كتاب أعتز به

أيما اعتزاز ، ولا أزال أشعر حتى اليوم باللذة كلما ذكرت بحوثى فيه ، أقصد (حياة محمد) .

* * *

لم نستطع البقاء رازحين تحت عبء البطش الذى فرض علينا بتعطيل جريدة (السياسة) ، فتقدم محمد باشا محمود شخصيا طالبا رخصة باصدار جريدة باسم (الأحرار الدستوريون) . ولم ير صدقى باشا بدا من التصريح باصدار هذه الجريدة ، ولعله خيّل اليه أننا بعد الذى مر بنا سنلتزم جانب الاعتدال . لكنا لم نصنع من ذلك شيئا ، بل ظهرت (الأحرار الدستوريون) بالشدة التى كانت تظهر بها (السياسة) ، فأنذرت ، ثم عطلت بعد زمن غير طويل من صدورها .

بدأ بعض اخواننا يفكرون فى أن من الخير أن نتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه ، وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عددا غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطيقون مثل هذا الاتفاق ، وأنهم قد يندفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام الى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر رأوا ، وبحق ، أن الاتفاق مع الوفد أدنى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك ، وأن الذين تركونا سيعود أكثرهم الينا متى عادت الأمور الى نوع من الاستقرار يرجع فيه كل حزب الى موقفه الأول .

والواقع أن بين مبادىء الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بونا شاسعا ، يجعل من المتعذر باتفاق الحزبين معا اتفاقا طويل الأجل . ذلك ما تبيناه فى وزارة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ ، وفى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ . فالدستوريون حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص ، أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون العمل للارتفاع بالشعب الى حيث تتقارب طبقاته فى ادراك معانى

الحياة والحـرية • والوفديون متعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ، ولا يأبون لذلك أن يقوم الحكم على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون فى النزول الى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب الى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب الى أغراضهم • هذه الفوارق كانت تحول بين اندماج الأحرار الدستوريين والوفديين اندماجا حاوله سعد زغلول باشا فى السنة الأخيرة من حياته ، وظلت هذه الفوارق تحول دونه على الرغم من اتفاق الحزبين فى الهدف فى أوقات مختلفة •

اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقى باشا وبطشه • ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبه باشا وأنا • وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك • وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون • ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية • أما ان اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب فى حريته وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها الا أن تثير اعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها • لكنها لم تحرك الشعب الى عمل ايجابى عنيف منتج •

كيف ننفذ هذا الرأى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين الى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر أبريل سنة ١٩٣١ • وقبيل الموعد ذهبنا جميعا الى محطة العاصمة ، فاذا أبوابها موصدة واذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها •

أشار بعضهم بالعودة ، فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة •

لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، أبى الاستماع الى هذا الرأى وتقدم الى الباب ، ودعا من معه لفتحه عنوة • واندفع الذين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفذوا أمره فانفتح الباب ، فاذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين • لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس ، بل اقتحمها فسقط طربوشه فى الأرض ، فالتقطه رجل ممن معه ورده اليه ، واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر الى طنطا وأخذنا أماكننا فيها • وحان الموعد الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك • وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار • لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها • فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا الى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليوب •

واتجه القطار الذى جر عربتنا الى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة • فلما كنا خارج القاهرة ، وكنا مع ذلك قريبين منها ، وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد الى نتيجة فنعود أدراجنا • لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه

وفى هذه الأثناء ، وفيما نحن فى القطار ، تجاوبت أنباء ما حدث أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعا ، فجاء الينا كثيرون فى سياراتهم ، سيدات ورجالا ، يحملون معهم الطعام والماء ، ويسألوننا ان كنا نريد العودة الى القاهرة فى سياراتهم • فلما عرفوا تصميمنا جميعا على البقاء حيث نحن ، لنرى ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه ، عادوا هم الى القاهرة يحملون الى أهلنا والى الناس جميعا أنباءنا ، ويذكرون لهم تصميمنا وعزمنا • وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا على مهل ، وجعل يسير حينا ، ويقف حينا ، حتى اذا كنا

نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أمرنا بالنزول طوعا أو كرها ، فتركنا القطار وركبنا السيارات التى أقلتنا الى دورنا ، مطمئنين الى اننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة ، وبال الشعب ، ونبّه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح الى أن الأمر جد خطير ، والى أن الشعب المصرى معرض لاحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء انفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف . ولعل صدقى باشا شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما ، حين منعهما من نزول طنطا وتحريك أهلها الى ما يشبه الثورة ، واطمأن بذلك الى أنهما لن يفكرا من جديد فى عمل كالذى قاموا به .

ولو أن ذلك كان ، فاكتفى الحزبان بما حدث ، لكان نصر صدقى باشا عليهما مؤزرا ، ولآمن الناس بأن ما صنعوا لم يكن الا مسرحية يكاد جانب الهزل فيها يعدل جانب الجد ، ثم لسكنوا الى ما صنع صدقى باشا بالدستور عجزا منهم عن مقاومته . لذلك لم تلبث لجنة الاتصال حين اجتمعت بعد ذلك أن فكرت فيما يجب القيام به من جديد ، حفزا لهمم الناس فى مقاومة الطغيان الذى يوشك أن يهدر سيادة الأمة . واتفقنا على أن نعيد الكرة ، وأن نذهب الى بنى سويف ، وبخاصة لأن الوفديين رأوها معقلا من معاقلهم ، وأن أهلها سيكونون معنا البا على الباطشين .

وفى الصباح الباكر ، بعد اسبوعين من يوم طنطا ، ركبنا القطار المسافر الى الوجه القبلى وقدرنا أن مناورة كالتى حدثت يوم اعتزمنا السفر الى طنطا قد تقع . لكن القطار قام فى موعده وسار الى الجيزة ، ثم تخطاها فى طريقه الى الواسطى ليصل بعد ذلك الى بنى سويف .

ولقد رأينا حين تخطى القطار الجيزة منظرا دلنا على أن التدبير الذى دبرناه قد كان له أثره ، وأن ما تم يوم سفرنا الى طنطا لم يذهب سدى . فقد رأينا جمعا كبيرا من الناس على مقربة من محطة الجيزة ، رغم احتياط الحكومة لمنع كل تجمع ، ثم رأينا عددا من الفرسان ممتطين

الجياد ، فلما سافر القطار اندفع أحدهم وهو على متن جواده يسابقه يحيينا • ولقد ظل كذلك حتى بلغ القطار أقصى سرعته ولم يستطع الجواد مسابقته ، وذلك رغم اشارتنا جميعا الى الفارس غير مرة أن يترفق بنفسه وبجواده • واطمأنت الى هذا المنظر نفوسنا ، وجعلنا منه موضوع حديثنا حتى بلغنا بنى سويف •

ونزلنا محطتها وأردنا الخروج الى المدينة معتزمين المقاومة ان احتاج الأمر الى مقاومة • لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب• ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس ، بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدة • وتقدم قائد هذه القوات الى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا يرجوهما ألا يبرح أحد منا المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل •

وعلمنا فى نفس الوقت أن المدينة هائجة مائجة ، ولكنها لا تستطيع ازاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئا ، فبقينا بالمحطة طول النهار • فلما جاء الليل ، أقبل قطار خاص وصدرت الينا الأوامر بالدخول اليه أو نحمل الى داخله بالقوة حملا • واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا الى ناحية القطار • فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا اليه ، وان شعرنا مرة أخرى بأننا لم ندرك كل غايتنا • ولعل صدقى باشا شعر هذه المرة كذلك بأنه انتصر ، لأنه استطاع أن يحفظ النظام من غير أن يمكننا من غايتنا ، ومن غير أن يسفك دما •

واجتمعت لجنة الاتصال بعد ذلك بيومين لتستعرض الموقف • وذهبت الى منزل فتح الله باشا مقتنعا بأنا اذا لم نقم بعمل ايجابى حاسم، ولم نتمكن من الاتصال بالأهالى ، واكتفينا بهذه الأعمال التى تقاومنا الحكومة فيها بقوة الجند فتحول بيننا وبين غايتنا — ضاع الكثير من جهدنا عبثا ، وان بقى عند الناس من آثاره ما يضاعف الاقتناع بأن

مصر محكومة بالحديد والنار • ولكن ماذا عسى يجدى هذا الاقتناع ، اذا نحن لم نمده بغذاء أدسم ينقله من حيز الشعور الى حيز الوجود ؟ •

وصورت شعورى هذا للجنة واقترحت أن نذهب الى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لا تتخذ عدتها لمواجهتنا • ولم أكد ألقى بعبارتى فى هذا الشأن الى اخوانى حتى رأيتهم جميعا وقد جال بخاطرهم ما جال بخاطرى ، وقد اختاروا بنى سويف كما اخترتها ، وقد تقدمونى خطوة فذكروا أن الأمر يجب أن يتم فى ذلك اليوم نفسه ، وألا يزيد عدد من يذهبون على ثمانية يكون النحاس باشا ومحمد باشا محمود من بينهم • وأبلغ قرار اللجنة الى الرجلين فرحبا به واختارا زملاءهما ولم يخبرا غير أعضاء اللجنة بغايتهم حتى لا تفلت كلمة من هنا أو من هناك فتقف منها الحكومة على ما نريد •

وذهب الذين وقع عليهم الاختيار مع النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وبقينا نحن بالقاهرة ننتظر الأنباء • ذهب هؤلاء فى الساعة الثالثة من بعد الظهر فبلغوا بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية • وعرف المدير كما عرف أهل المدينة مجيئهم ، وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصدقى باشا ، فأمره بتشتيت المظاهرات وان احتاج الأمر الى اطلاق الرصاص • ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع رئيسا الحزبين وأصحابهما فيه فقد انقلب هـذا المكان حصنا تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات البنادق بين فترة واخرى تدوى فى آذان هؤلاء الزعمـاء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش احداها فتصيبه • واستمر ذلك زمنا طويلا اهتزت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة •

ولم يغب عن بال صدقى باشا أن الأمر اذا استمر حتى الصباح ، فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتونا من النار وبركة من الدماء •

واتصلت بالقاهرة أنباء ما هو حادث ببنى سويف فأخذ الناس من كل ناد يتناقلون ما يبلغهم ويضخمونه ، وبقيت القاهرة الى ساعة متأخرة

من الليل يقظى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث من بعد ؟ فلما بلغهم أن الزعماء الذين ذهبوا الى بنى سويف استقلوا السيارات منها مخفورين الى العاصمة استقرت النفوس وأوى السامرون الى مساكنهم. أما أنا وطائفة معى من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فلم نستطع الا أن ننتظر مصير هؤلاء الذين يقطعون الطريق فى هذه الساعات من بعد منتصف الليل عائدين الينا . وعلمنا حول الساعة الخامسة من بكرة الصبح أنهم وصلوا القاهرة ، وأنهم ذهبوا مخفورين الى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، فأسرعت وأسرع جماعة معى الى محكمة الاستئناف فألفينا محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما وقد جىء بهم اليها ، فجلسنا جميعا فى الطابق الأول فى الغرفة المجاورة لغرفة رئيس نيابة مصر ، وأخذت ومن جاؤوا معى نفكر فيما يجب علينا أن نقوم به اذا بلغ من طيش البطش أن ينال هؤلاء الزعماء بسوء . لكن تفكيرنا لم ينته الى غاية ، لأن النيابة لم تلبث بعد قليل أن أخلت سبيل هؤلاء الذين ذهبوا الى بنى سويف ، والذين سمعوا دوى رصاص المعركة التى نشبت بين الأهالى وقوات الحكومة المسلحة وهم فى البيت الذى نزلوه .

لم يكن مستطاعا أن تستمر هذه الحال طويلا الا أن يكون المقصود أن تؤدى الى ثورة داخلية تعم البلاد . لكن قيام مثل هذه الثورة بسبب الدستور الجديد ليس من مصلحة الوزارة فى شىء . فالدستور يقتضى الانتخاب لقيام البرلمان. والثورة أقوى شاهد على أن البلاد غير راضية عن هذا النظام الذى يفرض علينا بقوة الحديد والنار . فهل من سبيل لاتقاء هذه النتيجة ؟ ! ذلك ما لم يهتد صدقى باشا ، ولم تهتد الحكومة المصرية اليه . ولما كان هذا الانقلاب الدستورى قد حدث اثر انقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون ، وكان المفهوم أن لانجلترا فيما حدث اليد الطولى — فقد رأت السياسة البريطانية واجبا عليها أن تتدخل لتعيد نوعا من الهدوء الى هذا البركان

الذى بدأ ثورانه فى مصر من أقصاها الى أقصاها • فاما قدرت على تسكين ثائرته واعادة الهدوء الى البلاد ، واما بلغت من غرضها الى تهدئة موقتة تفسح المجال للتفكير ، وتضعف من أسباب الاضطراب فى المستقبل •

كانت حكومة العمال البريطانية قد اختارت سير برسى لورين مندوبا ساميا لها فى مصر خلفا للورد چورچ للويد ، بعد أن عزلت هذا الأخير فى ربيع سنة ١٩٢٩ • وكان السير برسى لورين من رجال السلك السياسى البريطانى ، وكان يطمع فى أن تتوج مفاوضات النحاس — هندرسون بالنجاح ، فيحسب ذلك انتصارا له • فلما فشلت هذه المفاوضات وتولى صدقى باشا الوزارة وأحل دستورا مكان دستور ، بقى سير برسى متظاهرا بالابتعاد عن ميدان السياسة المصرية الداخلية ، تاركا للحكومة المصرية أن تعالج الموقف تحت مسئوليتها • فلما اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها ، وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب الى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها • وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى ما يمكنه من أن يلقى الماء البارد على النار المتأججة • فكيف يصنع سير برسى ليصل الى هذه الغاية ، فاما أطفأ النار ، واما سكن من حدتها تمهيدا لاطفائها ؟ ! •

قيل لنا فى لجنة الاتصال ان سير برسى ذكر لعدلى باشا يكن أن الحكومة البريطانية مستعدة ، اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها • وكان اسم عدلى باشا متعينا فى هذا الظرف • فقد كان الرجل أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، وكان له بذلك عند الأحرار الدستوريين مكانة واحترام ؛ وعدلى باشا هو الذى أجرى الانتخابات التى هيأت للنحاس باشا وللوفد أن يتولى وزارة سنة ١٩٣٠ وأن يفاوض الحكومة البريطانية ،

فله بذلك عند الوفد وعند النحاس باشا مكانة واحترام • واذا كفل تأليف وزارة قومية ابرام المعاهدة مع انجلترا واعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ لابد اذن من بحث هذا الأمر فى لجنة الاتصال بحثا دقيقا سريعا للتخلص من وزارة صدقى باشا ، ولاعادة السكينة الى البلاد ، وللتمهيد لهذه النتائج الباهرة •

لهذه الاعتبارات لم نتردد ، نحن الأحرار الدستوريين ، فى قبول فكرة الوزارة القومية • وزاد فى حرصنا على قبولها أننا ظننا أن عرضها قد لا يعـدو أن يكون مناورة ، أريد بها احباط نشاطنا فى مقاومة صدقى باشا ودستوره ، فان هى كانت مداورة ولعبة سياسية وأعلن الدستوريون والوفديون جميعا قبولها على أساس اعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المداورة • وان هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر غنم • على هذا أسرعت الى لجنة الاتصال ، فى اجتماعها الذى عقد بعد يومين ، وأعلنت قبول الحزب للفكرة ، وأيدتها من حيث هى • وكان مكرم باشا لم يحضر بعد ، فذكر لى فتح الله باشا أنه يوافقنى تمام الموافقة على وجهة نظرى ، ولكنه طلب الى أن أقنع بها مكرم باشا ، لأنه هو الذى يستطيع اقناع النحاس باشا • فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها على أساس أن العرض غير جدى ، وان المقصود به اضعاف نشاطنا • وواجهته بفكرتى من أن قبول الفكرة هو الذى يكشف عن حقيقة أمرها ، وما اذا كانت مناورة أو لم تكن • وطال الحوار والجدل فى الأمر ، وبدا من حديث مكرم باشا أنه هو والنحاس باشا لا يقبلان الا أن يجرى حكم الدستور بأن تتولى الأغلبية الحكم ، اقتناعا منهما بأن الأغلبية فى جانب الوفد • على ذلك انتهت الجلسة من غير أن نصل الى نتيجة نتفق عليها •

وعلمنا بعد أيام أن الوفد ناقش الفكرة ، وأنه انقسم فى أمرها ، وأن النحاس باشا ومكرم باشا يرفضانها كل الرفض ؛ وأن فتح الله باشا ، وواصف غالى باشا ، وعلى الشمسى باشـا ، ونجيب الغرابلى باشا ،

وأغلبية واضحة فى الوفد — تؤيدها وتقبلها للأسباب التى أبديت عند مناقشتها فى لجنة الاتصال • ولما عادت اللجنة الى الاجتماع بعد ذلك ، وحضر اجتماعها بعض هؤلاء الأعضاء فى الوفد ، طلب الينا فتح الله باشا أن نتريث نحن الأحرار الدستوريين ، والا تتعجل الأمر ، لأنه يحرص على وحدة الوفد كل الحرص ، ويأمل أكبر الأمل فى أن يتغلب على الصعوبات القائمة فى طريق الوزارة القومية •

وقفنا نحن الأحرار الدستوريين ، وعلى رأسنا محمد محمود باشا ، موقف المنتظر لما تسفر عنه مناقشات الوفد • وكانت لجنة الاتصال فى هذه الأثناء تعقد الفينة بعد الفينة اجتماعات لبحث أمور ثانوية ، وكنا نسوق أثناءها الحجة تلو الحجة لاقناع مكرم باشا بالانضمام الى فكرتنا • لكنه كان قد انتهى الى رأى فيها لا سبيل الى نقضه ، حتى لقد زرته يوما بمنزله أعرض عليه بيانا يوقعه الحزبان ليس فيه شىء صريح عن الوزارة القومية ، فقرأه مرة وثانية وثالثة ثم قال : أخشى أن يشتم منه النحاس باشا ما يفيد قبول الوزارة القومية • وعبثا حاولت اقناعه بأن هذا التقدير ان صح لا ضرر فيه ، وأن نشر هـذا البيان لا يقيد النحاس باشا بقبول ولا برفض ، وقد يكون له من الفائدة ما يفسد المناورة ان كان فى الأمر مناورة ؛ فقد أصر على رأيه ، وأبى أن يوافقنى على صيغة البيان ، وان أظهر استعداده ، تجملا ، لعرضه على النحاس باشا مع اعتقاده أنه لن يقبل توقيعه •

طال الزمن بعد عرض الفكرة علينا فى لجنة الاتصـال ، وشعرت أنا أنها ان تحققت رغم معارضة النحاس باشـا ، وأتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها • وصارحت محمد باشا محمود بما يخالج نفسى من ذلك ، وبأننا نكون مقصرين فى حق بلدنا اذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها ، وطلبت اليه أن يلح على عدلى باشا ليقبل رياسة هذه الوزارة ما دام سير برسى لورين قد خاطبه فيها ، مما يدل على أنها جدية

وليست مجرد مناورة أو لعبة سياسية • وأجابنى محمد باشا : لاتحسب اننى قصرت فيما تطلبه الىّ • وأنت تعرف عدلى باشا ، وتستطيع أن تقابله وأن تقنعه • فان اقتنع فالأحرار الدستوريون جميعا ، وأغلبية الوفد ، يؤازرونه ويؤيدونه •

لم أتردد فى أن أطلب الى عدلى باشا أن يحدد لى موعدا لمحادثته • وقابلته فى داره الفخمة الواقعة على النيل بحى قصر الدوبارة ، وذكرت له ما شاهدته من وثيق الصلة فى هذا الظرف بينه وبين النحاس باشا ، وأبديت له أن فى مقدوره أن يقنعه بقبول فكرة الوزارة القومية على أنها حل موقت للخروج من مأزق سياسى ضاقت الأمـة به ذرعا • قال عدلى باشا : أو تظن أنى أجد الفرصة للأخذ والرد معه حين نلتقى؟! انه لا يلبث حين يرانى أن يقص علىّ تعلق الجماهير به أنّى ذهب وحيث سار ؛ فالمظاهرات تهتف باسمه ، والنساء يزغردن حين مروره • وهو يقص ذلك فى اسهاب وتفصيل لا يبقى معهما موضع لمناقشة فكرة أو رأى! فاذا حاول الانسان مناقشته عاد الى حديثه عن الجماهير وتعلقها به ، معتبرا فى هذا الحديث الحجة القاطعة على أن رأيه هو الحق الذى لا محيد عنه • قلت : ليكن ذلك موقفه ! لكن دولتكم تقدرون أن تأليف وزارة قومية يحقق للبلاد مصلحة كبرى ؛ اذ يعيد لها دستورها ، ويحسم الخلاف بينها وبين انجلترا ، ويفتح فى حياتها صفحة جديدة تمكنها من الانطلاق فى سبيل الاصلاح الذى لا مفر منه ، اذا أردنا لها السير السريع فى طريق التقدم • فاذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا فما على المقتنعين به الا أن يحملوا تبعة تنفيذه • ودولتكم الرجل الذى يستطيع أن يؤلف هـذه الوزارة القومية ، وأن يحقق للبلاد هذه الأهداف الكريمة • ففيم التردد ؟ ! وأجاب الرجل فى لهجة المؤمن: أنا لا أريد بأى ثمن أن أكرر ماحدث فى سنة ١٩٢١ • فقد حاولت يومئذ أن أحقق ما يراد اليوم تحقيقه ، فكان من سعد ومن البلاد ما تعرفه • ولا أريد أن أتعرض وأعرض البلاد مرة أخرى لهذه التجربة القاسية •

قلت : لكن مصطفى النحاس ليس سعد زغلول • وأغلبية الوفد مؤمنة بفكرة الوزارة القومية • والظرف اليوم غير الظرف سنة ١٩٢١• والأمة التى كانت ثائرة فى سنة ١٩٢١ نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، تدرك اليوم ما لم تكن تدركه يومئذ من حقيقة الواقع ، بحكم ما مر بها من التجارب القاسية • فاذا كنتم دولتكم مطمئنين الى أقوال سير برسى لورين فلا أرى قط داعيا للتردد •

وابتسم الرجل ، وكأنما رأى فى حماستى من اندفاع الشباب ما يستحق الاعجاب به والسخر منه فى وقت واحد ، ثم قال : ألا تذكر كيف اتخذ الانجليز من حوادث الاسكندرية فى سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضاتنا مع لورد كيرزن ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غدا فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن أغلبية الوفد ، التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم ، أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة فى سنة ١٩٢١ • واذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فان الاعتماد على حكمة الأمة وتقديرها للتجارب القاسية التى مرت بها ، اعتماد على افتراض لا يستطيع أحد أن يؤكد فى أمره شيئا • فاذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لى بها شأن •

وحاولت عبثا أن أثنى الرجل عن تفكيره هذا ، فخرجت من عنده مقتنعا بأن محمد محمود باشا قد بذل معه غاية الجهد ، فلم يكن أكبر حظا منى فى التوفيق • ولقد سألنى محمد باشا حين رآنى بعد هذه المقابلة عما اذا كنت قد نجحت فى اقناع عدلى باشا ، ثم ابتسم حين ذكرت له ما حدث • وكذلك عدنا الى موقف الانتظار الذى كنا من قبل فيه ، مع ضعف أملنا فى أن يجدى الانتظار نفعا •

كنت فى هذه الأثناء كثيرا ما أتحدث الى أعضاء الوفد المقتنعين اقتناعى بفكرة الوزارة القومية ، سواء أكانت مناورة يجب كشفها ، أم كانت عرضا جديا على ما يبدو من ظاهره • وكنت أسألهم أثناء

محادثاتنا عن الحجة التى يتقدم بها النحاس باشا والرافضون للفكرة ، فلا أجد منهم من يدلى بحجة ذلك الفريق على وجه يدعو الى ظاهر من الوجاهة فيها • وكانت صفية هانم زغلول ، أم المصريين وأرملة سعد زغلول باشا ، مؤيدة للنحاس باشا • وكان تأييدها له من الأسباب التى تجعل الأعضاء المقتنعين بالفكرة يترددون كثيرا فى المجاهرة برأيهم ، مخافة تصدع الوفد ، وخشية أن يجر ذلك الى ما جر اليه انقسام الوفد فى سنة ١٩٢١ ؛ حين ألف عدلى باشا وزارة الثقة فعارضه سعد باشا فانضمت الجماهير لرئيس الوفد • لكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون التراجع عن رأى اقتنعوا به وأيدوه فى اجتماعات الوفد بقوة وعن عقيدة •

وفيما هم كذلك مرض فتح الله بركات باشا مرضا خطيرا أجريت له بسببه عملية جراحية • وبينا هو فى المستشفى رأى النحاس باشا أن الجدل فى الوفد طال وأن علاقته بخصوم فكرته قد ساءت ، فقرر المبادأة بالهجوم ، ففصل سبعة من أعضاء الوفد ، ولم يفصل فتح الله بركات باشا الذى توفى بعد ذلك على أثر مرضه • ورأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفى مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم ، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم • وكذلك انقسمت الكتلة المعارضة لصدقى باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام • انما كان الفضل للبراعة السياسية التى أبداها سير برسى لورين ، والتى أدت الى هذه النتيجة التى أسفنا لها جميعا •

على أن ما حدث من ذلك لم يفت فى أعضادنا ، وان كان قد قتل فكرة الوزارة القومية قتلا نهائيا • وكان موعد الانتخابات التى حددها صدقى باشا لأعضاء البرلمان نوابا وشيوخا يقترب • فكان لابد من اظهار ما تنطوى عليه نفس الأمة من عدم الرضا عن دستور الحكومة •

ترى ، أنخوض المعركة الانتخابية متضامنين ، فاذا حصلنا على الأغلبية فى الانتخابات لم نقسم اليمين للدستور الجديد ، وقررنا جميعا اعادة دستور الأمة ؟ اتجه رأى البعض هذا الاتجاه • لكنا خشينا ، اذا حصلنا على الأغلبية وجاء النواب والشيوخ الى البرلمان ، أن يغريهم مركز النيابة، وبخاصة اذا ألفوا من الحكومة اصرارا على حل مجلس النواب ان أبت أغلبيته حلف اليمين• ثم انا خشينا أكثر من هذا تزييف الانتخابات لتحصل الوزارة على الأغلبية بأية طريقة وعلى أية صورة ، وعند ذلك لا يجدينا أن نرفع عقيرتنا منادين أن ارادة الأمة قد زيفت • فسيعتبر اشتراكنا فى الانتخاب اقرارا مبدئيا بالدستور ، وتعتبر صيحتنا بتزييف الانتخاب صيحة أريد بها ستر فشلنا فيها • لهذا اجتمعت كلمتنا كلنا ، الأحرار الدستوريين وفريقى الوفد ، على مقاطعة الانتخابات التى يجريها صدقى باشا • ذلك أيسر أمرا ، وأوضح دلالة على اعراض الأمة عن الدستور الجديد • فلن يكون الأمر حين المقاطعة أمر النواب والشيوخ وحدهم ، بل سيكون أمر الأمة التى يقرر هذا الدستور أنها مصدر السلطات • فاذا امتنعت الأمة عن انتخاب النواب والشيوخ كان امتناعها الحجة القاطعة على أن السلطة القائمة ليست الأمة مصدرها ، وانها قائمة بحكم البطش ، لا بشرع الدستور •

وكذلك أصدرنا كلنا قرارا اجماعيا بمقاطعة الانتخابات ، وكنا وكان صدقى باشا على ثقة من أن الأمة ستستجيب لنا • لهذا اتخذ الرجل عدته ، فنقل الموظفين ، ونظم الحركة الادارية على وجه يسمح لم يوم الانتخابات أن يقول وفق هواه ان كل شىء تم على ما يرام •

تحت يدى وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون ، عثرت عليها وأنا أفتش فى أوراقى الخاصة • ولست أذكر الآن: أوقعت هذه العريضة ورفعت الى مقام جلالة الملك فؤاد أو أنها لم توقع ولم ترفع ؟ على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للاجراءات التى اتخذها صدقى باشا فى ذلك الحين . وهاأنذا أنقل هنا

بعض ما جاء فيها : «ان وزارة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون وتأباها مبادئه وأصوله الأولية . فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر ... وان وضعت من تلقاء نفسها نظاما للحكم يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات فى البلاد ... بل تجاوزت بعد ذلك كل قانون معروف فى تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذى استصدرته بوسائل عرفية ، مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وحريات . عطلت حرية القول وحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التنقل فى بلاد الدولة ، وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء المهين للقانون ، وغامرت بالروح المعنوية للبوليس وللجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولمحاربة النظام والقانون ... ثم انها تدفع رجال الادارة جميعا كى يقوموا ، أثناء الحركة الانتخابية التى تحاول اكراه الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم فى سبيل هذه الغايات » .

اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه ، على ثقة كذلك من أن صدقى باشا سيعمل كل ما فى وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن انتخابات جرت ، وبأن الأمة رضيت النظام الجديد . فلما تنفس صبح يوم الانتخاب ، اذا العاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال . فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان . والمظاهرات كذلك منتشرة فى كل مكان . وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب . والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين . فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية ، والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس اليها بقوة بأسه وفى حمايته . ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهبت فيها أرواح بريئة ، وأريقت على الأرض دماء زكية لم يكن لاراقتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية

والأجنبية هنا وهناك ، ينقلون الى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة . فلما انتهى اليوم ، أذاع صدقى باشا فى الصحف تصريحا بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخاب سبق .

على أن النتائج التى ظهرت فى اليوم الأول وأعلنت ، دل بعضها على أن الذين اشتركوا فى الانتخاب كان عددهم ضئيلا جدا . لذلك أجل اعلان النتيجة العامة الى اليوم الثانى ، ثم أعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا فى الانتخاب بلغت نسبتهم المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧ ٪ فى المائة ، وهى بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة ! لكن أحدا ، ممن شاهدوا ما جرى يوم الانتخاب ، لم يستطع أن يصدق هذا الرقم ، رغم أنه الرقم الرسمى الذى ظلت الحكومة متشبثة بصحته .

وانعقد البرلمان الذى انتخب فى ظل الدستور الجديد . ترى هل انتهت المعركة بانعقاده ؟ وهل آن لصدقى باشا أن يعتبر النظام استتب بالفعل ، وأن يدع الأمور تجرى رخاء لا يكدر صفوها العنف الذى لجأ اليه فى سبيل تثبيت الدستور الذى استصدره ، وفى سبيل اقناع الناس بأن ما بذل من جهد ضده قد انتهى الى الاخفاق ، فلتبدأ الأمة صفحة جديدة فى الحياة قوامها أن الحكومة حكومة الجميع ، وأن المعارضة من حقها أن تعيش داخل البرلمان وخارجه ، وأن تتمتع بالحرية التى يتمتع بها أنصار الحكومة ؟ ! .

كلا ! لم يفكر صدقى باشا فى شىء من هذا ، ولا أحسب أنه كان فى مقدوره أن يفكر فيه ! لقد لجأ ، فى الفترة التى انقضت بين صدور دستوره وانتخاب برلمانه ، الى اجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت فى النفوس حفائظ لا سبيل معها الى صلح ، بل لا سبيل معها الى هدنة .. لهذا ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، وتستطيع أن تقول بينه وبين سواد الأمة ، بالغة غاية الشدة . ولم يدر بخاطره

بطبيعة الحال أن يتخلى على الحكم ، لعل فى تخليه عنه ما يهدىء بعض الشىء من هذه الحفائظ تمهيدا لخلق جو أكثر صلاحية للتفاهم • ولم يدر كذلك بخاطر أية سلطة أن توحى اليه بالتنحى عن الحكم ، مخافة أن يقال انه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان جزاؤه هذا الاقصاء عن الحكم • لهذا بقى فيما كان فيه ؛ يلجأ الى البطش ، والى تجاوز القانون ، ويلجأ ، تنكيلا بخصومه ، الى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا هذه الخصومة الهوجاء التى اندفع اليها ، ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع الى اعتبار موقفه موقف حيـاة أو موت ؛ لا يعبأ صاحبه باعتبار من الاعتبارات ، ولا يتحرج عن شىء يكفل له الظفر بخصومه ، وان خالف ما يفرضه القانون ، أو ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس •

كانت محكمة جنايات مصر تنظر فى تلك الأيام قضية اشتهرت باسم « الخطابات المزورة » • وقد تبين خلال نظرها أن طائفة من رجال البوليس السياسى كانت لهم يد فى تزييف ما هو منسوب الى المتهمين • وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة التى تنظر هذه القضايا • وكان من عادة محمود بك أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة الانجلو بجوار البنك الأهلى • وبينا هو جالس ذات مساء اذ قيل له ان سيدة تريد أن تقابله وأن تتحدث اليه • وكان معه صديقه خليل بك غزالات ، وهو الذى قص على هذه القصة • ولما كان خليل بك رجل قضاء ويعرف أمثال هذه الألاعيب ، ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك فى هذا الوقت الذى تنظر فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج • وخرج هو ، فاذا سيدتان مشهورتان بالخلاعة ، ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى • فأدرك خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها لمحمود بك غالب للتشهير به ، فنهر السيدتين ورجل البوليس وطردهما ، وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالأمر •

ربما قيل ان البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاما

من غالب بك . ولو أن هذا صح ، وقد يكون صحيحا ، لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الصنيع بمستشار بمحكمة الاستئناف ، أثناء نظره قضية من القضايا التى تهتم لها الحكومة، اذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المستشار ، وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة .

كان صدقى باشا موقنا بأن سياسة البطش وحدها لا تؤدى الى غاية . لهذا فكر فى الوسيلة التى يستر بها سياسة البطش هذه ، فرأى أن ينشىء حزبا ، وأن ينشىء للحزب جريدة . فأنشأ حزب الشعب وأنشأ جريدة الشعب . وكان جليا منذ اليوم الأول أن الحزب من صنع الحكومة ، وأن الجريدة كذلك من صنع الحكومة . وعلى الرغم من النشاط العجيب الذى بذله صدقى باشا لتقوية الحزب وجريدته ، لقد بقيا رغم قوة صدقى باشا الذاتية هزيلين ، لأن الناس جميعا كانوا موقنين بأن المنضمين للحزب والجريدة انما تجمعهم مصالح مادية بحتة ، اذا تداعت أركانها تداعت كل صلة بينهم . وحيث تقتصر روابط الناس على المصالح المادية ، وحيث لا تجمعهم فكرة يطمئنون اليها أو عقيدة يؤمنون بها أو ما شابه ذلك من رباط معنوى ، كان حرص كل على أن ينال من المصالح المادية النصيب الأوفى سببا لمفاسد لا حد لها . وذلك ما حدث ، وان ستره بأس صدقى باشا أثناء رياسته الوزارة .

وخيل الى صدقى باشا أنه اذا استطاع أن يضمنى الى حزبه أضعف من قوة الأحرار الدستوريين . واذ كان يؤمن بأن لكل رجل ثمنا ، اذا دفع له قبل ما يعرض عليه مقابل هذا الثمن ، فقد بعث الى برسالة مع صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، يقول فيها انه مستعد لاجابة كل مطلب اذا أنا تركت الأحرار الدستوريين وانضممت اليه . وكان عبد الرحمن باشا قليل الثقة بالناس ، يعتقد أنهم جميعا يجرون سعيا وراء مصالحهم ، وان التمسك بالمبادىء السامية فى مصر لا يجدى نفعا ، فنقل الى الرسالة وعنده أمل أن أقبلها . وسألته : أترضى لى ، وقد كنت

ممن دفعوا الأحرار الدستوريين للسير فى الطريق الذى ساروا فيه ، أن أتخلى عنهم ؟ وأجابنى عبد الرحمن باشا : لكن الأحرار الدستوريين لا يقدرون لك موقفك معهم ، بدليل انهم لا يؤدون لك حقك عليهم وأنت الذى تدير سياسة جريدتهم • قلت : هذا شىء آخر • ولعل لهم عذرا أعرفه • وعلى أى حال فلن أرضى لنفسى موقفا لا يتفق مع موجب الكرامة والرجولة •

وكرر عبد الرحمن باشا هذه الرسالة التى حملها اياه صدقى باشا من غير جدوى • ولعل صدقى باشا كان يحسب اننى سأقبل هذا العرض يوما من الأيام ، لما عرفه من تأثر الأحرار الدستوريين بالأزمة المالية التى كانت بالغة يومئذ غاية الشـــدة • فلما كررت الاعتذار عن عدم قبولها ، أخبرنى بعض أصـــدقائى أنهم سمعوا أن البوليس يدبر أن يضبط عربتى يوما بعد أن يدس بها بعض المحرمات • وعجبت لهذا النوع الوضيع من الحرب ، وان لم أتأثر به الا أن أكون قد ازددت عنفا فى مقاومة نظام ينزل الى هذا الدرك فى الخصومة السياسية !

ومن الحق على أن أقرر هنا أن زملائى فى تحرير السياسة كانوا من سمو الروح المعنوية بما يستحقون معه كل تقدير واعجاب • حرص صدقى باشا على اقصائى عن رياسة تحرير السياسة ، فأصدر قانونا للمطبوعات يحرم من رياسة التحرير من صدر ضده حكمان بالادانة • ولما كان قد صدر ضدى حكمان عن مقالين نشرتهما السياسة ، أحد الحكمين بغرامة خمسة جنيهات والآخر بغرامة عشرة جنيهات ، فقد أصبحت محروما من رياسة تحرير السياسة • وسرعان ما حل محلى فى هذه الرياسة زميلى الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى ، من غير أن يقتضى عن هذه المسئولية أية زيادة فى مرتبه • ووضع اسم الأستاذ المازنى على « السياسة » رئيسا لتحريرها ، ووضع اسمى أنا مديرا لسياستها • ولم يجد صدقى باشا فى القانون الذى أصدره ما يعترض به على ذلك • وكذلك بقيت السياسة بعد عودتها الى الصدور ، كما كانت قبل تعطيلها ، شدة معارضة لهذا النظام الذى حاربته منذ مولده •

ولم تكن هذه الروح المعنوية القوية وقفا على زملائى فى التحرير ، بل امتدت الى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم الى آخرهم : من رئيس التحرير الى العامل فى (ورشة) الصف • ولما رأى صدقى باشا أن القانون الذى أصدره لم يحرمنى حق التحرير ، وحق ظهور اسمى على الجريدة مديرا لسياستها ، حاول أن يجد الوسيلة لالصاق تهمة بى ؛ فكنا بين حين وحين نرى رجل النيابة العامة مقبلا علينا صدر المساء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شىء كتبته أنا يكون مادة لاتهام أيا كان نوعه • وتناقل المحررون والعمال أن صدقى باشا حريص على أن يصل الى ورقة مكتوبة بخطى ، يجعلها أساس اتهامى والقبض علىّ • وسـواء أصح ما تناقلوه أم أنها كانت مجرد اشاعة لا أصل لها ، لقد أظهروا من التضامن معى ما يستحق التقدير • كان رئيس ورشة الصف ، المعلم سعد ، رجلا ثقل سمعه ، فكان اذا سئل تصامم ولم يجب • وكان يعطى ما أكتب الى صفافين بذاتهم له بهم كل الثقة ، فاذا انتهوا من صف الحروف وتصحيح ماكتب أعدم الأصول التى بخطى حتى لا يعثر عليها من يفتش المطبعة • وكذلك كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عوانا ، وكنت مؤمنـا بأننى منتصر آخـر الأمر لا محالة ؛ لأننى أدافع عن حق ، ولأن الناس جميعا مقتنعون اقتناعى وان أقعدهم الخوف عن مظاهرتى •

كانت الروح المعنوية لمحررى السياسة وعمالها قوية هذه القوة • وكانت قوتها مستمدة من روح الحزب • فقد كان محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ، وغيرهم من أساطين الحزب، يحضرون كل يوم الى الحزب مرتين ، مرة فى الظهر ، ومرة فى المساء • وكنا فى كلتا المرتين نستعرض حوادث اليوم ، وما يجب أن نكتب معارضة للوزارة • وكانوا كثيرا ما يسألوننى عن حال محررى السياسة وعمالها وعن روحهم المعنوية • وكانت مثابرتهم على الحضور كل يوم على هذا النحو ذات أثر قوى فى نفوس العمال والمحررين ، حتى لقـد كانت

تجعلهم يحتملون من ضيق العيش أحيانا ما كانت تؤدى اليه محاربة الحكومة (السياسة) فى انتشارها ؛ عن طريق التضييق على باعتها حينا ، واغراء متعهدها بالمال حينا آخر • وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطا ، ازددنا ايمانا برسالتنا ، فاحتملنا فى سبيلها ما لا يحتمله الانسان عادة فى المألوف من ألوان الحياة •

ولم يضعف من حماسة المحررين والعمال أن كثيرين من أعضاء الحزب تولوا عنه ؛ فمنهم من انضم صراحة الى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور الى دار السياسة والحزب • بل كان حسبهم أن يروا هذه الروح القوية الممتلئة بها نفوس زعماء الحزب ليسموا جميعا سموهم ، وليضحوا تضحيتهم ، وليقفوا فى الميدان الذى وهبوا أنفسهم له وقفة المستميت الذى عاهد الله وعاهد نفسه على النصر أو الشهادة •

بل لقد كان محمد باشا محمود ينتهز كل فرصة ليعلن رأيه فى الوزارة على الشبان من طلبة الجامعة وأضرابهم ، ممن يحضرون الى الحزب يستلهمونه الرأى والتوجيه • ولقد خطب هؤلاء الشبان يوما فذكر لهم أن صدقى باشا ووزارته تمشى فى حكمها على كومة من القاذورات • ورأيت فيما نقله محرر السياسة من هذه الخطبة شدة بالغة ، فأدخلت عليها من التلطيف ما يخفف بعض الشىء من حدتها ، وكتبت ذلك بخطى على المسودة التى وضعها المحرر • فلما ظهرت السياسة فى اليوم التالى وفيها هذا الخطاب العنيف ، ضاق به صدقى باشا ذرعا الى حد لم يكن أحد يتوقعه •

ففى مساء ذلك اليوم جاء محقق النيابة الى (السياسة) ، وفتش المطبعة ، وعثر فى أوراقها على المسودة التى وضعها المحرر للخطبة ، والتى أدخلت أنا عليها من التلطيف ما أدخلته • وسألنى المحقق عما اذا كان هذا التعديل من وضعى فأجبته أن نعم ، وبأننى أردت أن تخلو الخطبة من عنف بالغ ، من غير أن أشوه النص الذى ألقاه رئيس الحزب • وبعد أيام أرسلت النيابة تطلب محمد باشا ليذهب اليها كى تحقق معه ،

فرفض الذهاب قائلا انه لا يرى ما يقتضيه . عند ذلك رفعت النيابة الدعوى على محمد باشا محمود وعلىّ أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف . وادعى صدقى باشا فى القضية مدنيا ، طالبا تعويضا قدره عشرون ألفا من الجنيهات .

ونظرت القضية أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور المستشار . ورأى الرجل ، ورأت هيئة محكمة الجنايات معه ، أن مثل هذه الدعوى لا يجوز أدبيا نظرها ، وفيها خصمان سياسيان من كبار زعماء الدولة ، أحدهما رئيس الوزارة والآخر رئيس سابق ، وطلبت المحكمة الى المحامين فى الدعوى أن ينظروا فى انهائها صلحا بين الرجلين . بذلك تأجلت القضية الى أجل غير مسمى ، تحدده المحكمة فيما بعد .

وقد عجبت حقا كيف بلغ بصدقى باشا أن يرفع مثل هذه الدعوى على خصم سياسى له ، وهو رجل عرف بابتسامة دائمة فيها معنى الاستهتار والاستهانة بكل شىء ! لكن ما حدث بعد هذه الجلسة بزمن غير طويل كشف لى عن السر فى هذا الأمر . فقد أضنى الاجهاد المتصل أعصاب صدقى باشا ، حتى لم يعد يحتمل هذه الخصومة العنيفة . أضناه هذا الاجهاد الذى اتصل أكثر من عامين ، والذى كان يقتضى صدقى باشا أن يعمل كل يوم ما يزيد على اثنتى عشرة ساعة ؛ يستيقظ الساعة الخامسة صباحا ليجلس الى مكتبه ؛ يباشر أعمال وزارتى الداخلية والمالية ، وكان يتولاهما ، ويشرف على ما يجرى فى سائر الوزارات . لهذا تحطمت أعصابه ، حتى هده الاعياء فسقط صريع الشلل . وعرفت ذلك فرأيت واجبا أن أمر بداره وأن أسأل عن صحته . فلم يجل بخاطرى يوما ما يجول بخاطر كثيرين من أن الخصومة السياسية ، بل الحرب السياسية ، تعفى من المجاملات الواجبة بين الناس .

ولعل هذا الاجهاد هو الذى دفعه ليستمر فى حملة العنف التى

سوغها لنفسه أثناء الانتخابات ، وأن يتسامح مع موظفى الادارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف الى التعذيب فى أقبح صور التعذيب • ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز باشا فهمى، حكما قدم له بحيثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة • فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ، وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء !! وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ، ومن شدتنا فى التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها ، لأنها تستند الى وقائع أثبتها القضاء — ان استقال على باشا ماهر وزير الحقانية فى وزارة صدقى باشا ؛ فكانت استقالته ، بسبب هذا الحكم ، اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صوره •

وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هـذا الحكم الى نزعة سياسة قائمة بنفس عبد العزيز باشـا تعارض اتجاه الحكومة • فقد أبدى عبد العزيز باشا ، منذ استصدر صدقى باشا دستوره ، حرصا على احترام النظام فى حدود هذا الدستور ، حتى كان يتنقـل على رأس محكمة الجنايات التى تنظر القضـايا المرفوعة ضـد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور • رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسى ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه فى قضية التعذيب لترقى اليه أية مظنة • ولهذا دمغ هذا الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية الى الاستقالة بسببه •

مرض صدقى باشا واشتد به المرض ، فأرسـل الى جلالة الملك يستعفيه من أعباء الحكم ليفرغ للعناية بصحته • لكن جلالة الملك رأى أن يبقى فى رياسة الوزارة ، وأن يسافر الى أوربا ليعنى بصحته ، فلم يسع صدقى باشا الا أن يقبل هذا الأمر • وسافر الرجل الى أوربا فى منتصف الربيع من سنة ١٩٣٣ وتفرغ للعناية بنفسه • وعنى أطباؤه خير

عناية بعـلاجه ، فعاد فى أواخر الصيف الى مصر ، ولم يبق به من أثر الشلل الا ضعف فى يده اليسرى عن مجاراة يمناه فى الحركة • وعاد وهو يعتقد أن سيبقى رئيسا للوزارة ما شاء الله من سنوات •

لكن الناس فوجئوا بعد أسابيع من عودته بأن أزمة وزارية توشك أن تعصف بالوزارة ، ثم فوجئوا كذلك بأن صدقى باشا قدم استقالته ، وبأن عبد الفتاح باشا يحيى ، وكان مقيما يومئذ بباريس ، كلف بتشكيل الوزارة • وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا • فلما حضر وقع مراسيم التأليف ، وانتظر النـاس ما سيترتب على هذه المفاجأة من نتائج •

على أن انتظارهم وتطلعهم للمستقبل لم يمنعاهم من التساؤل عن السر فى اعفاء صدقى باشا من رياسة الوزارة ، وقد عاد الى مصر سليما معافى • أترى يكون جزاء الرجل الذى صنع ما صنع صدقى باشا ، والذى سخر كل مواهبه وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى ألقى على صدقى باشا ، هذا الجزاء القاسى ، وبخاصة بعد أن كان فى الشهور الأخيرة بين الحياة والموت نتيجة هذا المجهود الجبار الذى هد أعصابه وهدم كيانه ؟ ! أم أن فى الأمر سرا لابد عما قريب يظهر ؟ لم يطل بالناس الانتظار للوقوف على هذا السر • فقد ألفت الوزارة الجديدة بعد زمن وجيز من اضطلاعها بالحكم لجنة تحقيق ، لتمحيص ما يقال عن العبث وعن مخالفة النزاهة فى اقامة (كورنيش) الاسكندرية •

فلم يكن للاسكندرية ، الى أن تولت وزارة صدقى باشا الحكم ، هذا (الكورنيش) البديع الممتد على شاطىء البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين الى قصر المنتزه • وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدقى باشا بأن يقيم هذا (الكورنيش) ، فوضعت رسومه وطرحت عمليته فى المناقصة ، ورست على المقاول دانتمارو ، وطلب اليه أن يتمه فى عامين اثنين • وجرى العمل فى (الكورنيش) ليل نهار وتم فى موعده • لكن الأقاويل تناثرت

هاهنا وهناك بأن صدقى باشا ، وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل ، قد أفادوا لأنفسهم بسببه ؛ وأن مخالفات جسيمة لما يقضى به القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت أثناء القيام به . وأيسر ذلك أن المقاول أقام ، فيما رددته هذه الاشاعات ، قصورا وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول ، أو هو غير معقول بالفعل .

تولت اللجنة التحقيق ، وبدأ الناس يتناقلون من أنبائه أمورا تأباها النزاهة كل الاباء . أكان ما تناقله الناس من ذلك صحيحا ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدقى باشا عن ولاية الحكم ؟ لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه ، وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنبائه . فلو أن شيئا منه لم يكن صحيحا ، فما بال صدقى باشا قد أعفى من منصبه وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه ؟ لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك . وهل ترى لو أن هذا البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئا ؟ لقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان ، التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية ، أربع مرات عطل أثناءها خمس سنوات . وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط ، مع أن ثمانى وزارات استقالت أو أقيلت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدقى باشا . لم يفكر الجمهور اذن فى موقف البرلمان من استقالة صدقى باشا ، ولا فى عمل لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) ، بل مال أول الأمر الى تصديق كل ما كان يسمعه ، ثم هدأت الحدة حين طال بلجنة التحقيق المطال ، وحين أيقن الناس أن الأمر أدنى الى أن يكون حرب أعصاب لن تترتب عليها نتائج حاسمة الا أن تتناول بعض الموظفين بالاحالة الى المعاش .

لم يكن البرلمان ليغير من مجرى الحوادث شيئا ، لو أنه كان فى دور الانعقاد حين استقال صدقى باشا وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على

النحو الذى ألفت به ، وحين ألفت الوزارة المذكورة لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) • وحسبك أن تذكر ما حدث على أثر استقالة صدقى باشا لتتيقن هذا الأمر • فقد كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة يومئذ من حزب الشعب ، وكان صدقى باشا رئيسا لهذا الحزب كما سبق القول • فلما استقال صدقى باشا ، اذا أعضاء حزب الشعب جميعا ينفضون من حول منشئه ، واذا صدقى باشا يجد نفسه وحيدا لا يؤيده أحد ولا يجد من يعتمد عليه الا نفسه • بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته ، وان شئت فقل ان عبد الفتاح باشا اختير لرياسة الحزب كما اختير لرياسة الوزارة ، فهرع اليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتساءلون: الى أين يولون وجوههم ؟! ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشىء من هذا • فقد ذكر غير مرة ، بعد سنين من هذه الحوادث ، أن جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا اليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه ، فصاح بهم كى يدعوه وشأنه ؛ فهو يعلم كيف انضموا الى الحزب ، وكيف ناصروه فى انتخابه لرياسته ! ولم يجد هؤلاء الأعضاء ما يجادلون به الرجل ، ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك فى جاهه ومصالحه •

فكر عبد الفتاح باشا ، أول ما تولى الحكم ، فى أن يجعل صلته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، أو كان ذلك شأنه على الأقل مع حزب الأحرار الدستوريين • فاختار موظفا جعل يتردد علينا ، وينقل الينا من أحاديث عبد الفتاح باشا عنا وتقديره لنا وحفظه مودتنا ، وينقل الينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفيا • وكان جليا أن الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا أن المعارضة وهنت قوتها ، بعد أن نفذ دستور صدقى باشا وانعقد برلمانه دورتين كاملتين ؛ وأن من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى الى التسليم بالأمر الواقع : من قيام هذا الدستور ، أو ينتهى على الأقل الى خلق جو من الشقاق بين الهيئات

المعارضة لهذا النظام ، ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر ، رغم ما كان من عنف المعارضة التى قامت ضده أول صدوره .

وقد خلق عبد الفتاح باشا ، بينه وبين المندوب السامى البريطانى ، مشكلة (بروتوكول) أول ما عاد سير برسى لورين من انجلترا بعد انتهاء اجازته . فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ؟ أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ، أم هو المندوب السامى ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية ، أو أراد بها أن يظهر الرأى العام على أن بينه وبين الانجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأى العام للاعجاب به ولمناصرته . فعبد الفتاح باشا رجل صريح ، طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية . وهو الى جانب ذلك رجل حساس فى كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية ، حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه من أكرمهم على نفسه وعلى الناس . وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف ، لاقتناع الجمهور برضا الانجليز عن السياسة القائمة يومئذ فى مصر ، وبأن هذا الخلاف ، أيا كان مرده ، لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر . لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ، ولم يتغير اتجاه الرأى العام نحو الوزارة فى كثير ولا قليل .

وكان طبيعيا ألا يتغير اتجاهنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، كذلك لهذا السبب . لكن رسول عبد الفتاح باشا الينا لم ييأس من مواصلة حديثه معنا . ولعله كانت له فائدة من اطالة هذه المحادثات . على أنه بينما كان يوما عند الباب الداخلى للحزب و « السياسة » يتحدث معى ، اذ أقبل محمد محمود باشا . فلما رآه قال له فى صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيى باشا أنه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى أنه يطلب المحال ، وأنا لن نغير خطتنا أو نعدل عن سياستنا !.

كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط ، وان تردد بعدها علينا ، ثم باعد بين زياراته ، ثم انقطع فلم نعد نراه .

كنت قد قمت أثناء وزارة صدقى باشا ، بحملة فى (السياسة)

بالغة غاية العنف ضد التبشر والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد آثر أن يتنحى الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى عن رياسة تحرير السياسة ، وأن تسند الى حفنى بك محمود شقيق محمد باشا • وكانت النيابة قد بدأت تحقق معى فى هذه الحملة ضد التبشير والمبشرين • ولما كانت الأنباء ترد الينا عن نشاط الحركة التبشيرية فى مصر وفى المعادى وفى المطرية وفى بور سعيد وفى غيرها من البلاد ، لم أجد فى التحقيق ما يمنعنى من أن أتابع حملتى الصحفية العنيفة على هذه الحملة التبشيرية الأثيمة ، وأن ألقى على ادارة الأمن العام الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية تبعتها • واستمر الحال شهورا دعيت أثناءها الى النيابة غير مرة • فلما استقالت وزارة صدقى باشا وخلفتها وزارة عبد الفتاح باشا يحيى انتهت الحملة التبشيرية ، ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق ، فجعلت تراجعه زمنا الى أن انقطع كل رجاء فى التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة • وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذا الرجاء ، رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفنى بك محمود وأنا ، أمام محكمة الجنايات بتهمة اننا نحرض أهل الأديان المختلفة بعضهم ضد بعض • وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها •

وفى هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء بأن وزيرا يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة ، وأن نزاهة الحكم لذلك ليست فوق مستوى الشبهات • لم تكن مسألة (كورنيش) الأسكندرية اذن هى موضع الاتهام لعهد ذلك الدستور الذى نحاربه وكفى ، بل عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى الى أحمد باشا عبود ، من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى مثل هذه الأحوال • ونشرنا هذه الأنباء وأعدنا نشرها ، فلم يكذبها أحد ، وعلى العكس من ذلك اتصل بنا أن الأمر لم يقف عند مقاولة واحدة ، وأنه تعدى ذلك الى ما يقنع الانسان بأن الأمر لم يكن خطأ وقع فيه صاحبه عن غير قصد •

بدأنا حملة فى هذا الموضوع كانت تغذيتها بالأنباء المفصلة يسيرة

كل اليسر . ولم نكن فى حاجة ، لنغذيها بالتفاصيل، الى أية مهارة أو مقدرة صحفية خاصة . فمن الخطأ الظن بأن ما يقع فى دوائر الحكومة يمكن أن يبقى سرا مطويا زمنا طويلا . ذلك أن من الموظفين من جبلوا على النزاهة، فاذا خولفت تحركت ضمائرهم وضاق صدرهم فلم يستطيعوا كتمان ما وقع بعلمهم ، فأحاطوا به من يملك اذاعته . ومن غير الموظفين من يصيبه من جراء محاباة غيره من الضرر ، أو يفوت عليه من الفائدة ، ما يدفعه الى تقصى الأخبار والوقوف على الوثائق والمستندات ، ودفعها الى الصحيفة التى تدفعها سياستها ، أو يدفعها عامل آخر ، الى نشر ما يحدث من محاباة . بل لقد يرى بعض الموظفين أنهم غبنوا ، وأن غيرهم قدم عليهم بغير حق فى رأيهم ، فهم يرون فى اذاعة مثل هذه الأنباء شفاء لما فى قلوبهم وانتصافا لأنفسهم وانتقاما من ظالميهم . وذلك ما حدث بعد أن أذعنا أنباء وزارة الأشغال . فقد كنا نتلقى بالتليفون أنباء مفصلة أدق التفصيل ، وكثيرا ما كان أصحابها يكتمون أسماءهم عنا مكتفين بأن يقسموا على صحة روايتهم لنا ، فكنا نؤجل النشر يوما نتحقق أثناءه مما قيل لنا ، فلا يمضى اليوم حتى تثبت صحة الرواية التليفونية ، بل حتى يزاد عليها من الأدلة ما ينفى من نفسنا كل ريبة أو شبهة . وكذلك جعلت « السياسة » تنشر كل يوم جديدا ، أو ما يشبه الجديد ؛ وجعلنا نعنف فى حملتنا عنفا أثار الرأى العام ، وجر معنا بعض الصحف الى التحدث فى الموضوع ، من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف .

ماذا عسى أن يصنع رئيس الوزارة ، وأى موقف يقف من هذه الحملة ؟ أيطلب الى وزير الأشغال أن يتنحى عن منصبه ؟ لكنه ان فعل اعترف بأننا على حق ، فأضعف وزارته ، وبخاصة أن لعبود باشا صلات بلندن وبكثيرين من رجال الأعمال الانجليز . لم يبق اذن الا أن يجيبنا الى ما كنا نطلبه ، ونلحف فيه ، من التحقيق فى الأمر عن طريق النيابة . وفعلا بدأ لبيب بك عطيه ، النائب العام ، يتولى التحقيق مع حفنى بك

محمود . وأكبر الظن أن الوزارة كانت ترجو أن يقف التحقيق حملتنا . لكن (السياسة) لم تقف حملتها ، بل دأبت عليها وازدادت عنفا فيها ، ثم اتخـذ حفنى بك من التحقيق ذاته مادة لكتابة مقالات نفث قلمه فيها كل ما يجول بخاطره من معانى المعارضة للعهـد كله ، والتهكم به ، والغضب منه .

واستمر التحقيق زمنا كانت الدعوى المرفوعة علينـا ، لمقاومتنا التبشير ، تنظر أثناءه أمام محكمة الجنايات . وقد استغرقت المرافعات فى هذه الدعوى جلسات طويلة كثيرة ، ثم حكمت المحكمة علىّ وعلى حفنى بك بغرامة سبعين جنيها يدفعها كل منا . وصدر هذا الحكم يوم السبت . وبينما كنت مساء الأحد بمنزلى ، دق التليفون وأبلغنى حفنى بك أن المحضر ذهب اليه فى بيته يطلب اليه بأمر النيابة أن يدفع الغرامة . فأخبرته بأن هذا التصرف مخالف للقانون ، لأن القانون الذى أصدرته وزارة صدقى باشا ، والذى يقضى بأن تدفع كل صحيفة تأمينا ثلاثمائة جنيه فى وزارة الداخلية ، يقضى بأن تؤخذ الغرامة من التأمين ، فاذا لم تكمل الصحيفة تأمينها خلال خمسة أيام بعد استيفاء الغرامة منه منعت من الصدور . وأجابنى حفنى بك بأنه ذهب بالمحضر الى أخيه محمد باشا فى كلوب محمد على ، وأن الباشا دفع الغرامة عنه وعنى ؛ لأن البنوك كانت مغلقة ، ولأن النيابة أمرت المحضر ألا يقبل شـيكا على البنك وفاء للمبلغ الذى حكم به .

وبينما كنت جالسا الى مكتبى بالسياسة ساعة الظهر غداة ذلك اليوم ، دق التليفـون وخاطبنى النائب العـام ، لبيب بك عطية ، وطلب الىّ أن أذهب اليه بأسرع ما أستطيع . واستمهلته ساعة فأبى ، فركبت سـيارتى وكنت فى مكتبه بعـد دقائق من حديثـه . ووجـدت عنده الأستاذ مرقس بك فهمى المحامى عن عبود باشا الذى دخل مدعيا مدنيا فى تحقيقات نزاهة الحكم ، ثم رأيت حفنى بك فى جانب آخر من الغرفة الفسيحة ، يملى على كاتب النيابة اجابته عن سؤال أو أسئلة

وجهت اليه . وحييت وجلست فابتدرنى لبيب بك بقوله : أريد أن أسألك ، وأنت رجل شريف : أكتبت شيئا مما يجرى التحقيق بشأنه أو كان لك يد فيه ؟ قلت : أتسألنى بوصفك النائب العام ؟ قال : لا ! لبيب عطيه يسأل الدكتور هيكل . قلت : اذن أجيبك . انك تعلم أن نادى حزب الأحرار الدستوريين وجريدة « السياسة » فى بيت واحد . ورجال الحزب ، وفى مقدمتهم محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ورشوان باشا محفوظ وغيرهم ، يحضرون كل يوم ظهرا ، ويحضرون كل يوم مساء ، فأجلس أنا وحفنى بك معهم . فاذا انعقد جمعنا تحدثنا فى شتى الشئون العامة ، واخترنا ما نراه منها صالحا للكتابة ، وتبادلنا الرأى فيما يكتب ، وعهدنا الى محرر فى السياسة ، أو الى رجل من رجال الحزب ، أن يتولى تحرير ما اتفقنا عليه . وقد أكتب أنا ، أو يكتب أحد رجال الحزب الحاضرين ، أو يكتب محرر فى السياسة . فاذا ترتبت مسئولية فهى واقعة علينا جميعا .

قال لبيب بك : المسألة كبرت ! يعنى اننا يجب ان أردنا أن نسألك أن نسأل هؤلاء الباشوات جميعا ؟ !

وتدخل الأستاذ مرقس فهمى قائلا : الدكتور هيكل بك على حق . فهو عضو فى مجلس ادارة الحزب ، شأنه شأن من تحدث عنهم .

وسكت النائب العام وأراد أن يتناول بالحديث مسألة أخرى ، فأردت من ناحيتى أن أنتهز الفرصة فأبين له عدم احترام النيابة القانون ، فقلت : وما دمت قد حدثتنى حديث لبيب بك عطيه الى الدكتور هيكل ، فاسمح لى أن أوجه بهذا الوصف نقدا لتصرف النيابة فى أمر خالفت فيه القانون !

فاذا الرجل يعتدل على كرسيه لسماع هذه العبارة ، ويقول :

— لا تنس أنك تخاطب النائب العام !

قلت : فليكن ! وسواء أكان خطابى للنائب العام أو للبيب بك ، فأنا أوجهه وأحمل مسئوليته . فهل تسمح لى ، ولك بعد ذلك رأيك !

انك تعلم أن محكمة الجنايات أصدرت من ثلاثة أيام حكمها بتغريمى وتغريم حفنى بك سبعين جنيها على كل منا فى قضية التبشير • وأول من أمس ، يوم الأحد ، كانت البنوك مغلقة • مع ذلك ذهب المحضر الى دار حفنى بك لينفذ حكم الغرامة ، بمعنى أنه اذا لم يدفع قبض عليه وحبس • ولولا أن محمد باشا محمود أخذ المبلغ من كلوب محمد على ودفعه عن حفنى بك وعنى ، لاتخذت النيابة هذا الاجراء ، اجراء القبض والحبس • هذا مع أن قانون المطبوعات لا يجيز هذا التصرف • فالمادة التاسعة منه صريحة فى أن حكم الغرامة على الصحف يقتضى من التأمين المدفوع عن الصحيفة الى وزارة الداخلية • والمبلغ المحكوم به علينا ، ومجموعه مائة وأربعون جنيها ، أقل من تأمين (السياسة) وقدره ثلاثمائة جنيه • فكيف سوغت النيابة لنفسها هذا التصرف المخالف لحكم القانون ، ولبيب بك هو النائب العام المشرف عليها ؟

أخذ النائب العام بما قلت ، وسأل : أصحيح أن قانون المطبوعات فيه مثل هذا النص الذى تقول عنه ؟

ومد الرجل يده الى (وراقة) بجانبه ، وجاء بقانون المطبوعات ، وتلى المادة التاسعة فاذا هى كما ذكرت • ولم يكد يتم تلاوتها حتى قال الأستاذ مرقس : النص صريح والدكتور هيكل بك على حق •

وعقب لبيب بك بقوله : هذا صحيح ، ثم دق التليفون الى رئيس نيابة الاستئناف ، محمود بك منصور ، وخاطبه قائلا :

— محمود بك ! الدكتور هيكل بك عندى هنا • وهو يوجه الى النيابة عتابا له الحق فيه • ذلك تنفيذ النيابة حكم محكمة الجنايات الأخير على النحو الذى نفذ به • فقانون المطبوعات لا يسمح بهذا ، وأرجو لذلك مراعاة هذا الأمر فى المستقبل •

لست أدرى ما الذى أجاب به رئيس نيابة الاستئناف ! لكن معاتبة النائب العام له لم تزد على مجرد ملاحظة يريد اتباعها فى المستقبل • والطريف اننى سمعت بعد ذلك أن محمود بك منصور قص نبأ هذا

الحديث التليفونى بين النائب العام وبينه لبعض أصدقائى ، وعلق عليه بقوله : والعجيب أنه هو الذى أمر بالتنفيذ على هذا النحو ، وأننى لفت نظره الى حكم قانون المطبوعات ، فأمرنى ألا أقف عنده وألا ألقى اليه بالا !

وانتهى كاتب النيـابة من تسجيل أقوال حفنى بك . وجاء الينا فسألنى النائب العام فى المحضر ، فأمليت العبارات التى ذكرتها له من قبل ، وانتهى بذلك دورى فى تحقيقات نزاهة الحكم . أما حفنى بك فرفعت عليه الدعوى أمام محكمة الجنايات ، وادعى فيها عبود باشا بالحق المدنى .

لست أعرف قضية أثارت اهتمام الرأى العام المصرى ، منذ أعلن استقلال مصر ، ما أثارته قضية نزاهة الحكم ، اللهم الا قضية (السياسة) فى عهد سعد زغلول باشا . وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، فكان اهتمام الصحف واهتمام الجمهور بكل ما يحدث فى المحكمة بالغا غاية مداه . والواقع أن طلعة الناس فى مصر لا يثيرها شىء ما يثيرها العبث بالحكم . كذلك كانت وكذلك بقيت ، لأن الذين تولوا الحكم فى مصر خلال العصور الأخـيرة كانوا أقوياء متحكمين ، فكان كل ما يضعف سلطانهم وبأسهم بعض ما يصفق له المحكومون الذين ينوءون بهذا البأس وهذا السلطان .

وفيما كانت محكمة الجنايات تسمع الشهود والمرافعات ، دعانى محمد باشا محمود يوما ، وأخبرنى أن حفنى بك ذكر له أن عبود باشا يريد أن يصالحنا فى الدعوى ، فهو يريد أن يقف على رأيى فى هـذا الأمر . ولم أعجب مما سمعت ، وانما كان عجبى وعجب الناس جميعا ما يرونه من خروج حفنى بك مع عبود باشا عقب انتهاء كل جلسة ! وسألت محمد باشا : وما هو أساس هذا الصلح ؟ قال : لا أدرى ، سل حفنى ! قلت : اننى لا أتصور للصلح فى هذه القضية أساسا معقولا .

لقد اتهمنا الرجل • أترانا نسحب اتهامنا فنكون من الكاذبين ؟ ! أم تراه يقر هذا الاتهام ، فيعترف أنه هو ووزير الأشغال من العابثين بحقوق الدولة ومصالحها ؟ ! •

قال محمد باشا : وما عليك أن تلقى عبود أنت وحفنى لتقف على ما تريد أن تقف عليه ؟ قلت : لا مانع عندى !

وأخبرنى حفنى بك أنه ضرب لعبود باشا موعدا بفندق شبرد الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه • فلما ذهبت فى الموعد المحدد وجدت عبود باشا ولم أجد حفنى بك ، وانتظرنا حضوره زمنا فلم يحضر • فسألت عبود باشا عن الأساس الذى يعرضه للصلح الذى يريده • فكان جوابه : ان حفنى بك هو الذى عرض عليه الصلح • فسألته : وهل سألت محاميك فى هذا الأمر ؟ ! قال : لا ! قلت : خير أن تسأله ، فاذا وجد أساسا عاودنا الحديث فى الأمر • وكان هذا اللقاء هو الأول والأخير ، فلم يتجدد بعده حديث فى الصلح ، بل سارت القضية فى طريقها الى أن صدر الحكم فيها •

كشفت هذه القضية عن ظواهر لا تسر • فكان من الشهود الذين سمعوا من اضطربوا لدى مناقشة المحكمة اياهم ، فاضطربت ثقة المحكمة بهم رغم أنهم كانوا فى مراكز سامية • وكم كشفت المرافعات فى الدعوى عن أمور تجرى لا تعرف القانون ولا يعرفها القانون ! وكم أبديت ملاحظات لو أنها أبديت فى غير مصر لترتبت عليها آثار ونتائج لم يفكر أحد من القائمين بالأمر عندنا فى مثلها ! بل كم من أشخاص كان لهم فى هذه القضية موقف خاص ما لبث أن نسى بعد حين ، فارتفعوا فى مناصبهم وفى احترام الناس وتقديرهم الى السماك الأعلى ؟ ! •

استغرق نظر هذه القضية أسابيع كما قدرت ، ثم حكمت المحكمة فيها بالبراءة • ترى ، هل ذكرت الوزارة التى وصمها هذا الحكم قول سعد زغلول : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيا علىّ ولفارقت منصبى ؟ ! كلا ! بل كفى أن تطعن النيابة فى الحكم بالنقض

والابرام لترى الوزارة فى هذا الطعن مسوغا لبقائها فى الحكم • وبقيت الى أن أيدت محكمة النقض الحكم فى أهم أجزائه ، ثم بقيت بعد ذلك وكأن حكما لم يصدر ، وكأن الأمور تجرى فى مجراها العادى ، وكأن ما بينها وبين المعارضة لا يزيد على أيهما يغيظ الآخر ، ويدفع الى نفسه الألم والكمد !

على أن الانجليز شعروا بأن عليهم مسئولية عن هـذا الموقف ، موقف التأييد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو كذلك قالوا على لسان صحفهم على الأقل • ولعلهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوربا تتطور تطورا يقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى • ولا سبيل الى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقد تنفيذا لهذا النظام قائم كذلك • لابد اذن من أن يظهروا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوسا عند الشعب ، وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوما • وليس حتمـا أن تنتهى المعركة الى انتصـار حاسم لأحـد الدستورين ، بل حسب التدخل البريطانى أن ينحّى الدستوران معا من الميدان ، ثم لينتظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام ، وليرقب الانجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياستهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ ! •

الفصل التاسع

بين الدستور والمعاهدة

الجو الدولى يدعو انجلترا لاسترضاء مصر ـ المندوب السامى الجديد ـ الانجليز وتغيير الوزارة ـ الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها ـ الغاء دستور صدقى باشا ـ اتجاه الوزارة لانصاف العمد والموظفين ـ أثر الشؤون المحلية فى سياسة مصر العامة ـ الدستوريون يتجهون الى معارضة الوزارة ـ بين نسيم باشا وجلالة الملك فؤاد ـ ايطاليا تفكر فى غزو الحبشة ثم تعلن النفير العام لتنفيذ هذا العزم ـ الوزارة وأهداف مصر القومية ـ خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ـ تصريح سير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر ـ موقف الأحزاب المصرية من هذا التصريح ـ الوفد يسحب تأييده لوزارة نسيم باشا ـ المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ـ مساعى الشباب للوحدة القومية ـ رئيس الدستوريين يرحب بالوحدة ـ اختلاف الدستوريين والوفد على أساس الوحدة ـ البوليس يصطدم بالمتظاهرين ـ موقف الوزارة يزداد حرجا ـ اتفاق الدستوريين والوفد على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعا أساس الوحدة القومية ـ تأليف الجبهة الوطنية واجتماعاتها ـ كتابها الى جلالة الملك ، وكتابها الى المندوب السامى البريطانى ـ عودة دستور الأمة ـ تباطؤ انجلترا فى الرد على كتاب الجبهة وسببه ـ انتونى ايدن يخلف صامويل هور وزيرا للخارجية البريطانية ـ تبليغ الحكومة البريطانية الجبهة باستعدادها للمفاوضة مع الأحزاب المصرية جميعها ـ الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فلا يوافق النحاس باشا على تأليفها ـ استقالة نسيم باشا ـ على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة ـ التمهيد للانتخابات وللمفاوضة .

شعر الانجليز بأن تطور الأحوال الدولية فى أوربا يقتضيهم التقرب الى الشعب المصرى وكسب مودته . والواقع أنهم كانوا الى يومئذ لا يقيمون لهذه المودة كبير وزن أو لا يحسبون لها كبير حساب . فقد كانت أحوال أوربا الى سنة ١٩٣٢ باعثة على الطمأنينة الى استقرار

السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسلح قويا غاية القوة • لم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة شترزمان وزير خارجية الرايخ ، وسياسة أرستيد بريان وزير خارجية فرنسا ، قد أدخلتا فى روع الأوربيين ، والانجليز فى مقدمتهم ، أن ميثاق عصبة الأمم قد عم خيره دول أوربا جميعا ، وأن عالما أفضل بزغ فجره • ولقد عم هذا الاحساس قارات الأرض كلها منذ وقعت الدول ميثاق كلوج فى سنة ١٩٢٨ وتعهدت فيه أن تنبذ الحرب ، وأن تفض خصوماتها عن طريق التحكيم • ولما كانت مصر قد انضمت الى هذا الميثاق ، كما انضمت اليه دول كثيرة ، فقد آمن الكل فى مشارق الأرض ومغاربها بأن عهد الحروب قد انتهى ، وأن فردوس السلام تفتحت أبوابه ، فهب أريجه العطر يحيى العالم بعد أن ضمدت جراحه من أثر الحرب العالمية الأولى •

على أن انتصار أدلف هتلر فى انتخابات ألمانيا سنة ١٩٣٢ ، واعلانه السياسة التى احتوى عليها كتابه (كفاحى) ، ونداءه بأن الجنس الجرمانى أفضل الأجناس وأجدرها بسيادة العالم ، وتقويته الجيش الألمانى فى البر والبحر والجو — هذا كله فتح عيون الساسة فى انجلترا على منظر كانوا يحاولون اغماض العين عنه • وكانت انجلترا مطمئنة بنوع خاص الى علاقتها بايطاليا والى أن موسولينى ، زعيم الفاشيست والقابض على نواصى الأمر فى ايطاليا منذ سنة ١٩٢٢ ، سيكفل سلامة مياه البحر الأبيض المتوسط ، وسيكفل من ثم سلامة الامبراطورية البريطانية • لكن موسولينى لم يلبث ، حين رأى قوة (الفوهرر) الألمانى وقوة اتجاهه ، أن ولى وجهه نحوه ، وأن خطب وده ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف الخصومة محافظة على سلامة النمسا • عند ذلك ازدادت السياسة البريطانية تحديقا فى القارة ، واشفاقا من المصير الذى تتعرض هى له اذا لم تسلك فى سياستها الدبلوماسية ، وفى سياستها العسكرية ، مسلكا يخرج بها من موقف السعيد بأحلام السلام الى موقف اليقظ المرتقب ما يتنفس عنه الغد من مزالق الخطر •

وفى الفترة التى نعمت انجلترا فيها بأحلام السلام ، قامت سياستها فى مصر على التسويف والمطل ، كلما طلب المصريون اليها حل المسائل المعلقة بين الدولتين • لقد كفاها أن اعترفت فى سنة ١٩٢٢ بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها بالمسائل الأربع التى أوردتها على هذا الاعتراف بالاستقلال • وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان، وتسابقت هيئاتهم المختلفة الى الحكم ! لقد رأت فى هذا الاعتراف بالاستقلال ، وفى هذا السباق الى الحكم ، ما يسمح لها أن تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المحتفظ بها ، وألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخاب أو حول الدستور ! أما اليوم فالأمر مختلف • ان هذا التطور الأوربى ينذر بنتائج يجب على الساسة مواجهتها ، وتلافيها من غير حرب ان أمكن ، ويجب عليهم فى نفس الوقت أن يعدوا العدة لليوم العبوس القمطرير الذى يدوى فيه المدفع ، وتئز الطائرة ، وتهب من جوف جهنم ألسن اللهب • واذا كان مثل هذا اليوم لا يزال فى نظر الحكومة البريطانية بعيد الاحتمال ، فالاستعداد له أول الواجبات •

أما ومصر تتوسط العالم ، وقناة السويس تربط الامبراطورية ، فلا بد من كسب صداقة الشعب المصرى ، مع الاحتياط كى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظا ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التى أدت الى ضياع هذه الصداقة •

وهذا التمهيد يسير • وطريقه التقليدى نقل ممثل انجلترا فى مصر واحلال غيره محله • وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب فى الصدر الأول للاسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوما أن أبدلهم أميرا مكان أمير ! » • وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة فى علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، فهان عليها لتصلح مافسد من سياستها فى مصر أن تبدل مصر ممثلا مكان ممثل • وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين

محل لورد للويد ، نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوبا ساميا لها فى مصر • لكن سير مايلز لم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهاية تلك السنة ، سنة ١٩٣٤ • ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد ندبت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، مستر بيترسون ، ليتولى بحث الموقف والاشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث • ولما كان الوقت لا يزال صيفا ، اذ كنا فى النصف الأخير من شهر سبتمبر ، فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بالدار فى ذلك الحين • ولقد دأب مستر جرافتى سميث على دراسة الموقف من جميع نواحيه ، وحرص على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ، ليقف على اتجاه الرأى العام فى البلاد قدر المستطاع •

وكنت أعرف مستر جرافتى سميث معرفة جيدة ، وان لم أكن من أصدقائه • وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الانجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا الىّ فى الاتصال بالرجل علّى أعرف منه ما سيحدث • وقابلته غير مرة • وكنت أكثر الأحايين أجد بعض أصدقائى أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى ، أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى • وانى لأذكر كلمة له ذات مغزى • فقد أشرت مرة فى حديثى الى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا ، وان من الخير عدم الامعان فى تأييد هذه السياسة • وكان جواب جرافتى : من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة ، لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة ! وجو السكينة هو الذى يعنينا اليوم • وأعتقد أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه •

كان جل أصدقائنا يريدون أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى

بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة • ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم • وقد شاع فى بعض الأوساط أن على باشا ماهر سيعهد اليه بتأليفهـا ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة لما كان معروفا من اتصال على باشا الوثيق بالقصر • ويظهر أن اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمنا غير قصير • ثم ان الأمر استقر أخيرا عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسا للديوان الملكى غير مرة• وصدر الأمر الملكى اليه بتأليف الوزارة فألفها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤•

لا شبهة فى أن وزارة عبد الفتاح باشا يحيى قد كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها ، وانها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب • مع ذلك لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلى عن مناصب الحكم الى أن تألفت الوزارة الجديدة• وقد يبدو هذا غريبا ، لا يفسره الا أمل الوزارة فى أن تخفق المساعى فتظـل فى الحـكم ! وليس شـك فى أن الأكرم لأية وزارة فى مثـل هـذا الموقف أن تستقيل ، فاذا رفضت استقالتهـا كان بقـاؤها فى الحكم بعد ذلك أصون لكرامتها • لكن هذا التقليد ، الذى يدعو كل وزارة الى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة ، قد لوحظ فى أمر الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه • واذا دل ذلك على شىء ، فعـلى أن الوزراء يرون أنفسـهم موظفين لا يتركون مناصبهم الى أن يفصلوا أو يحالوا الى المعاش !

كان هذا التقليد شأن الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور حتى سنة ١٩٢٤ • فلما نفذ وتولت وزارة سعد باشا الحكم ، استقالت تحت ضغط الحوادث التى أعقبت مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى• فتولت وزارة زيور باشا الحكم ، ثم استقالت على أثر الانتخابات التى تمت فى سنة ١٩٢٦ وحين ظهرت نتيجتها ضـد بقاء الوزارة • واستقالت وزارة عدلى باشا حين اعتبرت رفض مجلس النواب شكرها قرارا بعدم الثقة ، ثم استقالت وزارة ثروت باشا حين رفض زملاؤه

فى الوزارة مشروع معاهدة ثروت — تشمبرلن • أما بعد ذلك فكانت الوزارات بين أن تقال ، أو أن تستقيل مخافة أن تقال • وهى لم تكن تستقيل خوف الاقالة الا فى اللحظة الأخيرة •

ماذا يكون موقف الأحرار الدستوريين من وزارة نسيم باشا ؟ لقد امتازت هـذه الوزارة بأن ضمت عناصر من الشـباب الموظفين بعضهم من أصدقاء الأحرار الدستوريين ، أمثال أحمد عبد الوهاب باشـا ، وأحمد نجيب الهلالى بك ، وعبد المجيد عمر بك • لكن صداقتهم لم تكن لتجعلهم من الحـزب ، لأنهم كانوا موظفين • أفنرحب مع ذلك بالوزارة ، أم نقف من سياستها موقف المنتظر ؟ كان محمد محمود باشا أشد ميلا الى موقف الانتظار ، لأن نسيم باشا كان أكثر اتصالا بالقصر من على باشا ماهر ، ولأن الأحرار الدستوريين عارضوا سياسته فى سنة ١٩٢٢ معارضة عنيفة غاية العنف ، لم ينسها هو ، ولم ننسها نحن • أما محمود باشا عبد الرازق وأنا ، فكنا نميل الى اظهار الرضا عن تأليف الوزارة ، وان اشتركنا مع محمد باشا فى عواطفه ازاء نسيم باشا • وكنا نريد أن يكون اظهار الرضا عن الوزارة عمليا بالذهاب الى رياسة مجلس الوزراء ، وتهنئة نسيم باشا ، وابداء اطمئناننا الى أنه سيلبى مطالب البلاد •

وكانت حجة محمد باشا فى تحفظه ترجع فضلا عما سبق الى أن نسيم باشا رجل ضعيف يؤمن بأن ما يريده الانجليز لا مرد له ، كما أنه رجل رجعى ظهرت رجعيته بجلاء تام فيما صنع بالدستور سنة ١٩٢٢• وكان محمود باشا عبد الرازق ، وكنت أنا من رأيه فى هـذا التقدير كذلك • لكننا أردنا أن يشعر الشعب المصرى بأن تغيير الوزارة معناه انتصـار سياستنا فى مقاومة العهـد الذى انقضى ، كما أردنا أن نخرج نسيم باشا ، وأن يعلم الناس أن ما ربما يحدث فى المستقبل من اعادة دستور الأمة كان لنـا فيه الفضل آخرا ، كما كان لنـا الفضل أولا فى مقاومة دستور صدقى باشا •

واقتنع محمد باشا واقتنع اخواننا بحجتنا ، فذهبنا ثلاثتنا غداة تأليف الوزارة الى رياسة مجلس الوزراء ، يتقدمنا محمد باشا ، وهنأنا نسيم باشا بمنصبه ، ورجونا أن يحقق آمال الشعب فيه ، فوعد خيرا من غير أن يتقيد بشيء معين ، وخرجنا من عنده مقتنعين بأن الرجل جاء ينفذ سياسة جديدة ، وان لم نعرف نحن ، ولعله لم يكن هو كذلك يعرف ، مدى هذه السياسة !

وفى يوم ٣٠ نوفمبر ، أى بعد أسبوعين اثنين من تأليف الوزارة ، صدر أمر ملكى بالغاء دستور صدقى باشا . لكن هذا الأمر الملكى لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، بل اكتفى بالنص على ابطال العمل بدستور سنة ١٩٣٠ وبحل مجلسى البرلمان القائمين ؛ على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما نص عليها الدستور المصرى الأول ؛ وأن يتولى الملك بواسطة وزرائه السلطة التشريعية وسائر ما خص به البرلمان ، زيادة على السلطة التنفيذية ؛ وذلك الى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل النظام الذى ألغاه هذا الأمر .

لم يُعِد هذا الأمر الملكى اذن دستور الأمة . ومن ثم لم يكن انتصارنا كاملا . لكنه كان انتصارا عظيما ؛ لأنه ألغى الدستور الذى حاربناه ، ولن تستطيع قوة أن تبقى الأمة بغير نظام برلمانى زمنا طويلا . فمن الخير ومن حسن السياسة تجسيم هذا الانتصار ، والتأكيد بأن دستور الأمة عائد لا محالة ، وانتظار ما تسفر عنه الحوادث من بعد . هذه هى السياسة التى رسمناها ، والتى أيدناها فى (السياسة) أصدق تأييد .

والواقع أن انتهاج هذه الخطة لم يكن منه مفر . لقد لقى الشعب فى المعركة التى خاضها ، منذ صدر دستور سنة ١٩٣٠ ، عنتا أى عنت ؛ فمن حقه بعد هذا العنت أن يستريح ، ليتسنى له أن يخوض من بعد معركة جديدة اذا لم يكن من خوضها بد . هذا الى أن المصالح المحلية

فى المدن والأقاليم ، للأحرار الدستوريين وللوفديين ، قد أصابها من تصرفات الحكومة فى عهد ذلك الدستور أكبر الضر والأذى • فصل الموظفون الذين بدرت منهم بادرة تدل على ميلهم لأى من هـذين الحزبين • وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدقى باشا • واضطرت الوزارة فى ذلك العهد الى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها، وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الافلاس ، فأنقذهم صدقى باشا من الهوة التى كانوا يوشكون أن يتردوا فيها • لابد اذن من اعادة الأمـور الى نصابها الطبيعى ، ومن انصاف هؤلاء الذين ظلموا لأنهم ناصرونا ، حتى تستقيم الأمور من جديد ، ويطمئن الناس الى أن مناصرتهم ايانا لم تذهب سـدى •

واعادة الأمور الى نصابها الذى يجب أن تسـتقر فيه لا يتم بين عشية وضحاها ، بل لا يتم فى أسابيع ؛ فلا بد لتمامه من أشهر تمر ، ولا بد من جهود متصلة تبذل لدى الحكومة ، ومن مطاولة من جانب الحكومة لا مناص من احتمالها • بهذا ، وبهذا وحده ، يمكن تنظيم الصفوف من جديد استعدادا لما قد يجىء به المستقبل •

لم يفتنا ، ونحن نفكر فى هذا الأمر ، أن نقدر أن الحـال كانت يومئذ أدق من مثلهـا فى ظروف مشابهة سـلفت • فقد كان الأحرار الدستوريون يخاصمون الوفديين ، فكانت الحكومة التى تلى حكومة الوفد تنصف الموظفين والعمد والأعيان المنتمين للأحرار ، والذين أصابهم من حكومة الوفد أذى بسبب هذا الانتماء • ونشأ عن ذلك أن كان فى الكثير من قرى الريف عائلتان تتنافسان على العمدية مثلا ، فكانت احداهما تنتمى الى أحد الحزبين وتنتمى الثانية للحزب الآخر ، طامعة كلتاهما فى حماية الحزب الذى تنتمى اليه • أما وقد كان الوفديون

والدستوريون متحالفين فى مقاومة حكومة صدقى باشا ، فقد نشأت طبقة ثالثة تنافس الطبقتين فى كثير من الأحيان • ولن تستطيع الحكومة أن ترد العمدية مثلا الى رجلين فى قرية واحـدة لا تحتمل غير عمدة واحد • فالى أى العائلتين المتنافستين تردها ؟ الى الوفديين ، أم الى الدستوريين ؟ وماذا يكون موقف كل من الحزبين من الحكومة اذا هى كانت أكثر ميلا لأنصار أحدهما منها لأنصار الحزب الآخر ؟ على أننا آثرنا أن نترك تصوير الخطة التى تتبعها من بعد الى أن تكشف تصرفات الحكومة عن اتجاهها •

قد يبدو غريبا أن يكون لمثل هذه الأمور المحلية أثر فى تصوير سياسة الأحزاب • فالمفهوم أن ينصر كل حزب مبادىء يعتقد أن تنفيذها يحقق مصلحة البلاد العليا ، وان هذه المبادىء لا علاقة لها بالمصالح المحلية على الاطلاق • وهذا ما كنت أنا وما لا أزال أعتقده • لكن هـذا التصوير السليم لا يكون الا اذا سارت الأمور سيرة طبيعية ، وجرى العدل مجراه بين الجميع ؛ فلا تفريق بين الناس بسبب عقائدهم الدينية أو ميولهم السياسية أو غير ذلك من الأسباب • لكن الأمر فى مصر جرى ، منذ أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، غير هذا المجرى ، بل ان اعلان الاستقلال نفسه اتخذ أداة خصومة بين السعديين (أنصار سعد باشا) والعدليين (أنصار عدلى باشا) ، ثم طغت الخصومة على الاعتبارات العـامة وانحـدرت الى المنازعات المحلية • من ثم كان لهذه المنازعات أثر ظاهر فى حركات مصر السياسية منذ اليوم الأول ، ثم بقى هذا الأثر متصلا من بعد الى وقتنا الحاضر•

وقد عوق تقدم المصالح المحلية الى الصف الأول كثيرا من أوجه الاصلاح العام ، بل عوق تنفيذ الدسـتور وتقاليد الحياة البرلمانية تنفيذا سليما • فمنذ تولت الوزارة الدستورية الأولى الحكم برياسة سعد زغلول باشا نصت خطبة العرش ، التى ألقيت فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، على وجوب عناية البرلمان باصـدار القوانين المكملة

للدستور — ومن هذه القوانين قانون الهيئات المحلية المختلفة : مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية — فى الحدود التى رسمها فى الفصل الخامس من بابه الثالث ؛ فالدستور يجعل المديريات والمدن والقرى أشخاصا معنوية تعنى بشئونها الخاصة • وقد أشرنا من قبل الى أن هذا القانون لم يصدر الى سنة ١٩٢٦ • فلما اجتمع برلمان الائتلاف الأول فى تلك السنة ؛ تألفت لجنة حكومية برلمانية لتدرس هذا الموضوع وتضع التشريع الواجب له • وقد أتمت اللجنة عملها ، ثم اصطدمت بصخرة الرياسة : لمن تكون فى كل هيئة من هذه الهيئات ؟ أتكون لممثل السلطة التنفيذية ، سواء أكان المحافظ أو المدير أو المأمور أو العمدة ؛ أو تكون لشخص منتخب أو معين غير متصل بالسلطة التنفيذية ، أسوة برياسة كل من مجلسى البرلمان ؟ هذا الى الاختلاف على تحديد الاختصاص الذى تتمتع به هذه الهيئات المحلية • فلو أن هذا القانون صدر وجعل لهذه الهيئات اختصاصا واسعا يتناول تعيين الموظفين المحليين والعمد ومن اليهم ، ويتناول تنظيم الشئون الخاصة بالأقاليم — لحد ذلك من سلطان الحكومة المركزية ، ولما أصبح لوزير الداخلية شأن فى تعيين العمد والمشايخ ، ولا لوزير المعارف شأن فى تعيين المعلمين التابعين لمجلس المديرية ، ولا لوزير الصحة شأن فى تعيين الأطباء فى الدائرة المحلية ، وهلم جرا ؛ ثم لترتب على ذلك أن بقيت الشئون المحلية بعيدة عن سلطة الوزير وسلطة البرلمان ، الا ما كان منها مخالفا للقانون أو ضارا بالمصلحة العامة • لكن السلطة المركزية فى القاهرة لم ترض عن هذا ، لأنها حرصت على أن يكون فى يدها تصريف كل صغيرة وكبيرة من الشئون المحلية • ولهذا بقيت المصالح المحلية بارزة فى الصف الأول ، وبقيت رعاية هذه المصالح الشاغل الأكبر للأحزاب فى مصر •

ولم يفت وزارة نسيم باشا ما لهذا الأمر من جليل خطر عند الأحزاب كلها ، فألقت جل بالها الى الشكاوى التى قدمت اليها من تصرفات العهد

الذى سبقها ، وبذلت جهودا غير قليلة للتوفيق بين المصالح المتعارضة لحزبى الوفد والدستوريين • أما ما سوى ذلك من الشئون العامة فسار سيرته العادية ، متأثرا بالنهضة العامة فى البلاد ، مندفعا الى التوسع الذى تفرضه هذه النهضة ، مضطرا فى كثير من الأحيان الى الأخذ بسياسة الارتجال على أنها السياسة الممكنة فى هذا الاندفاع السريع •

وكانت شئون الموظفين فى مقدمة هذه الشئون العامة ، ثم كانت لها صبغة حزبية كذلك • فقد قضت الظروف التى أحاطت بصدقى باشا أن يصطفى من الموظفين من يعاونه على تنفيذ سياسته ، وأن يبعد عن مناصب الدولة كل من يبدو منه ، من قريب أو بعيد ، ما يشتم منه أنه لا يناصر صدقى باشا وعهده • تحدثت عن القاضيين اللذين فصلتهما وزارة صدقى باشا ، بحجة أنهما تأثرا فى أحكام أصدراها بنزعة سياسية لا تتفق وما كان رجال العهد يرونه حكم القانون • وقد فصلت الوزارة وكيل نيابة التمست له ألوانا من التهم ، وما كانت لتلتمسها لولا أنه كان يظاهر جماعة من الأحرار الدستوريين فى أسيوط • وكان أمين بك لطفى سكرتيرا عاما لوزارة المعارف ، وكان صديقا شخصيا لمحمود فهمى النقراشى بك الوفدى المتطرف فى وفديته • وقد رؤى الرجلان يتنزهان معا ، فى فضاء سان استفانو بالاسكندرية يوما ما ؛ فاتخذت وزارة صدقى باشا من هذا التنزه ، ومن حديثهما المتصل أثناءه ، ذريعة لفصل أمين بك لطفى • لم يكن بد لوزارة نسيم باشا من أن تنظر فى أحوال هؤلاء الموظفين ، فتعيد منهم من فصل بغير حق ، وترى رأيها فى أولئك الذين تقدموا غيرهم فى الترقية لأنهم ظاهروا صدقى باشا مظاهرة سافرة فى تنفيذ سياسته • ولقد شغلت وزارة نسيم باشا بأمر العمد والموظفين ايما شغل ، وبقيت مشغولة بهم شهورا متعاقبة •

شعرنا ، بعد انقضاء أربعة أشهر من ولاية نسيم باشا شئون الحكم ، أنه لم يحقق للبلاد ما تبتغيه من أهدافها القومية ، وأنه فيما يعالج من

الشئون الداخلية كان وفدى الهوى ، فاتجهنا فى تحفظ الى معارضته ، وظهر أثر ذلك فيما تكتبه (السياسة) • ولعله شعر من ناحية أخرى بأن الانجليز لا يسايرونه فى أهم ما يطلب اليهم مسايرته فيه ، وأن القصر لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وان أدى الأمر الى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد اياه تأييدا خالصا صريحا • وهداه تفكيره ، فكتب فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ الى جلالة الملك كتابا ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها للبلاد الخير ، وأشار الى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شىء فيه ؛ أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحا ، وهذا رأى أبداه نسيم باشا نفسه حين كان رئيسا للديوان الملكى فى سنة ١٩٢٢ • وختم الرجل كتابه منوها بأن بعض العناصر غير المسئولة تتدخل فى شئون الحكم تدخلا قد يترتب عليه أن يبطىء النجاح فى معالجة الأمر أكثر مما أبطأ ، راجيا التغلب على الصعوبات واستكمال النجاح بمساعدة جلالة الملك وحسن رعايته • ولما كان ارسال مثل هذا الكتاب غير مألوف ومنطويا على معان كثيرة ، أجاب جلالة الملك وزيره الأول بكتاب ، أرسله اليه بعد ثلاثة أيام يؤكد فيه تأييده لتحقيق المهمة العظمى التى اختاره لها ، ويذكر أنه يؤثر اعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو اليه الأحوال ، ويرجو الله فى ختامه التوفيق والسداد • بذلك ختم هذا الحوار من غير أن تخفى على المتصلين بالسياسة دلالته •

* * *

أقبل الصيف من سنة ١٩٣٥ ، وازداد جو السياسة الأوربية اضطرابا • فقد أذاعت الأنباء أن موسولينى يريد غزو الحبشة ، وبدأت الدول الأوربية الأخرى تفكر فى موقفها من هذا الغزو ، ودعيت عصبة الأمم للانعقاد فى جنيف لتنظر فى هذا الموقف وما قد يؤدى اليه من اضطراب حبل السلام فى العالم • واذ كان موسولينى قد تفاهم قبل ذلك مع

هتلر ، عاهل ألمانيا ، فقد رأى پيير لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، أن سلامة بلاده تقتضيه التفاهم مع عاهل ايطاليا ؛ لأن انجلترا أبدت فى السنوات الأخيرة ، من النزوع الى ترك الأمور فى أوربا ملقاة حبالها على غواربها ، ما جعل الوزير الفرنسى يخشى المستقبل ويتجه بسياسة بلاده الى ما يعتقـده أكفل لسلامتها ، ولصون ما كسبت فى الحرب العالمية الأولى • أما انجلترا فأخذت تدفع عصبة الأمم الى تقرير العقوبات اذا هاجمت ايطاليا الحبشة ، لأن الحبشة كانت عضوا فى عصبة الأمم كايطاليا على سواء ، ولأن واجب العصبة يقتضيها أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها ، وأن تتقى وقوع الحرب مخافة أن تمتد شرارتها الى بلاد العالم كله ، كما حدث من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ • وكنا فى مصر مطمئنين الى قوة انجلترا ، والى مقدرتها على منع الحرب بين ايطاليا والحبشة • لهذا لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا اذا وقعت هذه الحرب ، بل لم يفكر أحـد من هؤلاء الساسة بأى قدر نشترك فى الجزاءات التى فرضتها عصـبة الأمم على ايطاليا اذا هى أوقدت نار الحـرب ، ثم لم يفكر أحـد من ساستنا فيما يجب علينا للمحافظة على حيدة قناة السويس وكيف تكون • وكل الذى حدث أن استفتت الحكومة لجنة القضـايا ، وكان يرأسها اذ ذاك عبد الحميد بدوى باشا ، عن موقفها من العقوبات ومن قناة السويس ؛ فكانت الفتوى القانونية أننا لسنا أعضاء فى عصبة الأمم فلا تربطنا قراراتها ، وأن حيدة القناة فى السلم والحرب تقتضينا ألا نغلقها فى وجه السفن الايطالية التى تحمل الجند والذخيرة • ولم تجد انجلترا ما يحملها على التدخل ؛ لأنها كانت ترجو أن تحتفظ بسياستها التقليدية فى المحافظة على صداقة ايطاليـا ، رغم موقفها فى الصف الأول من صفوف المطالبين بتوقيع الجزاءات تنفيذا لميثاق عصبة الأمم •

وكنت مطمئنا يومئذ ، طمأنينة زعمائنا من الساسة المصريين ، الى أن الحرب بين ايطاليا والحبشة ليست وشيكة الوقوع ، لأن موقف انجلترا

وموقف عصبة الأمم كان يبدو عليهما من ظاهر الحزم ما يرد ايطاليا عن مغامرة ، يتعرض معها أسطولها للقاء الأسطول البريطانى بالبحر الأبيض المتوسط • فاذا دارت عليه الدائرة تعذر أن ينقل الجنود والعتاد الى الحبشة ، أو تعذر أن يحمى السفن التى تنقل هذه الجنود وهذا العتاد • ولهذا سافرت أقضى جانبا من فصل الصيف فى ربوع سوريا ولبنان طلبا للراحة •

وانتى لأختم مقامى هناك بمصيف بلودان ، اذ بدأت النذر تترى تنبىء بأن موسولينى ماض فى طريقه ، لا يأبه للعقوبات التى فرضتها عصبة الأمم ، ولا يتراجع دون غايته من غزو الحبشة • وأقنعنى بهذا ، فى صورة عملية ، أن فندق بلودان كانت به فرقة موسيقية من الايطاليين تعزف فى الصباح وفى المساء ، فاذا هذه الفرقة تحزم متاعها قبل انتهاء الصيف ، لأن أمرا عاما نشر على الايطاليين بالعودة الى بلادهم ، والانضمام الى فرقهم وحمل السلاح تأهبا للحرب • وهبطت وأسرتى من بلودان الى بيروت ، وعدنا الى مصر على ظهر الباخرة الايطالية أوزوينا ، وكانت من أجمل البواخر وأبدعها • وسافرت هذه الباخرة بعد وصولنا مصر الى ايطاليا ، وعادت منها الى بيروت ثم رجعت الى الاسكندرية • وفيما هى ملقية مراسيها ببوغاز الاسكندرية تنتظر الأمر بالسفر الى ايطاليا ، اذا النار تلتهمها وتبقى مشبوبة بها أياما • وقيل يومئذ ان هذا الحريق حدث عمدا لتعطيل البوارج الحربية البريطانية التى كانت مرسية فى ثغرنا بعيدا عن مالطة ، حتى لا تستطيع التعرض للسفن الايطالية المارة بقناة السويس • الأمر اذن جد خطير ! والحرب الايطالية الحبشية حقيقة واقعة رضيت انجلترا أو كرهت ، رضيت عصبة الأمم أو كرهت كذلك ! •

* * *

كانت علاقة الأحرار الدستوريين بوزارة نسيم باشا تتطور فى هذه الأثناء ، وتتجه الى ناحية المعارضة الصريحة • فقد أنسوا منها ميلا الى الوفد فى تصرفاتها كان يزداد على الأيام وضوحا • صحيح أن هذه

العلاقة لم تكن صداقة صافية منذ تأليف هـذه الوزارة . فقد كان محمد باشا محمود ضعيف الثقة بنسيم باشا كما قدمت. ولعله ذكر أن نسيم باشا كان عضوا فى وزارة سعد باشا سـنة ١٩٢٤ ، وان نسيم باشا لم ينس هذه الصلة . أم لعله قدر أن نسيم باشا أراد أن يختم حياته السياسية بالتقرب من الجمهور ، ومن أجل ذلك تقرب من الوفد . أيا كان السبب ، لقد كانت الوزارة أكثر ميلا فى تصرفاتها الى ناحية الوفد . وقد اكتفى الوفد منها بهذا الميل ، فلم يعد يطالبها بشىء من شئون السياسة العامة . واستمر الحال على ذلك زمنا ، والبلاد تزداد كل يوم شعورا بأن الوزارة تركت مطالب البلاد القومية وراءها ظهريا ، وأن ما كان من الغائها دستور سنة ١٩٣٠ لم يزد على أن حرم الأمة من مظهر سيادتها ، حتى فى حدود ذلك الدستور الذى أنكرته الأحزاب واحتجت عليه . فهل يبقى الموقف فى هذا الركود ، وتبقى الأمة راضية عن تصريف الشئون الادارية تصريفا لا يرعى فيه العدل ؟ لم يكن هذا ممكنا ، ولم يكن بد من أن تقوى معارضة الوزارة ، وأن يظهر الساسة المسئولون عدم رضاهم عنها .

وكان طبيعيا أن يكون الأحرار الدستوريون، الذين حملوا علم الجهاد ضد دستور الحكومة منذ استصدره صدقى باشا ، هم البادئون بهذه المعارضة . وبدأها الحزب ، وبدأتها (السياسة) . وكانت هذه المعارضة يسيرة بعد أن سلخت الوزارة فى الحكم أكثر من عشرة أشهر ، ولم تحقق من مطالب البلاد فى أمر الدستور ولا فى أمر المعاهدة شيئا . فهى بذلك قد عطلت مصالح البلاد العليا لتبقى متربعة فى مناصبها ؛ تحكم بغير دستور ولا برلمان ، وتذر المشـكلة الكبرى ، مشكلة المفاوضة والمعاهدة ، وكأنها لا تعنيها فى قليل ولا فى كثير .

والواقع أن نسيم باشا كان قد أبلغ الانجليز ، منذ تولى الحكم ، أن الأمة تريد اعادة دستور سنة ١٩٢٣ واعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما تريد ابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء

الأخرى • وترقبت البلاد طويلا أن يتحقق الواحد أو الآخر من هذين المطلبين • فلما انقضت الأشهر ، ولم يجب الانجليز نسيم باشا ، وبدأت معارضته تشتد — أخذت الصحف الانجليزية تبرىء حكومة لندن تارة فتقول ان الحكومة البريطانية لم تبلغ نسيم باشا ردا على ما طلبه ، لأنه لم يزد عن أمانى لهيئات مصرية غير رسمية ؛ ثم تبرىء نسيم باشا تارة أخرى، فتقول ان المصريين اختاروا وقتا غير مناسب لتحقيق مطالبهم ، هو وقت قيام الحرب الايطالية الحبشية ، واضطراب عصبة الأمم ازاء العقوبات التى فرضتها اضطرابا كان ينذر بانهيارها •

رأى الجمهور المصرى فى هذه الأقوال مصداقا لما تذكره المعارضة عن نسيم باشا وموقفه من مطالب مصر ، بل رأوا فيها شبه مؤامرة بين نسيم باشا والحكومة البريطانية على مطالب مصر ، فبدأ الطلاب فى الجامعة وبدأ جمهور الشعب يبدى قلقه من موقف الوزارة • وظهر هذا القلق واضحا جليا فى أنحاء البلاد كلها ، لا فى العاصمة وحدها • ورأى الأحرار الدستوريون ضرورة جمع كلمة الأمة لمقاومة هذه المؤامرة ؛ فاتفق الرأى على أن يلقى محمد محمود باشا ، رئيس الحزب ، خطابا سياسيا اخترنا مكانا لالقائه كازينو لطف الله على النيل عند مدخل الزمالك • ولم تكد الصحف تعلن عن هذا الخطاب وموعد القائه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، حتى انهالت علينا طلبات (التذاكر) لحضوره ، فكان ما طبعناه منها أول الأمر ألفى تذكرة ، ثم جعلنا نزيد هذا المطبوع حتى بلغ ما وزع من التذاكر سبعة آلاف تذكرة • وعرفت الحكومة ذلك فأخذت تعد عدتها ، باسم المحافظة على الأمن ، لمنع أكبر عدد تستطيع منعه من حضور هذا الاجتماع •

مع ذلك غص المكان بالحضور حتى لم يكن فيه موضع لقدم • وألقى محمد باشا الخطاب فى موعده فاهتزت له أرجاء مصر كلها • لقد هاجم فيه وزارة نسيم باشا صراحة فى قوله : « انها ردت السلطة المصرية البحتة الى أيدى الانجليز » ، اذ جعلت اعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهنا بمشيئة الانجليز ، مع أنها فى الصميم من سيادة

مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها • أما وقد قبلت فمصر فى خطر لا سبيل الى مواجهته لدرئه الا بانكار الذات، واتحاد كلمة الأمة : « فلنكن جميعا قلبا واحـدا فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا منافعهم وأشخاصهم ! لننس كل شىء الا مصر ! ولننس كل شىء الا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! »

أحدث هـذا الخطاب دويا هائلا فى جميع الأوساط ، فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية يومئذ فى مصر ، وبدء الجهاد الوطنى لاستعادة الدستور ، ولوضع الحدود والمعالم لعلاقات مصر وانجلترا •

ورأت الحكومة البريطانية ، حين أبلغت ما أتتجه هذا الخطاب من أثر ، أن تواجه الحالة بحزم ظنت أنه يبعث الى نفوس المصريين من اليأس ما يسكتهم ، ويقضى فى المهد على حركة توشك أن تنقلب عنيفة تخشى نتائجها • فانتهز وزير الخارجية البريطانية ، سير صمويل هور ، أول فرصة سنحت له لالقاء تصريح عن الموقف فى مصر ، وكانت المأدبة التى أقامها محافظ لندن بجيلد هول فى ٩ نوفمبر من تلك السنة • فقد خطب سير صامويل فيها ، وقال مشيرا الى الحالة التى نشأت عن الحرب الايطالية الحبشية :

« لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى ••• لكنا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة • فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر • وهذا غير صحيح • ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة • ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر • وهذا العمل لا يمكن الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقاتنا على أساس دائم مرض للفريقين ••• وكذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر بشكل يوافق

احتياجاتها • فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة • أجل ! اننا عندما استشارونا أشرنا بعدم اعادة دستورى ١٩٢٣و١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة » •

نقلت البرقيات الخاصة هذه الفقرة من خطاب وزير الخارجية البريطانية الى مصر ، فى العاشر من شهر نوفمبر ، فأثارت ضجة وقلقا فى جميع الدوائر • فهى صريحة فى أن انجلترا تعارض فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحجة أنه غير صالح • وهى صريحة فى أن انجلترا تريد أن يوضع نظام يوافق ما يسميه وزير الخارجية البريطانية احتياجات مصر• أليس هذا رجوعا بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ؟ أليس هذا يردنا الى مثل عهدنا مع انجلترا قبل اعلان استقلال مصر ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، حين كانت انجلترا هى التى توافق أو لاتوافق على صورة النظام الذى يوضع للحكم فى مصر ؟ ! فاذا كانت وزارة نسيم باشا ترضى هذا الوضع الشاذ المهين ، فلن يرضاه فى مصر أحد ، ولن يصبر عليه فى مصر أحد ، ويجب أن تقاومه الأمة بكل ما تستطيع من قوة ! •

ولكن ماذا عسى يكون موقف الوفد ؟ انه كان يؤيد وزارة نسيم باشا الى يومئذ ، وكان يعلن رضاه عن تصرفاتها جميعا • أفيظل على هذا التأييد ؟ أم أن موجة الرأى العام القوية ، التى ظهرت فى مدن مصر وأقاليمها ، تحمله على تعديل هذا الموقف ؟ اجتمع الوفد والهيئة الوفدية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وامتد الاجتماع الى اليوم الذى بعده ، واتخذ قرارات أذاعت سكرتيريته أنها ستعلن فى الخطاب الذى يلقيه رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، يوم ١٣ نوفمبر ، أى فى اليوم التالى • ومع هذا التكتم قيل ان الوفد قد أنهى تأييده لوزارة نسيم باشا ، وانه سيطالبها بالاستقالة ، وان النحاس باشا سيشير فى خطابه الى ما يجرى على الألسنة من توحيد الجهود ، وان الوفد يرحب به بشرط أن تتعاهد

جميع الأحزاب على ألا يقبل أحدها الحكم حتى تتحقق مطالب البلاد فى الحياة الدستورية .

عرف نسيم باشا ما قرره الوفد ، فأعلن فى مجلس الوزراء أنه يرى من واجبه ألا يتخلى عن مسئولية الحكم فى ذلك الوقت بسبب الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد . ولعله فعل هذا بدافعين : أولهما ايمانه بأن ما يريده الانجليز نافذ لا محالة . وهذا ايمان تمكن من نفسه منذ فجر النهضة الوطنية ولم يتغير قط . والثانى اقتناعه بأن الوفد اذ يطالبه بالاستقالة انما يجارى فى ذلك تيار الرأى العام ، على حين يود الوفد فى الحقيقة أن تبقى الوزارة فى مناصبها . ومن حقنا أن نسأل : أكان تقدير نسيم باشا لموقف الوفد على هذا النحو مما يؤيده الواقع ؟ ومن حقنا كذلك أن نسأل : ألم يكن الوفد فى هذا الموقف يحرص على أن ينجح نسيم باشا فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وفى اجراء الانتخابات عما قريب ؟ .

ومهما يكن من شىء ، فان اجماع الأحرار الدستوريين والوفد على استنكار ما أدلى به وزير الخارجية البريطانية ، وعلى المطالبة باستقالة نسيم باشا ، قد أثار فى البلاد نشاطا بالغ العنف . فقد قامت المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ، وفى العاصمة بنوع خاص ، وتوالت اشتباكات البوليس مع المتظاهرين واعتداءات هؤلاء وأولئك بعضهم على بعض . وكان فى بوليس العاصمة الى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الانجليز تصدوا للطلبة فى مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدى ، واكتظت المستشفيات بالجرحى . وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والاوتوبيس ومصابيح الانارة فى الشوارع ، وبذلك تعطلت وسائل النقل والانارة وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس .

وبلغ من شدة الهياج أن اضطر نسيم باشا فأصدر أمرا يحظر على الصحف نشر أنباء الاضرابات والاضطرابات ، كما اضطرت الحكومة الى الاستعانة بقوات الجيش والحدود لاقرار الأمن والنظام .

كيف السبيل الى الخروج من هذا المأزق ؟ لا سبيل الا أن توحد الأمة صفوفها ، وتقف كتلة واحـدة مستمسكة بمطالبها • ولو أن الأحزاب اتحدت كلمتها فى تصوير الغاية التى تريدها والوسيلة الى هذه الغاية ، لحقنت دماء الشباب ولأصبح يسيرا أن تستقر الأمور ، وأن تمهد الطريق لعود النظام والطمأنينة • ولقد دعا محمد محمود باشا الى هذا الاتحاد فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٧ نوفمبر ، ودعا اليه فى حرارة وحماسة حين قال : « فلنكن جميعا قلبا واحدا فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها فى ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا أشخاصهم ومنافعهم ! فلننس كل شىء الا مصر ! ولننس كل شىء الا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر » •

وقد بدأت هذه الدعوة الصادقة تؤتى ثمارها ، بعد أن وقفت الوزارة موقف العنف والبطش من شباب الأمة المتعلم ومن رجالها العاملين ، ومن كل شخص فيها يقدر حقها على أبنائها ، ويقدس حقها فى الاستقلال والسيادة والحرية • جعل الشبان يتنقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء ، يطلبون الى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون فى هذا الطلب الحاحا يصحبه شىء من القلق على مصير البـلاد • ولقد كنت أراهم كل مسـاء حين كانوا يحضرون الى دار الحزب و (السياسة) يقابلون محمد باشا محمود ويقابلون رجال الحزب ويحدثوننا فى أمر هذا الاتحاد • وكان هؤلاء الشبان يشعرون أن حرص كل واحد من هؤلاء الساسة على أن تكون له الرياسة هو الذى يحول دون الوحدة• ولقد بدد محمد باشا مخاوفهم وشعورهم ، حين قال لهم ذات مساء : « اننى لا أبتغى من الدعوة الى الوحدة أى شىء لنفسى ! اننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق واخلاص ! » • وفى هذا المساء خرج الشبان وهم مؤمنون بأن زعيم الأحرار الدستوريين رجل نبيل حقا ، صادق كل الصدق ، حين دعا كل مصرى أن ينسى نفسه وأن يذكر وطنه ، وأن ينسى كل شىء الا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! •

لم يقف الأحرار الدستوريون من دعوتهم الى الوحدة موقفا سلبيا ، بل وجه محمد باشا فى الثالث والعشرين من نوفمبر ، أى بعد عشرة أيام من عيد الجهاد ، نداء الى الأمة جاء فيه :

« امتلأت قلوب المصريين جميعا ايمانا بالدعوة الى وحدة الأمة لتحقيق استقلالها • وردد شباب الأمة المتعلم صدى هذه الدعوة ، ونهض بلوائها بالقوة التى يدفع اليها ما يملأ صدور الشباب من حرارة الايمان وثبات العقيدة ، فبذل فى سبيلها دمه ونفخ فيها من روحه ما أثار اعجاب الأمة كلها ، ولفت أنظار الناس جميعا فى مشارق الأرض ومغاربها ، وما رفع مكانة مصر فى العالم بأسره » •

« أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الاخلاص الصادق والايمان المتين ، لم يضن بدمه ولم يضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب ، وأن يتخذوا الوحدة ، وأن يتخذوا الاستقلال ، رمزا لهذا العهد الجديد • فالوحدة سبيل الاستقلال ، والاستقلال سياج الدستور » •

وغداة اليوم الذى وجه فيه محمد باشا هذا النداء الى الأمة ، نشرت الصحف أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة الى الائتلاف ، ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف • وقد ندد محمد باشا فى اليوم التالى بمسلك رئيس الوفد ، كما ندد به اسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا •

ما هو السبب الذى من أجله يرفض النحاس باشا الدعوة الى الوحدة والائتلاف ؟ السبب جلى واضح • لقد عرضت عليه فكرة الوزارة القومية فى سنة ١٩٣١ فرفضها • وهو قد حسب أن دعوة محمد باشا محمود تومىء من جديد لاحياء هذه الفكرة • وكان النحاس باشا متشبثا كل التشبث بأنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم ، لأنه كان مقتنعا بأنه صاحب الكثرة اذا أجريت الانتخابات • لهذا رفض الدعوة الجديدة كما رفض الدعوة القديمة ، وأصر على هذا الرفض فى سنة ١٩٣٥

كما أصر عليه فى سنة ١٩٣١ • فاذا ترتبت نتائج على هذا الاصرار تؤخر للأمة حقا ، فليس هو المسئول عنه ؛ لأنه يرى ، كما قال فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ، « أن الحكومة الدستورية المستندة الى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى » •

على أن رفض النحاس باشا الائتلاف لم يخفف من ضغط الطلبة على الزعماء ، ليوحدوا كلمتهم وليتعاونوا فى العمل لمصلحة الوطن • وقد كان بين الأحرار الدستوريين وبين الوفديين خلاف على الغاية المرجوة من الاتحاد ، وعلى الوسيلة اليه • كان الوفديون يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور • فاذا عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات على أساسه ، وظهرت الأغلبية البرلمانية — كان للحكومة المستندة الى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات ؛ فان نجحت فبها ، وان أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها فى الحكم • أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى • كانوا يجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا هدف الوحدة والائتلاف • فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل والغاء • فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت لم تنته الى نتيجة ، أعقبها أن أقيلت الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو علقت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله • فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر ، وتنظم علاقاتها بانجلترا ، هى سياج الدستور • وما لم تعقد هذه المعاهدة بقى الدستور معرضا لمثل ما تعرض له من قبل • فاذا صح أن تبذل الأمة تضحيات ، فلتكن فى سبيل الاستقلال يتمتع به الوطن ، لا فى سبيل الحكم يستأثر به حزب أو آخر • أما والوفد لا يعنى الا بعود الدستور ليكون وسيلة الى الحكم ، وان تعرض هذا الدستور نفسه من بعد للتعطيل والالغاء ، فمن العبث ، ومن بذل الجهد فى غير طائل ، أن تتحد الكلمة وتجتمع الصفوف ، وتبذل التضحيات لغرض غير الاستقلال والسيادة وكفالتهما بالمعاهدة ! •

كان هذا الخلاف فى تحديد الهدف بين الوفد والأحرار الدستوريين واضحا صريحا • وكنا فى دار الحزب و (السياسة) نصارح الشباب بموقفنا بكل جلاء ووضوح • وكنا نؤيد نظريتنا فى (السياسة) بكل قوة ، لأننا كنا نؤمن بها أصدق ايمان • وكثيرا ما كان الطلبة يحضرون يناقشوننا ثم يخرجون وكثرتهم مقتنعة بنظريتنا • أذكر يوما مر الطلاب فى مسائه بجريدة (روزاليوسف) ، وكانت تصدر يوميا فى ذلك الحين ، وكانت تعارض النحاس باشا ونظرياته ، فحطموا زجاج نوافذها وأبوابها ، ثم جاءوا الينا فى بهو (السياسة) • ولقد طلب محمد باشا يومئذ الىّ أن أخطبهم • واعتليت منضدة تخذت منها منبرا ، وبدأت أتكلم • فلم أكد أبدأ حديثى حتى وجه أحدهم الىّ سؤالا ، حسبه أنصارنا من الطلبة مقدمة لعمل عنيف كالذى حدث فى (روزاليوسف) ، فأحاطوا بالسائل وأرادوا الاعتداء عليه • عند ذلك صحت بهم : كلا ! كلا ! ان له كل الحق فى أن يسأل ، وواجب على أن أجيب • ولى شرط واحد : أن يعدنى بشرفه انه اذا اقتنع برأيى صرح باقتناعه ، وأعده أنا من جانبى وعدا صريحا اننى اذا اقتنعت برأيه صرحت باقتناعى • وصفق الحاضرون وسكت السائل ، وخطبت الجمع الذى ملأ البهو من غير أن يعترضنى معترض • فلما أتممت كلامى صفق الحاضرون طويلا ، فلما انتهى تصفيقهم قلت : ها أنا ذا تكلمت ، وأنا مستعد كل الاستعداد لمناقشة من شاء المناقشة • وصفق الشبان ثانية ولم يتقدم أحد بسؤال ولا باعتراض ، وانصرف الجميع وأحسبهم كانوا يقولون فيما بينهم : ليس لنا أن نناقش الساسة حججهم ، ولكن علينا أن نلزمهم بكل وسيلة أن يتحدوا !

وفى أوائل شهر ديسمبر اشتدت المظاهرات ، وتصادم البوليس والجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعا فى كلية الطب نشروا على أثره قرارات أهمها بيان ما بذلوه من جهد ، فى سبيل الائتلاف ، واقامة حفلة تأبين للذين استشهدوا منهم فى هذا السبيل ، وتنظيم مقاطعة البضائع

الانجليزية ، وتوزيع ما أصدرته الهيئات السياسية من احتجاجات على سياسة انجلترا الى الصحف الانجليزية والمفوضيات بعد ترجمته الى اللغات المختلفة .

كان موقف نسيم باشا ووزارته يزداد كل يوم حرجا . ولقد حاول يوما دخول كلية الطب لمناسبة رسمية ، فمنعه الطلبة واضطر الى العود من حيث أتى . وزاد موقفه حرجا أن أثمرت مساعى الطلبة وأدت الى الغاية المقصودة منها . فقد اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة. وتم أول اجتماع لهذه الجبهة بمنزل محمد محمود باشا ، ثم كانت الاجتماعات تعقد بمنزل النحاس باشا بضاحية مصر الجديدة . وتألفت لجنة كنت من أعضائها لتحرير كتابين ؛ يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لاعادة الدستور ، ويبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان . وأقرت الجبهة نص الكتابين ، وأبلغا فى وقت واحد يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . عند ذلك أيقن نسيم باشا أنه لم يبق له أن يستمر فى الحكم ، وعكف يعد كتاب استقالة الوزارة . وانه لكذلك اذ اتصل به سير ما يلز لامبسون مندوب انجلترا السامى فى مصر ، وأبلغه تليفونيا « ان الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن يعيد نسيم باشا دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط ، وأنه فى هذه الحالة لا داعى لاستقالة الوزارة » . ونشر هذا التبليغ فى الصحف تبرئة لنسيم باشا ، ليفهم الشعب المصرى انه لم يكن مختارا فى عدم اعادة الدستور ، وان انجلترا هى التى منعته من ذلك ؛ ثم ليكون فى اعادة نسيم باشا الدستور ما يسكن من حدة الشعب المصرى ، وما يجعل الذين يقبلون الحكم بمشورة انجلترا يشعرون بأنها لا تتخلى عنهم ولا تدعهم يتركون مناصبهم من غير أن تهيىء لهم فرصة مناسبة لاستقالة مشرفة .

ومن الحق أن أشير هنا الى أن غير واحد من الوزراء ، الذين اشتركوا مع توفيق نسيم باشا فى هذه الفترة ، كان يساورهم أشد القلق منذ بدأت حركة المطالبة بالدستور بعد تصريح سير صمويل هور ، وأنهم كانوا يريدون ترك مناصبهم لولا أن نسيم باشا كان يسكن حدتهم ، اذ يحدثهم بأنه يبذل غاية الجهد ليخلى الانجليز بينه وبين اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه كبير الأمل فى النجاح .

* * *

فى صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، رفعت الجبهة عريضتها الى جلالة الملك ، طالبة اعادة دستور سنة ١٩٣٢ . وظهر اليوم نفسه ، أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى اعادة الدستور . وفى المساء صدر أمر ملكى ؛ تحدثت ديباجته عن رغبة الأمة التى « ظهرت جلية فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ » ، وعن أن جلالة الملك كان ولا يزال يتوخى أن يسلك « بها السبيل التى تفضى الى طمأنينتها وسعادتها » ؛ ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقررا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » ؛ وجرت المادة الثانية بأن «يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان» .

لم ير نسيم باشا أن يصدر الأمر الملكى باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، من غير أن يصحبه بيان من دولته بالجهود التى بذلها لبلوغ هذه الغاية ؛ وصدر فى الوقت نفسه بيان يهنىء الأمة بعودة الدستور ، ويشيد بما أظهرته الحكومة البريطانية من حسن النية والمبادرة لازالة ما أحدثته تصريحات سير صمويل هور من سوء التفاهم ، وان كان وزير الخارجية البريطانية قد ألقى هذه التصريحات عن غير قصد . فالحكومة البريطانية لم يدر بخاطرها وليس فى نيتها أن تعدل عما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : من أن الدستور من شأن جلالة الملك ومن شأن الشعب المصرى وحدهما ، وسير صمويل هور لم يقصد أن يجعل لرأيه صفة الزامية يملى بها ارادته على مصر ، ودولته موقن بأن ما حدث لن يفضى الا الى توثيق العلاقات التى تربط الشعبين .

وأثنى نسيم باشا فى هذا البيان على سير ما يلز لامبسون ، لما أظهره أثناء مفاوضاتهما الطويلة ، وعلى الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، من تقدير صحيح للموقف ، حتى أوشكت هذه المفاوضات أن تؤدى الى عود دستور سنة ١٩٢٣ قبل تصريح سير صامويل هور بأيام .

قابل النحاس باشا نسيم باشا غداة ذلك اليوم ، وهنأه باعادة الدستور ، وألح عليه ليسرع باجراء الانتخابات لتتولى الكثرة البرلمانية الحكم والمفاوضة . ووعد نسيم باشا بتحقيق هذه المطالب . واجتمعت الجبهة فى الغد بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وبحثت ما عرضه النحاس باشا نتيجة لمقابلته رئيس الوزارة ، كما تناقشت فى المظاهرات التى كانت مستمرة تنادى : « الدستور لا يكفى ، وادى النيل لا يتجزأ » . وطلبت الى النحاس باشا أن يقابل نسيم باشا من جديد ، ويطلب اليه الافراج عن المعتقلين ، والغاء الاجراءات الاستثنائية ، والعفو عن المحكوم عليهم تمهيدا للانتخابات . ووعد نسيم باشا مرة أخرى باجابة هذه المطالب ، وذكر أنه بصدد اصدار قانون الانتخاب .

كان الأمر الملكى ، الذى أعاد دستور الأمة ووقعه جميع الوزراء ، نصرا مؤزرا للأمة توج ما بذلت من جهود منذ صدر دستور صدقى باشا . لكنه لم يكن نصرا حاسما . فلو أن المفاوضات التى طلبت الجبهة الوطنية اجراءها مع انجلترا لم تسفر عن نتيجة ، لانقلب هذا النصر هزيمة ، ولعادت انجلترا الى سابق سياستها ، ولشهدت مصر فى أمر الدستور والحياة النيابية جديدا يضطرها الى نضال جديد .

والواقع أن المقدمات التى أعقبت طلب الجبهة الوطنية المفاوضة لم تكن لتبعث الاطمئنان الى النفس ، رغم ما أبدته الجبهة فى كتابها الى المندوب السامى البريطانى من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين ، ومن تيسير السبيل الى هذا النجاح ، ومن بيان نتائجه الجليلة بالنسبة لمصر وانجلترا على سواء . فقد أشارت الجبهة فى هذا الكتاب الى الأسباب التى تدعو مصر الى الحرص على اتمام الاتفاق ؛ لأن ما يثيره

عدم اتمامه من احتكاك بين مصر وانجلترا يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، ويضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم • ومن الأمثلة التى أوردتها المذكرة ، على الضرر الذى يترتب على عدم الاتفاق ، بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على كل مقيم بأراضيها ، ووجود ادارة أوربية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها ، وحرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ، ومن دخولها عصبة الأمم لتساهم فى خدمة التقدم والسلام •

وأشارت المذكرة كذلك الى أن عدم اتمام الاتفاق أدى الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، والى اضطراب المرافق العامة لهذا السبب ، اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء •

ثم أورد الكتاب أن قيام النزاع بين ايطاليا والحبشة ، وما ترتب على ذلك من أزمة دولية ، قد ينتهى الى اشتراك مصر فيها ، ويجعل بلادنا ميدان حرب بسببها • هذا وانجلترا قد اتخذت أرض مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية توقعا للطوارىء ، كما قامت الحكومة المصرية من جانبها باعداد كل أسباب الدفاع ، وهذا كله قد زاد المصريين يقينا بضرورة المسارعة الى عقد الاتفاق ، واعتبار هذه الأزمة أنسب الفرص لعقد المعاهدة بالنصوص التى أسفرت عنها مفاوضات النحاس — هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات •

أبلغ هذا الكتاب الى مندوب انجلترا السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وقتما رفع الى جلالة الملك الطلب باعادة دستور سنة ١٩٢٣ • ولما كان الدستور قد أعيد فى اليوم نفسه ، على أثر تخلى انجلترا عن معارضتها فى اعادته ، فقد خيل الى كثيرين أن

توقيع المعاهدة لن يبطىء كذلك . ألم تكن النصوص التى انتهت اليها مفاوضات النحاس — هندرسون موجودة كنصوص دستور سنة ١٩٢٣؟ فلا جناح على انجلترا ، وقد قبلت هذه النصوص ، أن تجيب مصر الى قبولها من جديد ، وأن تقبل المفاوضة فيما لم يتم اتفاق بشأنه فى سنة ١٩٣٠ . لكن الأيام تعاقبت ، ولم يرد على كتاب الجبهة أى رد من الحكومة البريطانية . ترى ، ما السبب ؟ وما عسى تعتزم السياسة البريطانية بازاء مصر ؟ ان قبولها عودة دستور سنة ١٩٢٣ فيه ما يدعو الى الطمأنينة . لكن سكوتها عن ايضاح موقفها بشأن المعاهدة يدعو الى الريبة ويثير المخاوف .

والواقع أن تعاقب الأيام ، من غير أن يصل رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة الجبهة ، لم يكن مقصودا به الاساءة الى مصر من جانب سير صمويل هور فى ذلك الظرف بالذات . فقد كان الرجل مشغولا بنفسه ، وبموقفه الوزارى عن كل شىء آخر . ذلك أنه رأى فى اتفاق لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، مع الحكومة الايطالية بشأن الحبشة ، ما يخشى معه أن تنفصل فرنسا عن انجلترا حين لا يستطيع سياسى أن يؤكد الى أى مدى تصل المشكلة الايطالية الحبشية . فاذا انفصلت فرنسا عن انجلترا أضر ذلك بالسياسة البريطانية فى وقت تنحفز فيه ألمانيا ، وترى ايطاليا فى غزو الحبشة تمكينا لهيبتها فى البحر الأبيض المتوسط ولامبراطوريتها فى أفريقيا . لهذا اجتمع هور ولاڤال ووضعا اتفاقا عرف يومئذ باتفاق هور — لاڤال ؛ وطلب وزير الخارجية البريطانية من مجلس الوزراء اقراره . فلما درسه المجلس لم يقبله . وكان سير صمويل هور موقنا ، يوم أتم هذا الاتفاق ، بأن بقاءه فى وزارة الخارجية رهن بقبول مجلس الوزراء له ، وأنه لا محالة مستقيل اذا سقط الاتفاق لعدم قبوله .

وذلك ما حدث . فقد استقال سير صمويل فى ١٨ ديسمبر ، أى بعد ستة أيام من صدور الأمر الملكى بعود دستور الأمة . ولما كانت التعليمات

الخاصة بالسياسة المصرية الانجليزية تصدر الى مندوب انجلترا السامى بمصر من وزير الخارجية ، فقد بقى الجواب على كتاب الجبهة معلقا بسبب الوضع الخاص الذى كان فيه سير صمويل • وكل الذى استطاعت الصحف البريطانية أن تقوله ، عشية استقالة سير صمويل ، ان الحكومة البريطانية تحبذ المفاوضة ، ولكنها مصممة على ألا تبوء بالفشل فى هذه المرة •

عين مستر أنتونى ايدن ، وزير عصبة الأمم ، خلفا لسير صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ ديسمبر • وبعد أسبوع من تعيينه ورد على المندوب السامى البريطانى تبليغ برقى من مستر ايدن ، جاء فيه أن طلب الجبهة المصرية لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية • لكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت ، نظرا لحداثة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ، ولاشتغال انجلترا بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية • ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليه بحثه على مجلس الوزراء البريطانى • وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف ، فهو شخصيا يميل كل الميل الى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ، ويرجو أن لا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا •

أطلع سير مايلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها • وقد ذكر اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا ، فى مقابلتهما للمندوب السامى ، أنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع مايرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين • فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علانيتين بما جرح شعور المصريين • فاذا أريد ارضاء هذا الشعور لم يكن ذلك ببرقية تتلى على أعضاء الجبهة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية • فمثل هذا البيان يعيد الى

النفوس فى مصر طمأنينتها ، ويزيل المخاوف التى نشأت عن الأزمة الحبشية .

ووعد المندوب السامى البريطانى بالرجوع الى حكومته فى هذا الشأن .

على أن الأيام تعاقبت ولم يرد من انجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم . بل لقد ألقى مستر انتونى ايدن ، يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، خطابا فى بلدة لمنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى ، ولم يشر فيه بكلمة الى مصر ؛ فأثار هذا شعور المصريين كرة أخرى ، وقامت المظاهرات ، احتجاجا على ذلك الاغفال الذى اعتبر اهانة للشعور المصرى وللكرامة الوطنية .

لم يبطىء المندوب السامى فى تبليغ جلالة الملك ، وتبليغ نسيم باشا والنحاس باشا بعد ذلك بيومين اثنين ، استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال . لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية . فاذا انتهت المناقشات الى نتيجة مرضية ، انتقلت المناقشات الى مسألة السودان . فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك ، أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة ؛ بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضرورى اعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع . ولم يكتف التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات فى الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة أن تعيد النظر فى سياستها فى مصر ، ثم أردف : « ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق ، فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماما » .

وفى هذه المناسبة كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة

لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره • وقد راجت الاشاعات ، حين نشر هذا التبليغ ، بأن ثمت اتجاها الى تأليف وزارة قومية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن • ومن بواعث هذه الاشاعات أن وزارة نسيم باشا كانت قد فقدت الكثير من هيبتها ، بحكم الحوادث التى مرت بها فى الأشهر الأخيرة • فالمظاهرات وقمعها بالعنف مما أودى بأرواح بعض الطلاب ، وتأليف الجبهة وتوليها من الشئون السياسية ما هو من صميم عمل الوزارة ، وتلكؤ نسيم باشا فى معالجة هذا الموقف بما يجب من كياسة وحزم — كل ذلك أدى الى الاعتقاد بأن وزارته مشرفة على الزوال •

ولم يكن عجبا أن تزول بعد أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وتحدث اليهم • لقد نشرت الصحف هذا الحديث فكان مما جاء فيه : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية • ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم • لقد اتفق دولته ٩٩٪ على ذلك وبقى ١٪ ، وأنا متمسك به أيضا » •

كانت رغبة جلالة الملك فى تأليف وزارة ائتلافية واضحة كل الوضوح من هذا الحديث • وكان نسيم باشا قد فهم هذا ، ولذلك قدم استقالته يوم قابل جلالة الملك أعضاء الجبهة • وكان جلالته يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة ، وأن تتألف وزارة ائتلافية برياسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه • وكانت حجة الملك فؤاد ظاهرة فى الحديث الذى اقتبسنا منه الفقرة السابقة • فقد قال جلالته لأعضاء الجبهة أيضا : « ان أمامكم صعابا جمة ، فلابد

من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى اليها • وها هو موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جديا • ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكرارا ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر • والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل انجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد • وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعا فيما يحقق رغبات الأمة كلها • كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق الى أن تتعامل مع مصر كلها » •

وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله :

« ان الوقت وقت تضحية ، والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية • وانى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذتها على عاتقها ، والتى أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع » •

ورغم ما فى هذا الحديث من روح سام ، ومن قبول سائر أعضاء الجبهة الاشتراك فى وزارة ائتلافية — لقد أبى النحاس باشا تأليف هذه الوزارة تمسكا منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣١ ، حين عرض سير برسى لورين مندوب انجلترا السامى مثل هذه الفكرة • ولكنه لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ، ابتغاء الوصول الى اتفاق مع انجلترا تعذر الوصول اليه من قبل •

عند ذلك كلف جلالته نسيم باشا بالبقاء فى الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة • وبدأ رئيس الديوان الملكى ، على ماهر باشا ، يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر • وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، وأن تؤلف فى

الوقت نفسه هيئة رسمية لاجراء المحادثات والمفاوضات فى القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية ، وهو مندوبها السامى فى مصر • وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعا اطمئنانهم الى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هذه الوزارة ، فألفها فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ • وعقب تأليفها استصدر من جلالة الملك مرسوما بتأليف هيئة المفاوضات ، من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وحلمى عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد ؛ ومن على الشمسى باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ عفيفى باشا من المستقلين عن الأحزاب ؛ ومن عثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى من الوفديين •

بهذا تهيأت الفرصة لبدء المفاوضات فى القاهرة واستمرارها فى الاسكندرية ، وتهيأت الفرصة لاجراء انتخابات تتولى الحكم على أثرها وزارة الأغلبية ، وحدد يوم ٢ مايو لاجراء هذه الانتخابات ، ويوم ١٠ مايو لانعقاد البرلمان •

وبهذا كله بدأ التمهيد لصفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث •

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب ـ على ماهر باشا يمهد لاصلاحات داخلية واخرى خارجية ـ معالجة التهديد الذى انطوى عليه التبليغ البريطانى لاجراء المفاوضات ـ تبادل مصر وانجلترا كتابين بأن فشل المفاوضات لن يؤثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة ـ العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ سفرى الى الحجاز لأداء فريضة الحج ـ الشيخ حسن البنا ، والاخوان المسلمون ـ ترشيحى نفسى للانتخابات ـ بدء المفاوضات وتوقفها ـ مرض الملك فؤاد ووفاته ـ اتمام الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ المناداة بالفاروق ملكا لمصر ـ مسألة الوصاية ـ رشد جلالة الملك فاروق المدنى ـ اجتماع البرلمان واختيار الأوصياء ـ استئناف المفاوضات ـ أمين عثمان وسكرتيرية وفد المفاوضات ـ سفرسير مايلز لامبسون الى لندن ـ استئناف المفاوضات بعدعودته ـ محمدمحمود باشا والامتيازات الأجنبية ـ سفر المفاوضين الى لندن وتوقيع المعاهدة ـ مناقشة البرلمان المعاهدة فى دورة غيرعادية ـ رأيى فى المعاهدة ـ بحث الامتيازات الأجنبية ـ الانعام بالرتب على أنصار الوفد ـ الحكم الديمقراطى يقوم لحساب الأمة كلها ـ استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ـ المعارضة ترفض الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات ـ حادث ميت عساس ـ معاهدة مونتريه لالغاء الامتيازات ـ قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة فيه ـ موقفى منه فى البرلمان ـ الديمقراطية لما تتأصل فى نفوسنا ـ القمصان الزرقاء ـ مشكلة فلسطين وزيارتى لها ـ الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية ـ انتقال مصر وانتقالى من عهد الى عهد .

ألف على ماهر باشا وزارته ، واستصدر المرسوم بتأليف هيئة المفاوضات ، وأعلن أن الانتخابات ستجرى فى ٢ مايو سنة ١٩٣٦ . وظن الناس فى مصر أن هذه الوزارة الجديدة وزارة انتخابات فقط ، أو أنها لن تتناول من الأمور السياسية شيئا ذا بال . لكن على

ماهر باشا لم يلبث حين اطمأن اليه الأمر ، وعلى الرغم من أن وزارته لم تكن لتبقى فى الحكم أكثر من ثلاثة أشهر تظهر فى ختامها نتيجة الانتخابات ، ان فكر فى التمهيد لاصلاحات داخلية ، وفى معالجة مشاكل خارجية طال الأمد على بعضها وهى معلقة لا تجد حلا • بل لقد جعل أول همه الى معالجة ما اختتم به سير ما يلز لامبسون تبليغه ، عن اعادة الحكومة البريطانية النظر فى سياستها ازاء مصر اذا فشلت المفاوضات • فقد رأى دولته ، كما رأى أعضاء الجبهة ، أن هذه العبارة التى ختم بها التبليغ تجعل المفاوض المصرى تحت ضغط يسلبه حريته فى المفاوضة ، مخافة ما ترتبه انجلترا على عدم نجاحها من نتائج • من ثم عمل رئيس الوزارة للتغلب على هذه الصعوبة متعاونا مع أعضاء الجبهة ، بل لعل النصيب الذى اضطلع به فى هذا الموقف تجاوز التعاون• فقد قدر أن مهمة الجبهة أن تتولى المفاوضة منذ بدئها • أما ما يسبق المفاوضة فمن عمل الوزارة التى يرأسها هو ، ويجب لذلك أن يكون صاحب الرأى فيه •

ولم يجد أعضاء الجبهة ما يعترضون به على تصرف على باشا فى هذا الأمر ، بعد أن ارتضوه رئيسا للوزارة • وكانت صلته فى هذا الأمر بممثل انجلترا طبيعية • فقد حمل سير مايلز لامبسون تبليغه عن المفاوضات الى نسيم باشا قبيل استقالته ، فكان من حق خلفه أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية ، وعن رأى الجبهة نفسها فى هذا التبليغ • وكان الأمر كذلك بخاصة الى أن يقسم أعضاء الجبهة اليمين بين يدى جلالة الملك بوصفهم مفاوضين • أما الى أن تبدأ المفاوضات ، فكانت المكاتبات الرسمية تجرى بين الحكومتين المصرية والبريطانية • ومناقشة التبليغ الخاص بالمفاوضات ، وازالة ما تنطوى عليه فقرته الأخيرة من أثر ، تحتاجان الى هذه المكاتبات الرسمية •

وكان على ماهر باشا يقدر مع ذلك أنه لا يستطيع وحده ، ومن غير اتفاق مع الجبهة فى كل خطوة تتصل بالمفاوضة ، أن يتقدم الى الأمام

فى هذا الموضوع بالذات • وكيف كان يستطيع أن يفعل وقد أبدت الحكومة البريطانية رأيها غير مرة ، على لسان مندوبها السامى ، أن من الضرورى بقاء الأحزاب متحدة ؛ لأن حكومة انجلترا ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره • لهذا اتفق على ماهر باشا مع أعضاء الجبهة على أن يتبادل مع سير ما يلز لامبسون مكاتبة ، تزيل التهديد الذى تنطوى عليه خاتمة التبليغ البريطانى • وجرت بالفعل اتصالات عدة ، بين رئيس الوزارة المصرية وممثل انجلترا فى مصر وبين هذا الممثل والحكومة البريطانية ، انتهت الى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتاهما ستبذلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، وان فشلت مع ذلك فلن يكون لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة •

ولست أستطيع أن أؤكد ما اذا كان تبادل هذا النص قد أزال من نفوس المفاوضين المصريين كل أثر للتهديد الأول • وأغلب الظن أنهم اطمأنوا بالفعل الى أن قطع المفاوضات لن يجنى على ما كسبته مصر من حقوق منذ سنة ١٩٢٢ ، وأنهم احتفظوا بحريتهم كاملة أثناء المفاوضات، مع حرصهم على نجاحها • أما الصحف البريطانية فدأبت فى ذلك الحين على توكيد معنى أدلى به مستر أنتونى ايدن فى الاجابة عن سؤال وجه اليه فى مجلس العموم ، من أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتقيد بشىء من مفاوضات سنة ١٩٣٠ ؛ لأن معاهدة لم تبرم فى أعقاب تلك المفاوضات ، ولأن الظروف الدولية تغيرت عما كانت عليه يومئذ •

على أثر تأكيد الحكومتين البريطانية والمصرية أن تبذل كلتاهما غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فان فشلت مع ذلك لم يكن لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة — بدأ أعضاء وفد المفاوضة فى مصر يدعون الأمة الى التزام الهدوء والسكينة ، تمهيدا للجو الصالح الذى تجرى فيه المفاوضة • وكان مما قاله محمد محمود باشا لوفود الطلبة الذين جاءوا يهنئونه بانفراج الأزمة : « ان البلاد الآن تجتاز طورا دقيقا فى

حياتها السياسية ، وهى فى حاجة الى دوام الاتحاد والألفة ، وفى حاجة الى الهـدوء والسكينة ليتمكن الوفد الرسمى من أداء المهمة الملقاة على عاتقه » .

وجعل المفاوضون يعقدون اجتماعاتهم فى دار مجلس الشيوخ ؛ وقد اختيرت يومئذ مقرا لهيئة المفاوضة ، لأن جلسات المجلس كانت معطلة فى انتظار الانتخـابات التى ستجرى فى ٢ مايو . ولم أكن أتتبع ما يجرى فى هذه الاجتماعات ، لأننى عقـدت العزم على اداء فريضة الحج ، وحددت موعدا لسفرى الى الأقطار الحجازية يوم ٢٦ فبراير من تلك السنة . على اننى رأيت واجبا على أن انتهز هـذه الفرصة ، لأعاون جهد طاقتى فى العمل على اعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية صاحبة الأمر فى بلاد الحجاز . ذلك بأن الشريف الحسين ابن على الهاشمى كان قد تفاهم أثناء الحرب العالمية الأولى مع الحكومة البريطانية على اسـتقلال البلاد العربية ، مقابل انتقاضها على تركيا ومعاونتها انجلترا وحلفائها فى الحرب . فلما انتهت الحرب اسـتقل الحجاز ، وأعلن الحسين بن على نفسه ملكا عليه . ثم انه وقعت بينه وبين ملك نجد ، الملك عبد العزيز آل سعود ، خصومة أدت الى حرب انهزم الحسين بن على ثم انهزم ابنه على بن الحسين فيها ؛ واستولى النجديون الوهابيون ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ، على الحجاز وضموه الى نجد ، وجعلوا من الاثنين المملكة العربية السعودية . والنجديون وهابيون يتبعون مذهب محمد بن عبد الوهاب المأخوذ عن مذهب أحمد بن حنبل . ومن قواعد هذا المذهب تجريد الايمان من كل مظهر مادى . وكانت مصر تبعث كل عام ، منذ عهد الملكة شجرة الدر ، بالمحمل يحمل كسوة الكعبة الى الحجاز ، ويحمل اليها كذلك ثمرات أوقاف الحرمين ، كما كانت تبعث مع المحمل قوة مسلحة تحرسه فى أرض الحجاز . واستمر ارسال المحمل تحرسه القـوة المسلحة طيلة حكم الأتراك ، اذ كانت مصر والحجاز جميعا ولايتين عثمانيتين ، فلم يكن سير

القوة المصرية فى أرض الحجاز ليثير شبهة من الشبهات من الناحية الدولية .

ورأى النجديون فى هذا المحمل ، وفى تبرك الناس به ، ما يخالف عقائدهم . لكنهم رأوا ألا يثيروا عواطف غير الوهابيين من المسلمين بأن يمنعوا مجىء المحمل ، فاحتجوا بادىء الرأى بأن ذهاب قوة مسلحة الى أرض الحجاز فيه اعتداء على سيادة الدولة صاحبة الحكم فيه . أما وقد كانت مصر تبعث بهذه القوة منذ عشرات السنين ، فمنعها من ارسالها فيه اعتداء عليها لا تقبله . وبعثت مصر بالمحمل وبالقوة التى ترافقه ، فوقعت بين هذه القوة وقوات ابن السعود مصادمات فى سنة ١٩٢٦ ، اتخذت منها الحكومة السعودية ذريعة لمنع القوة المرافقة للمحمل ، فامتنعت مصر عن ارسال المحمل نفسه ، فأعلن ابن السعود أن حكومته ستتولى نسج كسوة الكعبة .

هذا ، وكانت مسألة الخلافة الاسلامية مثار جدل منذ سنة ١٩٢٢ حين أصبحت تركيا جمهورية فلم تحتفظ بالخلافة . وكانت بعض الدول الاسلامية ترى مصر أحق من غيرها بالخلافة . وكان العاهل النجدى لا يرى بادىء الرأى بأسا من التسليم لمصر بها . ثم حدث بين مصر والملك النجدى كلام فى طريقة حكم الأماكن الاسلامية المقدسة ، تولاه من جانب مصر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وقد ذهب الى الحجاز لهذا الغرض فى سنة ١٩٢٦ . لكن المحادثات لم تسفر عن نتيجة ايجابية . وظل الجو مضطربا بين الدولتين من بعد ذلك الى سنة ١٩٣٦ ، فلم تعترف مصر بالمملكة العربية السعودية .

علمت قبيل سفرى الى الحجاز أن على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده ، فذكر لى أنه يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد . وكنت مقتنعا من جانبى بأن بقاء القطيعة لاخير فيه . فالخلافة التى ناءت بها الامبراطورية العثمانية عبء لاتقوى مصر على حمله . ولاغنى لملايين المسلمين من المصريين عن أداء فريضة الحج بالأماكن المقدسة

الخاضعة لسلطان السعوديين ، فالخير كل الخير فى اعادة علاقات الصفاء والمودة معهم ، حتى يتم هؤلاء المصريون فريضتهم فى بيئة تنظر اليهم بعين الرضا والاطمئنان .

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر . واننى لفى بهوها يوما، بعد أن ارتديت رداء الاحرام ، اذ تقدم الىّ حاج محرم لم أكن قد رأيته من قبل ، وقدم نفسه . ذلك هو الشيخ حسن البنـا . وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان المسلمين لتهذيب الناس تهذيبا اسلاميا صحيحا ، وأنه يطمع فى تعضيد مؤلف (حياة محمد) لهذه الجماعة ، بل يطمع فى قبولى رياستها . والرجل لبق حسن الحديث حلو الالقاء ، عرفت ذلك منه فى هذه المقابلة ، وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز اذ كان الحاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم ، فكان يقف فى كل جمع خطيبا واعظا ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ، ويلقى خطبه فى عبارة بليغة وعربية فصيحة . وقيل لى وأنا بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية ، وانه يلقى منها عطفا ومعونة . فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ، ذكرت له أن بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جـدير بالتشجيع ، ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لاتدع لى مجالا لقبول ما دعانى اليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل أثناءها على باشا ماهر بالحكومة السعودية ، وقد أوفدت الى مصر السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة . ولم آل جهدا ، خلال هذه الأسابيع الستة ، فى التحدث الى ذوى النفوذ من رجـال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

فلما عدت الى مصر كانت المفاوضات بين مصر وانجلترا قد بدأت بالقاهرة ، واتخذ قصر الزعفران مقرا لاجرائها .

لم أتصل بالمفاوضين ولا بالمفاوضات أول ما عدت الى أرض الوطن . ذلك اننى علمت وأنا بالحجاز أن باب الترشيح للانتخابات بمصر فتح ،

فأرسلت توكيلا الى محمد محمود باشا لترشيحى فى دائرة «تمى الأمديد» ، وكانت بلدتى كفر غنام من بلادها • لذلك لم ألبث بعد أن قضيت أياما بالقاهرة أن ذهبت الى مسقط رأسى • وكان والدى قد دعا الناس من أصدقائنا الى حفل كبير لاستقبالى لمناسبة عودتى من الحجاز • واتخذ أصدقائى وأنصارى هذا الحفل فرصة للدعاية الانتخابية • ومن غداة ذلك اليوم جعلت أطوف أرجاء الدائرة ، وأتصل بالعمد والأعيان والأهالى فى انتظار يوم ٢ مايو ، موعد التصويت العام •

وكانت هذه هى المرة الثانية التى رشحت نفسى فيها للانتخابات • أما المرة الأولى فكانت سنة ١٩٢٦ حين رشحتنى الأحزاب المؤتلفة بدائرة الجمالية من دوائر القاهرة بتأييد سعد باشا زغلول كما سبق القول • ولا حاجة بى الى أن أصف ما لاقيت فى تجوالى الانتخابى من مشقة وعناء ، لسعة البون بينى وبين الناخبين فى تصور الغرض من الحياة النيابية والحياة العامة كلها ، ولأن عادات ريفنا المصرى ، وما فيها من مبالغة فى الاكرام ومبالغة فى التحية والمجاملة ، تضطر الانسان فى كثير من الأحيان الى الرضا بما لم يعتده •

ومما زاد فى مشقة هذه الانتخابات أن الأحزاب حاولت الاتفاق على الترشيح فيها على نحو ما فعلت سنة ١٩٢٦ ، أيام الائتلاف الذى تزعمه سعد باشا ، فلم توفق فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة فى بعض الأحيان • وانى لأذكر يوما وأنا اتنقل فى السيارة بين بلاد الدائرة ، وكنت على مقربة من المقر الانتخابى لمنافسى اسماعيل رمزى باشا ، اذ خرج علينا جماعة من العماليق معهم العصى الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم ، فلم ينجنا منهم الا أن اطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها ، حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به • وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهى التى وصفت بأنها جرت فى جو من الحرية والنزاهة لم يعهد من قبل فى كل الانتخابات الأخرى التى جرت فى مصر •

بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها ، وبينا كان يوم التصويت يقترب، اذاعت الصحف أن الملك فؤاد يشتد به المرض. وكان الملك فؤاد يومئذ فى التاسعة والستين من عمره . لكنه كان قوى البنية معروفا بالدقة فى المحافظة على صحته . ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن أن صحة جلالته أخـذت تدعو الى القلق ، ومالوا الى تصديق ما صرح به على ماهر باشا ردا على الصحف البريطانية : من أن « صحة جلالة مولانا الملك بخير . ولو كان هناك شيء لا سمح الله لذكرته » . على أن مجلس الوزراء نشر ، غداة هذا التصريح فى٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦، أن الطبيبين اللذين عادا جلالة الملك حين مرضه فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استدعى أحدهما ، وهو الدكتور فرجونى ، لعيادة جلالته لأنه يشكو ألما بأسنانه . مع هذا ظل على باشا ماهر ينفى ما يشاع : من أن البحث تجدد فى مسألة الوصاية على العرش لأن ولى العهد لا يزال دون الثامنة عشرة من سنه ؛ أو من أن ثمت ما يدعو الى عودة سموه من انجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليتم تعليمه ، وأوفد معه أحمد بك حسنين رائدا ، والفريق عزيز باشا المصرى مدربا لسـموه على الفنون العسكرية .

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا ، أذاعت رياسة مجلس الوزراء نشرة طبية ، فى الخامس والعشرين من أبريل ، موقعا عليهـا من الأطباء الذين يعودون جلالة الملك ، جاء فيها أن مضاعفة فى سير المرض حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم ، وأن نزيفا طرأ فى المساء أثر تأثيرا غير محمود فى الحالة العامة . هنالك بدأ القلق يسود الدوائر المختلفة فى مصر وفى انجلترا ، وقيل فى الصحف ان بعض الذين ذكرت أسماؤهم على أنهم أعضاء فى مجلس الوصاية الذى اختاره الملك فؤاد ، ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا ، قد زاروا المندوب السامى البريطانى .

وتوالت النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة الى النفوس ، بل صرح رئيس الوزراء بأنه اذا أراد سمو الأمير فاروق العودة الى مصر

فالرأى لسموه ، وقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وأن سموه أبلغ ذلك تليفونيا • وقد سئل رئيس الوزارة عما اذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : « مع من يدور البحث ؟ ان هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها ، ومع ذلك فلا محل لها الآن • فان جلالة الملك حفظه الله بخير ، ورجاء الجميع أن يطيل الله فى عمر جلالته » •

والواقع أن الكلام فى مسألة الوصاية كان يجرى بالفعل ، كما انه جرى قبل ذلك بسنتين حين مرض الملك فؤاد فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وأن انجلترا كانت تولى هذا البحث عناية خاصة بحجة أنها تريد أن تتحقق من أن الأوصياء ممن يتيسر لها العمل معهم من غير صعوبة • وكان جلالة الملك فؤاد قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين ، حفظت احداهما فى رياسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى • وقد كثرت الاشاعات عن أسماء الأوصياء الواردة فى الوثيقتين • مع هذا أصر على باشا ماهر على أن مسألة الأوصياء من اختصاص الحكومة وحدها •

* * *

واختار الله الملك فؤاد فى الثامن والعشرين من أبريل ، أى قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، وحمل جثمانه فى مشهد رسمى رهيب الى مسجد الرفاعى • ورأيت من واجبى يومئذ أن أشيعه ، فعدت من طوافى الانتخابى بدائرة تمى الامديد الى القاهرة ، حتى اذا أديت هذا الواجب رجعت أتم هذا الطواف ، وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ومن يتولاها ، ومن يوليها •

ومما يذكر بهذه المناسبة أن سير ما يلز لا مبسون المندوب السامى البريطانى استدعى اليه مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا ، كل على حدة ، وتحدث اليهم فى مسألة الوصاية من ناحيتها العامة ، بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وانجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات •

وكان رأى الزعماء المصريين أن الخير فى أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية • وقد تردد فى مقدمة الأسماء ، التى يعهد اليها بهذه المهمة ، اسم سمو الأمير محمد على ، وكان معتزما السفر الى أوربا فى ٣ مايو ، فألغى سفره بسبب تطور الأحوال •

يبدو من هذه الاتجاهات فى مسألة الوصاية أن الأمر فيها لم يكن وقفا على الأسماء الواردة فى الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل ، بل كان للسياسة موجبات قد تستبعد هذه الأسماء جميعا • والواقع أن الأسماء الثلاثة ، الواردة فى المظروفين المودع أحدهما بمجلس الوزراء والآخر بديوان الملك ، كانت أسماء عدلى باشا يكن وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا • لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة • وقد انتهوا الى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ، وعلى أن تبلغ أسماؤهم الى البرلمان فور اجتماع مجلسيه معا عقب الانتخابات خلال العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، وهى الأيام التى ترك الدستور فيها سلطة الملك كلها بين يدى مجلس الوزراء • ولهذا قصر على ماهر باشا مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب ، وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع كلا مجلسى البرلمان يوم ٨ مايو ليحلف الأعضاء اليمين ، ثم يجتمعا معا فى الغد ليفتح أمامهم مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد بعد قليل ليعرض على المجلسين ما اتفق عليه الزعماء فى هذا الشأن ، وعند ذلك يحلف الأوصياء اليمين ، وتستقيل الوزارة الماهرية ، وتتولى وزارة الأغلبية البرلمانية الحكم •

وحدث هذا كله على النحو الذى اتفق عليه ، وعينت أنا فى مجلس الشيوخ يوم ٨ مايو ، وشاركت فى هذه الحفلات البرلمانية • وفى اليوم العاشر من شهر مايو استقال على باشا ماهر ، وألف مصطفى باشا النحاس وزارته الوفدية ، وآن للجبهة أن تستأنف المفاوضات ، وكانت تأجلت بسبب الانتخابات •

على أن على ماهر باشا حرص قبل استقالته على أن يتم مسألتين

كان يعير احداهما أهمية خاصة منذ ألف الوزارة ، ثم أعار الثانية عنايته البالغة حين اشتد المرض بالملك فؤاد وخيف على حياته • أما المسألة الأولى فكانت توطيد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية • وأما المسألة الثانية فكانت مسألة العرش ، والمناداة بالأمير فاروق ملكا على مصر اثر وفاة والده مباشرة •

وكانت المسألة الأولى موشكة على نهايتها قبيل وفاة الملك فؤاد • فقد دارت المحادثات بين على ماهر باشا والسيد فؤاد حمزة ، على أساس من اعادة علاقات المودة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ومن عودة المحمل المصرى ينقل كسوة الكعبة الى مكة من غير أن تحيط به قوة تحرسه فى الحجاز • وكان يسيرا على الرأى العام المصرى أن يقبل هذا الحل ، بعد اذ اطمأنت الأمور واستقر الأمن فى ربوع الحجاز ، فلم يعد ثمت خوف من مهاجمة البدو المحمل • وقد توفى الملك فؤاد ولا تزال مسائل خلافية تفصيلية قائمة بين وجهة النظر المصرية ووجهة النظر السعودية • عند ذلك نبه على باشا ماهر السيد فؤاد حمزة الى أنه يملك فى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك أن يوقع المعاهدة التى يمكن أن يتفق الطرفان عليها ، لأن مجلس الوزراء فى هذه الأيام العشرة يملك بحكم الدستور كل سلطات الملك ، وأنه مستعد لهذا التوقيع اذا اتفق على التفاصيل المختلف عليها ، بينا هو لا يكفل أن تتم الوزارة الوفدية التى تليه ما هو معتزم أن يفعل • وأيقن وكيل الخارجية السعودية أنه لن يجد مصريا أحسن استعدادا لاعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية من على ماهر باشا ، فأتم الرجلان التفاهم ، ووقعا المعاهدة ، واطمأنت نفس على باشا الى أنه قام بواجبه لمصلحة وطنه فى هذا الأمر الذى يهم المسلمين فى مصر ، بل يهم المسلمين فى أقطار الأرض جميعا •

فأما المسألة الثانية ، مسألة العرش والمناداة بالأمير فاروق ملكا على مصر ، فكان على باشا حريصا أشد الحرص على أن يتمها على خير وجه • فهو لم ينس أنه كان موضع ثقة الملك فؤاد ومحل رعايته

سنوات طويلة من حياته ، وأن عليه من أجل ذلك واجبات يقتضيه الوفاء أن يقوم بها ؛ هذا ومركزه فى رياسة الوزارة ، وما ألقى عليه الدستور من تبعات ، يقتضيه أن ينهض بهذا الواجب فى هذا الموقف الدقيق على أتم وجه وأكمله .

والحق أنه أدى لوطنه ، ولذكرى مليكه الراحل ولولى العهد الذى آل اليه العرش بعد أبيه ، خير ما يؤديه رجل مسؤول .

ففى يوم وفاة الملك فؤاد ، نادى على باشا ماهر بالأمير فاروق ملكا على مصر ، رغم أنه كان لا يزال بعيدا عن أرض الوطن ، وأنه كان ولما يبلغ سن الرشد . لكن على باشا ذكر العبارة التى ترددها الأمم فى مثل هذه الحال : « مات الملك ، يحيا الملك » ، فنادى بفاروق الأول ملكا على مصر ، ثم اتجه بعنايته الى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشد المقرر بالأمر الملكى الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذى يحدد سن الرشد لادارة الأموال الخاصة .

وقد استعان فى هذين الأمرين بلجنة قضايا الحكومة من ناحية ، وبرجال الشريعة الاسلامية من علماء الأزهر ومفتى الديار من ناحية أخرى . ولمّا كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت . فقد تناولت الأحاديث ، ونشرت الصحف ، أن ثمت تفكيرا فى مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من اتمام دراسته بانجلترا ، ونسبت هذا التفكير الى البريطانيين حينا ، والى بعض المسؤولين من المصريين حينا آخر . ولم يجد على باشا مشقة فى مواجهة هذا التفكير . فالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، والذى نص الدستور على قيامه ، قد جعل سن الرشد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية . وليس يجوز تعديل الدستور ، والملك لم يبلغ سن الرشد ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش . لا مفر اذن من الاذعان للأمر الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سنا للأهلية السياسية . لكن ! هل يعتبر هذا السن كذلك سن الأهلية الشخصية والأهلية المالية ؟ ! أم يجرى حكم القانون العام فيهما ؟ ! .

لم يستسغ على باشا أن يكون الملك ، وقد أشرف على السابعة عشر من سنى حياته ، قاصرا عن ادارة شؤونه • لهـذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة ، استند فيها الى رأى رئيس لجنة القضايا وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ، جاء فى ختامها : « وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب الذى أشرف على السابعة عشرة ، والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والماليـة » • وعلى هذا أعلن رشـد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك • وصفق الناس لهذا الاعلان ، حين خفض على باشا ماهر بقانون مخصصات جلالة الملك السنوية من مائة وخمسين ألفا الى مائة ألف من الجنيهات •

* * *

آن للجبهة الوطنية أن تستأنف المفاوضات بعد تمام الانتخابات ، وآن لى أن أتتبع سيرها ، وكنت منقطعا عنها كما قدمت أثناء مقامى بالحجاز ، ثم اشتغالى بالمعركة الانتخابية • والواقع أن ما تم منها الى ذلك التاريخ لم يكن ذا بال • فقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات فى قصر الزعفران فى الساعة الرابعة من مسـاء يوم الاثنين ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكانت جلسة علنية • فألقى النحـاس باشا رئيس وفد المفاوضة المصرى خطابا أشار فيه الى الأزمة التى يجتازها العالم ، والى مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ثم قال : « ان المعـاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضا وفوق كل شىء ضرورة معنوية للانسانية • فهى بشير بعهد سلام واخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربيـة التى هى مهد الديمقراطية والحرية » • وأجاب سير مايلز لامبسون على هذا الخطاب ، فوافق على ما ذكره النحاس باشا من أن الاتفاق بين مصر وانجلترا من شأنه أن يفضى الى اطمئنان كبير متبادل فى الأوقات المضطربة التى يجتازها العالم ، وذكر أن الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجدد مسعاها للاتفاق مع الجبهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية ، رغم أن المفاوضات السابقة لم تثمر

الثمرة المرجوة ، مقتنعا بأن رجال الجبهة لن يدخروا وسعا فى تجنب تكرار الفشل .

وبدأت المفاوضات تجرى فى جو دولى يكتنفه الاضطراب من كل نواحيه . فلم تكن حرب الحبشة وحدها هى التى تقلق بال المتفاوضين ، بل كانت نذر الحرب تتبدى فى أوربا نفسها . فقد نقض هتلر عاهل ألمانيا معاهدة فرساى ، واحتل منطقة الرين ، وألقى فى الريخستاغ خطابا تحدث فيه عن المجال الحيوى لألمانيا . ترى ، أيدعو هذا الجو انجلترا الى التساهل فى مفاوضة مصر ، أم يدعوها الى التشدد فى هذه المفاوضة ؟ وماذا يكون لهذا الجو من أثر فى نفوس المفاوضين المصريين؟ صوّر هذه المعانى مستر فيليب جريفس — محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمس — وكان قد جاء الى مصر فى هذا الظرف ، فى مقال عنوانه : (قيمة صداقة مصر لانجلترا) ، جاء فيه : « من أشد بواعث الأسف أن تمنى المحادثات المنتظرة بالفشل لاصرار الخبراء البريطانيين اصرارا لا مسوغ له على دعوى سلامة بريطانيا . فلا ريب أن مصر الصديقة أعظم نفعا للقيادة البريطانية من أورط عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط » . وجاء فيه كذلك : « لن يستطيع أى زعيم سياسى مصرى له مكانة أن يعرض سمعته للخطر بالانفصال عن الوفد الرسمى للمفاوضة لأسباب شخصية أو حزبية . وجميع الأحزاب الممثلة لمصر تشعر بأن هذه الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الأخيرة التى تتاح لهم » .

وفى الثانى عشر من مارس عقدت الجلسة العملية الأولى للمفاوضات، وعلى أثرها قدم المفاوضون البريطانيون مذكرة تلاها سير مايلز لامبسون فى الجلسة . وبعد أيام قليلة ردت هيئة المفاوضات المصرية على هذه المذكرة بمذكرة مثلها ، فتبين أن الشقة بين الفريقين واسعة . هذا مع أن الموضوع الذى تناوله البحث لم يتجاوز المسألة العسكرية ، بل لم يتجاوز من المسألة العسكرية سوى جانبها البرى . أما الجانبان البحرى

والجوى ، فظلا محتفظا بهما • هنالك توقفت المفاوضات واعتقد كثيرون أن مصيرها الى الفشل •

ظهرت فى هذا الموقف شخصية أمين عثمان • وكان يومئذ شابا موظفا بوزارة المالية ، عين فى سكرتارية وفد المفاوضة لأنه كان يجيد الانجليزية ؛ اذ تعلم فى مدارس ڤكتوريا بالاسكندرية ، ثم درس فى انجلترا ، وتزوج من سيدة ايقوسية قيل انها ظريفة الحديث ، وان سير مايلز لامبسون يجد فى نكتتها القومية الحاضرة متاعا • وقد اتصل أمين عثمان بسير مايلز وأصبح موضع رعايته • لهذا سهل عليه أن يكون أشبه بضابط اتصال فى المفاوضات بين سير مايلز والنحاس باشا • وقد أدت هذه الرعاية الى اجتماع رئيسى الوفدين المتفاوضين ابتغاء التغلب على الصعوبة القائمة • ولكن الموقف لم يبد فيه تبدل ظاهر ، الى أن جرت الانتخابات وتولى النحاس باشا رياسة الوزارة خلفا لعلى باشا ماهر • وفى أثناء هذه الفترة بدأت الصحافة البريطانية تتحدث عن المساومة من الجانب المصرى ، وكأن المفاوضات بطبعها ليست مساومات كالبيع والشراء ، وكأن الجانب البريطانى لم يكن أكثر مساومة من الجانب المصرى حين يتمسك بالواقع يريد أن يدفع به الحق الذى يتمسك به الجانب المصرى •

فقد كان الجانب البريطانى يريد أن يتراجع فى المسألة العسكرية عما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٠ ، بحجة أن الموقف الدولى تغير ؛ وكان يريد لذلك أن تظل القوات البريطانية ولها حق التنقل فى أرجاء مصر ، وأن تعسكر حيث يشاء قوادها • وكان المفاوضون المصريون حريصين على أن تنتقل القوات الى منطقة قناة السويس من الغرب ، فذلك مما اتفق عليه مع النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ، ومع محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ • ومهما يكن من تغير الموقف الدولى فان هذا التغير كان متوقعا دائما • لكن الجانب البريطانى اتخذه حجة فى المفاوضات مما أدى الى توقفها زمنا غير قليل • بل لقد اضطر سير مايلز لامبسون أن

يسافر بنفسه الى لندن ، وأن يقابل المسؤولين فى وزارة الخارجية البريطانية • وقد حمل معه فى هذه الرحلة تقارير عما دار بين المفاوضين المصريين والمفاوضين البريطانيين بالقاهرة ؛ فذكر الناس لمناسبة سفره هذا سفر لورد اللنبى الى لندن قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ • وقد استطاع المندوب السامى البريطانى ، أثناء مقامه بعاصمة بلاده ، أن يتغلب على عقبة المسألة العسكرية ، واستطاع بذلك أن يعود الى مصر ليستأنف المفاوضة مع وفد مصر ، وأن يجد من الصحافة البريطانية مؤيدا قويا لدى الرأى العام البريطانى ؛ يقنعه بأن صداقة مصر خير من التسلط عليها عسكريا • على أن ما صنعه سير مايلز لم يكن كسبا لمصر وحدها ، بل كان فيه كسب أعظم لانجلترا • وبهذا تم الاتفاق ، وحل الخلاف الذى توقفت المفاوضات بسببه زمنا غير قليل •

فقد اتفق الطرفان آخر الأمر على أن يكون لقوات صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ؛ لا فى حالة الحرب وكفى ، بل فى حالة خطر الحرب الداهم كذلك ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها • وقد كان هذا الذى انتهى الاتفاق اليه مثار خلاف بين المتفاوضين المصريين ، حتى لقد ذهب بعضهم الى ضرورة قطع المفاوضة • فمن ذا يقدر المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ، وهى لا يمكن أن تزيد على احتمال من الاحتمالات لاصلة بينه وبين الحرب بالفعل ، بل لاصلة بينه وبين خطر الحرب الداهم ؟ وخطر الحرب الداهم نفسه أمر تقديرى بحت • فاذا أمكن التسليم بنظرية معاونة مصر فى حالة الحرب الفعلية ، فالتسليم بحالة خطر الحرب الداهم فيه تجوز غير قليل • أما التسليم بنظرية المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ففيه التجوز كل التجوز •

على أن الجو الدولى ، الذى أحاط بالمفاوضات ، كان يدفع الطرفين جميعا الى الحرص على النجاح • فقد كانت انجلترا تقدر أن طمأنينتها الى سلامة جيوشها فى مصر ، لاتكون تامة اذا بقيت روح الشعب المصرى

عدائية لبريطانيا . وقد كانت مصر تقدر أنها معرضة ، بحكم مركزها الجغرافى ، لتشترك من قريب أو من بعيد فى كل نزاع مسلح بين دول أوربا . لانجلترا كما لمصر مصلحة اذن فى عقد معاهدة بينهما . لكن كل فريق يجب أن يحصل من هذه المعاهدة على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فلا يضار فريق فيما لا ضرر فيه على الآخر ، ولا يحجب عن مصر حق لا ضرر على انجلترا من التسليم به .

كان هذا الموقف الأخير موقف محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين . فقد رأى فى نظرية خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ما لا يطمئن ضميره اليه ، فجاء من الاسكندرية حيث كانت المفاوضات تجرى فى قصر أنطونيادس ، والتقى فى القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراى عابدين ، بعبد العزيز فهمى باشا وبمحمود عبد الرازق باشا وبى ، وشرح لنا الموقف ورأيه فيه . وقد أيدناه فعلا ، وجعل عبد العزيز باشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها . على أن محمد باشا أخبرنا أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا ينسحب من هيئة المفاوضة . عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء التام ، وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة نصا تتعهد به انجلترا أن تعاون مصر على هذا الالغاء . فان حصل محمد باشا على هذه الترضية ، كانت كسبا لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا فى عدم انسحابه . فأما اذا رفضت انجلترا هذا النص على الغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييدا حارا ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن ينسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه .

وقبلت انجلترا ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاونتها لالغاء الامتيازات ، وحررت المعاهدة ، وتولى تحريرها مستر بِكِت .

المستشار القضائى لوزارة الخارجية البريطانية ، والذى كان مساعدا لسير سيسل هيرست مستشارها السابق • وعلى ذلك اتفق على أن توقع المعاهدة فى لندن ، يمضيها مستر انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية مع المفاوضين المصريين •

وسافر المفاوضون المصريون ، كما سافر سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى ومعاونوه فى المفاوضات • وجرت محادثات أخرى فى العاصمة البريطانية انتهت الى وضع اتفاقات ثانوية ، فى صورة خطابات متبادلة بين وزير الخارجية البريطانية والنحاس باشا رئيس الوزارة المصرية •

والمعاهدة فى مجموعها لم تخرج فى نظر كثيرين عن المبادىء التى وضعتها لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ • فهى محالفة أساسها دفاع انجلترا عن مصر فى حالة الحرب ، واقتصار معاونة مصر على تقديم المساعدة لحليفتها داخل حدود بلادها ، ولا يكون ذلك بالاشتراك الفعلى فى الحرب ، بل بتقديم الموانى والمطارات وطرق المواصلات لتكون تحت تصرف الجيش البريطانى •

على أن المفاوضين المصريين أرادوا أن يحافظوا على الشكل ما استطاعوا ، فجعلوا تعهدات الدولتين متساوية فى النص ، وان علموا علم اليقين أنها لن تكون متساوية فى الواقع • من ذلك تعهد كل من الدولتين المتحالفتين أن لا تتخذ فى سياستها خطة تخالف سياسة الدولة الأخرى • وطبيعى أن ذلك معناه أن لا تتخذ مصر خطة تخالف سياسة انجلترا • وقد دلت الحوادث من بعد على أن هذا هو الواقع ، وأنه حيثما أرادت مصر أن تنهج نهجا خاصا فى سياستها لم يغير ذلك من سياسة انجلترا فى كثير ولا فى قليل • ومن ذلك كذلك ، تعهد الدولتين بالتشاور اذا اضطرب الجو الدولى بالنذر لتتخذا خطة مشتركة ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن انجلترا لا تغير خطتها تبعا لرأى مصر • وهذا منطق الواقع •

فالامبراطورية البريطانية المترامية الأطراف ، والتى تجرى على سياسة تقليدية ثابتة منذ عشرات السنين ، لا يمكن أن تخالف هذه السياسة التقليدية لغير شيء الا أن لمصر رأيا آخر .

وقضت المعاهدة على أن يجرى الجيش المصرى فى تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطانى . ولهذا معناه الواضح . كما أن تبادل الخطابات بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، تتولى تدريب الجيش المصرى، له كذلك معناه الواضح الذى لا يحتاج الى كد الذهن لتبينه . والطريف كذلك فى المعاهدة انها نصت على ارتباط مصر بتنفيذ ما سمته سياستها هى فى انشاء الطرق التى نسميها حتى اليوم طرق المعاهدة ، وقد أريد بانشائها تسهيل المواصلات للجيش البريطانى بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد .

مع هـذا نظمت هيئات الوفد بأمر الحكومة مظـاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين المصريين ، وأطلق النحاس باشا على المعاهدة اسم معاهدة الشرف والاستقلال ، وأقامت الحكومة أقواس النصر تمر من خلالها مواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة . وألقى مكرم عبيد باشـا خطابا حماسيا فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول يحبذ به المعاهدة ويعتبرها نصرا مبينا .

لم يكن محمـد محمود باشـا من القائلين بالرأى الذى قال به النحاس باشا أو مكرم عبيد باشا . ولم يكن الدكتور أحمد ماهر من هذا الرأى كذلك . بل كان رأيهما أن المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، ومن باب أولى ليست الشرف والاستقلال مجتمعين . وقد أوضح محمد باشا هذا الرأى فى كلمة أعدها ثم ألقاها بمجلس النواب . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو أحـد الذين وقعوا المعاهدة ، أن يقول بعدم الموافقة عليها وابرامها . وغاية ما استطاع أن ترك الأحرار الدستوريين يعبر كل منهم صراحة عن رأيه الخاص فى المعاهدة : يعارضها من شاء ، ويحبذها من شاء ، ويقول مثل قوله أنها خطوة فى سبيل الاستقلال من شاء . أما الدكتور أحمد ماهر فلم يكن يملك أن

يملى مثل هذا الرأى على حزب الوفد وهو ليس رئيسه • وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى سنة ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله فى تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيما جديدا فى مصر • ولم يقبل النحاس باشا هذه المشورة • فقد يترتب على قبولها أن تعدل الوزارة تبعا لتعديل النظام الحزبى ، وأن تؤلف وزارة قومية كالتى وقف هو فى سبيل تأليفها منذ سنة ١٩٣٠ ، وكذلك عاد المفاوضون المصريون الى مصر ، ولم يكن ثمت تفكير فى شىء الا فى عقد دورة غير عادية للبرلمان تعرض فيها المعاهدة لابرامها •

وعقدت هذه الدورة غير العادية فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ونوقشت المعاهدة فى مجلسى البرلمان : فى النواب أولا ثم فى الشيوخ • وقد تولى معارضتها فى كلا المجلسين عدد محدود من الأعضاء • وأدلى محمد محمود باشا بالرأى الذى سبقنا الى ذكره ، وكذلك الدكتور أحمد ماهر ، وعارض المعاهدة فى أساسها بهى الدين بركات باشا وبعض النواب • وقد عارضها من الشيوخ حسن صبرى باشا وحافظ رمضان باشا ، وحللتها أنا تحليلا انتهيت منه الى أنها صورة محورة من مشروع ملنر ، والى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لاتصل بمصر الى مركز الدومنيون ، فيجب أن يصوت كل عضو فى الشيوخ عليها عن علم بحقيقة مداها • فمن أراد الاستقلال أو نظاما كنظام الدومنيون فليرفضها ، ومن أراد خطوة فى سبيل الاستقلال فليقبلها •

أبديت هذا الرأى فى الصباح ، وكان المنتظر أن يؤخذ الرأى على المعاهدة فى المساء • وقد مرضت بعد ظهر ذلك اليوم فلم أتمكن من حضور جلسة الشيوخ ، ففسرت الصحف امتناعى بأنه متعمد لكى لا أبدى رأيا • والواقع أننى لزمت بالفعل فراش المرض ثلاثة أيام • لكن الظروف أدت بالناس الى هذا الظن ، ولم يكن لى أن أقول فيه شيئا بعد أن أبديت رأيى فى الموضوع بكل صراحة •

وقد يلفت النظر أن اعتبرت مناقشة المعاهدة وبيان ما فيها من أوجه النقص فى تحقيق استقلال مصر معارضة للوزارة ، ومعارضة اعتبرها أنصار الوزارة خصومة أساسها سوء القصد وانتهاز الفرصة لمناوأة الحكومة . هذا مع اطمئنانهم الى أن المعاهدة ستبرم ، وستوافق على ابرامها كثرة كبيرة فى المجلسين . لكننا تعودنا فى مصر أن نضيق ذرعا بكل رأى يخالف رأينا ، وأن نرى فى هذه المخالفة خصومة بل عداوة . ولو أن هؤلاء الذين ضاقوا ذرعا بنقد الناقدين يومئذ ، أوتوا شيئا من العلم بما تتمخض عنه التطورات الدولية ، وقدروا ما يمكن أن يحدث ، وما حدث من بعد بالفعل من عدم رضا مصر ، وعدم رضا النحاس باشا وأنصاره عن المعاهدة — اذن لكانوا أرحب صدرا ، ولرأوا فى معارضة المعارضين ونقد الناقدين أساسا ترتكز عليه بلادهم من بعد ، على نحو ما فعلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

* * *

أبرمت المعاهدة ، وآن أوان التفكير فى مصير الامتيازات الأجنبية ، بعد أن تعهدت انجلترا بمعاونة مصر على التخلص منها . وكان الناس يحسبون أن يتألف وفد المفاوضة فى هذا الموضوع ممن فاوضوا فى معاهدة مصر وانجلترا ، بعد أن تتم الهيئات الفنية المختصة دراسته . لكن أمور الحكم جرت على نحو جعل جو التفاهم الذى كان سائدا فى أوائل هذا العام ، عام ١٩٣٦ ، تعلوه السحب ، ثم يتلبد بألوان من الخلاف الحزبى تعيد الشقاق سيرته الأولى ، وتتنفس فى الوقت ذاته عن تيارات فى الوفد لا تظهر بادىء الرأى ، ولكنها تعمل عملها فتمهد لاتجاه جديد بعيد الأثر فى حياة البلاد وفى حكمها .

وأول ما ظهر من بوادر الفرقة أن أغدقت الوزارة على أنصارها ومحسوبيها رتبا لا حصر لها ، وقيل يومئذ انها فعلت ذلك ابتهاجا بالمعاهدة . ولو أن هذه الرتب اقتصرت على المفاوضين ، والذين عاونوهم فى المفاوضات ، لكان ذلك طبيعيا ولما أثار أية ثائرة . لكن المفاوضين

لم ينلهم من هـذه الرتب شيء ، خلا انعام مجلس الوصـاية بقلادة فؤاد الأول على رئيس المفاوضين مصطفى النحاس باشـا ، وبنيشان الكمال على السيدة المصونة حرمه ، وكانت قد صحبته أثناء المفاوضات . أما المفاوضون الآخرون فكانوا فى غنى عن الرتب والألقـاب ، فلم ير مجلس الوصاية أن يمنحهم فوق ما عندهم .

فأما الذين أنعم عليهم بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، وممن لم يكن لهم بالمفاوضين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات ، ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ولم يكن أحدهم يطمع فى أن ينال رتبة أو لقبا طيلة حياته . وكان أكثر هؤلاء من أنصـار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية فى الأقاليم . هنالك ضج منافسوهم ، ومن يبزونهم فى الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا فى هذه الانعامات من الميل الحزبى ما لا يتفق وموجب العدل ، وشكا هؤلاء الى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق فى المعاملة بغير مسوغ ، ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد انتهز فرصة قيـام الوصاية على العـرش ليقوى نفسـه على حساب الأحزاب الأخرى .

لم تكن هذه المسألة كافية لتثير فى الجو ما يكدر صفاءه ، وان تركت فى النفوس أثرا مكظوما . لكنها مع ذلك كانت ذات دلالة واضحة . تلك أن الحكومة القائمة لم تعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبدء عهد جديد فى النضال الحزبى ، بل رأت استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبلها .

ولم يكن النضال الحزبى ، منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، قائما على أساس من مبادىء متباينة تختلف فيها الأحزاب تأييدا ومعارضـة ، بل كان قائما على فهم مخطىء لمعنى الحكم . فمنذ اليوم الذى قال فيـه سعد باشا انه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحما ودما فهم الناس ، ولا يزالون ، مع الشيء الكثير من الأسف ، أن الهيئة القائمة فى الحكم تتولاه على أساس من محاباة أنصارها ومحاربة معارضيها ، ولا تتولاه

لحساب الجميع على سواء ؛ تقوم فيه بينهم بالقسط ، وترعى الذمة والعدل .

وجلى أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم فى شىء ، بل هو تعصب ذميم من الحاكم لأنصاره ومريديه الذين يدينون له ولو لم يؤمنوا به . وقوام هذا التعصب تصيد المنافع أو الانتقام من المنافسين . واذا قام حكم على هذا الأساس اضطرب فيه معنى العدل ، وتوارى سلطان القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ، واضطر خصوم الحاكم أن يقاوموه دفاعا عن أنفسهم ، فاذا نجحوا فى مقاومته وأنزلوه عن مناصب الحكم وقاموا فيها مقامه صنعوا ما صنع ، فاستمرت الحلقة المفرغة ، وظلت الحال فى شؤون الدولة تسير من سىء الى أسوأ ، حتى تدرك الأمة نفسها أن المضرة الناشئة عن هذا التعصب الذميم لاحقة بها فى حاضرها ومستقبلها . عند ذلك يقاوم الشعب هذه النزعة ، ويحرص على أن يكون الحكم لمصلحة الجميع ، لا لمنافع من يلونه ، ومن يناصرون هؤلاء الذين يلونه .

وهذا النوع من الحكم القائم على التعصب لا يعرف فى الواقع شيئا اسمه المبادىء ، وانما هو نضال على منافع عاجلة ، يريد الأفراد أو تريد الهيئات تصيدها لمصلحتها ولو على حساب المصلحة القومية . ولهذا تنشأ عنه خصومات ذاتية عنيفة ، بل لهذا ترتكب فى سبيله جرائم شر الجرائم . فالناس لايختصمون الى حد ارتكاب الجريمة على المبدأ، فالخصومة على المبدأ خصومة رأى لرأى ، وسلاح هذه الخصومة مقارعة الحجة بالحجة ، ومحاولة اقناع الكثرة من أهل الأمة بهذا الرأى أو بذاك . والحكم اذا قام باسم الجميع لحساب الجميع ، فلا يجر أحد منه مغنما لنفسه ولأنصاره ، بل يسعى القائم فيه لتحقيق ما يعتقده الخير لأبناء الأمة كلها من أنصاره وخصومه على السواء ، فلن تقوم من جراء الخصومة على الرأى معركة ولن ترتكب جريمة . أما اذا قام الحكم على أساس المنافع يجتلبها الأفراد والهيئات لفائدتهم بالذات ،

فقد ترعرعت الخصومة وأفرخت الجريمة ، وذلك هو ما أدى بمصر الى ما تعانيه منذ سنة ١٩٢١ الى وقتنا الحاضر من شر ومضرة .

* * *

وان الوزارة لماضية فى سياستها الحزبية ، اذ نجمت مسألة رأتها المعارضة غير خالية من الشوائب ، فاتخذتها صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان وخارج البرلمان . تلك مسألة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان . واستنباط الكهرباء من هذه المساقط مسألة حيوية لمصر . وقد تناولها البحث منذ سنة ١٩١٢ . لكن الحرب العالمية أعلنت فى سنة ١٩١٤ واستمرت الى سنة ١٩١٨ ، فعطلت هذا البحث ، ثم عطلته الثورة المصرية الى سنة ١٩٣٦ . لكن حكومة يومئذ مالت الى شركة بذاتها ، انجليزية الجنسية ، وبدأت تفاوضها لتنفيذه ، وحرصت على أن تتم الصفقة معها . عند ذلك نادت المعارضة بأعلى صوتها : « رويدكم أيها الحكام ! أن مثل هذا المشروع الضخم يجب أن يطرح فى مناقصة عالمية ، وألا تستأثر الحكومة بالرأى فيه مساومة مع شركة تختارها . فالمناقصة العالمية تبعد الريبة وتدعو الأمة الى الاطمئنان الى نزاهة الصفقة ، والى أنها غير مشوبة بشائبة من منفعة ذاتية » . وهذا منطق سليم لا ريب . لكن الحكومة أجابت بأن المناقصة العالمية غير مجدية نفعا فى هذه المسألة بالذات ، لأن لكل شركة من الشركات ، التى تقوم بهذه الأعمال الضخمة ، سرا لا تذيعه ، وحسب الحكومة أن تطمئن الى مقدرة الشركة ، والى أنها باشرت مثل هذه الأعمال من قبل ليكون لها كل العذر فى مساومتها وعقد الصفقة معها .

أحدث اعتراض المعارضة أثره . وقد ظهر من بعد أن هذا الأثر كان أبعد غورا مما ظن الناس ، لأن أعضاء فى الوزارة ، منهم محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا ، لم يكونوا مطمئنين الى هذه المساومة ، وكانوا يريدون أن تطرح العملية فى مناقصة عالمية . ولم يعرف أحد اعتراض الوزيرين الا حين عُدِّلت الوزارة على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية ، بعد أشهر من صيحة المعارضة ،

فقد أعاد النحاس باشا يومئذ تأليف الوزارة ولم يختر معه النقراشى باشا وغالب باشا • ونشر غالب باشا بيانات عن الخلاف الذى كان قائما على استنباط الكهرباء من مساقط أسوان وطرحه فى مناقصة عالمية ، وتمسكه هو وزميله النقراشى باشا بهذا الرأى •

أدى اختلاف المعارضة مع الحكومة فى هذه المسألة ، وأدت سياسة الحكومة سياسة حزبية صورناها من قبل ، الى نضال بين الوزارة ومعارضيها لم تقبل المعارضة معه أن تشترك فى المفاوضة فى مسألة الامتيازات والتخلص منها ؛ وذلك رغم دعوة الحكومة اياها للاشتراك فى هذه المفاوضة ، وأن النص على تعهد انجلترا بمعاونة مصر على التخلص من الامتيازات قد أدرج فى المعاهدة المصرية الانجليزية حرصا على بقاء محمد محمود باشا فى هيئة المفاوضة •

أفكانت المعارضة مع ذلك على حق فى رفضها التعاون مع الحكومة فى مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات ، للتخلص من هذه الامتيازات؟ ترددتُ فى الاجابة أول ما عرض هذا الموضوع للبحث ، وكنت أميل بادىء الرأى للمشورة بضرورة التعاون • ودعانى الى هذا الميل أن كان محمد محمود باشا صاحب النص الخاص بالامتيازات فى المعاهدة المصرية الانجليزية • لكن اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكلهم من وفد المفاوضة مع انجلترا ، رأوا غير رأيى • وكانت حجتهم أن مسلك الوزارة فى الحكم ، وقيام الخصومة العنيفة بينها وبين المعارضة ، يجعل المناقشة ، حتى فى مسألة قومية كالامتيازات ، غير ميسورة • فاذا اختلف المعارضون أو أحدهم مع أعضاء الوفد من أنصار الوزارة ، حمل هذا الخلاف على أنه استمرار للمعارضة ، ومحاولة لتعطيل جهود الوزارة فى مسألة قومية • وهذه تبعة لم يرد المعارضون حملها ، ولهذا رأوا ألا يشتركوا فى مؤتمر مونتريه •

وهذا شاهد آخر بأن الحزبية لم يكن أساسها خلافا فى الرأى على مبدأ من المبادىء أومذهب من المذاهب ، بل كانت قائمة على هذا الخطأ

البالغ فى فهم معنى الحكم ، وتصوره على أنه تحكم جماعة من الأمة فى جماعة ، لا على أنه تنفيذ مبادىء يعتقد الذين ينفذونها أنها عادلة ، وأنها تكفل الخير لجميع أبناء الأمة وتؤدى لذلك الى تقدمها ورخائها .

وقع حادث آخر ، اتخذته المعارضة صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان وخارج البرلمان ، جعل كل تعاون بينهما غير ممكن . ذلك هو حادث ميت عساس . وهو حادث عادى يقع مثله ، ولكنه يرسم من الحكم صورة سيئة يخجل منها الحكم فى مصر وفى غير مصر ، أيا كانت الوزارة القائمة به . فقد صدمت سيارة نقل شخصا على مقربة من محطة ميت عساس ، فحطمت سيقانه وعرضت حياته لخطر ثم توفى بعد ذلك . وتجمهر الأهالى حول سيارة النقل حين وقع الحادث وأرادوا الاعتداء على سائقها ، فجاءت قوة من البوليس لتفريقهم فاعتدوا عليها ، فاستعان بندر سمنود — وميت عساس تجاوره — بقوة من مديرية الغربية . وجاءت القوة وفرقت الأهالى وقبضت على عدد منهم وحبستهم ، ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون فى الحبس على نحو مزر يعيد الى الأذهان حادث البدارى الذى أشرنا اليه من قبل . وكانت جريدة « البلاغ » تنشر أنباء هذا التعذيب ، فيثير ما تنشره عواطف الناس ويصور الحكم صورة تعسة . عند ذلك ندب محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين أحمد بك عبد الغفار عضو الحزب وعضو مجلس النواب فذهب الى ميت عساس ، واتصل بالناس ، وجاء ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل ، وقدم استجوابا للحكومة فى مجلس النواب عن الحادث ، ثم قدم مدنى بك حزين عضو النواب الحر الدستورى استجوابا آخر .

ولعل النحاس باشا قد اعتقد أن هذه الحركة موجهة ضده بالذات ، لأن سمنود بلده ومسقط رأسه . على أنه لم يبد ما يدل على هذا ، بل واجه هذين الاستجوابين بدفع دستورى يمنع نظرهما لأن الحادث موضع تحقيق أمام النيابة ، ولأن مبدأ فصل السلطات يحرم على البرلمان

مناقشة موضوع مطروح أمام القضاء قبل أن يفصل القضاء فيه . واستبعد المجلس الاستجوابين ، وأقر هذا الدفع بقرار من الأغلبية الكبيرة التى تؤيد الوزارة ، وأصبح هذا الدفع من بعد سابقة وحجة فى يد كل وزارة تواجه بهما من يستجوبها فى أى أمر يتخذ القضاء فى أى من جوانبه اجراء من الاجراءات .

لم يقض قبول مجلس النواب الدفع واستبعاده الاستجواب على اثارة المعارضة حادث ميت عساس ، من حيث دلالته على أسلوب الحكم واجراءات البوليس . بل استمرت هذه المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان ، وخيل الى كثيرين أن تمسك الوزارة بهذا الدفع لا يعدو أن يكون فرارا من مواجهة الواقع . فاذا كانت النيابة أو كان القضاء يحدد المسؤولية القانونية لكل متهم يقدم أمامه ، فالمسؤولية السياسية التى تحمل الوزارة تبعتها لا تتصل بهذا التحديد ، الا اذا تناول البرلمان الوقائع من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها جنائيا قبل أشخاص بذواتهم . هنالك يتجاوز البرلمان اختصاصه بالفعل . أما المسؤولية العامة التى لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم فلا شأن للقضاء بها ، وانما الشأن للبرلمان وحده .

جعل حادث ميت عساس كل تعاون بين الحكومة والمعارضة غير ممكن . ورأت الحكومة ، بعد أن رفضت المعارضة الاشتراك معها فى مؤتمر مونتريه ، أن تستعين بعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا لكفايته التشريعية الممتازة ، وأرادت أن تعينه مستشارا للوفد المفاوض ، فرفض الا أن يكون عضوا فى هذا الوفد ، فعين عضوا . وسافر النحاس باشا وسائر أعضاء الوفد معه الى مونتريه ، واستمرت المفاوضات مع ممثلى الدول صاحبات الامتيازات زمنا ، ثم أسفرت عن معاهدة مونتريه التى ألغت الامتيازات التشريعية والمالية ، وقررت فترة انتقال مداها اثنتا عشرة سنة تلغى بعدها المحاكم المختلطة . وعرضت هذه المعاهدة على البرلمان فأقرها من غير مناقشة تقريبا .

اقتضى تنفيذ معاهدة موتتريه أن يسن قانون جديد للعقوبات يطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة جميعا • فقد أحالت المعاهدة على المحاكم المختلطة محاكمة الأجانب عن الجرائم التى تقع منهم ، وكانوا قبل ذلك يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية • فلما وضع مشروع هذا القانون وعرض على البرلمان ، كان أول ما عنيت به أن أدرس ما فيه من نصوص تتعلق بالصحافة وحرية النشر ؛ فحرية النشر كحرية الرأى مما أقدسه وأدين به • وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تنفر منه نفسى أشد النفور ، وأرى فيه اعتداء صارخا على أكرم حرية انسانية : حرية الرأى والتعبير عنه •

ولم يكن ايمانى بحرية الصحافة ناشئا عن كتابتى فى الصحف مذ كنت طالبا بالحقوق ، ولا عن قيامى برياسة تحرير « السياسة » خمسة عشر عاما سويا ، بل كان ايمانا عميقا قديما متصلا بايمانى الثابت القوى بالكرامة الانسانية •

وأذكر لهذه المناسبة أن جمعية الطلبة فى باريس كانت قد أقامت فى سنة ١٩١٠ حفلة لافتتاح دارها ، وكان طلاب الهندسة المعمارية هم الذين وضعوا تصميم الدار وأشرفوا على بنائهـا • وقد دعا مجلس ادارة الجمعية لهذه الحفلة كاتب فرنسا الأكبر يومئذ ، أناتول فرانس ، فألقى خطابا لا تزال بعض عباراته ترن فى أذنى الى اليوم • تحدث عن حرية الرأى وحرية التعبير عنه لمناسبة كانت باريس ، بل كانت فرنسا كلها تهتز لها اذ ذاك أيما اهتزاز • تلك أن الحكومة الفرنسية سحبت نيشان اللچيون دونير من الكاتب الفرنسى ڤيكتور مارجريت لأنه نشر قصته « الغلامة La Garçonne » ، فكان تعليق أناتول فرنس على هذا التصرف ، الذى اتخذ فى حدود قانون قائم ، أن قال : « ان كل قانون يحد من حرية الرأى ، وحرية التعبير عنه ، أيا كان هذا الرأى ، قانون أثيم » كم صفقت وصفق زملائى الطلبة لهذه العبارة القوية التى صادفت موضع الايمان فى نفسى ، والتى بقيت لذلك منقوشة فى ذاكرتى ، فأنا أرويها

اليوم بعد أربعين سنة من سماعها ، وكأن الحفلة حافلة لا تزال ، وكأن أناتول فرانس لا يزال أمامى يقولها بصوته المتهدج • ولم تغير الحوادث، ولم يغير تعاقب السنين ، ولم تغير تجارب الحكم والمعارضة ، من ايمانى بحرية الرأى ومقتى لكل قانون يحد منها • فأنا أمقت العنف والاعتداء والبطش والجريمة ، وأرى أن ميدان الرأى الحر الذى يناضل عن نفسه، ويناضل الرأى الذى يناقضه ، هو وحده الميدان الانسانى الذى يكفل للأمم التقدم والرخاء والحرية •

عنيت اذن بأن أدرس ما فى مشروع القانون الجديد من نصوص تتعلق بحرية الصحافة وحرية النشر ، ودعانى الى هذه العناية ما واجهنى فى حياتى الصحفية من اعتداء على حرية النشر ، وما سن من تشريعات لتسويغ ما حرمه القضاء من هذا الاعتداء ، وما كان من احتجاج على هذه التشريعات أدى الى الغائها ، ثم ما علمته من أن هذه التشريعات المقيدة لحرية النشر أعيدت نصوصها الى هذا القانون الذى يراد تطبيقه فى المحاكم المصرية جميعا •

وقد أدخل هذا الذى علمته الى نفسى من الروع ما نشر أمام بصيرتى كل ما قاسيت من عسف ، وما بذلت من مجهود فى الدفاع عن حرية الرأى والنشر ، مما لا يزال موضع اغتباطى حتى اليوم ، وسيبقى موضع اغتباطى ما حييت •

أوردت فى الفصل الرابع من هذه المذكرات أن النضال بين الأحرار الدستوريين وسعد زغلول باشا أدى الى محاكمتى، وأن محكمة الجنايات قضت ، بعد مرافعات طويلة ، بتغريمى ثلاثين جنيها ، وأن محكمة النقض والابرام نقضت هذا الحكم وقضت بالبراءة ، واننا اعتبرنا حكم النقض هذا دستورا للصحافة يومئذ ، لأنه قرر المبادىء السليمة التى يجب أن تسود فى بلد ديمقراطى • فقد قرر أن الطعن الذى لا يكون موجها الى مجلس النواب نفسه كهيئة نظامية ، بل الى بعض أعضائه أيا كانوا ، يعتبر طعنا موجها الى أشخاص معينين ، وأن عبارة « الهيئات النظامية »

التى يحميها القانون لا يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكونا لأكثرية أو أقلية ، وكذلك لا يمكن بأى حال اعتبار حزب سياسى فى المجلس النيابى هيئة نظامية • وقرر حكم النقض كذلك أن أعضاء المجلس النيابى كالموظفين العموميين ، فيما يختص بالطعن عليهم فى أعمال وظيفتهم ، فمن الجائز اقامة الدليل على صحة ما نسب اليهم • ثم قرر الحكم كذلك ان « من المسلم به فى البلاد الدستورية ان الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات ، وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد ، يتعرض عن علم ، لأن يرى كل أعماله هدفا للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له ، وتبرير أعماله • فالمناقشات العمومية ، مهما بلغت من القوة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية ، تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها ، بهذه الطريقة ، أن تكون رأيا صحيحا فى الحزب الذى تثق به وتؤيده ، ولا ينبغى للقضاء أن يتدخل فى تلك المنازعات الا اذا كان هناك مساس أدبى أو مادى بمصلحة شخصية حقيقية » •

قررت محكمة النقض والابرام هذه المبادىء فى سنة ١٩٢٤ ، فأصبحت دستور الصحافة لذلك العهد • وكان الطبيعى والمعقول أن تظل هذه المبادىء سائدة دائما ، وألا يجنى عليها أحد على أى وجه • لكن الوزارات المتعاقبة ضاقت بها ذرعا ، وفكرت فيها طويلا ، وودت لو تستطيع الخلاص منها ، ثم بقيت سنوات لا تقدر على شىء • ضاق زيور باشا بها ، وود لو أنه وجد السبيل للقضاء على معارضتنا له سنة ١٩٢٥ فلم يقدر • وضاق سعد باشا بها ذرعا ، فكان مما صنع أن ترك منصة رياسة مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ ونال موافقة المجلس على تخفيض مرتب رئيس محكمة النقض يومئذ ، أحمد طلعت باشا ، مائة جنيه فى العام • ولم تكن وزارة محمد محمود باشا الأولى ، وزارة سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، لتضيق بها ذرعا ، وقد عطلت نص المادة ١٥ من

الدستور حين علقت الحياة النيابية وأصبح فى مقدورها أن تعطل الصحف اداريا • فلما كانت سنة ١٩٣٠ ،وأبدل صدقى باشا بدستور الأمة الدستور الذى وضعه ، صدرت عدة تشريعات عطلت هذه المبادىء التى قررتها محكمة النقض والابرام • وقد حظرت هذه التشريعات على الصحف نشر ما تتناوله التحقيقات التى تجريها النيابة ، اذا أصدر محقق قرارا بهذا الحظر ، كما حظرت نشر ما يحدث تبليغ بشأنه من وقائع ولو كان اثباتها جائزا ، وحرمت رياسة التحرير على من يصدر ضده حكمان بالادانة ولو لم يكن فيهما أى مساس بكرامته أو بشرفه • ولذا ارتفعت الصيحة عالية ، من جانب الأحرار الدستوريين ومن جانب الوفد ، استنكارا لهذه التشريعات الرجعية الجائرة • لكن هذه الصيحة لم تنتج أثرها الا فى وزارة نسيم باشا سنة ١٩٣٥ •

والواقع أنه كانت بين الصحافة وبين السلطة التنفيذية خصومة متصلة • فالصحف المؤيدة اليوم معارضة غدا • والوزارات المصرية كلها تضيق صدرا بالصحافة المعارضة وتود لو استطاعت تكميمها • ولم يكن فى مقدورها أن تفعل وهذه المبادىء التى قررتها محكمة النقض والابرام سنة ١٩٢٤ قائمة • وهى لم تكن تستطيع أن تغير هذه المبادىء الا بالتشريع • وهذا ما فعلته وزارة سنة ١٩٣٠ •

وانما أصدرت تلك الوزارة القوانين التى تحد من حرية الصحافة لتحمى نفسها من مهاجمة الصحف التى تعارضها ، وذلك بأن تتخذ معها من الاجراءات مثل ما كانت تتخذه الدكتاتوريات فى ايطاليا وألمانيا • وحماية الحكومة نفسها بتكميم الصحف عن طريق التشريع وضع مقلوب ، ان ساغ فى الدكتاتوريات فلا يمكن أن يكون له مسوغ فى الأمم الديمقراطية • ذلك بأن الحكومة الديمقراطية تقوم على أساس من ثقة الكثرة من الشعب بها ، وهى من ثم قوية بهذه الكثرة ، لا تستطيع المعارضة التغلب عليها وان بلغت من الشدة أعظم مبلغ • أما وهى قوية بثقة الكثرة بها ، فلا عذر لها اذا لم تكفل الحرية للناس جميعا ، والأقلية

فى مقدمتهم . فاذا هى سلطت على معارضيها العنف والبطش ، انقلبت دكتاتورية ظالمة أفحش الظلم .

وأذكر لمناسبة الحديث فى هذا الموضوع عبارات قوية أخاذة بالنفس بينة البلاغة ، ألقاها ابراهيم الهلباوى بك وهو يترافع عنى فى قضية رفعت علىّ فى عهد صدقى باشا . كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٢ أمام دائرة الجنايات ، وكان يرأسها عبد العظيم راشد باشا . فقد ترافع المحامى الكبير ، ثم ختم مرافعته قائلا ما يكاد يكون نصه : « يا حضرات المستشارين ! ان البلاد تعيش فى هذا العهد فى ظلام دامس . كل ماحولنا عسف وبطش وارهاب . لايستطيع أحد أن يوجه نقدا للحكومة ثم يأمن على نفسه بين يومه وغده . لم تبق أمامنا فرجة ينفذ منها شعاع ضئيل من النور ، يستبقى الأمل فى نفوسنا ، الا عدلكم . أفأنتم كذلك قد ضرب عليكم حجاب من الظلام ، كما ضرب على غيركم من أبناء الأمة ؟ أأصبح العدل خائفا من البطش خوف الشعب منه ؟ اننا نطمع فى كلمة منكم تبدد ، ولو بعض الشىء من هذه الظلمة القاتمة المحيطة بنا ، الجاثمة على صدورنا . أفتقولون هذه الكلمة ، فيعاود نفوسنا بصيص من نور الأمل ؟ انا لا يزال لنا فى عدلكم رجاء ، ولا نزال نطمع فى أن تحققوا هذا الرجاء » .

كانت نتيجة هذه المرافعة أن قضت المحكمة بتغريمى عشرة جنيهات ، وتلك أقل عقوبة فرضتها القوانين التى سنتها الوزارة ، وزارة سنة ١٩٣٠ .

على أن هذه العقوبة وما شابهها صدر عنها عفو شامل بعد زوال العهد الذى أصدر هذه القوانين .

كان الأحرار الدستوريون والوفديون جميعا قد احتجوا على تلك القوانين الدكتاتورية المقيدة للحرية . فلما جاءت وزارة نسيم باشا فى أواخر سنة ١٩٣٤ ، ألغتها جميعا وبقيت ملغاة الى سنة ١٩٣٧ .

فلما قدم الى البرلمان مشروع قانون العقوبات ليطبق فى المحاكم

الأهلية والمختلطة على السواء ، تنفيذا لمعاهدة « مونتريه » ، وكانت وزارة الوفد هى القائمة فى الحكم ، عجبت أشد العجب حين رأيت النصوص التى احتججنا واحتج الوفد عليها تبعث كلها وترد الى الحياة فى مشروع القانون الجديد . لذلك وقفت فى مجلس الشيوخ أطلب الغاء هذه النصوص ، وأعيد على مسمع المجلس تاريخها . وأيدنى الهلباوى بك فى طلب الالغاء . لكن الأستاذ صبرى أبو علم ، وكيل وزارة الحقانية البرلمانى ومكرم عبيد باشا وزير المالية فى وزارة الوفد ، وقف كل منهما يدافع عن هذه النصوص الرجعية القاسية . ولما كان للوفد كثرة فى المجلس تؤيد الوزارة ، رفضت ما اقترحناه من الغاء تلك النصوص ، ناسية أنها اذا طبقت على معارضيها اليوم فستطبق عليها غدا ، يوم تنتقل هى الى صفوف المعارضة ، وأنها لن تستطيع يومئذ أن تطلب الغاءها وهى التى أقرتها .

كيف سوغت حكومة الوفد لنفسها أن تقف هذا الموقف ؟ وكيف أقرتها هذه الكثرة فى مجلس الشيوخ على ما صنعت ؟ السبب واضح . ذلك أن ايماننا بالديمقراطية لم يتأصل بعد فى نفوسنا ، وأننا يوم نلى الحكم نتوهم أنا باقون فيه الى الأبد ، أو نرى الحكم خير فرصة لشفاء ما فى نفوسنا من حب للتحكم والاستبداد .

ومن أسف أن هذه النصوص ، التى ألغتها وزارة نسيم باشا ثم أعادتها وزارة الوفد ، لا تزال باقية الى يوم أكتب هذا الفصل : يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

لم يتأصل الايمان بالديمقراطية فى نفوسنا ، ولا نزال نقول مع القائل : انما العاجز من لا يستبد ، أو نقول مع الآخر :

والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

ولهذا نضج بالشكوى من ظلم الحاكم ، فاذا آل الحكم الينا ظلمنا كما ظلم ، ورأى أنصارنا فى عملنا هذا قصاصا عادلا وجزاءا وفاقا ، بل جرأة ممدوحة .

* * *

وقد تجلى مظهر ذلك صريحا بعد معاهدة مونتريه ، على وجه أعاد للأذهان دكتاتورية موسوليني ودكتاتورية هتلر • فكما شكل موسوليني قمصانا سوداء تدافع بالبطش عن نظامه ، وكما شكل هتلر قمصانا من لون آخر تدافع بالبطش عن نظامه ، ألفت الوزارة الوفدية يومذاك القمصان الزرقاء تدافع بالبطش عن نظامها • وطبيعى أن لا يتلاءم وجود هذه القمصان التى تقوم بالاعتداء على خصوم الحكومة مع حرية الرأى ، ولا مع أى معنى من معانى الديمقراطية •

وانى لأذكر يوما كنت أجتاز بسيارتى ميدان الاسماعيلية الى ميدان الأزهار (الفلكى) ، قاصدا محكمة الاستئناف لبعض أمرى • واننى لفى طريقى ، اذ هجمت شرذمة من هذه القمصان الزرقاء على سيارتى وانهالت عليها بعصيّ غليظة ، لم ينجنا منها الا أن أسرع السائق حتى لا يدركنا المعتدون • وذهبت من فورى الى نيابة مصر وأبلغت الأمر اليها ، فسألنى النائب عما اذا كنت أعرف أحدا من هؤلاء المعتدين • فلما طلبت اليه أن يسأل جندى البوليس ، المكلف بالاشراف على هذه المنطقة ، عن هذه القوة العرفية ومن كان يتولى قيادتها ، أفهمنى أن ذلك غير منتج ، واكتفى بأن هنأنى بالسلامة من الاعتداء ، وانتهى الحادث عند هذا التحقيق الصورى •

طبيعى ألا تتفق هذه الصورة من صور الحكم مع أى معنى من معانى الديمقراطية ، وان اتفقت مع الدكتاتورية التى تعاف حرية الرأى وحرية النشر •

عزمت فى منتصف هذا العام ، عام ١٩٣٧ ، أن أزور فلسطين ؛ أستجم بها زمنا ، وأقف على ما يجرى فيها • ولعلها طلعة الصحفى هى التى دفعتنى الى هذه الزيارة • فقد كانت الأحوال فى هذه البلاد التى تجاورنا تدعو الى القلق والى الاشفاق ، وكان لما يقع فيها من اضطرابات متصلة صدى قوي فى نفس الشعب المصرى ، وان لم يكن له مع ذلك أى صدى فى الأوساط الرسمية • وكنت أشعر بعطف خاص على هذا

الشعب الذى ألزم منذ نهاية الحرب العالمية وضعا لم يرضه ، بل ظل ثائرا به أعنف الثورة ، ثم لم يستطع مع ذلك أن يتخلص منه أو أن يتغلب عليه .

ففى سنة ١٩١٧ ظفر مستر وايزمان زعيم الفكرة الصهيونية بوعد بلفور ، وبه تعهدت انجلترا أن تكفل لليهود وطنا قوميا فى فلسطين . فلما وُضعت فلسطين بعد الحرب تحت الانتداب البريطانى ، بدأ اليهود المضطهدون فى أوربا الشرقية يهاجرون الى « أرض المعاد » ، ويقيمون بمدن الساحل فى فلسطين . ثم انهم أنشأوا بلدة تل أبيب بجوار يافا وجعلوها مقرا لما أسموه « الوكالة اليهودية » ، التى اضطلعت بتنظيم هجرة اليهود وبالتفاهم مع دولة الانتداب على هذه الهجرة . فلما تبين أهل فلسطين ما هم مقبلون عليه من خطر ، اتفقت كلمة العرب المسلمين والمسيحيين فيها على مقاومة هذه الهجرة ، ودعوا العالم الاسلامى والعالم العربى لتأييدهم فى هذه المقاومة . لكن الحكومات العربية لم تكن تستطيع أن تفعل شيئا . فقد كان بعضها واقعا تحت النفوذ البريطانى كمصر والعراق وشرق الأردن . وكان البعض خاضعا لانتداب فرنسا كسوريا ولبنان . وكان سائرها مشتغلا بمشاكله الخاصة كاشتغال نجد والحجاز بما بينهما من خصومة أدت الى حرب انتهت بانتصار العاهل النجدى على ملك الحجاز ، وما كان بين العاهل النجدى واليمن من خلاف استمر زمنا ثم انتهى الى صلح .

لهذه الأسباب لم تكن الحكومات العربية تستطيع أن تمد لعرب فلسطين يدا . فأما الرأى العام العربى والاسلامى ، فكان يناصر هؤلاء العرب بكل قوته . وقد عقدت فى بيت المقدس عدة مؤتمرات حضرها من مصر محمد على علوبه باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وغيرهما ، وحضرها ممثلون للأقطار الاسلامية الأخرى وفى مقدمتها الهند . وقد سافر محمد على علوبه باشا والسيد أمين الحسينى مفتى فلسطين الى الهند وجمعا منها أموالا لتأييد قضية فلسطين .

وحاول اليهود أن يستميلوا بعض طوائف العرب فى البلاد المختلفة الى صفهم فلم ينجحوا .

وقد حدثت فى فلسطين عدة اضطرابات وقلاقل بسبب بيع أراضى العرب لليهود ، وبسبب استمرار هجرة اليهود الى فلسطين . وكانت هذه الاضطرابات والقلاقل تبلغ حد الثورة فى بعض الأحيان ، وكان يخشى لذلك خطرها . وكانت السياسة البريطانية تبدو فى ظاهر من محاولة التوفيق بين العرب واليهود فلا تجدى محاولتها ، فتبعث اللجان لبحث الوسائل لاقرار الأمن فى البلاد المقدسة ، ثم تضع هذه اللجان تقاريرها وتنتهى بذلك مهمتها . وبقيت الحال كذلك الى سنة ١٩٣٧ ، وبقيت سياسة مصر الرسمية سياسة عطف على العرب لا أكثر ، لأن اشتغال مصر بمشكلاتها مع انجلترا جعل سعد باشا وجعل غيره من الساسة يرون أن لاتشتت الجهود ، بل توجه كلها الى تحقيق استقلال مصر . فلما عقدت معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وانجلترا ، ثم عقدت معاهدة مونتريه ، بدأ التفكير الرسمى فى مصر يتخذ اتجاها جديدا ، وان لم يبد لهذا الاتجاه الجديد أثر قبل سنة ١٩٣٨ .

قضيت بفلسطين عشرة أيام زرت خلالها المواقع التاريخية وقبور الأنبياء فى البلاد المقدسة ، واتصلت أثناءها بزعماء الحركة العربية ، وفى مقدمتهم السيد أمين الحسينى وراغب بك النشاشيبى . وعدت الى مصر والناس جميعا يتطلعون مشوقين الى يوم يتولى جلالة الملك فاروق سلطاته الدستورية ، يوم بلوغه الثامنة عشرة من سنه . وكان جلالته يبلغ هذه السن ، بالحساب الهجرى ، فى التاسع والعشرين من يوليو سنة ١٩٣٧

* * *

كان الناس يتطلعون مشوقين لتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية . ذلك بأنهم رأوا فى الملك الشاب من يمن الطالع ما جعلهم ينظرون الى المستقبل بعين ملؤها الأمل والرجاء . ألم تتكرر المفاوضات بين مصر

وانجلترا منذ تحادث الوفد القومى الأول مع لورد ملنر ، فلم يصادف النجاح احداها حتى نودى بالملك فاروق ملكا على مصر ؟ تفاوض عدلى مع كيرزن ، وسعد مع مكدونالد ، وثروت مع تشمبرلن ، ومحمد محمود مع هندرسن ، والنحاس مع هندرسن — فلم يصادف التوفيق أيا من هذه المفاوضات • فلما صار العرش الى فاروق ، وتولى ملك مصر ، صادف التوفيق المفاوضات التى تمت فى عهده • ثم صادف التوفيق بعد ذلك مفاوضات موتتريه ، فألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستكملت مصر سيادتها التشريعية ، ومهدت لاستكمال سيادتها القضائية • ألا يشهد هذا كله بأن للفاروق من يمن الطالع ما يبعث الى النفوس رجاء كان ينهض ثم يتعثر ، كلما بدأت المفاوضات ثم انتهت الى غير نتيجة ؟ والمصريون مؤمنون بالأعتاب والنواصى ، فيهم ما كان فى عرب البادية من تطير وتفاؤل • فاذا تطيروا كاد يتولاهم اليأس ، واذا تفاءلوا تفتحت أمامهم أبواب الأمل ، وأصبح كل رجاء لهم وكأنه فى متناول أيديهم •

وزادهم تطلعا وشوقا الى تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضوع به شبابه من نضارة وجاذبية ، استهوت أفئدة المصريين جميعا ، رجالا ونساء ، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لما ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر ، ومن الرجاء الخالص فى الله أن يجعل عهده عهد حرية وسعادة للمصريين جميعا •

وكانت والدته ، صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، أشد الناس شوقا الى ذلك اليوم • ولفرحتها به فرحة أم تشعر فى أعماق قلبها بأنها مقبلة على أسعد أيام حياتها • ولعلها كانت ، مع فرحتها فرحة لا حدود لها ، مشفقة على ولدها من حسد الحاسد فكانت تلتمس له الرقى ترد عنه العين وتستفتح بها لمستقبل سعيد • وقد بدت عنايتها فى هذا الأمر وحرصها عليه يوم الاحتفال بتوليه سلطته الدستورية ، اذ شهد الناس سربا من الحمام الأبيض يطير فوق العربة الملكية تجرها الجياد المطهمة من قصر عابدين الى دار البرلمان ، وتحدثوا يومئذ بأن الملكة الوالدة هى التى دربت

هذا الحمام على ملازمة العربة ، ليكون فأل يمن وطالع سعد لهذا العهد الذى تيقنته تاج حياتها وزينة ملكها المديد السعيد .

ماذا عسى كان يخالج نفس الملك الشاب وهو ينتظر ذلك اليوم ؟ عسير أن أجد على هذا السؤال جوابا . ولكن ماذا عسى كان يدور بنفس الساسة المصريين سواء منهم من كانوا فى الحكم أو كانوا فى المعارضة ؟ أفكانت تضطرب نفوسهم بالعواطف التى تحرك الشعب فى بلاد الدولة كلها طولا وعرضا ؟ أم كان كل واحد منهم يقدر فى نفسه ما عسى أن يكون نصيبه فى هذا العهد السعيد الذى يوشك أن يستفتح ؟ لعله كان يدور بنفوسهم جميعا رجاء كالذى امتلأت به نفس الأمة كلها فى حرية الجميع وفى سعادة الجميع . ولعل كلا منهم كان يطمع كذلك فى سلطان يمسكه بيده فلا يفلت منه ، معتمدا على أن الملك الشاب سيدع الأمور تجرى فى أعنتها ، حتى يتهيأ له من تجارب السنين ما تهيأ لوالده من قبل .

بدأت تجارب الحفلة البرلمانية لحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، ايذانا بتوليه سلطاته وبانقضاء عهد الوصاية ، قبل يومين من تاريخ هذه الحفلة ، فكان الجنـد يصطفون على جانبى الطريق بين عابدين ودار البرلمان ، فيزيد منظر هذا الجند فى شوق الناس لليوم المنشود . فلما تنفس الصبح عن ٢٩ يوليو ، بدأت الشوارع التى يمر بها المركب تكتظ بالنظارة ، وبدأ أعضاء البرلمان فى ملابسهم الرسمية يقبلون على دار مجلس النواب . فلما دوت المدافع مؤذنة بمغادرة جلالة الملك قصر عابدين ، جعلنا فى البرلمان ننتظر مقدمه . ولما كان فى ميدان الاسماعيلية بدأنا نسمع الجموع تهتف من أعماق قلبها بحياته . ودخل الموكب دار البرلمان ، وترجل جلالته الى القاعة الملكية ، فدخلنا قاعة النواب ودخل الوزراء والأمراء . ثم دخل جلالته فوقف الجميع حتى أذن لهم بالجلوس ، ثم أقسم اليمين الدستورية . وبذلك انتهى عهد الوصاية وبدأ العهد الجديد .

وبعد نهاية الحفلة ، ذهبنا الى قصر عابدين لتشريفة ضمت الألوف

من طوائف الأمة المختلفة ، فامتلأت أبهاء الطابق الأول من القصر على سعتها . وكان اليوم شديدا قيظه ، فظل الناس يتصببون عرقا وهم مع ذلك غير ضيقة نفوسهم . وطال بنا الانتظار ، ثم بدأت التشريفات ، فجعلت الطوائف تتعاقب الى حيث وقف جلالته فى البهو الكبير ؛ تمر به يحييها وتحييه ، وتنظر اليه وكلها الرجاء فى الله أن يجعل مصر أسعد ما تكون حظا فى عهده .

* * *

وكذلك انتقلت مصر من عهد الى عهد . انتقلت من عهد فؤاد الى عهد فاروق ، ومن عهد الوصاية الى عهد الملك ، ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات الى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة ، ومن عهد الامتيازات الى فترة انتقال يليها الغاء الامتيازات .

* * *

وكما انتقلت مصر من عهد الى عهد ، انتقلت أنا كذلك من عهد الى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ، ولم يبق لى بادارة سياستها ولا برياسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة الى ميدان التأليف ؛ اذ نشرت كتابى : « حياة محمد » ، وأعددت العدة لأنشر « فى منزل الوحى » . وقد سرت فى حياتى البرلمانية عضوا بالشيوخ سيرة رضيتها . وقد آن لى أن أنتقل مع العهد الجديد الى حياة سياسية جديدة .

* * *

وهذا العهد الجديد ، وحياة مصر السياسية فيه ، وصلتى أنا بهذه الحياة السياسية ، وتطور الأحوال المصرية أثناءه — كل ذلك وما يتصل به هو ، ان شاء الله ، موضوع الجزء الثانى من هذه المذكرات .

فهرس

صفحة

تقديم : القصد من هذه المذكرات ـ لا أثر للحزبية فيها ـ اتجاه السياسة البريطانية فى مصر منذ القرن الثامن عشر ـ تطور مصر السياسى فى ربع قرن ـ تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية ـ والغربية ـ جهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها . . ١

الفصل الأول ـ نشأتى السياسية : قبل الحرب العالمية الأولى ـ مركز مصر الدولى ـ حكم الأتراك وحكم الانجليز ـ بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية ـ حادث طابا ـ حادث دنشواى ـ محمد عبده والتفكير الدينى ـ محاولتى الصحفية الأولى ـ مقالاتى فى الجريدة ـ صلتى بلطفى السيد ـ الخلاف والائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية ـ فى باريس ـ مقتل بطرس غالى ـ مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل ـ الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية ـ امتياز قناة السويس ومشروع مده ـ الحرب التركية الايطالية وموقف لطفى السيد منها ـ بدء صحفى ـ العود الى الوطن والاشتغال بالمحاماة ـ امسية مع هلباوى بك ـ زيارة الخديو عباس الدقهلية ـ سفره الأخير من مصر ـ الحرب العالمية الأولى ١٧

الفصل الثانى ـ بين الحماية والاستقلال : تشييع الكثيرين فى مصر لألمانيا ـ محادثات رشدى وعدلى مع ممثل انجلترا فى مصر ـ دخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ـ اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى ـ التمهيد لاعلان الحماية وعزل الخديو ـ اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ـ البرنس حسين كامل سلطان مصر ـ استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال ـ شروط الدكتور ويلسن للهدنة وحق تقرير المصير ـ تأليف الوفد المصرى ـ الحزب الديمقراطى ـ سياسة الوفد بشأن مصر والسودان ـ منع

صفحة

الوفد من السفر الى مؤتمر الصلح ونفى الباشوات الأربعة الى مالطة ـ الثورة فى كل مكان من الاسكندرية الى أسوان ـ الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية ـ المندوب السامى الجديد يسلك سياسة المهادنة فيسافر الوفد الى باريس ـ الاعتراف بحماية انجلترا على مصر ـ الكونجرس يرفض معاهدة فرساى ـ سفر محمد محمود باشا الى امريكا ـ لجنة ملنر ومقاطعتها ـ وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر ـ مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه ـ أول ثغرة فى صفوف الوفد ـ الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وانجلترا ـ عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة للمفاوضة ـ عود سعد باشا الى مصر وفشل محاولات التوفيق بينه وبين الوزارة ـ الاضطراباب فى مصر ـ مفاوضات عدلى ، كيرزن وعدم نجاحها ـ عود عدلى باشا الى مصر واستقالته ـ الانجليز يعتقلون سعدا وجماعة معه تمهيدا لنفيهم الى سيشل ـ عود الاضطراب ـ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واعتراف انجلترا بمصر مستقلة ذات سيادة ـ ثروت باشا يؤلف الوزارة ـ الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ـ التمهيد لوضع الدستور ٦٢

الفصل الثالث ـ لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين : لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة ـ تياران رئيسيان فى اللجنة : ديمقراطى مطلق ، وديمقراطى مقيد ـ موقف رشدى باشا من التيارين ـ بدء الخلاف بين القصر والوزارة ـ تقديم مشروع الدستور لثروت باشا ـ تأليف حزب الاحرار الدستوريين ـ خطاب رئيس الحزب وظهور جريدة « السياسة » فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ـ مقتل حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك ـ أثر الحادث فى حياة الحزب و الجريدة ـ الانجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور ـ استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا ـ موقف الحزب والسياسة منها ـ الدفاع عن الدستور أساس حملتنا عليها ـ استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد ـ قيام وزارة يحيى ابراهيم باشا ـ صدور الدستور وقانون التضمينات والغاء الأحكام العرفية ـ ما عدل من مشروع الدستور ـ التمهيد للانتخابات وعودة المنفيين ـ ظهور نتيجة الانتخابات ـ أغلبية الوفد الساحقة ـ سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى ١٣١

صفحة

الفصل الرابع ـ نحن والوزارة الدستورية الأولى : حكومة زغلولية لحما ودما ـ رفت المديرين غير الوفديين ـ عنفنا فى المعارضة ـ منع « السياسة » من شهود افتتاح البرلمان ـ خطاب العرش الأول مادة للمعارضة ـ الارهاب بالمظاهرات يزيدنا عنفا ـ بدء تحول الرأى العام ـ المظاهرة الكبرى وموقفنا منها ـ النيابة تحقق معنا ثم تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها ـ قضية « السياسة » والحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه ـ ارهاص سعد باشا بمنعى من السفر خارج مصر ونصيحة أصدقائى وسفرى الى لبنان ـ محادثات سعد ، ماكدونالد ـ حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » . الدورة البرلمانية الثانية واشتداد معارضتنا ـ استقالة وزراء وتعيين آخرين مكانهم ـ مقتل ستاك باشا سردار الجيش المصرى ـ استقالة الوزارة وتأليف زيور باشا الوزارة الجديدة ـ صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة بعد أيام لتأليفها ـ انقاذ ما يمكن انقاذه ١٨٢

الفصل الخامس ـ خصومة فائتلاف: صدقى باشا وزيور باشا ـ الحكم بالبراءة فى قضايا «السياسة» ـ التحقيق فى مقتل السردار ـ العطف على الوفد ـ حل مجلس النواب ـ حزب الاتحاد وسبب تأليفه ـ المعركة الانتخابية ـ تعديل الوزارة واشتراك الأحرار الدستوريين فيها ـ معركة الرياسة وفوز سعد باشا فيها ـ حل مجلس النواب يوم انعقاده ـ تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب ـ سلخ جغبوب من مصر وضمها الى برقة ـ حديث الخلافة ـ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » واخراج مؤلفه من زمرة العلماء ـ دفاعنا عن حرية الرأى ـ اقالة عبد العزيز فهمى باشا ـ الاجتماع التاريخى للأحرار الدستوريين واستقالتهم واستقالة صدقى باشا من الوزارة ـ المندوب السامى البريطانى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث ـ خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ـ المندوب السامى البريطانى الجديد يحضر الى مصر ـ قانون الهيئات السياسية يصدر فيمنع نشره فى الجريدة الرسمية ـ ائتلاف الأحزاب وأساسه ـ اعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا ـ بيان سعد باشا عن الانتخابات ـ نتيجة الانتخابات واستقالة الوزارة ـ عدلى باشا يؤلف وزارة الائتلاف ٢١٧

صفحة

الفصل السادس ـ ائتلاف فخصومة : تأييد سعد باشا الائتلاف ـ الرجاء فى العهد الجديد ـ الملك فؤاد ونهضة الاصلاح ـ طلعت حرب والنهضة الاقتصادية ـ الأداة الحكومية ولا مركزية الحكم ـ تأليف لجنتين لاصلاحهما ـ أزمة الجيش ـ علاقات مصر وانجلترا ـ نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه ـ استقالة عدلى باشا ـ سعد باشا يقنع ثروت باشا فيؤلف الوزارة بموافقة عدلى باشا ـ ثروت باشا يعمل لحل المشاكل المعلقة بين مصر وانجلترا بتأييد سعد باشا ـ مرض سعد ووفاته ـ مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيسا للوفد ـ الشعور باضطراب الائتلاف ـ الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقيل ثروت باشا ـ النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية ـ الخلاف على قانون الاجتماعات ـ استقالة محمد محمود باشا وآخرين ـ اقالة النحاس باشا ـ محمد محمود باشا يؤلف الوزارة الجديدة ٢٦٢

الفصل السابع ـ الدستور فى كفة الميزان : تأجيل البرلمان شهرا ـ تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد محمد محمود باشا رئيس للأحرار الدستوريين ـ حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ببرلين ـ عدلى يكن باشا واحالة المستشارين الى المعاش ـ وفاة ثروت باشا ـ الوزارة تنفذ سياسة الاصلاح الداخلى ـ ميثاق كيلوج واتفاقية مياه النيل ـ الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من أكسفورد ـ محادثات محمد محمود ، هندرسون بلندن ـ حديث الدستور وتعديله ـ خطاب محمد محمود باشا بالاسكندرية ـ استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات ـ الأحرار الدستوريون يقاطعون الانتخابات ـ النحاس باشا يؤلف الوزارة ـ مفاوضات النحاس ، هندرسون ـ قطعها فى اللحظة الأخيرة ـ اقالة النحاس باشا ـ صدقى باشا يؤلف الوزارة ـ تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب ـ معارضتنا تعديل الدستور ـ انقطاع ما بيننا وبين الوزارة ـ موقفنا فى المعارضة ٢٦٠

الفصل الثامن ـ معركة بين دستورين : صدى الدستور الجديد ومذكرته التفسيرية ـ الوزارة وخصومها ـ سيف المعز وذهبه ـ دستور الأمة ودستور الحكومة ـ انذار « السياسة » وتعطيلها ـ كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته ـ

صفحة

نشـاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم ـ اتفـاق الأحـرار الدستوريين والوفد لمقاومة دسـتور الحكومة ـ لجنـة الاتصال ومحاولة السـفر الى الأقاليم ـ السـفر سرا الى بنى سويف ـ المظاهرات فى المدينـة واطلاق الرصاص بهـا ـ المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية ـ موقف الأحرار الدستوريين وموقف الوفد منها ـ عدلى باشـا يأبى تأليفها ما لم يجمع عليها الحزبان ـ النحاس باشا يفصل أنصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا ـ صدقى باشا يمهد للانتخابات ـ الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها ـ قضية الخطابات المزورة ـ صدقى باشـا يخلق حـزب الشعب ـ التحقيق مع « السياسة » ـ النيابة تقدم محمد محمود باشـا وتقدمنى للمحاكمة ـ صدقى باشـا يصاب بالشلل ثم يسافر الى أوروبا للاستشفاء ـ عودته من أوروبا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة ـ وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ورياسته حزب الشعب ـ تحقيقات (كورنيش) الاسكندرية ـ قضية نزاهة الحكم والحكم بالبراءة ـ الانجليز يغيرون الوزارة ٣٢٢

الفصل التاسع ـ بين الدستور والمعاهدة : الجو الدولى يدعو انجلترا لاسترضاء مصر ـ الانجليز وتغيير الوزارة المصرية ـ الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها ـ الغاء دستور صدقى باشا ـ أثر الشئون المحلية فى سياسة مصر ـ بين نسيم باشا وجلالة الملك ـ ايطاليا تعلن النفير العـام لغزو الحبشة ـ الوزارة وأهداف مصر القومية ـ خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ـ تصريح وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر وموقف الأحزاب المصرية منه ـ الوفد يسحب تأييده للوزارة ـ المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ـ مساعى الشباب للوحدة القومية ـ المظاهرات واصطدام البوليس بالمتظاهرين ـ الاتفاق على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعا أساس الوحدة القومية ـ تأليف الجبهة الوطنية وكتابها الى جلالة الملك ـ وكتابها الى الحكومة البريطانية ـ عود دسـتور الأمة ـ أنتونى ايدن يخلف صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية ـ استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة ـ الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فيأبى النحاس باشا ـ استقالة نسيم باشا ـ على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة ـ التمهيد للانتخابات وللمفاوضة ٣٦٥

صفحة

الفصل العاشر ـ من عهد الى عهد : تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب ـ تبادل مصر وانجلترا كتابين بأن فشل المفاوضة لن يؤثر فيما بينهما من علاقات طيبة ـ العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ ابان فريضة الحج ـ بدء المفاوضات وتوقفها ـ مرض الملك فؤاد ووفاته ـ الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ النداء بالفاروق ملكا لمصر ـ الوصاية السياسية والرشد المدنى ـ اقرار البرلمان اختيار الأوصياء ـ استئناف المفاوضات ـ محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية ـ توقيع المعاهدة فى لندن ـ البرلمان يبرم المعاهدة ـ استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ـ حادث ميت عساس ـ موقف المعارضة من تصرف الحكومة فى الأمرين ـ رفض المعارضة الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات ـ معاهدة مونتريه ـ قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة ـ القمصان الزرقاء ـ مشكلة فلسطين ـ الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية ـ انتقال مصر وانتقالى من عهد الى عهد ٣٩٨

استدراك

وقعت أخطاء مطبعية قليلة جدا قل أن تفوت القارىء . وانما ننوه منها بكلمة » استقبالية « التى وردت فى السطر الأول من صفحة ١٤ ، وصحتها « استقلالية » . والى التاريخ الذى قامت فيه الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، فقد ذكر فى موضع انه ١٩ مارس وفى موضع آخر انه ٩ مارس ، و٩ مارس هو التاريخ الصحيح .

أما ما سوى ذلك من أخطاء فيسير على القارى أن يتبينه بنفسه ، ولهذا لم نر ما يوجب وضع جدول لتصويب الخطأ وهو نادر كما قدمت ...

مطبعة مصر ٥٣٩٠/٥٠/١٠٠٠ر١٠

i-13300271
B1239027

10000022188

DT
107
H2
1951
v.1
c.2

11 JAN 1987